

وزارة الثقافة والإرشاد القومي  
المؤسسة المصرية العامة  
للتأليف والترجمة والنشر

# من الفكر السياسي والاقتصادي

## تاريخ الفكر الاشتراكي

(الماركسيّة والفوضويّة)

١٨٩٠ - ١٨٥٠

بقلم

ج. هـ. كول

ترجمة: عبد الكريم أحمد  
مراجعة: علي أدهم



# فناجح الفكر الاستراكي

أجزء الثاني

(الماركسيّة والفوضويّة)

١٨٩٠ - ١٨٥٠

تأليف ج . هـ . كول  
ترجمة عبد الكريم أحمد  
مراجعة على أدهم

وزارة الثقافة والإرشاد القومي  
المؤسسة المصرية العامة  
للتأليف والترجمة والطباعة والنشر





## الفصل الأول

### مقدمة

#### الاشتراكية بعد سنة ١٨٤٨

كانت الخمسينات من القرن التاسع عشر فترة ركود تام تقريبا بالنسبة للفكر الاشتراكي . فهزيمة الثورات الأوروبية في سنة ١٨٤٨ وما أعقبها من عودة اجراءات القمع البوليسية في معظم أنحاء أوروبا لم تترك مجالا للتظاهر العلني أو حتى لمناقشة الأفكار الاشتراكية مناقشة حرة . وقد التجأ المنفيون ، من فرنسا وإيطاليا وألمانيا والنمسا والمجر ، الى إنجلترا والولايات المتحدة وبعض أجزاء سويسرا — وهي الجهات التي بقيت فيها حرية المناقشة — وهناك ثارت بينهم الخلافات كما هو حال المنفيين عادة . وكان معظمهم — أو على الأقل معظم من بقي منهم في أوروبا ولم يكن لديهم حرفة ماهرة يستطيعون العمل فيها — يعيشون في فقر مدقع وعزلة شديدة وخيبة أمل مريرة . وقد ظل كثيرون منهم مدة يرفضون تصديق أن الثورة قد أصابها أكثر من اندحار مؤقت ، وجعلوا يحكيون المؤامرات منتظرين في لهفة انفجارا جديدا يسمح لهم بالعودة الى بلادهم ليستأنفوا النضال . وحفظت لهم هذه الحالة النفسية — ما بقيت — شجاعتهم ؛ بيد أنها جعلتهم أيضا أكثر استعدادا للتنديد بأي شخص بينهم يشك في قرب وقوع الثورة التالية . ومع الوقت أخذت آمال المنفيين تزدوى ، واتجه فريق متزايد منهم ، اما الى الكف عن النضال والعودة الى بلادهم ، اذا استطاعوا ،

أو غادروا أوروبا الى أمريكا حيث كانت الفرصة أمامهم أوسع لكسب معاش معقول والاستقرار بوصفهم مواطنين في بلاد جديدة ، وكذلك للاستمرار في الدعوة « للقضية » — اذا أرادوا — بين زملائهم من المهاجرين في الغالب .

وكان من بين المنفيين الذين التجأوا الى لندن ماركس وانجلز وبعض زملائهم من أعضاء العصبة الشيوعية . كما أن « العصبة » استطاعت الى جانب ذلك أن تحتفظ بكيانها سرا لفترة قصيرة في ألمانيا نفسها ، أو على الأقل في أرض الراين ، التي كانت مركزها الرئيسي إبان الثورة . بل ان ماركس وانجلز استطاعا ، عن طريق ناشر في هامبورج ، اصدار بعض أعداد قليلة من « مجلة الراين الجديدة » بدأ فيها تحليلا للثورة وأسباب اندحارها . وكانا قد تبينا بوضوح فعلا أنه ليس هناك أساس للأمل في عودة الحركة الثورية الى الحياة ثانية بسرعة . « بالنظر الى الرضاء العام السائد الآن ، والذي يسمح لقوى الانتاج في المجتمع البورجوازي بالنمو بأقصى سرعة تستطيعها داخل اطار مثل هذا المجتمع ، لا يمكن أن يكون هناك أى احتمال لثورة حقيقية . فالثورة الحقيقية ليست ممكنة الا اذا وقع صدام بين عاملين — عندما يقع صدام بين قوى الانتاج الحديثة وأسلوب الانتاج البورجوازي .. ومن ثم لا يمكن أن تحدث ثورة جديدة الا نتيجة لأزمة جديدة ؛ ولكن حدوثها مؤكد ولا يقل التيقن من حدوثها عن التيقن من وقوع هذه الأزمة ذاتها » .

وهكذا انتهى ماركس وانجلز ، بعد أن أدركا أن الأزمة الاقتصادية عجلت بثورات سنة ١٨٤٨ ، الى انتظار الأزمة الاقتصادية التالية قبل القيام بمحاولة ثورية جديدة ؛ وسرعان ما أخذوا ينددان في غضب بزملائهما الذين فرغ صبرهم وأخذوا فعلا يصدرون « بيانات » جديدة يدعون فيها

الى تمرد جديد . والواقع أنه لم تكن لديهما في ذلك الوقت أية فكرة عن مدى مدة الانتظار ،وقد ظلا بقية حياتهما يتقبان في الأفق الاقتصادي ،وهما يتوقعان في لهفة مظاهر جديدة للتناقض الرأسمالي أشد تدميرا من سابقتها . بيد أنهما كانا على قدر كاف من الادراك السليم ليفهما في الوقت المناسب أنه لا بد من الانتظار فترة ما — وان كان ادراك أن الثورة قد أخفقت لم يتم فورا حتى بالنسبة لهما . ففي مارس سنة ١٨٥٠ أعدا يانا باسم « اللجنة المركزية للعصبة الشيوعية » ، التي كان قد أعيد انشاؤها فعلا في لندن ، ويقوم هذا البيان على افتراض أن موجة ثورية جديدة في طريقها الى الظهور ، وأن هذه الموجة ستكون شاملة بحيث تحل ديمقراطية « البورجوازية الصغيرة » الى مقاعد الحكم بمساعدة البروليتاريا . وبعد أن يحث هذا البيان العمال على مساعدة « الديمقراطيين » في الانتصار ، يستطرد ليرشد البروليتاريا كيف تتصرف عندما يحاول المنتصرون من « البورجوازين الصغار » إيقاف الثورة عند نقطة تناسبهم . وذهب ماركس وانجلز الى أن مهمة البروليتاريا ، في مواجهة هذه المحاولة ، هي أن تجعل الثورة « دائمة » حتى يتم تجريد الطبقات المالكة كلها من السلطة ومستوى العمال على قوة الدولة . ويتطلب ذلك ، كما قالوا ، أن « يكون اتحاد العمال في جميع البلاد المهمة في العالم ، وليس في بلد واحد ، قد بلغ حدا تتوقف فيه المنافسة بين عمال هذه البلاد، وتكون أهم وسائل الانتاج الأساسية على الأقل في أيديهم » . ونستطيع أن تبين في هذه العبارة استباقا للامال التي يمثت ماركس على تكوين « الاتحاد الدولي للعمال » بعد ذلك بأربعة عشر عاما .

وسرعان ما تبخرت هذه الآمال بتقدم الرجعية السياسية والاعتاشي الاقتصادي جنبا الى جنب للقضاء على ما بقي من الحركة الثورية في البلاد

الرئيسية . وما أن كان سبتمبر سنة ١٨٥٠ حتى وجد ماركس وانجلز  
تقسيمهما — رغم أنها استطاعا السيطرة على الأغلبية في « لجنة لندن  
للعصبة الشيوعية » — يواجهان أقلية ما زالت تدعو الى محاولة اشعال  
الثورة من جديد وتجذب الى جانبها القسم الأكبر من الشيوعيين المنفيين .  
وأمام هذه الظروف استعمل ماركس نفس الاستراتيجية التي استعملها بعد  
ذلك بعشرين عام في « الدولية الأولى » ، فاستغل الأغلبية الضئيلة التي  
لديه في قل المركز الرئيسى « للعصبة الشيوعية » من لندن الى كولونيا .  
واقسمت جماعة لندن الى فئتين : اذ كوّن المنشقون بزعامه أوجست  
ويليلخ ( ١٨١٠ — ١٨٧٨ ) <sup>(١)</sup> وكارل شاير ( ١٨١٣ — ١٨٧٠ ) هيئة  
منافسة . أما شعبة « العصبة » في لندن فلم يعد لها وجود — بعد فترة  
قصيرة — الا كمجموعة ضئيلة بلا حول .

وفي ألمانيا لم تستطع « العصبة » أن تعمل ، في مواجهة القمع المتزايد ،  
الا سرا ؛ ولم يمض وقت طويل حتى كفت عن العمل تماما . ففي مايو  
سنة ١٨٤١ أُلقي القبض على أحد أعضائها البارزين ، وهو الحائك بيتر  
نوتيونج ، ووجدت معه وثائق مكنت الحكومة البروسية من وضع يدها  
على « اللجنة المركزية » بأكملها . وأُلقت بهم في السجون دون محاكمة حتى  
أكتوبر سنة ١٨٥٢ ؛ وفي نفس الوقت ألقت الشرطة الفرنسية القبض على  
عدد من الألمان الذين فروا الى باريس ، وحوكموا بتهمة الاشتراك في  
مؤامرة تمرد فرنسي ألماني ، وهى تهمة يبدو أنها كانت من تلقى الشرطة

(١) كان ويليلخ ضابطا سابقا في المدفعية البروسية ، وحارب في ثورة  
سنة ١٨٤٨ في ألمانيا ، وهرب الى لندن في سنة ١٨٤٩ . وكان عضوا عاملا في  
« العصبة الشيوعية » . وفي سنة ١٨٥٣ ذهب الى الولايات المتحدة بعد أن  
انخفضت مشروعاته في اشعال ثورة جديدة . وفي الولايات المتحدة اشترك في  
الحرب الأهلية الى جانب الشماليين وصار جنرالاً .

الى حد كبير . ولم تكن هناك علاقة بين هذه الجماعة الباريسية و « العصابة الشيوعية » في كولونيا ، وقد حاولت سلطات الشرطة البروسية اثبات وجود مثل هذه العلاقة ولكنها فشلت في ذلك . بيد أن فضح التزوير قامت به الشرطة لتلقيق التهم ضد شيوعى كولونيا ، وهى الحملة التى نظمتها ماركس بنفسه ، لم يفلح فى اقناعهم . اذ رغم ثبوت هذا التزوير فى المحاكمة ، عندما أجريت أخيرا بعد عدة تأجيلات ، حكم على معظم المتهمين بالسجن مددا طويلة . وانحلت « العصابة الشيوعية » ؛ كما اختفت أيضا منافستها التى كانت تدعو الى التمرد . وهاجر ويلليخ الى الولايات المتحدة ، وانضم شاير ثانية الى المجموعة الصغيرة فى لندن التى ظلت تقبل زعامة ماركس .

ووضع ماركس بالألمانية كتابا قصيرا هو « مواد وبيانات وكتابات تتعلق بالمحاكمة الشيوعية فى كولونيا » يفضح فيه الأساليب التى استعملتها الشرطة ؛ وقد طبع هذا الكتاب فى سويسرا بقصد تهريبه الى ألمانيا ، ونشرت طبعة منفصلة منه فى الولايات المتحدة فى نفس اللحظة تقريبا . ولكن الشرطة وضعت يدها على الطبعة السويسرية فى ألمانيا ، ولم يصل الى داخل البلاد سوى بضع نسخ منها . بيد أنه حتى لو كانت حملة ماركس فى فضح أساليب محاكمة كولونيا حظيت بانتشار أوسع ، لما غير ذلك من الأمر شيئا ، اذ أن الرجعية كانت قد ثبتت أقدامها بحيث لم يكن هناك سبيل لزعزعة قوتها بواسطة أية حملة لنفضها مهما كانت هذه الحملة مؤيدة بالدليل . ومنذ فبراير سنة ١٨٥١ كان ماركس وانجلز يحاولان تلمس أفضل جوانب الموقف السبىء الذى كانا فيه ؛ بأن هنا الواحد منهم الآخر على عزلهما ، على أساس أن هذه العزلة ستجنهما كل حاجة الى تعديل مبدئهما حتى يتفق مع قصور ادراك أولئك الذين اضطروا الى العمل

معهم أو أوهامهم المثالية ، كما تتيح لهما الوقت الكافي لوضع مبادئهما الأساسية بصورة أكمل . وكان ماركس في ذلك الوقت يأمل في أن ينشر قريبا كتابه عن الاقتصاد السياسى ، الذى لم يظهر أول أجزائه « قد الاقتصاد السياسى » فعلا حتى سنة ١٨٥٩ . وكانت العقبة الكبرى في سبيلهما هى حالة العوز الشديد التى وصل إليها ماركس . وبسبب هذه الحالة اضطر انجلز مرغما أن يعود الى مانشستر ويأخذ مركزه ثانية في الفرع الانجليزى للورشة التى تملكها عائلته ، حتى يستطيع مساعدة صديقه . ان الأجيال التالية مدينة لهذا التباعد الجسدى بتلك السلسلة الطويلة من المراسلات التى دارت بين الاثنين بلا انقطاع تقريبا طوال عشرين عاما الى أن عاد انجلز الى لندن مرة أخرى ليقيم فيها .

وكانت بريطانيا العظمى في الخمسينات من القرن التاسع عشر الزعيم الذى لا منازع له في ميدان التنمية الصناعية . فقد كان الانتاج الكبير فيها ونظام المصانع الكبرى ووسائل النقل متقدمة جدا عن المرحلة التى بلغتها البلاد الأخرى . وكانت التجارة الخارجية تنمو بسرعة وتنطوى فعلا على قدر كبير من تصدير رأس المال للاستثمار وتصدير السلع الانتاجية — خاصة مهمات السكك الحديدية . وكانت صناعة القطن فى المقدمة تماما فيما يتعلق بقيمة صادراتها — التى كانت تبلغ ثلاثة أمثال صناعة الصوف تقريبا ، وكانت صناعة الصوف تتنافس على المركز الثانى مع صناعة الصلب والحديد . بيد أن كلا من صناعة الصلب والحديد والسلع المعدنية الأخرى — كالآلات والأجهزة وقطع الغيار .. الخ — كانت تصدر بكميات تتزايد بسرعة . ومن الناحية الأخرى كانت واردات الأغذية تزداد بسرعة — وخاصة الحبوب ، ولكن واردات اللحم والزبد والجبن والفاكهة كانت ترتفع أيضا . وكان عدد السفن التجارية وحمولاتها تزداد بسرعة ،

ولم تكن السفن الشراعية قد بدأت تختفى بعد . ورغم أنه كانت هناك فترات من النكوص الاقتصادي خلال الخمسينات ، بما فيها أزمة مالية حدثت سنة ١٨٥٧ — أى بعد عشر سنوات من الأزمة السابقة عليها — فإن الاتجاه العام كان نحو التوسع السريع ؛ وكانت أزمة سنة ١٨٥٧ أقل وقعا بكثير في آثارها الاجتماعية من أزمة سنة ١٨٤٧ التي ساعدت في التعجيل بالثورة في أوروبا . ورغم أن أزمة سنة ١٨٥٧ كانت أيضا على نطاق دولي وبدأت في الولايات المتحدة ؛ فانها لم تؤد الى عواقب سياسية مثل تلك التي حدثت قبل ذلك بعشر سنوات . اذ لم تعد البورجوازية العليا في فرنسا أو ألمانيا قوة ثورية محتملة ؛ كما أنها في بريطانيا العظمى كانت طبعا قد كفت عن أن تكون قوة ثورية منذ سنة ١٨٣٢ . ولم تبد البورجوازية الصغيرة أية علامة تدل على أنها ستبدأ الحركة التي عقد عليها ماركس وانجلز أملها في سنة ١٨٥٠ : وكان العمال في الغالب غير منظمين ، كما كانوا على أى الأحوال أضعف بكثير من أن يتحركوا وحدهم . وكان العمال المهرة في بريطانيا العظمى منهمكين في تنظيم أنفسهم في نقابات ، كما بدأوا في أواخر الخمسينات حركة الإصلاح البرلماني التي أدت فيما بعد الى حصولهم على حق الانتخاب في سنة ١٨٦٧ ؛ كما بدأ الجناح الأكثر راديكالية من الطبقات المتوسطة يتحرك في هذا الاتجاه أيضا تحت زعامة جون برايت .

وكانت الرأئضية ، كما رأينا في المجلد الأول من هذا البحث ، تحتضر حتى قبل سنة ١٨٤٨ ؛ ورغم جهود أرنست جوزف ظلت تنهار بسرعة متزايدة باستمرار طوال الخمسينات . وما أن كانت نهاية هذا العقد حتى انتهت الرأئضية بوصفها حركة ، وأخذت تحل محلها حركة اصلاح جديدة أكثر اعتدالا كانت دعائمها الرئيسية نقابات العمال المهرة النامية .

ولم تعاود حركة المطالبة بحق الانتخاب للرجال نشاطها الحقيقي من جديد أو توسع نطاقها حتى الستينات ؛ إذ رغم أن النقابات كانت تنمو بسرعة خلال الخمسينات ، فإن الشاغل الرئيسي لزعماؤها ظل العمل على تدعيم مركزهم داخل نطاق حرفهم المختلفة أكثر منه القيام بعمل مشترك على نطاق أوسع . فقد كان على « جمعية المهندسين المتحدة » — التي تأسست في سنة ١٨٥١ — أن تمنح نفسها مهلة لتستجمع قواها بعد « الاغلاق » (Lock out) الكبير الذي كاد يحطمها في سنة ١٨٥٢ .

وكان « الاتحاد القومي للمعدنين » — الذي كان قويا في الأربعينات — قد أوهن قواه في صراع استمر طوال عشر سنوات ؛ ولم ينجح المعدنون في القيام بحركة جديدة على نطاق قومي حتى الستينات من القرن التاسع عشر . وكان عمال مصانع القطن هم الذين حصلوا على أكبر قدر من الانتصار المستمر — ويرجع بعض الفضل في ذلك الى امتعاش صادرات القطن — فكسبوا حق المساواة الجماعية في منطقة بعد أخرى ، ووطدوا مركزهم بوصفهم عمالا مهرة بما هيأه لهم « قانون الساعات العشر » الصادر في سنة ١٨٤٧ من مساعدة . ولعل نساجي القطن أصبحوا أكثر الحرف الماهرة الكبرى تنظيما ، وصاروا ، هم والمهندسون ، يعتبرون أرسقراطى الصناعة الكبيرة . وأخيرا ، عند نهاية العقد ، تأسس « مجلس العمال بلندن » ، الذى كان يضم في عضويته الموظفين الرئيسيين لعدد من الاتحادات الكبرى ، وكان ذلك أول علامة على ادراك الحاجة الى العمل على نطاق أوسع . وقد اثبت « مجلس العمال بلندن » الى حد كبير من الهيئات التى قامت بنت لحظتها وبلا استعداد سابق لمساعدة البنائين في لندن في نضالهم سنة ١٨٥٩ ، وكان النرض الرئيسى منه هو المساعدة المتبادلة في النزاعات الصناعية . بيد أنه كان يقوم أيضا منذ البداية بوظيفة



أوسع نطاقا ؛ فكان يتولى الى حد ما عمل هيئة مركزية للدفاع عن مطالب الطبقة العاملة وما يقع عليها من الظلم ، الى أن أدت الحاجة الى هيئات تمثيلية أكثر اتصالا بالمراكز الصناعية في الشمال والأراضي الوسطى الى انشاء « عصبة الاصلاح القومى » و « مؤتمر النقابات » ابان السنوات العشر التالية .

ان الحركة النقابية الجديدة التى نمت بسرعة بين المهندسين وعمال المصانع فى الخمسينات من القرن التاسع عشر ، والتى انتشرت خلال الستينات على نطاق أوسع بكثير ، كانت — اذن — فى أول أمرها حركة قام بها العمال المهرة الذين بدأت تسرب اليهم أخيرا مزايا ارتفاع القدرة الاتاجية البريطانية . بيد أن مكاسبهم كانت مقلقة ، وبدا أنها تتوقف على قدرتهم فى منح أصحاب الأعمال من جلب أعداد أكثر مما ينبغى من العمال الجدد للعمل فى الحرف التى يمثلونها أو اكتشاف وسائل تجعل فى وسعهم الاستغناء عن مهاراتهم . ومن ثم جنحت اتحادات أصحاب الحرف الى اتباع سياسة تضيق ، وعملت على تشديد قبضتها على نظم التدريب الحرفى أو ما يقابلها ، ورفض منح عضويتها للعمال غير المؤهلين . ولا يعنى هذا أنها لم تكن على استعداد للاشتراك فى معارك الطبقة العاملة ككل فى الميدان السياسى ؛ لأن الأمر عندما كان يصل الى التصويت كان من الواضح أنها فى حاجة الى معونة العمال غير المهرة . ولكنه يعنى أنه فيما يتعلق بالمجال الصناعى كانت هذه الاتحادات تخرج الى عدم تحييد التنظيم على نطاق واسع ، لأنها كانت تخشى أن تكتسحها كتلة العمال غير المؤهلين . وقد حدث نفس الشئ الى حد كبير مع الحركة التعاونية النامية التى كانت جمعيات المستهلكين فيها تتقدم بسرعة على جميع الأنواع الأخرى . فمن الخطأ أن يفترض المرء أن جمعية « رواد روكديل » أو أى

من الجمعيات التي تأسست بعد سنة ١٨٤٤ على « نمط روكديل » كان من بين أنصارها عدد كبير من العمال ذوى الأجور المنخفضة . ان الأغلبية الساحقة ممن جذبتهم هذه الجمعيات كانوا من الموسرين نسيا والمقتصدين الذين يستطيعون أن يدفعوا ثمن ما يشترونه همدا وأن يقتصدوا جزءا يسيرا من أجورهم الأسبوعية . وقد تقدمت الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بسرعة فى الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر لسبب بذاته هو الزيادة الكبيرة فى عدد العمال والمعلمين وجماعات العمال المرة الأخرى ، الذين كان دخلهم المالى يصل اليهم بانتظام الى حد ما ، ويكفيهم للتعامل بالنقد ويجعل فى وسعهم الاستثمار الاقتصادى ، وكذلك لأن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية أتاحت لهم متفنا للاذخار وهيأت أفضل ضمان للمقتصدين النشطين من الطبقة العاملة . وليس مما يدعو الى التعجب أن الاشتراكيين فى الستينات والسبعينات عندما شرعوا يناقشون فى « الدولية الأولى » موقفهم تجاه الحركة التعاونية الصاعدة ، عبروا عن قدر كبير من الريبة فى أن جمعيات الاستهلاك التعاونى تساعد على خلق أرستقراطية عمالية منفصلة عن الكتلة الرئيسة للبروليتاريا ، وأنها تعلم هذه الأرستقراطية — بما تدفعه من فوائد على أسهم رأس المال وربح على المشتريات — أساليب الرأسمالية وتحولها الى مدافع عن نظام استغلال « قوة العمل » .

وكان الاشتراكيون المسيحيون ، برغم أنهم بذلوا قصارى جهودهم فى مساعدة الجمعيات التعاونية من جميع الأنواع فى اكتساب وضع قانونى ثابت عن طريق « قوانين جمعيات الادخار والجمعيات الصناعية » ، يشاركون الاشتراكيين فى هذه المخاوف الى حد ما ، واحتفظوا بحماستهم الأساسية « لجمعيات المنتجين التعاونية » التى حاولوا انشاءها على أساس

من الخدمة المسيحية . بيد أن معظم تجارب الاشتراكيين المسيحيين في « الاتحادات العمالية » كانت قد انتهى أمرها في منتصف الخمسينات وتراخى الانتاج التعاوني حتى عاد الى الحياة مرة أخرى في الحركة الناهضة الكبرى التي حدثت في أواخر الستينات وأوائل السبعينات . ومن ناحية أخرى ازدهر الاستهلاك التعاوني ، وإن كان قد فقد كل صلة بالاشتراكية الأوبنية التي انبثق منها « رواد روكديل » . وكان الهدف الأساسي للأعضاء الذين تقاتروا في أعداد متزايدة على عضوية الجمعيات التعاونية ، خصوصا في الشمال والأراضي الوسطى ، هو الفوائد المباشرة — السلع غير المشوشة والأسعار المعتدلة والأرباح على المشتريات والاستثمار المأمون الى حد لا بأس به وفرص الادخار البسيط — أكثر مما كان هدفهم أية فكرة مثالية ، أو لأنهم رأوا في الجمعيات التعاونية نموذجا لنظام اجتماعي جديد في المستقبل . لقد كان « المثاليون » — ادوارد فانستيارت نيل وجورج جاكوب هولياوك ووليم كوبر وغيرهم — ما زالوا يعملون بنشاط ؛ ولكن صوتهم في الادارة العملية للحركة ضاع في خضم أصوات القادمين الجدد المقتصدین الذين سيطروا أكثر فأكثر على المجالس والاجتماعات الدورية التي كانت تتقرر فيها سياسات العمل .

وهكذا بدا في الخمسينات من القرن التاسع عشر أن أكثر دول العالم الصناعية تقبلا قد نبذت الاشتراكية والثورة بصورة حازمة ، وعقدت العزم على قبول الرأسمالية والاستفادة من أفضل ما فيها . وفي نفس الوقت كانت الدعوة للتعاون في بقية بلاد أوروبا تزداد قوة أكثر فأكثر باعتباره وسيلة لنظام العمال — أمر بالأحرى المقتصدین النشطين من بينهم — من أفكار الثورة وصراع الطبقات وتهيئة المجال لهم لتحسين مركزهم الاقتصادي والتمتع بحرية أوسع دون ما تحد للنظام الاجتماعي القائم

أو الاضرار به . ففى كل من فرنسا وألمانيا — وبصفة خاصة ألمانيا — قام دعاة للتعاون من بين المحافظين و « الأحرار » التقدميين الذين يهتمون بالمشكلة الاجتماعية — اذ كان المحافظون يأملون فى عقد تحالف بين النظام القديم والعمال من ذوى الاتجاهات الباردة ضد المطالب السياسية للبورجوازيين ؛ بينما كان دعاة التعاون من الأحرار يعتقدون أن وجود مجموعة من أصحاب المشروعات من أفراد الطبقة العاملة الذين يسهل توجيههم مما يشد أزر مبدأ « حرية التعامل » ، وأنه يمكن جر التعاونيين من العمال الى التحالف مع البورجوازية فى صراعها من أجل الحكم الدستورى المسئول . ففى ألمانيا كان فيكتور ايميه هوير ( ١٨٠٠ — ١٨٦٩ ) يمثل المحافظين وهرمان شولتز دليسن ( ١٨٠٨ — ١٨٨٣ ) يمثل الأحرار فى الدعوة الى التعاون بوصفه حركة تطوعية يقصد بها تحسين أحوال الطبقة العاملة دون تعريض سلامة النظام الاجتماعى لخطر ؛ كما بذل الأسقف ويلهلم أماتويل فون كنلر ( ١٨١١ — ١٨٧٧ ) ، الداعية الاجتماعى المسيحى ، قصارى جهده لضم الكنيسة الكاثوليكية الى جانب التعاون باعتباره وسيلة للتوفيق بين الطبقات . وفى فرنسا ، حيث كان التعاون الاستهلاكى ضعيفا ، شجعت حكومة نابليون الثالث جميعيات التعاون الاتجاسى فى تردد على شريطة أن تنبذ هذه الجمعيات ارتباطاتها النقابية والثورية وأن تخدم الدولة بوصفها أجهزة لتنفيذ عدد محدود من العقود العامة فى تنافس مع أنواع المؤسسات الأخرى .

وهكذا فإن التعاون اذن أخذ يقطع صلاته بالاشتراكية ابان الخمسينات تحت تأثير عدة عوامل ، فى القارة كما فى بريطانيا العظمى ، وكان يحظى بتشجيع الى حد ما على أساسه أنه وسيلة لتحويل نشاط الطبقة العاملة عن الأساليب السياسية والثورية . وكانت الحركة النقابية فى معظم بلاد

القارة قد تحطمت اثر هزيمتها السياسية ؛ وانحدرت الاتحادات الحرفية المحلية ، التي استطاعت أن تحتفظ بكيافها ، في الغالب الى مجرد القيام بأعمال « الجمعيات الصديقة » (Friendly Societies) <sup>(١)</sup> ، أو الى انشاء روابط غير متينة عن طريق أشخاص ينتقلون من مكان الى مكان سعيا وراء العمل . وفي بريطانيا العظمى وحدها استطاعت الحركة النقابية أن تنمو بانتظام ، وقد اقتصر هذا النمو على العمال المهرة ، وكان لا يزال أمام النقابات أن تواجه تحديا آخر في الستينات يهدد حقها في البقاء نفسه .

وفي هذه الظروف اقطع نمو الفكر الاشتراكي بصورة حاسمة . فقد انتهت المرحلة العظمى لأصحاب المشروعات الطوبىين تماما في سنة ١٨٤٨ ، وان كانت آثارها ما زالت تبدو في الولايات المتحدة حيث ظل أتباع فوريه الأمريكيون قوة نشطة ؛ وحاول كايه ، وكذلك كونسيدران تلميذ فوريه ، أن يثبتا امكان تحقيق المجتمع الطوبى عمليا . وكانت أمريكا لا تزال في مرحلة تجعل مثل هذه المحاولات ممكنة ، اذ كانت رقعة الأرض المأهولة تتسع باستمرار ، وتنشأ المستعمرات الجديدة في شعاب المناطق التي تقدمت ونمت فعلا . أما في العالم القديم فلم تعد مثل هذه المحاولات لانشاء مجتمعات محلبة ممكنة عمليا الا في البلاد الأكثر تخلفا — روسيا واسبانيا والبرتغال مثلا ، حيث كانت مبادئ فوريه ما زالت تحظى بشيء من النفوذ . بيد أن الظروف السياسية بعد سنة ١٨٤٨ في هذه البلاد ، كما في أوروبا الغربية ، لم تكن مواتية البتة للقيام بتجارب طوبية ، الا حشما أراد أحد كبار أصحاب الأراضي أن يدعى « أبعاديته » على أسس « نظام

---

(١) اسم يطلقه الانجليز على نوع من الاتحادات يحصل أعضاؤها على ميزات معينة مثل التأمين على الحياة وضد الحوادث أو العجز أو الشيخوخة ونفقات الجنائز وما الى ذلك مقابل اشتراك دوري بسيط يدفعه العضو .

الراعى (patriarchal) البحتة . ولم يكن من المحتمل حدوث مثل هذه التجارب في أوروبا الغربية بعد سنة ١٨٤٨ . وأقصى ما حدث هو المشاركة في الأرباح ، التي كان رائدها الأول احميه جين لكليز ( ١٨٠١ — ١٨٧٢ ) . — وهو قاش باريسى عصامى بدأ في اشراك المهرة من عماله معه في الأرباح منذ سنة ١٨٤٢ . ولم تحرف تجربة لكليز على نطاق واسع الا بعد سنة ١٨٥٠ عندما نشر كتيبه « عن الفاقة وسبل منعها » . وقد لقي لكليز عنتا شديدا من الشرطة الفرنسية ؛ اذ أراد أن يقيد نفسه بعقد محدد للمشاركة في الأرباح مع عماله ، ولكنه منع من ذلك حيث ان القانون كان يحرم التعاقد بين العمال وأصحاب الأعمال . ومن ثم اضطر لكليز الى العمل على أساس خارج نطاق القانون (Extra legal) ؛ ولكنه أصر على الاستمرار في طريقه ، ومع الوقت وسع نطاق المشاركة في الربح ليشمل جميع عماله ، مع احتفاظه في الوقت نفسه بالأجور المتفاوتة تبعا للمهارة والجدارة . وبعد لكليز سار على منواله جين بابست اندريه جودان ( ١٨١٧ — ١٨٨٨ ) ، وهو عصامى آخر صار من أتباع فورييه ، وأعطى جودان مائة ألف فرنك لكونسيديران ليساعده في تأسيس مستعمرته التي أقامها في الولايات المتحدة على أسس فورييه ؛ كما شرع جودان نفسه أيضا في تحويل مصانفه في جيز ، التي كان يصنع فيها المواقد والأفران والأجهزة المعدنية الأخرى ، الى مشروع يقوم على أسس نظام « الراعى » ( Patriarchal ) ، بما في ذلك توفير الحاجيات لجماعته تعاونيا . فقد نظم تحت رعايته السكنى ومؤسسات الترفيه والخدمات المشتركة ومحال بيع الحاجيات المختلفة واللوان النشاط الأخرى ، ثم حولها شيئا فشيئا الى صور تعاونية . وقد كانت هذه التجربة لا تزال في مرحلتها الأولى في الخمسينات ؛ اذ لم يُمنح مشروع « الفاميلستير في جيز » المشهور

دستوره النظامى حتى سنة ١٨٥٩ ، ولم يتحول الى مشروع تعاونى كامل الا فى السبعينات . ولم يبلغ صورته النهائية ، التى صار العمال يملكون فيها أنصبة فى رأس المال ، الا فى سنة ١٨٨٠ . بيد أن عمل لكثير وجودان كان قد اشتهر أمره فعلا فى الخمسينات من القرن التاسع عشر ، وأخذ يجتنب المؤيدين . وصار شارل رويير المدافع الأول فى فرنسا عن المشاركة فى الأرباح ، من الناحية النظرية ؛ وفى ألمانيا نشر هذا المبدأ فكتور بوهمير ( ١٨٢٩ — ١٩١٨ ) ، الذى كان أستاذا فى جامعة زيوريخ فى الستينات ولكنه عاد بعد ذلك الى ألمانيا حيث تابع جهوده . ولم توضع مصانع زائس المشهورة فى جينا على أسس المشاركة فى الملكية الا بعد ذلك بفترة — ولم يتم ذلك تماما الا فى ١٨٩٦ . ولكن أرنست آييه ( ١٨٤٠ — ١٩٠٥ ) ، المالك الذى يرجع اليه الفضل فى هذه التجربة الجديرة بالاعجاب ، افصح من ذلك التقليد الذى وضع جودان لبناته الأولى .

ان المشاركة فى الأرباح والمشاركة فى الملكية شيان مختلفان بطبيعة الحال ؛ فالمشاركة فى الملكية تنطوى على شيء — على الأقل — من نقل الملكية الى العمال ، بينما لا تنطوى المشاركة فى الأرباح على شيء من ذلك . وفادرا ما تجاوزت التطورات الفعلية فى الخمسينات المشاركة فى الأرباح ؛ وحتى المشاركة فى الأرباح واجهت صعوبات قانونية كما رأينا . ولم تصل أى من الحركتين الى بريطانيا حتى الستينات ، عندما ظهرتا جنبا الى جنب مع عودة النشاط الى الاشتراكيين المسيحيين والأونيين القدامى ، على اتصال وثيق بحركة جديدة للانتاج التعاونى فى النقابات — وهو تطور بلغ مدى واسع النطاق فى أوائل السبعينات ولم يلبث أن قضت عليه الأزمة الكبرى بعد ذلك بسنوات قليلة <sup>(١)</sup> .

(١) يضم كتابي « قرن من التعاون » سردا لهذه الحركة .

كان هذا اذن هو الموقف عندما كانت الحركات الثورية الأوروبية لسنة ١٨٤٨ قد بلغت مداها ، واستقر الأمر في الدول الأكثر تقدما لفترة من النمو الاقتصادي السريع جدا في ظل ظروف من الرجعية السياسية ، وفي دول القارة ، من الاضطهاد القمعي الشديد لمنظمات الطبقة العاملة . وكانت الفترة التي اهضت بين حركات سنة ١٨٤٨ وعودة النشاط الاشتراكي في الستينات ، الذي يدل عليه ظهور «الدولية الأولى» ، زاخرة بالتفكير الاشتراكي وشبه الاشتراكي خاصة في ألمانيا ، كما ظهر خلالها نوع جديد من « الاشتراكية المسيحية » ، في ألمانيا أيضا ، بدا لفترة ما أنه سينمو في اتجاهات كاثوليكية تحررية ، ولكنه تحول فيما بعد — كما سنرى — الى قوة رجعية الى حد كبير . وفي فرنسا حدثت عودة النشاط الى حركة الطبقة العاملة ، بعد فترة من الوهن الشديد ، الى حد بعيد تحت تأثير برودون الذي خلف وراءه — بعد أن توفي سنة ١٨٦٥ — في كتابه « القدرة السياسية لدى الطبقات العاملة » تراثا لم يفقد تأثيره حتى اليوم . وقد اعتقد ماركس أنه قد انتهى من أمر برودون في سنة ١٩٤٧ ، عندما رد على « فلسفة الفقر » بكتابه « فقر الفلسفة » . بيد أن برودون لم يكن قد انتهى بأى حال من الأحوال . ففي الخمسينات من القرن التاسع عشر كان مذهب في « تبادل المنفعة » يتلاءم مع الظروف المقيدة التي وجدت في ظل الامبراطورية الثانية أكثر من أى مذهب اشتراكي آخر ؛ وقد نمت حركة الطبقة العاملة الفرنسية الجديدة ، التي قامت في الغالب على « الجمعيات التبادلية » أو « الجمعيات الصديقة » في الحرف المختلفة ، تحت تأثير برودون أساسا . وكان ممثلو العمال الفرنسيين الذين اشتركوا في تكوين « الدولية الأولى » من البرودونيين في الغالب ، كما سنرى فيما بعد ، ومن معارضى كل من تأميم القوة السياسية والاقتصادية



وتركيزها . بيد أن هذا سيكون موضع مناقشة فيما بعد : أما في الخمسينات من القرن التاسع عشر فإن البرودوية الفرنسية كانت لا تزال في بدء تبلورها ، برغم انها كانت ناشطة فعلا (١) .

وهكذا ركزت الاشتراكية في الخمسينات من القرن التاسع عشر ، واضطر ماركس ، وقد حُرم من فرصة العمل ، أن يقضى أيامه في المتحف البريطاني يجمع المواد لمؤلفه الكبير المقبل الذي وضع الاشتراكية على أسس ثابتة بوصفها مذهباً علمياً . فقد كان « البيان الشيوعي » نداء حماسياً للعمل ، ولم يكن بحثاً شاملاً منظماً ؛ وإذا كان قد قرر نظرية إلى جانب نداءات القتال ، فإنه ترك النظرية بلا إثبات وغير واضحة في عدة نقاط . ولم يكن له تأثير تقريباً على سير الأحداث إبان فترة الثورة الفعلية ، وبدا أنه قد تسيّ تماماً بانتهاء الثورة . وعندما ننظر إليه الآن من زاوية الحاضر قد نعتقد أنه منح الحركة الاشتراكية أساساً جديداً وانجيلاً جديداً من سنة ١٨٤٨ فصاعداً . ولكن الحقيقة التي لا مراء فيها أنه ما من أحد ، باستثناء ماركس وانجلز ، فكر فيه على هذا الأساس في سنة ١٨٤٨ أو لأمد طويل بعد ذلك . فلم يكن « البيان » انجيلاً لأحد حتى في أيام « الدولية الأولى » . فلم يعد طبعه ، باللغة الألمانية حتى سنة ١٨٧٢ عندما كانت « الدولية » قد بدأت تحتضر ؛ ولم يحظ بمكاته الكبيرة من الانتشار حتى منحه ظهور الأحزاب الاشتراكية الديموقراطية جمهوراً يكاد يشغل العالم كله .

وإذا كانت « الاشتراكية » الطوية قد هلكت في الحريق الأوروبي في سنة ١٨٤٨ ، فإن « الاشتراكية الماركسية » لم تحل محلها فوراً . والواقع

---

(١) انظر الجزء الأول من هذا المؤلف ، الفصل التاسع ، عن برودون .

أن ما ظهر من فكر اشتراكي جديد في الخمسينات من القرن التاسع عشر كان من الجلي أنه لم يتأثر مطلقا بنفوذ ماركس ، وكان مصدر وحيه أخلاقيا تماما بقدر ما كانت « الطوية » التي ندد بها « البيان » على أنها غير ذات موضوع . ومن العدل أن نقول أنه ما من مراقب معاصر حلس ، أو كان يستطيع أن يحدس ، أن أكثر الوثائق حياة وأكثرها استشهادا به ورجوعا اليه بعد قرن كامل من وثائق الفورات الأوربية الثورية هي هذا الكتيب الذي أصدرته شيعة ألمانية ضئيلة مغمورة لم يسمع عنها معظم الناس — بل ومعظم الثوريين — من قبل .

## الفصل الثاني

### الاشتراكية الألمانية في الخمسينات من القرن التاسع عشر

#### رودبرقس ومارلو

لم يكن في ألمانيا بعد انهيار الحركات الثورية في سنة ١٨٤٨ أية امكانيات — لفترة ما — لقيام حركة اشتراكية نشطة . فالزعماء الذين نشطوا في سنة ١٨٤٨ كانوا إما في المنفى أو في السجن : وقطع ماركس نفسه الصلة بأولئك الذين ذهبوا الى أنه من المرغوب فيه القيام بمحاولة ثورية جديدة فورا . والحركة ، التي انطفت جذوتها بهذه الطريقة ، قبلت الهزيمة بسهولة أكثر لأنها لم تحظ قط في الواقع بجمهور كبير من الأنصار النشطين . ولم يعوز ألمانيا الفلاسفة الذين تأثروا بالأفكار الاشتراكية ؛ ولكن لم تكد توجد فيها أية حركة عمالية منظمة ( أو حركة منظمة للطبقة العاملة ) يمكن هؤلاء الفلاسفة أن يربطوا أنفسهم بها ، حتى لو أرادوا ذلك ؛ وكل ما كان هناك هم جماعة الصناع التجولين الذين ينتمون الى أندية حرفية صغيرة أقرب في طابعها الى حد كبير جدا من طبيعة « الجمعيات الصديقة » منها الى النقابات .

ومن ثم استطاعت الاشتراكية الألمانية أن تتحول بسهولة ، بعد هزيمة تلك الحركة التي كانت في جوهرها من البداية الى النهاية حركة ثورية بورجوازية ، الى حالة من حالات التأمل الفلسفي . وكما رأينا في الجزء

السابق من هذا المؤلف ، كانت هذه هي الحالة النفسية السائدة قبل سنة ١٨٤٨ — في كثير من الأحوال الى الحد الذي رفض فيه أولئك الذين تأثروا بالاشتراكية بوصفها مثلاً أعلى أن تكون لهم أية صلة بالحركات العملية حتى التي تهدف الى مجرد التحسينات الاجتماعية ، فضلا عن الحركات التي تهدف الى تغيير شامل للنظام . وقد هاجم ماركس وانجلز في كتابهما « الأيديولوجية الألمانية » German Ideology وفي كتابات أخرى هذا الاتجاه ، وحاولا دفع المثقفين الاشتراكيين الى العمل بوصفه المصائب الذي لا يفصل عن الفكر الخلاق . بيد أنهما لم يصيبا نجاحا كبيرا خارج دائرة « العصبية الشيوعية » الضيقة ؛ وحتى في هذه الدائرة وجدا بعد هزيمة الثورة أن نجاحهما في بث تعاليم « البيان الشيوعي » بين أعضاء « العصبية » كان أقل مما توقعا .

فلم يكن هناك اذن أية حركة اشتراكية تقريبا في ألمانيا في الخمسينيات من القرن التاسع عشر .

بيد أنه كان هناك عدد كبير من المثقفين وأفراد الطبقة الوسطى ممن كانوا يدركون تماما ، رغم أنهم لم يكونوا اشتراكيين بأي معنى للكلمة ، وجود « مشكلة اجتماعية » يتطلب الأمر حلها ، ويحسون بأن الاشتراكيين الفرنسيين ، من سان سيمون الى فورييه ، ومن لويس بلان الى برودون — فضلا عن لامنييه ، وجدوا على الأقل بعض العناصر التي يتطلبها الحل . وقد قرأوا كتاب لورنز فون شتاين « تاريخ الحركة الاشتراكية في فرنسا » الذي نشر لأول مرة تحت عنوان آخر في سنة ١٨٤٣ ، ثم ظهرت منه طبعة متقنة موسعة في سنة ١٨٥٠ — ١٨٥١ ؛ وكان بعضهم قد قرأ كتاب انجلز « أحوال الطبقات العاملة في انجلترا » والفصول العديدة المتضاربة التي نشرت في « الكتب السنوية » المختلفة في الأربعينيات من القرن التاسع

عشر . وشعر كثير منهم بنفور شديد من قوة البورجوازية الألمانية الناهضة ، وبخوف شديد من آثار التصنيع على طريقة الحياة الألمانية . وكان لديهم استعداد لتصديق أن انتشار نظام المصنع الكبير ، الذى يتزع النساء والأطفال من بيوتهم ليعملوا ، يهدد أساس الحياة العائلية وأن تقدم المشروعات الكبرى في كل من الصناعة والتعدين سيؤدى الى افقار أصحاب الحرف والقضاء على الأمن الاقتصادى بسبب عدم الاستقرار المتأصل في النظام الرأسمالى . وحقيقة ان هذه التطورات لم تكن قد سارت بعد شوطا بعيدا في معظم أنحاء ألمانيا في الخمسينات من القرن التاسع عشر ؛ ولكنها بدأت تبدو ممعنة في السير بهذا الطريق .

وطبيعة الحال لم يشمل الأسف لهذه الاتجاهات جميع المثقفين الألمان . بل الواقع أنه كان هناك حزب في ألمانيا يعمل على دفع مذهب « حرية التعامل » (Laissez faire) الى أقصى مدا ، وتوق على دعاة « مدرسة منشستر » في التنديد بكل تدخل من جانب الدولة في السير الطبيعى « للقانون الاقتصادى » . وكان هذا الحزب يتمتع بتأييد قوى بين الجماعات « التقدمية » في معظم الامارات الألمانية الصغرى كما في بروسيا ؛ ولكنه واجه مقاومة شديدة من جانب المثقفين في بروسيا بصفة خاصة . فقد كان الاعتقاد في الدولة وفي رسالتها المؤحثة عميق ، ليس بين المدافعين المحافظين عن الحكم المطلق ونظام سيادة أصحاب الأراضي على من فيها فحسب ، بل كذلك بين الهيجينيين « الثبان » و « القدامى » ، وبين أولئك الذين بنوا أفكارهم على فيخته أكثر مما بنوها على هيجل . فلا وجهة نظر هيجل في الدولة ولا وجهة نظر فيخته فيها ، ولا أية وجهة نظر أخرى تماثل وجهتى نظريتهما حتى من بعيد جدا ، يمكن التوفيق بينهما وبين المذهب القائل بأنه ينبغى أن يترك الجانب الاقتصادى من الحياة

القومية حرا ينظم همه طبقا لقوانينه بعيدا البعد كله عن قوانين الدولة ، أكثر مما يمكن التوفيق بين هذا المذهب وبين النظام الملكي الاقطاعي . اذ أن فكرة قيام نظامين منفصلين أحدهما سياسى والآخر اقتصادى فى المجتمع ، يعملان فى ظل توجيه مبادئ مختلفة تماما ، لا تتعارض مع الاتجاه العام للفكر الفلسفى والفقهى الألمانى فحسب ، بل انها تنطوى على تحد للرجبة المتأصلة فى النفوس من أجل الوحدة القومية ، التى كان الناس يشعرون بأنها تقتضى الوحدة الاجتماعية كما تقتضى الوحدة السياسية .

هذا الى جانب أنه كان هناك ، قبل صراع بسمارك المرير مع الكنيسة الكاثوليكية الرومانية بأمد طويل ، اتجاه اجتماعى كاثولىكى يعارض مبادئ « مدرسة مائتستر » معارضة لا تقل فى شدتها عن معارضة « أنصار الدولة » الذين كافت مبادئ هذه المدرسة تتعارض بنفس القدر مع وجهات نظرهم . وكان الكاثوليكيون فى ألمانيا يخشون زيادة قوة الدولة ، بوجه خاص حيثما تكون تحت سيطرة بروتستانتية ؛ ولكنهم رأوا أنهم لا يستطيعون أن يجعلوا من كنيستهم قوة تقف فى مواجهة الدولة الا اذا استطاعوا أن يجمعوا تحت لوائها جمهورا كبيرا من الأتباع ، فى الأمور الاجتماعية كما فى الأمور الدينية ؛ وكانوا يميلون الى أن يروا فى « المشكلة الاجتماعية » وسيلة لنشر تفوذهم عن طريق تبنيهم بعض مطالب العمال المينة ضد البورجوازية « التحررية » الناهضة . وسرى فيما بعد كيف تبلورت هذه المحلولة من أجل الحصول على تأييد الجماهير فى حركة صارت تعرف باسم « الاشتراكية المسيحية » برغم أنها لم تكن تنسب للاشتراكية ، بأى معنى حديث للمصطلح ، فى شئ وأنها سرعان ما اشتبكت مع الحركة الاشتراكية الديمقراطية ، التى بدأت تبلور

في الستينات من القرن التاسع عشر ، في صراع مرير . ولكن قبل أن نصل الى « الاشتراكية المسيحية » — سواء في صورتها الكاثوليكية التي أضفأها عليها الأسقف فون كسلر وتابعه وولفانج ، أو في تقليدها البروتستانتي الزائف الذي قام به القسيسان تود وشتوكر — يجب علينا أن ننظر بدقة أكثر في صور « اشتراكية الدولة » التي صاغها ، بوجه خاص في الخمسينات ، رودبريس ومارلو ، والتي ساعدت في تمهيد السبيل للحركة التي عرفت باسم « اشتراكية الأساندة (أو « اشتراكية الكرسي ») التي حظيت بنفوذ واسع الانتشار في الدوائر المثقفة ابان الستينات والسبعينات .

لقد وضع فيخته ، كما رأينا في الجزء السابق ، نظرية اجتماعية في أوائل القرن التاسع عشر تنطوي على المشاركة الفعالة من جانب الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية ، وذلك كجزء من مذهب عام لتنظيم المجتمع على أساس وظيفي بوصفه نظاما موحدا . والواقع أن نظرية فيخته كانت أصلا تنصب على حقوق الفرد في المجتمع ، ولم تنطو على أية فكرة شمولية للدولة مثل تلك التي نادى بها هيجل ، بيد أنه في كتاباته المتأخرة صار يمجّد الدولة ، بقدر ما فعل هيجل قريبا ، ورفعها الى أسنى أوضاع الواقع في مواجهة الفرد ، الذي اعتبر حياته بلا معنى بدونها . وقد وضع هيجل أيضا حدا فاصلا يفرق بين الدولة و « المجتمع المدني » ، الذي كانت رسالتها أن توحيده وتضفي عليه واقعا أسى . وهكذا سمح مذهب هيجل « للمجتمع المدني » بممارسة بعض ألوان النشاط التي تستند الى اعتبارات تقنية ولا تخضع الا لحق الدولة في فرض مطابقة هذه الألوان لمطالبها التي لها الأولوية . واستعمل هيجل في كتابته عن الشؤون الاقتصادية على مستوى « المجتمع المدني » كثيرا من العبارات التي

تعيد الى الذاكرة الاقتصاديين الكلاسيكيين ؛ وكان من الممكن لأتباعه أن يكونوا أيضا من أنصار ريكاردو عند هذا المستوى ، ولكن دائما على أساس أن « القوانين الاقتصادية » لا يمكن أن تتمتع بأية صفة شرعية في مواجهة حاجات « الكل » كما تتمثل في الدولة . وهكذا ، فإن كلا من مذهب هيجل وفيخته لم يكن أساسا مما يتفق مع الفردية الاقتصادية و « التحررية » اللذين يدين بهما التقمليون البورجوازيون الذين كانوا في حالة تمرد ضد حكم الدولة المطلق دفاعا عن قضية « حرية التعامل » (Laissez faire)

والواقع أن تمجيد « الدولة » كان جزءا من الفلسفة الأساسية لقسم كبير من الطبقات المثقفة في ألمانيا ، وبوجه خاص في بروسيا ؛ وقد فتح هذا الاتجاه الطريق لقبول كل من الاقتراحات الخاصة بأن الدولة ينبغي أن تتدخل في الشؤون الاقتصادية بوصفها المنظم للعلاقات الطبقية والمخطط للتنمية الاقتصادية ، والقيام حتى بالمشروعات التي تنطوي على ملكية عامة فعلية لوسائل الإنتاج ؛ إذ أن فكرة الدولة « الأبوية » ، التي تحكم الناس لصالحهم — الذي يتطابق مع صالح المجتمع كله ، كانت تحظى بتحييد واسع النطاق ؛ وقد كانت هذه الفكرة تنطوي على فكرة أن كل ملكية في أيد خاصة يجب أن تكون خاضعة لحق الدولة في تحديد طريقة استخدامها بما يتفق مع مصلحة المجتمع كله ، وكان المفهوم أن هذه المصلحة مما يتفق تماما مع المحافظة على الحكم المطلق ودعمه ؛ إذ لم تكن تنطوي على أى اعتقاد في حق الفرد في تحديد ماهية المصلحة العامة عن طريق التصويت الحر . فالدولة ، عن طريق حاكمها الذي يستشير المخلصين من رعاياه ، هي التي تحدد هذه المصلحة ، مع تمتعها بسلطات واسعة بما يكفي للمحافظة على تضامن المجتمع كله ضد أى شيء يهدد بتزريق



قيمه التقليدية . وكان هناك شعور سائد على نطاق واسع بأن تقدم « المشروع » البورجوازي ، واتجاه « حرية التعامل » ذى الطابع الفردى الذى كثيرا ما صاحب هذا التقدم ، ينطوى على خطر التمزيق هذا ؛ ومن ثم ساد رأى بأنه من المشروع تماما للدولة أن تسلح نفسها بأية سلطات من التدخل والسيطرة يتطلبها تجنب هذا الخطر . وجاء التهديد من جهتين — من نمو « قوة المال » لدى البورجوازيين ، المسلحين بالأساليب الفنية الحديثة فى الأعمال المصرفية والانتاج الكبير ؛ ومن انتشار التمرد بين العمال ، وهو التمرد الذى ولدته ظروف العمل التى فرضتها عليهم الطبقة الرأسمالية الناهضة . ومن ثم أحس الناس بأنه من الحق تأكيد سلطة الدولة فى تنظيم « المشروع » الرأسمالى ومقاومة المطالبة بمسئولية الحكم التى تقدم بها البورجوازية من ناحية ، ومن ناحية أخرى عمل ما يمكن عمله لحماية الطبقات العاملة ضد الاستغلال البورجوازي بتنظيم ظروف العمل فى المناجم والمصانع وبنح الحرف والمهن المختلفة مركزا قانونيا ما ، مركزا أدنى ولكنه مضمون ، مما يؤدى الى ربطهم بالنظام القديم ويجذبهم الى صف الحكم المطلق ضد الطغيان الاقتصادى لطالبى الربح البورجوازيين . وهذه الروح اقتنع بسمارك بتعميم حق الانتخاب للرجال فى « اتحاد شمال ألمانيا » ، وفى الرايخستاج فيما بعد ، كحركة مضادة لمطالبة التقدميين البورجوازيين بتعميم حق الانتخاب فى نطاق محدود مصحوبا بمسئولية الحكم ، وتقربا منه للأفكار المتصلة بمساعدة الدولة للاتحادات الانتاجية للعمال كحالة لفصل الحركة العمالية عن الاتجاه الى التضامن مع البورجوازية فى هجومها على الحكم المطلق وعلى امتيازات النظام الأرستقراطى القديم . وهكذا ظهر الاتجاه الغريب الذى عُرف باسم الاشتراكية « الاقطاعية » أو « المحافظة » ،

الذى جعله ماركس وانجلز هدف هجومها منذ سنة ١٨٤٨ فى « البيان الشيوعى » .

يبد أنه الى جانب هذه الاشتراكية « الاقطاعية » ، التى كانت فى الوقت نفسه ضد الرأسمالية وفى جانب كبار ملاك الأراضى — لأن الأرستقراطيين من ملاك الأراضى وامتيازاتهم اعتبروا جزءا جوهريا من النظام التقليدى الذى يجب الدفاع عنه ضد الهجوم البورجوازى ، كان يوجد اتجاه قدى لنظام كبار ملاك الأراضى وللرأسمالية الصناعية والمالية معا . وقد انبثق هذا الاتجاه من حركة القومية الدستورية ، أو كان مرتبطا بها ارتباطا وثيقا ، ولكن دعايتها خرجوا على مدرسة القومية البورجوازية المنافسة لأنهم نبذوا « فردية » الطبقة الرأسمالية الناهضة . وكان عداء أنصار هذا الاتجاه لتقل القوة السياسية الى البورجوازية لا يقل عن عداء « الاقطاعيين » لهذا الانتقال ؛ وأكدوا ، بصورة أشد حتى من الاقطاعيين ، الآثار السيئة للرأسمالية الصناعية على الأحوال الاقتصادية للعمال ووضعهم الاجتماعى . ولكنهم رأوا أيضا الآثار الشريرة لنظام ملاك الأراضى ، واعتقدوا أن هذه الآثار ستزداد سوءا مع نمو النزعة التجارية التى تعرض الفلاحين كما تعرض العامل الصناعى للأعيب أصحاب المصارف ولعدم الاستقرار المتزايد للسوق الاقتصادية « الحرة » . ولما كان هؤلاء « التحرريون من أنصار الدولة » يعتبرون الدولة السلطة المسئولة عن رفاهة رعاياهم وأنهم ، فانهم هاجموا منافسيهم من التحرريين أنصار مدرسة « حرية التعامل » ، وطالبوا بأن تسيطر الدولة على الاقتصاد بحيث تضمن استقرار الأحوال المعيشية وأمنها . ولم يذهب معظمهم الى أنه يجب أن يسيطر الناس على الدولة بالطريق الديموقراطى ، بيد أنهم ذهبوا الى أن الدولة لا تستطيع أن تقوم بواجبها الا اذا جعلت نفسها فى وضع

يسيطر على قوى الإنتاج في المجتمع ؛ بل ذهب بعضهم الى حد تأكيد أن ذلك لا يمكن أن يتم الا اذا جعلت الدولة المالك الفعلي لوسائل الإنتاج الأساسية ، وليس المنظم الخارجى فحسب . ولم تنطو مقترحاتهم ، كقاعدة عامة ، على أى تغيير ثورى في أساس المجتمع ، مثل التغيير الذى كان ماركس يفكر فيه ، والواقع أن معظمهم كان يصر على عدم الاقدام على شىء بعجلة تؤدى الى قلب الطرق التقليدية في الحياة . فلم يكن ما تقدموا به مشروعات للتنفيذ المباشر بقدر ما كانت ضروبا من النقد للمجتمع القائم في عهدهم ، ونظريات لتغييرات طويلة الأجل يتطلب الأمر ادخالها على الأنظمة الاجتماعية حتى يمكن جعلها ملائمة لظروف الانتاج المتغيرة — على شرط امكان ادخال التعديلات المطلوبة دون كارثة وباعتبارها نتائج لتغير تدريجى في الاتجاهات الاجتماعية . فقد فكر رودبرتس مثلا في أن الأمر يتطلب قرونا — « خمسمائة عام » كما قال في عبارة معروفة له — لاتمام التغييرات التى اعتقد بضرورة ادخالها على النظام الاجتماعى حتى تتلاءم الأوضاع الاجتماعية مع ظروف العصر الحديث . وعزّ عليه أن يفكر فيما قد يحدث من تطورات فنية واقتصادية خلال هذه القرون مما يجعل العلاجات التى يقترحها غير ذات موضوع قبل أن يتم تطبيقها بأمد طويل .

وكان أهم أصحاب النظريات الذين جاءوا في الخمسينات ليدعوا الى نوع من اشتراكية الدولة التى تقوم على هذه الأسس الفكرية هارودبرتس والأستاذ الجامعى الخير الذى كان يكتب تحت اسم كارل مارلو . وكان رودبرتس أكثر الاثنين أهمية بما لا يقاس ، لأن تفوذه كان كبيرا ابان حياته ، بينما ظل مارلو غير معروف الا في حدود ضيقة حتى أعاد شافيل النمىوى تعاليمه الى الحياة في سنة ١٨٧٠ .

وكان كارل جوهان روديرتس ( ١٨٠٥ — ١٨٧٥ ) ، الذى عثر  
أحيانا باسم روبرتس ياجتزوفا — نسبة الى ضيعة ياجتزوفا فى بومرانيا  
التي اشتراها فى سنة ١٨٣٥ ، ابن أحد أساتذة القانون ، وقد درس هو  
نفسه القانون فى جوتجن و برلين . وذهب بعد هذه الدراسات الى هايدلبرج  
حيث أخذ يدرس الفلسفة . ثم سافر كثيرا فى هولندا وفرنسا وسويسرا  
قبل أن يعود ليستقر فى الضيعة التي اشتراها حديثا . وفى سنة ١٨٣٧  
أخرج أول مؤلفاته ، وهو كتيب كبير بعنوان « مطالب الطبقات العاملة »  
تضمن اشارات واضحة الى كثير من أفكاره الرئيسية ، وكان تحت تأثير  
ما تعلمه خلال رحلاته الخارجية . وفى ياجتزوفا شرع يمارس الزراعة  
العلمية وبدأ يلعب دورا فى السياسة بوصفه مؤيدا للوحدة الألمانية على  
أساس الملكية الدستورية . وفى سنة ١٨٤٢ نشر مؤلفه الثانى « فى تفسير  
موقفنا الاقتصادى القومى » . وفى سنة ١٨٤٧ صار عضوا فى « مجلس  
النواب » الاقليمى ، ولعب فى العام التالى دورا فى الحركة القومية للمطالب  
بالحكم الدستورى ، وعمل فترة قصيرة وزيرا للأشغال العامة والتربية فى  
الحكومة البروسية ، ولكنه سرعان ما استقال لأنه اختلف مع زملائه  
الوزراء . وعند انهيار الحركة الدستورية اعتزل الحياة العامة ، وقضى  
بقية أيامه بين الكتابة والقلاحة . وتشمل كتاباته ، الى جانب تكوين نظرياته  
الاقتصادية ، دراسات للأساس الاقتصادى للمجتمع فى الجمهورية الرومانية  
والامبراطورية الرومانية ، ومحلولة فى وضع نظرية عامة للنمو الاجتماعى ؛  
كما تبادل مع بعض معاصره مجموعة ضخمة من المراسلات تضم كثيرا من  
أهم أفكاره . وكان فرديناند لاسال واحدا من أكثر من تبادلوا الرسائل  
معه انتظاما .

وأوضح عرض عام لأفكار روديرتس فى « خطابه الاجتماعى » التى

أرسلها الى صديقه فون كيرشمان ونشرت في سنتي ١٨٥٠ و ١٨٥١ ،  
( ويجب أن نضيف اليها خطابا آخر أرسله الى فون كيرشمان عن  
« رأس المال » لم ينشر الا بعد وفاته ) . وقد أعيد نشر هذه الخطابات في  
مجلدين سنة ١٨٧٥ و سنة ١٨٨٥ تحت عنوان « أضواء على المشكلة  
الاجتماعية » . وترجع أهمية تواريخ كتاباته بوجه خاص الى ذلك القدر  
الكبير من النقاش الذي دار حول مسألة هل كان له تأثير كبير في تعاليم  
كارل ماركس . فقد قال خصوم الماركسية مرارا أن ماركس سرق قسما  
كثيرا من أفكاره من رودبرتس . وقد هي فريدريك انجلز هذا القول بشدة ؛  
ويبدو أن من قالوه في مبدأ الأمر كانوا كتابا لا يعرفون كثيرا عن المصادر  
السابقة التي اعتمد عليها كلاهما على السواء ؛ بيد أن هناك بعض الشواهد  
التي تدعو الى الاعتقاد بأن ماركس ، وان كان قد كوّن أفكاره الرئيسية  
دون أن يكون مدينا بأي شيء لرودرتس ، الا أنه تأثر به في صياغتها  
في كتاباته المتأخرة ، خاصة في تناوله لمشكلتي « افراط الانتاج » و « أزمت  
الأعمال » . أما الشيء المؤكد تماما فهو ان رودبرتس أثر في لاسال الى  
حد كبير ، خاصة في تكوينه « للقانون الحديدي للأجور » ؛ وأن أكثر  
الخلافت بين ماركس واللاساليين حدة حول هذه المسألة — وحول المسألة  
الوثيقة الارتباط بها الخاصة بقدرة النقابات على التأثير في الأجور في ظل  
النظام الرأسمالي — ثارت في هاتأ أخذ فيها لاسال برأى رودبرتس ضد  
ماركس .

وقد أقام رودبرتس نظريته الاقتصادية على مفهوم أن العمل هو مصدر  
القيمة الوحيد ومعيارها . بيد أنه اعتنق هذه النظرية ، لا في صورتها  
الماركسية ، ولكن في الصورة التي كان الكتاب السابقون ، مثل ولیم  
تومسون وجون فرانسيس براى ، قد عرضوها بها ووردها بعدهم برودون .

أى أنه أعلن أن العدالة تقتضى أن يرد المجتمع لكل فرد ما يساوى كامل مساهمته فى الرصيد المشترك من المنتجات ذات القيمة ؛ بينما ذهب ماركس الى أن الفرد ليس له ، كعائلة عامة فى ظروف الاقتصاد الحديث ، نتاج يمكن تحديده ؛ وأن المطالبة « بكامل النتاج » لا يمكن التقدم بها الا باسم طبقة العمال ككل ، لا باسم العامل الفرد، كما أن هذا النتاج لا بد أن يستقطع منه بالضرورة ما يتطلبه تكوين رأس المال والقيام بالخدمات العامة وإعالة أولئك الذين ليسوا فى وضع يسمح لهم بإعالة أنفسهم . وقد اقترح روديرتس ، فى مجال تطبيق نظريته فى العمل ، أن يستبدل بالنقود بوصفها وسيلة للتبادل عملة عمل تقوم على أساس وقت العمل الضرورى اجتماعيا — وهذه طبعا فكرة كان روبرت أوين قد عرضها قبل ذلك بأمد طويل فى « تقريره الى مجلس لانارك » ( ١٨٢٠ ) ، ثم ردها بعده كثير من الكتاب اللاحقين . ولكن الحقيقة أن روديرتس استوفى بسط هذا الاقتراح الى حد أبعد مما فعل الذين سبقوه اليه ؛ ولكن المؤلف الذى استكمل فيه ذلك ، وهو « عمل اليوم العادى » لم يظهر الا فى سنة ١٨٧١ ، وكان اقتراحه ، فى خطوطه الرئيسية ، أنه ينبغى أن يحدد يوم عمل عادى تحديدا مصطنا يتكون من أعداد مختلفة من ساعات العمل الفعلى تتنوع باختلاف مشقة الأعمال المتنوعة ، بحيث يتكون عمل اليوم العادى بالنسبة لعمال المناجم من ساعات عمل أقل مما يتكون منه عمل اليوم العادى لعمال النسيج . واقترح تحديد مقدار موحد من الناتج لكل يوم عمل عادى ، على أن يتم تحديد هذا المقدار على أساس ما يستطيع العامل المتوسط ، أو العادى ، أن ينتجه فى هذا الوقت . ويحدد الأجر الذى يتقاضاه العامل على أساس هذين العاملين ، بحيث تختلف مكافأة الفرد الذى ينتج أكثر من المقدر الموحد أو أقل منه حسب اتاجه . ويحدد هذه الأجور الموحدة

جانون بطريقة تضمن للعمال الحصول على مزايا ارتفاع القدرة الانتاجية — وهى المزايا التى تذهب ، كما يقول رودبرس ، الى الطبقات الرأسمالية فى ظل النظام القائم . كما أصر رودبرس أيضا على تعديل القانون بحيث يحق للعمال أمنا أكثر فى فرص العمل . فقد ذهب الى أن الأجور ، فى ظل الظروف القائمة ، قد خفضت الى مستوى حد البقاء ، ولذلك حُرم العمال من مزايا ارتفاع القدرة الانتاجية ، ومن ثم يجنح نصيب العمال فى الناتج الكلى الى الهبوط باستمرار كلما زاد الناتج . واعتبر أن ما ترتب على ذلك من تحديد القوة الشرائية لدى العمال هو السبب الأساسى فى الأزمات التجارية ، التى عزاها الى افراط الانتاج فى السلع بينما سوق الاستهلاك محدودة . ومن ثم توقع أن خطته فى تنظيم الأجور ، باعطاء العمال مزايا ارتفاع القدرة الانتاجية ، تضع حدا للازمات ولاستغلال قوة العمل لمصلحة غير المنتجين . كما تقدم أيضا بسلسلة من المقترحات التى بمقتضاها تتيح الدولة الائتمان للمنتجين الزراعيين لترفع عن كاهلهم وطأة استغلال ملاك الأراضي والمرايين وتسمح لهم بالحصول على ناتج عملهم بأكمله .

كافت هذه هى مقترحات رودبرس للإصلاحات التى يمكن تنفيذها على مراحل ودون أى قلقلة ثورية . بيد أنه كان يتطلع أيضا فى المدى البعيد — المدى البعيد جدا — الى تغيرات أوسع من ذلك بكثير جدا تشمل انتقال الأرض والوسائل الرئيسية للانتاج الى الملكية العامة ؛ ولا تترك للملكية الخاصة سوى دخول « وقت العمل » التى يمكن اتفاقها فى شراء السلع والخدمات الاستهلاكية . وعند هذه النقطة ترتبط نظريات رودبرس الاقتصادية بمفهومه عن النمو التاريخى . وهو يذهب الى أن التاريخ البشرى ينقسم الى ثلاث مراحل كبرى ، تحتوى كل منها على عدة مراحل ثانوية داخلها . فالمرحلة الأولى ، التى سماها « وثنية —

قديمة » ، كانت تميز بوجود الملكية الخاصة ، لا فى الأشياء فحسب ، ولكن فى الناس أيضا . والمرحلة الثانية وهى « المسيحية — الجرمانية » احتفظت بالملكية الخاصة فى الأرض ورأس المال ، ولكنها نبذت ملكية الإنسان للإنسان . وهذه هى المرحلة التى ما زال المجتمع المعاصر يمر بها ، وتستمر بعض الوقت فى المستقبل . وبعدها ستأتى مرحلة « المسيحية — الاجتماعية » التى تنتقل فيها الأرض ورأس المال الى الملكية الجماعية . وفى هذه المرحلة سيكون العمل هو السند الوحيد للحصول على نصيب فى الناتج ، وسيتلقى فيها كل عامل نصيبا يقابل خدماته الانتاجية .

وهكذا كان روديرتس يتطلع الى مجتمع اشتراكى فى المستقبل ؛ بيد أنه رفض أن تكون له أية علاقة بأية محاولة للتجديد بمقدم هذا المجتمع بإثارة العمال الى التمرد . فقد كان يعتقد ، كما رأينا ، أن الأمر سيتطلب مئات السنين لاعداد الناس للسير بمثل هذا المجتمع بنجاح ، وأنه لا يمكن عمل شئ سوى التقدم التدريجى نحوه بتحسين وضع العمال بواسطة العمل التنظيمى من جانب الدولة . اذ لما كان يرى أنه فى حالة عدم تدخل الدولة ستظل الأجور حتما عند مستوى حد البقاء ، وأن النقابات لا تستطيع أن تفعل شيئا لمنع هذا الاستغلال ، فانه ذهب الى أن العلاج الوحيد الممكن هو القوانين التى ترغب طبقات أصحاب الأعمال على ترك المزايا الناجمة من ارتفاع القدرة الانتاجية لعمالهم . كما ذهب أيضا الى أنه بسبب الآثار التى لا فكاك منها « للقانون الحديدى » ، لن تستطيع الجمعيات التعاونية أن تفعل شيئا ذا قيمة فى تحسين حال العمال ، سواء قامت هذه الجمعيات على أساس تطوعى ، كما يدعو شولتز دليش ، أو بمساعدة الائتمان الذى توفره لها الدولة ، كما يطالب لاسال . قفى كلتا الحالتين ستعمل المنافسة من جانب الصناعة الرأسمالية على إبقاء أجور العمال عند حد البقاء .



وليس هناك سوى الدولة التى تستطيع، بتحديد الأجور والحد من الأرباح، أن تفعل شيئا ذا أثر حقيقى .

هذا ، وكان رودبرنس يفكر فى الدولة التى ستتيح للعمال هذه المزايا على أنها دولة ملكية ، يظل الملك فيها هو المسيطر على السلطة التنفيذية . وقد جذب نمو نظام نيابى ، يماون الملكية ، وأراد أن وقف الملكية الى جانب الشعب ضد القلة الرأسمالية . ولكنه لم يعتقد أن الناس أنفسهم مستعدون لتولى مصائرهم بأنفسهم . ومن ثم كانت كتاباته مما يتفق مع سياسة ما سُمى « باشتراكية الدولة » البسماركية ، أكثر مما تتفق مع الاشتراكية الديمقراطية . وقد رفض الانضمام الى « اتحاد العمال الألمان » الذى أنشأه لاسال ، وأرسل الى هذا الاتحاد « خطابا مفتوحا » فى سنة ١٨٦٣ يشرح فيه اعتراضاته ويحرب عن عطفه . ولم يكن يشارك لاسال فى اعتقاده أن تعميم حق الانتخاب للرجال سيفتح الباب لتحقيق الاشتراكية ، أو حتى للتقدم السريع نحوها . فبعد اخفاق سنة ١٨٤٨ ضفف ايمانه بالحركات السياسية ، : وصار مراقبا من بعد للأمور ، يحاول التطلع الى المستقبل واقتناع الأذكىاء من الناس بأن يدركوا اتجاه نمو العالم وأن يعملوا ما فى وسعهم ، دون أى قلقلة لا داعى لها للنظام القائم ، للتقدم نحو نظام اجتماعى أكثر عدالة . ولكنه رفض أن تكون له أية علاقة « بالاستشارة » (Agitation) أو بحرب الطبقات ؛ اذ كان يتطلع الى العقل ، لا الى القوة ، فى اقتناع الناس بقبول أفكاره . ويساعدنا ذلك فى تفسير السبب الذى من أجله تقي اضطر بكل هذه الشدة فكرة أنه هو وماركس تأثرا برودبرنس ، كما يبين الاختلاف الجوهرى بين وجهة نظرهما ووجهة نظره . اذ أن فكرة الطبقة باعتبارها قوة عاملة فى التاريخ كانت بسيطة كل البعد عن طريقة رودبرنس فى التفكير ، بينما كانت تحتل مركزا هاما فى نظرية ماركس قبل كتابة « البيان الشيوعى » بأمد طويل .

وكان الداعية الآخر لنظرية اشتراكية لا صلة لها بأية حركة عمالية في ألمانيا في الخمسينات من القرن التاسع عشر هو العالم والفنى technician كارل جورج وينكلبلخ ( ١٨١٠ — ١٨٦٥ ) الذى كان يكتب تحت اسم كارل مارلو . وقد كتب مارلو ، الذى كان أستاذ الكيمياء في « المدرسة الفنية العليا » في كاسل ، مؤلفا واحدا فقط تركه غير كامل عند وفاته . وقد ظهرت الأجزاء الثلاثة التى نشرت بين سنة ١٨٥٠ و سنة ١٨٥٩ تحت عنوان عام هو « بحوث تتعلق بتنظيم العمل أو خطة للاقتصاد العالمى » . وهى تشمل نظريته بأكملها ، ولكنها لا تتضمن تفاصيل تطبيق مقترحاته العملية . ولم تحظ هذه الأجزاء باتتشار واسع بين القراء ، ويبدو أنها كادت تنسى عندما أشار إليها الاقتصادى النمساوى ، البرت شايفل ، اشارة طيبة في كتابه « الرأسمالية والاشتراكية » ( ١٨٧٠ ) . ومنذ ذلك الوقت صارت تواريخ الاشتراكية تظم ملخصا لآرائه — كما فعل اميل دى لافليه وجون راي في الثمانينات مثلا . بيد أن مارلو لم يؤسس مدرسة أو كان له أى هوذ مثل رودبرس . وكان يحدهو في عمله روح انسانية بحتة ؛ اذ دفعته مناقشة عابرة في الترويج مع عامل ألماني حول ألوان الحرمان وعدم الأمن في حياة الطبقة العاملة الى دراسة الظروف بنفسه ، ويبدو أنه وصل الى الآراء التى انتهى اليها في عزلة تقريبا ، وأنه لم يتأثر كثيرا بأى مفكر معاصر . وقد خملته ملاحظاته عن الصناعة وآثار تقدم الرأسمالية على الاقتناع بأن هناك عملية تتم بسرعة من تحويل القسم الأكبر من المجتمع الى بروتيتاريا ، وأن كبار الرأسماليين يحسون صغار أصحاب المشروعات الفردية ، وأن الأجور في ظل النظام الصناعى النامى تظل منخفضة عند حد المحافظة على البقاء ، وأن العمال يتعرضون لمخاطر البطالة . كما أكد أيضا الآثار الصحية السيئة الناجمة عن العمل في المصانع

والمساكن المزدهمة وغير الصحية ونمو ادمان الخمر وانحطاط الأخلاق في المدن الصناعية المتوسعة ، والعواقب الشريرة لاستخدام النساء خارج بيوتهن وما ترتب على ذلك من أضرار للحياة العائلية والأخلاق . وقال : ان استعمال الآلات جعل أيضا مهمة العامل أكثر رتابة وأقل تشويقا ؛ وان نتيجة هذه العوامل كلها هي القلق الذي يعبر عن نفسه في التمرد والثورة .

ومع ذلك فقد كان مارلو متفائلا . اذ اعتقد أن الثورة الفرنسية في سنة ١٧٨٩ كانت نقطة البدء لعصر جديد من التقدم البشري . بل الواقع أنه قسم التاريخ البشري كله الى فترتين ، كانت ثانيتهما في مستهل بدايتها بعد . فتاريخ الجنس البشري كله حتى سنة ١٧٨٩ كان يسيطر عليه مبدأ « الوثنية » أو « الاحتكارية » . وخلال هذه الفترة كان يعتبر « طبيعيا » أن « تضحي » الكثرة من أجل القلة ، وأن « تحتكر » القلة السيطرة على وسائل الإنتاج . وقد أخذ نظام الاحتكار هذا عدة أشكال متعاقبة في أنظمة الرق ورق الأرض ، والعمل المأجور ، وجميعها كانت صورا لاستغلال الكثرة بواسطة القلة . وقد نادى المسيح منذ قرون طويلة بالمبدأ المضاد ، مبدأ المساواة البشرية ؛ ولكنه لم يترجم الى مصطلحات سياسية قابلة للتطبيق حتى جاءت « الثورة الفرنسية » فأعلنت « حقوق الانسان » . ومن ثم يجب اعتبار « اعلان حقوق الانسان » نقطة البداية لعصر المسيحية الحقيقية ؛ ومهمة القرن التاسع عشر أن يعمل على تطبيق الدلالات الاجتماعية للمبدأ المسيحي . وذهب مارلو الى أن ضمير المجتمع قد قبل هذا المبدأ منذ سنة ١٧٨٩ ، اذ لا يمكن تطبيقه الا بتأييده . ولكن حتى بعد أن صار هكذا موضع قبول من الناحية النظرية ، لابد أن ينتظر تطبيقه اكتشاف الوسيلة الملائمة . وقد كان هناك حتى ذلك الوقت ، في رأيه ،

مدرستان متنافستان تحاولان تطبيقه — التحررية والشيوعية — بيد أن كليهما كانت متحيزة الى جانب واحد بصورة تؤدي الى كارثة ، ومن ثم فهما غير مقبولتين . وكان مارلو يعنى « بالتحررية » أساسا التحررية الاقتصادية بمعناها السائد في أوروبا ( غير انجلترا ) — أى « حرية التعامل » — التى تقوم على الاعتقاد بأن هناك « نظاما طبيعيا » سيأخذ مجراه اذا كفت الدولة والهيئات المنظمة الأخرى عن التدخل فى عمله . وقال مارلو : أن التحررية ، بهذا المعنى ، أثبتت أنها « منشأ حكم القلة » ، وأنها أبعد ما تكون عن أن تؤدي الى المساواة ، وأن كل ما فعلته هو مجرد نقل قوة الاستغلال الى أيد أخرى . ومن الناحية الأخرى ليس انصراف الشيوعية — التى عنى بها أساسا شيوعية المساواة التى نادى بها بايف وكايبه — عن الطريق السوى أقل من التحررية . فهى مستضعف ، بصورة تؤدي الى كارثة ، حوافز العمل ، وتفقر الناس فى عملية التسوية بينهم فى الحقوق .

واقترح مارلو نظاما ، أطلق عليه اسم « بانبوليزم » ، يقصد به التوفيق بين التحررية والشيوعية ، بهدف مزدوج هو تحقيق أكبر قدر من النمو الذاتى وأكبر قدر من السعادة للجميع . نظام يسعى لتحقيق الحرية والوفرة معا . وأساسه الذى يقوم عليه هو الالتزام العام بالعمل لكل رجل قادر ؛ ويصحب ذلك حق الجميع فى الحصول على وسائل الإنتاج ، وهو حق تضمنه الدولة . ويتمتع كل عامل — وقد تحرر من استغلال صاحب الأرض وصاحب العمل ومحتكر الائتمان — بنتائج عمله كاملا فى صورة مقابل كامل لما يسهم به من نصيب فى المال المشترك . ولكى يتم تحقيق ذلك تستولى الدولة على ملكية جميع الخدمات العامة الأساسية وتديرها مباشرة — وقد سرد مارلو ضمن هذه الخدمات السكك الحديدية والموانئ والماء والغاز

والأعمال المصرفية والتربية — وبالإضافة إليها ، وقبلها ، صور النشاط الاقتصادي الكبير بما فيها استغلال الغابات والتعدين وصيد الأسماك والتجارة الخارجية ، وجميع صور التجارة بالجملة في المواد الأولية والمواد غير كاملة الصنع ، وفي المصنوعات التي لا تنتقل رأساً من المنتج الى المستهلك أو من المنتج الى تاجر التجزئة . واقترح مارلو أن تبقى الزراعة والاتاج الصغير وتجارة التجزئة في أيد خاصة ، ولكن على أن تنظم جميع هذه المهن في « طوائف مهنية » تحت اشراف الدولة . وكان مستعدا لترك الموجود من رموس الأموال الخاصة المتراكمة دون مساس حتى تندثر وحدها . ولكنه كان يحرم كل تراكم جديد لرأس المال بقانون ؛ إذ أن وسائل الاتاج ستصبح ملكا عاما . وللمحافظة على المجتمع المنظم على هذه الأسس وضمان دخول مناسبة للمنتجين ، توضع حواجز جمركية حامية ضد ادخال أى بضائع خارجية يتم اتاجها في ظل ظروف غير عادلة .

وكان من رأى مارلو ان الخطة التي تقدم بها لا يمكن تطبيقها عمليا الا اذا استقر عدد السكان بحيث لا تتجاوز الزيادة في السكان كل زيادة في الاتاج أو على الأقل نموّنها . فكان يريد فرض قيود شديدة على حق الزواج ، اذ كانت « كوابح الحرص » أو « الكوابح الأخلاقية » التي قال بها مالتس غير كافية في نظره ، فذهب الى أنه يجب عدم السماح لأى شخص بانجاب أطفال حتى يثبت أن لديه وسائل معيشتهم . وتضمنت مقترحاته خطة عامة من التأمين ضد المرض والحوادث والشيخوخة ، ولعالة الأرمال والأيتام . ودعا الى وقف حق الزواج على شرط دفع اشتراك العضوية في صيد التأمين الاجتماعي . وبذلك يكون مارلو قد تهدم بخطة للتأمين الاجبارى لا تختلف كثيرا عن الخطة التي تهدم بسمارك

خيما بعد ، ولكن بدون أن يصبحها الشرط الخاص بالزواج ، كما أن خطة مارلو كانت طبعاً أكثر شمولاً بكثير .

لقد كان مارلو في اتجاهه العام « اشتراكي دولة » تحلوه نزعة إنسانية ؛ مع اتجاه قوى إلى المساواة ، ولكنه لم يتجه قط إلى الدعوة إلى تنفيذ مقترحاته بوسائل عنيفة . وبذلك يقف هو ورودبرنس معاً كناقدين شديدين للنظام الرأسمالي الناهض وكـمؤمنين بضرورة تدخل الدولة لتوفير وسائل المعيشة المحترمة للعمال . وكلاهما مناهض للحرية بالمعنى الاقتصادي فقط ، لأنهما كانا هما تساهما مبالغين إلى الحرية بالمعنى السياسي . فكلهما قدم حق الفرد في الحصول على وسائل الرفاهة والمتعة بشرط واحد هو استعداده لقبول مسئولية المساهمة بعمله في المال المشترك . وقد حملهما سعيهما في تطبيق هذه المبادئ إلى الدعوة إلى الملكية المشتركة في وسائل الإنتاج ، بما في ذلك مصادر رأس المال النقدي والائتمان ؛ وفكر كلاهما في المشكلة على أساس من مقتضيات الإنسانية المشتركة وليس على أساس حق طبقة بذاتها . ويختلف كل منهما عن الآخر ، في حدود اختلافهما أصلاً ، في أن مارلو لا يبدى ذلك الحرص الذي يبدىه رودبرنس في استعداده لمنح التغيير المطلوب من النظام القائم إلى النظام الجديد قروناً حتى يتم . والواقع أن مارلو لم يكن واضحاً بالمرّة فيما يتعلق بالسرعة التي يتوقع أن يتم بها التغيير ، ولعل السبب في ذلك أنه لم يكمل الجزء الأخير من كتابه ، أو لعله لم يكمله لأنه لم يستطع أن ينتهي إلى رأى في هذه النقطة المهمة .

وقد كان لذلك النوع من التفكير الاشتراكي المنزّل ، الذي يمثل مارلو ورودبرنس ، أصداؤه العديدة في ألمانيا فيما بعد كما سنرى . فهو السلف المباشر « لاشتراكية الأساتذة » التي ظهرت في السبعينات

والثمانينات من القرن التاسع عشر ، والتي تحلت الاقتصاد السياسى التقليدى وفادت بأن وظيفة الدولة تشمل تنظيم الحياة الاقتصادية للأمة . بيد أن تحدى الاقتصاديين لمبدأ « حرية التعامل » فى الخمسينات لم يكن مقتصرًا على « اشتراكي الدولة » ، بل اشترك فيه أيضا زعيم ما يسمى « بالمدرسة التاريخية » . اذ كان ويلهلم روثير ( ١٨١٧ — ١٨٩٤ ) ، الذى بدأ هذه المدرسة ، قد نشر كتابه « أسس الاقتصاد السياسى » فى سنة ١٨٤٣ ؛ كما كانت أكثر مؤلفات برونو هيلبراند وكارل كينز تحديا ، وهما مؤيداه الرئيسيان ، قد ظهرت فى سنة ١٨٤٧ وفى سنة ١٨٥٣ على التوالى ؛ اذ أن الحركة التى تمثلت فى أعمال رودبرس ومارلو كانت فى الواقع جزءا من حركة أوسع بكثير لتحدى سيادة المدرسة الكلاسيكية فى الاقتصاد السياسى . وقد قامت هذه المدرسة ، التى وجدت تربة صالحة فى ألمانيا ، كما قامت انتقادات سيسموندى السابقة عليها ، على الهجوم على مفهوم وجود مجموعة من « القوانين الاقتصادية » التى يمكن استخلاصها من طبيعة عملية التبادل نفسها واعتبارها صحيحة بصورة مطلقة بذاتها ، دون أى اعتراف واضح بعلاقتها بظروف الزمان والمكان . وقد عارضت « المدرسة التاريخية » هذا النظام الاستنتاجى المطلق منكرة وجود أية قضايا مطلقة يمكن استخلاصها من هذه القوانين أكثر مما أنكرت وجود هذه القوانين المطلقة ذاتها . وذهب أتباعها الى أن العامل الاقتصادى ليس سوى واحد من عدة عوامل كان على المجتمعات فى جميع الأزمنة أن تأخذها فى اعتبارها عند تشكيل طرق معيشتها الجماعية ، وأن ما هناك من قوانين يمكن جعلها تعمل بطرق مختلفة كل الاختلاف تبعا للأنظمة التى تبناها المجتمعات لتنظيم عمل هذه القوانين . وبطبيعة الحال لا يؤدى المدخل التاريخى أو القائم على فكرة تأثير الأنظمة السائدة للاقتصاد حتما

الى أية نتائج اشتراكية : فقد كان يتفق الاتفاق كله مع الاعتقاد بضرورة الفوارق الطبقة واختلاف الحقوق لدى الجماعات المختلفة . بيد أن هذا المدخل يستبعد أى افتراضات عامة سابقة فى صالح « حرية التعامل » ؛ ومن الناحية العملية كان أولئك الذين يتبنونه خلال القرن التاسع عشر ينتهون منه عادة اما الى نتائج اشتراكية أو محافظة (كثيرا ما كانت مصحوبة بآراء امبريالية ) .

وسيتعين علينا أن نعود الى هذه النقطة فيما بعد : ولكن كل ما يهمنا فى هذه المرحلة هو الاشارة الى أن تأملات أمثال مارلو ورودرىس ، رغم أنها كانت بعيدة كل البعد عن أية صلة بحركات الطبقة العاملة الاشتراكية ، فانها أسهمت بنصيب فى اضعاف الأسس الفكرية للرأسمالية فى نفس الوقت الذى كانت تقدم فيه الرأسمالية عمليا بأقصى سرعة واتسار . فقد كانت أفكار هؤلاء الرجال ، التى تثير البلبله ، تعبر عن عدم رضا عميق ضد الآثار البشرية المترتبة على النظام الرأسمالى الناهض ، وهو شعور مختلف عن تنبؤات توماس كارلايل وجون رسكين — أو صامويل تيلور كولريدج وروبرت سودى قبل ذلك — فى بريطانيا ، وإن كان مماثلا فى آثاره . ولم يجد ماركس ، الذى كان يركز اهتمامه على اثبات نظريته الخاصة بالطبقة بوصفها أداة الثورة الاجتماعية ، فى هؤلاء الخصوم الأخلاقيين للرأسمالية ما يجدى ، سوى أن يستعير بعض حججهم بين الفينة والفينة حينما يجد فائدة فى ذلك . كما أن معظم المثقفين فى أوروبا لم يكن لديهم فى الخمسينات من القرن التاسع عشر استعداد كبير للاستماع لأصوات الناقدين ؛ فقد بدا أن اقول نجم الحركة الثورية قد جعل ما لديهم من آراء غير مهم عمليا . ولم يستردوا مركزهم ثانية الا فى الستينات عندما بدأت الطبقات العاملة تنظم قواها وتحدث قلقا فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة مرة أخرى .



وفي نفس الوقت أدى هؤلاء النقاد الانسانيون للنظام الرأسمالي  
الناهض خدمة مزدوجة . فقد حددوا من الادعاءات الفكرية التحررية  
الرأسمالية بتأكيدهم للادعاءات المقابلة لمفهوم « دولة الرفاهة » ؛ كما  
أتاحوا أيضا صورة جديدة من انجيل التخطيط الاقتصادي الذي بشر به  
من قبل سان سيمون ومدرسته في الجزء الأول من القرن . وقد وقف  
رودبرنس ومارلو في المسائل الاقتصادية الى جانب العمال بوضوح قاطع ،  
معبرين عن وجهة النظر القائلة بأن الرأسمالية تنطوي على استغلال ضحاياه  
واققارهم ، وما يصاحب ذلك من احساس بعدم الأمن الذي يتعد كارثة ؛  
وتطلع كلاهما الى مجتمع مخطط يكون المبدأ الأساسى لسياسته العامة  
تحقيق الرفاهة للناس جميعا . وحملهما ذلك على الدعوة الى الاشتراكية ؛  
ولكنه لم يجعلهما اشتراكيين بأى معنى مألوف للكلمة ؛ لأن « دولة الرفاهة »  
في تفكيرهما لم تكن بالضرورة تعتمد في وجودها على الديمقراطية  
السياسية . فقد فكر كلاهما في الدولة على أنها أداة أخلاقية لدعم الرفاهة  
الاجتماعية ، ولكن ليس على أنها أداة يستخدمها العمال أنفسهم . لهذا  
السبب كان مذهبهما في خدمة الديمقراطيين والمؤمنين بالحكم المطلق  
أو « الأبوية » الأرستقراطية على حد سواء ؛ وقد أثر رودبرنس ، على  
الأقل ، في بسمارك بقدر ما أثر في لاسال تماما . وكان روشير وزملاؤه  
من « المدرسة التاريخية » أقل اشتراكية حتى من رودبرنس ؛ وكانت  
الأهمية الأساسية لمذهبهم انها دعمت نوعا من « رأسمالية الدولة »  
— وليس « اشتراكية الدولة » — التي تقبل الصناعة في ظلها قيام الدولة  
بدور تنظيمي لمصلحة التنمية القومية أو التوسع الامبريالى . وفي ظروف  
الموقف في ألمانيا في الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر كانت  
الجماعتان من القوة فكريا بحيث حالتا دون اعتناق أصحاب الأعمال

الألمان « حرية التعامل » كمبدأ عام ، وعاونوا في تمهيد الطريق لسياسة  
بسمارك الامبريالية . ولهذا السبب كان هناك قفور شديد بين الاشتراكيين  
الديموقراطيين من الاعتراف بأهمية رودبرتش بوصفه مفكرا اشتراكيا ؛  
بيد أن ما أسهم به لم يكن بأى حال تأفها ، ويعد هو ومارلو حلقتين  
في سلسلة التفكير الأخلاقي الاشتراكي الذي ظل يؤكد ذاته باستمرار في  
صفوف الديموقراطية الاشتراكية — رغم انزوائه في الصورة الخلفية  
باتشار الماركسية في الستينات والسبعينات — وكان عاملا من العوامل  
الأساسية في تكوين الاشتراكية الأوروبية الحالية .

## الفصل الثالث

### فجر الاشتراكية في روسيا

بلنسكى وهرزن وشيرنشفسكى

لقد ظلت الاشتراكية حتى منتصف القرن التاسع عشر في جميع صورها تقريبا مذهبا من مذاهب غرب أوروبا وحدها . وحقيقة انها انتقلت عبر المحيط الأطلسمى بواسطة أمريكيين ممن زاروا أوروبا أو أوريين استقروا هناك ؛ ولكن الأمريكيين لم يسهموا فيها بنصيب متميز خاص بهم — اللهم الا اذا حسبنا ج . ف . براى الذى كان يعيش في إنجلترا عندما ألف كتابه المعروف (١) وقد كان هناك أمريكيون من أتباع روبرت أوين وفورييه ؛ في سنة ١٨٤٨ غادر اثنين كاييه فرنسا ليؤسس مجتمعه « ايكاريا » في تكساس . وكانت أمريكا زاخرة بمنشئى المجتمعات من دينيين واشتراكيين ؛ ولكنهم كانوا في الغالب يعملون على أساس أفكار مستوردة من الخارج ، ومع أشخاص جاءوا من الخارج أيضا الى حد كبير . وبعد سنة ١٨٤٨ زاد سيل المهاجرين الذين يبحثون عن عالم جديد يجدون فيه وسائل العيش والحرية زيادة كبيرة . بيد أن جذور الاشتراكية لم تتأصل بعمق في التربة الأمريكية ، بل الواقع أن نفوذها صار أقل عندما ضعفت حماسة

---

(١) « مظالم العمل وعلاجات العمل » ( ١٨٣٩ ) . وقد ولد براى في الولايات المتحدة وأخذ صبيا الى إنجلترا وكان يعمل صفاف حروف عندما كتب كتابه . انظر الجزء الأول من هذا المؤلف ، الفصل السابع .

الطوبين القديمة ورقدت الاشتراكية الأوروبية نفسها واهنة بعد هزيمتها الكبرى .

يبد أن هذه الفترة من الجمود في أوروبا الغربية بالذات شهدت أول العلامات التي تدل على أن الاشتراكية في طريقها لأن تكون قوة في روسيا ، لا كحركة شعبية ، ولكن كمذهب يدين به قطاع من المثقفين . إذ أن موت فيقولا الأول في سنة ١٨٥٥ واعتلاء اسكندر الثاني العرش جلبا معها لفترة ما تخفيفا في حدة النظام الاضطهادي الشديد الذي ساد بعد سحق مؤامرة « الديسمبريين » في سنة ١٨٢٥ . فحدثت زيادة كبيرة في عدد الصحف والمجلات ؛ وصار من الممكن لفترة ما الكتابة بشكل مفتوح الى حد ما عن المشاكل الاجتماعية تحت ستار النقد الأدبي أو الفلسفي . كما صار تهريب الكتب والصحف الأجنبية أيسر أيضا ؛ وصارت صحيفة اسكندر هرزن « كولوكول » ( المجرى ) ، التي كانت تطبع في لندن بالروسية ، توزع على نطاق واسع بين الطبقات المثقفة في روسيا — أول صحيفة تصل الى الجمهور الروسي دون أن تتعرض للرقابة . وبطبيعة الحال لم يمكن توزيع « الكولوكول » إلا سرا ؛ ولكنها كانت توزع ، على نطاق واسع تماما ، طوال السنوات القليلة قبل عودة الاضطهاد ثانية ، بكل قوته السابقة تقريبا ، بعد التمرد البولندي ومحاولات التمرد بين الفلاحين في سنة ١٨٦٣ .

وكان هناك طبعاً حركات من الفكر التحرري في روسيا قبل هذه الفترة بأمد طويل . فقد شجعت كاثرين الثانية التفكير الذي يقوم على أساس أفكار الاستنارة الفرنسية حتى توليها الذعر ، أولا بسبب حركة تمرد بوجاشوف التي قامت بين الفلاحين ، ثم بسبب « الثورة الفرنسية » ؛ كما كان من المستحيل الحيلولة دون وصول الأفكار التي نشرتها « الثورة

«الفرنسية» في الخارج الى روسيا وتأثيرها في المثقفين الروسين . بيد أن هذا التأثير ، في نواحيه السياسية والاجتماعية ، لم يكن عميقا ؛ كما أن الصراع ضد فابليون والدور الذى لعبه اسكندر الأول في « الحلف المقدس » بعد سنة ١٨١٥ جلا استمرار هذا التأثير عسيرا . وكان استمراره أقوى ما يكون في جنوب روسيا حيث كان داعيته باقل ايفانوفيتش بستل ( ١٧٩٣ — ١٨٢٦ ) الذى كان مصدر الالهام للحزب الأكثر تطرفا بين الزعماء العسكريين والأرستقراطيين الذين اشتركوا في الثورات « الديسمبرية » أيام أن ارتقى يقولوا الأول العرش . وقد نادى بستل بتحرير أقتان الأرض ومنحهم نصف أراضى روسيا — على أن تحتفظ الدولة بملكية النصف الآخر لتؤجره لأصحاب المشروعات الزراعية التقدميين . كما دعا الى تمهيم حق الانتخاب لجميع الرجال وانشاء جمهورية ديموقراطية مركزية . وكانت وجهات نظره متقدمة تماما على آراء « الديسمبريين الشماليين » وعلى رأسهم نيكيتيه مورافيف ، الذى كان يريد ملكية دستورية لامركزية وحق انتخاب محدود ، أو آراء الاقتصادى ثيولاي ايفانوفيتش تورجنيف ( ١٧٨٩ — ١٨٧١ ) الذى كان ، بوصفه موظفا من موظفى الامبراطورية ، يحث اسكندر الأول على تحرير الأقتان وادخال اصلاحات كبرى في نظام الضرائب والادارة . وقد كان من حسن حظ تورجنيف — الاقتصادى لا الأديب — أنه كان في الخارج عندما حدث تمرد « الديسمبريين » ؛ فقد حكم عليه بالاعدام مع بقية زعماء التمرد المعروفين ، ومن ثم قضى بقية حياته خارج روسيا ، وفي المنفى اقتربت وجهة نظره في الاصلاح الزراعى من وجهة نظر بستل . بيد أنه اختلف عن بستل في أنه اقترح منح الفلاحين الأفراد حصصا صغيرة فقط من الأرض الحرة وفي التطلع الى نمو بروتيتاريا زراعية تضطر للعمل مقابل

أجور لتكسب عيشها . واعتقد أن مثل هذه المجموعة من العمال الزراعيين ستكون ضرورة تنهى أساسا لتحسين أساليب فلاحه الأرض بواسطة الأساليب الفنية الرأسمالية المتقدمة ؛ وأنها ستكون في روسيا نوعا من البروليتاريا تقابل البروليتاريا الصناعية في الغرب ، وقد كوّن تورجنيف هذه الآراء في السنوات التي قضاها في المنفى ونشرها في باريس سنة ١٨٤٧ تحت عنوان « روسيا والروسيون » في ثلاثة مجلدات .

ولم يعد هناك مجال بعد سحق « حركة ديسمبر » للتعبير عن أى رأى ديموقراطى أو تحررى . بيد أنه ظل هناك مجال للنقاش على الصعيد الأدبى والفلسفى بين المدارس المتنافسة « لدعاة السلافية » و « دعاة المدينة الغربية » — أى بين أولئك الذين كانوا يتطلعون الى نمو المجتمع الروسى على أساس التقاليد التاريخية الماضية والطابع المتميز للشعب الروسى ، وأولئك الذين ذهبوا الى أن البلاد لا يمكن أن تتقدم الى مستوى أعلى من المدنية الا بتعليم ثقافة الغرب وهضمتها . وهكذا كان بين « دعاة المدينة الغربية » مدرسة فكرية ، يمثلها يتر شاوايف ، تطلعت — تحت تأثير فون باور وبونالد ودى مايستر — الى الكنيسة الكاثوليكية بوصفه القوة الكبرى التى تعمل على تحقيق المدنية والوحدة ، بينما تأثر آخرون منهم ، مثل ف . ج . بلنسكى واسكندر هرزن ، بالأفكار الراديكالية والاشتراكية الغربية ، وقد تأثر كل منهم بطريقة الخاصة . أما « دعاة السلافية » فانهم من فاحيتهم انقسموا بين التطرف في الدعوة للحكم الأوتوقراطى والتسكك بالدين القديم ، مصحوبا بازدراء كامل للأفكار الغربية عن الحكم البرلمانى والديموقراطية ، وبين الدعوة التحررية الى الاصلاح الزراعى وتحرير أقتان الأرض ، مع المطالبة بالمحافظة على عناصر الحياة المشتركة في النظم التقليدية في حياة القرى وتميتها . هذا الى

جانب أن « دعاة السلافية » ، رغم نذهم لطرق الحياة الفرية باعتبارها مما لا يتلاءم مع الطابع الروسى والتقاليد الروسية ، تأثروا هم أنفسهم الى حد كبير بالفلسفة الفرية . فقد اعتمدوا في أفكارهم على أسس من عند هرردر وشلنجر وأيضاً من هيجل الى حد كبير — اذ وجدوا عنده مفهوما للدولة يتلاءم مع دفاعهم عن الأتوقراطية ، كما وجدوا في حديثه عن « المجتمع المدنى » اصراراً على الأهمية الحيوية لمفهومه عن « ما ينبغي أن يكون أخلاقياً » (Sittlich keit) كأساس للاجتماعية القومية ، وباعتباره المادة التى يجب على الدولة أن تعمل على توحيدها ورفعها الى صعيد أعلى من « الحقيقة العقلية » (Rational Reality) . وبطبيعة الحال لم يقبل « دعاة السلافية » وجهة نظر هيجل من أن الثقافة الألمانية ، وقد وحدتها الدولة البروسية ، تمثل أسمى « عقلية » ، بل على النقيض من ذلك رأوا في حياة الشعب الروسى أساساً روحياً ، لا يقل عن ذلك ، لبلوغ أسمى المراتب ؛ وذهبوا — أو ذهب معظمهم — الى أنه من دواعى سعادة الروسين أنهم تجنبوا العدوى التى تدمر مدنفة الغرب . وكان كثير منهم يضررون العداء الشديد للتصنيع ، كما كانوا يكرهون الحكم الدستورى الذى اعتبروه شقيقه التوأم ، ومجدد معظمهم الفضائل الروحية فى الكنيسة الأرثوذكسية ضد الاتجاه نحو الفكر ، الذى لا مبرر له ، للكنيسة الكاثوليكية ، وضد الفردية النفعية التى اعتبروها السمة المميزة لكنائس البروتستانتية .

وقد تأثر « دعاة السلافية » ، كما قلت ، بهيجل وفضلوا الحكم القيصرى المطلق على الحكم النبائى ، بيد أنهم لم يجذبوا مطلقاً تدخل الدولة ، وكانوا يفكرون فى العلاقة بين القيصر وشعبه على أسس « أبوية روحانية » لا علاقة لها بالنشاط السياسى ، والواقع أنهم أكدوا عدم قيمة السياسة عند موازنتها بحياة الانسان الداخلية . وتختلف حركة « الدعوة

السلافية « هذه اختلافا تاما عن حركة « الوحدة السلافية » الروسية التي نمت في الستينات من القرن التاسع عشر وجعلت الروسيين يحلمون بامبراطورية سلافية شاسعة تقوم على وحدة كل الشعوب السلافية . « فالدعوة السلافية » كانت حركة ثقافية أكثر منها سياسية ، ولم تكتسب صفة سياسية الا لعدائها للسياسة . ولهذا السبب تعرضت ، برغم تأييدها للقيصرية ، لاضطهاد طفيف تحت حكم نيقولا الأول .

ولم تكن مذاهب « الدعوة السلافية » قد اكتملت نموا الى ما بعد سنة ١٨٢٥ بمدة ، ولكنها كانت تحوم في الجو فعلا . ويجب ألا نخلط بينها وبين حركة « الوحدة السلافية » السابقة — ولا اللاحقة — التي نمت معها جنباً الى جنب . وكانت مراكزها الرئيسية الى حد كبير بين الشعوب السلافية الخاضعة للحكم النمساوي والتركي . فحركات « الوحدة السلافية » هذه كانت ، رغم تطلعها الى روسيا ، تحمل صبغة ديموقراطية واضحة لأنها كانت تتعلق بالتححر القومي من حكم أوتوقراطي أجنبي ، ووجدت نفسها في أماكن تواجه معارضة من جانب عناصر أرستقراطية اتحدت الى حد ما بالعناصر الحاكمة في الدول المسيطرة . والواقع أن « دعاة السلافية » كانوا منقسمين بين أولئك الذين أيدوا حركات التحرير في البلاد السلافية خارج روسيا ، وأولئك الذين اعتبروا روسيا مثلة الروح السلافية فحبذوا صيغ الشعوب التي تحت الحكم القيصري — ومنها البولنديون — بالصبغة الروسية في سبيل تحقيق الوحدة « الروسية الكبرى » . وقد اشترك باكونين في سنة ١٨٤٨ في مؤتمر « الوحدة السلافية » الأول الذي عقد في براغ في غمرة اشتعال « الثورة الأوروبية » . وقد هززن جزءا كبيرا من شعبيته في الدوائر الروسية المثقفة عندما دافع عن تمرد البولنديين في سنة ١٨٦٣ . ويمكن الجمع بين اتجاهات



« دعاة السلافية » وكثير من الاتجاهات المتباينة في القضايا السياسية والاجتماعية السائدة وقتئذ . والسمات الوحيدة المشتركة بينهم كانت الاعتقاد في ضرورة أن يعمل السلافيون لخلاص أنفسهم على أساس من تاريخهم الحضارى ، وهور شديد — مع ازدياد لا يقل عنه في كثير من الأحيان — للأنظمة الاجتماعية والسياسية السائدة في الغرب الرأسمالى الآخذ بالنظام البرلمانى ومبدأ الحرية .

والأشخاص الثلاثة الذين يبرزون بوصفهم أول دعاة لنسوع ما من الاشتراكية في روسيا هم : بلنسكى وهرزن وباكونين ، وجميعهم ولدوا خلال المراحل النهائية من الحروب النابليونية ، وكانوا في العقد الثانى من عمرهم في الوقت الذى حدث فيه « المؤامرة الديسمبرية » . وكانوا كلهم من « دعاة المدينة الغربية » في شبابهم وصدر رجولتهم ، كما كانوا متأثرين تماما بالفلسفة الألمانية السائدة . وفي الأربعينات من القرن التاسع عشر وقموا تحت تأثير الاتجاه اليسارى للهيجلية وبخاصة مذهب فيورباخ ؛ واتصلوا بالأفكار الاشتراكية الفرنسية عن طريق الكتاب الألمانى وعن طريق مباشر أيضا . وقد اتقل فيساريون جريجوريفتش بلنسكى ( ١٨١١ — ١٨٤٨ ) بصفة خاصة من الرومانسية عن طريق نوع من الهيجلية اليسارية الى راديكالية مادية جعلت في وسع الكتاب الروس أن يضيفوا عليه أهمية كبرى بوصفه رائد الماركسية الروسية ؛ وقد تمت عملية الانتقال هذه بسرعة خلال حياته العاملة القصيرة كناقد أدبى وفيلسوف . ويقوم تفسير اتجاهاته على أسس ضعيفة جدا ، وأقل ما يقال فيه انه موضع رية . ولا شك في أن بلنسكى كان قد صار ماديا وحتيا بمعنى قريب جدا من مادية فيورباخ وحتيته ؛ بيد أن هذا لا يجعل منه ماركسيا ، ولا اشتراكيا من نوع ما بأى معنى حقيقى . لقد كان أولا من دعاة « المدينة

الغريبة » ، وخصما للقيصرية ، وناقدا أدبيا راديكاليا أظهر في السنة أو السنتين الأخيرتين من حياته ادراكا متزايدا « للمشكلة الاجتماعية » ، ولما كان يكتب في فترة من الرقابة القاسية تماما ، فانه اضطر الى تجنب الإشارة الصريحة الى المسائل السياسية ، والى أن يقول ما يريد قوله تحت ستار النقد الأدبي للآراء المعاصرة . وكان مؤلفه الأول يكاد يكون هيجليا بحتا . « ان الشعب ليس مفهوما مجردا ، ان الشعب فردية حية تحقق تنوعاته الحيوية هدفا واحدا . ان الشعب فرد مثل شخص منفصل » . وبناء عليه فان الدولة ، بوصفها تمثل هذه الوحدة ، « هى أسمى صور الحياة الاتحادية ، بل وصورتها العقلية الوحيدة . فالإنسان لا يخلص من عبوديته للطبيعة الا بأن يصير عضوا فى الدولة ، ولا يظهر ككائن عقلى حقيقة الا بعضويته فى الدولة » . بيد أن نعمته تغيرت عندما اتصل بالاشتراكية الفرنسية ، اذ بدأت عندئذ « المشكلة الاجتماعية » تحتل مكانا بارزا فى كتاباته ، ودافع بمنف عن فكرة أن الفن والأدب لا يمكن تقييما دون اعتبار مضمونهما الاجتماعى ، وان ظل دائما — فيما يتعلق بهما — بمنأى عن النفعية المتطرفة التى دعا اليها شيرنشفمكى . وقال : ان الكاتب هو تجسيد لوعى الناس ، ومهمته أن يوقظ الوعي الاجتماعى لدى جمهرة الشعب . ان الأدب يجب أن يكون واقعيا — كان بلنسكى من المدافعين المتحمسين عن أدب جوجول الذى اعتبره روائيا واقعيا للشعب — ويجب أن يكون ملهما فى واقعيته بهدف اجتماعى واضح . وهذا هو الجانب من كتابات بلنسكى الذى جعل الماركسيين الروس يعتبرونه ، دون ما أساس متين ، رائدا للماركسية . وقد مات قبل أن يستطيع أكثر من الإشارة الى وجهات نظره الجديدة ؛ ومن المشكوك فيه جدا أنها كانت ستقوده ، لو أنه عاش ، الى أى نوع من النظرية

الماركسية أو حتى شبه الماركسية . لقد كان ديموقراطيا ثوريا يعجب بالراдикаلية الفرية ويمقد آماله على نمو الصناعة والطبقة الوسطى الصناعية لتخليص الروس من الهجمة وخلق الظروف المواتية للانتفاضة الشعبية . ولأنه سار في هذا الاتجاه استطاع الماركسيون الروس أن يخلقوا أسطورة بلنسكى ويعزوا اليه أفكارا لم تراوده قط .

وكان اسكندر ايفانوفيتش هرزن ( ١٨١٢ — ١٨٧٠ ) ، وهو أصغر من بلنسكى بعام ، متأثرا — بحكم مزاجه ونشأته — بالنفوذ الفرنسى أكثر من الأفكار الألمانية بكثير . فهو ابن غير شرعى لأرستقراطى روسى ثرى وأم ألمانية ، ونشأ في ظل « العقلية القوطية » التى اعتنقها أبوه ، وفى ظل ثورة ١٧٨٩ بوصفها تبيحها المنطقية . فلم تجذبه الميتافيزيقية الألمانية حقيقة ، وان كان قد وقع تحت تأثيرها فترة من الزمن : أما ما جذبه فكان الاشتراكية الطوية الفرنسية . وكانت السلطات تعرم كلا الطرفين في التفكير بمجرد أن يأخذ أياً صورة سياسية ؛ وقد أبعد هرزن من جامعة موسكو الى مدينة فلاديمير حيث قضى ثلاث سنوات من الفاقة الاضطرارية عن ميدان السياسة بين الطلبة . وخلال هذه الفترة تزوج ابنة عمه فأتالى ، وهى ابنة غير شرعية لعمه . وبعد ثلاث سنوات سمح له بالعودة الى موسكو بنفوذ أبيه وعين في وظيفة مدنية ، وظل هناك الى سنة ١٨٤١ ثم فصل وأرسل الى نومجورود . ولم يذل بعد ذلك أية محاولة في العودة الى وظيفته . وفى سنة ١٨٤٦ مات أبوه تاركا له ثروة كبيرة ، وفى العام التالى غادر روسيا بعائلته نهائيا واستقر في باريس — مدينة أحلامه . فهو يقول « لقد دخلتها يحدوني شعور بالاجلال ، كما كان الناس يدخلون القدس وروما » .

وقام هرزن وعائلته برحلة الى ايطاليا من باريس . وكانوا في ايطاليا

عندما اندلعت ثورة سنة ١٨٤٨ . فهربوا عائدا الى باريس حيث وصل في وقت سمح له بمشاهدة هزيمة بلانكى وباريس في مايو وسحق العمال على يد جنرال كافيناك في « أيام يونية » . وكان في ذلك الوقت قد أصابته خيبة أمل كاملة في باريس ، بل وفي أشياء أخرى كثيرة في المدينة الغريبة التي أعجب بها عن بعد ، فقد كره جو باريس تحت حكم « الملكية البورجوازية » في عهد لويس فيليب . وكره أكثر منها « الجمهورية البورجوازية » . التي حلت محلها . ولما كان أرستقراطيا بمزاجه ومثاليا بإيمانه فانه اشأز من الرأسمالية الناهضة في غرب أوروبا وندد بالحرية والديموقراطية اللتين دعت اليهما باعتبارهما تمويها وستارا لمصالح شخصية دنيئة . وصار ثوريا ضد حركة الإصلاح الغريبة ، كما كان ضد الاضطهاد الروسي ، في اللحظة ذاتها التي تعرضت فيها الثورة في الغرب لهزيمة ماحقة .

وكانت السنوات القليلة التالية بالنسبة له مليئة بالمآسي الشخصية — فقد خافته زوجته ، ووقع بينها وبينه شجار مزعج مرارا حتى وفاتها في سنة ١٨٥٢ . وعندئذ هاجر هرزن من سويسرا ، حيث كان يعيش ، الى انجلترا . وهناك أسس صحيفة « كولو كول » ( الجرس ) في سنة ١ٸ٥٧ ، بعد موت فيقولا الأول وما أعقبه من تخفيف حدة الاضطهاد تحت حكم اسكندر الثاني ، وعاونوه في اصدارها فيقولا أوجاريف صديق عمره منذ أيام الدراسة . وبدأت الكولو كول كمجلة شهرية ، ثم صارت بعد ذلك تصدر كل أسبوعين . وكانت تطبع بالروسية في لندن وتتهرب داخل روسيا ، ولم يمض وقت طويل حتى كانت توزع عدة آلاف نسخة ، وصارت مصدر الوحي الرئيسي للجيل الجديد من المثقفين الروس الذين بدأت تراودهم الآمال الكبار بعد اذ تخلصت روسيا من قبضة فيقولا

القوية . وتطلع بعض قراء هرزن الى الثورة باعتبارها الأمل الوحيد :  
وبعضهم كان يأمل في الإصلاح على يد القيصر الجديد مبتدئاً بتحرير  
أقنان الأرض والغاء الرقابة والاضطهاد السياسى . وقد بدا اسكندر الثانى  
— كما رأينا — فى ثوب المصلح لفترة ما ، وان لم يبد مستعداً لتعديل  
الأساس الأوتوقراطى لنظام الحكم . ووضعت الخطط لتحرير الأقنان ؛  
وكانت هناك آمال فى أن تكون شروط التحرير تحررية الى درجة تهيب  
للفلاحين بداية عادلة ، وأن تتبع ذلك اجراءات تحررية أخرى . وكان  
هرزن من مبدأ الأمر شديد الرغبة فى أولئك الروس الذين جعلتهم كراهتهم  
للقيصرية على استعداد لأن يعقدوا آمالهم على تمرد أعين يقوم به  
الفلاحون ، كما جعلتهم يتلهفون على اكساح النظام السيئ القديم ،  
ويعتقدون أن نظاما اجتماعيا أفضل سينبثق من البقايا . فقد كان ينفر من  
القسوة ، ولا يثق فى أن أى خير يمكن أن ينجم عن عنف الجماهير الموجه  
ضد الطغاة مهما كانت الدوافع التى تبرر التمرد . ولعل أيضا تلك السنوات  
التي عاشها فى بلد أوروبى غريب بدا فيه أن كل أمل فى الثورة قد اختفى  
دعمت ما ساوره من عدم ثقة . وأيا كان الأمر ، فانه رجب بمقدم القيصر  
الجديد ، وكان على استعداد للتهافت لاسكندر بوصفه مصلحا عظيما يقاتل  
جيوش الامتياز والبيروقراطية المتحصنة فى مراكزها . ودعت  
« الكولوكول » ، فى العدد تلو العدد ، القيصر الجديد الى تولى زعامة  
جهاد الشعب الروسى وتوجيهه ، بما يتفق مع عبقرته القومية وتقاليد  
المتأصلة الجذور فى حياته المشتركة ، الى طريقة فى الحياة تختلف كل  
الاختلاف عن الغرب الذى سيطرت عليه الرأسمالية وساده التهافت على  
المال .

وقد استمرت « الكولوكول » تصدر من سنة ١٨٥٧ الى سنة ١٨٦٨ .

وكانت هلت من لندن الى جنيف في سنة ١٨٦٥ ؛ ولكنها في ذلك الوقت كانت قد فقدت قسما كبيرا مما حظيت به من تأييد . وكان تحرير الأقتان في سنة ١٨٦١ مصحوبا بشروط قاسية لتمويض ملاك الأراضي ، ولم يسمح للفلاحين الا بقدر ضئيل جدا من الامتلاك ، بحيث أن أشد المتحسين له أصيب بخيبة أمل فيه ؛ كما أن التمرد البولندي الذي حدث في سنة ١٨٦٣ وما صاحبه من انتفاضات الفلاحين هدم الجبهة المتحدة لدعاة الاصلاح الذين كان هرزن ممثلهم ، بينما رضى « دعاة المدنية الغربية » عن الاصلاح الى حد كبير على أساس أنه يمهّد السبيل لصنع نظام الحكم كله بالصيغة التحررية تدريجيا ولنمو نظام اجتماعي أقرب شها بنظام أوروبا الغربية . أما « دعاة السلافية » الذين جذبوا تحرير الأقتان فقد أغضبهم الى حد كبير دفاع هرزن عن التائرين البولنديين . هذا الى جانب أن عودة الاضطهاد في مواجهة هذه القلاقل وتخلي القيصر عن دور المصلح الذي اتخذه في بداية حكمه دفعا الراديكاليين الى الأقبية (Underground) ثانية وجعلتهم يبحثون عن زعماء وأنبياء جدد أكثر ثورية من هرزن .

اذ أن هرزن لم يستطع أن يكيف نفسه مع الموقف الجديد في روسيا أو يقبل العودة الى الاتحاد الثورى المدمر الذى كان قد أثار ريبته حتى قبل سنة ١٨٤٨ . فبدأ للراديكاليين داخل روسيا حريضا أكثر مما ينبغي ، بل بدا كليا غير مبال ، ومن ثم تركوه وتبعوا أنبياء آخرين . هذا بالاضافة الى أن هرزن كان في ذلك الوقت قد أصبح رجلا مريضا ؛ ولم يعش بعد « الكولوكول » سوى سنتين .

ان مستر ! هـ . كار قد رسم حياة هرزن الخاصة بصورة مبالغة بعض الشيء في « المنفيون الرومانسيون » ، والا ما كان هناك ما يدعو لاتعرض لها هنا ثانية . وحياة هرزن من ذلك النوع الذى تتوافر فيه عوامل التشويق

والإثارة : اذ ما أن خلص هرزن السيء الحظ من شجاره مع هرويج ومنازعاته مع زوجته ناتالى ( الأولى ) ، حتى تورط مع ناتالى ( ثانية ) أصعب مراسا بكثير مع تعقيد أكثر هو أنها كانت زوجة أقرب أصدقائه ومعاونيه اليه . والواقع ان الحياة المنزلية التى كان يعيشها الثلاثة ، هرزن وأوجاريف وناتالى ، والذى كانت فيه ناتالى زوجة أوجاريف وعشيقة هرزن فى نفس الوقت ، كانت حياة غريبة حقا ؛ بيد أننا يجب أن نتذكر أيضا أن التقدميين من طبقة المثقفين الروس فى عهد هرزن كانوا يعتبرون اصرار الزوج على الاحتفاظ بعلاقة الزواج يعتبر عملا من أعمال الطفيلان ، وان أوجاريف كان يجب صديقه أكثر بكثير مما أحب زوجته . ومع ذلك فان أوجاريف أغرق نفسه فى الخمر الى حد أفقده الشعور تهريبا ، وعزى نفسه بأن التقط عاهرا واتخذ منها عشيقة وانضمت هى وولدها — من أب آخر غير أوجاريف — الى الجماعة الغريبة التى تحيط بهرزن . ولولا أن هرزن كان رجلا ثريا لكان الموقف أخرج من ذلك بكثير ؛ ولكن الموقف لم يكن بالغا هذا الحد من الشذوذ الذى يوحى كتاب مستر كار . فهو لم يحل دون تنشئة أولاد هرزن نشأة طبيعية تماما ؛ كما لم يؤثر فى صداقاته أو يفلق بابه فى وجه الزائرين لا عداد لهم ، والذين يبدو أنهم نظروا الى الأمر كله على أنه شئ طبيعى .

والمؤلف الوحيد من أعمال هرزن الذى حظى فى بريطانيا بجمهور كبير من القراء هو مذكراته التى ترجمها الى الانجليزية تحت عنوان « ماضى وأفكارى » ( ستة مجلدات — ١٩٢٤ — ١٩٢٧ ) ، وقد التجأ اليها الكثيرون للاستشهاد بها لما تتضمنه من تصوير لشخصيات الزعماء الثوريين الأوروبيين وتعليقات جارية على سير الأحداث ؛ وقد كانت هذه المذكرات موجودة بالفرنسية قبل أن تطبع بالانجليزية بأمد طويل . كما ظهر قسم كبير

من خير كتابات هرزن بالفرنسية ابان حياته ، بما فيها كتابه « من الشاطئ الآخر » الذى سرد فيه انطباعاته بعد خيئة أملة في أوروبا الغربية كما وجدها بعد أن هاجر اليها في ١٨٤٧ ، كما كتب في نفس الفترة كتابه المعروف « خطابات من فرنسا وإيطاليا » ( ١٨٥٠ ) الذى سجل فيه الصدمة الشديدة التى عاها باتتصار الرجعية في الغرب . كما ظهر مقاله « عن نمو الأفكار الشورية في روسيا » أول ما ظهر بالفرنسية أيضا . وبعد انتقاله الى لندن في سنة ١٨٥٢ أنشأ مطبعة روسية حرة أصدر منها عددا كبيرا من الكتيبات والنشرات قبل أن يبدأ « الكولوكول » ويعملها . وبعد سنة ١٨٥٥ ظهر الكثير من أفضل ما كتب في « الكولوكول » . وأهم كتاباته المتأخرة ، مما لم يظهر في دوريات ، مقاله « الشعب الروسى والاشتراكية » ( ١٨٥٥ ) في صورة خطاب مفتوح الى المؤرخ ميشيليه ، و « خطابات الى رفيق قديم » ( ١٨٦٩ ) التى وجهها الى باكونين في آخر سنى حياته .

وكان ماركس يشعر بنفور شديد من هرزن ، كما كان يشعر تجاه معظم الروسين . ومن ناحية أخرى أشاد لينين بهرزن وأثنى عليه ، في دراسة نشرها بمناسبة مرور مائة عام على ميلاده ، بوصفه « أول من رفع لواء المعركة بأن وجه ندائه الى الجماهير بالكلمة الروسية الحرة » . بيد أن ماركس ظل ، على الأقل حتى بدأ يجد له أتباعا في روسيا في السنوات الأخيرة من حياته ، غير راض عن رجل ندد بالمدينة الغربية باعتبارها مدينة منهاراة وأشاد بالفلاحين الروسين المتخلفين على أنهم حملة لواء المجتمع الاشتراكي المقبل . فقد كانت روسيا في نظر ماركس الخطر الهمجي الكبير الذى يهدد بجتاح أوروبا ، متحالفا مع الرجعية البروسية ، ويفرض سيطرته الحديدية على بروليتارية الغرب الناهضة . أما بالنسبة للينين فان هرزن ، برغم أنه ضل السبيل من عدة فواح ، كان أول صوت قوى



للاشتراكية الروسية ، ورائد الفئة التي عرفت باسم « أبناء الشعب » وأول من دافع بوضوح عن وجهة النظر القائلة بأن الروسين رغم تخلفهم يستطيعون أن يلعبوا دورا رئيسيا في الثورة العالمية المقبلة . وقد كتب لينين خاصة ليرد على أولئك الذين كانوا يشيدون هرزن على أساس أنه داعية الاعتدال ، وبنوا مديحهم على ما كتبه هرزن مما ينطوى على أمل في أن يضع اسكندر الثاني نفسه على رأس حركة اصلاح كبرى ، وكذلك على هذه لثورية باكونين المتطرفة في أواخر الستينات عندما تأثر باكونين ، لفترة ما ، بنيكاييف . واستطاع لينين أن يضع في مواجهة هذه النواحي من تعاليم هرزن الطابع الثورى الحاد لكتاباتاته في سنة ١٨٤٨ ودفاعه عن التردد البولندى ، واخلاصه لقضية الثورة في روسيا رغم كل ما ساوره من شكوك . بيد أنه يكون من المبالغة أن يقال ان هرزن « وجه ندائه الى الجماهير » اذا كان ذلك يعنى أن الجماهير الروسية رأت « الكولوكول » أو قرأت أيا من كتبه أو نشراته . ان هرزن وجه ندائه في روسيا الى الطلبة والمثقفين ، وما كان يستطيع شيئا غير ذلك ، فالجماهير لم تكن تستطيع الحصول على كتاباته ، وان حصلت عليها لما استطاعت أن تقرأها .

ويمكن تلخيص وجهة نظر هرزن في الاشتراكية ودور الروسين فيها باختصار تام . فعنى الغرب رأى ان البروليتاريا الصناعية هى القوة الثورية الأساسية ، ولكنه فقد الأمل في انتصارها القريب بعد سنة ١٨٤٨ ، بل الواقع انه كان يميل الى اعتبار أن الرأسمالية قد سمت مدينة غرب أوروبا كلها بحيث لم يعد هناك أمل في شفائها . واتفق مع دى توكويل في التفكير في أن نمو الديمقراطية البرلمانية كعامل مصاحب لرأسمالية « حرية التعامل » يعنى — كقاعدة عامة — أن تسود الأنانية القصيرة النظر والتفاهة ، وأنه لا يتفق مع العظمة البشرية التى كان يصبو اليها بصورة رومانسية .

ولكنه لم يكن على استعداد ، مثل دى توكفيل ، للاستفادة بقدر الامكان من ذلك الوضع السيئ ، بل كان يريد بشدة أن يجد مخرجاً من خيبة الأمل التي أصابته ، ولما لم يجد مخرجاً في الغرب تحول الى روسيا كآمل آخر . وقد درس أمريكا ، لفترة ما ، بقصد اكتشاف هل يمكن أن توجد العظمة التي يريدتها في حضارتها المولفة من خليط من الحضارات والتي كانت تسع بسرعة ، وانتهى الى أن المهاجر من غرب أوروبا لديه فرصة أحسن في أن يعثر هناك على قدر من الرضا المعقول بنصيبه على الأقل ان لم يعثر على السعادة . بيد أن هذا لم يفلح في اشباع رغبته الشديدة ، فكتب يقول : « ان ما يحصلون عليه من رضا هناك سيكون أقل قدراً وروحاً وأكثر جفافاً مما كان يحلم به الحالمون بالمثل العليا في أوروبا الرومانسية » ؛ ولكن اذا كان ذلك كافياً للمهاجرين فدعهم يذهبون اليها ، فلم يكن هناك في رأيه ما يستحق أن يبقى المرء من أجله في مجتمعات غرب أوروبا المتعفنة المنهارة التي تعتبر نفسها حرس المقدمة للتقدم البشرى .

ومن ثم تحول هرزن الى الروس ، وأقنع نفسه بأن في مكنتهم القيام بثورة يلعب فيها الفلاحون الدور الذي يخص العمال الصناعيين في النظريات الاشتراكية الغربية ، وأن ثورة الفلاحين هذه يمكن أن تأخذ طابعاً اشتراكياً بسبب عناصر العيشة المشتركة التي ما زالت موجودة في القطاع الريفي من المجتمع الروسى . ولا يعنى ذلك أن هرزن بالغ في تقدير وضع الفلاحين أو لفظ الغرب الى الحد الذى بلغه بعض خلفائه ، فقد ظل من « دعاة المدينة الغربية » برغم اشمئزله من الحالة السيئة التي وصل اليها الغرب باستخدامه ما توفر لديه من سيطرة على القوى الطبيعية . وقد أراد أن يأخذ الروس ما في المجتمع الغربى من عناصر طيبة دون السيئة — أن يأخذ أساليب الغرب الفنية في الانتاج لتحسين الزراعة والصناعة على النطاق

الصغير دون أن يأخذ معها الرأسمالية ، أو يقبل حكم البورجوازية حتى كصورة انتقالية للتنظيم الاجتماعى . لقد أراد أن تعود روسيا الى صور الملكية المشتركة فى الأرض التى كانت سائدة فى معظم أنحاء روسيا وتلاءمت مع « الشيوعية » الطبيعية فى روح الشعب الروسى ، والتى ما برحت باقية فى بعض المناطق التى لم تستول فيها الدولة أو النبلاء على الأرض . وذهب الى أنه ليس من الضرورى أن تقوم الاشتراكية على أسس من التصنيع والتكتل فى المدن ، بل يمكن أن تقوم بصورة أفضل بكثير على الزراعة المتقدمة باستخدام أفضل الأساليب الفنية فى ظل نظام من الملكية الشائعة والعمل التعاونى .

وفى هذا الصرح تهىء « المير » (Mir) ، وهى صورة المجتمع القروى الذى ما زالت بقايا آثاره فى قرى روسيا المعاصرة ، الأساس الجوهرى للمجتمع . اذ حتى فى ظل نظام الأبقان احتفظت القرية الروسية الى حد كبير بأنظمتها الجماعية فى التعامل مع صاحب الأرض ومندوبيه وفى توفير الخدمات المشتركة . وبين سنة ١٨٤٧ و ١٨٥٢ كان المؤرخ الاجتماعى الألمانى أوجست فون هاكساوذن ( ١٧٩٢ — ١٨٦٦ ) ، متابعا دراساته السابقة للعناصر السلافية فى نظام الأراضى فى ألمانيا الشرقية ، قد نشر أبحاثه عن نظم حيازة الأرض وتنظيم القرية فى روسيا ، وفى سنة ١٨٥٦ نشر جورج لودفيج فون مورر ( ١٧٩٠ — ١٨٧٣ ) أول مؤلفاته الكبرى عن تكوين القرية الألمانية فى العصور الوسطى . ولم تكن هذه الأعمال هى الأصل فى دراسة المجتمعات القروية التى قام بها سير هنرى مين فى الهند أساما ( « القانون القديم » فى سنة ١٨٦١ ، و « المجتمعات الفردية » فى سنة ١٨٧١ ) وكثيرون من المؤرخين الاجتماعيين . كما أن الكتاب « الديمسبرين » و « دعاة السلافية » كانوا قد أكدوا أهمية عناصر

العيشة المشتركة في حياة القرية الروسية ، بيد أن مؤلف هاكساودن بصفة خاصة ألقى ثروة من الأضواء على المجتمع الرفي الروسي القديم ؛ وقد قامت حول النقاط التي أثارها جدل ضخم بين أولئك الذين اعتقدوا بأنه كان هناك في وقت ما ، في جميع أنحاء أوروبا وفي القارات الأخرى ، نظام من الملكية الشائعة أو الملكية القبلية ومن الإدارة الجماعية لحياة القرية الاقتصادية ، وأن الملكية الخاصة وحكم ملاك الأراضي قد فُرض على هذا النظام السابق . ومنذ ذلك الوقت ظل موضوع مدى حقيقة وجود هذه الديمقراطية القروية البدائية كمرحلة تكاد تكون عامة في النمو الاجتماعي ، موضع مناقشة حادة حتى الآن ؛ وليس هنا مجال القيام بمحاولة للإنتهاء برأى في هذا الموضوع . ولكن الأمر الذي لا جدال فيه هو أن نظام الأقتان في روسيا فرض على نطاق واسع على أنظمة قروية كانت أكثر حرية منه بكثير ، وأن التنظيم الجماعي للقرية ، رغم انحلاله ، حافظ على حيوية أكثر بين الشعوب السلافية مما يوجد في غرب أوروبا . فقد كان « المير » موجودا فعلا بوصفه البؤرة التي تلتقي عندها المشاعر الجماعية للقرية ، وليس كمجرد جهاز إداري للمحافظة على النظام بين القرويين ؛ وبدا لهرزن ولكثيرين آخرين أن تحرير الأقتان سيجعل في مكانة « المير » أن يستعيد حيويته ، وأن تأثيره سيحول ، أو يمكن استخدامه في الحيلولة ، دون نمو القرية على أسس فردية رأسمالية . ولما كان دعاء اشتراكية الفلاحين يعتقدون في أنه كانت توجد ديموقراطية قروية تملك أراضي القرية وتديرها جماعيا ، فانهم اعتقدوا أيضا في إمكان العودة الى النظام الجماعي للقرية بوصفه أساسا للحياة الاقتصادية والاجتماعية الريفية . وعلى هذا الاعتقاد بنوا آمالهم في قيام مجتمع اشتراكي لم تفسده رذائل التصنيع والسيطرة الرأسمالية كما تبدو في اقتصاديات أوروبا الغربية .

وقد شارك هرزن في هذا الايمان بإمكانيات الشعب الرومى في الحكم الذاتى الديموقراطى الذى يقوم على أنظمة المجتمع القروى ؛ ولكنه لم يحاول وضع تفاصيل النظام الجديد ، فقد كان مثل ماركس يرفض مثل هذا التخطيط المفصل مقدما . فقد ظل الى آخر سننى حياته يضع قهته ، بقدر ما كان باكونين يفعل قريبا ، فى العبقريه الخلاقة للبشريه المتحررة وقدرتها على الوصول الى ما هو أفضل لها ، على شرط أن يظل محرروها مخلصين لمثلهم العليا ولا يسمحوا لأنفسهم ، بدافع الكراهية ، أن يصبحوا مجرد مدمرين ، وعلى شرط أيضا ألا تفرض على الناس دولة تسلطية قهودهم فى الطريق الخطأ . ولم يعدل فيما بعد من هذه الآراء بقدر ما أصر على أن الأمر يتطلب فترة طويلة قبل أن يمكن العمل على هديها . وكان فى أول الخمسينات قد كتب بفوضوية تكاد تماثل فوضوية باكونين أن المهمة المباشرة هى تدمير النظام القائم ومعايرته ، ثم يترك الأمر للأجيال الجديدة تبني على الأفاض . ولكن حتى عندئذ لم يكن على استعداد لأن يشجع التمرد الأعمى واستخدام الوحشية بلا تمييز . وفيما بعد ، فى الستينات ، وخاصة فى « خطابات الى رفيق قديم » ( ١٨٦٩ ) ، أكد ضرورة النمو البطيء للقيم الجديدة التى سيتعين إعادة بناء المجتمع على أساسها ، وحظر نبذ كل شئء بعجلة قبل أن يكون هناك شئء يوضع محله . بيد أن هذا الحرص لم يصحبه أى اتجاه نحو « الإصلاح » أو الديموقراطية البرلمانية الغربية . فلقد ظل هرزن ثوريا الى النهاية ، متطلعا الى الناس أنفسهم ، متوقعا أن ينبثق منهم الاندفاع نحو المجتمع الجديد ، وليس الى البرلمانيين أو دعاة الإصلاح ، أيا كانوا ، من لوتهم قيم الرأسمالية الغربية المنحلة .

والواقع أن هرزن كان يكره الدولة التسلطية وكل ما يتصل بفلسفتها

عن بعد أو قرب بقدر ما كان باكونين — الذى استحدث عنه في فصل لاحق — يكرهها تماما . وقد كتب عن « الشيوعية » — شيوعية « بيان » سنة ١٨٤٨ — قائلا : « اعتقد أن هناك أساسا معينا للحقيقة في الخوف الذى بدأت الحكومة الروسية تحس به نحو الشيوعية : فالشيوعية هي الأوتوقراطية الروسية وقد قلبت رأسا على عقب » — وهو خوف أشار إليه في الثمانينات بنوا مالون في حديثه عن هرزن في كتابه « تاريخ الاشتراكية » وعزاه الى « بعض الأحرار الغريبن المعينين » . فمالون يتحدث في هذا المجال عن أن التأكيد على أهمية عناصر العيشة المشتركة في المجتمع الروسى آثار المخاوف في الغرب من « أن الروسين قد يفرضون على أوروبا نوعا ما من الشيوعية الاستبدادية » . ولم يكن ما أراده هرزن لروسيا شيوعية مركزية ، بل نظاما من اللامركزية يقوم فيه « الكوميون » ، بعد اعادته الى الحياة ، بالدور الرئيسى بوصفه مالكا للأرض . وقد كتب في سنة ١٨٦٦ هذه المبارات للتعبير عن أفكاره الجوهرية :

« انا نخلق علاقة جديدة بين الانسان والتربة : ان شعبنا يسعى الى تنمية الحرية الفردية دون أن يؤدي ذلك الى فقدان الحق في الأرض ، الى تحديد الحق السيادة للملكية العقارية بالحق السيادة لكل انسان في الحياة الفردية . اذ اننا بوصفنا مستوطنين روادا مهذا تربتنا لأنفسنا وتمدونا على اعادة توزيع الأرض الزراعية بطريقة معينة ، دون أن يقتل كاهلنا النزاة ، لذلك صار أسهل علينا من غيرنا من الشعوب الأوروبية أن نصل المشكلة بروح اجتماعية ( أو بطريقة اجتماعية ) . ان علاقة الانسان بالتربة ، كما نفهمها ، ليست ابتكارا جديدا في روسيا ، انها حقيقة أولية ، بل حقيقة طبيعية في الواقع ، اننا نصبو الآن ، وقد ندعنا باخلاص على ما فات ، الى أن نميها بمعوثة علم الغرب وتجربته » .

وهكذا فان هرزن ، الداعية للمدينة الغربية ، شرع في تطبيق العلم الغربي دون أن يطبق في نفس الوقت القيم التي صاحبت تقدمه . ولم يكن يعطف على النزعة الثورية الغربية لأنها ، كما قال في سنة ١٨٤٨ ومرة أخرى في الستينات ، تتقدم الى المعركة « بلا علم » — دون أية فكرة خلاقة أو تفكير عضوى . وقد طالب ، في هذه المرحلة المتأخرة من حياته العامة ، بتفكير جديد ؛ تفكير يجب أن يقوم على حاجات الانسان في مجموعه وليس على أساس مدينة فاضلة يتصورها شخص ما بينه وبين نفسه . ومن بين الطوبيين أشاد بأتباع فورييه لأنهم حاولوا التفكير على الأساس الأول . وكتب يقول : « اننا لا نستطيع أن نجعل من عالمنا اسبرطة جديدة ولا ديرا من أديرة البندكين . ان الثورة المقبلة يجب أن توفق بين جميع عناصر الحياة الاجتماعية من أجل الخير العام ، كما أمل أتباع فورييه أن يفعلوا : يجب علينا ألا نخمد بعض العناصر لمصلحة عناصر أخرى » .

وثبتين من كل ذلك أن هرزن كان مثاليا مثقفا الى حد لا يسمح له بأن يطلق العنان للحماسة الثورية ، ولكنه ظل الى النهاية رومانسيا ، يبحث عن العظمة البشرية ويشمئز من تفاهة العالم الذي وجد فيه ، وأحس باستمرار أنه منفي . بيد أنه كان في منتصف الستينات ، عندما كتب في هذا الاتجاه ، قد فقد نفوذه الهائل السابق على الشباب الروسى . وجاء التحدى لنفوذه أساسا من مصدرين — ما يطلق عليه « النهلستية » ( Nihilism ) التى كان يساريف داعيتها الأدبى الرئيسى ؛ ومن اتجاه نمو أفكاره هو على يد شيرينشفسكى وبعض الكتاب الآخرين الذين كانوا يعملون داخل روسيا وليست لهم حاجة الى تهريب كتاباتهم من الخارج ، ومن ثم كانوا أكثر اتصالا بمزاج الطبقات المثقفة المتغير .

وقد حظى اسم « نهلستية » ( العدمية ) بالخلود والانتشار في الخارج

بواسطة تورجنيف في روايته « أباء وأبناء » ( ١٨٦٢ ) . ولم تكن النهلستية أساسا حركة سياسية أو اجتماعية : بل الواقع أنها كانت ، بتطرفها في تأكيد أهمية الفرد وتحديد جميع القيم الاجتماعية ، تعارض معارضة شديدة لفلسفة هرزن التي تقوم على أساس العيشة المشتركة . وكان داعيتها الرئيسي الناقد الأدبي ديمتري أيفانوفيتش يساريف ( ١٨٤٠ - ١٨٦٨ ) ، الذي ترك في سنوات نشاطه القليلة أثرا هائلا في جيل كانت معنوياته قد ارتفعت في مبدأ الأمر بواسطة حركة الغاء نظام الأقتان ثم لم يلبث أن أصيب بخيبة أمل مريرة بالشروط التي صاحبت التحرير وبالفشل في جعله نقطة البداية لاصلاحات أخرى . ولم يكن يساريف نفسه من المهتمين بالسياسة ، ولكن نبذه الشخصى للقيم التقليدية كان قمينا بأن يتخذ طابعا سياسيا ؛ كما حدث في نهلستية نيكاييف الثورية <sup>(١)</sup> ونهلستية الجماعات الثورية المتطرفة التي تألفت أساسا بين الطلبة في أواخر الستينات . وقد كان يساريف داعية لمذهب من تحقيق الذات يماثل مذهب ماكس شتيرنر . فكان يجب بما أطلق عليه اسم « الفردية الخشنة » حيثما يجدها ، وأضاف نيكاييف والجماعات التي اعتنقت مبادئ يساريف وحاولت تطبيقها على السياسة الروسية المعاصرة ، الى نبذ جميع القيم التقليدية الاعتقاد بأن الاخلاص لقضية « الثورة » ، بوصفها وسيلة تحرير الفرد ، يبرر كل تصرف : فحاولت مذهبا من مذاهب تحقيق الذات الى مذهب عمل ثوري لا يقف عند حد لتدمير الأخلاق البورجوازية والأنظمة التي تدعم هذه الأخلاق . وسنرى في فصل تال كيف وقع باكونين تحت تأثير هذه النهلستية الاجتماعية لفترة ما ، ولم تقتصر في روسيا على أنها اتخذت صورة

(١) يمكن الرجوع الى ص ١٩٤ وما بعدها وص ٢٨٨ وما بعدها فيما يتعلق بشرح أوفى لنيكاييف .



نبذ جميع الأفكار المثالية — باستثناء فكرة « الثورة » بوصفها وسيلة التلميز — فحسب ، بل انها اتخذت أيضا صورة من السلوك غير المذهب قصد بها أن تقطع الصلة ما بين أتباعها وكل مطابقة اجتماعية . ولكنها الى جانب ذلك مهدت السبيل لحركة « الشعبية » ( Narodnik ) ، التي كانت تدعو المثقفين الى النزول الى الفلاحين واعتبار أنفسهم منهم ، واعدادهم لقلب النظام القائم بواسطة الثورة .

وجنبا الى جنب مع هذا التطور في النهلستية ، ولكن على صعيد من الفكر مختلف تماما ، سار نمو النقد الاجتماعى الذى ارتبط بوجه خاص بعمل شيرينشفسكى ودوبروليوف فى مجلته « سوفريميك » ( المعاصر ) . وقد بدأ نيكولاى كافريلوفيتش شيرينشفسكى ( ١٨٢٨ — ١٨٨٩ ) صلاته بهذه المجلة فى سنة ١٨٥٣ بوصفه فاقدا أدبيا . وقد سار على نهج أفكار بلنسكى فى العلاقة بين الفن والحياة ونمى هذه الأفكار الى حد كبير ، فلم يقتصر على الاصرار على أن الوظيفة الحقيقية للفن هى النقد الاجتماعى ، بل انه أيضا قبل وجهة نظر فيورباخ التى تقول بتطابق الجمال والحقيقة ، وتقدم بوجهة نظر نقدية بحتة انعكست صورتها فى النظرية والعمل الحداثيين عند السوفيت . وابتداء من سنة ١٨٥٨ سلم القسم الأدبى من الصحيفة الى دوبروليوف ( ١٨٣٦ — ١٨٦١ ) وكرس نفسه للنقد الاجتماعى الاقتصادى . وترجم كتاب جون ستوارت ميل « مبادئ الاقتصاد السياسى » ( ١٨٤٨ ) الى الروسية مضيفا ملاحظات ومقالات من تأليفه فيما يتعلق بالتطبيقات على التاريخ الاجتماعى الروسى والأنظمة الروسية . ودافع عن الفلسفة المادية التى قال بها فيورباخ وتلميذه بوخر ، وفاضل بشدة ضد الأفكار الهيجلية عن الشخصية الحقيقية للدولة أو عن أية هيئة جماعية . وكانت فلسفته الاجتماعية نقدية ، متأثرة الى حد بعيد ببنيتام

وميل ، بيد أن قعته كانت أساسا اجتماعية . وهاجم بعنف وجهات نظر « الداروينيين الاجتماعيين » الذين اعتقدوا في « بقاء الأصلح » ؛ وخرج من مناقشة ميل للأفكار الاشتراكية الفرنسية بمذهب من التعاون الاجتماعي ظهر فيه أيضا أثر لوريس بلان واضحا . وكان شيرنشفسكى يتطلع الى مجتمع يقوم على اتحادات المنتجين الديمقراطية بمساعدة دولة ديمقراطية تم اصلاحها ، ويحى هذه الاتحادات ضد مقدم « النزعة البروليتارية » على النمط الغربى الكوميونات التى تعاد اليها سلطتها بوصفها النظام الأساسى للشعب الروسى بعد تحرره ، وقد فكر فى هذه الكوميونات على أنها نوع من التنظيم الاجتماعى كانت تتميز به المجتمعات البدائية فى كل مكان ، ولكنه بقى جزئيا فى روسيا بعد أن اقترض من غرب أوروبا بسبب الجبود الاجتماعى والاقتصادى فى روسيا . وهكذا اعتبر ، كما فعل هرزن ، تخلف روسيا الصناعى عونا ايجابيا فى انشاء نظام جديد ترفع فيه العيشة البدائية المشتركة الى صعيد أعلى . وكان يعتقد أن الروس يستطيعون القيام بثورة تجعل فى وسعهم تجاوز مرحلة الرأسمالية الصناعية والوصول مباشرة الى مجتمع حر يقوم على طبقة الفلاحين بعد تحررها .

وقد ظل شيرنشفسكى يكتب لا يمسه سوء ابان سنوات الحرية النسبية من الرقابة التى أعقبت اعتلاء اسكندر الثانى العرش ، ولكن بمجرد أن عاد الكبت ثانية صار ضحية ، فقد سجن فى قلعة فى سنة ١٨٦٢ . وفى هذه الفترة من الراحة الاجبارية كتب قصته الاجتماعية « ما الذى ينبغي عمله ؟ » التى سرعان ما ترجمت الى عدة لغات أوروبية . وبعد تسع سنوات من السجن قفى الى سيبيريا حيث قضى اثنتى عشرة سنة أخرى . معزولا عن المراكز الرئيسية للحياة الثقافية الروسية . ولكن هوذه بقى : فقد كان أحد مصادر الالهام الرئيسية لحركة « نارودنيك » ( الشعبية )

وللجيل الجديد الذى تحول عن هرزن عندما تبددت الآمال المعقودة على تحرير الأتقان ، ومن ثم عمد أبناء هذا الجيل فى يأسهم الى اتباع العنف الذى لم يكن مما يتفق مع وجهة النظر الناقدة التدريجية التى كان ينادى بها هذا المنفى الرومانسى البارع .

ولم يكن شيرينشفسكى عديم الأثر فى نمو الأفكار فى غرب أوروبا . فقد ترجم كتابه فى الاقتصاد السياسى « الحكم على الاقتصاد السياسى من وجهة نظر العلم » الى الفرنسية بواسطة ا . تفرتينوف بالتعاون مع الاشتراكى البلجيكى سيزار دى بايه فى سنة ١٨٧٤ ، وساعد فى دعم حجج الاشتراكيين الغربيين الذين دعوا الى اللامركزية وسيادة « الكوميون » ضد دعاة السلطة المركزية للدولة . كما أن عداؤه نحو التصنيع جعله من العوامل التى ساعدت فى تكوين الشيوعية القوضوية . وقد كان شيرينشفسكى شديد المعارضة للتطرف فى تقسيم العمل الذى يتسم به المجتمع الرأسمالى ، واعتبر التخصص فى العمل مما لا يتفق مع حق الانسان فى السعادة والرضا فى عمله ، ونظر الى الكوميون على أنه نظام يمكن عن طريقه الاقلال من هذا التقسيم الى أدنى حد تتطلبه الكفاية فى الإنتاج . وقد تأثر فى هذا الجزء من مذهبه بفورييه الذى أصر على أن يكون كل انسان حرا فى ممارسة عدة مهن ومؤهلا لذلك حتى يهرب من رتابة العمل المتكرر وليكون فى وسعه تغيير عمله بما يتفق وحالته المزاجية . والواقع أن فورييه كسب أنصارا كثيرين فى روسيا فى الأربعينات من القرن التاسع عشر ، وقام تلامذته — الذين كان أهمهم بتراشفسكى — بدعاية قوية خلال السنوات السابقة على ١٨٤٨ . وقد أرسل القصصى فيودور دستوففسكى الى قلعة ثم قى الى سيرا فى سنة ١٨٤٧ بسبب اشتراكه فى جماعة بتراشفسكى هذه . وكان أتباع فورييه من الروسيين هم الذين

هينوا أساس قصته « المتاثون » (Possessed) التي ظهرت في سنة ١٨٧١ ،  
بعد أن كان قد كل عطفه على الحركة الثورية .

ويجب اعتبار فوريه من العوامل الفعالة الرئيسية التي اشتركت في  
تكوين الاشتراكية الشعبية (فارودنيك) الروسية ، فقد بدا «الفالانستير»  
إذا قل الى تربة روسية ، تطورا ممكنا لكوميون الفلاحين في مجتمع مؤلف  
من يتمتعون بالمساواة الاجتماعية وتستخدم فيه الأساليب المتقدمة في  
الزراعة الكثيفة وتخلص من شروص التصنيع الرأسمالي . فقد كان  
شيرينشفسكى يرى في الاتاج الرأسمالي اتجاها الى القضاء على انسانية  
الناس ، لا بسبب قضائه المتزايد على المهارات الحرفية باستخدام الآلات  
التي تبسط العمل فحسب ، بل ولأنه أيضا يعتبر الكائن البشرى مجرد  
« سلعة » ، وبذلك يتأصل العامل الانسانى من العملية الاقتصادية .  
وذهب شيرينشفسكى الى أنه لا يمكن معاملة الانسان على أنه انسان ، مع  
التقدير الكامل لطبيعته البشرية الفردية ، الا في التنظيمات الصغيرة التي  
يستطيع أن يتعاون فيها بحرية مع زملائه على أسس من التفاهم والاحترام  
المتبادلين .

ان الغرض من هذا الفصل هو مجرد شرح الخطوط الرئيسية لنمو  
الاشتراكية الروسية في الخمسينات وأوائل الستينات من القرن التاسع  
عشر ، ويقف عند نهضة الحركة الشعبية ( فارودنيك ) داخل روسيا ونشاط  
باكونين خارج روسيا بعد هروبه من سيرايا في سنة ١٨٦١ . وستتحدث  
كثيرا عن باكونين في أحد الفصول التالية ، كما ستتحدث أيضا عن نيكاييف  
بوصفه الداعية السياسى للمذهب النهلستى المتطرف . وقد كان اسكندر  
هرزن هو الشخصية البؤرية في هذا الفصل لأنه كان ، رغم أنه كان أساسا  
من « دعاة المدنية الغربية » ، أول من عالج مشكلة إيجاد اتجاه روسى

خاص في تناول المسائل التي أثارها المذهب الاشتراكي في المساواة التعاونية ،  
واقترح احتمال وجود الحل على أسس مختلفة في جوهرها عن تلك التي  
تعرض بها المشكلة وتقترح لها الحلول فيما يتعلق بالمجتمعات الصناعية  
الأكثر تقدما في الغرب . ولم يكن لدى هرزن ، بطبيعة الحال ، أية فكرة  
سابقة عن الطريق الذي ستسير فيه الأحداث فعلا عندما واجهت روسيا  
أخيرا انهيار الأوتوقراطية القيصرية الذي طال انتظاره ومهمة بناء المجتمع  
الجديد على أقاض القديم . فلم يدر بخلده أن هذا البناء سيتخذ صورة  
عملية تصنيع هائلة تقوم على محاكاة أكثر الأساليب الفنية الرأسمالية  
للاتاج الكبير تقديما ، بيد أنه تنبأ بأنه لن يكون من الضروري أن تمر  
روسيا ، في تشييدها مجتمعا الجديد ، بنفس مراحل السيطرة الرأسمالية  
التي كانت تحدثت بصره في أوروبا الغربية وهو في المنفى . ولم يكن  
هرزن ماركسيا ولا لينينيا : فقد كان يكره الدكتاتورية والعنف من أعماق  
قلبه ؛ ولكن مزيج من الآراء الغربية والسلافية جعلها رغم ذلك تحظى  
باستجابة أكثر لدى الروسين في فترة أقرب عهدا . ولا يعني ذلك أن  
هرزن كان يرضى عن الستالينية : انه كان يمارض بصورة مطلقة قسوتها  
وتسلطيتها المركزية ، ويمارض أيضا وبقدر لا يكاد يقل عن ذلك ، لهفتها  
على دعم الاتاج الكبير على النمط الأمريكي . ولا ريب في أنه كان سينظر  
الى روسيا الستالينية بنفور واشمئزاز شديدتين . وما كان شيريشفسكى  
أيضا ليقبل هذه الاتجاهات على أنها مما يتفق مع الحرية في التعاون التي  
اعتبرها جوهر الفكرة الاشتراكية . ومع ذلك فإن فكرة ستالين «الاشتراكية  
في بلد واحد» مدينة بالكثير لأولئك الدعاة لعقيدة أن رسالة الروسين  
هى وضع نمطهم الخاص بهم من الاشتراكية على أسس روسية في جوهرها  
لا أن تؤخذ جاهزة من الغرب . هذا بالإضافة الى أن الاتحاد السوفيتي ،

وان لم يأخذ في الصناعة بأفكار هؤلاء الرواد الأول للاشتراكية الزراعية ، الا أنه على الأقل اعتمد كل الاعتماد على أفكارهم في الزراعة ، ولكنه حولها الى أهداف مختلفة تماما . فمن ناحية من النواحي يمكن اعتبار « الكولخوز » ، أو المزرعة الجماعية ، نوعا من التحقيق لمفهوم المعيشة المشتركة الذي نادى به هرزن وشيرنشفسكى ، رغم أنها قُرِضت بالقوة من أعلى ولم تثبت بصورة طبيعية من ارادة الفلاحين ، وأنها تخضع لسيطرة من نوع لم يتوقعها أو يرغب فيها مطلقا . ويفسر هذا الى حد ما لماذا يتمتع اسم هرزن ، رغم كراهية ماركس الشديدة له ، وكذلك شيرنشفسكى ، باحترام في روسيا المعاصرة — مع التأكيد طعنا على ازدرائه للرأسمالية الغربية والنظام البرلماني والنواحي الثورية في كتاباته أكثر من التأكيد على « تدريجيته » التي كانت موجودة لديه باستمرار وزادت بشكل ملحوظ في سنواته الأخيرة . بيد أن الاعتراض على تدريجيته هذه نفسها خفف من حدتها أنه عرضها الى حد كبير في صورة هدف لمذهب باكونين القوضى من مجرد التدمير كمقدمة لعمليّة إعادة البناء الاجتماعى . إذ أن وقوفه الى جانب ماركس خلال ذلك الصراع الهائل الذى مزق « الدولية الأولى » ليس فضلا يستهان به في نظر الماركسيين ، كما أن هرزن ، رغم أنه وماركس كانا يتبادلان الكراهية ويفكران على حفرى قبيض — ورغم أنه مات قبل أن يبلغ الصراع ذروته — شدد التكبير على رقيقه الثورى القديم ، باكونين ، بشكل جدى الى حد ما .

ويجد أولئك الذين يريدون اعتبار شيرنشفسكى رائدا من رواد المذهب الشيوعى الحديث أنفسهم في مواجهة مشكلة لا تقل عن ذلك ؛ لأنه وإن كان « ماديا » ، فلا يمكن بأى صورة كانت اعتباره « جبريا » بالمعنى الماركسى . والواقع أن شيرنشفسكى كان « واقعا » بمعنى أنه

تمرد على مثالية أولئك الرومسين الراديكاليين الذين تأثروا تأثرا عميقا بالاشتراكية الغربية المثالية والمفاهيم الغربية عن الديمقراطية . وقد أصر المرة تلو المرة على أنه ليس هناك جدوى من التقدم الى الشعوب الروسية بأفكار الحرية المدنية وحقوق الانسان والحكم الديمقراطي . وقال ان الناس لا تريد حق التصويت ، بل القدر الكافي من الطعام ؛ ولا تريد الحرية ، بل أحذية وملابس متينة تدفئهم . وهذه هي الهدايا التي يجب على الثوري العامل أن يعرضها عليها اذا كان يعنى العمل الجدى حقا . أما بقية الأشياء فستطيع أن تنتظر . وكان هذا الجانب من تفكيره هو الذى أعجب لينين واستخدمه سلاحا ضد الاشتراكيين التحرريين فى عهده .

كما أصر شيرنشفسكى أيضا على الحاجة الى تناول المشكلة الاجتماعية على أساس علمى ، وعلى أن القانون يسيطر على الشئون الاجتماعية ؛ بيد أنه عالج القوانين التى تحكم التاريخ البشرى على أنها فى قراراتها قوانين فكر ليس للبيئة المادية بجانبها سوى قيمة ثانوية ، باستثناء المراحل الأولى من التطور الاجتماعى . فقد كتب يقول : « ان المناخ والتربة وموارد رأس المال ، بل وحتى قوة القوى الطبيعية — جميعها مما لا قيمة له بالمقارنة بنمو الفكر » . وهو يضمنى الأهمية الكبرى فى النمو الاجتماعى على الأنظمة التى يعيش الناس فى ظلها فى المجتمعات ، ويعتبر هذه الأنظمة من صنع الانسان ، وأنها تتأثر الى حد كبير جدا بالشخصيات القوية التى توجه النزعات المختلطة فى فوضى التى تحرك جماهير الناس . وحقيقة انه يعتبر التاريخ البشرى فى نهاية المطاف تعبيراً عن قانون ضرورة ، بحيث ان عظماء الناس لا يستطيعون توجيهه الا فى حدود الظروف العامة التى يسمح بها نظام محدد فى النمو . فهو يقول : « ان التقدم البشرى هو مجرد قانون النمو » — ظاهرة طبيعية بحتة ليست هناك حاجة لتفسيرها . بيد أن هذا

القانون ليس ، في مفهومه ، اقتصاديا في طابعه الأساسي : بل هو بيساطة تعبير عن عملية النمو العضوى ؛ ويظهر الجانب الثورى لهذه النظرية من النمو الطبيعى عندما يصر شيرنيتسكى على أن التقدم البشرى وان كان بطيئا فان « تسعة أعشاره يتم في فترات قصيرة من النشاط الشديد ، فالتاريخ يتحرك ببطء ، ومع ذلك فكل تقدمه تقريبا يتم بفترات فجائية » . ولكن حتى هنا يختلف مفهومه عن السبب اختلافا شاسعا عن مفهوم ماركس ؛ لأنه يزو سرعة التقدم وتأخره أساسا الى وجود ، أو عدم وجود ، رجال عظماء ، أكثر مما يزوه الى التغير في الظروف المادية للنتاج . ويتفق ذلك مع تأكيده النهائي لأهمية الفرد وبذنه لجميع الأهداف الاجتماعية التى تتخطى الفرد . فقد كتب : « اعتقادی أنه ما من شيء على الأرض أسمى من الفرد البشرى » .

وهناك اشتراكى روسى آخر من الضروري أن نقول عنه شيئا في هذا الفصل ، رغم أن الفصل لا يتعلق بمناقشة « الشعبية » ( تارودنيك ) الذى يرتبط بها أسمه ارتباطا وثيقا . كان بيتر لافروفيتش لافروف ( ١٨٢٣ — ١٩٠٠ ) ابنا لعמיד في الجيش ، وعمل مدرسا للرياضة في الأكاديمية العسكرية في سان بطرسبرج من سنة ١٨٤٤ الى سنة ١٨٦٧ ، ثم عُرف بمساهماته الكثيرة في الصحف ذات الاتجاه التحررى . بيد أنه لم يكن اشتراكيا ، وأبعد ما يكون عن الثورية ؛ ولم يكن قد فعل شيئا يجذب انتباه الشرطة اليه عندما قبض عليه وتقى الى فولدوجا في حركة الاضطهاد العام التى أعقبت محاولة كاراكازوف قتل اسكندر الثانى . وظل خلال السنوات الثلاث التى قضاها هناك يكتب غفلا من الامضاء ، واستطاع أن يفوت على الرقابة كتابه الشهير « خطابات تاريخية » الذى حظى فورا بانتشار واسع بين الشباب الروسين المثقفين . وهرب الى الخارج في



سنة ١٨٧٠ ، ثم اشترك في كوميون باريس حيث أوفد الى بروكسل ولندن لتنظيم المساعدة . ولكنه لما كان في الخارج عندما وقعت هزيمة الكوميون ، فقد تجنّب الاضطهاد ، واستطاع أن يستقر في باريس حيث أسس في سنة ١٨٧٣ صحيفته « فيرد » ( الى الأمام ) ، وكوّن آراءه الاجتماعية . وكان عندئذ قد اعتنق الاشتراكية عن اقتناع كامل ؛ ولكنه اختلف عن كل من باكونين وشيرنشفسكى في أنه كان معارضا للمحاولات الثورية الفورية ، وأصر على الحاجة الى فترة طويلة من التربية والدعاية الأخلاقية لتمهيد السبيل للمجتمع الجديد . وكان مذهبه الاشتراكي تطوريا في جوهره ؛ ولم يقبل أن تكون له صلة مطلقا بنيكايف أو باكونين . كما رفض أكثر من ذلك أن تكون له أية علاقة بزميله في المنفى تكاشيف ، الذى كان يصدر جريدة « نابات » ( جرس الخطر ) في جنيف وندد فيها بباكونين على أنه رجعي بورجوازي ، ودعا الى مذهب بلانكى في صورته البحتة من التمرد الذى تنظمه « نخبة » مدربة ، بعبارات بلغت من العنف ان قوبلت باستنكار من الارهابيين داخل روسيا بما فيهم منظمة « ارادة الشعب » ( نارودنايا قوليا ) تحت زعامة زهيليايوف <sup>(١)</sup> . وقد صرح لينين باعجابه بتكاشيف باعتباره ثوريا أصيلا ؛ وقد جرت محاولات في السنوات الأخيرة لاضفاء صفة المفكر الثورى الذى سبق بالمذاهب الشيوعية عليه . ولكنه كان في الحقيقة أحد أتباع بلانكى وباييف ، ويصر على أن الثورة لا بد أن تقوم بها « نخبة » مدربة قبل أن يمكن ضم الجماهير الى صفها ؛ بينما وقف لاثروف دائما الى جانب ضرورة القيام بدعاية بين الجماهير وتربيتها قبل القيام بالثورة فعلا باعتبارهما الأساس الضرورى لنجاحها . وقد وقف لاثروف بسبب معتقده هذا بمعزل عن الحركة الثورية الروسية

---

(١) انظر ص ٣١٩ وما بعد فيما يتعلق بهذه المنظمة وزعيمها .

أبان سنوات الحملة الارهابية الرئيسية حتى سنة ١٨٨١ . ثم انضم الى منظمة « ارادة الشعب » في السنوات التي كان يعاد بناؤها في المنفى ، واشترك من سنة ١٨٨٤ الى سنة ١٨٨٦ في رئاسة تحرير صحيفتها « ارادة الشعب » مع ليو تيخومиров ( ١٨٥٠ — ١٩٢٢ ) . وكان تيخومиров هذا أحد البارزين في منظمة « ارادة الشعب » مع زهيليابوف ، وحرر صحيفتها السرية في روسيا قبل سنة ١٨٨١ . وفي المنفى كتب تاريخ حياة زهيليابوف ويروفسكايا وبعض الزعماء الارهابيين الآخرين ؛ ولكنه غير سياسته فيما بعد وعاد الى روسيا حيث صار صحفيا كبيرا في الحزب الرجعي المتطرف . ولكن لاقرووف لم يغير آراءه قط ، وقد كان في الواقع طوال حياته مفكرا بطبعه ، أكثر منه رجل عمل ؛ وتكمن أهميته الدائمة في ميدان علم الاجتماع التاريخي .

ويقوم مذهب لاقرووف في علم الاجتماع على اعتقاد قوى في القدرة الخلاقة لدى الفرد . وهو يرى المجتمعات البشرية على أنها تنمو من صورة للمجتمع تماثل ما يوجد بين الحيوانات ، فهو يقول : ان الانسان البدائي ، مثل سلفه من الحيوانات ، يبدأ بنزعة بسيطة من السعي نحو المتعة وتجنب الألم تبعاً لما تدفعه اليه حاجاته الأولية ، ولكن عملية العيش معا في المجتمعات البشرية تؤدي الى تكوين أنواع من السلوك الذي يهدف الى مصلحة الغير بجانب السلوك الأناني ، وتولد الاحساس بالعدالة ، وكذلك الاحساس بالرحمة والزمالة المتبادلة ، كما أن نمو القدرات العقلية يجلب معه ملكة النقد وتحويل هذه النزعات عقليا الى الزام أخلاقي ؛ ويسهل استخدام العقل سيطرة العادة وحدها ، ويتعلم الناس تكوين المثل العليا وعمليات الاختيار الأخلاقي . ويصر لاقرووف على أن الفرد هو الذي يقود الطريق في هذه التطورات ويقنع بها الآخرون بواسطة النصيحة والأمثلة .

وهكذا فإن هدم المدينة هو دائما من عمل أقلية وهبت ذكاء أسى وبصيرة أخلاقية : ورسالة هذه الأقليات أن تهود الناس نحو طرق أسى من الحياة . ومن ثم فإن واجب المثقف أن يكرس حياته ليعيد الى الناس جزءا من الدين الذى يدين لهم به من أجل ما حظى به من فرص أفضل . ويقول لافروف : ان الفرد يصنع التاريخ على صورة مثله العليا . ونمو المدينة لا تحدده مطلقا القوى المادية ، بل هو صنع عظماء الرجال الذين يفرضون نمط أفكارهم الذاتية على المجتمع ، ليس بالقوة ولكن بالاقناع . ومع ذلك فإن لافروف يقبل فكرة أن حركة التاريخ تتحدد موضوعيا ، ولكن بمعنى واحد هو أن الأفكار الذاتية لعظماء رواد الجديد هى وقائع لا تقل موضوعية عن البيئة المادية من زاوية التاريخ .

وبطبيعة الحال عرضت هذه الآراء لافروف لهجوم شديد من جانب كل جيل من أجيال الماركسيين . ففى الشيوعية الروسية يعتبر نموذجا لاشتراكية البورجوازية الصغيرة ، فقد وجه اليه الاتهام بأنه لا ينظر الى الطبقة العاملة على أنها القوة الخلاقة فى التاريخ ، بل على أنها مجرد المادة الفجة التى يستخدمها متقفو البورجوازية الصغيرة بوصفهم طبقة متفوقة ، بالإضافة الى ارتكابه الخطيئة الكبرى بجعله الفكر ، لا الظروف المادية ، القوة الدافعة الرئيسية فى النمو البشرى .

اذ يكتب لافروف : « ان مثلا أعلى يولد فى أذهان الأفراد ؛ ثم ينمو كيفا مع زيادة القيم الأخلاقية والفكرية لدى هؤلاء الأفراد ؛ وينمو كتما مع زيادة عددهم ؛ ويصير قوة اجتماعية عندما يدرك هؤلاء الأفراد وحدتهم فى الهدف ويعقدون العزم على القيام بعمل منسق » .

أما الجمهرة الرئيسية من الجنس البشرى ، فلما كان محكوما عليها بحياة من العمل المرهق الرتيب لمصلحة الآخرين ، لذلك صارت محرومة

من امكانيات قيادة الطريق في التجديد الأخلاقي والفكرى ، وأقصى ما تستطيعه هو السير وراء من يدركون واجبه نحو الناس من بين أولئك الذين حاباهم الحظ . وهذا هو الأساس الذى يقوم عليه المذهب «الشعبى» كما وضعه فى روسيا فيما بعد نيقولا ميخايلوفسكى ( ١٨٤٢ — ١٩٠٤ ) الذى يقرن اسمه دائما باسم لافروف باعتباره مصدر الالهام القطرى والفكرى للحركة « الشعبية » و « للحركة الثورية الاجتماعية » التى خلقتها . ومن السهل أن نرى كيف أن مفهوم لافروف عن « الخدمة » بوصفها واجب المثقف يمكن تطويره من الاصرار الأصلي على الدعاية السلمية بواسطة الأمثلة والاقتناع الى مذهب ايجابى من « الدعاية عن طريق العمل » ، وهو المذهب الذى ساد بين المثقفين الروس عندما بدأ أن كل سبل العمل الأخرى قد أغلقها الاضطهاد أمامهم .

بيد أن هذا ليس مكان الحديث على نطاق شامل عن لافروف أو ميخايلوفسكى اللذين ينتميان أساسا الى فترة لاحقة لتلك التى يعالجها هذا الفصل . اتنا تناولنا هنا لافروف لسبب واحد فقط ، هو أن اختفاء شيرنشفسكى من مسرح الأحداث فى بداية الستينات من القرن للتاسع عشر وأقول نجم تفوذهرزن أديا الى فراغ ساعد كتاب لافروف « خطابات عن التاريخ » فى شغله .

## الفصل الرابع

### الاشتراكية البلجيكية في الخمسينات

كولينز وكاتس ودي كيزو

كان عصر « الاشتراكية الطوبوية » البطولي قد ولى في منتصف القرن التاسع عشر . ورغم أن أوين وغوريه وكايبه وبعض أصحاب المشروعات الاجتماعية الآخرين كانوا لا يزال لهم أتباع مخلصون ، ورغم أن نفوذ سان سيمون لم يكن قد انتهى تماما بأية صورة من الصور ، فإنه لم يظهر بعد ذلك أى نبي كبير بنظام شامل ينظم شئون العالم على الوجه الأكمل بفضل تفوقه الواضح على النظم الأخرى . بيد أن هناك نبيا صغيرا وحيدا ظهر بمذهب شامل مثل مذهب سان سيمون — أو مذهب كوت — وبنفس الثقة الكاملة في السلامة المطلقة لكل من مبادئه وتطبيقاتها العملية المستمدة من هذه المبادئ على السواء . وكان هذا الطوبى الذى جاء متأخرا بلجيكا — اسمه كولينز — ثشرت جميع مؤلفاته الرئيسية في الخمسينات ، في السنوات القليلة الأخيرة من حياة طويلة متنوعة . ولم تحظ هذه المؤلفات بنفوذ واسع مطلقا خارج بلجيكا ؛ ولكن كولينز كان له أتباع في فرنسا وسويسرا كما كان له في بلاده ، بل وقد حظى حتى ببعض المؤيدين في إنجلترا وفي أسبانيا والبرتغال على بعدهما . وعُرف نظامه ، الذى شرحه في عدة رسائل تتألف كل منها من عدة مجلدات ، باسم « الاشتراكية العقلية » . وحجر الزاوية فيها من ناحية السياسة العملية هو الملكية

العامة — في الأرض أولا وقبل كل شيء ، وكذلك في أدوات الاتاج الكبير  
الأخرى أيضا ؛ ولكن هذا يظهر في نظام كولينز كنتيجة لاستنتاج عقلية  
من نظرية عامة عن طبيعة الانسان ووضعه من الخطة الشاملة للكون .  
وقد ولد كولينز — واسمه الكامل بارون جين هيو لايت دى كولينز  
( ١٧٨٣ — ١٨٥٩ ) ، ويدعى أنه من سلالة شارل الجرىء — في بروكسل .  
سنة ١٧٨٣ . وذهب الى باريس في سن السابعة عشرة بقصد أن يصير طالبا  
في مدرسة المهندسين العليا ؛ ولكنه بدلا من ذلك تطوع في الجيش الفرنسي  
بأمل الاشتراك في مشروع نابليون من غزو بريطانيا العظمى ؛ وكان في أوله  
الأمر جنديا بسيطا ثم رقى الى مرتبة الضباط وصار أخيرا عميدا في الجيش  
ساعة الهزيمة النهائية لتايليون في سنة ١٨١٥ . ويقال انه قد عرض عليه  
مرتبة جنرال بعد عودة الملكية ؛ ولكنه ظل مخلصا لنابليون وغادر فرنسا  
الى بلجيكا ثم الى أمريكا ، حيث حاول وضع خطة لاقاذا الامبراطور السابق  
بواسطة غواصة أو منطاد . وبسبب الدراسات التي قام بها لتحقيق هذا  
الهدف صار عضوا في أكاديمية العلوم في فيلادلفيا ، كما درس الطب أيضا  
وصار طبيبا مؤهلا . ثم ذهب بعد ذلك الى هاافانا ، حيث كوّن ضيعة  
زراعية كبيرة كما مارس مهنة الطب ، وظل هناك حتى نادته ثورة سنة ١٨٣٠  
بالمودة ثانية الى أوروبا ، واستقر في باريس محاولا تنظيم مؤامرة  
برنابرية ؛ ولكنه هجر السياسة عند موت نابليون الثاني ، وشرع يعمل في  
صياغة أفكاره لنشرها . وكان قد كتب منذ سنة ١٨١٣ « مذكرة عن  
الاقتصاد الرضى » منحتها « الجمعية الزراعية الفرنسية » النوط  
الذهبي ؛ ولكنه لم ينشر بعد ذلك شيئا جديا حتى سنة ١٨٣٤ . وفي هذه  
السنة نشر ، دون أن يذكر اسمه ، كتاب « الميثاق الاجتماعي » الذى  
شرح فيه بجلاء دعوته لتأميم الأرض . ورغم أن هذا الكتاب لم يحظ

باهتمام كبير فانه جلب له أول تلامذته ، ومن بينهم داعيته البلجيكي الأول ،  
لويس دي بوتر . وبعد ذلك كرس نفسه لدراسة مستفيضة مدى خمسة  
عشر عاما لم تقطعها سوى ثورة سنة ١٨٤٨ التي قبض عليه في أثناءها  
وهرب بصعوبة من الاعداء رميا بالرصاص على يد جنود جنرال كافيناك  
في « أيام يونية » . وقد ظل طوال هذه السنوات بونايرتيا متحمسا ، معتقدا  
أن « اشتراكيته العقلية » لن توضع موضع التنفيذ الا في ظل حكم أوتوقراطي  
لرجل واحد . ولكن نابليون الثالث لم يمد أية رغبة في العمل بمقترحاته  
التي جمعت تتدفق في سيل من المجلات المتعاقبة يكرر فيها آراءه من  
سنة ١٨٥١ حتى وفاته في سنة ١٨٥٩ . فظهر « ما هو علم الاجتماع ؟ »  
في أربعة مجلدات بين ١٨٥١ و ١٨٥٤ ، وفي سنة ١٨٥٦ نشر « الاقتصاد  
السياسي ، منبع الثروات والطويات التي تدعى الاشتراكية » في ثلاثة  
مجلدات ، وكذلك « المجتمع الجديد : ضرورته » في مجلدين . وفي العام  
التالي ظهر « في السيادة » في مجلدين و « علم الاجتماع » في خمسة .  
وظهر « عن العدالة في العلم خارج الكنيسة والثورة » في سنة ١٨٦١ بعد  
وفاته ؛ كما ترك بخط اليد عددا من المؤلفات الأخرى — عن ديكرات ، وعن  
يكون ، وعن الدين والمادية ، وعن البورجوازية ، وعن الفلسفة الانتحائية —  
أصدر بعضها تلاميذه بعد وفاته .

وكان كولينز ، كميلسوف ، ملحدا ومناهضا للمادية في نفس الوقت .  
اذ كان يؤمن بأن روح الفرد البشري أبدية ولا يمكن تدميرها ، وأنها  
مكتفية بذاتها وليست من خلق أى كائن أعلى . وذهب الى أن هذه الروح  
الأبدية تجسد في عدة أجساد متعاقبة ، لا في هذا العالم وحده ، ولكن في  
العوالم التي لا عداد لها التي يتألف منها الكون ؛ وكل روح تحمل معها في  
كل حياة جديدة ما اكتسبته لنفسها في تجسيدات السابقة . ووضع خطأ

فاصلا مطلقا بين الانسان والحيوان ، وأنكر على الحيوانات كل «احساس» . واعتبر كل شيء في الكون ، عدا الانسان ، مجرد مادة بلا ارادة وخالية من الفكر والشعور : فالانسان وحده هو الذى يتمتع بالطبيعة المزدوجة من المادة و « الاحساس الالامادى » ، واتحادهما معا يكون « الذكاء الحقيقى أو الحرية » . وأصر كولينز على أن تمتع الانسان بالروح ينطوى على تمتعه بحرية الارادة والقيم الأخلاقية ومسئولية السلوك السليم .

وتبدو طبيعته بأوضح ما يكون في نظريته عن التاريخ المبسطة بصورة تلفت النظر . فهو يميز في تاريخ الجنس البشرى الماضى والحاضر كله بين عصرين تاريخيين -- يعقبهما عصر ثالث سيدخل فيه الانسان في عالم من الحرية الحقيقية والسعادة . وفي العصر الأول من هذين العصرين عاش الناس في جهل بوجود أى « حق » ، ولا يعرفون أية قاعدة أخرى يعملون بها سوى القساوون الذى يفرضه القوى على الضعيف . ولكن لما كان استخدام هذه القاعدة ينطوى على تهديد مستمر بالقوضى وبحظر تدمير الجنس البشرى كله ، وجد القوى أنه من الضروري الحصول على طاعة الضعيف لطواعية وليس بمجرد القوة . ويقول كولينز ان هذا هو الأصل الاجتماعى للدين . فاستولى الأقوياء على عمليات التربية ولقنوا الضعفاء أن حكم القوى يقوم على قانون يكشفه للانسان كائن فوق البشر . وجعل الأقوياء من أنفسهم قساوسة لتفسير هذا الالهام المدعى ومشرعين لتفسير « القسم الأرضى » من هذا المذهب نفسه ، « وبذلك تحولت القوة الى حق ، والطاعة الى واجب » . وقد وضع الأقوياء ، بوصفهم كهنة وماثى القانون ، عقوبات قاسية ضد كل من يجادل في قوانينهم من الضعفاء ، ويستخدمون قوتهم في ابقاء الجباهير في حالة الهمجية الكاملة ، اذ يحرمونها من كل ثقافة فكرية أو فراغ ، ويفرضون عليها العمل الشاق الذى يستولى



الأقوياء على نتاجه . كما يعملون أيضا عامدين على ابقاء الضعفاء في كل مجتمع بمعزل عن الضعفاء في المجتمعات الأخرى ؛ لأنه اذا حدث اتصال ومعرفة بالفروق القومية في القوانين والعادات ، فان ذلك سيؤدي حتما الى اثاره روح النقد لدى الجماهير ، ولابد أن تتعلم عندئذ المجادلة في العقائد التي يفرسها فيها الكهنة ومشروع القانون في المجتمعات الخاصة بها . ولكي يحقق الأقوياء هذه النتائج يستولون على الأرض ، التي هي مصدر كل ثروة في النهاية ، ويحرمون الزراع من ملكيتها . وتُعرف هذه المرحلة الأولى من التاريخ البشري بأنها حكم القوة « المسترة بالخداع » (Sophismes).  
يبد أن هذا الموقف لا يمكن أن يستمر الى ما لا نهاية ؛ لأنه من المستحيل عزل مجتمع عن مجتمع آخر الى الأبد . فنمو الاختراع يحوله دون ذلك . اذ تقضى البوصلة البحرية على العزلة بين القارات ، واختراع البارود يحول الحرب الى موضوع ممارسة للذكاء الذي يقوم على المعرفة العلمية ويقضى على سيطرة القوة السافرة ، واختراع الطباعة يجعل من المستحيل الحيلولة دون انتشار المعرفة ، وأخيرا تقضى السكك الحديدية والبرق الكهربائي ، على الحواجز الفكرية بين الشعوب أو تجعل المسافات أصغر فعلا ، وتعمل على نمو روح دولية من النقد لا تستطيع الأنظمة القديمة التي تقوم على الحقوق المدعاة الوقوف في وجهه .

ولكن انهيار النظام القديم لا يكفي وحده لخلق النظام الجديد . فنمو النقد يؤدي أكثر الى الفوضى — والفوضى هذه المرة ناجمة عن تصادم الآراء وتغيرها المستمر . فالناس لا يعرفون قانون العقل الحقيقي ، ولكنهم يعتقدون أشياء مختلفة فقط . اذ ليس هناك حتى الآن « علم اجتماع » ، لأنه اذا كان هناك علم اجتماع لاتفق الناس كلهم عليه ، تماما كما يوافق كل شخص على الفروض الأساسية في الرياضة والقوانين الأساسية في قوانين العلوم الطبيعية . « ويصير الحق واحدا ، كما أن العلم واحد » .

فما الذى يحدث اذن للبشرية ؟ يقول كولينز ان ما يقع هو الفوضى التى « يزيد فيها الثراء والموز جنبا الى جنب فى خطوط متوازية » ، اذ يصير الأغنياء أكثر ثراء باستمرار ، والفقراء أشد فقرا ، طبقا للفوضى التى يسميها الناس « قوانين الاقتصاد السياسى » . ومثل هذا الموقف لا يتفق مطلقا مع المحافظة على النظام الضرورى للبقاء الاجتماعى . وسيدرك الفقراء أن فقرهم نتيجة لنظام الملكية ، ويتكشف لهم خداع الدين ، ويتنهون الى أن ألفاظا مثل «الواجب» و «الحق» هى مجرد كلمات جوفاء لا معنى لها ، ويصلون الى نتيجة انهم ليسوا فقراء الا بسبب واحد هو أنهم لم يكونوا من الذكاء بحيث يجعلون من أنفسهم الحزب الأقوى ، وعندئذ يبدأ عهد الثورات، فيثور الفقراء على الأغنياء ويتحقق لهم الانتصار بسبب كثرة عددهم . بيد ان مجرد انتصار الفقراء لا يعنى تسوية أى شىء ، اذ لن يؤدى الا الى حكم أقوىاء آخرين ، ولكنه غير مستقر بنفس القدر . وتمتبق الثورة ثورة أخرى ، وهكذا فى سلسلة لا تنتهى .

كيف اذن يمكن وضع حد لهذه الثورات ؟ يقول كولينز : ان السبيل الوحيد الى ذلك هو بوضع حد للفقر بكل من المعنيين المادى والفكرى — أى باعادة الوسائل المادية للوجود الحر ، وأولها الأرض الى الناس ؛ وتدريبهم على فهم القانون العقلى الصحيح للحق ، وهو أن « الاحساس » هو قوة مجددة فى الانسان ، مستقلة عن القوة ، يمكن أن يقوم عليها نظام اجتماعى عادل . ولكن مثل هذا الدرس لن تتعلمه جماهير الناس من تلقاء نفسها أبدا ، كما أن الأقوياء ، الذين يحكمون الكثرة ، لن يرغبوا أبدا فى تعليمها اياه . والأمل الوحيد فى مجيء النظام الجديد يتوقف على ظهور حاكم أوتوقراطى فرد ، فى أى مكان على الأرض ، يكرس نفسه — بعد أن ينفصل عن الطبقات الممتازة ، لمهمة توير البشرية . وحتى مثل

هذا الحاكم الأوتوقراطي نفسه لا يستطيع أن يأمل في التأثير بصورة فعالة على عقول أبناء جيله هو ؛ ولكنه يستطيع ، بأن يضع يديه على المدارس ويستخدمها في تعليم المعرفة الحقيقية للصغار ، أن يجعل من المجتمع الذي يرأسه مجتمعا رائدا في نجاحه في الجيل التالي ، بحيث أن جميع المجتمعات الأخرى تسارع في تتبع خطاه . وسيطلب ذلك أن يستخدم الحاكم الأوتوقراطي سلطته في منع البالغين من أعضاء مجتمعه من تقويض دعائم تجربته التربوية بجهلهم . وإلى جانب ذلك سيتعين على ذلك الحاكم الأوتوقراطي الصالح أن يحول دون فساد الأطفال ، الذين تم تعليمهم العلم الحقيقي بهذه الطريقة ، عندما يغادرون المدرسة ويفرجون إلى العالم ويتعرضون لمؤثرات النظام القديم المدمرة . ومن ثم سيكون لزاما عليه أن يتنزع أرض بلاده ويحولها إلى ملكية جماعية ، وبذلك وبوضع وسائل الانتاج في متناول كل شخص قادر على استخدامها بطريقة سليمة ، « يبيد البورجوازية والبروليتاريا معا ، ولا يترك في الوجود سوى طبقة واحدة ، هي البشرية » .

ومن الجلي أن هذا المذهب الغريب مدين بالكثير لسان مسيمون وأتباعه ، وكذلك لكوفت ؛ ولكن المزيج من صنع كولنز نفسه . وقد بنى عليه هو وتلامذته هيكلا فوقيا ضخما من المقترحات العملية . فقد طالبوا بالملكية الجماعية ، لا في الأرض وحدها ، ولكن أيضا في العناصر الرأسمالية الأخرى في الانتاج . بيد أنهم لم يريدوا أن تقوم الجماعة نفسها بفلاحة الأرض أو تنظيم السير العام للعمليات الصناعية ، بل أرادوا ، مثل توماس سينس وبعض « مؤمسي الأرض » الأول الآخرين ، أن تقوم أجهزة إدارية تعمل على نطاق ضيق — الكوميونات — بتأجير الأرض المملوكة ملكية عامة لأفراد أو جماعات من المنتجين مقابل إيجار يساوي

قيمتها الانتاجية . فأروا أن تقوم السلطات العامة بتقسيم الأرض الى وحدات مناسبة لتأجيرها مع الأبنية والأجهزة اللازمة ؛ وبنفس الطريقة أرادوا تأجير المباني والأدوات الصناعية لمن يدفع أكبر إيجار ، فردا أو جمعية تعاونية . وفي حالات العمليات الكبيرة حقيقة ، مثل السكك الحديدية وبعض مشروعات التعدين ، وكذلك في الخدمات العامة ، في هذه الحالات فقط ، فضلوا أن تكون الإدارة في يد سلطة عامة الى جانب الملكية العامة . وأرادوا أن تكون هناك « مصارف ائتمان » عامة ، على نمط ما كان يدعو اليه برودون ، كوسيلة لجعل أدوات الانتاج في متناول الجميع على قدم المساواة ؛ ولكنهم فكروا أيضا في أن يقدم الفرد من المنتجين ، أو الجمعية التعاونية ، جزءا من رأس المال العامل . وحتى تتاح لكل انسان فرصة عادلة في المشاركة بهذه الطريقة ، اقترحوا أن تمنح الدولة كل شخص بعد الانتهاء من الدراسة مبلغا من المال « بائنة » وتترك له الحرية في استثمارها في المشروع الذي يعمل فيه ، ولكن ليس في أى مكان آخر . وتحرم بالقانون كل ملكية خاصة في رأس المال الثابت ؛ وتحمل جميع الشركات والمندمجات الموجودة التي تقوم على ملكية الأسهم .

واقترح كوليتز وأتباعه فرض ضريبة قدرها ٢٥٪ من جميع الممتلكات التي تنتقل بعد الوفاة بمقتضى وصية من المالك ، وذلك لاستخدام حصيلتها في ذلك التحويل الشامل من الملكية الخاصة الى العامة . واقترحوا أيضا إلغاء جميع حقوق الميراث لغير من ينحدرون من سلالة المورث مباشرة ، وأن تذهب كل الممتلكات الى الدولة في حالة عدم وجود وصية ، الا اذا كان هناك وريثة شرعيون مباشرون . وأرادوا أن يترك الميراث المباشر في السلالة دون مساس ، على أنه يكفل الحافز الضروري للعمل ؛ كما أرادوا أيضا أن يسمح للمالك بأن يورث ممتلكاته لمن يشاء ، بعد استئصال ضريبة

التركات ، على أساس أن هذا أيضا حافز ضرورى . بيد أننا يجب أن نتذكر أن بقايا الملكية الخاصة هذه لن يُسمح بوجودها الا اذا كان صاحب الممتلكات يستخدمها فعلا فى عمله : فاذا لم يستخدم وريث أحد المالكين ما ورثه فى مجال عمله الخاص ، فان حقه ينتقل الى الدولة — لأن الملكية فى مثل هذه الحالات لا يمكن أن تكون حافزا للاتاج .

واقترح كولينز وأتباعه أن تسيطر الدولة سيطرة مطلقة على التربية كوسيلة لاعداد الناس للحياة فى المجتمع الذى سترتب على هذه الاجراءات . فىقوم جميع الآباء بوضع أبنائهم عندما يتمون سنتين من أعمارهم تحت رعاية الدولة . وتقوم الدولة ، مجانا ، بكسوة الأطفال وإيوائهم ، وكذلك بتربيتهم ذهنيا وتدريبهم على ما سيقومون به من عمل فى المستقبل ؛ ويستمر هذا النظام حتى يبلغوا سن الرشد . ورأوا أن يكون هناك انفصال تام بين الذكور والاناث ابان عملية التربية هذه . ويعمل كل شخص من الذكور ، بعد أن ينتهى من فترة الدراسة المشتركة هذه ، لمدة خمس سنوات بأجر ، تحت أوامر الدولة ، فى نوع ما من الأعمال العامة ، ولكن تقوم الدولة خلال هذه الفترة بالاتفاق عليه على أن يتلقى أجوره المتجمعة ، زائدا « بئنته » الاجتماعية ، فى النهاية عندما يصير حرا فى اختيار المهنة التى يريد بها ، ويشارك فى المشروع الذى يختاره بنصيبه فى رأس المال العامل .

وكان للكولنيزيين وجهة النظر الخاصة بهم فى الحكم أيضا . فذهبوا الى أن التشريع ، بمعناه الضيق ، لن يكون له داع عندما تنظم الشؤون البشرية علميا بما يتفق مع قوانين العقل . ولا يبقى بعد ذلك سوى تطبيق القانون الذى يكون قد وضع بصورة نهائية من مبدأ الأمر بقيام النظام العقلى . كما ذهبوا الى أن كل انسان عاقل ينبغي أن يسهم بنصيب شخصى

في مهام الادارة بما يتفق وقدراته التي يعترف له بها آكماؤه . ولكنهم أصروا على الزواج كشرط ضروري للمواطن ، العامل . وقد قال هيو جنتوبلر ، أول تلامذة كولينز السويسرين : « ان العائلة الجبائية ينبغي ألا تخضع في ادارتها للخصيان أو السلاطين » .

وقد أكد كولينز وتلامذته المرة تلو المرة أن المجتمع ينبغي النظر اليه على أنه عائلة جماعية ، وذهبوا الى أن ادارته يجب أن تقوم على مزيج من المركزية واللامركزية . والوحدة الأساسية عندهم هي الكوميون ، الذي أطلقوا عليه « مدينة من المرتبة الأولى » ، ويقوم على ادارتها عمدة ومجلس ينتخبان بواسطة الاقتراع العام للجميع . وتجمع الكوميونات في « مدن من المرتبة الثانية » — أى مناطق — يديرها عمد ومجالس يختارها عمد الكوميونات ومجالسهم مجتمعين . وهناك في مستوى أعلى مدن المرتبتين الثالثة والرابعة ، وأخيرا ، « مدينة واحدة من المرتبة الخامسة » — « الجمهورية العالمية » تضم العالم كله . وكل من هذه « المدن » يكون لها عمدتها ومجلسها وينتخبها عمدا ومجالس المدن الأقل منها مرتبة . ولكن الى جانب هذه « اللامركزية » توجد خطة « للمركزية » في صورة تعيين من أعلى . فعمدة « مدينة المرتبة الخامسة » يعين « قوميسيرا » يعمل في كل مدينة من « مدن المرتبة الرابعة » بوصفه مشرفا على تنفيذ « القانون المطلق » للقواعد الادلوية العامة التي تطبق على العالم كله . وتكرر عملية التعيين هذه في كل مرتبة أدنى ، بحيث يعين « قوميساريو » « مدن المرتبة الرابعة » « قوميسارين » يعملون في « مدن المرتبة الثالثة » ، وهكذا حتى نصل الى الكوميون نفسه . وذهب كولينز وأنصاره الى أن هذا المزيج من الانتخاب من أدنى والتعيين من أعلى سيهيئ الأساس السليم للادارة المتوازنة ؛ ولكنهم لم يذبلوا جهدا كبيرا في تحديد السلطات الخاصة

بالعمد والمجالس من ناحية ، والقوميساريين من ناحية أخرى ، كما لم يذكروا الوظائف التى ينبغى أن يُمهد بها لى « المراتب » المختلفة من « المدن » . وقد فوّشت هذه المسائل كثيرا بين أتباع كولينز فيما بعد ، كما ناقشها سيزار دى بايه أيضا الذى تأثر كثيرا بكولينز ، وإن كان قد نبذ فلسفته العامة . بيد أنه لم يكن هناك مذهب أصيل معترف به فيما يتعلق بهذه القضايا ، فكان كل من دعاء النظام يختار لنفسه اما درجة مرتفعة من الاستقلال الذاتى المحلى أو الاقليمى ، أو نظام أكثر مركزية ؛ وكان كولينز نفسه ، اذ يصر على الطابع العلمى الكامل لنظامه ، ينجح الى الاعتقاد بأن هذه المسائل ستسوى نفسها بنفسها عندما توضع بجلاء القوانين الأساسية التى تقوم على ما يقضى به العلم ؛ لأنه ذهب الى أنه سيتضح بجلاء عندئذ أين يتطلب الأمر تماثلا وأين يتطلب تنوعا محليا، تما لاختلاف ظروف المناطق الخاضعة للنظام العالمى الموحد وأوضاعها الاقتصادية .

ومن السهل بطبيعة الحال أن يصرف المرء النظر عن هذا البناء الضخم ، الذى يدعى كولينز أنه علمى ، على أنه مجرد هراء . وقد سارع هاد كولينز بالاشارة الى أن خطته تقوم على فكرة عقيدية بحتة ؛ وأن الدليل الوحيد على صحتها هو التكرار . وكان لدى كولينز وأتباعه عادة متأصلة أنهم كلما أرادوا تأكيد صحة أى شئ يقولون : انه « مؤكد مثل ٢ + ٢ = ٤ » ؛ بيد أن ما كانوا يعنونوه هو أن صحة فروضهم الأساسية تبدوا لهم ثابتة بذاتها ، ومن ثم ليست فى حاجة لأى دليل .

ولم يكونوا وحدهم فى اعلان اخلاصهم « للعلم » وتطبيق قوانينه بصورة شاملة على كل شئ ، وتحمل الاجراءات الفرضية التى تتميز بها أساليب العلوم الطبيعية تجاهلا تاما . ولا يخرج عمل كولينز بأكمله عن أن

يكون تاج مفكر منعزل يتكر خطة كاملة خاصة به تعبر عن رغباته ومشاعره ، ويطمئن الى صحتها لأنها تتفق مع صورة تفكيره هو ، وتمسك بعضها ببعض بخطط من شخصيته .

ومع ذلك فانه يكون من الخطأ أن نصرف النظر عن كولنز كلية على أساس أن لا أهمية له مطلقا في تاريخ الفكر الاشتراكي . فقد كان له أثر كبير في ادخال فكرة الملكية الجماعية في الأرض ورأس المال في المجرى الرئيسى للنمو الاشتراكي ، وفي تأكيد أهمية فكرة أن كل مواطن يجب أن تقوم الدولة بتربيته وتدريبه لتحقيق غرضين : أن تؤهله ، فكريا ومعنويا ، بما يتطلبه دعم النظام الاجتماعي العادل الذى يقوم على أساس عقلى ؛ وأن تعدد للعمل الذى يحتاج اليه المجتمع . كما كان أيضا من الرواد المهمين لفكرة « الجيوش الصناعية » المؤلفة من الشباب للقيام بما يراد تنفيذه من الأشغال العامة ؛ وكذلك كان أصيلا في طريقة ربطه بين « الفقر » المادى والفكرى باعتبارهما شرين توأمين يجب محوهما قبل أن يمكن اقامة نظام اجتماعى جديد على أسس راسخة من العقل والعدالة .

ومقابل هذه المزايا ، أدت أفكار كولنز الغريبة عن الأرواح والأجساد ، واعتقاده الحماسى في ضرورة البدء باقامة النظام الجديد على يد حاكم أوتوقراطى يشرع في العمل على تدريب جيل جديد على الاتجاهات الاجتماعية الصحيحة وعلى معرفة قوانين « علم الاجتماع » ، أدت هذه الأفكار بالضرورة الى عداء جمهرة دعاة التغيير الاجتماعي الشامل من الطبقة العاملة . وزاد في حدة هذا العداء أن كولنز ، وقد بدأ — كما فعل سان سيمون — بأن علق آماله الكبار على نابليون الأول ، استمر في اتبعه ونقل حماسه الى نابليون الثانى ثم الثالث . ولا جدال في أن البونابرتية كانت تحظى بجمهور شعبى بعد سنة ١٨٤٨ ، بل الواقع أن



لويس بوناپورت شرع عامدا في ضم تأييد البروليتاريين ، الذين سقط  
 رفاقاؤهم صرعى برصاص جنرال كافنيك في « أيام يونية » ، ضد  
 البورجوازية المسيطرة . ولكن أيا كان الأمر فإن نابليون الثالث بعد  
 الاقلاب الذي قام به لم يفعل للعمال المنظمين ، الذين كانوا عصب الأندية  
 السياسية والجمعيات المهنية ، ما من شأنه أن يجعلهم يحبونه ؛ ولذا فإن  
 دعوة كولينز لقيام حاكم أتوقراطي رشيد يفتح نظامه الجديد حدثت من  
 نفوذه الى حد كبير . لقد حصل على تأييد — مثل كوت ، بل وفي منافسة  
 شديدة معه — بين أصحاب الملن الحرة في الغالب . فكان تلاميذه أطباء  
 ومحامين ومهندسين وموظفين حكوميين ورجال أعمال متهوسين ، أكثر  
 مما كانوا عمالا يدويين . وداخل نطاق هذه الجماعات المحدودة ، أظهر  
 مذهب كولينز حيوية فائقة في كل من فرنسا وبلجيكا ، والى حد ما في  
 سويسرا . بل وقد عاد الى الحياة بصورة نشطة في الثمانينان من القرن  
 التاسع عشر تحت زعامة فردريك بورد الذي كان يحرر صحيفة « فلسفة  
 المستقبل » على منهب كولينز . وكان أول أتباع كولينز المهمين البلجيكي  
 لويس دي بوتر <sup>(١)</sup> ، والسويسري هيو جنتوبلر الذي أصدر بعض مؤلفاته  
 ونشر عرضا مركزا لنظامه . كما كان آجاثون دي بوتر <sup>(٢)</sup> ، وهو طبيب  
 وابن لويس دي بوتر ، والمهندس المعماري الباريسي ديلاپورت ، من بين  
 دعاة الرئيسيين أيضا ؛ وكما رأينا كان سيزار دي باييه ، أهم أصحاب

---

(١) لويس دي بوتر ( ١٧٨٦ — ١٨٥٩ ) قام بدور رئيسي في الثورة  
 البلجيكية في سنة ١٨٣٠ ، وظهرت أهم كتاباته قبل كتابات كولينز الذي ظهر  
 تأثيره فيه خلال السنوات الأخيرة من حياته .  
 (٢) لقد أصدر آجاثون دي بوتر أيضا كتابا في سنة ١٨٨١ يلخص فيه  
 خطة كولينز الاجتماعية ويشرحها .

النظريات الأولى للاشتراكية البلجيكية في « الدولية الأولى » ، متأثرا الى حد كبير بكولينز . وسيظهر ذلك بوضوح عندما تتناول المناقشات التي حدثت داخل « الدولية » حول مشاكل « الجماعة » وإدارة الممتلكات الجماعية .

يبد أنه يكون من الخطأ أيضا أن نعتبر كولينز المصدر الأصلي الوحيد لما أسهم به البلجيكيون من نصيب متميز في نمو الأفكار الاشتراكية . والواقع ان كولينز كان ، رغم مولده ونشأته البلجيكيين ، فرنسا في نموه الفكري وارتباطاته الاجتماعية . وقبل أن يكتب كولينز أى شيء مهم باسمه بمدة طويلة كان چاكوب كاتس ( ١٨٠٤ — ١٨٨٦ ) الفلمنكى ، وهو ابن ضابط جمهورى هولندى لجأ الى بروكسل بعد سنة ١٨٣٠ ، قد ساعد في وضع الأسس النظرية للاشتراكية البلجيكية . وكان كاتس في أول الأمر يعمل غزالا ، ثم صار مدرسا في مدرسة ، وبعد ذلك بائع طباق ، وكتب في أوقات فراغه عددا من المسرحيات الشعبية التي تنطوي على دعوة مستمرة . وقد كتب كثيرا ، بوصفه مفكرا اجتماعيا ، حول تأثير الفنون على حياة الناس ، مؤكدا أهمية الحاجة الى فرص لاشباع العمل الخلاق كأساس للنظام الاجتماعى الديموقراطى . وكان يصيح مطالبا منذ الثلاثينات ، حينما بدأ لويس بلان يفعل ذلك في فرنسا ، « بتنظيم العمال » كواجب من واجبات الدولة تجاه جمهرة الشعب . كما كان داعية قويا لتعميم التربية المجانية من أجل الديموقراطية ، وللحرية الدينية والسياسية الكاملة . وكذلك طالب ، مثل بلان أيضا ، بمنح حق الانتخاب للجميع كوسيلة تهدف الى تحويل الدولة الى جهاز الغرض منه العمل للرفاهة العامة ، ودعا الى فرض ضرائب على فائض دخول الأغنياء وحدها .

والشخص الثالث الذى أسهم بنصيب في الفكر الاشتراكي البلجيكي

المبكر هو الزارع والمهندس الرياضى نابليون دى كيزر (١٨٠٦ — ؟) ،  
الذى اشترك اشتراكا فعالا فى ثورة ١٨٣٠ البلجيكية وعمل فى اتصال  
وثيق مع كاتسى ابان السنوات القليلة التالية . وفيما عدا كتاباته الصحفية  
لم ينشر كثيرا ، ولم يظهر الكتاب الكبير الذى تقوم عليه سمعته « Het  
natuer in regt » الا فى سنة ١٨٥٤ ، فى الوقت الذى كان كولينز يصدر  
فيه كتبه العديدة بمعدل كبير . بيد أن القسم الأكبر من هذا المؤلف كتب  
قبل ذلك بكثير ، وكان موضوع دى كيزر الأساسى هجوما مباشرا على  
ما أسماه « العنصرين الاقطاعيين » — مصالح ملاك الاراضى ومصالح  
الصناعة . وقد وصفهما بأنهما العدوان التوأمان اللذان يتعين على العمال  
محاربتهما . وأكد دى كيزر ، مثل كولينز ، أن لكل انسان الحق فى نصيب  
فى الأرض ، وأن هذا الحق — وهو « حق طبيعى » فى نظره — لا يمكن  
تطبيقه بصورة فعالة الا بالملكية الشائعة . فأراد أن تملك « الكوميونات »  
الأرض وأن تؤجرها اما لعائلات تقيم فيها وتقوم بفلاحتها واما لاتحادات  
تعاونية ، كما اقترح أيضا أن تقوم الكوميونات بتوفير رأس المال العامل  
الذى يتطلبه حسن استغلالها . وكذلك تمول الكوميونات المشروعات  
الصناعية الصغيرة ، بينما تدار المشروعات التى تتطلب العمل على نطاق  
واسع تحت اشراف اتحادات فدرالية من الكوميونات التى تضم منطقة  
مناسبة . وتماثل هذه المقترحات مقترحات كولينز تماما ، وليس من اليسير  
معرفة من منهما فكر فيها أولا . ويختلف دى كيزر عن كولينز فى أنه كان  
أكثر اصرارا منه فى دعوته الى استقلال الكوميونات وأشد منه خصومة  
للسيطرة المركزية . ولم يتقدم بأية نظرية عن « قانون عقلى » ، تسوى  
بمقتضاها جميع المشاكل « علميا » ، سوى أن هناك احتمالا للاختلاف بين  
الذين يفكرون تفكيرا عقليا . كما أنه لم يشارك كولينز مطلقا فى وجهة

نظرة الخاصة بأن الأمر يتطلب حاكما أوتوقراطيا لاقامة دعائم النظام الجديد . ولم يمانع في أن تتحد الكوميونات المستقلة فدراليا في مناطق مناسبة في اتساعها لادارة الخدمات التي تستلزم العمل على نطاق كبير أو للإشراف عليها ؛ ولكنه أصر بشدة ، مثل أتباع باكونين فيما بعد ، على أن الكوميونات المحلية يجب أن تكون الأساس الذي يقوم عليه كل تنظيم اقتصادي واجتماعي ، وألا تخضع لسيطرة أى حكومة تفرض عليها من أعلى . واعتبر دى كيزر « الثورة » الوسيلة الضرورية في انشاء النظام الجديد . وهاجم فكرة أنه يمكن تحقيق إعادة توزيع الدخل أو الملكية بفرض ضرائب على الأغنياء بينما تظل وسائل الانتاج للملكية الخاصة . كما هاجم أيضا الأنظمة الدينية باعتبارها دعامة للنظام الاجتماعي الظالم الذي يقوم على الامتياز ، ولكنه اعتقد أن النزعة الدينية نزعة طبيعية لدى الناس ، وحاول أن يبتكر « دينا طبيعيا » خاليا من الألاعيب الكهنوتية . ولم يكن وصف دى كيزر لما كان يحدث للبورجوازية في ظل النمو الرأسمالى أقل أهمية من باقى أعماله . ولم تكن البورجوازية في اصطلاحه كبار الرأسمالين ، بل كانت تتألف عنده من أصحاب « الورش » والتجار وصغار المزارعين والجماعات الوسيطة الأخرى التي كان ماركس ينعته دائما « بالبورجوازية الصغيرة » . ويّين دى كيزر أن هذه الطبقات المتوسطة يسحقها بلا رحمة تقدم المشروع الرأسمالى الكبير . وذهب الى أن مصلحتها أن تنضم الى العمال في صراعهم ضد القوى المتكثلة لملك الأراضي الاقطاعيين وللطبقة المتزايدة التي تتكون من كبار المستثمرين الرأسمالين ، أى من كبار التجار والمقرضين . فكان يعارض في وجهة النظر التي تقول بأنه ينبغي على العمال أن يساعدوا الرأسمالين ضد الاقطاعيين كخطوة أولى في طريق الاشتراكية — ولا ريب في أنه كان متأثرا في ذلك بأن الاقطاعيين

وكبار الرأسمالين في بلجيكا ، بتصنيعها المتقدم نسبيا ، قد وحدوا قواهم الى حد كبير للسيطرة على الدولة الجديدة التي أقامتها ثورة سنة ١٨٣٠ . والواقع أن الموقف الاجتماعي والسياسي في بلجيكا كان أقرب بكثير الى بريطانيا منه الى الموقف في ألمانيا ، أو حتى في فرنسا ؛ وكان تحليل دي كيزر مناسباً له أكثر من تحليل ماركس من عدة نواح .

يبد أن الموقف في بلجيكا كان دائما معقدا بسبب التكوين المختلط للمجتمع البلجيكي . فقد كان كاتس ودي كيزر فلمنكيين ؛ وكان كولينز من الوالون . وكان التصنيع ، بصفة عامة ، أكثر تهديدا في مقاطعات الوالون منه في مقاطعات الفلمنك ؛ كما أن العمال والمفكرين ممن يتكلمون الفرنسية كانوا أكثر تعرضا للتأثر بالفرنسيين من الفلمنكيين .

والواقع أن العلاقة بين الاشتراكية الفرنسية والاشتراكية البلجيكية كانت وثيقة منذ البداية . فقد عاش بونناروتى ، مؤرخ حركة بايف وزميله ، عاش جزءا كبيرا من حياته في بلجيكا ونشر فيها كتابه عن « مؤامرة الأكفاء » . وكانت بروكسل هي المركز الثاني بعد باريس للاجئين الألمان في الأربعينات من القرن التاسع عشر عندما قضى ماركس بعض الوقت هناك قبل أن يذهب الى لندن . وقد التجأ كثير من الفرنسيين في عهد نابليون الثالث الى بلجيكا ، وأصدرت الصحف والكتب ، التي كان يصعب نشرها في فرنسا دون التعرض للخطر ، من بروكسل وجنت . وكانت هناك أعداد كبيرة من العمال البلجيكيين الذين يتحدثون الفرنسية يعملون في فرنسا ؛ وكانت الحركة عبر الحدود بينهما ضخمة .

وحتى سنة ١٨٤٨ كان لفرنسا ، بوصفها المركز الرئيسى للحركات والأفكار الثورية ، هوذ واسع الانتشار رغم وجود اللاجئين الألمان ؛ بينما لم يتأثر الفلمنكيون الا قليلا نسبيا بالفكر الراديكالى الألمانى

أو الهولندي . والواقع أن هولندة لم تسهم ، حتى وقت متأخر جدا ، بأى نصيب فى الفكر الاشتراكى ، ولم تلعب فى « الدولية الأولى » سوى دور صغير جدا ، وحتى هذا الدور كان مجرد انعكاس للنشاط الفلمنكى البلجيكى . وانه لما يدعو للعجب أكثر أن الفلمنكيين ، رغم عزلتهم الفكرية النسبية ، أسهموا بنصيبين كبيرين على يد كاتسى ودى كيزر ؛ بينما يمكن اعتبار كولنز آخر الطوبيين من واضعى النظم الشاملة الذين تلقوا الوحي الفرنسى ، أكثر منه مفكرا بلجيكيا متميزا . وقد امتزجت هذه المؤثرات الفرنسية والفلمنكية فى دى بايه كما سنرى فيما بعد ؛ ولكن النمو التالى للاشتراكية البلجيكية على يدى لويس برتراند تم تحت تأثير النفوذ الفرنسى الغالب ثانية ؛ بينما استمر المنصران ، الفرنسى والفلمنكى ، متمزجين فى نمو الحركة التعاونية بزعامة ادوارد آيسيلى . وكانت أول شخصية لها أهمية فى هولندة هى ه . جيرهارد ( ١٨٢٩ — ١٨٩٦ ) ، الذى نظم عمال صناعة الملابس وكتب نشرة عن « الدولية » فى سنة ١٨٧٢ . ولكن الفلمنكيين من بلجيكا ، مثل فان دن آيلى ، هم الذين نشروا أفكار « الدولية » بين الهولنديين . بيد أن هذه المراحل تنتمى الى فصل تال . وكل ما يهمنى هنا هو أن أوضح فقط أنه حين نذكر القوى الفكرية التى اشتركت فى عودة الحركة الاشتراكية الأوروبية العظمى الى الحياة فى الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر ، يجب ألا ننسى المساهمة البلجيكية ، كما حدث كثيرا .

## الفصل الخامس

### لاسال

ان مكان الصدارة في نمو الاشتراكية الألمانية بعد انهيار حركة سنة ١٨٤٨ ليس لماركس ، بل يجب أن يحتله فرديناند لاسال . فماركس في منغاه لم يكن في مركز يسمح له بالتأثير المباشر في الرأي العام الألماني ، كما أنه لم يكن يملك الصفات الضرورية للزعامة الشعبية . وبعد تلك الأعداد القليلة من صحيفة « نيو راينغ زيتونج » التي صدرت في سنة ١٨٥٠ والمجلد الوحيد الذي أصدره هرمان بكر من « أعمال ماركس » في كولونيا سنة ١٨٥١ — اذ لم يظهر مجلد ثان قط — لم يشر لماركس أى عمل في ألمانيا حتى سنة ١٨٥٩ التي ظهر فيها كتابه « نقد الاقتصاد السياسي » في برلين ؛ وحتى الكتيب الذي وضعه عن المحاكمات الشيوعية في كولونيا ، والذي طبع في سويسرا في سنة ١٨٥٣ لتوزيعه في ألمانيا ، لم يصل الى أيدي أولئك الذين كتب لهم <sup>(١)</sup> . وكان لماركس طوال هذه السنوات خفنة من الأصدقاء والمعجبين المخلصين في ألمانيا ؛ ولكن لم يكن له جمهور شعبي ، حتى بعد نشر « نقد الاقتصاد السياسي » . اذ لم يكن له رسول هناك لديه القدرة على عرض مذهبه الأساسية في صورة شعبية ، حتى عاد وطلهلم ليخنت الى ألمانيا في

---

(١) نشر كتاب ماركس « نابليون بونابرت والثامن عشر من برومير » في نيويورك بالألمانية ، اذ ظهر في صحيفة ويسير ( الثورة ) في سنة ١٨٥٢ . وكذلك ظهرت نشرة ماركس ضد ويلينغ في نيويورك ولندن سنة ١٨٥٣ .

سنة ١٨٦٢ ؛ ولم يكن اسم ماركس يعنى شيئا حتى لدى غالبية زعماء الحركة الاشتراكية الألمانية النامية ، الا بعد أن صار « الاتحاد الدولي للعمال » قوة فعالة .

وكان الرجل الذى احتل مركز الزعامة فى الاشتراكية الألمانية والذى خلق فعلا أول حركة اشتراكية كبيرة فى هذا البلد هو لاسال . وكان لاسال فى الواقع على دواية طيبة بكتابات ماركس ، وقد أشار المرة تلو المرة الى ماركس بوصفه أستاذه، وأذعن له مرارا على هذا الأساس . بيد أن لاسال كان زعيما بطبيعته ، ويحس بما لديه من مزايا فكرية أكثر بكثير مما يسمح له بأن يتخذ لنفسه أى زعيم فى الحقيقة عمليا أو نظريا ؛ وبرغم أن ماركس قد جذبته فى أول الأمر ألمعية لاسال وراوده الأمل فى أن يستطيع توجيهه فى الطريق الصحيح ، الا أنه مما لا يمكن تصوره أن الرجلين كانا يستطيعان العمل معا لو كانا فى ألمانيا سويا . فقد كان لاسال فى هذه الحالة يتوقع أن تكون له القيادة فى السياسة العملية ، لا أن يكون تابعا ، على أساس ثقته من أنه وحده يتمتع بالصفات التى تتطلبها الزعامة فى هذا المجال ؛ أما فى المسائل النظرية ، فمهما كان الاحترام الذى كان مستعدا لأن يديه لماركس بوصفه مفكرا ، فانه كان منيسير فى الطريق الذى يختله لنفسه دون اعتبار لاعتراضات ماركس . ولا شك فى أن الرجلين كانا يشتركان فى أشياء كثيرة من الناحية النظرية ؛ كما أن القضايا التى فرقت بينهما بدت غير ذات أهمية لأتباعهما . ولكنهما كانا على طرفي قهيض فى السياسة العملية ، لأن ماركس كان يؤيد البورجوازية ضد الدولة البروسية ، بينما كان لاسال على استعداد تام لمناصرة الدولة البروسية ضد البورجوازية . هذا الى جانب أنه كان يكمن وراء هذا الخلاف خلاف نظرى أكثر أهمية بكثير من مذهبيهما المتنافسين ، حول القوى التى تحدد



الأجور أو حول قيمة المشروعات التعاونية . فلاسال ، مع كل ميله الى التفوق الشخصى ، كان يؤمن ايمانا عميقا بتعميم حق الانتخاب كوسيلة لتحويل الدولة الى أداة ديمقراطية ، بينما كان ماركس ، مع استعداده الكامل لمساعدة البورجوازية فى الوصول الى الحكم واصراره الشديد على الحاجة الى العمل البرلماني ، ليس لديه مثل هذا الايمان مطلقا . بيد أن ذلك لم يظهر بوضوح الا فى مرحلة متأخرة عن ذلك كثيرا ، بعد موت لاسال المبكر بفترة طويلة : أما فى الخمسينات من القرن التاسع فقد ظهرت خلافتهما وكأنها تدور حول أمور اقتصادية أكثر منها سياسية ، بل بدت أنها تدور حول التناقض فى ظروفهما أكثر مما تدور حول الأمور الاقتصادية أو السياسية . فكان ماركس ، الذى عاش فى المنفى فى فقر ، يتنمر من اسراف لاسال وبذخه ، حتى عندما كان يبذل جهده للترحيب به عندما يزور لندن ؛ كما أن احترام لاسال لتفوق ماركس الفكرى كان مصحوبا بما يثير شبهة أنه ينسبط عليه رعايته ، وهو الأمر الذى لم يكن فى وسع ماركس أن يفتقره .

ومع ذلك ، فقد ظلا حتى سنة ١٨٥٩ دون أن تقع بينهما فرقة علنية . فكان لاسال هو الذى عثر على ناشر ألماني لكتاب « قد الاقتصاد السياسى » واتفق معه على شروط مالية مجزية . كما أرسل لاسال الى ماركس نسخة من مسرحيته الشعرية الثورية « فرانز فون سيكنجن » التى نشرت فى نفس السنة مع « قد الاقتصاد السياسى » ؛ وعمل الترتيبات اللازمة لاصدار نشرة انجلز « البووالاين » فى برلين ، وهى النشرة التى كانت تبث فى الموقف الذى ينبغى على بروسيا أن تتخذه تجاه محاولة نابليون الثالث التدخل فى النزاع بين النمسا وإيطاليا حول المبادىء ، وذلك رغم أن لاسال كان يختلف مع انجلز فى هذا الصدد اختلافا كاملا .

اذ كان انجلز ، ورفيده ماركس تأييدا تاما ، يجب تدخل بروسيا الى جانب النمسا ضد نابليون . بينما ذهب لاسال الى أنه ليس لبروسيا أية مصلحة حيوية في الدفاع عن سيطرة النمسا على شمال إيطاليا ، واعتبر وقوع حرب بين فرنسا وألمانيا لمثل هذا السبب خطرا يهدد الحضارة الأوروبية ويهدد مستقبل الاشتراكية . وبدأ التحالف المزعزع الذي ظل قائما بين ماركس ولاسال ينهار تماما حول هذه المسألة ، وهي مسألة يقتضينا بحث وجوه الخطأ والصواب فيها وقتا أطول مما ينبغي . وقد بلغ الأمر بماركس أن اتهم لاسال ، خطأ ، بأنه عمل عامدا على وضع العراقيل أمام نشر «قد الاقتصاد السياسي» ، وجعل منذ ذلك الوقت ينظر الى كل حركة من جانب لاسال بريبة تحولت فيما بعد الى عدااء عميق عندما نجح لاسال في توطيد مركزه كزعيم لحركة الطبقة العاملة الألمانية . بيد أن ذلك لم يمنع ماركس من الاستمرار في علاقته بـ لاسال ، اذ لم يكن في وسعه أن يخاصمه علنا والا عزل نفسه عن الحركة الاشتراكية النامية في الولايات الألمانية .

وقد ولد فرديناند لاسال في سنة ١٨٢٥ وتوفي في سنة ١٨٦٤ بعد حياة قصيرة زاخرة بالنشاط الضخم ، لا بوصفه أبرز شخصيات حركة الطبقة العاملة الألمانية فحسب ، بل وبوصفه أيضا فيلسوفا ومحاميا ومدافعا عن الكونتيسة<sup>(١)</sup> هانز فلدت في صراعها الطويل مع زوجها<sup>(٢)</sup> ، وأخيرا ،

(١) ليس لقضية هانز فلدت أية علاقة بالاشتراكية ، ولاصلة لها بنشاط لاسال السياسي الا في حدود أنها جعلته يظهر في صورة المدافع عن زوجة مظلومة ضد ارسنقراطي ألماني أساء استخدام ثروته ونفوذه في رد حقها عليها . وكانت الكونتيسة عندما قابلها لاسال لأول مرة ، في سنة ١٨٤٥ ، في العشرين من عمرها ومنفصلة عن زوجها فعلا منذ عدة سنوات ومشتبكة معه في نزاع قضائي معقد فيما يتعلق بحقوقها في ممتلكاتها وفي حضانة أولادهما . ويبدو أن لاسال =

وليس آخرها ، بوصفه رجلا كثير المغامرات النسائية لم يستطع عدد كبير جدا من النساء مقاومة أغرائه . وقد جذب تاريخ حياة لاسال عددا كبيرا من كتاب السير ، وهناك العديد من الكتب التي تناولت تاريخ حياته بحيث لم يعد من الضروري مطلقا أن نعاود بحث هذا الموضوع في مثل هذا الكتاب . بيد أن شخصية لاسال مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنور الذي قام به في نمو الاشتراكية الألمانية بحيث أنه من المستحيل أن نصرف النظر تماما عن تلك الجوانب من نشاطه التي يبدو ، من النظرة السطحية ، أن علاقتها باشتراكيته ضعيفة أو أن لا علاقة لها بها البتة . وأقصى ما يمكن عمله في هذا المجال هو أن نتناول هذه النواحي بأكثر اختصار ممكن وعندما تكون علاقتها بمكاته في نمو الاشتراكية وثيقة جدا .

لقد كان لاسال يهوديا من سيليزيا ، وقد ولد في برسلاو في وقت كان فيه اليهود ما زالوا يتعرضون في بروسيا لقيود عدم المساواة في حقوق المواطنين ، وأكثر من ذلك ، لوصمة أنهم من مرتبة اجتماعية دنيا . ومنذ طفولته كان لاسال شديد التذمر من عدم التقدير الذي قبول به بسبب جنسه ، وقد ضاعف هذا التذمر من طموحه الذي كان لا يعرف حدودا حتى بدون هذا الحافز . ومن ثم عقد العزم من بداية حياته العاملة على

---

= تبني قضيتها تدفعه روح الشهامة الرومانسية . وقد أدخلته في صراع استمر عشرة أعوام ، لم يقطعها سوى ثورة سنة ١٨٤٨ - ١٨٤٩ ، التي قضى لاسال بسبب دوره فيها في دسلبورف سنة في السجن . وقد نظرت قضية هاتزلدت أمام سنة وثلاثين محكمة ، وصاحبها قدر لا يصدق من الدعاية والأحداث المتنوعة - بما فيها الحادثة المشهورة الخاصة بسرقة صندوق مجوهرات عشيقة الكونت ، بارونة مايندروف ، للحصول على عقد يتطلبه اثبات دعوى الكونتيسة . وانتهت القضية بانتصار الكونتيسة التي خصصت لمحاميتها دخلا سنويا كبيرا اعترافا بجميله ، وصارت من أشد المؤيدين له في جهاده السيماسي الذي تحول إليه بجهود بعد أن كسب القضية .

أن يترك أثرا ضخما ، وأن يشق طريقه بالقوة الى مركز من مراكز الزعامة  
يرغم الصعوبات التي تواجهه ، فصمم على ألا يقبل الهزيمة مطلقا في أى  
شئ يتناوله . وكما فاضل السنة بعد السنة من أجل قضية كوتسيبة  
هانز فلدت التي كان من الواضح أنها قضية لا أمل فيها وظل يكافح حتى  
كسبها في النهاية ؛ كذلك لم يأل جهدا في أن يحظى باعتراف الناس به  
فيلسوبا عظيما وقانونيا عظيما ، وأخيرا ، زعيما عظيما للأمة الألمانية . وكان  
سوء صحته حجر عثرة في سبيله طوال حياته العاملة القصيرة ، ولكنه نجح  
في التغلب على هذه العقبة الجسدية ، كما تغلب على عقبة جنسه ، بقوة  
الإرادة البحتة ؛ وحملت حياته بقدر ضخم متنوع من ألوان النشاط  
والتجارب المتعددة الى حد أدهش معاصريه وكتاب سيرته على السواء .  
وكان لاسال ، ككتاب وكسياسي ، يتمتع بميزة الأسلوب الأدبي الواضح ،  
وان كان كثيرا ما يلجأ الى المبارات الرنانة بلا داع ؛ وهو أسلوب كان  
يستطيع أن يحوله بسهولة من التجريدات الفلسفية الى النشرات التي  
تضمن نداءات في لغة واضحة سهلة يستطيع الرجل العادي أن يفهمها في  
يسر . ولا شك في أنه كان مغرورا وأنانيا ، بيد أن طبيعته كانت تنطوي  
أيضا على عنصر من الشهامة كان يجعله يلقي بنفسه كلية في خضم معركة  
قضية ما بشرط واحد ، هو أن يكون في أسلوبه في العمل ما يلقي الأضواء  
على مجده الشخصي . ولما كان عظيم الثقة في نفسه وفي كفاياته للزعامة ،  
فقد كانت لديه كل مكونات « الزعيم » . ومما لا شك فيه أنه تصور  
نفسه في السنوات الأخيرة من حياته الزعيم المقبل بلا منازع للأمة الألمانية  
التي تجددت حيوتها . ولم يكن هناك سوى رجل واحد ظل لاسال  
سنوات طويلة يقف منه موقف التلميذ من أستاذه ، ومما يدعو الى العجب  
أن هذا الرجل كان كارل ماركس .

وقد كتب الكثيرون عن العلاقات بين ماركس وانجلز ولاسال . وتتضمن خطابات ماركس وانجلز اشارات كثيرة جدا الى لاسال ، وكثير منها لم يكن طيبا . وكان انجلز شديد النفور من لاسال منذ البداية واستمر ينفر منه حتى النهاية ، برغم أنه كان يعترف بأن لاسال فعل أكثر من أى شخص آخر وفى سبيل خلق حركة قومية للطبقة العاملة الألمانية . أما ماركس فيبدو بوضوح أنه من ناحيته بدأ بالميل الى لاسال ، رغم الاختلاف الشاسع بينهما فى المزاج ، ولكنه أخذ ينقلب عليه شيئا فشيئا عندما رأى لاسال يثبت دعائم تفوذه بين العمال بصورة تتعارض مع تفوذه هو وضد مصلحة ثورة العمال فى نظره . وأيا كان الأمر ، فمن المؤكد أن ماركس ظل فترة طويلة يعتبر لاسال أهم مصادر أخباره فى ألمانيا بعد انهيار حركة سنة ١٨٤٨ ، وأنه اقترض منه مالا مرارا ( ورد له ) ، وأنه كان لا يزال يفكر جديا حتى سنة ١٨٦١ فى التعاون مع لاسال فى اصدار صحيفة اشتراكية جديدة كان المقصود بها أن تكون النقطة التى تلتقى عندها خيوط نمو الحركة الألمانية . بيد أن ماركس ، حتى فى أثناء اتصاله الوثيق بـ لاسال فيما يتعلق بالشتون الألمانية ، كان يدرك تماما الخلافات الأيديولوجية بينهما ، ونجده يشكو فى رسائله الى انجلز من أن لاسال يسطو على كثير من أفكاره ويشوهها . ويبدو بوضوح من هذه الرسائل ان ماركس قد أخذ يشعر بالغيرة من مركز لاسال وتفوذه فى ألمانيا ؛ ولم يكن فى ذلك شئ غير طبيعى من قبل شخص يحس بأن لديه قدرات عظيمة فى التنظيم وايجاد النظريات على السواء ، وهو مضطر أن يعيش فى المنفى فى فقر ، بينما غريمه يجد تحت تصرفه مالا وفيرا ويتمتع بميزة أنه يستطيع قيادة حركة العمال الألمان من ألمانيا نفسها وليس من المنفى .

ولم يكن اسم لاسال (Lassall) الحقيقى ، بل هو اسمه (Lassal)

وقد أضاف بنفسه الحرفين الأخيرين مضميا بذلك على اسمه طابعا فرنسيا ،  
اما لأنه يبدو أكثر أرستقراطية بهذه الاضافة ، أو ربما لأنه يبدو أكثر  
ثورية — لأن فرنسا كانت وقتئذ ما زالت مركز الفكر الاشتراكي الأوروبي  
بلا منازع . وكلا التفسيرين مما يتفق مع شخصية لاسال الغريبة ، لأنه  
كان في نفس الوقت ممن يتطلعون الى تكوين علاقات صداقة مع  
الأرستقراطيين والتحلّى بالسلوك والأساليب الأرستقراطية ، كما كان  
زعيمًا ثوريا حقيقه . وكان أبوه ميسور الحال ماديا ، ولم يشعر لاسال  
نفسه بحاجة حقيقية الى المال في أى وقت من الأوقات ، رغم أنه كان كثير  
الاتفاق على نفسه وعلى قضية الكونتيسة هاتز فلدت الفترة غير القصيرة  
التي تولى فيها قضيتها . وكان أبوه متساهلا معه الى حد لا يصدق ، فنجد  
يكتب المرة تلو المرة الى أبيه في طلب المال ويحصل عليه منه في كل مرة  
حتى عندما كان لاسال الأب يضطر الى اقتراضه لارساله اليه . اذ كان الأب  
يعبد ابنه الماهر الطموح ، وعلى استعداد للتضحية بأى شيء من أجله ؛  
وقد تلقى لاسال أفضل تعليم يستطيع المال توفيره ، رغم تكرار هروبه  
من المدارس وهو صبي . وقد حولته السنوات التي قضاها في الجامعة  
هيجليا متحمسا ، كما حولت من قبله كثيرا من زعماء اليسار الألمان ،  
بما فيهم ماركس نفسه . بيد أن لاسال ظل ، على خلاف ماركس ، مثاليا  
هيجليا الى آخر حياته ؛ فلم يقبل ، ولم يفهم ، هيجلية ماركس المقلوبة  
كما عبر عنها في « البيان الشيوعي » وفي كتابات أخرى كثيرة لاحقة .  
وكان ادراك ماركس لهذا التمسك بالمثالية من جانب لاسال أحد العوامل  
التي جعلته يتقلب عليه ، خاصة عندما كان يبدو ، أكثر من أى وقت آخر ،  
أن لاسال يردد صدى بعض أفكار ماركس الرئيسية . وتظهر هذه المثالية  
بوضوح كامل في كلا الكتابين الأساسيين اللذين كتبهما لاسال —

« هيراكليتوس : الفيلسوف المغمور » الذى نشر فى سنة ١٨٥٧ و « نظام الحقوق المكتسبة » الذى نشر بعد ذلك بأربعة أعوام . ففى كلا الكتاين كان أسلوبه هيجليا ولا ينطوى على أثر لنفوذ ماركس عليه . ولم يظهر ما تعلمه من ماركس الا فى أحاديثه ونشراته السياسية ، وحتى فى هذه الحالات عندما كان يبدو أنه يردد صدى ماركس كان فى كثير من الأحيان يردد فى الواقع صدى الذين سبقوه فى وضع نظرية فائض القيمة ، أو صدى صديقه الشخصى رودبرتس ، الذى كان أقرب اليه فى تفكيره أكثر بكثير من ماركس . وهكذا نجد لاسال يبحث ، فى كتابه « نظام الحقوق » ، الأساس كله الذى يقوم عليه الميراث فى الممتلكات فى الأنماط المختلفة من المدنية . وفى الملحق الضخم الذى يشرح فيه الفكرة الأساسية باستفاضة ، والذى يتكون منه المجلد الثانى من هذا المؤلف يصوغ لاسال نظرية مؤداها أن نظم الميراث المختلفة تعتمد على المفاهيم القومية المختلفة عن امتداد حياة الانسان بعد الموت . وقد ذهب الى أن المفهوم الرومانى ، كما تبلور فى القانون الرومانى ، يقوم على فكرة أن ارادة الانسان تظل باقية الى ما بعد موته ، بحيث أن تصرفات الوارث تعتبر متابعة لارادة المتوفى . وفى مقابل ذلك يضع لاسال المفهوم الجرمانى عن الميراث الذى رأى أنه لا يقوم على فكرة بقاء الفرد كمصدر للارادة بعد وفاته ، بل على فكرة العائلة بوصفها شيئا باقيا الى ما بعد وفاة أى فرد من أفرادها . وليس من المحتمل أن يقبل أى انسان اليوم هذا التفسير للفروق بين القانونين الرومانى والجرمانى فيما يتعلق بالميراث . ولا ترجع أهمية هذا التفسير فيما نحن بصده الى صحتها أو عدم صحتها ، بل الى الأساس الذى يستند اليه لاسال فى عرضه لرأيه فى أصل الفكرتين المتباينتين . فبدلا من أن يحاول تفسير النظامين المختلفين للميراث من ناحية علاقتهما

بالظروف الاقتصادية التي نشأ فيها كل منهما في النظم الرومانية والجرمانية الأولى ، أو على ضوء أية بيئة تاريخية من أى نوع ، يمزو لاسال ببساطة وجهتى النظر الى اختلاف المعتقدات الشعبية لدى الشعبين الرومانى والجرمانى .

وهذه المحاولة في تفسير الأنظمة الاجتماعية على ضوء روح الشعب هى بطبيعة الحال جزء من اتجاه لاسال الهيجلى . فقد كان التاريخ في رأيه أساسا تاريخ أفكار في « عقول » الأمم ، وكانت هذه « العقول » في نظره ، كما هى عند هيجل ، حقيقة أكثر من عقول الأفراد . فهذه « الحقائق الواقعية » الأيديولوجية كانت ، عنده ، هى القوى الدافعة في التاريخ الذى لا تمد أحداثه الخارجية سوى تعبيرات ظاهرية . وليست هناك وجهة نظر يمكن أن تكون أشد تعارضا من ذلك مع وجهة نظر ماركس ، الذى كان مذهبه في تفسير الظواهر الاجتماعية أن الأفكار يجب أن تتغير دائما في ضوء الظروف المادية التي انبثقت منها هذه الأفكار ، وليس العكس .

ولست بنا حاجة ، في هذا الكتاب ، للتعقق في بحث المذاهب التي يعرضها لاسال في « نظام الحقوق المكتسبة » ، لأن علاقتها الوحيدة بالاشتراكية هى أن لاسال يسوق قدرا هائلا من البراعة القانونية والمنطق الهيجلى ليثبت قضية أن المجتمع ليس ملزما بقبول حقوق معترف بها في الماضى حقيقة ولكنها لم تعد تنفق ، في رأيه ، مع « روح الشعب » ، على أنها حقوق لا رجعة فيها . ويقول لاسال : ان الانسان ليس له حق الا في نتاج عمله هو الذى يقوم به اختيارا . وكل الحقوق الأخرى ليست سوى مجرد أوضاع طارئة تعتمد على كونها تلبى مطالب تعترف بها المعتقدات الشعبية ، ولا بد أن تتغير هذه المطالب بتغير مضمون هذه المعتقدات نفسها .



وبناء عليه فليس هناك أى عائق قانونى حقيقى يحول دون اصدار التشريعات التى تقضى على الحقوق المكتسبة . فالمعيار الوحيد الصحيح لمشروعية مثل هذه الحقوق انما يكمن فى الوعى الشعبى . ولا ريب فى أن هذا الأسلوب فى الحاجة كانت له أهميته المؤقتة فيما يتعلق بالأنظمة فى ألمانيا فى عهد لاسال ، وبادعاءات الطبقات المتميزة فى ذلك الوقت . إذ أن لاسال كان يسوق الحجج ضد طبقة حاكمة لم يعد منها الا بقايا تذكارية فى المجتمعات المتقدمة اليوم ، وان كانت العقلية القديمة ما زالت تحتفظ بقوتها فى كثير من المجتمعات المتخلفة التى لم تمسها الثورة الاجتماعية بعد . ففى الفكر الغربى ، أو على الأقل فى أى جزء من أجزاء الفكر الغربى التى تهمنى ونحن بصدد بحث تاريخ الاشتراكية ، لا يتطلب الأمر أن نسوق حججا محكمة لنثبت أنه لا يوجد شئ من القداسة حول ما تدعيه الطبقات المتميزة من حقوق مكتسبة .

ولا تعتمد أهمية لاسال كمفكر اشتراكى على الفقه الاجتماعى المحكم الحجج الذى يمرضه فى كتاب « نظام الحقوق المكتسبة » بل على كتاباته الاقتصادية والسياسية المباشرة أكثر . ولا يوجد من هذه الكتابات الكثير — عدد من الخطب ، بعضها ديج باحكام لنشره فى صورة نشرات ، وكتاب جدلى صغير موجه ضد المشروعات التعاونية التى دعا اليها شولتز ديليتسن ، وكثير من الخطابات التى تنطوى على كتابات تثير الاهتمام وهى خطابات مرسلة الى أشخاص عديدين منهم ماركس ، وخاصة رودبرتس ، وليس هذا كله فى مجموعه بالشئ الكثير . كما أن مضمون أفكاره الاقتصادية والسياسية لا يحتوى على الكثير مما يتسم بالأصالة . وقد ذكر أكثر من مرة أنه يعترم كتابة مؤلف كبير عن الاقتصاد السياسى ، ولكنه لم يكتب قط ، أو حتى فى حدود ما يمكن الوصول اليه لم يبدأ فيه .

وكانت فكرة لاسال السياسية الرئيسية أنه يجب على الطبقة العاملة الألمانية أن تنظم نفسها في اتحاد قوى يضم الأمة كلها على أن يكون أول مطالب هذا الاتحاد هو تعميم حق الانتخاب المباشر . إذ كان من رأيه أنه لا يمكن عمل أى شيء ، أو على الأقل أى شيء جوهري ، في تحسين الوضع الاقتصادي للعمال بدون تعميم حق الانتخاب <sup>(١)</sup> ، وأنه بمجرد حصول العمال على حق الاقتراع فيحصلون بذلك على القوة التي تمكنهم من استخدام الدولة في تحقيق رغباتهم ، وبذلك تصير الدولة في الواقع أداة دعم الخير العام للشعب كله ، وهو ما أصر لاسال باستمرار على أنه مهمة الدولة بالضرورة دائما و في كل مكان — في حدود كونها دولة شرعية أصلا . واستطرد لاسال يحث العمال على استخدام حقهم في الاقتراع ، بعد إذ يحصلون عليه ، في الإصرار على أن تمكنهم الدولة من أن يصيروا سادة أنفسهم : بأن تضع تحت تصرفهم رأس المال والأثمان اللازمين حتى يتخلصوا من أصحاب الأعمال ويحتفظوا لأنفسهم بنتائج عملهم الجماعي كله . وبعبارة أخرى كان لاسال يرسم برنامجا قريب الشبه جدا مما كان يدعو اليه لويس بلان في فرنسا خلال السنوات العشر السابقة على ثورة سنة ١٨٤٨ . فبلان أيضا طالب بالاقتراع العام كأساس « لتنظيم العمل » ، إذ دعا العمال الى العمل للحصول على حق الاقتراع العام واستخدام قوتهم في ارغام الدولة على انشاء « ورش » قومية تدار بمقد ذلك « لا بواسطة الدولة ، ولكن بواسطة هيئات عمالية تتمتع بالحكم الذاتي

---

(١) انى استعمل عبارة « تعميم حق الانتخاب » بدلا من « تعميم حق الانتخاب لجميع الرجال » لأن كلا من لاسال وبلان ، ومعظم معاصريهما ، استعملوا العبارة الأولى رغم أنهم لم يقصدوا أبدا أن يشمل حق الانتخاب النساء أيضا .

بطريقة تضمن لجميع الناس كلا من « حق العمل » والتمتع بنتاج عملهم كاملا . فليس هناك اختلاف جوهري بين ما دعا اليه لويس بلان في فرنسا في الأربعينات وما كان لاسال يدعو اليه في ألمانيا في الستينات ، وإن كانت البيئة السياسية التي دعا فيها كل منهما الى مذهب مختلفة تماما في الحالتين . فضلا عن أن لاسال أكد ، مثلما فعل لويس بلان ، ضرورة الاقتراع العام وتدخل الدولة ، لأنه ذهب الى أنه من المستحيل على العمال أن يحققوا تحررهم الاقتصادي بواسطة المجهود التعاوني الاختياري وحده ودون مساعدة الدولة . وكان لويس بلان من ناحيته يعارض اتباع فورييه ودعاة المشروع التعاوني المختلفين الآخرين على أساس أن من طبيعة الأشياء ألا يستطيع التعاون الاختياري ، حتى اذا أمكن استخدامه في تحسين وضع بعض الجماعات الصغيرة من العمال ، أن يؤثر بأي صورة في الاستغلال العام الذي ترزح الطبقات العاملة تحت وطأته ما دامت الملكية الخاصة في الأرض ورأس المال قائمة لم تمس .

وفي عهد لاسال كان شولتز — ديليتسن ، الذي كان على صلة وثيقة « بحزب الأحرار التقدمي » في ألمانيا ، يدعو الى انشاء « اتحادات ائتمانية » و « جمعيات تعاونية » كوسيلة يتخلص بها العمال من خضوعهم للاستغلال الرأسمالي . وكان « الاشتراكيون المسيحيون » في بريطانيا العظمى يفعلون نفس الشيء ، كما فعله الأوينيون من قبلهم على نطاق أوسع بكثير . وكان رد لاسال على شولتز ديليتسن ، في حدود كونه سليما ، ينطوي على هجوم ضد كل محاولات التقدم نحو المجتمع الجديد عن طريق التعاون الاختياري سواء بين المنتجين أو المستهلكين على السواء . واعتمد لاسال في هجومه على سياسة شولتز — ديليتسن على مفهومه — أي مفهوم لاسال — « عن القانون الحديدي للأجور » . وقد أخذ

المفهوم عن الاقتصاديين السابقين على ماركس ، الذين وجدوا أساسا لمفهومهم في مذاهب ريكاردو الاقتصادية ، وعن رودبرتش ، الذى عرض في ألمانيا فكرة ماثلة مستقلا عنهم ، وان كان بعدهم . وهناك طبيعة الحال مذهب قريب جدا من مذهب لاسال عن القانون الحديدى في « البيان الشيوعى » ، ولكن ماركس أصر على أن مفهوم لاسال عن طبيعة قانون الأجور يختلف عن مفهومه هو اختلافا جفريا . ان لاسال ، مثل ماركس ومثل ريكاردو أيضا ، اعترف في عرضه لنظرية أن أجور العمل في ظل الرأسمالية تتجه دائما وفي كل مكان نحو حد البقاء ، بأن حد البقاء هذا ليس ثابتا لا يتغير ، بل يتوقف على المفهوم السائد في المجتمع في أى وقت . بذاته عن المستوى الأدنى للحياة . فلا ريكاردو ولا ماركس ولا لاسال . قال ان العامل لا يلد بالضرورة أن يظل عند حد أدنى من الوجود المادى لا يتغير في جميع الظروف ، بل انهم جميعا اعتبروا « حد البقاء » شيئا لا بد أن يتغير على المدى الطويل بتغير ظروف الانتاج والتنظيم الاجتماعى . بيد أن لاسال ذهب فعلا الى أن الأجور الفعلية التى تدفع في ظل الرأسمالية تتأرجح باستمرار حول مستوى من البقاء المادى يظل ثابتا لفترات طويلة ، في حدود التغيرات التى تحدث في المدى الطويل ، وأن هذا التأرجح فوق أو تحت ذلك المستوى يتوقف على الظروف النسبية للعرض والطلب على العمل . واعتقد أن هذا التأرجح في العرض بالنسبة للطلب يتوقف أساسا على قانون مالتس في حد البقاء ، أى على جنوح السكان الى الضغط باستمرار على وسائل البقاء ، بحيث ان أية زيادة في الأجور الحقيقية تبعها زيادة في عدد السكان مما يؤدي مع الوقت ، عن طريق زيادة العرض في العمل ، الى تخفيض الأجور ثانية الى حد البقاء أو دونه ، في حين أن أى هبوط في الأجور الحقيقية عن حد البقاء سينعكس في صورة انخفاض في

عدد السكان ، ومن ثم يعيد الأجور ثانية ، عن طريق قلة عدد العمال الذين يبحثون عن عمل ، الى الحد السائد للبقاء أو فوقه .

وقد أدرك ماركس التشابه الواضح بين هذه النظرية في الأجور وبين نظريته ، ولكنه برغم ذلك اختلف معها بشدة من عدة أوجه . ففى المكان الأول ، ان ما قاله لاسال عن عدم صلاحية التعاون الاختيارى لتحسين حال العمال في ظل الرأسمالية ينطبق أيضا على النقابية بقدر ما ينطبق على التعاون تماما . فاذا كان من المستحيل ، بسبب تأثير قانون الأجور الحديدى ، أن يحسن العمال حالتهم الاقتصادية بواسطة التعاون ، ألا يكون من المستحيل بقدر مساو أن تحقق النقابات أية ميزة حقيقية لأعضائها حتى يتم القضاء على النظام الرأسمالى ؟ وقد اتجه لاسال واتباعه الى القول بأنه من المستحيل على النقابات أن تحقق أية نتائج مفيدة حقيقية داخل اطار النظام الرأسمالى ، وان كانوا حاولوا فعلا فيما بعد تنظيم نقابات على اتصال « بالاتحاد العام للعمال الألمان » بوصفها أساسا أدوات مساعدة لحركة التحرير السياسى . بينما كان ماركس من ناحيته شديد الثقة بقيمة النقابات والجهود التى تبذل لتحسين أحوال العمال حتى مع استمرار وجود الرأسمالية . وقد أشار المرة تلو المرة الى ما حققه العمال البريطانيون من فوائد ايجابية في تشريعات المصانع التى تحدد ساعات العمل بعشر ساعات في مصانع النسيج ؛ وكان يحاول باستمرار في علاقاته بحركة الطبقة العاملة البريطانية أن يوحد بين سياسته والمطالب المباشرة للحركة النقابية — وهى سياسة حاول أيضا أن يجعلها أساس « الاتحاد الدولى للعمال » . وهكذا اختلف ماركس ولاسال اختلافا شديدا حول فائدة النقابات وعلاقتها بنضال الطبقة العاملة . وثانيا ، برغم أن نظرية ماركس في الأجور تماثل نظرية لاسال في أنها أكدت اتجاه الأجور في الرأسمالية الى عدم الارتفاع

عن حد البقاء ، فان ماركس لم يعتمد أساسا على قانون مالتس للسكان في تفسير هذا الاتجاه . اذ كان من رأى ماركس أن الأجور تظل منخفضة في المجتمع الرأسمالي أولا بسبب الاحتكار الرأسمالي لأدوات الاتاج ، وهو الاحتكار الذى جعل في وسع أصحاب رأس المال أن يستولوا على مزايا زيادة القدرة الاتاجية . وذهب الى أن الأجور تنجح الى الانخفاض عن المستويات السائدة لحد البقاء بسبب « التناقضات » المتأصلة في الرأسمالية — وكان يعنى بذلك في هذا المجال أساسا جنوح الرأسمالية الى توسيع الاتاج أسرع من زيادة وسائل الاستهلاك في أيدي جمهرة الناس . وهكذا بينما رسم لاسال صورة للأجور تتأرجح باستمرار حول حد البقاء الذى يظل ثابتا فترات طويلة ، يؤكد ماركس اتجاه الطبقات العاملة في ظل الرأسمالية الى السقوط في وهلة « الشقاء المتزايد » كلما أرغم العمال المهرة والبورجوازيون الصغار المطرودون على الانخراط في الكتلة العامة للعمال اليدوين ، وذلك تحت تأثير زيادة تركيز رأس المال ونمو الأساليب الفنية للاتاج الكبير . كما أن ماركس أكد أهمية الأزمات الرأسمالية في خفض مستويات الطبقة العاملة . لقد كانت وجهة نظره أشد تشاؤما حتى من وجهة نظر لاسال ، ولكنها كانت أيضا أقل صلابة وتركت مجالا واسعا لامكانيات نجاح جهاد الطبقة العاملة في مقاومة القوى الرأسمالية التى تدفع العمال الى حالة من الشقاء المتزايد . اذ الواقع أنه بينما كان لاسال يذهب الى أنه ما من شيء يمكن عمله لمساعدة العمال دون الاستيلاء على جهاز الدولة واستخدامه في جعل الطبقة العاملة سيدها نفسها ، كان ماركس — اذ يؤكد قيمة النضال اليومي — يتطلع الى ثورة أساسها نمو حركة العمال كموة اقتصادية ، أكثر مما يتطلع الى أى جهاد سياسى بحث من أجل حق الاقتراع العام .

ويكمن وراء هذا الاختلاف حول فائدة النقابات خلاف أهم بكثير جدا يتعلق بقيمة الاقتراع العام وطبيعة الدولة نفسها . فقد كان لاسال يفترض دائما أن العمال لو استطاعوا فقط أن يحصلوا على حق الانتخاب سيكون في وسعهم أن يحولوا الدولة دون ما صعوبة الى أداة تخدم أغراضهم . بينما كان ماركس من الناحية الأخرى يشك في جدوى الاقتراع العام ، واعتقد أنه يغلب أن يؤدي الى نوع ما من « الديكتاتورية القيصرية » أكثر ما يؤدي الى تنفيذ ارادة العمال . اذ أن ماركس لم ينظر قط الى الدولة أساسا على أنها جهاز تشريعي لسن أى نوع من التشريعات يريده الناخبون . بل اعتبرها أداة ارغام في خدمة القوة الطبقية لا يغير من طابعها مجرد توسيع حق الانتخاب . وبناء عليه فانه ، رغم تأييده لحركة النقابات الانجليزية من أجل الإصلاح السياسي الذي أدى الى « قانون الإصلاح » الذي صدر في سنة ١٨٦٧ ، اعتبر النجاح في توسيع حق الانتخاب مجرد وسيلة لزيادة قوة الطبقة العاملة للضغط على الدولة وليس وسيلة تحول بواسطتها الدولة نفسها الى أداة في يد العمال . أما لاسال ، الذي تسيطر عليه وجهة النظر الهيجلية في تمجيد الدولة ، فانه لم يفكر في الدولة مطلقا على أنها نظام طبقي في جوهرها ، بل على أنها أداة للتعبير السليم عن الشعب كله — أداة انحرفت على مدى الأجيال عن الغرض الحقيقي منها ، ولكن يمكن ارجاعها الى الطريق السليم بواسطة الاقتراع العام . وبدا لماركس أنه من السخف ، بل انه خيانة ، أن يطلب الى حركة الطبقة العاملة كلها أن تتطلع الى الدولة كأداة لتحرير العمال أو لضمان حقوقهم في كامل نتاج عملهم الجماعي . كما انتقد ماركس أيضا فكرة لاسال الخاصة بالجمعيات التعاونية العمالية التي تمولها الدولة ، وكان انتقاده لها يقوم على نفس الأسس التي استغلها لاسال نفسه ضد شولتز ديليتسن ، أى على أساس

أن هذه الاتعادات المسلحة برأس المال والائتمان من الدولة يمكن أن تتحول بسهولة الى هيئات متميزة تعمل للحصول على ربح خاص على حساب الجماعات الأقل حظا . اذ بدا لماركس أن مذهب لاسال يقوم على فكرة ان العامل ، ان لم يكن كمرء فعلى الأقل كمضو في جماعة محدودة ، له تاج متميز من حقه أن يستولى على قيمته كمكافأة على عمله ؛ بينما كانت وجهة نظر ماركس نفسه أن طابع الانتاج ، الذى يتجه بصورة متزايدة الى ضرورة التنسيق على نطاق واسع ، يعمل بسرعة على حرمان كل من العامل الفرد والجماعات المحدودة من أى انتاج متميز خاص بها ، ويجعل من كتلة العمل الاجتماعى كله خالقا للنتائج الاجتماعى الطبقي الذى يعد حق العمال فيه جماعيا في جوهره بكل معنى الكلمة . ففكرة وحدة الطبقة عند ماركس تحتل مركزا بالغ الأهمية في نظرية ماركس الاقتصادية ، كما يبدو بوضوح من أسلوب تناوله للقيمة وفائض القيمة في كل من « قد الاقتصاد السياسى » ( ١٨٥٩ ) والقسم الافتتاحى من رأس المال ( ١٨٦٧ ) . ومن ثم بدا اعتقاد لاسال في مزايا الجمعيات العمالية التعاونية التى تمولها الدولة وهما آخر من أوامام البورجوازية الصغيرة .

يبد أن أهم شيء في ذلك كله كان عداء ماركس نحو مفهوم لاسال بأكمله عن الدولة بوصفها تعبيرا ايدولوجيا عن « روح الشعب » . وكانت هذه الفكرة عن الدولة مرتبطة عند لاسال ارتباطا وثيقا بفكرة الوحدة القومية للشعب الألماني . وبينما كانت اشتراكية ماركس في جوهرها دولية رغم أنه أكد أهمية الدور المتميز الذى يستطيع الألمان القيام به ، بما لديهم من مؤهلات ، في ايقاف وعى البروليتاربا العالمية ، جنح لاسال الى التفكير أساسا بعقلى ألمانية ، وشرع يعمل في بناء الطبقة العاملة الألمانية على هيئة قوة سياسية وثيقة الارتباط بتحقيق الوحدة السياسية الألمانية .



وكان ماركس ولاسال على السواء يمارضان في فكرة « ألمانيا الصغرى » فيما يتعلق بالوحدة الألمانية ، وكانا يتطلعان الى حركة يقوم بها الشعب الألماني ككل ضد صور الحكم القائمة في الولايات الألمانية . ولكن لاسال كان من الناحية العملية أكثر استعدادا من ماركس بكثير لقبول بروسيا بوصفها الأداة الرئيسية التي ستحقق الوحدة الألمانية عن طريقها . وماركس ، وهو أحد أبناء أرض الراين ، كان ينتمى أساسا الى التقليد الثقافي الغربي . بينما كان لاسال ، وهو أحد أبناء سيليزيا ، يفكر أكثر بكثير في ألمانيا على أن محورها هو برلين . وكان ماركس يميل دائما الى التفكير في بسمارك والحكومة البروسية بوصفهما حلفاء روسيا القيصرية ضد الغرب ، ومن ثم كان يصر باستمرار على معارضة سيادة بروسيا بشدة . أما لاسال ، الذي كان أقل عداء لروسيا وما يمثلته الحكم القيصرية المطلق من ماركس بكثير ، فانه كان على استعداد للتودد الى بسمارك بأمل اقناع « المستشار الحديدي » بأن يتبنى بعض خطته في مقابل الحصول على تأييد النزعة القومية لدى البروليتاريا الألمانية لمحاولاته — أى محاولات بسمارك — في توحيد ألمانيا تحت زعامة بروسيا ؛ ولم يكن بسمارك من ناحيته عازفا عن الاستماع الى لاسال ، وان لم يكن هناك أى دليل على أنه كان ينوى التسليم للاسال بأى شيء حقيقى البتة . وأيا كان الأمر فان بسمارك هو الذى بنى الاقتراع العام كأساس لبرلمان « الاتحاد الكونفدرالى لشمال ألمانيا » أولا ، ثم بعد ذلك للرايخستاج فى الامبراطورية الألمانية الجديدة التى أنشئت سنة ١٨٧٠ . وهو يدرك تمام الادراك أن الاقتراع العام لا يمكن بأى صورة أن يؤدي الى سيطرة العمال على الدولة فى بلد ما زالت تغلب عليه الزراعة ، أو ما دامت قوة المجلس المنتخب محدودة بوجود « مجلس أعلى » يختار على أساس مختلف

تماما ، وكذلك سلطة تنفيذية محصنة الى حد كبير ضد سيطرة مجلس العموم .

وكان في وسع بسمارك أن يفكر على هذه الأسس ، لأن المشكلة بالنسبة له كانت الحصول على أكبر قدر ممكن من التأييد الشعبي وراء نظام من الحكم الملكي الأوتوقراطي في مواجهة مطالب الطبقة الوسطى الألمانية التي كان يمثلها في عهد لاسال « الحزب التقدمي » . وقد وجد لاسال ، وهو يحاول تكوين حزب سياسي عمالي مستقل ، أنه يواجه معارضة شديدة من جانب التقدميين ، الذين كانت الاتحادات العمالية الموجودة وقتئذ تتعاون معهم من أجل تحقيق الحكم الدستوري . إذ أن هؤلاء « التقدميين الألمان » ، وكانوا يمثلون أساسا طبقات التجار وجماعات أصحاب المهن الحرة في المجتمع الألماني ، كانوا يجمعون في الغالب بين معارضة الحكم الأوتوقراطي والايمان المتحمس بالمزايا الاقتصادية « لحرية التعامل » ؛ ومن ثم كانوا على عدااء شديد مع كل صور التكتل من جانب الطبقة العاملة ، وهو التكتل الذي يهدد بمطالبة الدولة بالتدخل الاقتصادي لمصلحة الطبقات الفقيرة . ولهذا السبب اعتبر لاسال أن « التقدميين » ، وليس أنصار الأوتوقراطية ، هم أعداء العمال ؛ ومن ثم كان أبعد ما يكون عن التفكير في التعاون مع البورجوازية لاتتراجع المطالب السياسية من الطبقات الرجعية الحاكمة ، وشرع في انشاء حركة مستقلة للطبقة العاملة على عدااء شديد مع « التقدميين » ، وفي تخليص العمال الذين كانوا يعملون تحت زعامتهم من ولائهم لهم . بل انه كان على استعداد ، كما يظهر في خطابه الى بسمارك ، للتفكير في امكانيات التحالف بين الملكية البروسية والعمال ضد البورجوازية ؛ تماما كما اجال بظاظر باكونين وبعض الروسيين الآخرين الأمل في أن يتزعزع القيصر الشعب ضد

مستغليه . وسيظل مدى جدية تفكير لاسال في هذا الاتجاه موضع شك :  
يبد أن مجرد كونه فكر في ذلك يكفى وحده لتفسير رية ماركس الشديدة  
في اتجاهه السياسى وعدائه له . لأن ماركس ، برغم اصراره على انشاء حركة  
سياسية مستقلة للطبقة العاملة ، كان يكره النزعة البروسية ؛ كما كان يذهب  
الى أن مثل هذه الحركة ينبغي أن تتعاون لفترة ما مع البورجوازية في  
مهاجمة حكم الطبقات المتميزة القديمة ثم تنقلب ضد حلفائها عندما تكون  
« الثورة » قد نجحت في القضاء على النظام القديم ، وقد كانت هذه هى  
سياسة ماركس في « ثورة » سنة ١٨٤٨ ، وظلت سياسته طوال الفترة  
التالية . ولذا كان يمارض بشدة موقف لاسال تجاه المصلحين الدستوريين  
من البورجوازيين ، وعلى استعداد تاما للشك في أن لاسال قد سار في  
طريق التحالف مع الأوتوقراطية البروسية ضد « التقدميين » أكثر مما كان  
قد سار فعلا . وقد كان هذا الخلاف حول السياسة العملية المباشرة مرتبطا  
ارتباطا وثيقا بالخلافات التى يغلب عليها الطابع النظرى في نظرتى لاسال  
وماركس عن الدولة .

ولقد انتهت حياة لاسال كالشهب القصيرة الأجل قبل أن يبلغ الأربعين .  
اذ مات ، كما يعلم الجميع ، في مبارزة نجمت عن حادث غرامى مع امرأة شابة  
تصغره بحوالى العشرين عاما ، كانت قد وعدته في أول الأمر بالزواج ، ثم  
لغظته تحت ضغط أهلها الأرستقراطيين وفضلت عليه أحد منافسيه في جها .  
فاستشاط لاسال غضبا لمعاملة جبيته له وققد صوابه في سورة غضبه  
فتحدى غريمه أن يبارزه ، وجرح في المبارزة جرحا مميتا . وقد استخدم  
جورج مريدت هذا الحادث في روايته « مأساة المهرجين » (The Tragic  
(Cridiana) وصار معروفا بحيث لا داعى مطلقا لاعادة سرده في هذا  
الكتاب . وما يهمنا هنا هو أن الموت اختطف لاسال قبل الأوان ، ولم يبيض

عامان على بداية جهاده السياسى الكبير، وقبل أن يتيسر له الوقت الكافى لارساء قواعده على أساسى متين . ان جولانه التبشيرية فى سنة ١٨٦٣ و سنة ١٨٦٤ لاقت نجاحا منقطع النظير ، ومنحته مركزا شخصيا متوقفا لا منازع له فيه . بيد أن الحركة كلها كانت الى حد كبير من صنعه شخصيا بحيث أن قدرتها على البقاء بعد أن قدلت قائدها لم تكن مضمونة مطلقا . ولكنها بقيت ، برغم ما أحاط بها من نزاعات تحت قيادة خليفة لاسال المباشر برنهارد بيكر الذى لم يكن على كفاءة . وقد عثرت قبل مضى وقت طويل على زعيم جديد ذى كفاءة كبيرة فى شخص ألبرت شفيتزر الذى عمل الكثير ليرفع من قدرها ؛ وظلت قائمة حتى سنة ١٨٧٥ عندما اندمجت فى « الحزب الديموقراطى الاشتراكى » المنافس تحت زعامة بيبيل وليينخت الذى كان قد أسس فى آيزناخ سنة ١٨٦٩ .

وسنعود الى هذه التطورات التى أعقبت وفاة لاسال فى فصل لاحق . ولكن النقطة التى يجب أن نلاحظها هنا هى أن زوال شخصية لاسال البارزة مهد السبيل لنمو الماركسية تحت زعامة ليننخت ، وبذلك أضفى على الحركة الاشتراكية الألمانية طابعا يختلف فى جوهره عن ذلك الذى كان من المحتمل أن تتخذه لو كان لاسال حيا ونشطا عندما وقعت الحرب البروسية الفرنسية وأنشئ الرايخ الألماني تحت سيطرة بسمارك . ولعلها كانت اتخذت نفس الطريق على المدى الطويل ، من يدري ؟ وأيا كان الأمر فإن الماركسية ملأت الفراغ الذى تركه لاختفاء لاسال ، واستطاعت عن طريق ألمانيا أن تعرض طابعها على الاشتراكية الأوروبية كلها بسهولة أكثر مما كان يحدث لو لم يكن لاسال رجل حب رومانسى بقدر ما كان داعية اشتراكيا عبقريا .

## الفصل السادس

### الدولية الأولى في الستينات

بدأ « الاتحاد الدولي للعمال » ، الذي تأسس في لندن سنة ١٨٦٤ ، كعمل مشترك بين النقابات البريطانية والفرنسية ، مع مساهمة عدد من المنفيين من بعض البلاد الأوروبية الأخرى الذين كانوا يقيمون في لندن وقتذاك . ومن الأهمية بمكان أن ندرك أنه بدأ أولا كمنظمة هائية — تعبيرا عن تضامن العمال المنظمين في فرنسا وبريطانيا العظمى — وليس كحركة سياسية ، وإن كان له منذ البداية اهتمامات سياسية . والواقع أنه لم تكن هناك أية طريقة أخرى يمكن أن تبدأ بها في البلدين اللذين أقاماه . ففى فرنسا لم يكن من الممكن قيام أية منظمة سياسية للعمال علنا في ظل الامبراطورية الثانية ، وإن كان أول مرشحين للطبقة العاملة للانتخابات منذ قيام « الامبراطورية » قد ظهروا في العام السابق — ١٨٦٣ . ولكن النقابية نفسها كانت لتوها قد بدأت تحظى بشيء من التسامح المحدود جدا عندما شرع نابليون الثالث ، وقد أصبحت المعارضة المتزايدة من جانب البورجوازية تهدد نظامه ، يتحسس في تردد شديد امكانيات استخدام الطبقة العاملة ، أو قسم منها ، ضد مهاجميه من البورجوازيين ليكفل التوازن لنظامه . وكانت النقابات ما برحت غير مشروعة في فرنسا حتى في سنة ١٨٦٤ ، وإن كان قد شُح بقيامها تحت ستار أنها « جمعيات صديقة » ، ما دامت لا تثير اضطرابا أكثر مما ينبغي . وكان الفرنسيون

الذين اشتركوا في انشاء «الدولية» قد جاءوا الى لندن أولا في سنة ١٨٦٢ ،  
لا ككتايين ، ولكن بوصفهم أعضاء في وفد عمالي منتخب لحضور  
« معرض لندن الدولي » . ولا ريب في أنهم أوفدوا الى انجلترا بفكرة  
أن يعودوا وقد تأثروا باعتدال وحسن تصرف النقابيين والتعاونيين الجدد  
في أكثر البلاد الرأسمالية قديما في العالم ، بحيث يتجهون الى نبذ التقاليد  
الثورية التي كانت لا تزال تسرى سرا في مشاعر مجتمع الطبقة العاملة  
الفرنسية .

وقد وجد هؤلاء الفرنسيون في لندن سنة ١ٸ٦٢ أن الهيئة الرئيسية  
في تنظيم الترحيب بهم هي « مجلس مهن لندن » الذي كان قد تأسس قبل  
ذلك بعامين نتيجة للنزاع الذي ثار حول مسألة البناء في لندن . ولم تكن  
هناك في بريطانيا العظمى بعد أية منظمة مركزية تمثل الحركة النقابية في  
مجموعها — ولا أى حزب منظم للطبقة العاملة بطبيعة الحال . فالعراقضية  
كانت قد اندثرت تماما ؛ واختفى معها « الاتحاد الدولي » الذي حاول ،  
بوصفه خليفة جماعة « الديموقراطيين الأخوين » ، الإبقاء على الصلة  
بالراييكالية في البلاد الأوروبية الأخرى بعد فشل ثورات سنة ٨ — ١٨٤٩ .  
وكان « مجلس مهن لندن » ، باعتباره أكثر الأجهزة الموجودة تمثيلا للطبقة  
العاملة ، قد أخذ على عاتقه شيئا من وظائف الهيئات القديمة ، وأضفى  
على هذه الوظائف أساسا جديدا من التأييد النقابي . فقام بدور رئيسي  
في تأييد قضية « الشمال » ضد ملاك المييد في الحرب الأهلية الأمريكية ؛  
ووضع ترتيبات الترحيب بالعمال الإيطاليين والفرنسيين الذين جاءوا  
ليزوروا « المعرض الدولي » في سنة ١٨٦٣ ؛ كما عاون في الاستقبال العظيم  
الذي أعد لغاريبالدي عندما زار انجلترا في سنة ١٨٦٤ . واشترك « مجلس  
مهن لندن » أيضا اشتراكا فعالا في سنة ١٨٦٢ في انشاء « الاتحاد السياسي

للقابات « الذى نما فصار « عصبه الاصلاح القومى » ، وصار الأداة الرئيسية للطبقة العاملة فى نضالها من أجل الاصلاح البرلمانى . بيد أن هذه التطورات كانت لا تزال تخطو خطواتها الأولى حتى فى سنة ١٨٦٤ عندما جاء الفرنسيون الى لندن مرة أخرى يعرضون خططا لإنشاء منظمة دولية . وإلى هذه اللحظة كانت علاقات العمال البريطانيين بالعمال الايطاليين أوثق منها بالعمال الفرنسيين . فكان هناك تعاطف قوى بين الراديكاليين البريطانيين ، من الطبقة الوسطى والطبقة العاملة ، والقوميين الايطاليين وعلى رأسهم مازينى وغارibaldi . وكان الثانى بصفة خاصة يُعتبر بطلا شعبيا كما ظهر من الاستقبال الحافل الذى قوبل به فى إنجلترا سنة ١٨٦٤ . بيد أن الجمعيات الايطالية التى تكونت بنفوذ مازينى لم تكن نقابات أو تحت قيادة العمال أساسا ، إذ برغم أنها كانت تسمى « جمعيات عمالية » فانها كانت تتألف فى الغالب من المثقفين ، وليس بينها وبين النقابيين الذين ، رحبوا بمندوبيها عندما جاءوا الى لندن فى سنة ١٨٦٢ روابط مشتركة كثيرة . ومع ذلك فإن الفكرة الأصلية لدى الزعماء الانجليز كانت أن هذه الجمعيات يجب أن تكون جزءا من « الدولية » . وأول مشروع للدستور المقترح لهذه الهيئة وضعه ميجور وولف مساعد غارibaldi على نمط « اتحادات العمال الايطاليين » المازينية ؛ وكان هذا المشروع من بين المشروعات التى رُمِضت عندما نوقش الأمر واستقر الرأى على قبول مشروع ماركس ؛ وبعد ذلك لم يلعب المازينيون أى دور فى « الاتحاد الدولى للعمال » . بينما كان الزوار الفرنسيون من نوع مختلف تماما ، فقد كانوا عمالا يتزعمون فعلا نقابات حقيقية كانت تناضل من أجل الاعتراف بها ومن أجل تحسين الأجور وظروف العمل . واعترف بهم النقابيون الانجليز كرجال وأخوة يمكنهم أن يتضامنوا معهم فى قضية

مشتركة . وتأسس « الاتحاد الدولي للعمال » على أنه أولا حركة قهاية فرنسية بريطانية مشتركة ، يأمل مؤسسوها أن تحصل على تعاون الجماعات المماثلة لهم في البلاد الأخرى ، وكخطوة أولى دُعيت مجموعة مختارة من المنفيين الذين يقيمون في لندن للاشتراك في أعمالها . ويرجع الفضل الرئيسي في أن ماركس تلقى دعوة للمشاركة فيها الى أن اثنين من أصدقائه — الحائك الألماني جورج إيكاريوس ( ١٨١٨ — ١٨٨٩ ) وصانع الساعات السويسري هرمان يونج ( ١٨٣٠ — ١٩٠١ ) — كافا قد احتلا مركزا مرموقا في الحركة النقابية البريطانية ، واستطاعا أن يضمّاه الى « الدولية » منذ البداية الأولى .

والفرنسيون الذين اشتركوا في أعمال « الدولية » في سنة ١٨٦٤ هم : هنري لويس تולان ( ١٨٢٨ — ١٨٩٧ ) وشارل ليموزان ، و ا . س . فريبورج ، ويوجين فارلان ( ١٨٣٩ — ١٨٧١ ) ويوجين دوبون ( ١٨٣١ — ١٨٨١ ) — وهم على التوالي نحات وعامل ميكانيكي في مصنع مشبك ( داتلا ) وحفار ومجلد كتب وصانع أدوات موسيقية . وكانوا جميعا من أصحاب الحرف في باريس ، باستثناء دوبون الذي كان يعيش في لندن ، ويمثلون الصناعات الصغيرة التي كانت لا تزال تحتل مركز الصدارة . وكان ثلاثة منهم — هم تولان وليموزان وفريبورج — من أتباع برودون ويعارضون في الاشتراكية الجماعية ، وان لم يكونوا من المعارضين في الجهاد السياسي للطبقة العاملة . وكان الباريسي الرابع ، يوجين فارلان ، هو المنظم الرئيسي للحركة النقابية الفرنسية ، وهو يمثل اليسار المتطرف بالنسبة للآخرين : فهو ممن يَطلق عليهم بالمصطلحات الحديثة « سنيكالي » . وكان دوبون ، الذي يقيم في لندن ، واقعا تحت تأثير ماركس وأصدقائه . بيد أنهم اتفقوا جميعا لفترة ما على ضرورة بناء حركة



هناية قوية ، وعلى قيام الطبقة العاملة بعمل سياسى مستقل ، وعلى تأكيد انفصال العمال عن الراديكالية الثورية ، سواء تلك التى يحمل لواءها البورجوازيون أو تلك التى يدعو إليها أتباع أوجست بلانكى ، وقد كانت العناصر الواعية بين العمال القرنسين توزع ولأها بينهم وبين البرودونيين ( توفى برودون نفسه فى سنة ١٨٦٥ ) .

وقد أثنى ماركس نفسه فى سنة ١٨٦٤ على تولان وأشاد بالمجموعة كلها ، وإن كان قد اصطدم بهم جميعا ، باستثناء دوبون ، قبل مضى وقت طويل ؛ وكان ماركس حريصا فى وضعه للخطاب الافتتاحى ودستور « الدولية » على ألا يقول شيئا من شأنه أن يفضب الجماعتين الرئيسيتين اللتين كان يتوقف على قبولهما إقامة الهيئة الجديدة بصورة فعالة . وقد شغل الجزء الأكبر من الخطاب الافتتاحى بمرض شديد اللهجة للتناقض بين النمو السريع فى الثراء المادى والدخول فى البلاد الصناعية الرائدة واستمرار العوز الشديد بين الأغلبية الساحقة من العمال . ثم وضع ماركس أمام ذلك الاتصار العظيم الذى حققته الطبقة العاملة فى خطتها السياسية ضد البورجوازية ، وهو الاتصار الذى يتمثل فى قانون « العشر الساعات » الصادر فى سنة ١٨٤٧ وفى تشريعات المصانع فى البلاد الأخرى ؛ كما رحب أيضا بنجاح انشاء المصانع التعاونية تحت سيطرة العمال على أنه يثبت مقدرة العمال وسابقة لنمط الديمقراطية الصناعية فى المستقبل . وفى نفس الوقت أكد استحالة أن يحقق العمال تحررهم عامة بواسطة التعاون الاختيارى وحده ، والحاجة الى جهاد على نطاق قومى لإقامة النظام الصناعى الجديد . وقال انه لا بد لتحقيق هذا الهدف من أن ينظم العمال أنفسهم للحصول على القوة السياسية ، ويجب عليهم فى الوقت ذاته أن يقوموا بحركات هائية على نطاق قومى ودولى على السواء للحماية

والمقاومة ، وكأدوات لخلق النظام الجديد . واختتم الخطاب بعبارة تضمنت تنديدا بليغا بالطغيان الهمجى فى روسيا والمظالم التى تعانيها بولندا ، وبالعطف الذى تبديه الطبقات الحاكمة فى أوروبا نحو ملاك العبيد الأمريكين ، ثم بدعوة موجهة الى العمال بأن « يسيطروا بأنفسهم على معميات السياسة الخارجية » وأن « يدافعوا عن قوانين الأخلاق والعدالة البسيطة التى يجب أن تحكم العلاقات بين الأفراد فى حياتهم الخاصة ، وبوصفها القواعد السامية للعلاقات بين الأمم . »

ويمكن بطبيعة الحال أن نقرأ هذا كله بعلّة معان . فماركس فى سنة ١٨٦٤ كان لا يزال اشتراكيا ثوريا ، كما لم يغير الموقف الذى كان قد اتخذّه فى « البيان الشيوعى » قبل ذلك بستة عشر عاما . بيد أنه أصبح يدرك أكثر من ذى قبل بكثير ، بعد تجارب سنة ١٨٤٨ والسنوات التالية ، العقبات التى تحول دون توجيه الاشتراكية فى الاتجاه الاشتراكى المطلوب ، وكذلك مخاطر النزعة الثورية البحتة دون أن يكون هناك ما يساندها من حركة عمالية منظمة تنظيما جيدا . فبعد سنة ١٨٥٠ لم يعد ماركس ممن يتمنون الى أقصى اليسار فى الحركة الثورية ، وصار شديد الريبة فى الدعوة الى الانقلابات الثورية البحتة التى رأى أنها تهمى للدو فرصا لا داعى لها لتدمير المنظمات العمالية وحرمانها من زعمائها بالسجن والنفى . وكان ما يريد من وراء انشاء « الدولية » هو أن يأخذ الحركة العمالية كما هى ويفذى قوتها بعملية الصراع اليومى معتقدا أنه يمكن بذلك توجيهها الى الطريق السلمى وتنمية نزعة ثورية لديها ، تحت الزعامة الأيديولوجية ؛ نزعة ثورية تنبثق من النضال فى سبيل الإصلاحات الجزئية والاقتصادية والسياسية . وقد ذكر لانجز بأسف فى شبه مزاح أنه اضطر الى أن يدخل فى خطاب افتتاح « الدولية » بعض العبارات عن الحق والعدالة مما لا يتوقع

من ورائه ضرر ؛ بيد أن لنا أن نشك في هل كان استخدام هذه العبارات قد أزعجه حقيقة ؛ لأنها كانت جزءاً لا يتجزأ من القوة الدافعة للحركة التي كان يريد أن يوجهها لتحقيق أهدافه ، كما أن صياغة الخطاب كله تشهد على قوة شعوره هو ضد الظلم العاشم للنظام الرأسمالي ، كما تطور في الفترة التي عرضها .

والواقع أن ماركسي في سنة ١٨٦٤ رأى الثورة تقترب مرة أخرى في أوروبا ، وخاصة في فرنسا ؛ ولكن اهتمامه بالعمل على تحريكها كان أقل من اهتمامه بأن يفعل كل ما في وسعه لبناء قوة الطبقة العاملة استمدادا للمواقف التي ستمخض عنها هذه الثورة . فنجده يقول المرة بعد المرة في مراسلاته : ان بريطانيا العظمى ، بوصفها الدولة الكبرى التي قضت فيها الرأسمالية الكبيرة فعلا على صور الانتاج القديمة ودمرت الفلاحين كقوة فعالة ، هي البلد الوحيد الذي يمكن أن تقع فيه ثورة اشتراكية حقيقية . ولكنه لم يتوقع ثورة بريطانية عاجلة . فقد ذهب الى أن وقوع ثورة في ايرلندة ، تقوض دعائم قوة الأرستقراطية البريطانية من ملاك الأراضي ، شرط سابق ضروري لحدوث ثورة في بريطانيا العظمى ، وعلى هذا الأساس عقد آمالاً كباراً على حركة « الفينيان » ( Fenians ) التي بلغت ذروتها في أواخر الستينات <sup>(١)</sup> . غير أنه كان يأمل فعلا في أن نضال النقابات

---

(١) انشئت هيئة « الأخوان الفينيان » « وفينيان مشتقة من لفظ « فيانا » الذي يعنى جنوداً ) في سنة ١٨٥٨ وكانت لها شعبتان ، واحدة في ايرلندة والأخرى في الولايات المتحدة ، وكان زعيمها هما جيمس ستيفنسن وجون أوماهوني . وكانت جمعية ثورية سرية يقسم أعضاؤها على الكتمان وهدفها احداث ثورة في ايرلندة يصحبها هجوم على كندا من جانب الولايات المتحدة ، وبلاقل يقوم بها الايرلنديون في بريطانيا العظمى . ووضعت خطة الثورة الأيرلندية على أن تقوم في سنة ١٨٦٥ ، ولكن الانجليز سبقوها بالقاء القبض =

البريطانية وحركة الاصلاح البرلماني والاجتماعي المصاحبة له سيؤديان الى انشاء حزب للطبقة العاملة البريطانية منفصل تماما عن الأحرار ، ويزداد تنظيمه كلما احتدم الصراع بينه وبين الرأسمالية في كل من الميدانين الاقتصادي والسياسي . ولعل هذا ما كان سيحدث فعلا لولا أن الطبقات الحاكمة البريطانية ، من الأحرار والمحافظة على السواء ، رأت الخطر مقبلا وسلمت ببعض المطالب الكبيرة قبل فوات الأوان . ولكن ما حدث هو أن التمرد الايرلندي تم اخماده بسهولة ؛ بينما أدى قانون الاصلاح الذي صدر في سنة ١٨٦٧ ومنح النقابات الشرعية الكاملة في سنتي ١٨٧١ و ١٨٧٥ وتعديل قوانين « الخدم والسادة » في سنة ١٨٦٧ و سنة ١٨٧٥ وفيض التشريعات الاجتماعية التي صاحبت التسليم بهذه المطالب للعمال ، كل هذه حالت دون احتدام الصراع الطبقي الحاد الذي كان ماركس يتطلع اليه . ولكن جميع هذه التطورات كانت في سنة ١٨٤٤ لا تزال في عالم الغيب ، وكان من المعقول أن يتوقع المرء أن العمال البريطانيين ، حتى اذا لم يصيروا ثوريين ، سيصيرون على الأقل أكثر تنظيما وأشد وعيا طبقيًا ، وأن يأخذ هذا الوعي الطبقي اتجاهها ذا صبغة اشتراكية متزايدة بوجود ماركس قريبا منهم يمددهم بالقوة الأيديولوجية ، التي كان ماركس يعتبرها

---

= على كثيرين من أعضائها ؛ والتمرد الذي حدث فعلا في سنة ١٨٦٧ أمكن اخماده بسهولة . وقد صاحب هذا التمرد وقوع القلاقل في انجلترا طبقا للخطة الموضوعية التي تضمنت الهجوم على سجنى شستر وكلاركنويل والنجاح في إطلاق سراح المسجونين في منشستر . وقد أعلم الكثيرون من « الفتيان » وسجن عدد كبير منهم مددا طويلة بسبب أحداث سنة ١٨٦٧ ؛ وبعد ذلك اتجهت حركة « الفتيان » الى الأساليب السياسية بدلا من الأساليب التمردية . وكان ماركس قد عقد آماله على قيام ثورة ايرلندية بسبب النمو السريع في حركة « الفتيان » ابان السنوات الأولى من الستينات .

دائما ميزة من ميزات الألمان وحدهم . وفي هس الوقت كانت المهمة المباشرة هي خلق حركة دولية تعتمد مباشرة على النقابات الفرنسية والبريطانية وإقامة مركزها الرئيسي في إنجلترا ، حيث تكون بمثابة عن خضم المنازعات القائمة بين الشيح الفرنسية المختلفة وبعيدة عن سيطرة برودون ، وتركها مفتوحة لاشتراك المنفيين الألمان في لندن الذين كانت لديهم ، في نظره ، الايديولوجية السليمة وان لم تكن لديهم حركة قومية في ألمانيا يسودها التضامن مثل البريطانيين أو حتى مثل الفرنسيين .

ويجب أن نلاحظ أن ماركس لم يذكر شيئا عن تأمين وسائل الانتاج لا في « الخطاب الافتتاحي » ولا في مقدمة « قواعد » « الدولية » . لقد تحدث عن الانتاج التعاوني باعتبار أنه يدل على إمكان « قيام الصناعة الكبيرة دون وجود طبقة من السادة تستخدم طبقة من الأيدي العاملة » ؛ وفي معرض تأكيد محدود المشروع التعاوني الاختياري دعا الى أنه « لخدمة الكتل البشرية العاملة يجب تنمية العمل التعاوني ليصير على نطاق قومي ، ومن ثم يجب دعمه بالوسائل القومية » . وعلى هذا الأساس ، ولأن التوقع أن تقوم الطبقات المالكة هذا الاتجاه الى التخلص منها ، ذهب الى أن « الاستيلاء على القوة السياسية قد صار أعظم واجبات الطبقات العاملة » . وما كان يستطيع ، حتى لو أراد ، أن يدعو الى تأمين وسائل الانتاج بأسلوب أكثر تحديدا ؛ لأنه لو فعل ذلك لواجهته معارضة حادة من جانب معظم المندوبين الفرنسيين ، وربما من جانب زعماء المندوبين البريطانيين أيضا . فقد كان تولا وجماعته من « أنصار التعاون المتبادل » . والمجتمع الذي كانوا يتطلعون اليه مجتمع يكون لكل شخص فيه ما يملكه ويتلقى فيه ثمار عمله كاملة ، اما كمر أو بوصفه عضوا في جماعة منتجة تعاونيا . وعلق البرودونيون أملهم ، فيما يتعلق بتحقيق هذا الهدف ، على

خطة من « الائتمان المجاني » - أى رأس المال بدون فائدة - الذى يتقدم الى المنتجين اما أفرادا أو جماعات عن طريق « مصرف ائتمان شعبى » يقام بوصفه مؤسسة عامة مستقلة استقلالاً ذاتياً ، ويذكر فى الدستور لكنه لا يكون تحت سيطرة الدولة من أية ناحية . ولقد كانوا يعارضون بشدة فى المساواة الاقتصادية ، ويذهبون ، الى أنه ينبغى أن يكافأ كل انسان تبعاً لما يؤديه من خدمات ، ويدافعون بقوة عن نظام الملكية بعد اصلاحه وتخليصه من الاستغلال الطبقي ؛ لأنهم كانوا يعتبرون العائلة الأساس الجوهري للمجتمع ، وأن الملكية فى الأرض ووسائل الإنتاج الأخرى شرط ضرورى للوجود الاجتماعى للأسرة . وصاحب هذا عندهم عداوة شديدة ضد عمل النساء ، على أساس أنه يدمر الحياة العائلية ، وضد حقوق النساء ، على أساس أنها تدمر الأساس الأبوى للأسرة بوصفها نظاماً .

أما الانجليز ، الذين لم يكن لديهم أى اعتقاد صادق فى مذهب برودون الاجتماعى ، فانهم ربما كانوا قد اقتنعوا بقبول تأميم الأرض <sup>(١)</sup> ؛ ولكن تأميم الصناعة لم يكن قد أثير بينهم مطلقاً خوفاً ، الا فى صورة الميل التقليدى نحو فكرة الإنتاج التعاونى التى كانت قد مرت بفترة من النشاط الملحوظ فى الستينات من القرن التاسع عشر وحظيت بتأييد قوى من جانب النقابات .

---

(١) لقد حدث فعلاً أن نار جدل كبير فى بريطانيا العظمى فى أواخر الستينات وأوائل السبعينات حول موضوع تأميم الأرض . فقد دعت « عصابة الأرض والعمل » ، التى كان ماركس يعتبرها أحد أجهزته الرئيسية ، الى تأميم الأرض . وكان إيكاريوس ، مساعد ماركس ، أحد مسكرتيريه ، وكان أمين صندوقها ، جون واطسون ، أحد أتباع أوين .

ومن ثم لم يكن في استطاعة ماركس أن يدعو الى « الجماعية »  
والاحط « الدولية » منذ مبدا الأمر . بيد أنه لم تكن هناك أية اشارة  
في مراسلاته الى أنه كان يريد ذلك أصلا . اذ لم يكن من سياسته أن يقنع  
الدول القائمة بأن تتولى ملكية الصناعة والسيطرة عليها . بل كان يريد  
قلب هذه الدول ، عندما يحين الوقت المناسب ، واحلال دول أخرى محلها  
يسيطر عليها العمال المنتصرون ويعيدون تشكيلها . وليست هناك أية علامة  
تدل على أنه فكر حتى في الطريقة التي يتبعها العمال في تنظيم الصناعة  
بالضبط بعد « الثورة » ؛ ومن المؤكد أنه لم تكن لديه أية رغبة في اعلان  
رأيه في الموضوع أو تضمينه في برنامج « الدولية » . فالهام التي تصورها  
ماركس « للدولية » في المستقبل القريب كانت تنحصر في النضال من أجل  
تحسين الظروف بواسطة الأساليب النقابية والاستشارة السياسية من أجل  
المستندار قوانين على نسق « قانون الساعات العشر » — وفي نفس  
الوقت ، العمل على بناء حزب عالمي يهدف الاستيلاء على القوة السياسية .  
أما موضوع تنظيم الصناعة تحت سلطة العمال فيمكن تأجيل البت فيه الى  
ما بعد استيلاء العمال على القوة السياسية . وفي هذه الأثناء توجد  
« الجمعيات التعاونية الانتاجية » بما تنطوي عليه من لمحات سابقة لما يمكن  
أن يكون عليه هذا التنظيم .

وقد احتلت مشكلة التعاون ، وليست مشكلة التأمين ، مركز الصدارة  
في تفكير ماركس في سنة ١٨٦٤ لعدة أسباب مهمة . فأولا وقبل كل شيء  
كانت هذه المشكلة هي القضية الرئيسية في الحركة الاشتراكية الألمانية  
النامية ، اذ كان لاسال قد شرع قبل ذلك بعامين في حملته لانشاء « الاتحاد  
العام للعمال الألمان » ، الذي كان أبرز مطالبه أن تضع الدولة رأس المال  
والائتمان تحت تصرف « الجمعيات التعاونية العمالية » وبذلك تجعل في

وسمعا أن تحمل محل الصناعة الرأسمالية . وكان ذلك احياء من جديد لبرنامج لويس بلان الذى عرضه سنة ١٨٣٩ فى فرنسا فى كتابه « تنظيم العمل » ؛ وقد تقدم به كرد اشتراكى على الكثيرين الذين كانوا يعضون العمال على تكريس كل جهودهم لانشاء جمعيات تعاونية انتاجية باعتبارها وسيلة لتحرير العمال ، بدلا من الجرى وراء الأوهام السياسية . وترجع مثل هذه الأفكار الى فورييه وأوين كما رأينا ، وقد اتخذها كثيرون من المصلحين الاجتماعيين المحافظين والتحررين — بعد أن جردوها من جوانبها الثورية — كرد على « الاشتراكية الراديكالية » . وقد دعا اليها بصفة خاصة فى ألمانيا فى الستينات من القرن التاسع عشر هرمان شولتز دليتنس ، التحررى التقدمى ، الذى وجه اليه لاسال هجومه الرئيسى . وقد ساق لاسال فى حججه ضد شولتز دليتنس ، كما رأينا ، أولا أنه لما كانت الأجور فى ظل الرأسمالية ترتبط بحد البقاء بواسطة « قانون حديدى » ، فانه أية ميزة يمكن أن يحصل عليها العمال من التعاون الاستهلاكى ستشترع منهم عن طريق تخفيض الأجور ؛ وثانيا أن الجمعيات التعاونية الانتاجية التى تقوم على أساس اختيارى لن تعمل أكثر من أنها مستخلق جماعات صغيرة متميزة من العمال الذين سينسحبون من الصراع الطبقي دون أن يفعلوا شيئا للمساعدة فى تحرير العمال بصفة عامة . وذهب الى أنه من الضروري أن تحظى جمعيات العمال التعاونية بتأييد الدولة ، وأن تكون فى حوزتها موارد كافية من رأس المال تجعل فى وضعها أن تجذب أفضل عناصر العمل من الرأسماليين ، بحيث ترغبهم اما على رفع الأجور وتحسين ظروف العمل واما الى الخروج من الميدان — وهذا ما كان يتوقع حدوثه فعلا فى المدى الطويل اذا وقعت الدولة الى جانب العمال . والواقع أن لاسال كان بذلك يتخذى مذهب « حرية التعامل » بأكمله ويندب الى أن



« القانون الحديدي » للأجور سيفقد أثره اذا تدخلت الدولة في تنظيم ظروف الانتاج لمصلحة العمال . وبناء على ذلك استعار فكرة قال بها من قبل برودون ولويس بلان ، ودعا الى وضع خطة من الائتمان بواسطة الدولة على نطاق واسع بحيث يكفي لجعل الطبقة العاملة كلها سيدة نفسها . وذهب الى أن ذلك يتطلب اقرار حق الاقتراع العام الذي بواسطته تتحول الدولة الى وصية على مصلحة العمال ؛ ومن ثم وضع الاقتراع العام كأول مطلب في برنامج « الاتحاد العام للعمال الألمان » بوصفه الوسيلة التي تؤدي الى اقامة النظام الجديد من الانتاج التعاوني الذي تموله الدولة .

وقد وجه ماركس ، كما رأينا ، هذا شديدا الى كثير من آراء لاسال ، فلم يكن يؤمن « بالقانون الحديدي للأجور » في الصورة التي اعتنقها بها لاسال . وكان الاختلاف بينهما ذا أهمية عملية لأن مذهب لاسال كان ينطوي على فكرة أن النقابات لا تستطيع أن تفعل شيئا لتحسين حال العمال في ظل الرأسمالية ، بينما كان ماركس يصر بشدة على أنها تستطيع . أن تحقق الشيء الكثير . هذا فضلا عن أن ماركس كان لا يحذ مطلقا الالتجاء الى أية دولة في طلب المعونة سوى « دولة العمال » التي تقوم على أحقاض دولة المستغلين . واتهم لاسال ، وكان له بعض الحق ، بأنه يتقرب الى بسمارك ، وبأن كراهيته للبورجوازيين « التقدميين » ضلته ودفعته الى الاستعداد للتحالف مع أكثر القوى رجعية في ألمانيا ضدهم ؛ ولم يكن ماركس يحب « التقدميين » ، ولكنه مع ذلك ذهب الى أن العمال يجب أن يؤيدوهم في صراعهم ضد الأوتوقراطية الاقطاعية الألمانية في بروسيا وغيرها . وكان أتباعه في ألمانيا ، وعلى رأسهم ويلهلم ليننخت ، يعملون في ذلك الوقت في تحالف غير مستقر مع الديموقراطيين البورجوازيين الأكثر تقدما في عدة

أجزاء من ألمانيا ؛ وبدا له أن سياسة لاسال تتطوى على خيانة لقضية الاشتراكية . بيد أنه لم يكن معارضا في انشاء الجمعيات التعاونية التي تمويلها الدولة في ذاتها ، ولكن كان يعارض أى اقتراح يرمى الى طلب المعونة من الدولة القائمة ، التي كان يعتبرها نظاما رجحيا في جوهره .

وفي فرنسا كان معظم البرودونيين من دعاة المشروع التعاوني ، كبديل للانتاج الفردي ، في النظام الجديد ، ولكنهم لما كانوا أعداء الأداء « للإمبراطورية الثانية » ، فانهم لم يقبلوا أية معونة تأتيهم من هذا المصدر الملوث لانشاء جمعيات تعاونية تمويلها الدولة ، فحبذوا انشاء جمعيات تعاونية انتاجية اختيارية للعمال . وقد أنشئ كثير من هذه الجمعيات في فرنسا في الستينات ، بيد أن اقتراحهم الخاص « بالائتمان المجاني » اعتبر ، بعد انهيار محاولة برودون لانشاء « مصرف تعاوني » على أساس اختياري ، غير صالح الا بعد أن تطيح الثورة ، التي توقعوا حدوثها ، بامبراطورية نابليون . وهكذا كانوا الى جانب ماركس ضد لاسال . أما في بريطانيا العظمى ، التي كانت الجمعيات التعاونية تنمو فيها على أساس اختياري بحت ، فان موضوع مساعدة الدولة لم يثر منذ الأيام الأولى للعاية روبرت أوين ، عندما طالب السلطات المشرفة على تنفيذ قانون الفقراء بأن تقوم بدورها في انشاء « القرى التعاونية » . وكان جو الرأي العام البريطاني كله غير ملائم لمثل هذه الأفكار ، لأن أفكار « حرية التعامل » كانت تسيطر عليه ؛ بينما لم تكن لدى ألمانيا في عهد بسمارك ولا فرنسا في عهد نابليون أى اعتراض من الناحية النظرية على تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية — وإن كان « التحريرين » البورجوازيين في ألمانيا وفرنسا عارضوا في ذلك بشدة ، إلا أنهم كانوا في صفوف المعارضة ، فلم يكن لهم صوت في الحكم .

وكانت هناك أربع دول ممثلة في « المؤتمر الاقتصادي للاتحاد الدولي للعمال » — هذا مع عدم احتساب البلاد التي كانت ممثلة اسميا بواسطة المنفيين المقيمين في لندن . وكانت البلاد الأربعة هي بريطانيا العظمى وفرنسا وبلجيكا وسويسرا — أو على الأصح جنيف ، اذ لم يأت مندوبون من أية جهة أخرى هناك . وكان لبلجيكا مندوب واحد ، هو سيزار دي بايه ؛ ولجنيف اثنان هما الألماني ج . ب . بيكير واللاجيء الفرنسي فرانسوا دوبليكس . وباستثناء بيكير كان لا يمثل ألمانيا سوى منفيين من المقيمين في لندن — ماركس نفسه وأصدقائه إيكاريوس وفردريك لسنر وكارل شاربر . وأرسلت فرنسا تولان وليموزان وفريورج وشارلان — وجميعهم من باريس ؛ كما حضر دوبون ممثلا للاجئين الفرنسيين في لندن . وممثل بريطانيا العظمى جورج أودجر ، الذي كان وقتئذ رئيس « مجلس مهن لندن » وعلى وشك أن يصير سكرتيره ، وجورج هاول ، سكرتيره فعلا وقتذاك ؛ و . د . د . كريمر ، من « اتحاد التجارين » وهو الذي صار أول سكرتير « للدولية » ؛ وجورج إيكاريوس ، الحائك الألماني صديق ماركس الذي كان يعمل في لندن . أما بقية المشتركين في المؤتمر فهم : بوزنسكي ، المنفي البولندي ، وهرمان يوفج ، صانع الساعات السويسري المقيم في لندن ؛ وميجور دولف ، الإيطالي الذي انصرف عن المؤتمر في مرحلته المبكرة .

ولم يكن هناك ممثلون حقيقيون من ألمانيا لسببين . ولم يكن السبب الأول الذي أبدى فعلا وهو أن القوانين الألمانية كانت تمنع الاتساب إلى أية هيئات دولية ، صحيحا إلى حد كبير — لأنه بالتأكيد لم يكن منطبقا على جميع الولايات الألمانية . والسبب الحقيقي هو أن الهيئة الكبيرة المنظمة الوحيدة للعمال الألمان في سنة ١٨٦٤ ، باستثناء الجمعيات المهنية المحلية ،

كانت « الاتحاد العام للعمال الألمان » بزعامة لاسال — وهي هيئة لم يكن ماركس يريد دعوتها بأى شكل ، فقد كان يفضل الانتظار بأمل أن يستطيع ليننخت أن يشيد قبل مضي وقت طويل حركة عمالية ألمانية منافسة تكون أكثر خضوعا لنفوذه وأقل استعدادا للتحالف مع الحكم الرجعى ضد البورجوازيين « التقدميين » . وكان معظم مؤيدى ماركس فى ألمانيا من أرض الراين ، بينما كان مركز قيادة لاسال هو برلين التى اعتبرها ماركس موطن الهمجية الشرقية اذا قورنت بالاستنارة الفكرية فى غرب ألمانيا . ولو كان استدعى أيا من أصدقائه فى ألمانيا لما مثلوا سوى أنفسهم ، ولكانت النتيجة قطيعة نهائية مع اللاساليين ؛ ولم يكن ماركس يريد ذلك فى هذه المرحلة . وقد قُتل لاسال نفسه فى مبارزة فى أغسطس سنة ١٨٦٤ ؛ ومن ثم كان مستقبل حركته موضع شك لفترة ما . وفى هذه الظروف لم يكن اللاساليون يستطيعوا المشاركة فى مؤتمر لندن حنى اذا دُعوا لذلك — والواقع أنهم لم يدعوا .

ولما كان البولندى لا يمثل أحدا فى الواقع ، وكان الايطاليون الذين مثلهم ميجور وولف لا يعطون البتة على « دولية » تقوم أساسا على النقابات ، فيبقى أماننا بعد ذلك دولتان ندرسهما فى هذه المرحلة : بلجيكا وسويسرا . وكانت قد حدثت محاولات فى السنة السابقة لانشاء « دولية » بين هذين البلدين ، وزار دكتور بير كولرى السويسرى بلجيكا لهذا الغرض . ويجب أن نؤكد هنا أن بلجيكا كانت فى ذلك الوقت أكثر بلد صناعى فى أوروبا بعد بريطانيا العظمى ، وفيها نظام رأسمالى نام وتاريخ مستمر من الصراع الصناعى ، خاصة فى مناطق مناجم الفحم وصناعة المعادن ؛ وكانت مفتوحة للتأثر بالنفوذ الفرنسى فى مجال الأفكار ، وقد ساعد على ذلك وجود عدد كبير من اللاجئين الفرنسيين . ولكن كان لديها

أيضا تقليد ضخيم من الفكر الاشتراكي الخاص بها ، بين الوالون والفلمنكيين على السواء . وكان الرواد الأول البارزون لهذا التقليد هم ، كما أشرنا من قبل ، جاكوب كاتس و نابليون كيزر والبارون كولتز . وفي الستينات من القرن التاسع عشر كان في طليعة واضعي النظريات سيزار دي بايه ( ١٨٤٢ — ١٨٩٠ ) ، الدكتور صاحب المطبعة الذي قدر له أن يلعب دورا كبيرا في المشادات التي قامت حوله مياسة « الدولية » خلال السنوات القليلة التالية . ولم يكن قد تجاوز الثانية والعشرين من عمره في سنة ١٨٦٤ ، ولكنه كان قد حظى فعلا بالشهرة . ولم يظهر أى مندوب آخر غيره عن بلجيكا في اجتماعات « الدولية » حتى « مؤتمر » بروكسل في سنة ١٨٦٨ الذي اشترك فيه البلجيكيون بوفد كبير ؛ ولكن دي بايه اشترك في « اجتماع لندن » في سنة ١٨٨٥ وفي « مؤتمر لوزان » في سنة ١٨٦٧ . ولم يكن معدته قد ظهر بعد في الاجتماعات التي حضرها في لندن ؛ اذ أنه لم يسهم بنصيب متميز الا عندما استقر الأمر « بالدولية » وبدأت تناقش مشاكل التأمين والسيطرة على الصناعة .

أما سويسرا فقد أرسلت الى « المؤتمر الافتتاحي » كما ذكرنا ج . ب . بيكير ( ١٨٠٠ — ١٨٨٦ ) ، وهو ألماني واشتراكي قديم من أصدقاء ماركس استقر في جنيف منذ أمد طويل ؛ وأرسلت كذلك دوبلنكس وهو فرنسي أقام في جنيف أيضا ، وقد صار فيما بعد محرر أول صحيفة « للدولية » في سويسرا . وكانت الحركة في سويسرا ما برحت في مهدها بعد . وكان أشهر دعاة الاشتراكية هناك بيكير وبيير كولرى ، وهو طبيب من دعاة الإصلاح كان له أتباع كثيرون في المقاطعات السويسرية . وكان السويسريون يتمتعون بحرية سياسية أكثر من أى بلد آخر في القارة الأوروبية ، فيما عدا إنجلترا ، كما قامت عندهم حركة قهاية كبيرة في المدن

الرئيسية . بيد أن السويسريين لم تكن لديهم أية منظمة على نطاق قومي — بل ولم تكن هناك حتى هيئة تضم المقاطعات المختلفة في القطاع الفرنسى أو القطاع الألماني من سويسرا . ولم يكن هناك في القطاع الألماني أية حركة كبيرة من أى نوع كان ، وإن كانت هناك جماعات من المنفيين الألمان في بعض المدن . أما في المناطق الفرنسية فإن جنيف ، أكثر مراكزها نشاطا ، كانت تسيطر عليها جمعيات أصحاب الحرف الماهرة التي كان معظم أعضائها مواطنين يتمتعون بالحقوق الانتخابية ويعملون سياسيا مع الراديكاليين من الطبقة الوسطى . وفي مقابل ذلك كان معظم عمال البناء غير مواطنين في جنيف ولم تكن لهم حقوق انتخابية ؛ وكانت هذه المجموعة هي التي يتألف منها معظم ما حظى به الفريق المنافس من تأييد عمالى ، وهو الفريق الذى عارض بشدة في كل تعاون مع الراديكاليين ودعا الى سياسة من الكفاح المباشر لتحقيق المطالب . وكان النمط السائد من الصناعة في بقية القطاع الفرنسى من سويسرا — الجورا — هو العمل في « الورش » المنزلية ، خاصة في صناعة الساعات ، في خدمة تجار رأسمالين . وكانت هذه الفروع من الإنتاج الصغير قد بدأت تتعرض فعلا للتهديد من جانب الصناعات الكبرى النامية في بريطانيا العظمى والولايات المتحدة ؛ وكانت الأحوال تزداد سوءا ، ومن ثم كان كثيرون من هؤلاء العمال الذين يعملون في « الورش » الصغيرة على استعداد للالتفاف حول أى حركة منظمة تتولى الدفاع عن مطالبهم ؛ ولذلك صار العمال المنزليون في لولوكل ولاشودى فون وبعض المراكز الأخرى داخل « الجورا » وقريبا هم القاعدة الرئيسية التي تكوّن منها أتباع باكونين السويسريون في النزاع الذى مزق « الدولية » في نهاية الأمر . وسرعان ما صار زعيمهم المحلى البارز جيمس جيوم ( ١٨٨٤ — ١٩١٦ ) ، الذى كان فاضل مدرسة وصاحب

مطبعة وصحفيًا ، وقد ترك وراءه أفضل ما كتب الى حد كبير عن تاريخ « الدولية » .

ولم تظهر هذه الجماعات الفوضوية في « مؤتمرات الدولية » حتى اجتمعت الدولية في جنيف سنة ١٨٦٦ ، وفي هذه الأثناء سار بيكر ودوبليكس وراء ماركس في الغالب . ومن ثم كان ما يهم ماركس في « المؤتمر الافتتاحي » هم الفرنسيين والبريطانيين وحدهم ، وكانوا متفقين في الرغبة في انشاء « الدولية » على أساس نقابي بالدرجة الأولى وليس على أنها اتحاد فدرالي بين أحزاب سياسية أو بوصفها هيئة سياسية أساسا .

وقد ظهر في مقدمة « القواعد » التي وافق عليها « المؤتمر الافتتاحي » البند التالي الذي قدّر له أن يكون مصدر جدل عنيف في مرحلة تالية :  
« وبناء عليه <sup>(١)</sup> فإن تحرير الطبقات العاملة اقتصاديا هو الهدف العظيم الذي يجب أن تخضع له كل الحركات السياسية باعتبارها وسيلة » .  
ويمكن تفسير هذا البند ، مثل بنود أخرى كثيرة في المقدمة ، بعدة طرق مختلفة . اذ يمكن تفسيره ، كما فسرہ النقابيون الفرنسيون والبريطانيون عموما ، بأنه ينطوي على أنه يمنح الأولوية للكفاح النقابي ويجعل الكفاح السياسي غير مهم نسبيا ، الا على أساس نقابي . ويمكن أيضا تفسيره حتى على أنه يعنى تحذيرا ضد أية صورة من صور النشاط السياسي مما قد يورط حركة الطبقة العاملة في حلول وسط مع الدول

---

(١) تشير « بناء عليه » الى البند السابق وهو : « ان خضوع الرجل العامل اقتصاديا لمحتكر وسائل الانتاج ، أي مصادر الحياة ، هو أساس العبودية في كل صورها ، وأساس كل شقاء اجتماعي وانحطاط ذهني وتبعية سياسية » .

القائمة والأحزاب البورجوازية السياسية ؛ وقد أخذ بهذا التفسير بعض الفرنسيين . ولكن يمكن أيضا أن يعنى تأكيد ضرورة الكفاح السياسى من جانب العمال كوسيلة لتحريرهم اقتصاديا ؛ وهذا هو ما كان يقصده ماركس بلا جدال .

ومما زاد فى تعقيد الأمر أن « مجلس باريس » عندما ترجم « قواعد الدولية » الى الفرنسية ، سقطت عبارة « باعتبارها وسيلة » من النص الفرنسى بحيث أصبح ببساطة كما يلى :

« ان خضوع العمل لرأس المال هو أصل كل صور العبودية : السياسية والمنوية والمادية ؛

وان تحرير العمال اقتصاديا هو ، لهذا السبب ، الهدف العظيم الذى يجب أن تخضع له كل حركة سياسية » .

و لارب فى أن لهذا النص ظلا مختلفا من المعنى ، ولا يعرف أحد هل حدث ذلك عمدا أو عن غير قصد . فهو يؤكد بصورة لا جدال فيها ، وأكثر بكثير من النص الانجليزى ، تبعية الكفاح السياسى ، ويتفق تماما مع استبعاد هذا النوع من الكفاح تماما . وقد استشاط ماركس غضبا عندما قرأه ، واتهم الفوضويين بأنهم فعلوا ذلك ليشوهوا أغراض « الدولية » بيد أنه من المحتمل تماما أن المترجم لم يعتمد مطلقا تفسير المعنى ، حتى اذا كانت رغبته هى التى جعلته يصوغ العبارة بهذه الصورة لاشعوريا . وأيا كانت حقيقة الأمر فإن هذا البند صار موضع نزاع شديد بين الماركسيين والفوضويين فى السنوات الأخيرة « للدولية » عندما بلغ الصراع بين الفريقين ذروته .

وقد بدأت « الدولية » فى لحظة كانت أوروبا فيها فى حالة قلق شديد من أولها الى آخرها ، وفمت خلال السنوات القليلة التالية فى بيئة اشتعلت



بالحروب والثورات . وقد كانت هذه الظروف مواتيها لنموها بصفة عامة الى أن اندلعت الحرب الفرنسية البروسية في سنة ١٨٧٠ ؛ ولا ريب في أن هذه الظروف أضفت على « الدولية » هبة في عين أعدائها ، الذين كانوا على استعداد كامل لأن يعزوا اليها كل مظاهر الهياج الشعبي . كما عزى الى « الدولية » أيضا فضل ، أو تهمة ، الزيادة الكبيرة في الاضرابات التي كانت في الواقع الى حد كبير تتاج الأزمة الاقتصادية التي حدثت في ١٨٦٦/١٨٦٧ وما أعقبها من امتعاش . ومن المحتمل أن وجود « الدولية » كان عاملا من العوامل التي أثارت النمو السريع في الحركة النقابية في عدد من البلاد خلال هذه السنوات ؛ بيد أن هذا النمو كان سيحدث الى حد كبير بدونها كرد فعل طبيعي للظروف الاقتصادية السائدة . فمما لا ريب فيه أنه يمكن تفسير الطريقة التي سار بها نمو النقابية في بريطانيا العظمى وفي بلجيكا أيضا دون الاشارة الى « الدولية » كثيرا ؛ كما أن « الدولية » لم يكن لها أي أثر تقريبا في سير الأحداث في ألمانيا . وفي أسبانيا حدث النمو الكبير في تنظيمات الطبقة العاملة باسم « الدولية » أساسا ، ولكنه تم مستقلا تماما عن أي توجيه من « المجلس العام » في لندن ؛ وفي إيطاليا تأثرت الحركة بياكونين أكثر بكثير مما تأثرت بماركس أو « بالمجلس العام » ولم يحظ « الاتحاد الدولي للعمال » بأكثر من ولاء ضعيف من جانب هذه الحركة . والواقع أنه من العسير القول بأن هناك أي بلد كانت « الدولية » فيه ، بوصفها منظمة ، هي القوة الدافعة الحقيقية الرئيسية . ففي الغالب سارت حركة الطبقة العاملة في كل بلد في طريقها الخاص بها ، سواء عملت باسم « الدولية » أم لم تعمل باسمها . وقد قدمت « الدولية » بعض المساعدة في الاضرابات ، بجمع المال وبالحيلولة دون قتل « محطى الاضرابات » عبر الحدود القومية ؛ ولكن لم يكن في وسعها أن تفعل

شيئا أكثر من ذلك في توجيه سير الأحداث . لقد استطاعت أن تثير قدرا كبيرا من الهياج ، كما أثارت مخاوف ضخمة في أذهان خصومها وآمالا كبيرا بين مؤيديها . بيد أن قوتها الحقيقية كانت محدودة دائما بحدود ضيقة ؛ وحتى ذلك القدر الضئيل من القوة الذي كان لديها تزعمت أسسه قبل أن تبلغ الخلافات المذهبية داخلها ذروتها .

ومن الأهمية بمكان أن « الدولية الأولى » لم تكن فدرالا من الأحزاب القومية ، مثل خليفتها « الدولية الثانية » ، ولا هيئة تقوم على أساس انضمام النقابات أو الهيئات العمالية الأخرى . فقد كانت تتألف في كل بلد من البلاد من أعضاء أفراد ، انضموا الى فروعها وقطاعاتها ودفعوا اشتراكاتهم اليها مباشرة . وكانت القطاعات القومية ، حيثما وجدت ، تربط الفروع المحلية بعضها ببعض وأخذت طابعا فدراليا الى حد ما ؛ ولكن النقابات التي كان « للدولية » نفوذ فيها ، بل وكانت مصدر وجهها في بعض الحالات ، لم تكن ، بوصفها نقابات ، أعضاء في « الدولية » . ففي فرنسا مثلاً قام تنظيم « الدولية » جنبا الى جنب مع التكوين النقابي الفدرالي ومستقلا عنه . ولا ريب في أن بعض السبب في هذا الانفصال كان يرجع الى القيود القانونية المفروضة على كل من التكتل النقابي والتنظيم السياسى الفدرالي ؛ ولكن كان المقصود به أيضا أن يجعل فروع « الدولية » وقطاعاتها أجهزة لحزب عمالي منظم على أسس كفاحية يقود الحركة الجماهيرية ويلهمها .

وكانت النية معقودة على أن يجتمع « المؤتمر » الثانى « للدولية » ، الذى سيصدق فيه على دستورها نهائيا في بروكسل سنة ١٨٦٥ . ولكن عندما حان الوقت للقيام بالترتيبات اللازمة أعتبرت بلجيكا مكانا غير ملائم للاجتماع بسبب صدور قانون جديد ينظم دخول الأجانب ، فضلا

عن أنه بدا من غير المحتمل أن يشترك في المؤتمر عدد كبير من المندوبين . ومن ثم قرر « المجلس العام » تأجيل المؤتمر لمدة سنة ، ودعا الى عقد اجتماع صغير بدلا منه في لندن لينظر في المسائل العاجلة . وكان ماركس في هذه المرحلة في حالة من التحمس الشديد فيما يتعلق بنمو « الدولية » في بريطانيا العظمى ، ويبدو أنه كان يعتقد أن تأثيره في توجيه الحركة البريطانية أكبر بكثير مما كان في الواقع . وكان « المجلس العام » ، الذي أُنشئ في سنة ١٨٦٤ وجُعِلَ مركزه لندن ، يقوم بوظيفة مزدوجة : الاشراف على « الدولية » في مجموعها ، وتنظيم القطاع البريطاني من الحركة ؛ وسرعان ما عزا ماركس الى تأثير « المجلس » ما قامت به النقابات من انشاء « عصبة الاصلاح البرلماني » الخاصة بها للمطالبة في الانتخابات بالتصويت العام والاقتراع السري Manhood suffrage ballot ، كما عزا الى تأثيره أيضا الحركة التي عملت على ربط النقابات في تنظيم قومي شامل . وصحيح أن عددا من أكثر زعماء النقابات البريطانية قهوا كانوا في ذلك الوقت أعضاء في « المجلس العام للدولية » ويقومون بدور نشط في أعماله ؛ ولكن ذلك لا يعني أنهم كانوا يعملون بتوجيه منه في تسيير شئونهم الداخلية . والواقع أن الحركة التي أخرجت « مؤتمر النقابات » الى الوجود في سنة ١٨٦٨ كانت مدينة لعمال المناجم و « مجالس المهن » في جلاسجو وشمال انجلترا أكثر بكثير مما كانت مدينة « لمجلس مهن لندن » أو لمجموعة « الجمعيات المندمجة » التي كان مقرها الرئيسي في لندن ؛ كما أن أهل لندن ، برغم أنهم كانوا أنشط العناصر في النضال من أجل الاصلاح البرلماني ، كانوا أبعد ما يكون عن أن يمثلوا عناصر الكفاح المنظم في الحركة الصناعية ، ومن غير المحتمل أن عدم وجود « الدولية » أصلا كان سيؤثر في سير الأحداث بأية صورة ذات أهمية . ولا ريب في

أن ماركس حمل زعماء النقابات في لندن على التوقيع على عدد من الوثائق ما كانوا ليفكروا مطلقا في كتابتها بدونه ، كما أنه مما لا جدال فيه أن هيئة الحركة البريطانية جعلت التأييد الظاهر الذي منحه زعماءها « للدولية » عاملا ضخما في زيادة نفوذها في البلاد الأخرى . بيد أن هؤلاء الزعماء لم يكونوا مستعدين مطلقا لأن يدعوا ماركس أو أى شخص خارجي آخر يوجه حركتهم بالنيابة عنهم . فقد استمروا في بناء تنظيمهم الخاص بهم لتوجيه شئونهم الداخلية ، وكافت « الدولية » بالنسبة لهم عملا جانبيا ، فضلا عن أن نجاحهم الضخم الذي حققوه في سنة ١٨٦٧ ، في كل من توسيع حق الانتخاب ليشمل عمال المدن وتعديل « قوانين السادة والخدم » ، جعلهم أقل ، لا أكثر ، ثورية . هذا الى جانب أن الأحداث البشعة التي وقعت في شفيدل سنة ١٨٦٦ ، والحكم القضائي الذي صدر في قضية « هورنبي ضد كلوز » في العام التالي ، جعل النقابات تلزم موقف الدفاع ، كما جعل الزعماء أقل ميلا الى القيام بأى عمل يتقصد به اشاعة الذعر في البورجوازية البريطانية ، حتى قبل أن يصيهم هم أنفسهم الذعر على أثر اقتجار « الكوميون » في باريس .

وفي نفس الوقت كان أنصار « الدولية » في فرنسا يشقون طريقهم الخاص بهم ، يحكمهم سير الأحداث في بلادهم أكثر بكثير مما تحكمهم أية توجيهات من لندن . فالتسامح المحدود الذي عامل به نابليون الثالث النقابات ابتداء من سنة ١٨٦٤ وما بعدها لم يؤد مطلقا الى النتائج المرجوة من اجتذاب الطبقة العاملة الى تأييد الامبراطورية . بل على النقيض من ذلك ، لقد انتقل النفوذ في الحركة الفرنسية شيئا فشيئا من يد تولان وزملائه المعتدلين الى جماعة منظمة على أساس كفاحي أكثر تحت زعامة يوجين فارلان . وفي سنة ١٨٦٨ أقام عمال باريس « اتحادا فدراليا مركزيا

لللقابات « مستقلا عن « مجلس باريس للاتحاد الدولي للعمال » ، ولكن كان مقره في نفس البناء وعلى صلة وثيقة به ؛ وسرعان ما ظهرت الى الوجود « اتحادات فدرالية » مماثلة في عدد من المدن الأخرى ، مثل ليون ومارسيليا وروان وبرست . وجعل فارلان يجوب البلاد كلها لتنظيم مثل هذه « الاتحادات » جنبا الى جنب مع القطاعات المحلية « للدولية » ؛ وجاء معظمها الى اليسار أكثر من الجماعة الأصلية من أتباع برودون . وقد استمر تولان يقوم بدور المتحدث الرسمي الأول في مؤتمرات « الدولية » واجتماعاتها ، ولكن هوذه في فرنسا نفسها كان يتراجع أمام نفوذ أشخاص مثل فارلان وبنوا مالون في باريس ، وآندريه باستليكا في مرسيليا ، وألبر ريشار في ليون ؛ وهم أشخاص كانت اتجاهاتهم سندكالية أكثر منها « تعاونية تبادلية » ، وسرعان ما وقفوا ضد تولان في النزاع الخاص بالملكية الجماعية ، كما وقفوا أيضا ضد ماركس في موضوع الكفاح السياسي وفي سياسته التي نعتوها بأنها « شيوعية تسلطية » .

ولم تكن هذه القضايا قد بلغت ذروتها بعد في مؤتمر جنيف الذي عقد في سنة ١٨٦٦ . اذ كانت المهمة الأساسية لهذا المؤتمر هي منح « الدولية » دستورا محمدا بالتصديق على الدستور الذي ووفق عليه في المؤتمر الافتتاحي في سنة ١٨٦٤ أو تعديله . ولم يحدث جدل كبير حول هذا الموضوع — خاصة وأن الاختلاف بين النص الانجليزي والنص الفرنسي للقدمة ، التي صئق عليها بدون مناقشة ، لم يكن قد ظهر بعد . والنزاع الوحيد الشديد الذي حدث حول الدستور كان سببه أن أغلبية المندوبين الفرنسيين أرادوا قصر عضوية « الدولية » على العمال اليدويين وحدهم — الأمر الذي كان ينتهي باستبعاد ماركس — وعندما هُزم الاقتراح بمساعدة المندوبين السويسريين والبريطانيين أراد الفرنسيون

ألا يسمح لغير العمال اليدويين بأن يكونوا أعضاء في « المجلس العام » أو أن يتولوا أية وظيفة من وظائف « الدولية » . وقد هُزم هذا الاقتراح أيضاً ؛ ثم تقرر بعد ذلك بقاء مقر « المجلس » في لندن للسنة التالية .

وقد كان هذا الموضوع الخاص بنوع الأعضاء الذين تتألف منهم « الدولية » ذا أهمية رئيسية ، ولكن دلالاته بالنسبة لوفود الدول الأعضاء كانت مختلفة . فبالنسبة للبريطانيين كانت المسألة ببساطة تتعلق بقبول المساعدة من بعض الأشخاص الخارجين ، مثل ماركس وتلك الجماعة الصغيرة من أعضاء الطبقة الوسطى الذين يعطفون على الحركة والذين كانت النقابات تتعاون معهم في « عصبة الإصلاح القومي » . ولم يكن هناك في بريطانيا العظمى من يراوده أى شك في أن التأييد الأساسي « للدولية » في بريطانيا العظمى يجب أن يأتي من النقابات : والواقع أنه لم يكن هناك ، بعد انهيار الحركة العرائضية ، أية جماعة أخرى يمكن أن تقوم عليها « الدولية » . أما بالنسبة للفرنسيين فقد كان الأمر يتعلق بمسألة هل سيُسمح لتلك المجموعة الكبيرة النشطة من الجمهوريين الثوريين ، الذين كان زعمائهم في الغالب من الطبقة الوسطى ، بالانضمام إلى « الدولية » التي يكاد يكون من الموثوق فيه أنهم سيشرعون فوراً في السيطرة عليها ، على الأقل في باريس ، إذا مُنح لهم بدخولها . وكانت الجماعة الفرنسية التي اشتركت في تأسيس « الدولية » تهدف أولاً وقبل كل شيء آخر إلى بناء حركة ثقافية متميزة تقوم على ضم « جميعيات المقاومة » التي كانت تنشأ في المدن المختلفة بعضها إلى البعض في اتحادات محلية . وقد أرادت هذه الجماعة أن تقوم هذه الهيئات الثقافية البحتة في مواجهة الحركة الجمهورية الثورية التي يقودها مثقفو الطبقة الوسطى وفي مواجهة النزعة إلى مجرد القيام بحركات تمردية متوالية وهي النزعة

التي تسود بين أنباع بلانكى والأندية الثورية الأخرى ؛ وقد ردت هذه الجماعات على الجماعة الأولى باتهامها بأنها تعمل في تحالف سرى مع نابليون الثالث ضد الثورة . وقد اضطرت الدولية قسمها الى التحقيق في هذا الاتهام واتهمت الى أنه لا أساس له من الصحة — وكان ذلك صحيحا . ولكن الحقيقة أن الزعماء الفرنسيين كانوا أكثر اهتماما بالاضرابات والحركات الاقتصادية منهم بالسياسة ، وأصروا على الحيلولة دون سيطرة السياسيين الراديكاليين على حركتهم . بيد أنهم كانوا منقسمين على أنفسهم بين المعتدلين ، بزعماء تولان ، الذي كان يرغب في بناء حركة عمالية سياسية على أساس قهبي وأن يدخل العمال المعارك الانتخابية مستقلين تماما عن راديكاليي الطبقة الوسطى ؛ والجناح اليسارى من النقابيين ، وعلى رأسهم يوجين فارلان ، الذي لم يكن مؤمنا بالكفاح البرلماني وكان يراوده الأمل في أن يجعل من النقابات قوة ثورية مستقلة ، عن طريق الاتحادات المحلية والاقليمية ، وأن تكون من القوة بحيث تنتزع السيطرة على الثورة من أيدي راديكاليي الطبقة الوسطى . بيد أن الفرقين اتفقا مؤقتا في رغبتهما في جعل « الدولية » هيئة عمالية بحتة ورفض اشراك سياسى الطبقة الوسطى في توجيهها . ولكن سرعان ما نشب بينهما النزاع ، وانتقلت القوة الرئيسية في القطاعات الفرنسية من جماعة تولان الى جماعة فارلان .

وكان الوفدان الآخران اللذان اهتمتا أساسا في سنة ١٨٦٦ بموضوع اشترك الطبقة الوسطى في « الدولية » هما الوفدان السويسري والبلجيكي . وقد صوتت معظم السويسريين ، الذين كانت لهم الأغلبية العديدة الساحقة في مؤتمر جنيف ضد الفرنسيين — إذ كانت العلاقات الطبقية في سويسرا أكثر تعقيدا منها في أى مكان آخر ، لأن الحد الفاصل بين « المعلمين » الصغار وأصحاب الحرف المهرة لم يكن ، خاصة في

جنيف ، واضحا البتة ، وكان كثيرون من أصحاب الحرف يتمتعون بحقوق الانتخاب . ولذا كان هناك تعلق تقليدى بالأحزاب الراديكالية التي لم تكن ثورية ، مثل الراديكاليين الفرنسيين ، وكانت اهتماماتها الرئيسية محلية تماما . وفي مقابل ذلك كان هناك ، في المدن الصغيرة والمراكز الريفية في الجورا بصفة خاصة ، أعداد كبيرة من العمال المنزليين الذين كانوا يرزحون تحت وطأة ظروف سيئة جدا ؛ كما كان يوجد في جنيف نفسها — كما رأينا — عمال البناء ، ومعظمهم من المهاجرين الأجانب ، بلا حقوق مدنية . وهكذا كان هناك من ناحية قطاع كبير يجذب اتباع سياسة معتدلة والتعاون مع راديكاليي الطبقة الوسطى ، وفي الناحية الأخرى كان يوجد جناح يسارى مؤلف أساسا من أهل جنيف الذين لا يتمتعون بحقوق المواطنة ومن العمال المنزليين في المناطق الريفية . وقد جنح عمال هذا الجناح اليسارى ، اذ لم يكن في وسعهم التأثير على الانتخابات بصورة مجدية ، الى الاعتماد على الكفاح الصناعى والتنديد بما للسياسة من تأثير مفسد في زعماء الطبقة العاملة . بيد أنهم لم يشعروا ، مثل الفرنسيين ، بعداء نحو مثقفى اليسار ؛ لأنه لم تكن هناك حركة راديكالية ثورية من الطبقة المتوسطة تازعهم الزعامة . فكانوا على استعداد كامل لقبول المساعدة من جهات أخرى غير الطبقة العاملة ، وقد التفوا حول باكونين عندما أعلن انجيل الثورة الذى يدعو الى الغاء الدولة ، وليس الى العمل على الاستيلاء عليها ، ويتطلع الى الثريزة الثورية لدى العمال لخلق المجتمع الجديد على أساس من الاتحاد المحلى الحر .

وهكذا كان السويسريون متقنين ، فيما يتعلق بالقضية المباشرة التى أثارها المندوبون الفرنسيون ، على الترحيب بمن يتقدم لمساعدتهم من الطبقة الوسطى في « الدولة » . أما البلجيكيون ، الذين كانت لهم وجهات نظرهم



الخاصة في الموضوع ، فلم يكونوا ممثلين في مؤتمر جنيف ؛ كما كان الألمان جماعة صغيرة لا تمثل الحركة في ألمانيا حيث أن اللاسالين لم يرسلوا مندوبين ، وكان الماركسيون الألمان قد بدأوا لتوهم في تنظيم أنفسهم على أسس مستقلة .

وكان ماركس ، الذي لم يحضر مؤتمر جنيف ، قلقا فيما يتعلق بنتيجته فقد زود ايكاربوس ، بوصفه ممثلا « للمجلس العام » ، بتقرير عن أحداث العامين السابقين وتعليمات مفصلة فيما يتعلق بمعاملة الفرنسيين البرودونيين الذين كان يتوقع حضورهم في وفد كبير . وعندما انتهى المؤتمر تنفس الضمءاء ، لا لحدوث أى شئ معين أكثر من مجرد التصديق على القانون الأساسى ، بل لأنه لم يحدث شئ ذو أهمية حقيقية يربط « الدولية » بالأفكار البرودونية . والواقع أن المؤتمر قد اتخذ فعلا قرارا بالموافقة على فكرة إنشاء « مصرف ائتمان دولى » على أساس من مبدأ برودون الخاص « بالائتمان المجانى » ، كما أكد بشدة أهمية نشر « الجمعيات التعاونية الانتاجية » . ولكنه أعلن أيضا عدم كفاية التعاون الاختيارى في تغيير أساس النظام الاجتماعى ، ووافق على تقرير تقدم به ماركس أكد فيه أهمية الاضرابات والتنظيم النقابى ودعا الى استخدام النقابات ، لا في الصراع اليومى ضد أصحاب الأعمال فحسب ، بل وفي الهدف الأساسى الخاص باستئصال نظام الأجور وخلق نظام اجتماعى جديد يقوم على قوة الطبقة العاملة . وفي نفس الوقت اقتنع المؤتمر ، رغم معارضة بعض الفرنسيين والسويسريين ، بأن يعلن تحييده لسن تشريع « الثمانى الساعات في اليوم » ووضع خطة للتعليم العام لجميع الأطفال . وقد قيد هذان القراران المؤتمر بالكفاح السياسى وباستخدام قوة الدولة كوسيلة لفرض الاصلاحات الاجتماعية . واعتبرهما ماركس انتصارا على البرودونيين

والفوضويين : ولم تكن الفوضوية في صورتها الباكوفينية ، التي سرعان ما كانت ستتحدى زعامته بصورة أساسية أكثر ، قد صار لها صوت مسموع في المؤتمر بعد .

ان « مؤتمر » جنيف في سنة ١٨٦٦ كان أساسا اجتماعا فرنسيا سويسريا ؛ وكان السويسريون يؤلفون أكثر من نصف مجموع عدد المندوبين — ٣٣ من ٦٠ ويتكون الباقي من ثلاثة ألمان وستة من بريطانيا العظمى — من بينهم ثلاثة فقط بريطانيون : أوجدر و . د . د . كريم و جيمس كارتر — أما الثلاثة الآخرون فهم الألماني إيكاريوس ، والسويسري ، يونج والفرنسي دويون ، وجميعهم من لندن . ولم يكن هناك أحد من بلجيكا أو إيطاليا ؛ كما أن الأسبان والهولنديين لم يكونوا قد دخلوا « الدولية » بعد .

وكان مؤتمر العام التالي ، الذي عقد في لوزان ، مكونا من سويسريين وفرنسيين في الغالب . ومن العسير التأكد تماما من عدد المندوبين ، ولكن السجلات تضم أسماء ٣٧ سويسريا و ٢٠ فرنسا ، من مجموع كلى ٧٢ . وهذه المرة كان هناك ستة من ألمانيا ، ولكنهم ما زالوا لا يمثلون أية حركة كبيرة ؛ واثنان من إيطاليا ، حيث كان هودز باكونين قد بدأ يترك أثره ؛ وواحد من بلجيكا — دي بايه ؛ وستة من لندن — وثلاثة بريطانيون وألمان وفرنسي — ولكن لم يكن بينهم هذه المرة أى شخصية بارزة من زعماء النقابات البريطانية . فقد كان زعماء النقابات البريطانيون مشغولين تماما بالنضال المزدوج من أجل « قانون الإصلاح » وحقوق النقابات ، ومن ثم لم يستطيعوا الحضور ، وترك إيكاريوس ليعمل بوصفه ممثلهم الرئيسي ومعه صانع العطور جيمس كارتر ، وألفريد والتون مهندس المباني الذي كان ينتمى الى « عصابة الإصلاح القومي » .

وكانت « الدولية » عند انعقاد مؤتمر لوزان ما برحت تتحسس طريقها في المسائل المتعلقة بالسياسة العامة . والواقع أنه لم يكن من المؤكد مطلقا الى أى حد قصد بها أن تكون هيئة لوضع سياسة عامة ، والى أى حد يجب أن تترك للجماعات القومية أو المحلية حرية العمل بأساليبها الخاصة بها بما يتفق مع الظروف المختلفة . وكان من المسلم به أن عمال كل بلد يجب أن يساعدوا ، فيما يتعلق بالصراع الاقتصادى اليومى ، عمال البلاد الأخرى الى أقصى حد ممكن بالمال وعن طريق بذل أقصى الجهود في الحيلولة دون تحطيم الاضرابات بواسطة جلب « محطى الاضرابات » ( العمال الذين يقبلون أن يعملوا وزملاؤهم مضربون (Blacklegs) ) من جهات ثالثة . كما كان هناك اتفاق عام أيضا على أن النقابات يجب أن تتحد على أوسع نطاق ممكن في فدرالات (Federations) اقليمية وقومية لجميع الحرف داخل كل بلد ، وفي فدرالات دولية في كل حرفة أو صناعة . وكان هناك كذلك اتفاق عام الى حد كبير على أنه يجب تشجيع التعاون الاتاجى وحث النقابات على تأييده معنويا وباستثمار أرصدها فيه . ولكن كان هناك خلاف كبير حول نوع النشاط التعاونى الجدير بالتأييد . فقد وجه عدد كبير من المندوبين هذا شديدا الى التعاون الاستهلاكى على أساس أنه ينطوى على استغلال حملة الأسهم للمستخدمين ومن ثم ينجح الى خلق أرستقراطية عمالية ممتازة ، وكذلك على أساس أن نجاته ، في ظل الظروف الرأسمالية التى تخضع فيها الأمور « للقانون الحديدى » ، لن يؤدى الا الى تسهيل الأمر على أصحاب الأعمال في تخفيض أجور العمال . وقد حظيت جمعيات التعاون الاتاجى بقدر أكبر من التأييد على أساس انها امتياق لسيطرة العمال على الصناعة ؛ ولكن في هذه الحالة أيضا اعترض بعض المندوبين على أساس أن مثل هذه الجمعيات ستخلق جماعات

ممتازة من العمال الذين يعملون عند أنفسهم ولن تفعل أى شىء فى سبيل تحرير الغالبية العظمى من العمال . وقد تضمن القرار الذى استقر عليه الرأى أخيرا فى مؤتمر لوزان إشارة الى هذا الخطر ، ولكنه أضاف انه يمكن تجنبه اذا كانت البروليتاريا متيقظة له . وقد طالب التقرير الذى قدمته للمؤتمر اللجنة التى تألفت لبحث هذا الموضوع بضرورة المساواة الكاملة بين أعضاء جمعيات المنتجين وبألا تتكون طبقة من حملة الأسهم الممتازين تستولى على ربح من عملهم . وقد أصر على هذه النقطة البرودونيون ، الذين حصلوا أيضا على موافقة المؤتمر على مشروعهم الخاص « بالائتمان المجانى » الذى يوضع تحت تصرف كل عامل أو جماعة من العمال عن طريق خطة من « مصارف الائتمان » . وقد أعطى بعض الذين وافقوا على القرار الخاص بالتعاون الاتاجى أصواتهم معتقدين أن انتشار التعاون الاختيارى مع تأييد النقابات له سيستطيع مع الوقت القضاء على النظام الرأسمالى دون حاجة الى ثورة سياسية ؛ وبعضهم — وهم البرودونيون — اعتبر الثورة الاجتماعية التى تطلق الدولة وتقيم نظام « الائتمان المجانى » خطوة سابقة ضرورية « للمجتمع التعاونى » ؛ وذهب آخرون أيضا ، متبعين تعاليم لويس بلان ولاسال ، الى أن الدولة — بعد أن تضير ديموقراطية بواسطة الاقتراع العام — ستكون ضرورية لتمويل التعاون الاتاجى قبل أن يكون فى وسعه التخلص من قيوده الحالية والقضاء على خطر أن ينتهى الأمر بتحرير قسم فقط من الطبقة العاملة مع ترك فئة من البروليتاريين غير التعاونيين خاضعة للاستغلال — « طبقة خامسة » .

وقد زادت هذه الاختلافات ظهورا عندما وصل مؤتمر لوزان الى البنود الأخيرة فى جدول أعماله ؛ إذ ظهرت عندئذ خلافات متأصلة الجذور حول الموقف من « الدولة » ومن سياسة العمال تجاهها . وثار أول خلاف

حادث حول موضوع التربية . وكان من المسلم به عموما أن التربية يجب أن تعتبر حقا انسانيا عاما ، وكانت الصعوبة هي كيف يطبق هذا الحق عمليا . فقد أراد بعض المتدربين أن يكون هناك نظام عام من التعليم الاجبارى يَشْأ بمقتضى قانون وتديره الدولة على أسس علمانية بحتة . وذهب آخرون الى أنه يكون من الخطأ ومن الخطورة بمكان أن توضع التربية في يد الدولة ، حتى اذا أمكن ضمان طابعها العلماني — لأن الدولة هي في جوهرها أداة الطبقة الحاكمة ، ومما لا شك فيه أن هذه الطبقة ستستخدم سيطرتها على التربية لفرض الأفكار الاجتماعية الخاطئة في أذهان العمال . وذهب البعض الآخر — وهم البرودنيون — الى أبعد من ذلك ، اذ لم يقتصروا على تأكيد أن الدولة أداة رجعية بطبيعتها فحسب ، بل وأن الوضع السليم للتربية أن تكون في يد الآباء وليس لأية هيئة عامة أن تتزعها من أيديهم . وأخيرا تمت تسوية الخلافات بواسطة قرار بدأ بتأكيد حاجة كل انسان الى التربية والاصرار على أنها يجب أن تكون علمانية ثم استطرد الى أنه ليس من حق الدولة التدخل الا عندما لا يكون الآباء في مركز يسمح لهم بمنح أبنائهم التربية التي يجب أن ينالوها — وهي عبارة تركت الطريق مفتوحا أمام دعاة العمل الجماعي ليقولوا انه لما كان الآباء من الطبقة العاملة لا يستطيعون القيام بنفقات تربية أطفالهم ، فان للدولة أن تتولى الأمر بنفسها . ولما نصح البرودنيون في تضمين القرار العبارة التي أرادوها ، سلموا بالباقي ؛ وقبلت الاشارة الى الدولة دون دراسة معناها الحقيقي دراسة كاملة في الواقع .

يبد أن موضوع « الدولة » كان لابد أن يثار ثانية بصورة مباشرة أكثر في البند التالي من جدول الأعمال ، وهو البند الذي حمل القضية الى مركز الصدارة في صورة تقرير عن دور الدولة في علاقته بالحركة

العالية . فقد أصدر المؤتمر قرارا يعطى الملكية العامة في وسائل النقل والتبادل ، ولكنه رفض تعديلا اقترحه سيزاردى باييه يدعو الى الملكية العامة في الأرض أيضا ، وأجل البت في هذا الأمر الى أن يناقش بصورة أشمل في المؤتمر التالى . وكان ذلك بداية جدل ضخم حول موضوع الملكية الجماعية استمر طوال مدة بقاء الدولية . وكان الاقتراح الخاص بتأميم المصارف وخدمات النقل قد نشأ بسبب الصعوبة القصوى في تنظيم مثل هذه الأجهزة على أساس التعاون الانتاجى ، حيث كانت جمعيات التعاون الانتاجى تعتبر أساسا جماعات محلية من الشركاء العاملين معا في مؤسسات واحدة . وكان البريطانيون يطالبون بتأميم السكك الحديدية والخدمات الكبرى الأخرى على أساس أنها احتكارية بالضرورة ويجب انتزاعها من أيدي الرأسماليين الذين يسيطرون عليها على أن تتولاها هيئة أكبر من جماعة من العمال المتعاونين . وفند البرودونيون من الناحية الأخرى بالاحتكار الرأسمالى للمصارف وطالبوا بإنشاء « مصارف ائتمان » بدلا منها تعمل على أساس لا ربح فيه ؛ وكانوا على استعداد للموافقة على الملكية العامة في الاحتكارات الأخرى أيضا ، على شريطة ألا يتطلب منهم الموافقة صراحة على ملكية « الدولة » لها — وبعبارة أخرى ، بشرط ألا تتحدد صورة الملكية العامة . ولكنهم لم يقبلوا البتة الموافقة على الملكية العامة في الأرض ؛ لأنهم كانوا من المناصرين بشدة للملكية الفلاحين للأرض واعتبروا ممتلكات الفلاح جزءا جوهريا من حقه الشخصى في الحرية . ولما كان السويسريون منقسمين على أنفسهم أيضا حول هذا الموضوع ، فإن المؤتمر أجّلها حتى تبحث بصورة أوفى بواسطة القطاعات المنضمة .

وقد اعتبر الجماعيون في المؤتمر القرار الخاص بالموافقة على الملكية

العامة في الاحتكارات نصرا لهم ؛ بيد أن الأمر لم يكن قد بُثَّ فيه بعد فيما يتعلق بمسألة هل تعنى الملكية « العامة » الملكية بواسطة أى نوع من « الدولة » . وقد أثار الموضوع التالى فى جدول الأعمال الأمر ثانية من زاوية مختلفة . وكان الموضوع التالى يتعلق بالدور الذى تلعبه الطبقة العاملة فى « الصراع السياسى » ، والعلاقة بين الحريات « السياسية » و « الاجتماعية » . وبعد مناقشة مستفيضة اتخذ المؤتمر القرارين التالىين :

(١) ان تحرير العمال اجتماعيا لا ينفصل عن تحريرهم السياسى ؛  
(٢) ان تحقيق الحريات السياسية اجراء أول ضرورى بصورة مطلقة — وقد علق دى بايه على هذا القرار بأنه « يضع العربة أمام الحصان » ، وأخيرا وافق الجميع تقريبا على هذين القرارين لأن أى شخص يستطيع أن يفسرهما كما يريد الى حد بعيد . وكان القصد منهما أن يحققا — غرضين — التنديد بأولئك الذين يندون العمل السياسى كلية — القوضيين والسندكاليين المتطرفين — والتنديد أيضا بأولئك الذين كانوا على استعداد لأن يعملوا من أجل تحسين الأوضاع الاجتماعية دون ثورة سياسية ، وخاصة أى شخص على استعداد للتغاطم مع امبراطورية نابليون الثالث أو مع دولة بسمارك البروسية الجرمانية . بيد أنه لم يكن هناك فى المؤتمر من هو على استعداد للعطف على هاتين السياستين الأخيرتين ، أما فيما يتعلق بالباقي فقد كانت صياغة القرارين غامضة الى حد لا ينشأ معه اقسام بين المندوبين . ومع ذلك فمن الواضح أن المؤتمر اعتبرهما من الأهمية بمكان بدليل أنه أصدر قرارا آخر ملحقا بهما ينص على أنه يجب « اعادة تأكيدهما بصورة جدية » فى كل مؤتمر تال ويجب ابلاغهما رسميا الى جميع أعضاء « الدولية » .

وكان آخر موضوع كبير فوقش فى مؤتمر « الاتحاد الدولى للعمال »

في لوزان يتعلق بالموقف الذي تتخذه « الدولية » تجاه « مؤتمر السلام الدولي » ، الذي كان على وشك الانقراض في جنيف تحت رعاية « عصبة السلام والحرية » التي كانت قد تأسست مؤخرا . وكانت هذه الهيئة ، التي تأسست بمجهود شارل ليمونيه ( ١٨٠٦ - ١٨٩١ ) السان سيموني السابق ، محاولة للربط بين الدعوة الى السلام والدعوة الى الاتحاد الأوروبي تحت حكم جمهوري . وكان ليمونيه قد اقترح في مبدأ الأمر توجيه الدعوة لمعد « مؤتمر سلام » في باريس ؛ ولكن حكومة نابليون الثالث اعترضت على المشروع وقتل المركز الى جنيف . ولقيت خطة ليمونيه معارضة من جانب كثير من جمعيات السلام القديمة ، وبوجه خاص في بريطانيا العظمى والولايات المتحدة ، على أساس أنه من الخطأ الربط بين الدعاية من أجل السلام ومقترحات الحكم الجمهوري أو اتحاد الدول الأوروبية في فدرال سيادي ؛ بيد أن لجانا ذات تفوذ تكوفت في عدد من البلاد لتأييد الخطة ، وجمع أكثر من ١٠٠.٠٠٠ توقيع اعلانا لتحييدها . وكان من بين من وقعوا بعض الشخصيات البارزة مثل فكتور هوجو وجون برايت وغاريبالدي وجون ستيوارت ميل ولويس بلان وادجار كينييه وهرزن وجيمس فازي من جنيف . وكان و . د . كريم ، الذي كان على صلة أيضا « بالدولية » ، هو سكرتير اللجنة التنظيمية في بريطانيا .

وقد جاءت جهود ليمونيه بعد فترة طويلة كانت حركة السلام الأوروبية خلالها ساكنة الى حد كبير . اذ كان قد عقد « اجتماع للسلام العالمي » في سنة ١٨٤٣ ؛ وعقدت بين سنة ١٨٤٩ و سنة ١٨٥١ سلسلة من « مؤتمرات السلام الدولية » في لندن وبروكسل وباريس وفرانكفورت ، وأخيرا في لندن ثانية ابان المعرض الدولي في سنة ١٨٥١ . ولكن بعد حرب القرم ضعفت الحركة في أوروبا ؛ وكانت قد تحطمت من قبل في الولايات



المتحدة بسبب الحرب الأهلية التي أحدثت انقساما شديدا بين أنصارها .  
يبد أن « اتحادا للسلام العالمى » أُنشئ في سنة ١٨٦٦ في بلتيومور ، وفي  
العام التالى حدثت عدة محاولات منفصلة ، الى جانب حركة ليمونيه ،  
تستهدف انشاء منظمة جديدة في أوروبا . وقد ركزت معظم هذه الحركات  
الجديدة جهودها في الدعوة الى التحكيم الدولى كوسيلة لمنع الحرب ،  
وتجنببت المقترحات السياسية التى قد تبعد تأييد المحافظين . بينما كانت  
« عصبة السلام والحرية » ، من الناحية الأخرى ، حركة يسارية بحتة  
يؤيدها كثير من أساتذة الجامعات ورجال الأدب والسياسيين البورجوازيين  
الراديكاليين ، كما اجتذبت بصفة خاصة الراديكاليين والطبقات العاملة .  
وقد جعل غاربيالدى ، باعتباره البطل الشعبى البارز ، الشخصية الأولى  
في المؤتمر — وقد حضره بنفسه ؛ كما انضم الى المؤتمر عدد كبير من  
المنفيين الذين طردوا من بلادهم بعد انهيار الثورات الأوروبية في سنة ١٨٤٨  
والسنوات التالية : وكان بين هؤلاء ميشيل باكونين ، الذى جعل من  
نفسه فورا زعيما لجناح يسارى بين المشتركين في المؤتمر وشرع في انتزاع  
السيطرة من منشئية البورجوازيين .

وكان منظمو « مؤتمر السلام في جنيف » ، لرغبتهم في الحصول على  
تأييد الطبقات العاملة ، قد دعوا « الاتحاد الدولى للعمال » الى التعاون  
معهم ؛ وكان على المندوبين المجتمعين في لوزان أن يقرروا ردهم على هذه  
الدعوة . وكان ماركس في اجتماع « المجلس العام » السابق على مؤتمر  
لوزان قد عارض بشدة في أن تكون « للدولية » أى صلة « بالعصبة » ،  
على أساس أنها اجتماع لا جدوى منه يقوم به بعض الايديولوجيين  
البورجوازيين الذين لا حول لهم . ولكنه فشل في اقناع المجلس بوجهة  
نظره ؛ وفي لوزان كانت أغلبية المندوبين الى جانب التعاون مع « العصبة »

في الصراع ضد الحرب ، وإن كانوا قد أصروا في الوقت ذاته على حمل « العصبة » على مواجهة المشكلة الاجتماعية والمواقفة على أنه لا يمكن إلغاء الحرب إلا بواسطة تغيير النظام الاقتصادي . ومن ثم وافق مؤتمر لوزان على خطاب جماعي موجه الى « مؤتمر السلام في جنيف » يتضمن العبارات التالية :

« إن مؤتمر « الاتحاد الدولي للعمال » المجتمع في لوزان ، وقد رأى : أن الحرب يقع عبؤها الثقيل على الطبقة العاملة ، فهي لا تحرمها من وسائل وجودها فحسب ، بل وترغمها أيضا على اراقه دماء العمال ؛ وأن السلام المسلح يشل قوى الانتاج ، ولا يطلب من العمال الا القيام بالأعمال التي لا فائدة منها ، ويخيف الانتاج بتعرضه لخطر الحرب ؛ وأن السلام ، وهو أول شروط الرفاهة العامة ، يجب بدوره أن يدعم بواسطة نظام جديد للأشياء لا يعترف بطبقتين في المجتمع ، تستغل احدهما الأخرى ،

لذلك قرر المؤتمر أن ينضم انضماما تاما وكاملا « لمؤتمر السلام » الذي سيعقد في جنيف في ٩ سبتمبر ، وأن يؤيده تأييدا فعالا ، وأن يشترك في كل ما يستطيع القيام به بهدف إلغاء الجيوش القائمة والمحافظة على السلام ، بغرض الوصول بأسرع ما يمكن الى تحرير الطبقة العاملة وتخليصها من سلطة رأس المال وتقوذه ، وكذلك بقصد تكوين اتحاد فدرالي من الدول الحرة في أوروبا بأكملها » (١) .

وبرغم أن معظم المندوبين السويسريين أيدوا هذا القرار ، فإنه لم يمر بلا معارضة . وعندما تقرر ارسال وفد من ثلاثة أشخاص من « مؤتمر

---

(١) قمت بترجمة القرار من النص الفرنسي .

لوزان » ليحملوا الخطاب الى جنيف ، تقدم تولان ، الذى كانت تساوره الشكوك من ناحية هذا التعاون المقترح مع راديكالى الطبقة الوسطى ، باقتراح ملحق للقرار السابق ، أيده فيه دى بايه ، يقضى بأن انضمام « الدولية » مشروط بقبول « مؤتمر السلام » لعبارات الخطاب . وقد صيغ الملحق ، الذى كان بمثابة تحد عفيف ، فى هذه العبارة :

« ان المؤتمر ، اذ يرى أن السبب الأول والرئيسى للحرب هو الفقر وعدم التوازن الاقتصادى ، وأنه لا يكفى للقضاء على الحرب تسريح الجيوش ، بل ومن الضرورى أيضا تعديل التنظيم الاجتماعى بضمان توزيع للمنتجات أكثر انصافا بصورة متزايدة ، يجعل انضمامه مشروطا بقبول « مؤتمر السلام » الاعلان المذكور عليه » .

وكان المقصود بذلك طبعاً هو استثارة أعضاء « مؤتمر السلام » ، وقد تحقق الهدف منه فعلاً . فقد كان هذا المؤتمر مكوناً من جماعة غير متجانسة الى حد لا يسمح له بأن يقف الى جانب الدولية فى « القضية الاجتماعية » ؛ ومن ثم تحقق ما أراده ماركس . اذ كان جيمس جيوم ، الذى كان أكثر من ماركس رية فى السياسين الراديكاليين ، الشخصى الذى قام بدور المتحدث الرسمى عن « الدولية » فى جنيف ؛ ولم يعرض الخطاب للمناقشة مباشرة . ولكن « عصبة السلام والحرية » رفضت الموافقة عليه ؛ وبعد انتهاء « المؤتمر » سرعان ما تار الصراع فى « المجلس » الذى أنشأته « العصبة » . اذ أن باكونين ، الذى لم تكن له صلة « بالدولية » بعد ، استمر ، بعد أن قام بدور فعال فى مؤتمر جنيف ، يعمل داخل نطاق « العصبة » بوصفه زعيماً لجناح يسارى يطالب بتبنى برنامج اجتماعى ثورى شامل ؛ وفى العام التالى بلغ النزاع متناه فى المؤتمر التالى

« للعصبة » الذى عقد فى برن . وانسحب باكونين وأتباعه منها وقرروا الانضمام الى « الاتحاد الدولى للعمال » .

وبذلك نصل الى النقطة التى بدأ فيها النزاع الكبير داخل « الدولية » — وهو النزاع الذى قضى فى النهاية على ما بقى منها بعد اللطمان القاسية التى تلقتها فى سنة ١٨٧٠ وسنة ١٨٧١ . فالى سنة ١٨٦٨ بدأ النزاع الداخلى بين أعضاء « الدولية » أنه فى أساسه نزاع يقف فيه البرودونيون فى ناحية وباقى الأعضاء فى ناحية أخرى ، وتغير فيه رأى ماركس فى تولان وشركائه الذين كان يصنفهم بأنهم « زملاء طيبون » الى نبذ « هرائم البرودونى » بازدراء . ولكن نفوذ البرودونيين لم يعد له قيمة كبيرة منذ سنة ١٨٦٨ . اذ انتقلت الزعامة الفعلية الى حد كبير من يد تولان الى يد يوجين فارلان ؛ وحجبت القضايا الجديدة التى ثارت بين ماركس وأتباع باكونين كل شىء آخر .

فما هى هذه القضايا ؟ كان هناك أولا صدام حاد بين الأمزجة ، اذ أن ماركس ، رغم كل حماسه الثورية ، كان ذا عقلية منظمة ، ولم يستطع تحمل اعتقاد باكونين من أن الشئ الوحيد المهم هو إثارة الجماهير الى القيام بأعمال طائشة من التدمير الثورى ، وأن يترك الأمر بعد ذلك لقدرتها التلقائية فى مهمة خلق النظام الاجتماعى الجديد بأكمله . وثانيا ، كانت فكرة ماركس عن « الدولية » أنها حركة تعمل بتوجيه مركزى موحد حتى اذا تطلب الأمر أن يترك للقطاعات القومية مجال واسع للعمل فى وضع سياساتها تبعا للظروف القومية المختلفة ؛ بينما أصر باكونين ، وأيده معظم أعضاء « الدولية » من البلاد اللاتينية ، على أنه يجب أن تكون لكل حركة قومية — بل وكل حركة محلية — حريتها الكاملة فى وضع سياستها الخاصة دون ما توجيه من أى مركز مسيطر . وكانت هذه هى

القضية التي ثارت في « الدولية » بين أنصار المركزية ، أو « الشيوعيين  
التسلطيين » كما أطلق عليهم فيما بعد ، و « الفدراليين » أو « أنصار  
الاستقلال الذاتي » ، الذين أطلقوا على أنفسهم « الجماعيين الأحرار »  
أو أحيانا « الديموقراطيين الاشتراكيين » ، وهى أسماء لم تكن قد أطلقت  
بعد على « اشتراكيى الدولة » أو الماركسيين ، وكانت تستعمل وقتذاك  
على أنها ضد « الشيوعية » بوصفها مذهباً لدكتاتورية البروليتاريا المركزية .  
وثالثاً ، كان باكونين والجماعات التي وقف الى جانبها في الدولية يقفون  
موقف العداء الصريح من « الدولة » في كل صورها . فأفضل كتب باكونين  
المعروفة « الله والدولة » يربط هذين المفهومين بمضهما ببعض على أساس  
أنهما رمزان للمبدأ التسلطى — فهما العدوان التوأمان اللدودان للحرية  
البشرية . وقد ندد ماركس أيضا بالله والدولة ؛ ولكن الدولة التي اعتبرها  
عدوة هى « الدولة البوليسية » التي يسودها الاقطاعيون والرأسماليون  
التي أراد أن يقلبها ويستبدل بها دولة جديدة — « دولة الناس (Volkstaat)  
تقوم مباشرة على قوة الطبقة العاملة . أما في نظر باكونين فكانت « دولة  
الناس » لا يمكن أن تعنى الا أداة جديدة للطغيان على العمال : ان مصطلح  
« دولة العمال » عنده ليس سوى تناقض بحث . وقد اتفق مع ماركس  
في الدعوة الى فرض دكتاتورية البروليتاريا على الطبقات المستغلة ؛ ولكنه  
ذهب الى أن هذه الدكتاتورية يجب أن تكون دكتاتورية تلقائية من الطبقة  
العاملة النائرة بأكملها ، لا دكتاتورية جماعة من الزعماء يتسلطون عليها .  
وقد دفعت ماركس معارضته « للدولية » باكونين الى التحالف بعض  
الوقت مع اتباع بلانكى الذين كانوا يدعون الى ذلك النوع بالذات من  
دكتاتورية الأقلية الواعية من الزعماء التي ثار ضدها باكونين . بيد أن  
مفهوم ماركس لم يكن مفهوم باكونين ولا مفهوم بلانكى ، بل شيئا بين

الاثنين . فقد كان ماركس يريد دكتاتورية تقوم على تأييد الجماهرة العظمى من العمال الصناعيين ، لكن على أن تمارسها ، مع هذا التأييد مجموعة مترابطة تماما من الزعماء الذين يعملون في ظل نظام كفاحي مشترك — ما يسمى الآن « الديمقراطية المركزية » . وكان مصرا باستمرار على أن هؤلاء الزعماء يجب ألا يسرعوا الخطى أكثر مما ينبغي وألا يفقدوا الصلة باتجاهات الرأي بين جماهرة الطبقة العاملة . بيد أن اللاتسلطيين (Antiauthoritarians) في « الدولية » لم يستطيعوا رؤية الفرق بين مفهومى ماركس وبلانكى عن الدكتاتورية . فهاجموا ماركس وبلانكى على السواء بوصفهما تسلطيين مركزيين يعملان على تكميل العمال بأغلال نوع جديد من « الدولة » ، بدلا من أن يضعا حدا لنظام كان دائما أداة طيفيان للانسان على الانسان .

ورايها ، بمجرد أن قطع باكونين صلته « بعصبة السلام والحرية » وقف ، هو ومعظم مؤيديه في « الدولية » موقف المعارضة من كل تعملون مع السياسيين الراديكاليين والحركات البورجوازية أو تأييد لها ؛ بينما قبل ماركس ، الذى لم يكن حبه لهذه العناصر أكثر من حبه لها ، ضرورة تأييدها كلما كانت تعمل من أجل اصلاحات مما يفيد الطبقة العاملة — مثل توسيع حق الانتخاب أو تحديد ساعات العمل أو زيادة الحرية السياسية . اذ رغم عنف ماركس في تنديده بالبورجوازية ، فانه كان يمارض بكل شدة أولئك الاشتراكيين الذين دفعتهم كراهيتهم لها الى التعامل مع الرجعيين السياسيين أو الحكام الأوتوقراطيين . فقد كان هناك عدد كبير من الرجعيين السياسيين يدعون أنهم من دعاة الاصلاح الاجتماعى والتعاون الاختيارى ، وجعلوا يعملون بقصد اجتذاب النقابات ، أو على الأقل تلك النقابات التى يمكن اقتناعها باعتراف سياسة من السلام الاجتماعى والتعاون الطبقي . وكان ماركس وباكونين يعملان جهة ضد هذه الاتجاهات ؛

ولكنهما اختلفا عندما وصلا الى نقطة تحديد موقعيهما من الراديكاليين  
البورجوازيين . فقد طالب ماركس بتأييد السياسات التي تجعل الأمر  
أسهل على الحركات العمالية في عملها من أجل توسيع نطاق ضغطها في  
سبيل تحقيق الإصلاحات الاجتماعية في ظل النظام القائم ؛ لأنه كان يعتقد  
أن مثل هذه السياسة تشد أزر الطبقة العاملة في قيامها بالمهام الثورية .  
أما باكونين فانه ، بعد أن قطع صلته « بالعصبة » ، نبذ كل صور التفاهم  
مع النظام القائم ، وذهب الى أن العمل من أجل الإصلاح داخله لن يؤدي  
الا الى اضعاف النزعات الثورية لدى العمال وسينتهي بخضوع حركات  
الطبقة العاملة للرأسمالية والدولة .

وكان ماركس قد كون رأيه في هذا الموضوع متأثرا الى حد كبير  
بالظروف السائدة في بريطانيا وألمانيا ، بينما كان باكونين متأثرا بالظروف  
في روسيا وإيطاليا أساسا . اذ لما كان ماركس يعيش في إنجلترا ويعتبر  
بريطانيا العظمى المنطقة التي يتوقف عليها نمو حركة الطبقة العاملة ، لأنها  
كانت أكثر البلاد الرأسمالية تقدما ، فانه أدرك الاستحالة المطلقة لمنع  
النقابات البريطانية من توجيه جهودها الأساسية نحو اقرار حقوق النقابات  
وتوسيع حق الانتخاب وتحصين التشريعات الصناعية — مثل « قوانين  
المصانع » و « قوانين المناجم » ، و « قانون الخدم والسادة » وما الى  
ذلك . ومن ثم وضع سياسته في بريطانيا العظمى على أساس دعم هذه  
القضايا ، وهو يأمل ويتوقع أن ذلك سيؤدي الى زيادة روح الكفاح  
المنظم في حركات العمال وحملها على القيام بعمل أكثر تكاملا ضد  
الرأسمالية . وفي نفس الوقت كان يراقب نمو الحركة العمالية في ألمانيا ،  
حيث كانت تواجه نظاما للدولة أكثر أوتوقراطية من ناحية وبورجوازية  
أقل نموا بكثير بوصفها طبقة اقتصادية في حاجة ، في رأيه ، الى دفع مستمر

من جانب العمال لتعارض هذه الأوتوقراطية من ناحية أخرى ؛ ومن ثم تكونت لديه شكوك عميقة في اتجاه لاسال وخلفائه الى التقرب من بسمارك ضد التقدميين البورجوازيين — وقد كان قميناً بأن يبالغ جدا في تقدير مدى هذا الاتجاه الى حد الاعتقاد ، دون أدنى مبرر ، بأن اللاساليين عملاء مأجورون لبسمارك .

أما باكونين فانه لم يكن معرضا لآغراء التقرب من الرجعيين السياسيين — أو الراديكاليين البورجوازيين كذلك ، بمجرد أن قطع صلته « بمصبة السلام والحرية » . وكانت البلاد التي يفكر فيها أكثر من غيرها في تكوين سياسته ، هي روسيا — حيث بدأ العمل في سبيل الإصلاح داخل نطاق الدولة القائمة غباء مطبقا ، وإيطاليا — التي كانت في حالة من الانتفاضة المستمرة بسبب الفقر المدقع الذي تتمرغ فيه الطبقة العاملة والتناقض الصارخ بين الآمال الضخمة التي أثارها قومية مازينى والواقع المرير في الدولة الجديدة التي تأسست في سنة ١٨٦٠ ، وبصورة أشد حتى من ذلك ، في الجنوب الذي ما برح اقتطاعا بحتا . إذ أن باكونين كان قد وجد في إيطاليا ، التي عاش فيها من سنة ١٨٦٤ الى سنة ١٨٦٧ ، ان حركة الطبقة العاملة التي يسيطر عليها المثقفون من أتباع مازينى ، الذين أخلصوا لانجيل أستاذهم فجعلوا ، برغم كونهم جمهوريين نبذوا الدولة الملكية ، يتحدثون الى الفقراء عن واجباتهم أكثر مما حدثوهم عن حقوقهم ؛ فانضم الى الجناح اليسارى الذي كان يعارض جملة وتفصيلا الجمهوريين من أتباع مازينى ودولة كافور الجديدة على السواء ، وساعد في تنظيم حركة قوية من هذا الجناح . وكانت الصورة العملية الوحيدة لمقاومة الطبقة العاملة في إيطاليا ، وخاصة في نابولى هي حركات العنف المسلح — التمرد المسلح يقوم به الجائعون ضد الشقاء والاضطهاد ؛ وكانت مثل هذه التمردات لا بد أن تقع



عمليا بالضرورة في صورة انتفاضات محلية بدون أى تدبير سابق تهريبا وأن  
تهوم على مظالم محلية شديدة . والتنظيم الوحيد الذى كان يمكن أن  
يساندها هو التآمر السرى ، وهو ما يتفق تماما مع التقليد الإيطالى ؛ ومثل  
هذه الأساليب مما يتلاءم تماما مع مزاج باكونين ونشأته الروسية . وعندما  
ظهر ، بعد سنة ١٨٧٦ ، على مسرح « الدولية » الأوسع نطاقا حمل معه إليها  
ثمار تجربته الإيطالية وراوده الأمل في حمل عمال أوروبا كلها على السير  
وراءه . ولكن كثيرين ممن عملوا معه في « الدولية » ضد ماركس كانوا في  
الواقع لا يشاركونه مطلقا في اتجاهه التآمرى في جوهره . لقد اتفقوا معه في  
الاعتراض بشدة على « تسلطية » ماركس وعلى محاولات فرض سياسة  
مركزية موجهة على « الدولية » . وشاركوه في كراهيته للدولة القائمة  
وللسياسات البورجوازية ؛ اذ كانوا يتطلعون الى مجتمعات حرة ترتبط  
بعضها ببعض في جماعات فدرالية فضفاضة تهوم على كوميونات تتمتع  
بالحكم الذاتى ويسيطر عليها العمال . بيد أنهم كانوا أيضا دعاة متحمسين  
للجمعيات التعاونية العمالية التى لم يكن باكونين يهتم بها البتة ؛ ولم تكن  
تحدوهم مثل تلك الرغبة الجارفة التى كانت تدفعه الى استئصال النظام  
الاجتماعى بأكمله بحيث يصير العمال أحرارا ليبدأوا من جديد تماما . لقد  
كان معظمهم في الواقع رجالا محترمين ذوى عائلات غير ساخطين على القيم  
بوطرق الحياة التى ألفوها ، باستثناء أنهم كانوا يريدون رفع ظلم الأغنياء  
عن كواهل الفقراء .

ولقد كان هناك بطبيعة الحال العديد من الاتجاهات المتوسطة بين نزعة  
باكونين الى التدمير الكامل والقوضية الاجتماعية البناءة التى دعا إليها  
كثير من خصوم ماركس في « الدولية » في فرنسا وسويسرا وبلجيكا . ففى

فرنسا كان الاتجاه « اللاتسلطي » المائد ، بعد أقول نجم جماعة برودون ، اتجاها سندكاليا أكثر منه فوضويا كاملا ، وفي سويسرا الفرنسية كان شيوعيا وتعاونيا ، وفي بلجيكا كانت توجد اتجاهات متعارضة — يرجع بعض السبب في منشئها الى الاختلافات القومية بين الوالونز والفلمنك التي جعلت من بلجيكا مسرحا للأفكار المتنافسة دائما . وكانت هناك جماعة فوضوية صغيرة في ألمانيا على رأسها جوهان ماست ؛ ولكن الحركة الرئيسية كانت بين اللاساليين والماركسيين ، وكلتاها جماعة تسلطية .. أما القسم الأكبر من أتباع باكونين — ويتكون من الجماعات التي شاركه وجهة نظره الى أقصى حد — فكان في إيطاليا ثم في اسبانيا ، بعد ذلك بمدة قصيرة ، حيث كانت الظروف تلائم النمط التأمري . بيد أن الاتجاه السنديكالي أيضا كان له شيء من النفوذ في اسبانيا ، وخاصة في قطلونية ؛ وكانت هناك صلات وثيقة بين الحركة في برشلونة وفالنسيا ، والحركات السنديكالية في مرسيليا وليون .

وكان باكونين قد نظم ايان اقامته في إيطاليا نوعا من « الاخاء » أو « الحلف » الثوري السري . بيد أنه من العسير تماما أن يحدد الى أي مدى كانت الهيئات الثورية المختلفة التي قيل ان باكونين زعيمها أو ملهمها وُجِدت في الحقيقة بأية صورة منظمة . فقد كان باكونين يكره التنظيم الرسمي ، بل كان ما يحبه هو الاحساس بالارتباط مع بعض الأصدقاء أو الزملاء في العمل في اتحاد وثيق الى حد لا يحتاج الى جملة رسميا أو أن توضع له أية قواعد — أو حتى أية عضوية محددة بأية صورة كانت . لقد كان يجب أن يضم الى « أحلافه » و « جماعاته » بمجرد الارتباط الشفوي . أي شخص يبدو على استعداد للعمل معه في تحقيق أهدافه ؛ وكثيرا ما كان يترك مثل هؤلاء الأشخاص في جهل تام فيما يتعلق بالهيئة التي انضموا

اليها ، أو هل انضموا فعلا الى أى شئ على الإطلاق . وكان باكونين يرأسل الثوريين ، أو المفروض أنهم ثوريون ، على نطاق ضخم فى بلاد عديدة . وكان باستمرار يبتكر رموزا ( شفرة ) لمراسلاته الثورية ، ولكنه نادرا ما استعملها — وكثيرا ما وقعت هذه الرموز فى أيدي الشرطة ، ولكن لم تكن لها فائدة سوى نشر جو من التآمر . واعتقادي أن منظمة باكونين المشهورة « الاخاء الثوري الدولي » لم يكن لها وجود قط الا فى مخيلته ، اللهم الا بمعنى أنه شخصا كان يرأسل عددا كبيرا من الأشخاص يعتبرهم أعضاء فيها عندما يعن له ذلك . بيد أن حلف « الديموقراطية الاشتراكية » الايطالى الذى أسسه ، وهو سلف « الحلف » الذى أنشأه فيما بعد فى جنيف ، يبدو أنه كان له شئ من الوجود الحقيقى .

ولم يكن لباقونين خارج ايطاليا أى تنظيم حقيقى حتى انهصل هو وبعض المؤيدين — معظمهم من المنفيين — عن « عصبة السلام والحرية » فى سنة ١٨٦٨ وأعلنوا تكوين « حلف الديموقراطية الاشتراكية » فى جنيف . وحتى عندئذ رغم أن هذا « الحلف » أعلن أن له فروعا وقطاعات فى عدد من البلاد ، لم يكن له وجود تقريبا بأى معنى رسمى خارج سويسرا ، بل حتى خارج جنيف . ولا ريب فى أنه كانت هناك جماعات عديدة فى ايطاليا واسبانيا وجنوب فرنسا تؤيده بمعنى ما ؛ ولكن الهيئات التى أيدته فى هذه البلاد كانت فى الغالب منظمات مستقلة أكثر منها أجزاء من « الحلف » . وقد أعلن باكونين عندما نظم « الحلف » أنه سيضمه الى « الاتحاد الدولي للعمال » ، وأبلغ ماركس فى خطاب أنه عقد النية على تكريس نفسه قلبا وقالبا « للدولية » .

وكان باكونين قد حاول ، قبل أن يقع الانهصال ، أن يقنع مجلس « عصبة السلام والحرية » أن يعقد شركة مع « الدولية » على أساس

من برنامج مشترك واسع ، ولكن بحيث تخص « الدولية » بالمسائل الاقتصادية والعصبة بالمشاكل السياسية ؛ وقد أصاب في ذلك بعض النجاح . اذ أقيم مجلس « العصبة » بالكتابة الى « الدولية » يطلب تعاونه ويدعوه لارسال من يمثل في مؤتمر العصبة في برن ؛ بيد أن هذه الدعوة لم تلق ترحيباً في لندن ، وأعلنت « الدولية » في مؤتمر بروكسل سنة ١٨٦٨ أنها لا ترى مبرراً لوجود « العصبة » ودعتها الى حل نفسها ، واقترحت في نفس الوقت أن تنضم جماعات « العصبة » وأعضاؤها من الأفراد الى « الدولية » . والواقع أن مؤتمر بروكسل كان قد نبذ اقتراح باكونين بتقسيم المهام ، بأن ناقش مسألة الحرب والسلام مثلاً وأصدر قراراً يحث فيه عمال جميع البلاد على القيام بجهود نشطة لمنع الحروب بين الأمم — التي قال انها لا يمكن الا أن تعتبر حرباً أهلية بين العمال — الى حد « التوقف الكامل عن العمل في حالة اندلاع الحرب في بلادهم المختلفة » . وهكذا ظهرت لأول مرة سياسة القيام باضطراب دولي عام ضد الحرب على مسرح التاريخ — وقد استشاط ماركس غضباً وندد بالفكرة كلها ، وهو يراجع محاضر مؤتمر بروكسل ، على أنها هراء فارغ .

وبعد أن حدد مؤتمر بروكسل سياسة الطبقة العاملة فيما يتعلق بالحرب ، انتقل الى بحث موقفه من « عصبة السلام والحرية » على ضوء هذا القرار . فلم يحاول منع أعضاءه من حضور مؤتمر العصبة في برن ، الذي كان عدد كبير منهم ينوي حضوره ؛ ولكنه أوضح بجلاء انهم سيحضرون بصفتهم الشخصية وحدها ، وبدون أية سلطة في تمثيل « الدولية » ؛ وأرسل معهم قراره الخاص بدعوة العصبة الى حل نفسها . وأغضب ذلك باكونين ، الذي عزا موقف « الدولية » الى ماركس أساساً ، وكان على حق في ذلك ؛ ولكن ذلك لم يمنعه من أن يقدم لمؤتمر برن اقتراحه

الخاص بأن تلتزم « العصابة » ببرنامج اجتماعي واقتصادي تقدمي ؛ إذ تقدم في برن باقتراح القرار التالي : —

« بالنظر الى أن أكثر المشاكل التي تواجهنا الحاحا هي تحقيق المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين الطبقات والأفراد ، يؤكد المؤتمر أنه بدون هذه المساواة — أى بدون العدالة — تكون الحرية والسلام غير واقعيتين . ومن ثم فإن هذا المؤتمر يضع في جدول أعماله اليومى موضوع دراسة الوسائل العملية لحل هذه المشكلة » .

وأعلن باكونين ، وهو يتحدث عن قراره هذا ، أنه « جماعى » — وهو مذهب كان يضعه على طرفي قيفض تماما مع « الشيوعية » . باعتبار أن المذهب الأخير مذهب تسلطى ومركزى بالضرورة . فقال : « انى أكره الشيوعية لأنها هي للحرية ، وأنا لا أستطيع أن أرى شيئا انسانيا بدون حرية . فأنا لست شيوعيا ، لأن الشيوعية تركز جمع قوى المجتمع في الدولة وتهدف الى امتصاص الدولة لها جميعا ، حيث أنها تؤدي بالضرورة الى تركيز الملكية كلها في يد الدولة ، بينما ما أصبو اليه هو إلغاء الدولة — الاستئصال الكامل لمبدأ سلطة الدولة ووصايتها ؛ الدولة التي تستعبد الناس وتضطهدهم وتستغلهم ، ويقضى عليهم بالحرمان تحت ستار تمدينهم وهويهم . فأنا أطالب بتنظيم المجتمع والملكية الجماعية أو الاجتماعية من أسفل الى أعلى ، عن طريق الاتحاد الحر ، وليس من أعلى الى أسفل بواسطة أى نوع من السلطة . ولما كنت من أنصار إلغاء الدولة فأنى أطالب بإلغاء الميراث الفردى فى الممتلكات ، الذى ليس سوى نظام من أنظمة الدولة — أثر من آثار مبدأ الدولة . وبذلك تدرك المعنى الذى اعتبره قصى به « جماعيا » ولست « شيوعيا » .

وقد عارض قرار باكونين البرودونيون ، بسبب اتجاهه الجماعى ،

كما عارضه أيضا بعض الاشتراكيين الألمان ومعظم الراديكاليين البورجوازيين ، ومن ثم رفض ؛ وعندئذ انسحب ومعه جماعة من أنصاره من « عصابة السلام والحرية » وأعلنوا انشاء « حلف الديمقراطية الاشتراكية » . وكان أشهر أعضاء هذه الجماعة اليزه ركلوز ، الجغرافي ، والمنفى الرومى نيقولا جوكونفسكى ، والبولندى فاليرى مروكوفسكى ، والايطاليان جيسبى فانللى والبرتو توشى ، وألبرت ريتشارد من ليون ، وأريستيدرى الذى كان المنظم الأسمى « لعصابة السلام والحرية » . وأعلن « الحلف » عن نيته فى تنظيم نفسه كهيئة ثورية دولية وطلب الانضمام الى « الدولية » على أساس أنه سيحتفظ بتنظيمه الخاص ويعقد مؤتمراته الخاصة من مندوبيه فيما يتعلق بمؤتمرات « الدولية » ككل وكان من الطبيعى أن رفض « المجلس العام » هذا الطلب . وعندئذ قرر « الحلف » أن يحل نفسه كهيئة دولية ، وأن يدعو قطاعاته الى الانضمام الى الفدرالات المحلية والقومية « للدولية » ، وأن يعيد تكوين منظمته المركزية لتكون قطاعا للدعاية « للدولية » فى جنيف ، وطلب الى « المجلس العام » قبول انضمام هذا القطاع الى « الدولية » . وما يدعو الى الدهشة أن « المجلس العام » قرر قبول طلب الضم على هذا الأساس بينما رفض طلب « الحلف » الموافقة على البرنامج الذى وضعه باكونين له . وقال « المجلس العام » انه ليس من شأنه أن يحكم على برامج الاتحادات المنضمة ، بل كل ما يفعله هو رفض أو قبول المنظمات ضمها على أساس : هل هى حقيقة أولا . وقد أعرب ماركس فى اتصالاته الخاصة عن ازدرائه الشديد لبرنامج باكونين — خاصة الأهمية التى يعلقها على الناء الميراث ، التى علق عليها بأنها احساس بورجوازي صغير ، وكذلك على المطالبة « بالتسوية بين الطبقات » . وقال عن هذا المطلب الأخير انه مجرد لغو ، لأن هدف

« الدولية » ليس التسوية بين الطبقات بل الناءها . وقد ناقش « المجلس العام » هذا الموضوع ، ووافق الباكوتين على النزول عند ارادته وتعديل البرنامج بحيث يوضحون بجلء ان ذلك هو ما يقصدونه . بيد أن النزاع حول موضوع الميراث ظل قائما ، كما سنرى .

ولم يكن باكونين في مركز يحسد عليه في جنيف حيث أقام « الحلف » مركز قيادته . فعالية « الدوليين » في جنيف كانوا يعادون وجهات نظره القوضوية ، وان كان هناك قطاع أيده ، خاصة بين عمال البناء الذين قاموا باضراب كبير ناجح في سنة ١٨٦٨ بمساعدة « الدولية » . وقد جاء القسم الأكبر من أنصار باكونين من المنفيين — الروسين والبولنديين والفرنسيين والايطاليين — ومن العمال المنزليين الذين يتحدثون الفرنسية في أودية الجورا — وهى الجماعات التى كونت اثر ذلك « فدرال جورا » المنفصل . أما السويسريون الألمان فلم يكذب يجد بينهم أى تأييد تقريبا ، وكذلك وقف منه « التعاونيون » ، الذين كان على رأسهم دكتور كولرى ، منه موقف العداء . وظل « الحلف » يناضل في معركة قائمة ضد أغلبية أعضاء « فدرال جنيف الدولى » الذى رفض قبول القطاع المحلى « للحلف » باعتباره هيئة منظمة برغم قبول « المجلس العام » فى لندن لهذه الهيئة نفسها . واستمر النزاع المحلى جنبا الى جنب مع النزاع الأكبر بين ماركس وباكونين فى « الدولية » ككل .

وسنعود الى هذا النزاع الكبير فيما بعد ؛ أما الآن فيجب أن نعود الى قصة « الدولية » نفسها بالنظر فى بقية اجراءاتها فى مؤتمر بروكسل سنة ١٨٦٨ .

لقد كان هذا الاجتماع يتألف من عناصر مختلفة الى حد كبير عن تلك التى اجتمعت فى جنيف ولوزان فى العامين السابقين . فبدلا من أن تكون الأغلبية العديدة مع السويسريين ، كانت هذه المرة من نصيب

البلجيكيين — ٥٦ مندوبا من مجموع كلى ١٠٠ . وجاء بعدهم الفرنسيون — ١٨ عضوا . وكان البريطانيون ، بما فيهم أعضاء « المجلس العام » الذى مركزه فى لندن ، ١٢ ، منهم ستة أجاب . ولم يكن للسويسريين سوى ثمانية مندوبين ، وكان للألمان أربعة ، وللايطاليين والاسبانيين واحد لكل . وكان الوفد البريطانى يضم — الى جانب ايكاريوس — زعيما قاييا بارزا واحدا — بنيامينى لوكرافت . وكان تولا لا يزال يرأس الوفد الفرنسى : فقد كان فارلان فى السجن ، وبعد المؤتمر أرسل هو وعدد من الأشخاص الآخرين الى « عصابة السلام والحرية » احتجاجا ضد موقف « الدولية » غير الودى نحوها . وكان دى بايه أبرز الشخصيات البلجيكية ، و ج . ب . بيكير أبرز المشتركين من سويسرا . ولم يستطع جيمس جيوم ، زعيم الجماعة القوضوية السويسرية ، أن يحضر المؤتمر . وبين الألمان كان المندوب المهم الوحيد هو موسى هيس ، الذى كان يعيش فى باريس وقتذاك . وكان المندوب الايطالى أحد أتباع باكونين من جنوا ؛ وجاء الاسبانى من برشلونة باسم مستعار .

وفى مثل هذا الاجتماع كانت الكلمة الأخيرة للبلجيكيين ، الذين كانوا قد أعدوا للمؤتمر عددا من التقارير الخاصة وعقدوا عدة اجتماعات تمهيدية فيما بينهم . وكانت القضية الرئيسية التى طلب الى المؤتمر ابداء الرأى فيها هى ملكية الأرض ، وهى القضية التى كان دى بايه قد أثارها فى العام السابق فى لوزان . وبناء على اقتراح مقدم منه أعلن مؤتمر بروكسل ان الأرض يجب أن توضع فى ملكية عامة ، رغم معارضة تلك الجماعة الصغيرة من البرودونيين الفرنسيين والبلجيكيين وبعض المعتدلين السويسريين . والواقع أن القرار كان أكثر شمولا من ذلك ؛ لأنه تضمن المناجم والمحاجر والسكك الحديدية والقنوات والبرق ووسائل الاتصال



الأخرى والغابات فضلا عن الأرض نفسها . ويبحث أيضا موضوع أدوات الاتجاج الرأسمالية في قرار منفصل ؛ وقرر المؤتمر أن الآلات ، التي استخدمت حتى الآن في استغلال العمال ، لا يمكن أن تكون ذات فائدة لهم الا اذا « وضع تنظيم أكثر انصافا ينقل الآلات الى حيازة العمال » وأن « المنتج لن يستطيع الحصول على حيازة الآلة الا بوسائل الاتحاد التعاوني وتنظيم الائتمان المتبادل » .

وهكذا انتهت « الدولية » في بروكسل الى قدر كبير من « الجماعية » بصفة نهائية . بيد أن نوع الجماعية التي فكر فيها كانت تقوم ، فيما يتعلق بالصناعات المختلفة ، على الجمعيات التعاونية الاتجاجية تساعدنا خطة من « الائتمان المجاني » — أى بوضع رأسمال لا فائدة عليه تحت تصرفها عن طريق مصارف تبادلية . فلم يكن ما أعلنه المؤتمر هو ملكية الدولة للصناعة أو سيطرتها عليها ، ولكن ملكية تعاونية على أساس من اللامركزية ، أو على الأصح من « المحلية » . وفكر المؤتمر في حل مماثل للزراعة — ملكية الأرض بواسطة كومونات محلية وفلاحتها بواسطة جمعيات تعاونية من العمال الزراعيين . وكان تحديد الموقف تجاه الخدمات التي على نطاق واسع مثل السكك الحديدية والقنوات ، التي تتجاوز الحدود المحلية ، أصعب من ذلك ، في رأى المندوبين ؛ ولكن أغلبية من تحدثوا ذهبوا الى أن مثل هذه الخدمات ستنظم بطريقة ما في فدرالات ، تقوم على الكومونات المحلية ، تضم المساحات التي تصل على نطاقها هذه الخدمات . وقد نبذ معظم المندوبين فكرة ملكية الدولة وسيطرتها ، اذ اعتبروا الدولة نظاما رجعيا في جوهره ؛ ولكن المندوبين اتفقوا على أن موضوع تنظيم خدمات النطاق الواسع في المستقبل بأكمله يتطلب دراسة أوفى ، وأنه يجب بحثه في مؤتمر قادم .

وقد بذل مؤتمر بروكسل مجهودا خاصا في توضيح معنى الهيئات التعاونية التي يقصدها في اعلانه أن الاتحادات التعاونية هي أفضل الهيئات لتولي السيطرة على الصناعات الآلية . اذ أكد التقرير الذي أعدته اللجنة المؤلفة للنظر في الموضوع خطر تحول التعاون الى صورة رأسمالية ؛ فنسدد بتراكم رأس المال الذي يدر فائدة ودفع ربح على المشتريات باعتبارهما اجراءين رأسمالين يؤديان الى الإبقاء على الرأسمالية لمصلحة قسم فقط من العمال ، وليس الى التخلص منها والحد من محملها ، وبذلك توجد « طبقة رابعة » ذات طابع بورجوازي محافظ . وأصر التقرير على أن الغرض من « التعاون العمالي » هو انتزاع وسائل الانتاج من أيدي الرأسمالين ووضعها في يد أصحابها الشرعيين . وبناء على ذلك أصدر المؤتمر القرار التالي :

« ان كل مجتمع يقوم على مبادئ ديموقراطية ينبذ كل اقتطاع باسم رأس المال ، أيا كانت الصورة التي يأخذها : ايجارا أو فائدة أو أرباحا — وبذلك يحتفظ للعمل بحقه الكامل ، مكافأته العادلة الكاملة » .

وهكذا رفض مؤتمر « الدولية » في بروكسل كلا من الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ، على نمط روكديل ، والجمعيات التعاونية الانتاجية التي تدفع فائدة على رأس المال المستثمر فيها أو تشرك عمالها في الأرباح . ولم يوافق الا على صور التعاون التي تقوم على مبدأ المساواة الاجتماعية والاقتصادية ، وان لم يكن قد سار شوطا كبيرا في تحديد ما ينطوي على هذا المبدأ بصورة ايجابية .

وقد ناقش المؤتمر عددا من المسائل الأخرى قدمت عنها اللجان التي تألفت بشأنها تقاريرها . وكان البلجيكيون قد أعدوا خطة لانشاء مصرف ائتمان يساعد المشروعات التعاونية . وقد ووفق على ذلك من ناحية المبدأ ،

وأرسلت الخطة المفصلة الى جميع فدرالات « الدولية » لبحثها بصورة  
أوفى .

واتهى المؤتمر فيما يتعلق بموضوع النقابات الى أن الاضرابات  
ضرورية ، وإن كان الكفاح عن طريق الاضراب وحده لا يكفى لتحرير  
العمل . وطالب بتنظيم شامل للعمال في الحرف المختلفة وقيام اتحاد  
فدرالى بين الاتحادات العامة ؛ كما أوصى بأن تنشئ النقابات المتحدة  
فدراليا في كل منطقة « مجلس تحكيم » ؛ ولم يكن المقصود بهذه المجالس  
أن تكون هيئات مشتركة من العمال وأصحاب العمال ، بل هيئات تؤلف  
من نقابات الحرف المختلفة تكون وظيفتها النظر في المقترحات التى تقدم  
للقيام بكفاح اضرابى وهل يجب أن تحظى بتأييد عام . ومن المحتمل أن  
اقترح هذه المجالس أساسه ما كان قد حدث منذ عهد قريب في بريطانيا  
العظمى من انشاء « حلف الحرف المنظمة في المملكة المتحدة » في سنة ١٨٦٦ .  
ونوقش موضوع الترية مرة أخرى في مؤتمر بروكسل ؛ وتقرر هذه  
المرة حث قطاعات « الدولية » نفسها بانشاء دروس عامة في « التعليم  
المهنى والعلمى والانتاجى » بقصد استكمال النقص في التعليم الذى يتلقاه  
العمال فعلا . واتهى الراى في الوقت نفسه الى أنه لا أمل في نجاح مثل  
هذه المشروعات الا اذا خفضت ساعات العمل اليومى ؛ وقرر المؤتمر فيما  
يتصل بهذا الأمر ان ساعة العمل قد حافت ، وقرر أن واجب كل القطاعات  
أن تقوم بحملات لتخفيض ساعات العمل .

وقد عبر ماركس ، الذى لم يكن قد حضر المؤتمر ، عن سخطه على  
ما تم فيه لاستمرار الأفكار الخاصة بالائتمان المتبادل ، التى اعتبرها  
سخطا ، من ناحية ، ولأنه كان ينفر من فكرة الاضراب العام ، التى اعتبرها  
غير عملية ، من ناحية أخرى . بيد أن المؤتمر كان علامة مهمة من علامات  
الطريق في تاريخ الحركة العاملة اذ قبلت فيه فكرة التأميم بصفة نهائية .

وكانت سنة ١٨٦٨ زاهرة بالاضرابات في عدد من البلاد بعد اذ انتعشت التجارة بعد كساد سنتي ١٨٦٦ و ١٨٦٧ وهزاتهما العنيفة . ولكن حركة الاضراب زادت بشدة ، بعد أن عاد الرخاء الاقتصادي ، وزادت عضوية النقابات زيادة كبيرة في جميع البلاد التي تنتمي الى « الدولية » . وقد أدت هذه الحركات الى لقاء القبض على كثير من الزعماء في كل من فرنسا وبلجيكا ، فقد انتشر الاعتقاد بأن هوذ « الدولية » الشرير وراء كل هذه الاضرابات ، حتى عندما لم يكن لها دور في الأمر مطلقا ؛ وقبل « الدوليون » بسرور هذا الاتهام الذي وجهه اليه خصومهم وعملوا على تأكيده . وفي اسبانيا فتحت الثورة الدستورية التي وقعت في سنة ١٨٦٨ الباب لفترة ما أمام حركة تنظيم الطبقة العاملة واستأرتها ، ونمت هناك « الدولية » بسرعة ، تحت تأثير الأفكار القوضوية والسندكالية أساسا . وحدث انتشار سريع في التنظيم في ايطاليا ، في الشمال وكذلك في نابلي وبعض جهات صقلية . وفي ألمانيا ظهر « الحزب الديمقراطي الاشتراكي » الى الوجود رسميا في مؤتمر آيزناخ في سنة ١٨٦٩ ، عندما انفصل قطاع من اللاساليين وانضم الى بيبيل وليينخت على أساس برنامج من وحي ماركس الى حد بعيد . ولم يصبح الحزب الجديد قطاعا من « الدولية » رسميا — اذ كان القانون الألماني يحول دون ذلك . ولكن ليننخت ، الذي يمثله فعلا ، حضر مؤتمر بازل سنة ١٨٦٩ الذي كان أكثر مؤتمرات « الدولية » تمثيلا للطبقات العاملة وفيه ظهرت « الدولية » في ذروة قوتها تقريبا .

والواقع أن عدد المندوبين في بازل كان أقل منهم في بروكسل — حضر بازل ٧٣ مندوبا بينما حضر بروكسل ١٠٠ مندوبا . بيد أن السبب في هذا الهبوط هو أن سويسرا أرسلت ٢٤ مندوبا فقط ، بينما كان عدد المندوبين البلجيكيين في العام السابق — الذي عقد فيه المؤتمر في بلجيكا — ٥٦ .

وفي سنة ١٨٦٩ لم تكن الأغلبية العددية لأى بلد بمفرده . فقد كان هناك ٢٥ من الفرنسيين و ٢٤ من السويسريين و ٥ من البلجيكيين و ٥ ألمان و ٢ نمساويين و ٢ إيطاليين و ٢ إسبان وأمريكي واحد — هو أول أمريكي يظهر في « الدولية » . وجاء من بريطانيا العظمى ستة فقط ، بما فيهم ممثلو « المجلس العام » ، وهم : روبرت بلطارت ، وبنيامين لوكرافت ، وكويل ستيني . والأجانب الثلاثة — إيكاريوس ، ولسنر ، ويونج . وكان البلجارت ، وهو أحد الزعماء البارزين بين البقاسيين البريطانيين ، عضوا جديدا مهما في « الدولية » . وكان من الفرنسيين فارلان ، الذى عاد الى احتلال مكانه بعد الخروج من السجن ، كما حضر تولان أيضا رغم هزيمته في موضوع « الجماعة » . وجاء دى بايه ثانيا على رأس البلجيكيين ؛ كما كان معظم الزعماء السويسريين هناك ، باستثناء كوللرى الذى كان قد انصرف عن « الدولية » عندما تحول الى « الجماعة » . وكان أحد المندوبين الإيطاليين هو باكونين ، وكان يظهر لأول مرة في مؤتمر من مؤتمرات « الدولية » .

وقد أثير موضوع ملكية الأراضي مرة أخرى في مؤتمر بازل رغم أنه فوقش وأخذت بشأته الأصوات في مؤتمر بروكسل من قبل . فقد أصر تولان وأصدقاؤه على أن التصويت تم بدون اعتماد كاف ، ومن ثم اتفق على إعادة فتح الموضوع . وفي هذه المرة قسم الموضوع الى شقين : هل للمجتمع الحق في جعل الملكية في الأرض جماعية ؟ وهل هناك ضرورة تدعو الى ذلك ؟ وأجابت أغلبية كبيرة بالإيجاب على السؤالين ؛ ولكن ثار نزاع حول الأساليب السلمية لفلاحة الأرض بعد أن تصبح ملكية عامة . فحذت أغلبية اللجنة التي عهد اليها بتقديم تقرير عن الموضوع الفلاحة الجماعية الفعلية بواسطة الكوميونات . ودعا إيكاريوس ، باسم « المجلس العام » ، الى قيام الدولة بتأجير الأرض لجمعيات تعاونية كبيرة الى حد يسمح لها

باستخدام الأساليب الآلية في الفلاحة . وفضل دى باييه وبعض الآخرين أن تملك الكوميونات الأرض ، مع تأجيرها اما لجمعيات تعاونية زراعية ، وهو أفضل ، أو لمزارعين أفراد يدفعون ايجارات . ولم يثبت في الموضوع بقرار .

وكان أكثر موضوع ثارت حوله المناقشات في مؤتمر بازل هو الميراث . فقد كانت جماعة باكونين قد جعلت من مسألة إلغاء الميراث ، كما رأينا ، مسألة أساسية في مؤتمر « عصبة السلام والحرية » ؛ وبعد الانفصال استمر باكونين يضغط على قطاعات « الدولية » في هذا الشأن . وكان بعض أتباعه من الفرنسيين هم المسئولين أساسا عن ادراج الموضوع في جدول أعمال مؤتمر بازل ، وقد أثار ذلك سخط ماركس الشديد . لأن الميراث في نظر ماركس لم يكن أكثر من مسألة ثانوية متفرعة من الملكية الخاصة ، ومن ثم فالطريق الصحيح هو مهاجمة الملكية الخاصة نفسها مباشرة ، حيث أن إلغاءها سيقضى بصورة آلية على حقوق الميراث . واعتبر ماركس هذه النقطة من الأهمية بمكان لأن مهاجمة الميراث مجرد تضييع للوقت في عامل ثانوي يعتمد على الأنظمة القانونية — أى على الدولة — بينما موضوع الملكية الخاصة نفسها مما يتصل بالبناء الاقتصادي القاعدي . وبناء على ذلك ، كان يرى أن الاصرار على إلغاء الميراث بدلا من الاصرار على إلغاء الملكية الخاصة اتجاه من اتجاهات البورجوازية الصغيرة . ومع ذلك فقد جذب ماركس فرض ضرائب عالية على التركات ، كمرحلة انتقالية ؛ ولكنه كان معارضا في وضع أى شيء في مركز الصدارة من البرنامج الاشتراكي أقل من التأميم الكامل لوسائل الإنتاج .

وكان ماركس شديد الاهتمام بهذه النقطة بحيث أنه أعطى إيكاريوس تقريرا يتضمن وجهة نظره اذ أن ماركس نفسه لم يحضر مؤتمر بازل ، ومن ثم حدث نزاع كبير دون أن يدرك معظم المندوبين حقيقة الموضوع

محل النزاع . وحذت اللجنة التي عهد اليها بدراسة الموضوع الغاء الميراث في تحريرها : وعندئذ قدم ايكاريوس اقتراح ماركس المضاد ؛ وأدلى باكونين بخطاب عظيم مؤيدا لقرار اللجنة ، وسلم في خطابه بأنه سيتمين ترك ملكية الفلاحين للأراضي على حالها مؤقتا ، ولكنها سرعان ما ستنتهي عندما يتم التخلص من حقوق الميراث . وقال باكونين في معارضته للماركس : انه رغم أن الظروف الاقتصادية هي العامل الأساسي في تحديد علاقات الملكية ، فإن الأنظمة التي أجازتها الدولة ، مثل حقوق الميراث ، تصير مع النمو التاريخي قوة ثانوية فعالة بذاتها ، بحيث أن ضرورة الهجوم عليها لا تقل عن ضرورة استغلال نمو القوى الاقتصادية القاعدية . واتفق باكونين الى أن الهجوم على الميراث هو جزء من الهجوم الضروري على نظام الدولة ، ويمكن استخدامه في تحقيق الهدف الجوهرى من الغاء الحكم بالاكراه في جميع صوره .

واقترنت أغلبية المندوبين الذين أدلوا بأصواتهم بحجج باكونين ، ومن ثم ووفق على اقتراح اللجنة بالغاء الميراث بأغلبية ٣٣ صوتا ضد ٢٣ وامتنع ١٣ وكان المتغيبون ٧ . وهزم اقتراح ماركس البديل ، الذي قدمه ايكاريوس باسم « المجلس العام » بأغلبية ٣٧ صوتا ضد ١٩ وامتناع ٦ وبغياب ١٣ — لأن ذلك حدث قرب نهاية المؤتمر وكان المندوبون قد بدأوا يتسربون . وهكذا لم يحظ أى من الاقتراحين بالأغلبية المطلقة التي يتطلبها اصدار قرار نهائي . وبرغم أن ماركس كان شديد الحق على ما حدث الا أنه وجد عزاء في أن باكونين لم يستطع تقييد « الدولية » بشئ ما ؛ ولم يتخذ « المجلس العام » في الواقع بعد ذلك أى اجراء لمتابعة الموضوع أكثر من ذلك . بيد أنه تبين على أى الأحوال أن سيطرة « المجلس العام » على « الدولية » كانت غير مؤكدة ، وأن تفوذ باكونين ، على الأقل فيما يتعلق بهذا الموضوع ، لم يكن مما يستهان به .

وكان الموضوع المهم الباقي بعد ذلك للمناقشة في مؤتمر بازل يتصل بسلطات « المجلس العام للدولية » ؛ ومما يدعو الى التعجب أن باكونين وجد نفسه يقف الى جانب « المجلس العام » فيما يتعلق بهذا الموضوع ، ولعله كان متأثرا بأن « المجلس العام » كان قد قبل انضمام « حلف الديموقراطية الاشتراكية » ، بينما كان قطاع « الدولية » في جنيف قد رفضه . وأيا كان الأمر فانه حيز منحه « المجلس العام » سلطات واسعة — السلطة في قبول أو رفض الانضمام « للدولية » معلقا على القرار النهائي للمؤتمر ، والسلطة في إيقاف أى قطاع يتهم بالعمل ضد مصلحة « الدولي » معلقا أيضا على حق الاستئناف أمام المؤتمر . وأمام هذا الاتفاق منح مؤتمر بازل المجلس العام السلطة التى طالب بها — وهى سلطة سرعان ما استخدمت ضد باكونين ، وزادت أهميتها لأن الظروف حالت دون عقد أى مؤتمر كامل « للدولية » فى السنوات الثلاث التالية .

وهكذا سار « الاتحاد الدولى للعمال » رسميا شوطا كبيرا فى الطريق الى الاشتراكية خلال الفترة التى انقضت بين بداية تكوينه فى سنة ١٨٦٤ والنقطة التى بلغ فيها أقصى مراحل نموه فى سنة ١٨٦٩ . وانهت المعركة ضد البرودونيين بهزيمتهم نهائيا — لأن تأميم الأرض لم يكن مما يستطيعون قبوله مطلقا . وانهارت « عصبة السلام والحرية » التى كانت مصدرا لتهديد بوصفها مركزا منافسا للنشاط الدولى قد ينتزع من « الدولية » التأييد الذى حظيت به .

واكمل « حلف » باكونين بوصفه هيئة دولية وتحول ، على الأقل فى الصورة ، الى مجرد جهاز دعامة للقطاع السويسرى « للدولية » . وحدث نمو كبير فى النقابات فى عدد من البلاد ، وتمت اضطرابات كبيرة بنجاح ، وقد عزى الى « الدولية » هذا النجاح رغم انها لم تكن مصدر هذه الاضطرابات . وصار اسم « الدولية » معروفا ومصدرا لخوف فى جزء



كبير من أوروبا ، وكان تنظيمها لا يزال ينتشر بسرعة خاصة في اسبانيا وإيطاليا . وتأسس في ألمانيا « حزب ديموقراطي اشتراكي » في آيزناخ ، وكان المنتظر أن يتعاون معها تعاوناً وثيقاً ، وإن كان لا يستطيع الانضمام رسمياً بعد . وأخيراً ، ورغم النزاع بين أنصار المركزية وأنصار الحكم الذاتي ، منح « المجلس العام » الذي كان يسيطر عليه ماركس ، سلطات واسعة على القطاعات القومية والمحلية — وإن لم تكن سلطات محددة تماماً — في الفترات التي تمر بين انعقاد المؤتمرات — وقد تم ذلك بمعونة باكونين نفسه .

وكانت النتيجة في مجموعها تبدو لأول وهلة انتصاراً يسره ماركس ، مهما كان تدمره الشخصي . وإذا لم تكن النتيجة قد سرته فإن عدم رضاه يرجع إلى عوامل تكمن تحت سطح الأحداث الجارية ولم تكن قد أثرت بعد بصورة خطيرة في عمل « اللوية » . بيد أنها كانت مع ذلك عوامل تلح على تفكيره وتهدد بالضرر في المستقبل . فأولاً لم يعد هناك أى أمل في حدوث تمرد في أيرلندا ، وهو التمرد الذي قال ماركس : انه شرط ضروري سابق على الثورة في بريطانيا . فقد هزمت حركة « الفينيان » في أيرلندا ، وإن كانت لا تزال تعمل في مأمن في الولايات المتحدة . وثانياً : حصل زعماء النقابات في بريطانيا على الإصلاح البرلماني الذي كانوا يطالبون به — أو على الأقل جزءاً منه يكفي لأن يجعلهم ينصرفون إلى التفكير في الطريقة التي يستفيدون بها من قوتهم السياسية الجديدة أكثر مما يفكرون في الثورة ، سواء في الداخل أو الخارج . هذا فضلاً عن أنهم كانوا في طرقتهم إلى حد كبير إلى الحصول على الاعتراف بحقوق النقابات ، وأخذ اهتمامهم ينصرف بصورة متزايدة إلى الصراع البرلماني لتأمين هذه الحقوق ؛ كما كانت الدلائل تشير بوضوح إلى أن « قانون الإصلاح » سيدر عليهم حصداً ثميناً من التشريعات الاجتماعية والصناعية . وفي هذه الظروف

كانوا أقل استعدادا للاستماع الى تصائح ماركس مما كانوا وهم في غمرة النضال من أجل « الإصلاح » . وكان ماركس من ناحيته يدرك تماما أن سيطرته على « الدولية » تتوقف تماما على قدرته في توجيه الأعضاء البريطانيين في « المجلس العام » . فالواقع أنه كان بلا أتباع في « الدولية » قريبا خارج إنجلترا ، حيث لم يكن هناك قطاع ألماني فعال له . وكان يعرف أن مؤيديه في فرنسا قليلون ؛ إذ ما كان يستطيع الاعتماد على غارلان ، كواحد من تلامذته المطيعين ، أكثر مما كان يستطيع الاعتماد على تولان . وكانت كلا من اسبانيا وإيطاليا ، في حدود ما لهما من قيمة ، معاقل باكوننية — فهما قطعاً لم تكونا من مؤيدي ماركس . وكان يعتقد أنه يستطيع الاعتماد في سويسرا على بيكير وعلى بعض المنفيين الآخرين ، بيد أن هؤلاء باكونيين كان قويا هناك أيضا ، وكان الجناح اليميني في جنيف وفي غيرها متحالفا مع « التقدميين » البورجوازيين . وكان بلجيكا طرقها الخاص ، الذي لم يكن ماركسيا البتة — وهذا هو كل ما هنالك . وكان ماركس قد استطاع السيطرة على « الدولية » حتى سنة ١٨٦٩ لأن زعماء النقابات البريطانيين قبلوا منه هو وجماعته الصغيرة من المنفيين ما يكاد يكون عمليا حرية مطلقة في التصرف باسمهم فيما يتصل بشؤون القارة ؛ ولكنه بدأ يدرك أنه ليس من المحتمل أن تستمر هذه الروح الطيبة نحوه من جانبهم . هذا كله الى جانب أن ماركس لا بد كان يعرف تماما الى أى حد لم تكن القوة الظاهرية « للدولية » حقيقية ، وإلى أى مدى تستطيع الحرب أن تطيح بالجزء الأكبر منها .

ولا بد لنا هنا أن نترك التاريخ الداخلي « للاتحاد الدولي للمال » ؛ لأن قصة انهياره لا يمكن أن تحكى الا بعد أن ننظر في وقع كل من اندلاع الحرب بين فرنسا وبروسيا وكوميون باريس — الذي جاء عقب هزيمة فرنسا — على حركة الطبقة العاملة الأوروبية . وعندئذ نستطيع العودة الى سرد ما بقى من تاريخ « الدولية » على ضوء هذه الأحداث المسمرة .

## الفصل السابع

### كوميون باريس

ظلت باريس حتى سنة ١٨٧٠ أكثر مراكز « الاتحاد الدولي للعمال » نشاطا الى حد بعيد . فبرغم أن السلطات هناك لم تتسامح مع النقابات الا منذ بضع سنوات ، وكانت النقابات لا تزال تخضع لرقابة الشرطة ؛ وبرغم أن « الدولية » نفسها حُرمت باعتبارها هيئة غير مشروعة ووالقى بأعضاء مجالسها الثلاثة المتعاقبة في السجن ؛ ورغم أنه كان هناك اضطهاد مستمر للراديكاليين والاشتراكيين وتعرضت صحفهم لرقابة شديدة ؛ برغم كل ذلك كانت باريس في الستينات من القرن التاسع عشر مرتعا لهياج متزايد من جانب الطبقة العاملة . فقد كان هناك ضيق اقتصادي شديد وعداء سياسي للامبراطورية ؛ وقرب نهاية العقد صارت الاضرابات متكررة في المدن الأخرى المهمة في فرنسا كما في باريس . فكانت ليون ومارسيليا وليكريزو وبرست وسانت ايتين وروان جميعها مسرح قلق شديدة ونشاط في التنظيم تحت لواء « الدولي » .

ولكن كانت هناك خلافات حادة داخل صفوف الحركة الراديكالية وحركة الطبقة العاملة . وكان برودون هو أكبر عامل فرد يؤثر في النقابيين خاصة في باريس ؛ وكان « التعاون المتبادل » هو الجانب الذي احتل مركز الصدارة من آراء برودون . وقد كانت مشروعاته الخاصة « بالائتسان المجاني » موضع مناقشات كثيرة ، كما رأينا ، في مؤتمرات « الدولية » ؛

ولم يؤد انهيار « مصرف الائتمان المتبادل » ، الذى أسسه أتباعه ، الى اقتناعهم مطلقا بأن آراءه خاطئة . بل انهم ذهبوا فقط الى أن التبادلية لا يمكن أن تنجح في مواجهة عداة الدولة التى تسيطر عليها السياسة المالية الرأسمالية ؛ وكان أملهم أن يتيح لهم فرصتهم سقوط الامبراطورية ، وكانوا على ثقة من سقوطها ، وكثيرا ما اتهم البرودونيون في « الدولية » بأنهم متفقون سرا مع نابليون ؛ بيد أن هذه التهمة كانت هراء . وقد قامت هذه التهمة على واقعيتين — الأولى أن نابليون حاول فعلا أن يجرى زعماء العمال باتباع سبل التعاون السلمى ؛ والثانية أن زعماء « الدولية » في باريس حاولوا ، دون أن يقبلوا مقترحاته ، أن يستفيدوا من التراخي في تطبيق القوانين التى تحرم التكتل بأن ينظموا أنفسهم بطريقة قانونية بدلا من التنظيم السرى . واعتبر قنادهم ، وعلى رأسهم بلانكى الذى أصدر تعليماته الى أتباعه بمقاطعة « الدولية » ، أن أى قبول من هذا النوع للصفة القانونية خيانة للقضية الثورية ، واستمروا في تنظيمهم السرى « للنخبة » الثورية جنبا الى جنب مع الجماعات الراديكالية السرية الأخرى التى ظلت متمسكة بالتقليد العقوى التأمري . وكانت باريس في ذلك الوقت ، كما كانت في الثلاثينات وفي الأربعينات ، تزخر بالأندية والجمعيات الثورية ؛ وقد أصدر أعضاء هذه الهيئات ، بمعونة كبيرة من جانب طلبة الجامعات ، سلسلة من الصحف الراديكالية القصيرة الأجل أدت باستمرار الى ألوان من الاضطهاد والقمع من جانب سلطات الأمن . وكان من أبعاد الصحفيين الراديكاليين نقودا في هذه الفترة هنرى روشفور ( ١٨٣٠ — ١٩١٣ ) الذى أسس صحيفة « المصباح » في سنة ١٨٦٨ — بعد أن هاجم حكومة نابليون الثالث في عدة صحف متعاقبة — وسرعان ما وجد نفسه في السجن لمدة عام . وأطلق سراحه في سنة ١٨٦٩ ، وعاد ثانيا الى هجومه

في صحيفة جديدة هي « المارسيليز » ، فالتى في السجن مرة أخرى . وفيما بعد أشرف على إصدار صحيفة « شعار اليوم » في باريس ابان الكوميون ، وثقى الى كالدونيا بسبب هجماته على تير . وبعد ذلك أيضا كان من مؤيدى جنرال بولانجيه وانضم الى الحملة التى قامت ضد دريفوس . ولكنه في أواخر الستينات كان يعتبر أبرز صحفى اليسار الجمهورى .

ولم يكن معظم هذه الراديكالية الصريحة اشتراكيا بأى معنى محدد ؛ وكان القسم الأكبر من زعمائها من بين المثقفين وليس من العمال ، وان كان بلانكى ، وهو يعمل من قاعدته في بروكسل ، مؤيدا بجمهور كبير من الأتباع بين الطبقة العاملة . وكانت هاليد سنة ١٨٤٨ قوية بين الراديكاليين القدماء ، وأولئك الذين كانوا يتذكرون « أيام يونية » تتطلعوا الى الوراء لما قبل سنة ١٨٤٨ وقبل سنة ١٨٣٠ الى الأيام العظيمة ، أيام ثورة سنة ١٧٨٩ وخاصة الى ذروتها في سنة ١٧٩٢ و ١٧٩٣ ، قبل أن يطيح بها نابليون الأول . وقد كره هؤلاء المحاربون الثوريون القدماء نابليون الثالث بسبب أعماله السيئة وبسبب أعمال عمه . فقد كرهوا الامبراطورية التى دمرت الثورة : لقد كانوا جمهوريين متحمسين لا تمنى الجمهورية بالنسبة لهم مجرد التخلص من الامبراطور واستمرار فى آل بوربون وأورليان المطالبين بالعرش ، بل أيضا الاطاحة بالدولة نفسها — بوصفها القوة المركزة الكبرى التى تعد بمثابة العدو الدائم للحرية البشرية . وعقدوا العزم على التخلص من جهاز السلطة الأوتوقراطى كله ، وان لم تكن لديهم سوى فكرة مبهمه عما يريدون أن يقيموه محلها . وكان بلانكى ، بمفهومه عن الديكتاتورية الثورية وأفكار المساواة التى استمدتها من باييف ، يعتقد أنه يعرف نوع المجتمع الجديد ، الذى يريد أن يشيده على الأقل

فى خطوطه الرئيسة . ولكن معظم العقوبين التقليدين كانوا أميل الى الاكتفاء بمعرفة عدوهم وافترض أن كل الأمور سيستقيم حالها عندما يتصى عدوهم عن السلطة وتقوم مكانه الجمهورية الديمقراطية . وكانت هذه الراديكالية العقوبية تنطوى على شعور قوى بالمساواة ، ولكنها لم تكن فى الغالب تعادى الملكية فى ذاتها . لقد طالبت بالمساواة السياسية الكاملة — أى القضاء الكامل على الامتيازات السياسية — ولكنها لم تكن محددة فيما يتعلق بآمالها الاقتصادية ، الا فيما يتصل بكرهها لرجال المال وأقطاب الانتاج الرأسمالى الكبير وتلك الجماعات الفاسدة التى تعيش على النظام الامبراطورى . وكانت تريد ضرائب عادلة كما تريد حق الانتخاب للرجال وهيئة تنفيذية تخضع للهيئة التشريعية المنتخبة خضوعا مباشرا وكاملا . وكانت تكره الموظفين الحكوميين — وبوجه خاص رجال البوليس وضباط القوات المسلحة النظامية . وجذت فكرة الحرس الوطنى الذى يضم المواطنين ، الشعب المسلح الذى يتولى الدفاع عن نفسه بنفسه . وكانت تراودها رية شديدة فى التحريرين والراديكاليين البورجوازيين الذين كانوا يقومون بدور المعارضة الرسمية ؛ ولكنها أيضا وجدت نفسها تسير الى حد ما وراء السياسيين الأكثر راديكالية اذ لم تكن هناك زعامة أخرى يسرون وراعها الا فى التآمر السرى ؛ ولم يكن هناك حد فاصل بين أولئك الراديكاليين الذين أرادوا قلب الامبراطورية ليقموا بدلا منها جمهورية بورجوازية ، وأولئك الذين كانوا ما زالوا يذكرون كيف استغلتهم الجمهورية فى سنة ١٨٤٨ فكرهوها فى صورتها البورجوازية كراهة أقل فقط من كراهتهم للامبراطورية ؛ ووضعوا فى مواجهتها فكرة الجمهورية الديمقراطية حقيقة التى تكون فيها السلطة فى يد الناس أنفسهم ولا يسلمونها الى أى جهاز من أجهزة سلطة

الدولة — حتى الى جهاز يقوم على حق الانتخاب للرجال . اذ أن حق الانتخاب للرجال كان بالنسبة للجناح الراديكالى اليسارى قد تسمم باستفتاءات نابليون الثالث الشعبية . لقد كانوا يريدون حق الانتخاب للرجال ؛ ولكنهم ذهبوا الى أنه لن يؤدى وظيفته بصورة سليمة الا اذا تظهر من صلتة بالدولة ذات السلطان . ولكن عندما كانت الأمور تصل الى مرحلة التصويت لم يكن أمام راديكالى الجناح اليسارى هؤلاء فى الغالب الا الاختيار بين الامتناع أو التصويت الى جانب السياسيين البورجوازيين الراديكاليين — أو على الأقل الى جانب أولئك الذين كانت خطاباتهم أكثر تطرفا الى اليسار من بين هؤلاء السياسيين . وقد أدلى بعضهم بأصواتهم وامتنع البعض الآخر . أما التقدم برشحين عنهم ، فى ظل الامبراطورية ، فقد بدا للكثيرين منهم عملا من أعمال الخيانة بالتفاهم مع نظام لا سبيل الى التخلص منه الا بعمل ثورى .

ولما كانت النقابات قد بدأت تنمو فى الستينات من القرن التاسع عشر وتكون صلات بين الحرف المختلفة ، فإن حركة عمالية متميزة بدأت تفصل عن الكتلة الراديكالية . ولكن هنا أيضا قامت مشاكل يتطلب الأمر مواجهتها .. ففى أحد الطرفين كان هناك عدد قليل على استعداد للتفاهم مع الامبراطورية الى حد محاولة ابعاد النقابات عن السياسة والاكتفاء بالاستفادة بصورة كاملة من أى تسامح تبديه نحوهم دولة نابليون . بيد أن الغالبية العظمى من العمال الصناعيين فى المدن الكبرى كانوا يكونون عداء عميقا للامبراطورية بحيث لا يمكنهم اتباع هذا السبيل . وكان أمام هؤلاء بديلان : الاستفادة الى أقصى حد مما تبديه السلطات من تسامح وتنظيم أنفسهم علنا دون أن يعلنوا العدول عن معارضتهم للنظام القائم ، أو رفض هذا التسامح ومحاولة تنظيم أنفسهم سرا على أسس ثورية بحتة .

وقد اتخذ أتباع بلانكى وكثيرون من اليعاقبة السياسة الأخيرة ؛ ولكن معظم الأعضاء العاملين في النوادي الحرفية العديدة فضلوا السياسة الأخرى بطبيعة الحال . فنظموا أنديتهم علنا ، ولم يمض وقت طويل حتى ربطوها بعضها ببعض في « غرف سندكالية » تمثل عددا من الحرف ؛ ثم زادوا جراحة فبدأوا ينظمون ، جنبا الى جنب مع هذه الاتحادات المحلية للنوادي الحرفية ، فروعاً أو قطاعات « للاتحاد الدولي للعمال » بعض أعضائها كانوا يحكم عضويتهم في هذه الأندية مضاعفين بذلك عضوية النوادي وضامين مباشرة عددا كبيرا من عمال المصانع وعمال المناجم وعمال النقل وعمال البناء ممن لم يسبق لهم أن تنظموا قبل ذلك مطلقا ، وكانت الجمعيات المهنية الخيرية بالنسبة لهم قاعدة غير مناسبة للعمل الصناعي . وفي أواخر الستينات صارت « الغرف السندكالية » ، في باريس وفي عدد من المدن الأخرى ، توجد جنبا الى جنب مع فروع « الدولي » وبينهما قسم مشترك من الأعضاء ، كما تشتركان في نفس المكاتب وأماكن الاجتماع في كثير من الأحوال .

وفي مثل هذه الأوضاع كانت « الغرف السندكالية » تمثل أساسا أصحاب الحرف المهرة ممن يعملون في الغالب عند أصحاب أعمال صغار ، أو على أى الأحوال في ورش صغيرة أو في منازلهم ؛ بينما كانت فروع « الدولية » تضم نسبة كبيرة من العمال غير المهرة ومعظم أولئك الذين يعملون في مؤسسات كبرى أو مشروعات ضخمة . ولكن الزعامة كانت الى حد كبير مشتركة بين الجماعتين ، وان كان هناك قسم كبير بين أصحاب الحرف الماهرة من المعتدلين الذين كان همهم الرئيسى هو شئون الحرف الماهرة المعترف بها . ولقد كان معظم المعتدلين ثوريين بمعنى ما — اذ كانوا يتوقون الى قلب الامبراطورية التي اعتقدوا أن انهيارها وشيك . يد أنهم



كانوا أميل الى تأييد السياسيين الراديكاليين البورجوازيين الأكثر تقدمية ،  
والى محاولة تأسيس حزب عمالى يخلل الانتخابات ويهدف الى اقامة  
الجمهورية الدستورية . ومن هذه الأندية الحرفية جاء فى سنة ١٨٦٣ أول  
مجموعة من المرشحين العمال لعضوة البرلمان وعلى رأسهم تولان زعيمهم  
البارز فى باريس . ومنها أيضا صدر فى العام التالى « بيان الستين » ، الذى  
وقمه معظم زعماء الجمعيات المهنية فى باريس ، وما يتضمنه من مطالبة  
بالتحريك الاجتماعى بوصفه الجزء المكمل للمطلب السياسى الخاص بتعميم  
حق الانتخاب للجميع . وقد تأثرت هذه الحركة تأثرا شديدا بكتاب برودون  
« القدرة السياسية لدى الطبقات العاملة » ؛ وحشد معظم البرودونيون  
الفرنسيون فى أواخر الستينات العمل السياسى فى تحقيق مطالب الطبقة  
العاملة برغم أنهم كانوا يتطلعون الى اختفاء الدولة السياسية عندما يحصل  
العمال على حقوقهم . وكافت هذه الجماعة أيضا هى التى ذهبت الى لندن  
وعاوت فى انشاء « الدولية الأولى » .

وفى هذه المرحلة لم يكن تنظيم النقابات قد انتشر خارج دوائر أصحاب  
الحرف المهرة بعد . وكما رأينا ، كان المندوبون الفرنسيون الأربعة الذين  
اشتركوا فى الاجتماع الافتتاحى « للدولية » فى سنة ١٨٦٤ من أصحاب  
الحرف الذين يمثلون الصناعات الصغيرة . وأحدهم ، وهو يوجين قارلان ،  
هو الذى قَبِضَ له بعد ذلك مباشرة أن يصير المنظم البارز للحركة النقابية  
الفرنسية وأن يوسع دعوته من دائرة أصحاب الحرف الى مجموع العمال  
بصفة عامة فى باريس والأقاليم ، وأصبح الزعيم الحقيقى « للدولية » فى  
فرنسا . بيد أن ذلك كله كان لا يزال فى طيات المستقبل بالنسبة للفترة التى  
تحدث عنها . ومن بين الثلاثة الآخرين كان تولان شخصية سياسية مهمة  
وداعية هابيا — زعيم « الستين » — ولكنه فى جوهره من المعتدلين .

وقد اتفقت ميوله مع اتجاهات النقيبين البريطانيين الذين تأخى معهم في لندن . وكان الاثنان الآخران مثله ، وقد أُعتبروا مع تولان — عندهما حان الوقت — خصوما للكوميون وندد بهم رفقاؤهم السابقون على أنهم خونة . ولقد انسحب هذان الاثنان من « الدولية » في مرحلة مبكرة .

بيد أن تولان وأصدقائه لم يكونوا سياسيين راديكاليين من النوع البرلماني المألوف . بل كانوا من أتباع برودون ويمتقدون في الملكية على النطاق الصغير وفي الائتمان الحرفي حتى كل منتج في المكافأة على قدر عمله . وكانوا يعارضون كل ضروب الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج على أساس أنها تعمل في حياتها القضاء على الحرية الفردية . وقد هاجموا الإنتاج الكبير والنمو الرأسمالي على أنهما ينطويان على استغلال الكثرة بواسطة القلة ، وتمسكوا بفكرة أنه ينبغي أن يكون لكل منتج الحق في الحصول على ما يحتاجه من رأس المال ، بدون فائدة ، الذي يمكنه من العمل في حرفته ، اما كفرد أو متحدا مع آخرين في جماعات تعاونية . والوضع الذي ترمدوا ضده مباشرة كان ذلك الوضع الذي يجد فيه صاحب الحرفة الماهرة الذي لا يستطيع أن يعمل لنفسه أنه مرغم على بيع خدماته اما الى صاحب عمل صغير كوسيط يستغله بدوره مالى من أصحاب الأعمال ، أو الى هذا المالى مباشرة ، ولا سبيل لديه الى السوق الا عن طريق هذا المالى . وقد بدت لهم فكرة برودون عن « مصرف الائتمان المركزى الكبير » الذى يقدم ، عن طريق فروع ، رأس مال بدون فائدة ، الوسيلة السليمة التى تضمن لكل منتج كامل نتاج عمله . وكان برودون يتطلع ، كما رأينا ، الى انشاء مصرفه المقترح ، لا بواسطة الدولة التى نبذها ، بل بواسطة عمل مباشر من جانب الناس يقيمونه ويمنحونه دستورا مستقلا تماما عن الدولة . فقد كان هدف البرودونيين ، الذين تقدموا

للاتخابات في سنة ١٨٦٣ والسنوات التالية ، ألا يستخدموا الدولة كأداة لتأميم المصارف ، بل أن يستغلوا نفوذهم في إنشاء المصرف مستقلا والتخلص في نفس الوقت من الدولة القائمة — أى الامبراطورية — بواسطة الثورة . ان برلمان نابليون كان بالنسبة لهم مجرد منصة يستغلونها في الدعوة بصورة أفضل الى مذهبهم المضاد للدولة .

وكان فارلان ، في حدود ما نستطيع أن نصل اليه ، يتفق معهم في هذه المرحلة ، سوى أنه كان يؤكد أكثر منهم كثيرا التنظيم الجماعي للعمال في الميدان الاقتصادي والاتحاد التعاوني على حساب الانتاج الفردي . بيد أن وجهة نظره كانت ، بسبب هذين الأمرين ، مختلفة عن وجهة نظرهم الى حد بعيد ، وسرعان ما زادت هوة الخلاف اتساعا لأنه كان يفكر على أساس من الصناعة الكبيرة والصغيرة معا ومن الطبقة العاملة ككل الى جانب الأفراد من أصحاب الحرف وأنديتهم الحرفية .

والى جانب ذلك كانت هذه الجماعة كلها — من فارلان الى تولان — تقف موقف العداء الشديد من المركزية . لقد كانوا فدراليين يهدفون الى تنظيم الطبقة العاملة على أساس محلي ، ثم ضم الاتحادات الفدرالية المحلية في اتحاد فدرالى . وكانت فرنسا الحرة التى يتطلعون اليها بلدا مكونا من « كومونات » ( مجتمعات محلية صغيرة ) تتمتع باستقلال ذاتي ، وتضمها اتحادات فدرالية حرة بقصد تحقيق أغراض مشتركة مما يتطلب العمل على نطاقات أوسع ، ولكن على أن تظل الكوميونات المحلية مصدر السلطة ولا تتمتع الاتحادات الفدرالية الكبرى بأى سلطة ارغامية . وبهذا المعنى كانوا فوضويين — وان كان الاسم في ذلك الوقت لم يكد يكون معروفا — نبذوا الدولة السياسة في كل صورها — حتى الجمهورية الديمقراطية — وعلى عداء مع أتباع بلانكى الذين كانت

فكرتهم عن الدكتاتورية الثورية تبدو لهم ملوثة بفاهيم السلطة المطلقة .  
 فالسلطة الوحيدة التى كانوا على استعداد للاعتراف بها هى سلطة الناس  
 أنفسهم كما يعمرون عنها فى الكوميونات مباشرة . وقبلوا فكرة « النخبة »  
 الثورية التى تدعى أنها تمثل الشعب وأن من حقها أن تقول له ماذا يفعل .  
 وقد وقف اليعقوبيون من هذا الموضوع موقفا مبهما . فهم كثيرا  
 ما نددوا بأنصار « الدولية » على أنهم « جيزونديين » يرفضون الاعتراف  
 بالحاجة الى سلطة ثورية موجبة . ولكنهم اختلفوا أيضا مع أتباع بلانكى  
 اذا أصرروا على أن السلطة يجب أن تكون للشعب كله وليس « نخبة » .  
 هذا الى جانب أن معظم اليعقوبيين كانوا يؤمنون أيضا بالكوميونات الحرة  
 كنظيم قاعدى ضرورى لفرنسا الجديدة ، ولكنهم لم يذهبوا الى حد  
 الاصرار على أن تكون الكوميونات المحلية هى معقد كل السلطة . فقد  
 كانوا يتطلعون الى سلطة مركزية ثورية تحل محل دولة المستغلين بواسطة  
 « ادارة » أو « لجنة » « للأمن العام » ، تعمل كهيئة تنفيذية للشعب ،  
 وتستخدم التشريع المباشر — الاستفتاء — كأداة أساسية لسن القوانين .  
 وفيما عدا ذلك كان اليعقوبيون يختلفون عن أتباع بلانكى وعن أنصار  
 « الدولية » فى أنهم لم يفكروا أساسا على أساس طبقي . اذ كانت وجهة  
 نظرهم أولا سياسية ، بينما كانت وجهة نظر أنصار « الدولية » أساسا  
 اقتصادية ؛ اذ كانت تقوم على محاولة الحصول على تأييد الجماهير ، بينما  
 كان أتباع بلانكى يعتمدون اعتمادا كليا على العمل الثورى تقوم به « أقلية  
 واعية » .

وكان ماركس فى وضع صعب دائما فى اتصالاته مع الزعماء الفرنسيين .  
 فقد كان يسخر فى « الدولية » باتجاه تولان البرودونى ، كما عارض دفاعه  
 عن الملكية الصغيرة معارضة شديدة . وكان يعطف تماما على جهود فارلان  
 فى بناء حركة هائية جماهيرية كأساس لحركة سياسية جماهيرية للعمال ،

ولكنه كان يمرض بشدة أيضا فدرالية فارلان الفوضوية ، التي اعتبرها مما لا يتفق مع الحاجة الى القوة الطبقة المتماسكة المركزة كأداة للدفاع عن النظام الجديد ولبنائه . وكان اعتراض ماركس على العقويين أشد حتى من ذلك ، متهما اياهم بأنهم مذهبيون لا يره لهم يتطلعون دائما الى الوراء ، الى أيام ١٧٨٩ و ١٧٩٣ العظيمة بدلا من أن يدرسوا العالم حولهم ، وبأنهم يتجاهلون حقيقة الصراع الطبقي التي لا جدال فيها ، وبأنهم مجرد شيعة من شيع الراديكاليين البورجوازيين ولا يفهمون الثورة الاجتماعية التي يدعون الدفاع عنها . والواقع أن ماركس كان من الناحية المزاجية لا يتفق مع أى واحد من الجماعات الفرنسية — رغم الدفاع العاطفى الحار الذى دافعه عن « كوميون باريس » فى ساعة هزيمته ؛ وكان عدم الاتفاق هذا معهم جنيحا عاملا مهما فى التاريخ المتقلب « للدولية الأولى » .

وما أن كافت سنة ١٨٦٧ حتى كان فارلان ، وليس تولان ، هو الزعيم الفعال للقطاعات الفرنسية من « الاتحاد الدولى للعمال » . ولم يمض وقت طويل حتى أدت به زعامته الجديدة الى السجن : ولم يستطع الاشتراك فى « مؤتمر الدولية » فى سنة ١٨٦٧ و سنة ١٨٦٨ . وعندما عاد ثانية ، فى مؤتمر بازل سنة ١٨٦٩ ، كان الصراع حول الملكية الجماعية قد انتهى فى الواقع . اذ كان البرودونيون قد هزموا فى « الدولية » كما هزموا فى ذلك القسم من الحركة النقابية الفرنسية الذى استمر يناصره <sup>(١)</sup> ،

(١) ورغم ذلك استمرت أفكار برودون تحتل مركزا متينا فى كثير من الجمعيات الحرفية الفرنسية . ان اتباع « الدولية » من الفرنسيين استولوا على القطاع الباريسى ، كما سيطروا أيضا فى ليون ومارسيليا وبرست وبعض المناطق الأخرى . بيد أن البرودونية لم تكن قد اندثرت بأى حال من الأحوال ؛ بل بقيت عاملا قوى الأثر ، وقد عادت ، كما سنرى ، فأكلت نفسها بقوة فى السبعينيات من القرن الماضى .

وتحولت « الدولية » الى تلك المهمة الصعبة ، مهمة تحديد طابع الملكية الجماعية التي اعتنقتها كبداً . وفي فرنسا ائزجت حكومة نابليون الثالث لانتشار الاضرابات ونمو النقابات ، ودفعها ذلك الى اضهاد « الدولية » . وقد استدعى جنود في عدة أماكن لاطلاق النار على المضربين : وقامت النقابات بمظاهرات احتجاج وجمعت أرصدة لمساعدة المضربين في كل من فرنسا وسويسرا وبلجيكا .

ولم تلبث تلك الموجة الصاعدة من النقابية — التي انتشرت في اسبانيا كما انتشرت في فرنسا وبلجيكا وسويسرا وتركت أثرها أيضا في بريطانيا وألمانيا — أن توقفت فجأة في سنة ١٨٧٠ بنشوب الحرب الفرنسية البروسية . وقد أثارت الحرب — التي جر بسمارك نابليون الثالث اليها بخدعة — مشكلة صعبة في وجه حركات الطبقة العاملة في كل من البلدين على السواء . ففي فرنسا كان معظم زعماء الطبقة العاملة يكونون عداة شديدا للامبراطورية الثانية ، بحيث أنهم لم يشعروا بأى دافع لتأييد الحرب حتى حوّل غزو البلاد والهزائم المتتالية التي دمرت جيوش نابليون المسألة الى قضية دفاع عن الوطن ضد خطر الاحتلال وتقطيع الأوصال . وفي ألمانيا — حيث كان الحزب الاشتراكي الديمقراطي تحت زعامة لينبخت وبيل قد نظم نفسه لتوه ، في مؤتمر آيزناخ في سنة ١٨٦٩ ، في وجه معارضة أتباع لاسال — كان لايد من مواجهة مسألة التصويت على اعتمادات الحرب في « مجمع شمال ألمانيا » . وكان القطاع الفرنسى من أتباع « الدولية » قد أرسل الى العمال الألمان ييافا يدعو الى السلام والى تضامن الطبقة العاملة الدولية ؛ ورد المجتمعون في آيزناخ على ذلك باعلان أخوى . وعندما اندلعت الحرب فعلا بدا نابليون الثالث في صورة المعتدى ؛ واجتاحت ألمانيا موجة من المشاعر الحماسية . وصوت أتباع لاسال في « مجمع شمال ألمانيا » الى

جانب اعتمادات الحرب : ولتمتنع لينتخ وييل عن التصويت على أساس  
أنهما لا يستطيعان إعطاء صوتهما في الموافقة على حرب أعلنتها الأوتوقراطية  
الألمانية ، كما أنهما في نفس الوقت لا يستطيعان التصويت بصورة يبدو  
فيها تأييد لاعتداء نابليون الثالث . وعندما التجئ الى ماركس في طلب  
النصيحة جذب موقفهما بصفة عامة ، وإن كان انجز في مراسلاته مع ماركس  
حول الموضوع قد أظهر أنه يأمل بشدة في انتصار ألمانيا . وفي النهاية اتفق  
ماركس وانجز على أن السبيل السليم هو تأييد الحرب ما دامت دُفاعة ،  
ولكن مع الوقوف بشدة ضد أى تفكير في ضم الألزاس واللورين والمطالبة  
بالسلام بمجرد أن يطيح انتصار ألمانيا « بالامبراطورية » ويمهد السبيل  
لحكم جمهورى في فرنسا .

وأدت الانتصارات السريعة التي أحرزتها الجيوش البروسية وارغام  
نابليون الثالث على التسليم في سيدان وانهار الامبراطورية الثانية الى ترك  
فرنسا بلا تنظيم وبدون حكومة ، وصارت باريس مهددة بالاحتلال  
الثورى . وأطيح بالحكومة القديمة ، وحلت محلها حكومة جديدة مؤقتة  
للدفاع القومى لا يكاد يكون لها أى أساس شرعى ولا تحظى بتأييد شعبى  
كبير . وأُرسل جانبنا الى الأقاليم ليستنهض الهمم للمقاومة ولتكوين  
جيوش جديدة ؛ واستعملت باريس لمقاومة الحصار . وأرسلت الحكومة  
تيمير ليجول في العواصم الأوربية في طلب المساعدة . وفي باريس أعيد انشاء  
« الحرس الوطنى » ، وفجأة صارت له أهمية كبرى لأن السلاح وُضع  
في أيدي العمال . وكان الدفاع عن باريس عديم الجدوى من الناحية  
المسكينة : إذ لما كانت محاطة بالبروسيين من كل جانب ، فانه كان من  
الممكن ارغامها على التسليم تحت وطأة الجوع ، اذا لم يمكن الاستيلاء  
عليها عنوة بالهجوم . وقد لقيت الجيوش الجديدة التى تألفت في البلاد

هزيمة سريعة ، وصار من الجلى ، على الأقل للحكومة ، أنه لم يعد هناك سبيل آخر جدى سوى التسليم بالشروط التى يرى بسمارك أن يسمح بها ؛ وأكدت عودة تير ، صغر الدين ، وتسليم بازان فى متن هذه الآراء . بيد أن الباريسيين رفضوا رؤية المسألة بنفس الطريقة التى رآها بها حكامها القلقون . وصار بلانكى نفسه ، فى صحيفته « الوطن فى خطر » ، وكذلك معظم اليمانية ، وطنيين متحمسين يصدّونهم اصرار على القتال حتى آخر رجل ، واعتبروا استسلام باريس مذلة لا تحتمل ، ولاموا الحكومة على التزامها الدفاع ، بدلا من التقدم لرد البروسيين على أعقابهم . وبتسليم بازان ارتفع الهمس ضد الحكومة . وحاولت جماعات من أنصار بلانكى — ضد نصيحة بلانكى نفسه الذى رأى أن الحركات لم تنضج بعد — مرتين القيام باغتيال بقصد إقامة حكومة ثورية ، ولكنها لم تحظ بأى تأييد ورجعت على أعقابها . وفى نفس الوقت قام قواد الحكومة ، تحت ضغط ، بهجمات غير مجدية وسيئة التنظيم ، وكانوا هم أنفسهم يدركون عدم جدواها ؛ وأخذ الطعام فى المدينة المعزولة ينفذ بسرعة . وطلبت الحكومة المفاوضات مع البروسيين ، الذين أصروا على احتلال القلعتين الشمالية والشرقية وعلى اختراق وسط المدينة بجيوشهم .

وكان « الحرس الوطنى » الباريسى ، وهو ما زال تحت قيادة زعماء عينتهم الحكومة ، قد أنشأ « لجان مراقبة » خاصة به فى الأحياء ، وهى التى كان تنظيمه يقوم على أساسها ؛ وأرسلت معظم هذه اللجان مندوبين الى « اللجنة المركزية » التى تمثل الأحياء العشرين . وقد اجتمعت هذه اللجنة على نفس الأسس التى تقوم عليها « الغرفة الفدرالية » لنقابات باريس و « لجنة باريس للدولية » ولم يكن لباريس فى ذلك الوقت مجلس بلدى خاص بها : اذ كان يحكمها موظفون عسكريون ومدنيون تعينهم الحكومة .



وقد كان لكل حي « عمدة » و « نائباً عمدة » لديهم سلطات محدودة جداً ، وكان هؤلاء الموظفون المحليون قد أخذوا على عاتقهم عدة مهام جديدة أبان الحصار . وكانت وجهات نظرهم السياسية متباينة تبعاً للطابع الطبقي للأحياء المختلفة : فكان معظمهم بورجوازيين ، أحرار أو راديكاليين ، وقليل جداً منهم بروليتاريون أو حتى من اشتراكيين أو ثوريين الطبقة الوسطى . وكانت زعامة « الحرس الوطني » أكثر راديكالية ، ولكنها كانت تتكون في الغالب من رجال غير معروفين ، معظمهم من الطبقات الوسطى الدنيا ، مع قلة هنا وهناك من أعضاء الطبقة العاملة النشطين .

ولما لم يبق في المدينة سوى مؤونة بضعة أيام ولم يعد هناك أمل في مساعدة من الخارج ، وافقت « الحكومة المؤقتة » على تسليم المدينة . وكانت الشروط المروضة تتضمن قيام هدنة . وكان على « الحكومة المؤقتة » أن تستقيل وتجري فوراً انتخابات في جميع أنحاء فرنسا لاختيار « جمعية وطنية » تقوم عندئذ بالتصديق على شروط الصلح . على أن يتم تسليم القلعتين الشمالية والشرقية في باريس فوراً ، ويجرد الجنود في باريس من السلاح ، باستثناء قوة محدودة من « الحرس الوطني » تحتفظ بأسلحتها لحفظ النظام .

وجاءت « الجمعية الوطنية » التي انتخبت في فبراير سنة ١٨٧١ رجعية بصورة لا يكاد يصدقها العقل . فكانت مؤلفة في الغالب من ملكيين — من أنصار الملك الشرعي وأنصار أورليان في أعداد متساوية تقريباً ، ويكوّنون فيما بينهم حوالي ثلثي مجموع الأعضاء . بل لقد كانت هناك مجموعة من البونابرتيين ؛ أما الأحرار والجمهوريون من جميع النحل فكانوا سلس المجموع الكلي فقط . وكان عدد الاشتراكيين والجناح اليساري اليساريين عشرين لا غير من مجموع ٦٣٠ عضواً ، بما فيهم لويس بلان

ودلسكوز وفيكتر هوجو وبعض مجاهدى سنة ١٨٤٨ القدياء ، الى جانب هنرى روشفور الصخى ، وأربعة من مرشحي قائمة العمال — هم تولان وبنوا مالون وفليكس يات والمحامى شارل فردريك جامبون الذى كان من أتباع بلانكى . واختارت الجمعية تير ليرأس الحكومة الجديدة التى عهد اليها بعقد الصلح .

وكانت شروط بسمارك قاسية : التنازل عن الألزاس واللورين ، ودفع غرامة كبيرة ، واحتلال باريس نفسها بواسطة الجيش البروسى . بيد أنه لم يكن هناك سبيل آخر سوى القبول ، ووافقت « الجمعية » . ولكن المسألة كانت ، كيف مستلقى باريس الأبناء ؟

وتلقى القطاع الراديكالى من باريس الأبناء بثورة غاضبة . فوقعت مظاهرات مستمرة فى الشوارع واستخدم الجنود والشرطة فى تفرقها . ولأول مرة انتشرت المشاعر الثورية خارج دائرة الثورين المعروفين وصفوف الطبقة العاملة المنظمة . وشرع « الحرس الوطنى » ينظم نفسه ، فى وجه معارضة القواد الذين فرضتهم الحكومة ، على أسس أوسع تحت زعامة « لجنة مركزية » جديدة أكثر تمثيلا لقطاعاته . ووقعت حوادث استيلاء على أسلحة كانت متروكة بلا حراسة : وأخفت بعض فرق « الحرس الوطنى » الأسلحة الثقيلة التى كان المفروض أن تسلم الى البروسيين فى أماكن آمنة نسبيا . إذ لما كانت المدافع قد اشترت للحرس الوطنى بواسطة اكتتاب عام بين أهل باريس ، فإن محاولة تسليمها أثارته حنقا شديدا . وتحدث البعض عن مقاومة مسلحة ضد البروسيين عندما يخرقون شوارع المدينة . ولكن اخترق البروسيون المدينة دون أن يلقوا مقاومة . وقصر البروسيون احتلالهم على منطقة ضيقة ، ثم انسحبوا بعد يومين الى القلعتين الشرقية والغربية ، ولم يبدلوا أية محاولة لدخول الأحياء التى تسكنها

الطبقة العاملة التي انسحب اليها دعاة المقاومة وقسم كبير من السكان عامة . وهرب كثيرون من أفراد الطبقتين العليا والمتوسطة الباريسيين من المدينة . وعندما ذهب البروسيون عاد الناس الى الظهور وتجددت المظاهرات في الشوارع . وفي نفس الوقت كانت « الجمعية » ، مجتمعة في بورجو ، قد أصدرت قرارات أثارت حنقا جديدا ، اذ قضى بدفع الايجارات والصكوك المتأخرة فورا مما هدد كثيرا من التجار وأصحاب المساكن بالافلاس والفاقة . وزاد الحنق عندما قررت « الجمعية » ، في خوف من الباريسيين ، عدم عقد اجتماعاتها في المدينة ، واستقر رأيها بعد شيء من التردد على الاجتماع في فرساي . وبدا للباريسيين أن حرمان مدينتهم من مركز العاصمة هو الاهانة البالغة بعد دفاعهم المجيد . وزاد التوتر حلة : فأصدر تير ، الذي ظل يرسل المزيد من الجنود الى باريس للمحافظة على النظام — ولكنه كان لا يستطيع الثقة فيهم عند حدوث تمرد — أصدر الأوامر باخلاء العاصمة من الجيش والحكومة والوزارات وكل شيء آخر . وتركت باريس لتدبر أمرها بنفسها دون ما سلطة تتولى الأمور سوى لجنة مهلهلة من العمد ونوابهم بدون أى سلطة — واللجنة المركزية الجديدة « للحرس الوطنى » . وكانت هذه اللجنة الأخيرة تتألف في الغالب من رجال غير معروفين الا في أحيائهم ؛ ولكنها كانت على صلة وثيقة بالجماعات النقابية وبالقطاعات الباريسية من « الدولية » والواقع أنها كانت السلطة الوحيدة الموجودة بعد انسحاب الحكومة الرسمية ؛ وقد انتقل حكم باريس الى يديها لفترة ما .

كانت هذه الأوضاع هي منبت « كوميون باريس » . وقد كانت هناك قبل ذلك بأمد طويل ، منذ اللحظة التي سقط فيها نابليون ، صيحات ارتفعت تطالب « بالكوميون » — صيحات كانت تتطلع الى الماضى ،

الى « كوميون » سنة ١٧٩٣ الثورى ، ولكنها كانت تعنى أشياء مختلفة بالنسبة للصائحين المختلفين . ففى أقصى أحد الطرفين كانت تعنى مجرد المطالبة بمجلس بلدى يتمتع بالحكم الذاتى لباريس ، وهو المطلب الذى أنكر عليها فى ظل عدة حكومات متعاقبة . وفى أقصى الطرف الآخر كانت تعنى الثورة الاجتماعية التى طالما راودت أحلام اليسار المتطرف — فرنسا المكونة من كوميونات حرة متعاونة ، كل منها يتمتع بحكم ذاتى كامل وتتحده فيما بينها فدراليا من أسفل الى أعلى مكونة وحدات أكبر للشئون الادارية حسبما تدعو اليه الحاجة ، ولكن بحيث تظل الكوميونات ، التى تمثل الناس مباشرة ، معقد السلطة النهائية . وكانت هناك طبعاً وجهات نظر متوسطة . فابان الحصار صارت كلمة « كوميون » تعنى أولاً حق الباريسيين فى تنظيم الدفاع عن أنفسهم ، بدلا من أن تخضع لمن تعينهم « الحكومة المؤقتة » المزدراء . ولكن لما لم يقتصر تير على سحب الجيش فقط ، بل سحب أيضا الجهاز الادارى كله ، بدا الكوميون لكثير ممن عارضوه قبلا ، أو كانوا مترددين ، ضرورة حتمية ؛ اذ كيف يمكن ادارة المدينة بأى طريقة أخرى ؟

ومن الجلى تماما الآن ، على ضوء الدراسات التاريخية ، أن تير فى اصداره الأمر بالانسحاب كان قد استقر رأيه نهائيا ، ان لم يكن على الحرب الأهلية ، فعلى استخدام أية وسيلة يتطلبها الموقف لاختضاع الباريسيين . فهو لم يكن ليأمل فى حمل « الحرس الوطنى » ، وقد أحقته التسليم والاجراءات التى اتبعتها « الجمعية » ، على تسليم أسلحته ؛ ولم يكن مستعدا لمحاولة التغلب على مقاومته بالقوة ، اذ كانت فرق الجند التى تحت تصرفه أقل مما ينبغى ، والجنود الذين تحت امرته كانت الهزيمة قد حطمت معنوياتهم فى الغالب ولم يعد من الممكن الثقة فيهم . لقد كان

في حاجة الى جيش ليتغلب على باريس ، وكان يأمل في الحصول على هذا الجيش أساسا من أسرى الحرب الذين سيعمل على اقناع بسمارك بتسليمهم « لاعادة النظام » واقامة حكومة مستقرة في فرنسا كما يطلب البروسيون . وبانسحابه دون أن يكفل للعمد المساعدة التي تتيح لهم قدرا معقولا على الأقل من الادارة ، كان في الواقع يسلم باريس الى الثورين ويفرض عليهم الكوميون — وبذلك كان قد قيد نفسه باغراقها في بحر من الدماء الا اذا انهارت من تلقاء ذاتها . وهكذا كان يأمل في تأسيس الدولة « البورجوازية » الجديدة بتأييد جميع الناس المحترمين ويخلص فرنسا نهائيا من باريس الثورية التقليدية التي خلقتها سنة ١٧٨٩ ميرانا لفرنسا .

ولم تفكر « اللجنة المركزية » ، اذ تركت لتدبر أمورها بنفسها ، في أن تصبح حكومة باريس الثورية ، فقد أعلن زعمائها أنها لا تملك الحق في ذلك ؛ وارتاع كثير من أعضائها للمسئولية التي ألقيت على عاتقهم ، فقررت فورا اجراء انتخابات لاختيار حكومة لباريس تمثل شعبها تمثيلا كاملا عن طريق منح حق الانتخاب لجميع الرجال . وتقرر أن يطلق على هذه الهيئة اسم « كوميون باريس » ؛ وأعلنت « اللجنة المركزية » أنه بمجرد انتخابها ستسلم اليها سلطاتها . وفي نفس الوقت كان العمد والنواب يحاولون التوسط بين تيير والباريسيين ، ولكن تيير راوغهم بالوعود ولم يمنحهم أى مساعدة . وفي ٢٨ مارس تم انتخاب « الكوميون » بأصوات ٢٢٩٠٠٠ ناخب من ٤٨٥٠٠٠ مجموع الناخبين المسجلين -- وهي مجموعة قوية اذ كان كثير من سكان المدينة قد غادروها . ولم يكن « الكوميون » ، في مبدأ الأمر ، هيئة مكونة فقط من الثورين بأي حال من الأحوال . فقد انتخب عدد كبير من الأحرار والراييكاليين المعتدلين ، معظمهم من مناطق

الطبقة الوسطى ؛ ولكن هؤلاء اما امتنعوا عن حضور الاجتماعات من مبدأ الأمر ، واما انسحبوا بسرعة . وكان الباقي خليطا من الراديكاليين المشهورين ، بما فيهم عدد كبير من الصحفيين ، وأعضاء « اللجنة المركزية للحرس الوطنى » ، وأتباع بلانكى واليعاقبة من الأندية الثورية ، وأعضاء من الطبقة العاملة ، وبعض الأفراد القلائل الآخرين من المتصلين « بالدولية » . وكان عدد الأعضاء من أنصار « الدولية » ١٧ من مجموع الأعضاء البالغ ٩٢ ، منهم ٢١ سرعان ما استقالوا وملئت أماكنهم بانتخابات تكميلية . وكانت الأغلبية ، بعد التغييرات ، من أتباع بلانكى اليعاقبة ، بينما كوتز أنصار « الدولية » أقلية متضامنة الى حد كبير .

وليس من أهدافى فى هذا الكتاب أن أعيد قصة مأساة « كوميون » باريس . إن ما يعنى هو مكانه من تاريخ الفكر الاشتراكى ، وكان لزاما على أن أسرد كثيرا من وقائع الأحداث التى أدت الى قيامه لسبب واحد ، هو أن طبيعته لا يمكن أن تفهم دون الرجوع الى أصوله . وأعتقد أنى قد وضحت تماما أن « الكوميون » لم ينشأ لأن جماعة متماسكة من الاشتراكيين الثوريين وضعوا خطته مقدما كنموذج لتنظيم جديد للمجتمع ، ولكن لأن الأحداث أملت تكوينه . ولا مرأى فى أنه كانت هناك فكرة عن نوع ما من الكوميون الثورى تراود أفكار اليسار الباريسى منذ سنة ١٧٩٣ ؛ وأن المطالبة « بالكوميون » ظهرت فى كل أزمة ثورية . ولكن لم تكن هناك أية فكرة واضحة عن « الكوميون » كنوع جديد من دولة العمال ، تقوم على ديكتاتورية البروليتارية أو أى أساس آخر غير حق الانتخاب الحر المتساوى لجميع الرجال . لقد كان « الكوميون » بالنسبة للرجل الفرنسى هو الوحدة التقليدية للإدارة المحلية : اذ كانت فرنسا مكونة من « كومونات » محلية ؛ وكل معارض للمركزية فى سلطة الدولة

فكر بطبيعة الحال في « الكوميون » باعتباره المركز الرئيسى لسلطة منافسة تنبثق مباشرة من الناس . وقد صار « كوميون » باريس هيئة تمثل أساسا الطبقة العاملة لا لشيء سوى أن الطبقات المحترمة اما هربت من باريس واما انتخبت ممثلين رفضوا الاشتراك فيه بسبب عدائهم للثورة . وحتى الى النهاية كانت نسبة مرشحة من الأعضاء ليسوا من العمال بل من راديكالى الطبقة الوسطى ويعاقبتها الذين يعطفون على مطالب الطبقة العاملة ، بما فيهم عدد كبير من منفيى سنة ١٨٤٨ الذين عادوا . كما أن « الكوميون » كان يضم أيضا بعض الأعضاء القلائل من الطبقة الوسطى الدنيا الباريسية ، الذين اشتركوا في الثورة عن طريق « الحرس الوطنى » . ومن كانوا زعماء « الكوميون » ؟ لقد كانوا كثيرين جدا ومتباينى الاتجاهات الى حد لم يكن يسمح بظهور زعامة متناسقة من مناقشاتهم . فليس هناك شخص واحد يُعتبر الشخصية الرئيسية : بل كانت هناك سلسلة لا نهاية لها من التكتلات غير المتناسكة والآراء المختلطة والبلبل والاضطراب . فمن بين ٣٦ من الشخصيات الرئيسية الذين استطعت أن أعثر على تواريخ ميلادهم ، كان ٧ أعمارهم أقل من ثلاثين سنة ، و ٢١ أقل من خمسة وثلاثين ، وكان خمسة آخرون أقل من أربعين ، ولا يبقى بعد ذلك سوى عشرة تجاوزوا هذه السن ، من بينهم ٥ كانوا فى الأربعينات و ٢ فى الخمسينات و ٢ فى الستينات وواحد فقط ، هو شارل بيزلى ، فى الخامسة والسبعين . وبذلك كان الطابع الغالب فيهم أنهم جماعة من الشبان نصفهم أعمارهم أقل من اثنين وثلاثين سنة ، معظمهم حول الثلاثين ، خاصة أولئك الذين كانوا من العمال اليدويين المتصلين « بالدولية » ومن أتباع بلانكى . ودعنا نتناول عددا من الأشخاص البارزين بينهم ، ولنبدأ بأكبرهم سنا . كان شارل بيزلى ( ١٧٩٥ - ١٨٧٨ ) من أتباع برودون ، من المطالبين

باصلاح نظام الامتحان ، وشخصيته مهتزة بعض الشيء . وكان من المنتسبين الى « الدولية » ، وهو واحد من أعضائه البورجوازيين القلائل .

لقد كان رجلا على شيء من اليسار ، لا يرقى الشك الى أماته ، ولكنه لم يكن زعيما . وبعد سقوط « الكوميون » هرب الى سويسرا حيث كتب مذكراته تحت عنوان « ذكرياتي » في سنة ١٨٧٣ و « الحقيقة حول الكوميون » في سنة ١٨٧٧ . ولم يكن تأثيره في أحداث سنة ١٨٧١ كبيرا .

ويليه في السن لويس شارل دلسكلوز ( ١٨٠٩ — ١٨٧١ ) ، كان أحد مجاهدي ثورة سنة ١٨٤٨ القدمات ومعاونًا سابقًا من معاوني ليردو رولان في المنفى . وكان دلسكلوز راديكاليا متقدما واشتراكيا على نمط سنة ١٨٤٨ أكثر منه على نمط أية مدرسة جاءت بعد ذلك . وكان محررا لعدة صحف ثورية ، من صحيفة « الثورة الديمقراطية والاجتماعية » في سنة ١٨٤٨ الى « اليقظة » التي بدأت في سنة ١٨٦٧ تهاجم حكم نابليون الثالث . لقد كان الشخصية البارزة ممن يمكن أن نسميهم مجموعة « اليعاقبة القدمات » . وكان شجاعا نزيها مستقيما ، وقد ناضل بقوة لضم الجماعات المتنافرة بعضها الى البعض وللحيلولة دون تطرفات « الكوميون » في أيامه الأخيرة . وقد نصب ، رغما عنه ، مديرا حريا ابان المراحل الأخيرة من الصراع اليائس : وفي النهاية تماما ، بعد أن توقفت المقاومة تقريبا ، عرض نفسه عامدا أمام المتاريس ومات ميتة نبيلة .

وكان فليكس ييات ( ١٨١٠ — ١٨٨٩ ) أصغر من دلسكلوز بعام ، وهو كاتب قصصى رومانسى النزعة ، وخطيب شديد الميل الى التفاخر ، ولكن بلا أى قدرة في الشئون العملية . لقد كان ييات يستطيع القاء خطاب أو اعداد بيانات ، ولكنه كان عديم النفع في الطوارئ . وكان من قبل شخصية مهمة في دوائر باريس الأدبية ، وصديقا حميما لجورج ساند ، وكاتبا



مسرّحيا وصحفيا ناجحا . وفى « الكوميون » لم يكن له مكان بين الشبان الصناع الجادين المنهمكين الذين اعتبروه سخيّا واتهموه أحيانا بالجنون وحُب التظاهر . وقد هرب مثل ييزلى واستطاع أن يعود فيما بعد الى فرنسا ليلعب دورا فى السياسة الراديكالية فى أيامه الأخيرة .

وبعد فى السن يأتى جولز آلِكس ( ١٨١٨-١٨٩٧ ) ، المخترع الذى تعرض لسجن طويل تحت حكم نابليون الثالث . وكان يعانى نوبات جنون . وقد جعله « الكوميون » جنرالاً ، ولكن أصابته نوبة من نوبات الجنون وكان لابد من حيزه ؛ وأرسله حكام فرساي الى مستشفى للمجاذيب خرج منه فى السنين الأخيرة من حياته وقام بدور كبير فى حركة المطالبة بمنح النساء حق الانتخاب .

ويأتى بعد ذلك الرسام الكبير جوستاف كورييه ( ١٨١٩-١٨٧٧ ) الذى صار رئيس لجنة الفنانين الثوريين . وقد حكم عليه بغرامة كبيرة لاشتراكه فى تدمير « نصب فنّديم » ، ولكنه هرب الى سويسرا .

كان هؤلاء الخمسة هم المجاهدين القدامى . ثم تأتى بعد ذلك الى الجنرال جوستاف بول كلوسيرييه ( ١٨٢٣-١٩٠٠ ) الذى اكتسب لقب الجنرال المشكوك فيه فى الحرب الأهلية الأمريكية . وكان وهو جندي صغير قد قاتل ضد العمال فى سنة ١٨٤٨ . شخصية يحيط بها الغموض ، أميل الى الزهو والتفاخر ، وفيه الكثير من صفات المغامرين ، وقد أوصلته سمعته الحرية الى قيادة جيش « الكوميون » فترة قصيرة ، ولكنه كان غير كفء ، وسرعان ما أغفى من منصبه .

وقد هرب هو أيضا الى الخارج وعاش ليكتب مذكراته . ولم تكن لديه وجهات نظر سياسية واضحة ، باستثناء اتجاه عام للييسار ، رغم أنه صار عضواً فى « الاتحاد الدولى للعمال » فى سنة ١٨٧١ .

وكان جوستاف لفرانسيه ( ١٨٢٦—١٩٠١ ) واحدا آخر من عاشوا ليكتبوا ، في سويسرا ، دراسة عن « الكوميون » ، ثم لينشر بعد ذلك مذكراته . وكان على صلة بالجماعة المنتمية الى « الدولية » ، ولكنه كثيرا ما عمل مع دلسكلوز . وقد حاول منع اعدام رهاثن « الكوميون » ، وأبدى قدرا كبيرا من حسن الادراك . واشترك لفرانسيه في المؤتمر المناهض للماركسية الذي عقد في سانت اميه في سنة ١٨٧٢ : وفيما بعد هاجر الى الولايات المتحدة .

وجاء جابريل راتشيه ( ١٨٢٨—١٨٧٩ ) الى « الكوميون » من « اللجنة المركزية للحرس الوطنى » . وكان عمدة بقليل ، العملة الوحيد بين عمد أحياء باريس الذى وقف الى جانب « الكوميون » بحماسة منذ البداية . وقد كان راتشيه هو الذى ألقى الكلمات التى أعلنت انشاءه ؛ وكان هو أيضا الذى وضع آخر بياناته ، وقاد الدفاع عن بقليل حتى النهاية تماما . وقد هرب الى انجلترا وضار أحد الممثلين الذين اشتركوا في مؤتمر « الدولية » في لاهاي على مبادئ بلانكى .

ويأتى بعده في السن كل من أنطوان ماجييور بيرتل ( ١٨٣٠—١٨٧١ ) الذى قام بدور ملحوظ في القتال وقتل فيه ، ولويز ميشيل المشهورة ( ١٨٣٠ — ١٩٠٥ ) التى سلتقى بها مرة أخرى كزعيمه من زعماء الحركة القوضوية . وقد اشتركت في القتال ، واتهمت بأنها كانت من بين النشطين في اشعال النار في الأبنية . وقد طالبت في المحاكمة بأن يحكم عليها بالاعدام تحديا لمتهميها ؛ ولكنها نقيت الى كالدونيا الجديدة ؛ وقد عادت منها فيما بعد لتلعب دورا رئيسيا في اعادة الحياة الى الحركة النقابية ، ولتكتب مذكراتها .

وكان آرثر راتك ( ١٨٣١—١٩٠٨ ) أحد أتباع جامبتا وصحفيا

راديكاليا . وقد أصدر مؤلف بوناروتى « تاريخ مؤامرة الأكفاء » كما  
حرر صحيفة « الجمهورية الصغيرة » .

وكان جوستاف فلورنز ( ١٨٣١—١٨٧١ ) ، التالى فى السن ، ابن  
أستاذ العلوم فى « كلية فرنسا » ، وقام بالتدريس فيها بنفسه . وقد كان  
ثوريا عاملا تحت حكم نابليون الثالث ، واتهم بالاشتراك فى محاولة  
لاغتياله . وحكم عليه بالموت لاشتراكه فى التمرد العقيم الذى حدث فى  
أكتوبر سنة ١٨٧٠ ، ولكن أطلق سراحه فى يناير سنة ١٨٧١ مع بعض  
الثوريين المحكوم عليهم بواسطة مظاهرة نظمها زعماء حركة بلانكى الذين  
ظلموا خارج السجن . وقد كان عاطفيا مختلا يحلوه ميل شديد الى التمسك  
بالآمال البعيدة التحقق . وقد قتل فى أحد الهجمات ضد جنود فرسايل فى  
الأيام الأولى « للكوميون » .

وليس هناك من بين الزعماء الستة والثلاثين الذين تضمهم القائمة التى  
أعدتها أى شخص آخر فوق الأربعين . وكان التالى فى السن هو القصصى  
والصحفى جولز قاليه ( ١٨٣٢—١٨٨٥ ) مؤلف المسرحية ذات الفصول  
الثلاثة « چاك فيتراس » ، وهى عبارة عن تاريخ حياته هو الى حد كبير .  
وكان ابان الستينات قد كتب فى صحيفة « الكوريه فرانسيه » ، واستمر  
ابان فترة « الكوميون » يصدر صحيفته هو « صيحة الشعب » .

وكان قاليه ناقدًا شديد المراس للمجتمع البورجوازى ، وصديقًا لجماعة  
أتباع بلانكى ، وان لم يكن عضوا فيها . وقد هرب الى لندن .

وكان شارل لونجويه ( ١٨٣٣ — ١٩٠١ ) أصغر من قاليه  
بعام ، وهو الذى صار بعد ذلك بقليل زوج ابنة كارل ماركس .  
وكان لونجويه من المشتغلين بالسياسة منذ أيام دراسته :  
وكان فى البداية من أتباع برودون ، ولكنه انضم بعد ذلك الى

« الدولية » . وخلال فترة « الكوميون » كان محرر « الجريدة الرسمية » ، وقد لعب فيما بعد دورا كبيرا في « الحزب العمالي » الذي أنشأه جرده ، ووضع عدة كتب عن الاشتراكية . وفي سنة ١٩٠١ اتحر هو وزوجته معا .

وكان وولرى روبلفسكى البولندى ( ١٨٣٦ — ١٩٠٨ ) أصغر من لونجويه بثلاثة أعوام ، وقد خدم « الكوميون » خدمة طيبة كقائد عسكري ؛ وكان حسن الحظ اذ استطاع الهرب . ويأتى بعده واحد آخر من ينتمون الى « الدولية » هو جين بابتست كليمان ( ١٨٣٧ — ١٩٠٣ ) ، الذى هرب أيضا ليقوم بدور آخر في الحركة في لندن . ولعل البولندى البارز الآخر ، ياروسلاف ديمبروفسكى ( ١٨٣٨ — ١٨٧١ ) هو أفضل قواد « الكوميون » . وكان قبل ذلك قد اشترك في التمرد البولندى الذى وقع في سنة ١٨٦٣ ، ثم ذهب الى باريس ليعيش منفيا مثل روبلفسكى . وقد قتل أثناء القتال . وكان برسير أوليفر ليساجاراي ( ١٨٣٨ — ١٩٠١ ) ، الذى عاش ليكتب تاريخا من أفضل ما كتب « للكوميون » وظن الناس في وقت من الأوقات أنه سيتزوج ابنة ماركس الثالثة ، من بين من قاتلوا حتى النهاية ، ولكنه استطاع أن يهرب .

وكان التالى في السن بين الـ ٣٦ في الثانية والثلاثين من عمره فقط ؛ وهذه المجموعة تدخل جيلا جديدا مختلفا يتكون أساسا من زعماء النقابيين الباريسيين ومن القطاع الباريسى « للدولية » ومن الشبان ، ومعظمهم طلبة ، الذين انضموا حول بلانكى . وكانت هذه المجموعة تكون زمرة متقاربة جدا في السن . فمن بين المنتمين الى « الدولية » كان فارلان وثييز في الثانية والثلاثين ؛ وكان بيندى وكاملينات في الحادية والثلاثين ؛ وكان آسيه ومالون ودوقال في الثلاثين كلهم ؛ وجورده وآلمين في الثامنة والعشرين ؛ وفرانكل في

السابعة والعشرين فقط . وينتمى الى نفس المجموعة ، من ناحية العمر ، أتباع بلانكى — بروتو الذى كان فى الثانية والثلاثين ، وقايان الذى كان فى الحادية والثلاثين ، وتريدون الذى كان فى الثلاثين ، وإيود الذى كان فى السابعة والعشرين فقط . وأصغر من هؤلاء أيضا كان اثنان آخران من أتباع بلانكى — فيريه فى السادسة والعشرين وراؤول ريجو فى الخامسة والعشرين — وقد لحقت بهما أسوأ سمعة كرئيسين متعاقبين لإدارة الشرطة فى عهد « الكوميون » . وتضم بقية القائمة فيرموريل البرودونى ، وكان فى الثلاثين ، وروسيل الضابط النظامى الذى تولى قيادة قوات « الكوميون » المسلحة بعض الوقت وكان فى الثامنة والعشرين فقط . وكثير من هؤلاء الشبان اما هلكوا فى القتال أو أعدموا أو تقوا الى كالدونيا الجديدة بعد أن انتهى الكوميون .

وكان يوجين قارلان ( ١٨٣٩—١٨٧١ ) ، الذى أسر وبُترت أطرافه ثم أعدم رميا بالرصاص عند نهاية القتال ، الزعيم الأول للثغابات ، والشخصية البارزة فى « الاتحاد الدولى للعمال » فى باريس كما رأينا من قبل . وقد تولى ابان « الكوميون » القيام بكثير من المهام المختلفة ، أولا كمندوب الى « بنك فرنسا » ثم عدة مناصب أخرى حيثما كانت الحاجة ملحة . وقد تحدثت عنه كثيرا فى قسم آخر من هذا المجلد . بحيث لا داعى للحديث عنه أكثر هنا . وكان البير فيزيو ( ١٨٣٩—١٨٨١ ) ، وهو زميله الذى عمل معه جنبا الى جنب فى الحركة النقابية وفى « الاتحاد الدولى للعمال » ، مسكرتيرا للفرقة السندكالية فى باريس ومندوبا الى عدة مؤتمرات « للاتحاد الدولى للعمال » . وقد خدم « الكوميون » كمندوب للبريد والبرق ، وسقط جريحا فى آخر مراحل القتال . وحكم عليه بالاعدام ولكنه هرب . وكان لويس جين بيندى ( ١٨٤٠—١٩١٧ ) عضوا آخرًا من جماعة

« الدولية » ، وكان نجارا . وعمل ابان « الكوميون » في اللجنة العسكرية . وكان حسن الحظ اذ هرب الى سويسرا حيث اشترك ، كما سنرى ، في محاولة احياء القطاع الفرنسى من « الاتحاد الدولى للعمال » ، وكان على صلة وثيقة ببيوم وكروبتكين . وكان زيمى زفيرين كامليينات ( ١٨٤١ — ١٩٣٣ ) ، وهو واحد آخر من جماعة « الدولية » ، يعمل في صناعة البرونز ، وقد عهد اليه بذار سك النقود في عهد « الكوميون » . وكان من قبل قد قاد اضراب عمال المعادن الباريسيين في سنة ١٨٦٦ ، كما كان له نشاط في الغرف السنديكالية مع قارلان . وهو واحد من أطول أعضاء « الكوميون » عمرا ، واشترك بدور نشط في الحركة الاشتراكية الفرنسية منذ الهدنة حتى مات في سنة ١٩٣٣ . وقد شيع في جنازة رسمية نهية .

وكان أدولف الفونس آسيه ( ١٨٤١ — ١٨٨٦ ) ، وهو أحد أفراد مجموعة « الاتحاد الدولى للعمال » أيضا ، زعيم اضراب كرزو في سنة ١٨٧٠ . وكان ميكانيكيا ماهرا . وقد كان من نصيبه أن رأس اجتماعات « الكوميون » ابان مراحل الأولى ، وبسببه أطلق على « الكوميون » أحيانا اسم « حكومة مسيو آسيه » . يبدو أنه لم يكن شخصا ذا أهمية بارزة بأى حال . وقد تقي الى كالدونيا الجديدة ، وعاد من هناك ليلعب دورا ما في الحركة العمالية في الثمانينات .

وبدأ بنوا مالون ( ١٨٤١ — ١٨٩٣ ) حياته عاملا نقاشا . وعند بداية « الكوميون » كان نائب عمدة للحي السابع عشر ، له نشاطه في الحركة النقابية بباريس وكصحفى — وهو الذى كان يحرر أعمال « الاتحاد الدولى للعمال » في صحيفة روشفور « المارسييز » — كما كان على صلة وثيقة بمدام اليوديل شامبسى التى كانت تكتب تحت اسم آندريه ليو . وقد كتب مما نداء الى العمال الصناعيين لتأييد « الكوميون » . وهربا سويا

الى سويسرا بعد الهزيمة ؛ وعاش مالون ، كما سنرى في القصول القادمة ، لا ليصدر أول معجم كبير عن « تاريخ الاشتراكية » فحسب ، بل وليصير المؤسس الحقيقي « للاشتراكين المستقلين » ولينشيء « المجلة الاشتراكية » . وقد استمرت حياته العاملة لتشغل جزءا من الفترة التي يشملها الجزء الثالث من هذا المؤلف .

وكان اميل فيكتور دوقال ( ١٨٤١—١٨٧١ ) من سن مالون ؛ ودوقال عضو آخر من أعضاء « الدولية » الذين قاتلوا بشجاعة ، ولكنه أسر وأعدم رميا بالرصاص على يد جنود فرسايل في مرحلة مبكرة جدا من القتال .

وكان فرانسوا چودر ( ١٨٤٣—١٨٩٣ ) واحدا ممن اشتركوا في القتال الى آخره . وأسر ورحل الى كالدونيا الجديدة ، وعاد من هناك بعد الهدنة وكتب مذكراته عن الهدنة . وقد اشترك هو وقارلان في بداية « الكوميون » في مسئولية تدبير شؤنه المالية وفي معاملاته مع « بنك فرنسا » . وسرعان ما استدعى قارلان للقيام بمهام أخرى ؛ ولكن چودر بقي في مركزه مشرفا على حسابات « الكوميون » في سجلات دقيقة وأمانة ، وقد قدم هذه السجلات عند محاكمته . وكان چودر على كفاءة كاملة وموظفا يرعى مسئولياته الى أقصى حد ، وظل محتفظا باتزانه العقلى في غمرة كل ارتباكات هذه الفترة . وهو واحد ممن جاءوا الى الكوميون من « اللجنة المركزية للحرس الوطنى » : ولم يكن بطبيعته سياسيا ، بل موظفا منتهجيا . وسنلتقى فيما بعد بواحد آخر ممن رحلوا الى كالدونيا الجديدة ، وهو جين آللين ( ١٨٤٣—١٩٣٥ ) ، بوصفه زعيم الجناح اليسارى من حزب « الممكن » الاشتراكى ابتداء من الثمانينات .

وكان ليوفرافنكل ( ١٨٤٤—١٨٩٦ ) ، أصغر الزعماء البارزين في

مجموعة « الدولية » ، عاملا صائغا ؛ وهو مجرى بالمولد . وكان قد جاء الى فرنسا قبل « الكوميون » ببضع سنوات فقط ، وقبل أن ينتقل الى باريس عاون في انشاء قطاع ليون من « الاتحاد الدولي للعمال » . وعينه « كوميون » باريس مندوبه لثئون العمل والصناعة ؛ ويرجع اليه معظم الفضل ، كما سنرى ، فيما استطاع « الكوميون » أن يبدأه من عمل انشائي في الميدان الاقتصادي . وقد جرح فرانكل في القتال ؛ وهرب الى لندن حيث جعله ماركس السكرتير المراسل « للاتحاد الدولي للعمال » مع المجر . وقد عاد فيما بعد الى موطن ميلاده ، بودابست ، وكان واحدا من مؤسسي « الحزب الاشتراكي الديموقراطي » الهنغاري ، كما اشترك في الأعمال الأولى « للدولية الثانية » .

وبذلك تنتهي من أنصار « الدولية » — ممن يوجدون في القائمة التي وضعتها بصورة تحكيمية الى حد ما . ويبقى بعد ذلك سبعة أسماء — خمسة منهم من أتباع بلانكي . وأكبر هؤلاء الشباب سنا هو يوجين بروتو ( ١٨٣٩ — ١٩٢١ ) الذي كان له نشاطه أيام دراسته ، كما رأينا ، وحاول أن يشترك في مؤتمر « الدولية » فيما يتصل « بعصبة السلام والحرية » . وكان بروتو محاميا وصار رئيس « ادارة العدل » في « الكوميون » وقد ساد الاعتقاد وقتا ما أنه هلك في القتال ، ولكنه عاش الى سن متقدمة .

والتالي في السن بين أتباع بلانكي هو ادورا قايان ( ١٨٤٠ — ١٩١٥ ) وكان مهندسا مدنيا وعالما طبيعيا عهد اليه « الكوميون » بالاشراف على التربية . وقد شرع قايان في العمل على تنظيم المدارس على أساس علماني ، وقام بالمهمة بأفضل ما سمحت الظروف . وقد هرب الى سويسرا ، وكان فيما بعد في لندن . وعند الهدنة عاد الى فرنسا وصار زعيم أتباع بلانكي



في « مجلس النواب » الى أن تم توحيد الاشتراكيين في سنة ١٩٠٥ ، وعندئذ أخذ مكانه في الحزب الموحد . وقد كان رجلا على كفاءة ممتازة ، ظل وفيا لمذهبه الجمهورى الثورى العلقى الذى اعتنقه منذ شبابه .

وكان جوستاف تريدون ( ١٨٤١-١٨٧١ ) أوثق شركاء بلانكى صلة به . وكان هو وبلانكى محررين شريكين لصحيفة « الوطن فى خطر » فى سنة ١٨٧٠ ، وقبل ذلك كان يحزر صحيفته هو « كانديد » . وقد تدرب على مهنة المحاماة ، وكان على شىء من اليسار ، واتمى الى الجناح اليسارى من جماعة بلانكى . وقد انتهت حياته العاملة القصيرة « بالكوميون » .

وكان اميل ايود ( ١٨٤٤-١٨٨٨ ) واحدا آخر من البلانكيين ، وكان من المفكرين الأحرار البارزين ، وقد اشترك مع بلانكى فى الاشراف على تحرير صحيفة « لا اله ولا سيد » . وابان « الكوميون » كان معظم نشاطه فى الجانف العسكرية ، وكان أحد قواد « الكوميون » الحربين . وقد هرب الى سويسرا ومنها الى لندن حيث صار زعيم جماعة البلانكيين الذين انتظموا فى « اللجنة الثورية المركزية » .

وقد استمر يتعاون تعاونا وثيقا مع فايان ، واشترك معه فى الاشراف على تحرير « الرجل الحر » . وكان واحدا من الزعماء الرئيسيين للبلانكية فى فرنسا بعد الهدنة .

أما الاثنان الباقيان من البلانكيين ، ثيوفيل فيريه ( ١٨٤٥-١٨٧١ ) وراؤول ريجو ( ١٨٤٦-٧١ ) — وقد هلك كلاهما ، فانهما كانا شريكين فى المسئولية الرئيسية عن « ادارة الشرطة » فى الكوميون ، وبذلك كانا مشرفين على الرهائن التى قبض عليها ، عندما بدأ جنود فرسايل يقتلون أسراهم ، وعلى الباقيين من المقبوض عليهم والمعتقلين فى عهد « الكوميون » . وكان فيريه هو الذى أجاز قتل كبير أساقفة باريس ، داربوى ، مع الأسرى

الآخرين عند النهاية تقريبا . وكان كيميائيا بالهنة ، واراهايا دمويا في  
السياسة . وقد أسره جنود فرسايل وأعلموه رميا بالرصاص . وكان  
يرجو ، بالمقارنة ، شخصية أقل تنفيرا — وهو ثورى سريع الانفعال ، وكان  
بلانكيا نشطا من أيام دراسته القانونية . وقد ألقى خطبا عنيفة وهو مدير  
لادارة الشرطة ، وألقى القبض على عدد كبير جدا من الناس ، ولكنه أطلق  
سراحهم . وعند النهاية فقط أمر بقتل عدد من المعتقلين ؛ بيد أنه فقد رأسه  
في المراحل الأخيرة وتحول الى سفك الدماء انتقاما . وقد قبض عليه وقتل ،  
في القتال الأخير دون أن يعرف أحد شخصيته ؛ ومن ثم حوكم غايايا  
وحُكم عليه بالاعدام . واستمرت الشرطة تبحث عنه مدة دون أن تدرى  
مصيره .

ويبقى بعد ذلك شخصان في قائمتي ، أولهما الصحفي البرودوني  
أوجوست فيرموريل ( ١٨٤١—١٨٧١ ) الذى كان محررا لصحيفة  
« الكورييه فرانسيه » التى كان لمعارضتها أبعد الأثر ، كما ألف كتابا مهمة  
أيضا — « رجال سنة ١٨٤٨ » و « المعارضة » ، ومات عند المتاريس ؛  
والثانى هو الجنرال فانتانيل روسل ( ١٨٤٣—١٨٧١ ) ، وكان ضابطا مهندسا  
في الجيش النظامي وهرب من جيش بازان المهزوم ، ثم عين قائدا عاما  
« للكوميون » — وقد تنحى سريعا عن هذا المركز عندما لم تحظ أساليبه  
العسكرية برضا « الحرس الوطنى » . ولم تكن لروسل صلة سابقة  
بالاشتراكيين أو حركة الطبقة العاملة : وقد انضم الى « الكوميون » لما  
روعه انهيار القوات الفرنسية ، وعارض تسليم « الحكومة المؤقتة »  
للبروسيين . وقد أسر وحوكم وأعدم رميا بالرصاص بعد سقوط  
« الكوميون » ، وكان في الثامنة والعشرين فقط .

انى أسلم بأن هذه القائمة تحكيمية . فهى قد أغفلت عددا من الأشخاص

الذين صاروا ، بعد أن قاموا بدور ما في الكوميون ، مهمين ، أو على الأقل معروفين لما قاموا به من أعمال بعد ذلك — فهناك مثلا بول بروس ، الذى صار فيما بعد زعيما لحزب عرف باسمه ، وهو حزب نبد ماركسية جيزده المتمسكة وظل محتفظا بكيانه المستقل حتى حدث توحيد الأحزاب الاشتراكية فى فرنسا فى سنة ١٩٠٥ . وهى تفعل أيضا حليف كروبوتكين ، الذى ركلوز الجغرافى الذى كان مديرا لمكتبة « الكوميون » . ولكنها تضم ، فى اعتقادى ، كل الزعماء العاملين الذين لعبوا دورا مهما فى شؤون « الكوميون » ، وقد تركت هنرى دى روشفور لأنه ، رغم أنه تحمل عقوبة النفى الى كالدونيا الجديدة ، لم يكن قط فى الحقيقة من الكوميونيين .

وقد هرب من الستة والثلاثين النصف بالضبط — ١٨ — الى الخارج ، معظمهم الى سويسرا أو انجلترا ؛ وعشرة قتلوا فى القتال أو أعدموا رميا بالرصاص بمجرد أسرهم ؛ واثنين أعدموا بعد محاكمة ، وخمسة رحلوا الى كالدونيا الجديدة ، وواحد — هو أليكس — وضع فى مستشفى للأمراض العقلية ؛ وبذلك يكون من هلكوا من هؤلاء الزعماء هو الثلث فقط — وهى نسبة صغيرة بالنظر الى شدة القتال وقسوته والى الانتقام الذى حل بهم خلال « الأسبوع الدموى » الذى وضع حدا للنضال . وبالمقارنة بمجموع العدد الضخم للذين هلكوا يظهر بوضوح أن حظ الزعماء كان أحسن من حظ الذين تبعوهم . ولن يعرف أحد أبدا كم عدد من هلك من الباريسيين خلال الأسبوع الدامى ، أو فى المطاردات التى حدثت بعدهم . وهناك من يقدرون عدد من قتلوا عند المباريس بحوالى ٢٥٠٠ ، ومن قتلوا بعد أن انتهى القتال بحوالى ١٤٠٠٠ . وآخرون يقدرون العدد الكلى بـ ٣٠٠٠٠ من القتلى و ٤٥٠٠٠ من الأسرى . ويقول هانوتو انه كان هناك ٣٥٠٠٠ أسير فى فرساي ، مات عدد كبير منهم ، وأن عدد من قبض عليهم حتى

سنة ١٨٧٥ — اذ أن المطاردات استمرت وقتا طويلا — كان ٤٣٥٢١ .  
ولا يضم هذا الرقم بطبيعة الحال من ذبحوا . وقد بقيت قوائم تبين من  
حوالى ٢٠٠٠٠ ممن حوكموا أمام المحاكم العادية . وتضم هذه القوائم  
٢٩٠١ عاملا يدويا و ٢٦٦٤ ما بين ميكانيكيين وصناع آقال ، و ٢٢٩٣ من  
عمال البناء ، و ١٦٥٩ يعملون فى مصانع التجارة ، و ١٥٩٨ من العمال فى  
محال تجارية ، و ١٤٩١ من صناع الأحذية ، و ١٠٦٥ من الكتبة ، و ٨٦٣ من  
التقاشين ، و ٨١٩ من عمال المطابع و ٧٦٦ من العمال الذين كانوا يعملون فى  
صقل الأحجار ، و ٦٨١ حائكاً ، و ٦٣٦ صانعى أثاث ، و ٥٢٨ عمال صياغة  
المجوهرات ، و ٣٨٢ نجارين عاديين ، و ٣٤٧ دباغين ، و ٢٨٣ نحاسات ،  
و ٢٠٧ سمكريا ، وهكذا حتى تصل الى ١٠٦ مدرسا ثم قائمة طويلة من  
المهن الأقل عددا . وكانت الأغلبية الساحقة من المحكوم عليهم من العمال  
اليدين مقيمين على الحرف والصناعات المختلفة فى باريس .

ولم يكن لدى « الكوميون » خلال فترة وجوده القصيرة فرصة  
ليضع حتى أسس مجتمع جديد . فقد كانت مهمته أن يقاتل — مهمة ميئوس  
منها منذ اللحظة التى استبعدت فيها فكرة الخروج فى هجوم كبير على  
فرسايل وترك لتتبر فرصة تكوين القوة الحربية التى يسحق بها الثورة .  
بل الواقع أنه يطلب أنها كانت بلا أمل من مبدأ الأمر ؛ لأن قوات  
« الكوميون » المسلحة ، المكونة أساسا من « الحرس الوطنى » ، كانت  
أكثر ملاءمة للدفاع منها للهجوم ؛ ولعل لو كان من الممكن القيام بهجوم  
ناجح لأدى ذلك الى تدخل البروسيين . ولو كانت عواصم الأقاليم قامت  
ونجحت فى انشاء « كوموناتها » ، لكان توزيع قوات « الجمعية الوطنية »  
الضعيفة ربما أتاح لباريس فرصة للوصول الى حل وسط على الأقل . بيد  
أن ما قام من حركات فى الأقاليم — فى ليون ومارسيليا وسانت اتيين

وبرست وبعض الأماكن القليلة الأخرى — سحق بسهولة ؛ وكانت باريس معزولة تماما في مواجهة الانتصار الانتخابي الساحق الذي حصلت عليه الرجعية . فكانت مناقشات « الكوميون » تدور في جو من الهزيمة المحتومة ، حتى وان لم يستطع أعضاؤه حمل أنفسهم على التسليم بالحقيقة . وكانت مشاغلهم الرئيسية عسكرية ، وفي مثل هذا الموقف كان لا مفر من حدوث شجار ، في هذه الهيئة التي لا تجانس في تكوينها ، ومن البحث عن كبش فداء كلما ساءت الأمور . وقد بذل ليو فرانكل ، المشرف على شئون العمل والصناعة ، قصارى جهده لاعادة فتح المصانع والورش ، التي هجرها أصحابها ، في صورة جمعيات تعاونية ، وأن يحسن ظروف العمل ، وأن يتعاون مع النقابات . وقد استطاع أن يعيد عددا من الورش الى العمل وأن يحسن الأجور في العقود العامة وأن يلغى عمل المخازن ليلا وأن ينفذ بعض الإصلاحات الثانوية ؛ بيد أنه لم يكن هناك وقت لعمل شيء كثير . ووضع ادوارد ثايان ، الذي كان يشرف على التربية ، خططا للتعليم العلماني والاجباري ، ولكن معظم اصلاحاته ظلت على الورق لعدم وجود وسائل تنفيذها . وقد تصرف فرانسوا چودر ويوجين فارلان ، اللذان عهد اليهما بمسئولية تنظيم شئون « الكوميون » المالية ، بطريقة طيبة . فقد تركا « بنك فرنسا » وشأنه على شرط أن يوفر الأرضة اللازمة لإدارة شئون « الكوميون » ؛ وقد أخرج البنك من خزائنه ، بالاثاق مع فرسايل ولا ريب ، ما يكفي من العملة الورقية ليحل في وسع « الكوميونيين » تسير الأمور بمساعدة الضرائب التي استمروا يجمعونها وبعض القروض الخاصة . إذ ما كان مما يروق تيير أن يستولى على « البنك » ويتفكك النظام المالي كله ؛ كما لم يكن چودر وفارلان مستعدين لمواجهة مهمة إعادة بناء نظام مالي جديد في خضم الأزمة القائمة . وقد تحول فالان فيما بعد

بجهوده الى ميادين أخرى : ولكن جودر استمر حتى النهاية محافظا على تسجيل حسابات « الكوميون » بدقة بالغة ومتمسكا بالأوضاع القديمة كما هي تماما رغم ضيحات البرودونين وأصحاب الاتجاهات الغريبة في الإصلاح التقدي .

وإذا أخذنا كل ما فعله « الكوميون » في الاعتبار نجد أنه لم يفعل شيئا يستحق الذكر في مجال الانشاء الاشتراكي ، الا اذا اعتبرنا ابداله بالموظفين القدامى رجالا يعملون بأجور عمال ، اشتراكية . وقد بقيت نسبة كبيرة من صفار الموظفين والكتبة في العمل عندما انسحب رؤساؤهم الى فرساي ؛ ويبدو أن « الكوميون » نجح نجاحا باهرا في اعادة الخدمات العامة الجهورية للعمل . وقد استمرت هذه الخدمات تعمل طوال فترة القتال حتى اختل نظامها ثانية ابان الانهيار النهائي .

لقد كانت الصعوبات الكبرى أمام « الكوميون » عسكرية . وقد غير قواده العسكريين المرة بعد المرة ، وألقى بعضهم في السجون عندما كانت تسوء الأحوال ، ولم يمنحهم قط سلطة محددة بوضوح . ولم يكن من الممكن مطلقا معاملة قواته الحربية الرئيسية ، أى « الحرس الوطنى » ، مثل جيش نظامى . اذ لما كان يقوم على تشكيلات وفرق محلية ( كانت الفرق مجموعات من التشكيلات من نفس المنطقة ) فان كلا منها كان شديد ائتماع بالدفاع عن الحى الذى يتنى اليه . هذا فضلا عن أن له نظامه الخاص بالسلطة ، لأن « لجنته المركزية » لم تتفرق بعد انتخاب « الكوميون » بل ظلت قائمة جنبا الى جنب مع اللجنة العسكرية « للكوميون » دون أى تحديد واضح للسلطات أو المهام . وكان أول قائد عسكري ، كلوسيرييه ، غير كفاء : وكان فانتايل روسل ، الذى خلقه ، ضابطا نظاميا لم يستطع قط أن يتمشى مع المعادات غير العسكرية

« للحرس الوطنى » ، ولم يستطع فرض تنفيذ أوامره . وكان خير قواد « الكوميون » هما البولنديان ، ياروسلاو دومبروفسكى ، واليرى روبفسكى ، اللذان قاتلا ببطولة ؛ ولكن روبفسكى كان يتولى قيادة ثانوية لاغير ، وصار دومبروفسكى قائدا عاما بعد أن فات الأوان . وكذلك قام بروئل ، وهو أحد أتباع بلانكى ، بأعمال طيبة ، ولكنه فقد مركزه بسبب أخطاء لا يد له فيها . وعندما ظهر بوضوح أن الهزيمة وشيكة أصبح مركز القواد العسكريين أكثر تعقيدا بسبب التغيرات التى حدثت فى السيطرة السياسية . وقد عُيِّنَت لجنتان متاليتان « للأمن العام » بقصد وضع حد للفوضى السائدة ، ولكنهما لم تنجحا الا فى جعل الموقف أكثر سوءا . لأن « الكوميون » نفسه ولجانه المختلفة و « اللجنة المركزية للحرس الوطنى » استمرت جميعها جنباً الى جنب تصدر التعليمات المتعارضة . ووقعت خلافات أدت الى كوارث حول تعيين « لجان الأمن العام » هذه ، وحول مسائل أخرى ، بين أغلبية « الكوميون » المكونة من اليعاقبة وأتباع بلانكى ، وأنصار « الدولية » الذين اعترضوا على الدكتاتورية اليعاقبية وأرادوا أن يصبغوا « الكوميون » بطابع عمالى أكثر وضوحا . وبلغ من الأمر أن أنصار « الدولية » انهم انسحبوا بعض الوقت من اجتماعات « الكوميون » ، وإن كانوا استمروا فى عملهم فى مختلف اللجان .

وكان أتباع بلانكى والتقدمى من اليعاقبة فى هذه النزاعات هم المتطرفين بصفة عامة ، وكان أنصار « الدولية » وعلى رأسهم فارلان وفرانكل وجودر ، يؤيدهم عدد من ممثلى « الحرس الوطنى » ، هم المعتدلين . وكان يحذو أنصار « الدولية » شعور حاد بالحاجة الى المحافظة على الصلة الوثيقة بجمهرة العمال وتبين رغباتهم . فلم تكن لديهم ثقة

في « نخبة » أتباع بلانكي الثورية ، أو في اليعاقبة الذين ظلوا يشيرون باستمرار الى ذكريات الثورات القديمة . ولكن ارادة المتطرفين سادت أكثر فأكثر بصورة حتمية كلما صار الموقف ميئوساً منه أكثر . ورغم ذلك ظل « الكوميون » حتى النهاية تقريباً يتصرف بانسانية تدعو الى الاعجاب تجاه أعدائه . فقد كان حكام فرساي منذ مبدا الأمر يقتلون أسراهم ويسبون معاملتهم ويصدرون التهديدات يوميا بأنهم لن يستعملوا الرحمة مع المتمردين . بينما سمح الكوميونيون فترة من الوقت لخصومهم بمغادرة باريس الى فرساي بحرية ، وحتى عندما حذوا حذو بسمارك بأخذهم رهائن والتهديد بقتلهم اذا استمر حكام فرساي في قتل أسراهم ، عزفوا عن تنفيذ تهديداتهم — التي لم تنفذ في الواقع الا عند النهاية وفي حالات قليلة — عندما انهارت كل سيطرة مركزية . وحتى راؤول ريجو ، وهو ذلك الثوري المشتعل من أتباع بلانكي ، الذي كان مشرفاً على ادارة الشرطة ، فرغ أنه كان لا يفتأ يطلق العبارات العنيفة لم يفعل الكثير ، حتى فقد رأسه في اللحظات الأخيرة ، تبريراً للسباب الذي وجهه اليه . ان فيريه ، خلفه في ادارة الشرطة ، هو الذي وقع أمر اعدام كبير أساقفة باريس .

لقد كان الكوميون بالقياس الى الفرساليين ، بعيداً عن الوحشية في الأغلب . وصحيح أن ماركس وجه اليه قدراً شديداً ، حتي وهو يدافع عنه ، لما أبداه من تردد لا داعي له في مهاجمة الأنظمة الأساسية للنظام القديم . اذ أنتج « الكوميون » قدراً كبيراً من الخطب البليغة والمقالات الصحفية ذات الطابع الدموي العنيف كما كان متوقعا ، ولكن أقواله كانت أكثر من أعماله . فمعظم اليعاقبة الذين اشتركوا فيه كانوا في قرارة أنفسهم انسانين متحمسين ، وليسوا أوغادا كما اعتبرهم البورجوازيون الأوروبيون المرتاعون . ان تير كان أكثر وحشية بما لا يقاس من أي من زعماء



« الكوميون » ؛ وكان كثير من مؤيديه في فرساي أكثر وحشية حتى منه . ولا ريب في أن هذه الوحشية من جانب « اليمين » كانت نتيجة للخوف . فقد كانت الطبقات العليا الفرنسية ، وقد أذلها البروسيون ، في رعب مزدوج من باريس الثورية ؛ وقد صمرت مخاوفها كل تفاهم واحساس بالرحمة ، فصارت مجرد متوحشين ظماء الى الدماء . وباسمهم أعدل تيير وقواده السيف والنار في شوارع باريس ، يقتلون أسراهم ويقطعون أوصالهم في تقدمهم . وباسمهم أجرى تيير وقضاته بعد انتصارهم المحاكمات والاعدام والنفي بالجملة الى كالدونيا الجديدة — جميع تلك القطاعات التي جعلت من « كوميون » باريس ذكرى لا تمحى بالنسبة للحركة الاشتراكية في أوروبا . لقد نجحت الوحشية في المدى القريب : فقد جفت ينابيع باريس الثورية جيلا كاملا ، واستقرت فرنسا لحكم « الجمهورية الثالثة » الرجعي — لقد كانت جمهورية لسبب واحد ، وهو أنه لم يكن هناك ملك ليتق على تأييده الرجعيون .

وقد قضى سقوط « الكوميون » على « الدولية الأولى » ، التي كانت قد ضعفت بسبب الحرب الفرنسية البروسية . وفي فرنسا لم يعد هناك شيء تهريبا من تلك الحركة العمالية القوية التي شيدها فارلان — الذي قتل في القتال — وزملاؤه . ولم يعد للحركة الاشتراكية الفرنسية وجود الا في المنفى ؛ لأن تلك الحفنة من المعتدلين ، مثل لويس بلان وتولان ، الذين وقفوا ضد « الكوميون » وحاولوا التخفيف من الاضطهاد لم تكن لهم أية قيمة . فقد كان من بقى من زعماء الطبقة العاملة يعتبرونهم خونة وكان الرجعيون المنتصرون يعاملونهم بازدراء . اذ من بين الجماعة التي انتخبت « للجمعية الوطنية » قبل « الكوميون » مباشرة ، سارع جامبون ومالون وبيات بالاستقالة من العضوية وهرعوا الى الدفاع عن باريس . وظل لويس

بلان وتولان وحدهما في فرساي فاقدى الاعتبار وعاجزين . وكان بلانكى نفسه ، ذلك الثورى الذى قضى حياته يدافع عن الثورة ، بعيدا عنها لأنه كان خارج باريس مريضا ومطاردا عندما اندلعت أخيرا الثورة التى كانت معقد آماله . وأعيد في أعقابها الى السجن حيث قضى من قبل معظم منى حياته .

وسرعان ما قام النزاع في الخارج بين المنفيين من « الكوميين » وزعماء الجناح اليسارى — من هرب منهم من المذبحة والترحيل . فقد انضم أتباع بلانكى ، وهم الذين كانوا أكبر المجموعات تناسقا الى « الدولية » في مبدا الأمر ، وكانوا يزدرونها حتى ذلك الوقت ، ولكنهم ما لبثوا أن خرجوا منها ، كما سنرى فيما بعد ، حاققين بعد مؤتمر لاهاى في سنة ١٨٧٢ . وفي نفس الوقت كانت « الدولية » تنهار في بريطانيا العظمى . اذ كان معظم زعماء النقابات قد انصرفوا عنها حتى قبل « الكوميون » وهم مشغولون تماما بشئونهم الخاصة . ولم يكونوا قد أرسلوا في أى وقت من قبل عددا كبيرا من المندوبين الى مؤتمراتها : بل ان الزعماء البارزين الوحيدين الذين ظهروا بعد سنة ١٨٦٦ ، باستثناء ايكاريوس ، هم بنيامين لوكرافت في سنة ١٨٦٨ و سنة ١٨٦٩ ، وروبرت ابلجارت في سنة ١٨٦٩ . وكان باقى المندوبين البريطانيين اما من المؤيدين من يتمون الى الطبقة الوسطى ، مثل كويل مستبى وألفريد والتون ، أو شخصيات صغيرة مثل جيمس كارتر وتوماس موترشيد وجون هيلز . كما أن زعماء النقابات لم ينظموا مطلقا في حضور « المجلس العام » ، الذى ترك ليديره ماركس وايكاريوس ويونج وبعض الأشخاص القلائل الآخرين — معظمهم أجانب . بيد أن « الدولية » ظلت حتى سنة ١٨٧١ تستطيع الاعتماد على انضمام كثير من زعماء النقابات البريطانية الرئيسيين اسما . ولكن دفاع ماركس الحار

عن « الكوميون » — وهو الكتاب المعروف باسم « الحرب الأهلية في فرنسا » — الذى نشره باسم الدولية وضع حدا لهذا الموقف . فاستقال لوكرافت وجورج أودجر ، اللذان يكادان يكونان النقيضين البريطانيين الوحيدين من بين أعضاء « المجلس العام للدولى » ، احتجاجا على البيان الذى أصدره ماركس<sup>(١)</sup> ؛ ومن ذلك الوقت لم يعد « للدولية » ، فى حدود ما يتصل ببريطانيا العظمى ، أية صلة حقيقية بجمهرة حركة الطبقة العاملة . وقد اتهم ماركس غضبا الزعماء البريطانيين بأنهم « باعوا الحركة لجلادستون » ؛ ولكنهم فى الحقيقة لم يكونوا ثوريين فى أى وقت من الأوقات ؛ وكان « الكوميون » أكثر مما تحتمله أعصابهم بكثير . وكانوا دائما ينظرون الى « الدولية » أساسا على أنها وسيلة لتنظيم النقابات وتشجيع المساعدة المتبادلة عبر الحدود فى الاضرابات العمالية وأيضا ، الى حد أقل ، على أنه أداة لدعم جهود الطبقة العاملة فى الترشيح للانتخابات و « الاستثارة » (Agitation) من أجل الإصلاح الانتخابي . وفى سنة ١٨٧١ كان زعماء العمال يواجهون الحاجة الى القضاء على مشروع قانون « تعديل القانون الجنائي » وضمان الشرعية الكاملة للنقابات ، ومن ثم كانوا يريدون بصفة خاصة ألا يعضبوا مؤيديهم من الطبقة الوسطى فى البرلمان . ولو كانوا انحازوا الى جانب « كوميون » باريس لحطموا آمالهم فى النجاح فى الداخل ، حتى ولو لم يكونوا قد ارتاعوا حقيقة بدفاع ماركس عنها . فلم يكن للاشتراكية وحرب الطبقات أنصار كثيرين فى بريطانيا العظمى فى سنة ١٨٧١ . فقد ماتت الحركة المرائضية ، ولم يكن قد ولد لها خليفة بعد .

---

(١) استقال أيضا فى ذلك الوقت تقريبا جورج حاول الذى صار سكرتير مؤتمر النقابات فى سنة ١٨٧١ ؛ ولكنى لست واثقا تماما متى استقال ولاى سبب .

« فكميون باريس » اذن كان سببا في تدمير « الدولية » الى حد كبير ، بصرف النظر عن النزاعات التي نشبت بين ماركس وباكونين التي سرعان ما قضت عليها نهائيا . فحتى سنة ١٨٧٠ كانت فرنسا ، وليست بريطانيا العظمى أو ألمانيا ، المركز الحقيقي لنشاط « الدولية » بوصفها حركة جمهرة العمال ، مع فروع في كل من بلجيكا وسويسرا الفرنسية . فالألمان ، الذين شغلوا ببناء حركتهم الخاصة بهم ومزقهم النزاع بين اللاسالين والماركسين ، لم يلعبوا سوى دور صغير ؛ وكان دور البريطانيين أقل حتى من ذلك ، برغم الظواهر التي توحى العكس ، وفي إيطاليا وأسبانيا برغم أن العمال كانوا يعملون باسم « الدولية » اسما ، الا أنهم دائما فعلوا ما أرادوه هم ، دون اعتبار لرغبات « المجلس العام » في لندن . هذا الى جانب أن فرنسا ، أو بالأحرى باريس ، كانت مركز الحركة الثورية الأوروبية غير المنازع ؛ وكانت هزيمتها تمنى أن الرجعية قد انتصرت كما حدث في سنة ١٨٤٨ تماما . ولابد أن ماركس عرف في سنة ١٨٧١ ، كما عرف في سنة ١٨٥١ ، أن الحركة الثورية قد انتهت لفترة ما . ولكن كان هناك كثيرون لم يدركوا ذلك ، وبذا ظل شبح « دولية » العمال قائما ، حتى بعد أن انتهى جسدها .

وإذا نظرنا الى الوراثة الآن ، بماذا نحدد ما أسهم به « كوميون باريس » من نصيب خاص به في نمو الفكر الاشتراكي ؟ ان ماركس أشاد بالكوميونيين ، في « الحرب الأهلية في فرنسا » ، لأنهم وصلوا الى الصورة الصحيحة لتمرد العمال كطبقة عن طريق غريزتهم الثورية وليس عن طريق أى عملية عقلية — صورة « الكوميون » الثورى الذى يجمع بين مهمة الجهاز التشريعى والتنفيذى ويتخلص بذلك من قيام سلطة منفصلة لجهاز الدولة الذى يفرض على الناس من أعلى . وأشاد أيضا « بالكوميون »

لأن أعضائه عملوا بأجور عاذية كعمال مثل بقية زملائهم من البروليتاريا ، ولم يكونوا طبقة أسمى يدين لها الناس بالطاعة . فقد كانت الدول القائمة في نظره أدوات حكم لها سلطة على جماعة من الرعايا وتسيطر عليها أقلية متميزة ويدعما جهاز ارغامى من الجيش والشرطة لا يخضع الا لها . وعلى الضد من ذلك لم يقتصر « الكوميون » ، الذى انبثق مباشرة من التصويت الشعبى ، على القيام بسن القوانين فحسب ، بل أشرف أيضا على تنفيذها عن طريق مندوبيه ، الذين كانوا مسئولين أمامه وأمام لجانة عن الأعمال اليومية للادارات المختلفة . فلم يكن هناك موظفون تنفيذيون كبار لديهم سلطة منفصلة عن « الكوميون » مجتمعا : فهئة الموظفين كلها كانت تعمل تحت الاشراف المباشر للأعضاء « الكوميون » المنتخبين ؛ وكان هؤلاء الأعضاء المنتخبون بدورهم مسئولين مباشرة أمام المواطنين الذين انتخبوهم . وهناك بطبيعة الحال قدر كبير من الشبه بين ذلك كله ونظام الحكومة المسئولة الذى نما منذ ذلك الوقت في بلاد مثل بريطانيا العظمى والسويد ، حيث تعمل ادارات الحكومة مباشرة تحت امرة وزراء ، بينما مجلس الوزراء نفسه أمام هيئة تشريعية منتخبة عن طريق حق الانتخاب العام ؛ بيد أن ماركس لم ير الموقف بهذه الصورة . ففي سنة ١٨٧٠ لم يكن هناك مثل هذا النظام في أى بلد من بلاد العالم . وكانت أقرب البلاد اليه من عدة نواح بريطانيا العظمى ؛ بيد أن الوضع هناك كان لا يزال ، حتى بعد سنة ١٨٦٧ ، يقوم على نظام انتخابى ترك السلطة الأساسية في يد الطبقات الوسطى ، وعلى قوة مجلس اللوردات والتاج التى كانت لا تزال قائمة بعد . هذا الى جانب أن الدولة البريطانية كانت ما تزال تحتفظ في كيانها نفسه ، كما لا تزال حتى الآن الى حد أقل ، بسمات طبقية تجعل من المستحيل التفكير فيها على أنها منبثقة من الارادة العامة — دع عنك ارادة العمال . فالجيش

والخدمة المدينة والحكم المحلى فى المدن والرفه والنظام التربوى كانت جميعا لا تزال تماما فى ايدى الطبقات العليا والوسطى العليا ؛ ولم يكن هناك أمل لتمثيل العمال مباشرة الا فى الجزء المنتخب من الهيئة التشريعية، ومع ذلك كان « مجلس العموم » لا يزال خاليا حتى من عضو واحد من الطبقة العاملة . وكان من الطبيعى أن يرى ماركس كل الدول القائمة أجهزة ارغام فرضت على العمال من أعلى ، لا أجهزة ديموقراطية يستطيع العمال عن طريقها التعبير عن ارادتهم . هذا فضلا عن أن ماركس كان يعتبر الدول أساسا نظما طبقية . وما كان يستطيع أن يتصور أنه يمكن للعمال أن يستولوا على الدول القائمة ويستخدموها فى تحقيق التغيرات التى تتطلبها الثورة فى أسس المجتمع نفسها . فقد ذهب الى أن هذه التغيرات لابد أن يقوم بها العمال أنفسهم كطبقة وعلى أساس تنظيم طبقى للسلطة . فليس للعمال أى أمل فى تنفيذها عن طريق أساليب تنطوى على التحول عن أساس العمل الطبقي والتعاون مع الساسة البورجوازيين أو البورجوازيين الصغار . واعتقد ماركس أنه يجب على العمال أن يؤيدوا القطاع الأكثر راديكالية من البورجوازية فى النضال ضد الرجعيين ؛ ولكن التأيد والتعاون كانا فى نظره شيئين مختلفين . ولكى يستطيع العمال أن يؤيدوا دون أن يتورطوا تماما فى السياسة البورجوازية ، يجب عليهم أن يحافظوا على الاتصال الكامل لتنظيمهم الطبقي وجهادهم الطبقي . وقد يكون من الملائم لهم أن يساعدوا البورجوازية فى الاستيلاء على الدولة من الاقطاعيين — الطبقات القديمة المتميزة — أو أن يؤيدوا البورجوازية الصغيرة ضد الكبيرة . بيد أن هدف كل سياسة بروليتارية حقيقية ليس الاستيلاء على الدول القائمة ، بل يجب أن يكون القضاء عليها واقامة « دول » جديدة محلها تنظم بطريقة تلائم حاجات البروليتاريا وقد صارت

الطبقة الحاكمة . وبعد ذلك قد تسمح بأن « تنوى » الدولة العمالية ، ولكن ذلك لا يكون الا بعد أن تستخدم سلطتها فى القضاء على خطر الثورة المضادة بإزالة الفوارق الطبقة فعلا .

وهكذا كان من رأى ماركس أن سحب تير للبناء القومى للدولة القديمة كله — الجيش والحكومة وجهاز الوظائف العليا والشرطة المسلحة — من باريس فرصة للعمال ليشرعوا فى بناء دولة جديدة تماما خاصة بهم . وعلى ضوء ذلك فسر التاريخ الدستورى « لكوميون » باريس . فصحح أن « الكوميون » قام على أساس حق الانتخاب لجميع الرجال ، دون استبعاد لمن لا ينتمون للطبقة العاملة ؛ بيد أن ذلك كان كله خيرا ، حيث ان الناخبين أصبحوا لأول مرة فى وضع يسمح لهم بالتصويت بحرية دون أن يكونوا خاضعين لتنفيذ الطبقات المتميزة التى غادر ممثلوها المدينة . وكان ماركس يفكر دائما فى البروليتاريا على أنها تضم ، الى جانب الفلاحين الفقراء ، الأغلبية العظمى للشعب — وفى المدن تضم الأغلبية دون أن تكون هناك التعقيدات التى تصاحب وجود الفلاحين .

ومن ثم كان يحذ من منح حق الانتخاب لجميع الرجال دون استبعاد الطبقات الأخرى غير الطبقة العاملة ؛ ولكن فى نظره كان هناك فرق كبير جدا بين أن يدعى الناخبون لاختيار مرشحين لبرلمان هو جزء من جهاز دولة قائم فعلا ، وأن يدعووا لاختيار مرشحين لنوع جديد من الهيئات النيابية التى تتمتع بكامل الحرية فى إعادة بناء الدولة كلها على صورتها هى . فالأمر الجوهري ليس أن يقتصر التصويت على العمال ، بل أن يطلب الى الناخبين ، أيا كانوا ، أن يختاروا نوابا ليكونوا أعضاء فى هيئة تشريعية وتنفيذية موحدة تتمتع بسلطة كاملة ، فى حدود ما وكلها به الناخبون ، فى إعادة تنظيم المجتمع .

فجوهـر « الكوميون » اذن ، كما رآه ماركس ، كان يكمن في توحيد سلطة الأغلبية وتركيزها ، وتحررها من السيطرة الطبقية ، للحكم بواسطة نواب منتخبين مباشرة يمكن للأغلبية أن تصدر اليهم تعليمات ملزمة — « الوكالة الملزمة » التي كثر الحديث عنها ابان الكوميون . فاذا توفر هذا البناء السياسى الأساسى ، سيكون العمال ، منظمين كطبقة ، في وضع يسمح لهم بفرض ارادتهم الجماعية . ووظيفة « الدولية » ، التي تندمج مع النقابات في رباط وثيق ، هي بطورة هذه الارادة وتوفير القوة الدافعة التي لا غنى عنها .

كان هذا هو تفسير ماركس ، ولينين من بعده ، « لكوميون » باريس . بيد أن « الكوميون » صار ذكرى تاريخية ملهمة ، لا للماركسيين وحدهم ، بل ولعدد من الجماعات المعادية للماركسية بشدة أيضا — خاصة لأتباع بلانكى والفوضويين والسندكاليين من النحل المختلفة . فقد رأى أتباع بلانكى « كوميون » باريس على أنه نموذج تطبقى « للنخبة » الثورية وهى تعمل ، ولاموا أنصار « الدولية » على أنهم أفسدوه باصرارهم على أفكار ديمقراطية لا تلائم مطلقا فترة من الدكتاتورية الثورية . اذ أن اهتمام أتباع بلانكى « بالكوميون » لم يكن في نظامه الانتخابى أو في فكرته عن مسئولية النواب أمام الناخبين ، ولا في ذلك الأساس من التنظيم النقابى الذى قام عليه « الكوميون » جزئيا ، ولكن في الطابع الدكتاتورى الذى فرضته عليه مقتضيات الحرب الأهلية . وقد كانوا هم أيضا « ديمقراطيين » من نوع ما ؛ ولكنهم تصوروا الديمقراطية على أنها أمر يتحقق بعد أن تكون الدكتاتورية الثورية قد دمرت النظام القديم ، وليست أداة تستخدم في تدميره . وقد انزوى هذا الخلاف بين ماركس والبلانكيين لفترة قصيرة لأنهم اتفقوا على ضرورة الدكتاتورية وتركيز السلطة واتحدوا ضد



« الفوضيون والسندكاليين » وديموقراطى البورجوازية الصغيرة .  
ولكن هذا الاتحاد لم يمش طويلا ، كما كان محتوما ، لأن ماركس كان  
يؤمن بالتنظيم الجماهيرى كأساس ضرورى للثورة نفسها بينما لم يكن  
البلانكيون يؤمنون بذلك .

ونظر الفوضيون والسندكاليون الى « الكوميون » على ضوء فكرة  
ثالثة . فجورهم فى نظرهم كان « محيطه » وتمرده على السلطة المركزية  
وقضائه على الدولة السياسية بوصفها مركزا للسيطرة صاحبة السلطة .  
فكان بالنسبة لهم « كوميون » باريس ، التعبير المباشر عن حق شعب  
باريس فى حكم نفسه ، ونموذجا لنظام يشغل العالم كله من الكوميونات  
المحلية الحرة يخلص الأرض من شرور الحكم القائم على السلطة ، ومن  
السلطة المركزة . اذ لم يكن « كوميون » باريس فى نظرهم دولة ، بل كان  
تعبا للدولة ؛ ومن ثم كان عليه أن يحافظ ، حتى فى مواجهة المقتضيات  
الحرية ، على طابعه الديموقراطى وأساسه فى المجتمعات المحلية الصغيرة التى  
تتكون منها باريس ؛ فقد كان الفوضيون والسندكاليون أساسا فدراليين ،  
يسعون الى مجتمع تكون فيه السلطة ، فى حدود وجودها أصلا ، فى يد  
جماعات محلية ، ولا يكون لأية هيئات تعمل على نطاق أوسع سوى وظائف  
يتمهد بها إليها . بيد أنه كان هناك بين الكوميونيين فوضيون وسندكاليون  
من نحل مختلفة . فكان هناك فى الطرف الأقصى برودونيون يعارضون فى  
الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ، ويفضلون ملكية الفلاحين والانتاج  
الحرفى الفردى ، ويمتبرون الجمعيات التعاونية ضرورية لتنفيذ الأعمال  
الكبرى ، ولكنهم لا يثقون فى أى تنظيم على نطاق واسع ، ويمارضون فى  
مساواة النساء بالرجال فى الحقوق الاجتماعية ، ويريدون أن تختفى الدولة  
كلية . وكانوا يريدون « دستورا » يتقام بمقتضاه نظام دائم من الائتمان

المصرفى لتمويل المنتجين ولضمان حصولهم على كامل ثمرات جهودهم ؛ ولكنهم لم يفكروا فى هذه البنوك على أنها تخضع لأى نوع من « الدولة » ، أو على أنها تنطوى على استمرار وجود « الدولة » . فكانت نظرتهم ضربة من « حرية التعامل » الثورية : اذ كانوا يذهبون الى أن كل الأمور ستسير فى طريقها السليم عندما يتم التخلص من كابوس الدولة وطفيلان الإيجار والربح والفائدة .

وكان بعض البرودونيين ينظرون الى النقابات بفتور ، أو حتى يعارضونها عندما تكون أكثر من مجرد « أندية مهنية » تضم أصحاب الحرف . ولكن البعض الآخر اعتبر المنظمات العمالية ، المنبثقة من النقابات ، الأساس الضرورى للنظام الجديد . وكما رأينا ، كان معظم من اشتركوا فى تأسيس « الدولية » فى فرنسا برودونيين من هذا النوع الأخير . ولكن كان يقف فى مواجهة البرودونيين فى الحركة النقابية الفرنسية « الجماعيون » وعلى رأسهم يوجين فارلان ؛ وما أن كانت سنة ١٨٧١ حتى كان الجماعيون هم الفئة السائدة فى منطقة باريس وليون ومارسيليا كذلك . ولا ريب فى أنه « فارلان » كان فى قرارته أقرب الى برودون منه الى ماركس ؛ ولكنه هو وجماعته وجدوا أنفسهم يقفون الى جانب ماركس فيما يتعلق بالقضية التى كانت تحتل المركز الأول فى الستينات من القرن التاسع عشر ، لأنهم كانوا يجذبون الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج . فلم تكن قضية المفاضلة بين « المركزية » و « الفدرالية » قد احتلت بعد مركز الصدارة فى مناقشات « الدولية » : وعندما صارت كذلك كان « الكوميون » قد انتهى ، وكان فارلان وكثير من أقرب زملائه قد ماتوا . بيد أنه كان من الواضح بما فيه الكفاية عندما قبل « الكوميون » أن فارلان وزملاءه لم يكونوا مطلقا « جماعيين » بمعنى أنهم يدعون الى ملكية الدولة للأرض ووسائل الإنتاج .

الأخرى . بل كانوا يريدون أن تكون ملكية الأرض ووسائل الإنتاج الكبير للكميونات المحلية ، أو — اذا تطلب الأمر — لوكالات فدرالية تنشئها الكوميونات . وكانوا يريدون أن يقوم بعملية الإنتاج الفعلى ، الى أقصى حد ممكن ، جمعيات تعاونية منبثقة من النقابات ؛ واعتبروا هذه العملية التعاونية جوهر « الديمقراطية الجماعية » .

ومن ثم كان للنقابات أهمية أساسية في فكرتهم عن النظام الجديد . بل الواقع أنهم جنحوا ، وان لم يكن ذلك بصورة صريحة تماما ، الى التفكير في « كوميونات » المستقبل على أنها تقوم على الاتحادات السندكالية في كل منطقة أكثر منها على أى أساس سياسى . والى جانب هذا الاتجاه السندكالى كانت تحذوهم رية شديدة في معاقبة الطبقة الوسطى وراديكاليها ، واصرار على الاحتفاظ بالهيمنة الكاملة على « الدولية » في يد عمال حقيقيين . بيد أن صفوف قطاع باريس من « الاتحاد الدولى للعمال » كانت تضم ماركسين كما تضم سندكاليين ، وان كان مما له مغزى أن زعيمهم ، ليو فرانكل ، لم يكن فرنسيا — بل كان مجريا بالمولد ، ومن سلالة ألمانية ، ومقيما في باريس . وكان « الجماعيون » الفرنسيون في الغالب مع ماركس ضد البرودونيين ، ولكنهم يرفضون بشدة « مركزيته » ووجهات نظره في الدولة . وقد اعتبروا ، هم أيضا ، كوميون باريس سابقة تاريخية عظيمة بوصفها أول ظهور مستقل للعمال على مسرح التاريخ ، بيد أن وجهة نظرهم في الكوميون كانت فدرالية ومناهضة للحكم ذى السلطان . فهم ليسوا أسلاف الديمقراطية الاشتراكية أو الشيوعية الحديثة ، بل هم أسلاف سندكالية « الاتحاد العام للعمل » في الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى .

وأمام هذا الاختلاط في العناصر وحالة الضغط الشديد التى قضى فيها

« الكوميون » حياته القصيرة المضطربة ، يصعب جدا على المرء أن يرسم أية صورة لما كان عليه « الكوميون » حقيقة . إذ أن القرصة التي أتاحت له ليثبت ما فيه من قدرات انشائية ، أو الاتجاه الذي كان سيسير فيه لو قيض له — بمعجزة — البقاء ، كانت فرصة ضئيلة جدا . إذ لم يقد « الكوميون » لأن هناك من وضع خطته مقدما ، بل لأن تيار اذ سحب ما استطاع سحبه من جهاز الحكم والادارة في المدينة ترك فراغا كان لابد من ملئه بطريقة ما ، اللهم الا اذا كان هناك تسليم كامل . وفي الحالة المزاجية التي استولت على قطاع كبير من شعب باريس — حالة مزاجية من الحماسة الوطنية الغاضبة واحساس بكرامة المدينة بلغ الذروة ابان تجربة الحصار ، والحق الناجم عن محاولة حرمان المواطنين من الأسلحة التي حالوا بواسطتها دون تقدم البروسين — كان التسليم في هذه الحالة المزاجية خارج المناقشة ، لا بالنسبة للثوريين المعتنقين ، ولكن أيضا بالنسبة لقسم كبير من الموظفين المطيعين والجنود العاديين في « الحرس الوطني » . كما أن قسما كبيرا من أولئك الذين لم تراودهم مثل هذه المشاعر — ويشمل هذا القسم معظم المواطنين الموسرين — غادر باريس قبل الكوميون أو غادرها قبل أن يشرع « الكوميون » في القيام بمهمته . وبقي هناك العمال وصغار التجار وصغار الموظفين في الادارات الحكومية والبلدية ، وأولئك الذين لم يستطيعوا أن يغادروا المدينة — المرضى والعجزة والחסالة — وكذلك جماعة صغيرة من الصحفيين والكتاب والطلبة والمتقنين الآخرين الذي كان معظمهم يدين بأراء يسارية من نوع أو آخر .

وقد ساعد الحصار في تمهيد الطريق « للكوميون » . فقد فرض على باريس ادارة خاصة في منزل عن بقية البلاد والحكومة ، وتنظيما عسكريا للمدينة هيا نواة للتكوين الجديد للمقاومة ونمطا له ، كما جعل خلق

« الكوميون » يبدو طبيعيا أكثر وأسهل مما كان يمكن أن يكون دون هذه التجربة الأخيرة من الوقوف على حدة . ولكن بطبيعة الحال لم يكن لدى الباريسيين الذين أقاموا « الكوميون » أية فكرة عن انشاء دولة عمالية جديدة تقف على أقدامها بمفردها بصفة دائمة ، بل كان المقصود « بكوميون » باريس أن يكون واحدا من عدة كوميونات — جزءا من الهيكل الأساسى لفرنسا الديمقراطية الجديدة بلا شك ، ولكنه مجرد جزء فقط . وحتى اتباع بلانكى ، الذين كانت لديهم أوضح فكرة عما يريدون عمله ، تصوروا النظام الباريسى الجديد أساسا على أنه دكتاتورية تقود الطريق في ثورة تم فرنسا كلها وتؤدي الى انشاء حكم للبلاد كلها . وفكر الراديكاليون اليعاقبة بالمثل ، ولكن بدون فكرة الدكتاتورية ، في « الكوميون » على أنه البداية الديمقراطية لجمهورية جديدة ستمتد لتشمل فرنسا كلها . أما الفدراليون ، الذين كانت قوتهم الأساسية تكمن في النقابات ، فكانوا يختلفون عن كل من البلانكيين واليعاقبة في أنهم كانوا يفكرون في فرنسا الجديدة على أنها يجب أن تكون من كوميونات مستقلة — أولها « كوميون » باريس — تضمها رابطة غير وثيقة في نوع ما من الاتحاد الفدرالى الذى لا يتمتع بسلطة ارغامية ؛ ومن ثم كانوا أقرب الجميع الى التفكير في « كوميون » باريس على أنه بديل للدولة ، لا على أنه طليعة هيكل حكم قومى جديد سيأخذ مكانه منه عندما يتحقق . بيد أنه ما من اتجاه من هذه الاتجاهات أثر حقيقة في سير الأحداث المباشرة . « فالكوميون » لم توضع له خطة سابقة : لقد حدث الكوميون ، ثم كونت كل جماعة فكرتها الخاصة عنه وعما يجب أن يكونه ، في موقف كان الشاغل الأساسى فيه هو بالضرورة العمل على بقاءه في وجه أعدائه .

ومنذ مبدا الأمر ، عندما انسحب تيير من باريس ، كان هناك طريقان

ممكناً لتكوين جهاز يقوم بالخدمات الجوهرية وتنظيم المقاومة — اذا أريد أن تكون هناك مقاومة ، أحدهما هو « الحرس الوطنى » ، والآخر هو اللجنة المشتركة التى كونها عمد الأحياء ونوابهم . ولكن الهيئة الثانية كانت غير متجانسة فى تكوينها ، ومؤلفة فى الغالب من سياسيين كانوا يخشون غوغاء باريس بقدر ما يحسون بالعداء نحو « الجمعية الوطنية » ، الى حد لا يمكن معه أن تتولى قيادة المقاومة . وقد كرست نفسها ، بدلا من ذلك ، لمهمة محاولة التوسط بين باريس و « الجمعية الوطنية » — وهى مهمة ميثوس منها منذ مبدأ الأمر ، لأن « الجمعية » لم تكن فى حالة مزاجية تسمح بالتفاهم الا على أساس التسليم المطلق . وبذلك لم يعد هناك سوى « اللجنة المركزية للحرس الوطنى » ، وهى هيئة أدركت على الفور عدم قدرتها على تولي السيطرة السياسية أو الادارية ، ولكنها لم تكن مستعدة مطلقا لتسليم أسلحتها أو لترى باريس وقد أذلها احتلال البروسيين . ولما وجدت « لجنة الحرس الوطنى » أنه قد ألقى على عاتقها مسئولية لم تكن مستعدة لتحملها ، قررت على الفور أن تخلص نفسها من القوة السياسية بتسليم السلطة غير المرغوب فيها الى الشعب . فأمرت بإجراء انتخابات فورية لتكوين حكومة بلدية نيابية — يختارها الناس كلهم . وبدا ذلك هو الطريق الديموقراطى الطبيعى فى التغلب على المشكلة ؛ وكان ذلك هو كيف وُلد كوميون باريس .

وكما رأينا انتهت الانتخابات التى أجريت فى هذه الظروف — على أساس حق كل مواطن بالغ من الذكور بقى فى باريس فى التصويت — باختيار عدد من الممثلين الذين اما امتنعوا عن الاشتراك من أول الأمر أو انسحبوا فى مرحلة مبكرة وتطلب الأمر انتخاب من يحل محلهم . فمن بين الاثنين والتسعين الذين انتخبوا كان واحد وعشرون من هذا النوع ،

وحل محل معظمهم آخرون في بضعة أسابيع بواسطة انتخابات تكميلية .  
وحتى بعد ذلك ظل « الكوميون » مؤلفا من عدة عناصر متنافرة . وكان  
يضم مثقفين أكثر من العمال — وبينهم عدد كبير من الصحفيين من ذوى  
الاتجاهات المختلفة ؛ كما كان بينهم عدد كبير من التجار وأعضاء آخرون  
من الطبقات الوسطى الدنيا . ولم يكن معظم الأعضاء مرتبطين بهيئات  
محددة : فقد كان بينهم ٢٢ على الأقل معروف أنهم أعضاء في « الدولية » ،  
و ٢٤ اما بلانكيين أو قريين من البلانكية ، وستة كانوا أعضاء في « اللجنة  
المركزية للحرس الوطنى » ولا يعرف عن وجهات نظرهم شيء محدد .  
وكانت أغلبية الباقين من راديكالى الجناح اليسارى من أنواع ونحل  
مختلفة ، ولا تعرف لهم صلات باتباع بلانكى أو أنصار « الدولية » ، وان  
كان هناك عدد منهم قد يكونون في الحقيقة اشتراكيين واعين من مدرسة  
أو أخرى .

وبين أولئك الذين كانت لهم ارتباطات محددة ، أشهر أنصار «الدولية»  
ممن لم نذكرهم من قبل وهم الآتين : فيكتور كليمان ، وأوجست سرايه ،  
ويوجين بوتيه مؤلف الأغاني ، وجولز جوفارد ، وبول ثرينيه ، وأوجست  
أفريال — ومعظمهم عمال يدويون . والأشخاص البارزون من البلانكيين  
والقريين من البلانكية ممن لم نذكر حتى الآن هم : كلوفيس دوبون ،  
وأفراد أسرة داكوستا الثلاثة ، وجولز ميو . وكان بايك أحد أتباع افاثاتان ،  
كما كان ديكامب ، أو صار فيما بعد ، فوضويا . وكان ى . ى ييللو قسا  
يساريا يدين بمبادئ لامتيه ، وادوارد ألفريد جويل طيبيا مشهورا في حى  
من أحياء الطبقة العاملة ؛ وباسكال جروسيه ، صحفيا شديد المراس ، وساعد  
فيما بعد على ادخال ضروب الرياضة الانجليزية في فرنسا . والواقع أنهم  
كانوا في مجموعهم خليطا غريبا من التقابين والمثقفين ، من الراديكاليين

التقدمي والعمال الشبان والطلبة ، ومن ذوى الأصوات المرتفعة والصامتين الذين بذلوا قصارى جهدهم في غمرة الاضطراب ليقوموا بالمهام التى عهد اليهم بها أو أخذوها على أنفسهم لأن ما من أحد آخر أراد أن يقوم بها . وما كان يمكن أن ينبثق من مثل هذه المجموعة غير المتجانسة التى كثر متحدوها وزعمائها ، أية نظرية متسقة فى الحكم أو الاشتراكية ، حتى ان كان هناك وقت لذلك . ولا سبيل الى الخروج بأية دروس نظرية من « كوميون » باريس الا تلك التى يمكن استنباطها منه : اذ لم يكن فيه أية نظرية جاهزة . وقد وضع ماركس فى كتابه « الحرب الأهلية فى فرنسا » تفسيراً معاصراً له ، قصد به أن يبين أفضل وجوهه لأنه كان ينصب على الدفاع عن الكوميونيين ضد أعدائهم . وجاء لئلا بعد ذلك فتوسع فى تفسير الوقائع أكثر ليخرج منها بالدرس الذى أراده ، واستطاع أن يجعل « للكوميون » شأنًا كبيراً دعماً لنظريته الخاصة فى الديكتاتورية . بيد أن الحقيقة المجردة هى أن الكوميونيين لم تكن لهم نظرية مشتركة ، وكانوا خلال تلك الأشهر القليلة التى عاشها « الكوميون » مشغولين بصورة لا تسمح لهم بوضع نظرية . وقد أدى ذلك بطبيعة الحال الى أن كل جماعة بذلت جهدها ، وكذلك كل فرد ، لجعل « الكوميون » مطابقاً لنمط الأفكار التى كانت تعتنقها قبل أن يبدأ : وصارت نزاعاتهم الى حد كبير صراعا بين البلانكيين ، متحالفين مع اليعاقبة فى كثير من الأحيان ، والعناصر التى كانت تريد اما مسئولية ديموقراطية مباشرة لمجموع الناخبين أكثر ، أو صلة أوثق بالنقابات والجمعيات العمالية الخاصة بالطبقة العاملة وحدها . ولكن هذا الصراع كانت تقطعه عبرا النزاعات التى قامت بين الزعماء العسكريين وأولئك الذين ظلوا مدنيين فى مركزهم ووجهات نظرهم ، كما قطعه أحيانا تيار الاختلاف بين دعاة العنف ودعاة الاعتدال حتى حيال الاعتداءات



الوحشية التي ارتكبتها « جمعية فرساي » وأنصارها . وقد قلت من قبل ان صياح راؤول ريجو كان أكثر من أفعاله ، ولكنه كان يميل بشدة من البداية الى عمليات القاء القبض بالجملة وبصورة مسرحية ( وان كان كثيرون ممن قبض عليهم أطلق سراحهم بسرعة ) ، والى التظاهر بالسلطة الدكتاتورية . كما أنه لم يتورع عن قتل الرهائن عندما بلغ الأمر مرحلة الهزيمة النهائية . ان « الكوميون » كان معتدلا بالمقارنة بتير ؛ بيد أن اعتداله كان نسبيا وليس مطلقا .

لقد كانت هزيمته مؤكدة ، منذ مبدا الأمر في الواقع — أى منذ اللحظة التي أصبح فيه واضحا أن تير و « الجمعية الوطنية » لا يريدون التهاجم بأية طريقة . اذ لم يكن من المتوقع مطلقا من البروسيين الا أن يساعدوا تير في سحق « الكوميون » بالسماح له بتكوين جيش من أسرى الحرب عند اخلاء سبيلهم . وما كان هناك شيء يمكن أن ينقذ الثورة سوى قيام مدن فرنسا الأخرى بثورة جماعية ؛ ولكن محاولات القيام بثورة خارج باريس قضى عليها حتى قبل أن تبدأ تقريبا . ومن ثم كان في استطاعة تير أن يسحق تمرد باريس ويفرقه في الدماء ؛ وكان ذلك مما يريده بشدة حتى يعطى فرنسا كلها درسا . وقد صفقت له جميع الدوائر الرجعية في أوروبا ، لأنه بتلميذه « كوميون » باريس قوض أيضا دعائم « الدولية » والحركة الثورية في معظم أنحاء القارة .

## الفصل الثامن

### أقول نجم « الدولة الأولى ، وسقوطها

وضعت هزيمة « كوميون باريس » حدا لآمال الاشتراكيين في نشوب ثورة أوروية قرية . فقد تطلعت أنظار المنفيين في باريس وسويسرا ولندن بفرنسا قبل أى بلد آخر يترقبون في لهفة الانهيار المتوقع « للامبراطورية الثانية » . وبرغم النظام البوليسى ظلت باريس مركز المشاعر الثورية في الغرب ، وكانت معقد الآمال في أن تعود الحركة بظم الامبراطور وانشاء الجمهورية من جديد ، تلك الجمهورية التى ساءت مصائرهما بشكل فريد في « أيام يونية » سنة ١٨٤٨ . ولم تكن فرنسا في الواقع أكثر البلاد تقدما في النمو الاقتصادى : اذ أحرزت بريطانيا المركز الأول وتليها بلجيكا . بيد أنه ما من أحد تصور في الستينات أن بريطانيا العظمى على شفا ثورة . فالصراع الكبير الذى كان يدور حول القضيتين التوأميتين ، حقوق النقابات والاصلاح البرلماني ، كان على وشك أن يسوئ دون قلقلة عنيفة ، برغم أن من توقعوا في أوائل الستينات حصول العمال على انتصارات في الميدانين معا بضخامة ما حصلوا عليه فعلا بين سنة ١٨٦٧ و ١٨٧٥ ، لم يكونوا كثيرين . وعلى أى الأحوال بمجرد أن ظهر في سنة ١٨٦٧ ، بصور قانون « الاصلاح البرلماني » وقانون « الخدم والسادة » وقانون « المصانع الجديد » ، أن جمهرة الطبقات الحاكمة كانت في حالة مزاجية تدفعها الى التسليم ببعض مطالب الطبقة العاملة بدلا من الاشتباك معها في صراع

صریح ، أصبح من المستحيل أن يعتقد أى شخص ، اللهم الا حفنة ضئيلة من المتعصبين ، أن الثورة توشك أن تنشب في بريطانيا . وقد عقد ماركس آماله على الثوار اليرلنديين ، معتقدا أن نشوب ثورة في ايرلندة سيزيد من حدة الصراع الطبقي في بريطانيا العظمى ؛ ولكن ذلك لم يكن محتملا البتة حتى ولو كان الثوار اليرلنديون أقوى بكثير مما كانوا فعلا . فالحقيقة التى لا غموض فيها أن تلك العناصر ذاتها التى كانت تتألف منها كتلة المعارضة البورجوازية في القارة ، كانت في بريطانيا العظمى تنتمى الى أحزاب دستورية تستطيع أن تبادل الحكم دون الالتجاء الى القوة ، وأن الطبقة العاملة — أو على الأقل القسم الأساسى منها — كانت أحوالها تحسن باستمرار منذ « الأربعينات الجائعة » ، ومن ثم كانت أميل الى عقد آمالها على المساومة النقاية وتوسيع حق الانتخاب ، أكثر من تجسيد المطالب المرافضية بالدخول في صراع صريح مع الطبقات الحاكمة . ولقد أمكن حمل زعماء النقابات وحركات الإصلاح على تأييد الثورين في القارة ، الذين كانوا يعيشون تحت أنظمة أوتوقراطية بوليمية ، الى حد ما ؛ ولكن أبعد شيء عن تفكيرهم كان العمل على اشعال ثورة في بريطانيا .

أما في بلجيكا ، حيث كانت الطبقات الحاكمة أكثر رجمية بكثير والأجور وظروف العمل سيئة جدا رغم النمو الصناعى الكبير ، فقد كان فيها قدر أكبر بكثير من الشعور الثورى ؛ بيد أن هذا الشعور كان سائدا في مناطق « الوالون » في الغالب ؛ كما أن بلجيكا كانت على أى الأحوال أصغر من أن تهود حركة أوروبية عامة . والواقع أن المتحدثين بالفرنسية من البلجيكين كانوا ينتظرون الاشارة من فرنسا ، وكانوا متأثرين بالنفوذ الفرنسى الى حد بعيد برغم أنه كان لديهم قدر كبير من المذاهب الاشتراكية الخاصة بهم فعلا في أعمال كولينز والرواد الآخرين . وهكذا كان أكبر الاحتمالات

الثورية ، خارج فرنسا ، توجد في إيطاليا وإسبانيا . ولكن إيطاليا كانت قد مرت بثورتها القومية فعلا ، وبرغم أن الاضطرابات الاجتماعية كانت مستمرة وخطيرة ، فإنه لم يكن هناك هدف أو اتجاه واضح خلف هذه الاضطرابات ، كما لم تكن هناك بروليتاريا منظمة إلا في بعض مدن الشمال . فقد كانت إيطاليا ما زالت بلدا متأخرا جدا اقتصاديا ، وحتى إذا قامت بثورة فإنه من الواضح أن مثل هذه الحركة لن تكون على نمط الثورة التي تنبأ بها « البيان الشيوعي » . أما إسبانيا ، التي كانت أكثر تخلفا حتى من إيطاليا ، فلم تكن فيها حركة عمالية خارج كاتالونيا ، ولم يكن من المحتمل أن يؤثر التمرد الوشيك فيها على سير الأحداث في بقية أوروبا كثيرا .

وبقي هناك بعد ذلك ألمانيا وإمبراطورية النمسا والمجر وتركيا ، وبلادها الخاضعة ، وروسيا . ففي روسيا كانت الحركات الثورية السرية قد عادت الى الحياة بشكل واضح منذ الخمسينات ؛ ولكن أوروبا الغربية لم تكن تعرف عنها الكثير ، كما أن الطلبة والارستقراطيين الذين تزعموا هذه الحركات كانوا لا يزالون يوجهون نداءهم أساسا الى الفلاحين لا الى البروليتاريا القليلة العدد من سكان المدن . أما البولنديون ، الذين كانوا ما زالوا منقسمين تماما الى قوميين أرستقراطيين وقوميين ديمقراطيين — وكان الأخيرون في كثير من الأحيان من كبار المبشرين بالجهاد الثوري الدولي باعتباره أملهم الوحيد — فلم يكونوا في وضع يسمح لهم بالنجاح في التمرد على سادتهم الروسين . وفي الممتلكات التركية كان هناك ثوريون قوميون على صلة أساسا بالجناح اليساري المتطرف أو المغامرين من أتباع غاريبالدي الذين يبحثون عن ميادين جديدة للقتال ، أو بالروسين — في حالة بلغاريا ؛ ولكن لم تكن هناك أية حركات عمالية . كما لم تكن هناك حركات عمالية كبيرة في النمسا والمجر . فالاشتراكيون من أهل فينا كانوا

يَظَلَمُونَ فِي الْغَالِبِ إِلَى أَلْمَانِيَا وَالْأَلْمَانِيَا سَوِيْرَا الْأَلْمَانِيَا ؛ وَالْأَشْتِرَاكِيُونِ  
الْمَجْرِيُونِ كَانُوا أَقَلَّ مِنْ أَنْ يَكُوْنُ لَهُمْ أَثَرٌ : هَذَا إِلَى جَانِبِ أَنْ كَلَامَ مِنْ  
النِّسَاوِيْنَ وَالْمَجْرِيْنِ لَمْ يَسْتَطِيعُوا إِيجَادَ أَسَاسٍ مُشْتَرَكٍ مَعَ مُوَاطِنِهِمْ مِنْ  
السِّلاَفِيْنَ : فَقَدْ كَانَتْ الْقَضَايَا الْقَوْمِيَّةُ لَا تَزَالُ مُقَدِّمَةً عَلَى الْقَضَايَا الْاجْتِمَاعِيَّةِ .  
وَلَا يَبْقَى بَعْدَ ذَلِكَ سِوَى أَلْمَانِيَا ، الَّتِي ظَهَرَتْ فِيْهَا مُؤَخَّرَا أَوَّلُ حَرَكَةٍ  
عَمَالِيَّةٍ عَلَى نِطَاقٍ كَبِيرٍ مِنْذُ سَنَةِ ١٨٤٨ تَحْتَ زُعَامَةِ فَرْدِيْنَانْدٍ لَانْدَل . وَلَكِنْ  
كَانَ مِنَ الْوَاضِحِ أَنَّ أَلْمَانِيَا لَمْ تَكُنْ فِي حَالَةٍ تَسْمَحُ لِلْعَمَالِ بِقِيَادَةِ الثَّوْرَةِ .  
فَقَدْ كَانَ بِسْمَارِكٍ يَدْعُمُ سُلْطَتَهُ بِاسْتِمْرَارٍ فِي بَرُوسِيَا ، وَفِي أَلْمَانِيَا الشَّمَالِيَّةِ  
كُلِّهَا ، وَيَهْدِي الطَّرِيقَ لِقِيَامِ رَايْخِ أَلْمَانِيَا مُوَحَّدٍ تَحْتَ زُعَامَةِ بَرُوسِيَا . وَكَانَتْ  
تَعَارُضُهُ بِوَرَجَوَازِيَّةٍ مُتَرَدِّدَةٍ يَكَادُ يَسْلُهَا الْعُطْفُ عَلَى قَوْمِيَّتِهِ التَّوْسِيعِيَّةِ ،  
وَيَحْدُوْهَا عَدَاوَةٌ شَدِيدَةٌ نَحْوَ أَيِّ نَشَاطٍ سِيَاسِيٍّ مُسْتَقِلٍّ لِلطَّبَقَةِ الْعَامِلَةِ . وَكَانَ  
يَقْطَعُ عِبْرَ الصَّرَاحِ الْاجْتِمَاعِيِّ أَهْصَامَ شَدِيدٍ بَيْنَ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَجْذُبُونَ وَحْدَةَ  
أَلْمَانِيَا تَحْتَ زُعَامَةِ بَرُوسِيَا وَأُولَئِكَ الَّذِينَ تَمَسَّكُوا بِاسْتِقْلَالِ الْوَلَايَاتِ  
الْأَلْمَانِيَّةِ كُلِّ عَلَى حِدَةٍ وَكَانُوا بِذَلِكَ قَمِيْنِيْنِ بِأَنْ يَجِدُوا أَنْفُسَهُمْ مُتَحَالِفِيْنَ مَعَ  
بَعْضِ أَشَدِّ الْعُنَاصِرِ رَجْعِيَّةٍ فِي الْمَجْتَمَعِ الْأَلْمَانِيِّ . وَاقْسَمَ زُعَمَاءُ حَرَكَاتِ  
الطَّبَقَةِ الْعَامِلَةِ أَهْصَامًا شَدِيدًا إِلَى أُولَئِكَ الَّذِينَ أَرَادُوا ، أَوَّلًا وَقَبْلَ كُلِّ  
شَيْءٍ ، أَنْ يَتَخَلَّصُوا مِنَ التَّقْدِمِيْنَ الْبُورْجَوَازِيْنَ وَيَكُوْنُوا حِزْبًا عَمَالِيًّا  
مُسْتَقِلًّا لِأَلْمَانِيَا كُلِّهَا ، حَتَّى وَلَوْ عَلَى حِسَابِ الْوُقُوفِ إِلَى جَانِبِ بِسْمَارِكٍ فِي  
مَسْأَلَةِ الْوَحْدَةِ الْأَلْمَانِيَّةِ تَحْتَ الْهَيْمَةِ الْبَرُوسِيَّةِ ؛ وَأُولَئِكَ الَّذِينَ أَرَادُوا أَنْ  
يَصِلُوا كَطَفَاءٍ مُسْتَقْلِيْنِ لِلتَّقْدِمِيْنَ فِي الصَّرَاحِ ضِدَّ الْحُكْمِ الْأَوْتُوْقَرَاتِيِّ ،  
وَأَنْ يَعَارِضُوا كُلَّ مَا مِنْ شَأْنِهِ تَهْوِيْةُ تَهْوِذِ بَرُوسِيَا ، لِأَنَّهُ كَانَ مِنَ الْوَاضِحِ  
أَنَّ بَرُوسِيَا هِيَ مَرْكَزُ الْقُوَّةِ لِلْمَسِيْطَرَةِ الْأَوْتُوْقَرَاتِيَّةِ وَالْعَسْكَرِيَّةِ . وَكَانَ  
الْأَلْسَالِيُونُ ، بِصِفَةِ عَامَّةٍ ، يُمَثِّلُونَ الْإِتِّجَاهَ الْأَوَّلَ ، وَكَانَ لِيْنَخْتُ وَيِيلُ

— مقريدين من ماركس — يمثلون الاتجاه الثاني ، برغم أن ماركس كثيرا ما وجه النقد الشديد الى أعوانه لإنصياهم أكثر من اللازم للجناح اليسارى البورجوازي ، ولأن كراهيتهم لتفوق بروسيا دفعتهم الى معارضة واضحة للوحدة الألمانية .

وفى مثل هذا الموقف القومى المعتد كان الاشتراكيون الألمان فى شغل شاغل بمشاكلهم الخاصة الى حد لا يسمح لهم بالتفكير كثيرا فى الثورة الأوروبية بوصفها كلا . هذا الى جانب أن انتصار بسمارك على النمسا فى سنة ١٨٦٦ جعل القضية القومية تستقر فى الواقع لصالح بروسيا ، كما أن الظروف التى صاحبت قيام الحرب الفرنسية البروسية فى سنة ١٨٧٠ ، وكانت سببا فى اظهارها فى صورة حرب دفاعية من جانب القومية الألمانية ضد الاعتداء الفرنسى ، جعلت من المحتيل تماما جمع العمال الألمان ضد بسمارك — خاصة وأنه كان يحارب نابليون الثالث ، وجميع اليساريين بلا استثناء كانوا متفقين على الرغبة فى القضاء على « الامبراطورية الثانية » . وهكذا ، رغم أن ليننخت وبيبل ، على رأس « حزب آيزناخ الاشتراكي » الحديث التكوين ، رفضوا بشجاعة التصويت الى جانب اعتمادات الحرب وتعرضوا ، مع غيرهم من الزعماء ، للسجن بسبب معارضتهم للشروط التى فرضها بسمارك المنتصر على الفرنسيين ، فانه لم يكن هناك أى احتمال فى أن تؤدى انتفاضات سنة ١٨٧٠ و سنة ١٨٧١ الى ثورة ألمانية من أى نوع .

وحتى فى فرنسا لم تبلغ الثورة ذروتها الا فى باريس وثبت من سهولة اخضاع محاولات الكوميونيين القيام بحركات فى ليون ومارسيليا وغيرها أن الثورة ليست لها جذور متأصلة فى بقية البلاد . ان نشأة « الاتحاد الدولى للعمال » والاضرابات الكبيرة التى فجج فى اشغالها فى عدد من

الدول ابان سنواته الأولى والتأييد الواضح الذى كان يحظى به في بريطانيا العظمى أثناء الصراع على الاصلاح البرلماني في بريطانيا ، جعل كل ذلك أنصاره وأعداءه على السواء يكتونون فكرة مبالغا فيها عن القوى التي تسنده ومدى انتشار المشاعر الثورية بين الطبقات العاملة . ولا ريب في أنه كان يظل مدة أطول كهوة ضخمة ويحقق أشياء أكثر في الميدان الصناعي لو لم تنحطم فرصته على صخرة الحرب البروسية الفرنسية وتدمير أكثر مراكزه حيوية في مشاعر الطبقة العاملة الحقيقية — باريس . ولكن بمجرد أن اضطر الى الانتقال من الدعوة الى الاضراب الى الدعوة الى العنف البحت ظهر أن القوى المضادة له كانت مما لا قبل له بها ومن ثم كان حله أمرا لا مناص منه .

وقبل أن تأخذ في مناقشة الفترة المتأخرة من تاريخ « الاتحاد الدولي للعمال » من الضروري أن نوجه بعض اهتمامنا الى مركزه في البلدين اللذين استمر ينتشر فيهما بسرعة كبيرة بعد أن توقف تقدمه في فرنسا وبعد أن هجره البريطانيون في كل شيء سوى بعض الروابط الاسمية . وهذان البلدان هما أسبانيا وإيطاليا ، وفي كلا البلدين تمت الحركة في استقلال تام عن رغبات وسياسات ماركس و « المجلس العام » في لندن ، وعلى أسس من فوضوية باكونين أكثر منها على أسس البلاشكية الفرنسية أو الاشتراكية الماركسية .

لقد مثلت إيطاليا ، كما رأينا ، في « الاتحاد الدولي للعمال » عند بدايته في لندن بواسطة ميجور لويجي وولف ، وهو ضابط سابق من ضباط غاريبالدي وصديق لماريني وعلى صلة وثيقة « باتحدات العمال » المازنية التي كانت موجودة في جميع أنحاء إيطاليا في الستينات من القرن التاسع عشر . وقد تقدم وولف بمجموعة من مشروعات مواد الدستور

« للدولية » يقوم على مواد دستور هيئة مازينى المركزية ، بيد أن هذه المشروعات رفضت وقبل مشروع ماركس المضاد . وبعد ذلك لم يلعب المازينيون أى دور فى « الاتحاد الدولى للعمال » الذى لم يكن ليتفق معهم فى شئ . فمنظمة مازينى كانت ثورية منذ بداياتها الأولى وظلت تحتفظ ، لا بنزعتها الجمهورية فحسب ، بل وأيضا بشئ من طابعها الثورى فى تلك الأجزاء من ايطاليا التى لم تكن قد اتحدت بعد مع الدولة الجديدة ؛ ولكن حركة مازينى لم تعتمد قط على أساس طبقى أو اهتمت كثيرا بالصراع الاقتصادى . لقد كانت حركة قومية بحتة تقريبا ، وكانت زعامتها ، وقسم كبير من أنصارها ، من الطبقة الوسطى وبخاصة أصحاب المهن الحرة . وكان وجهات نظر مازينى قسمه ، كما قلنا ، تسم بمسحة اشتراكية ؛ ولكنه كان شديد الكراهية للصراع الطبقي باعتبار أنه يدمر الوحدة القومية ، كما أن ما أضفاه من أهمية على التقابل الدقيق بين الحقوق والواجبات وعلى المدخل الأخلاقى للسياسة جعله خصما عنيدا للاشتراكية فى صورتها الماركسية — وكذلك كان خصما بقدر لا يقل عن ذلك فى الواقع للاشتراكية الفوضوية التى كان باكونين نبيها البارز . ولم تظهر كراهية مازينى الكاملة للاشتراكية الجديدة بوضوح حتى بلغ ذروة حنقه فى الهجوم على « كوميون » باريس ؛ بيد أنه كان واضحا منذ البداية أنه لا مجال مطلقا للتفكير فى تكوين « دولية » شاملة بقدر يكفى للجمع بين مازينى وماركس .

ومن ثم فإن الايطاليين لم يشتركوا بأى دور تقريبا فى « الدولية » أبان سنواتها القليلة الأولى . فمعظم المنفيين الايطاليين فى لندن كانوا من أنصار مازينى ؛ ولم يستطع ماركس أن يجد منهم أعدادا كافية لتكوين حركة منافسة . وعين انجلز سكرتيرا مراسلا لاطاليا بواسطة « المجلس العام »



في لندن : واستطاع أن ينشئ بعض صلات ، ولكنه سجل في تقريره أن هناك صعوبة كبرى في تكوين علاقات مباشرة مع العمال ، بوصفهم فئة متميزة عن المثقفين . وكانت صلتة الرئيسية بإيطاليا عن طريق انريكو بنيامي من مدينة لودي ، الذي أيدت صحيفته « لابلبي » ( الشعب ) — وقد تأسست في سنة ١٨٦٧ — « المجلس العام » باستمرار ضد باكونين وأتباعه . وفي سنة ١٨٧١ ، والمركة على أشدها ، أرسل « المجلس العام » مندوبا من بين الجماعة الإيطالية الصغيرة من أنصار « الدولية » في لندن الى شمال إيطاليا بأمل الحصول على بعض التأييد للتوتر المقبل في لاهاي؛ ولكنه لم يفعل شيئا . وكان ماركس وانجلز في مرحلة سابقة قد عقد آمالها على المركز كارلو كافيريو ( ١٨٤٦ — ١٨٨٣ ) الذي كان ملحقا بالسفارة الإيطالية ولكنه استقال وأعلن اعتناقه للاشتراكية . بيد أن كافيريو عندما عاد الى إيطاليا سرعان ما وقع تحت تأثير باكونين وتحول الى الدعوة المناهضة للحكم ذى السلطان .

وحتى الستينات من القرن التاسع عشر لم يكن للاشتراكية جذور حقيقية في إيطاليا ولا سيطرة على الطبقة العاملة التي كانت لا تزال تحت تأثير مازيني في الغالب . وكان هناك في الواقع عدد من الأنصار المعزولين لبعض المدارس الاشتراكية الفرنسية . ففى تسكانيا حاول ليوبولدو كامبيني أن ينشر مذهب فورييه بين الجمهور في الثلاثينات من نفس القرن ، بينما بشر كونستانتينو مارموكشي بمذهب مستمد من باييف وبووناروتي . كما كانت هناك جماعة من السان سيمونيين في بولونيا على رأسها ماركو مينيجيتي وجابريل لوروسى اللذان كانا على اتصال بواحد آخر من أتباع سان سيمون الإيطاليين ، هو انجيلو فاغا الذي كان يعيش وقتئذ في باريس . وكان هناك سان سيمونيون آخرون في الثلاثينات في بيزا وفلورنسيا وكالابريا . وكانت

كل هذه الجماعات متأثرة بأميرة بلجيوجوسو من ميلانو ، المعروفة أكثر باسم كريستين تريشولسيو ( ١٨٠٨ — ١٨٧١ ) ، التي هاجرت الى باريس في سنة ١٨٣٠ وقتحت هناك ( صالونا ) كان يؤمه كثيرون من السان سيمونيين . وفي سنة ١٨٤٨ عاد كثير من المنفيين الاشتراكيين الى إيطاليا لفترة ما — مثل جيسبي فرارى الذي قام بدور رئيسي في الحركة الثورية في لومبارديا ، وعدد كبير ممن كانوا على اتصال « بجمهورية روما » القصيرة الأجل . وكان أكثر هؤلاء أهمية هو ذلك الجندي الرومانسى كارلوييساكاني ، دوق سان جيوفاني ، ( ١٨١٨ — ١٨٥٧ ) . وقد اشترك ييساكاني في ثورة سنة ١٨٤٨ بوصفه رئيس أركان حرب جيش « جمهور روما » ، والتحق بعد ذلك بالفرقة الأجنبية في الجزائر ، ولكنه ظل شخصية رومانسية مغامرة . وفي سنة ١٨٥٧ عاد الى شواطئ إيطاليا بقوة صغيرة من المتطوعين ، بأمل إثارة تمرد ، ولكن قوته ألكسحت وتبعثرت وقتل هو نفسه في المعركة . ولم يعرف الكثير عن آرائه الاشتراكية ابان حياته ؛ ولكن في الستينات من القرن التاسع عشر نشرت قصته Saggi في باريس وحظيت بجمهور كبير الى حد ما من القراء . وقد دعا ييساكاني الى الملكية المشتركة في الأرض وفي رأس المال الصناعي : فأراد أن تفلح الأرض جماعيا بواسطة « الكوميونات » وأن يشترك الناس بالتساوي في النتائج المستهلكة . ولما كان قد عاش وعمل خارج إيطاليا فانه لم يؤسس أية حركة : ولكنه كان ينتمى الى ذلك الجناح اليسارى الذي يغلب عليه الاتجاه العسكرى والذي كان غاريبالدى مصدر وحيه — وبطبيعة الحال كان غاريبالدى نفسه اشتراكيا بمعنى واسع كما كان قوميا جمهوريا لا تنحصر مشاعره القومية على بلاده وحدها بأى حال من الأحوال .

يبد أنه لا غاريبالدى ولا ييساكاني أسس أية حركة اشتراكية ايطالية ؛

بل ولم تكن هناك أية حركة اشتراكية تقريبا في إيطاليا حتى الستينات .  
ولكن انشاء الدولة الايطالية الجديدة في سنة ١٨٦٠ أعقبه فوران كبير بين  
العمال . وفي مؤتمر العمال التاسع الذي عقد في فلورنسا في سنة ١٨٦١  
قام صراع بين أولئك الذين أرادوا أن تحصر « اتحادات العمال » عملها  
في نشاط « الجمعيات الصديقة » ، وأولئك الذين دعوا الى سياسة صناعية  
أشد حزما للعمل على تحسين الأجور وظروف العمل . وكانت الاضرابات  
ما زالت محرمة بمقتضى القانون ؛ وكان من بين مطالب الجناح اليسارى  
الاعتراف بحق التنظيم للدفاع المتبادل . ولكن الأغلبية المنتصرة ظلت مع  
مازىنى وظل المجهود الأساسى موجها الى تحقيق مطلبه هو وغاريبالدى  
بتحرير المناطق التى بقيت خارج مملكة إيطاليا الجديدة . بيد أن هجوم  
القوات الملكية على غاريبالدى وجرحه والقبض عليه في العام التالى في  
آسبرومنتى أحدث هياجا . وأعلنت معظم « اتحادات العمال » تأييدها  
لغاريبالدى فأوقفت أو حلت بأعداد كبيرة بواسطة الشرطة . وعقدت  
الاتحادات الباقية مؤتمرا آخر في العام الثانى (١٨٦٣) ووضعت بناء على  
مشروع تقدم به جاسبارى ستامبا من ميلان ، « ميثاقا فدراليا » للجهاد  
المشترك ، وأسست لجنة دائمة . وفي السنة التالية في المؤتمر ، الذى عقد  
في نابلى ، اقترح جيوفانى بوثيا من ترانى عقد « مؤتمر دولى للعمال »  
بصورة دورية يمثل الحركات العمالية في جميع البلاد . وكان ذلك بعد  
انشاء « الاتحاد الدولى للعمال » في لندن مباشرة . وأسس هذا المؤتمر  
أيضا « اتحادا للجمعيات العمالية الايطالية » له صفة محددة وكان ستامبا  
عضوا بارزا فيه .

وفي الوقت الذى عقد فيه هذا المؤتمر كان باكونين في لندن على صلة  
بماركس ولكنه كان يستعد للاستقرار في إيطاليا وكان قد زارها في مطلع

العام نفسه واتصل بغاريبالدى وعدد من زعماء « اتحادات العمال » في شمال إيطاليا ووسطها . وفي أوائل سنة ١٨٦٥ عاد الى إيطاليا وسرعان ما استقر في نابلى حيث جمع حوله مجموعة كان من بينها كارلو جامبوسى صديق هرزن وسافيريو فريسكيا والبرتو توتشى وجيمسى فانلى ، الذى صار فيما بعد المنظم الأساسى « للاتحاد الدولى للعمال » في أسبانيا كما في إيطاليا . وفي نفس السنة أسس نيقولوسافيو « البروليتاريو » في فلورنسا وهى تعتبر عادة أول صحيفة اشتراكية تماما تصدر في إيطاليا . وكان لوسافيو بصفة عامة من أتباع برودون ، وصارت صحيفته المركز الذى التفت حوله المعتدلون ضد حركة باكونين . وبعد ذلك بعامين اتخذت « البليى » ، صحيفة انريكو بنيامى ، اتجاها ماركسيا أكثر تحديدا .

وفي سنة ١٨٦٦ حدثت عدة اتفاقات في صقلية أدت الى موجة اضطهاد عامة . ولمواجهة هذه الموجة أسس باكونين وأصدقاؤه في العام التالى اتحادا اسمه « العدالة والحرية » وصحيفة تحمل هذا العنوان في نابلى . كما كونوا أيضا في نابلى أول قطاع ايطالى « للاتحاد الدولى للعمال » . وقدم ستامبا من ميلان تقريرا عن الموقف في إيطاليا الى « مؤتمر الدولية » الذى عقد بعد ذلك في العام نفسه في لوزان ، واشترك فيه تافارى مندوبا عن بولونيا . وذكر ستامبا في تقريره أن « اتحادات العمال » في إيطاليا تضم أكثر من مليون عضو ، ولكن هذا العدد كان يشمل طبعا جميعات ذات اتجاهات عديدة مختلفة . وفي العام التالى كان فريسكيا المندوب الايطالى الوحيد في « مؤتمر الدولية » في بروكسل .

وقد وجد باكونين ، اذ استقر في نابلى سنة ١٨٦٧ ، الظروف الاقتصادية البشعة والقتال المنتشرة بين الفلاحين في مملكة نابلى وصقلية السابقة فرصة للدعاية الثورية لم يكن من المحتمل أن يفوتها ، وعندما غادر نابلى

في سنة ١٨٦٧ كانت قد تكونت على الأقل نواة لمنظمة ثورية لها صحيفتها « أوجو اليانزا » ( المساواة ) ، وعمت آثارها لا في صقلية وحدها ولكن في الرومانا وأجزاء أخرى من شمال إيطاليا أيضا ، وخاصة في ميلانو . ولم يكن باكونين خلال هذه السنوات مرتبطا « بالاتحاد الدولي للعمال » في لندن بصورة مباشرة : فقد كان يبنى جماعات ثورية محلية لا تدّين بولاء نظامي لأية هيئة مركزية ، وكان يعمل باسم جمعية غامضة أطلق عليها « الأخوة الدولية » — وهي « دولية » سرية لا قواعد لها ولا تنظيم معروف ، توجد أساسا في ذهنه وحده . وفي سنة ١٨٦٧ وجه اهتمامه الأساسي ، كما رأينا ، إلى « عصبة السلام والحرية » التي انعقدت في جنيف في نفس السنة . وغادر إيطاليا ليستقر في سويسرا — وفي جنيف نفسها مؤقتا . ولكنه استمر على صلة وثيقة من جنيف ، ومن بعض المراكز الأخرى في سويسرا ، مع تطورات الحركة الثورية في إيطاليا ، وبعد انفصاله هو وأصدقائه الذين جاءوا معه من نابولي عن « عصبة السلام والحرية » في سنة ١٨٦٨ وانشاء « حلف الديموقراطية الاشتراكية » ، استخدم « الحلف » ومركز قيادته في جنيف حلقة اتصال بالحركة الإيطالية — وإن كان الحلف نفسه لا وجود له في الحقيقة باستثناء قطاع جنيف وتلك الكمية الضخمة من المراسلات التي تبادلها باكونين مع أصدقائه من الثوريين في بلاد عديدة . بيد أنه منذ سنة ١٨٦٨ أعلن باكونين على الأقل أنه يعمل بوصفه مندوبا « للاتحاد الدولي للعمال » . وعندما رفض « المجلس العام » للدولية — بناء على الطاح ماركس — قبول « حلف الديموقراطية الاشتراكية » عضوا على الأسس التي اقترحها باكونين ، انحل « الحلف » ، باستثناء قطاع جنيف ( الذي كان « الاتحاد الدولي للعمال » قد قبل انضمامه ) ، وتحول ولاء الجماعات الإيطالية المتصلة باكونين إلى « الدولية » . وكانت

إيطاليا قد مثلت فعلا ، كما رأينا ، بمنسولين في مؤتمر « الدولية » الذي عقد سنة ١٨٦٧ في لوزان هما جاسباري شتامبا من ميلان والمركز سبستيانو فاناري من بولونيا ، كما مثلت في مؤتمر بروكسل في سنة ١٨٦٨ بمنسوب واحد هو سافيرو فريسكيا ( ١٨١٣ — ١٨٨٦ ) ، الذي كان من مؤيدي باكونين في « عصبة السلام والحرية » . بيد أن هذا التمثيل كان اسميا إلى حد كبير جدا : فقد كان شتامبا هو وحده الذي يمثل حقيقة حركة عمالية منظمة . إذ كانت الحركة الإيطالية في معظم أنحاء إيطاليا لا تزال تعمل على تخليص نفسها فقط من المنظمات المازينية شيئا فشيئا وقد نهيا لها أساس جديد تقوم عليه في بعض العمال في المراكز الصناعية في الشمال . وفي مؤتمر بازل الذي عقد في سنة ١٨٦٩ كان المندوبان الإيطاليان هما ستفانو كوبرورسو ، حائكا من نابلي ، وباكونين نفسه ، الذي كان يعيش في سويسرا وقتذاك . أما المناطق الشمالية فلم ترسل أحدا .

وقد نمت « الدولية » نموا كبيرا في إيطاليا في الفترة بين مؤتمر بازل ومؤتمر لاهاي في سنة ١٨٧٣ . فقد حدثت في سنة ١٨٧٠ و سنة ١٨٧١ انفصالات من منظمة مازيني ، وأعلنت الجماعات المنفصلة في معظم الحالات انضمامها إلى « الاتحاد الدولي للعمال » . وجاءت أحداث « كوميون » باريس ، وهجوم مازيني الشديد عليه ، فزادت حدة التوتر ودفعت أولئك الذين ظلوا حتى ذلك الوقت يقسمون ولاءهم بين المعسكرين إلى الانضمام نهائيا إلى أحدهما . وفي ديسمبر سنة ١٨٧١ عقد مؤتمر في بولونيا وأسس هيئة جديدة هي « الفاشيو أوبرايو » للعمل على الدعوة إلى قيام الجناح اليساري من الحركة العمالية بعمل موحد ضد المازينيين . وكان لفظ « الفاشيو » — ومعناه حرمة العصي المربوطة بعضها ببعض التي تعطي قوة ولكنها لا تعطي وحدة كاملة — يمثل الوحدة القدرالية لجماعات

العمال المحلية ، وليس ما يعرف الآن باسم « الفاشية » . وسرعان ما انتشرت الحركة ، تحت القيادة الرشيدة لأندريا كوستا ( ١٨٥١ — ١٩١٠ ) الذى كان فيما بعد المؤسس الرئيسى « للحزب الاشتراكى الايطالى » ، فى مراكز أخرى . وكانت « فوضوية » ، أو على أى الأحوال « فدرالية » ، فى اتجاهها ، وتعطف كل العطف على باكونين وخصوم « المجلس العام للدولية » السويسريين . ومات مازينى فى مارس سنة ١٨٧٢ وبدأت الحركة التى قادها تنحل . فحدثت خلال الأشهر التالية عدة انفصالات من « اتحاد العمال » المازينى . وذهب نابروتس ودومنيكو ترومبتي مندوبين عن الجماعات العمالية المرتبطة « بالدولية » الى غاريبالدى فى طلب تأييده ، وعادا يحملان دعواته الطيبة . وأعلن كافيريو لانجلز تحوله نهائيا من المعسكر الماركسى الى جانب باكونين ؛ وفى أغسطس سنة ١٨٧٢ ، قبل مؤتمر لاهاى ، عقدت الجماعات المنضمة الى « الدولية » مؤتمرا قوميا فى ريمينى وكونت هناك اتحادا ايطاليا « للاتحاد الدولى للعمال » برئاسة كافيريو ونابروتسى نائب رئيس وأندريا كوستا سكرتيرا . وأعلن مؤتمر ريمينى فى نفس الوقت استقلال كل القطاعات القومية « للاتحاد الدولى للعمال » استقلال ذاتيا كاملا ، واتهم « المجلس العام » فى لندن بالانحراف الى نزعة تسلطية ومركزية ، وأعرب عن تأييده الشديد لباكونين و « اتحاد جورا » فى النزاع القائم بين ماركس و « الفدراليين » — وهو نزاع لم يهدأ مطلقا أثر النتيجة المحزنة لثورة باريس . وأقام مؤتمر ريمينى مركز القيادة الايطالى « للاتحاد الدولى للعمال » فى ايمولا بالقرب من بولونيا فى صورة « مكتب المراسلات الفدرالى » دون أى اختصاص تنفيذى أو سلطة فى تقييد « الاتحاد الدولى للعمال » الايطالى بأى اتجاه رئيسى . وظل « مكتب » بولونيا على علاقة طيبة « بالطف » الذى أنشأه باكونين

في جنيف و « اتحاد چورا » ؛ ولكن الايطاليين أعلنوا أنهم لن يرسلوا مندوبين الى أى مؤتمر دولى يدعو اليه « الاتحاد الدولى للعمال » فى ظل الدستور القائم الذى يضىء ، فى نظرهم ، سلطة لا مبرر لها ليس على « المجلس العام » فحسب ، بل وعلى « المؤتمر » نفسه أيضا .

وبعد « كوميون » باريس صارت الحكومة الايطالية أقل تسامحا بكثير تجاه القطاعات الايطالية من « الاتحاد الدولى للعمال » وألقت القبض على كثير من زعمائها . ونشأت عداوات عنيفة بين أنصار مازينى وأنصار « الدولية » ؛ واضطرت « الدولية » فى أجزاء كثيرة من البلاد الى التحول الى نشاط الأقيية . وعندما بدأت الاستعدادات لعقد « مؤتمر الدولية فى لاهاى » — الأول منذ سنة ١٨٦٩ — ضغط « حلف » جنيف و « اتحاد چورا » بشدة على الايطاليين ليشاركوا فيه بتمثيل قوى لتأييد الاتجاه المناهض للتسلطية (Anti-authoritarian) ولكن بعد « مؤتمر ريميني » رد الزعماء الايطاليون بأنهم تلقوا تعليمات نهائية من مؤتمرهم بعدم الاشتراك ، واقترحوا بدلا من ذلك أن تدعو تلك العناصر فى « الدولية » التى لا توافق على اتجاه « المجلس العام » لعقد مؤتمر منافس على أساس الاستقلال الكامل للجماعات القومية التى يتألف منها . ومن ثم اجتمع « مؤتمر لاهاى » دون اشتراك مندوب ايطالى واحد ، وان كان الاسبانيون ، ومعظمهم يتفق مع الايطاليين فى وجهة نظرهم ، قرروا ارسال مندوبين . وبدلا من ذلك أرسل الايطاليون ممثلهم الأخوين الى المؤتمر المنافس الذى دعا السويسريون الى عقده فى سانت ايميه بعد اجتماع لاهاى مباشرة .

وبعد ذلك شغل « الاتحاد الدولى للعمال » الايطالى « بتمرد الجوع » الذى انتشر على نطاق واسع فى جميع أنحاء ايطاليا فى سنة ١٨٧٣ والسنة



التالية ، وابتدأ بولونيا سنة ١٨٧٤ . وأعقب اتحاد هذه الحركات بسهولة انضمام في القطاعات الإيطالية الشمالية من « الدولية » . فافصلت جماعة من إيطاليا الوسطى بزعامة أوزفالدو جوتشي ثياني ، سكرتير قطاع روما ؛ كما ألقت جماعة من الشماليين الذين ينادون بالقومية « اتحادا » لومبارديا جديدا على أسس لا تمردية وتحبذ الجهاد السياسي الدستوري . وساعد بنوا مالون ، الداعية الفرنسية « للاشتراكية المتكاملة » والذي غير : منفاء من سويسرا الى إيطاليا ، في تمهيد السبيل لانشاء « حزب اشتراكي إيطالي » ، وإن لم يظهر هذا الحزب الى الوجود الا بعد أن انفصل أندريا كوستا في سنة ١٨٧٩ ، وكان وقتئذ في السجن في باريس ، عن القوضيين وتولى زعامة الجانب الاشتراكي الديمقراطي . وفي هذه الأثناء أعاد القوضيون ، وقد صار اريكو مالانستا ( ١٨٥٣ - ١٩٣٢ ) الشخصية الأولى بينهم ، تنظيم قواهم في وسط إيطاليا وجنوبها وفي صقلية ، وقادوا سلسلة من « التمردات » كان أهمها تمرد بنفتو في سنة ١٨٧٦ .

وكانت إيطاليا بطبيعة الحال في الستينات من القرن التاسع عشر دولة متخلفة اقتصاديا ، القسم الغالب من سكانها ريفيون يعيشون في مستويات منخفضة جدا مع انتشار الفقر الشديد في المدن أيضا . وكان الجنوب وصقلية لا يزالان اقطاعيين تماما بخران بالضياح الهائلة وفلاحين ألفوا الاضطهاد الشديد والقيام بحركات جماهيرية يدفعهم اليها اليأس القتال عندما تسوء الحال . وحتى المدن ، باستثناء الشمال ، كانت فقيرة وتقصيها ضئيل الى حد لا يسمح بتأسيس نقابات مستقرة أو بخلق زعامات فعالة للطبقة العاملة . أما في ميلان وتورين وبعض المدن الأخرى في الشمال فكانت هناك على الأقل نواة لحركة عمالية منظمة ؛ ولكن حتى في هذه المراكز ظلت الزعامة غالبا في أيدي ارسقراطيين ثوريين ورجال من أصحاب

المهن الحرة الذين لم يجدوا متنفسا لقدراتهم . ومع ذلك فقد كان هناك خط فاصل بوضوح بين « تمردات الجوع » في الجنوب والمناطق الريفية وبين الحركات المحددة المعالم في المدن الشمالية . ولكن كلا القطاعين اتحدا في الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر في عداوتهما للقوميين من الطبقات الوسطى والعليا الذين رفضوا مواجهة المشكلة الاجتماعية ؛ واتجه كلاهما الى القوضوية بدلا من الاشتراكية لأن انتزاع التنازلات من الدولة عن طريق أى نوع من الجهاد السياسى الدستورى بدا أمرا مبنوسا منه . كما بدا لمعظم الزعماء الايطاليين أن سياسة ماركس ، التى تقضى بمساعدة الراديكاليين البورجوازيين فى السيطرة على الدولة ليقضوا على الاقطاع ثم الانقلاب على البورجوازية فى ساعة انتصارها ، سياسة غير قابلة للتطبيق بتاتا فى ظروفهم — أو على الأصح بدا لهم أن ساعة الانقلاب على الراديكاليين السياسيين قد حانت فعلا بالنسبة لعدم قدرة الدولة الايطالية بوضوح أن تسيطر حتى على الاقطاع ، وعدم قدرتها أكثر على القيام بأى عمل لتحسين حال الطبقة العاملة من سكان المدن .

وكانت أسبانيا طبعا متخلفة اقتصاديا ، فى معظم الأحوال ، حتى عن ايطاليا ، وكانت خاضعة لحكم أكثر رجعية واضطهادا حتى ثورة سنة ١٨٦٨ التى هيأت الفرصة لنمو القطاعات الأسبانية من الدولة . وكانت كاتالونيا ، وبرشلونة بصفة خاصة ، أكثر المناطق تصنيعا وأكثرها تأثرا بالتيارات الآتية من جنوب فرنسا ؛ وفى برشلونة استجمعت الحركة قواها عندما أخذت الثورة التى خلعت الملكة إزابلا عن العرش تقترب .

ولم يكن فى أسبانيا حتى الستينات من القرن التاسع عشر أية حركة اشتراكية تقريبا ، وإن كانت مذاهب فورييه ، وفيما بعد مذاهب برودون ، تركت أثرا كبيرا فى بعض أفراد المفكرين . وكان زعيم أتباع فورييه

الأسبانيين هو فرناندو جارييدو الذى تأثر أيضا بأوين وكان يصدر صحيفة على مبادئ فوربيه هى « لا اتراكيون » فى مدريد منذ ١٨٤٦ . وهناك شخصية أخرى ذات نفوذ هى يواكيم آبريه الذى عاش فى فرنسا من ١٨٢٣ الى ١٨٣٤ وعرف فوربيه وصار داعية عاملا لمذهبه بعد أن استقر فى قادس سنة ١٨٣٤ . ومن بين الدعاة الأول للاشتراكية سيكستو كامارا ، الذى أصدر فى الأربعينات من القرن التاسع عشر فى مدريد صحيفة « تاراتولا » التى عرفت بتقدها اللاذع ، وروكيه بارسيا ، وجوزيه موتس ، الذى أنشأ « اتحادات العمال المتبادلة » ابتداء من سنة ١٨٤٠ فى برشلونة . كما أعلن اورداكس أفيسللا ، وهو نائب فى المجلس التشريعى الأسباني (Cortes) اعتناقه الاشتراكية فى سنة ١٨٤٨ ؛ وأنشأ نارسيمونتوربال جماعة من أتباع كاييه فى برشلونة فى الأربعينات . وظهر أول برنامج اشتراكي فى أسبانيا فى سنة ١٨٥٨ بواسطة جماعة كان ملهمها جارييدو . وفى ذلك الوقت كان الاشتراكيون يؤلفون قطاعا داخل الحزب الجمهورى ؛ وبعد ذلك ثلاث سنوات أحدثوا أزمة داخل الحزب بمحاولتهم حملة على أتباع سياسة اشتراكية . بيد أن النزاع سئى . وقد زار جارييدو انجلترا فى أوائل الستينات وقام بدراسة للحركة التعاونية : وعاد الى بلاده يدعو بحماسة لنظام « روكديل » . ولكن جارييدو كان فى جوهره من المعتدلين ، وخلال السنوات القليلة التالية تحيى بميداعن الأضواء . وأعقب ثورة سنة ١٨٦٨ مباشرة نزاع حاد بين الاشتراكيين والجمهوريين المنتصرين . وانفصل الاشتراكيون وبدأوا حملة نشطة من تنظيم الطبقة العاملة للجهاد عن طريق الاضراب من ناحية ولأغراض سياسية أوسع من ناحية ثانية . وانتشر « الاتحاد الدولى للعمال » أولا فى قطلونية ثم فى بقية أسبانيا ، وكان المصدر فى الغالب مرسيليا وليون . وسرعان ما جمعت « اتحادات

العمال « الحديثة التكوين نفسها في « قطاعات » و « مناطق » « للدولية »: وظهر مندوب من العمال في مؤتمر «الاتحاد الدولي للعمال» الذي عقد في بروكسل سنة ١٨٦٨ . وكان يسمى نفسه سارو ماجلان ، وكان اسمه الحقيقي « أ . مارسال ي انجلوزا » . وقد جاء من قطلونية وكان عاملا من عمال طرق المعادن . وفي العام التالي اشترك اثنين من الأسبانيين في مؤتمر بازل سنة ١٨٦٩ — « جاسبار سستينيون » و « رافايل فارجا بلليسيه » من برشلونة . وكان الأخير صحفيا وصاحب مطبعة وأحد أتباع باكونين . وأصدر صحيفتي « الفدرالية » ( ١٨٦٩ — ١٨٧٣ ) و « التراباخو » ( ١٨٧٣ — ؟ ) كلساني حال « الاتحاد الدولي للعمال » الأسباني . وكانت هناك شخصية أخرى ذات نفوذ هي فرمين سلفوسيا ( ؟ — ١٩٠٧ ) من قادش ، وكان عضوا « في الحكومة المؤقتة » التي قامت هناك في سنة ١٨٦٨ ، ولكنه كان في السجن ابان السنوات الحرجة في نشاط « الدولية » في أسبانيا . وقد لعب دورا أساسيا في إعادة الاشتراكية الأسبانية الى الحياة في الثمانينات من القرن التاسع عشر .

وكانت القطاعات الأسبانية من « الدولية » فوضوية أساسا في اتجاهها منذ البداية . فقد كان الفرنسيون الذين لعبوا دورا رئيسيا في تشييدها — مثل أندريه باستليكا من مارسيليا وشارل آلرني — ينتمون الى أكثر الجماعات ميلا الى التشدد في « الاتحاد الدولي للعمال » الفرنسي وأوتقها صلة بباكونين ، وأهم من اشتركوا في انشاء « الدولية » في أسبانيا هو الايطالي جيسبي فانللي الذي عمل مع باكونين في «عصبة السلام والحرية» وانفصل معه من « العصبة » وانضم الى « الدولية » . وكان فانللي هو المسؤول الأول عن انتشار الحركة فيما وراء قطلونية . فأسس قطاعا « للاتحاد الدولي للعمال » وهناك حدث صراع حاد بينه وبين بول لافارج ،

زوج ابنة ماركس ، الذى حثه ماركس وانجز على انشاء قطاع مناقس  
فى مدريد بتأييد « المجلس العام » فى لندن .

ولم يشترك باكونين نفسه فى الحركة الأسبانية ؛ ولكنها نمت على  
أسس مماثلة لتلك التى أتبعتم فى إيطاليا تحت هوده المباشر أكثر وكان  
لسانها جالها هى صحيفتا « فدراسيون » التى صدرت فى يرشولة منذ  
سنة ١٨٦٧ ، و « سوليداريداد » التى صدرت فى مدريد على أنها الجريدة  
الرسمية للاتحاد الأسباني الفدرالى « للاتحاد الدولى للعمال » . وفى  
سنة ١٨٧٠ عقد الاتحاد الأسباني الفدرالى مؤتمرا عاما فى يرشولة ، وظهر  
بوضوح مما تم فيه الطابع الثورى المتطرف للمنظمة . اذ ندد المؤتمر  
بالمذاهب التعاونية ، التى كانت تحظى بالقبول من قبل ، على أساس أن  
المقصود بها هو احداث اقسام فى البروليتاريا يندد قواها ؛ كما أعلن المؤتمر  
أيضا أنه ضد كل صور التعاون السياسى مع السياسيين الجمهوريين .

وقد حيا زعماء الدولية الأسبان « كوميون » باريس بحماسة ،  
واستمرت المنظمة تنمو فى سنة ١٨٧١ بسرعة أكثر حتى من قبل . بيد أن  
فترة نموها المفتوح كانت قد شارفت على نهايتها . فاعثير « الاتحاد الدولى  
للعمال » خارج القانون ولم يستطع المؤتمر الذى كان قد قرر عقده فى  
فالنسيا أن يجتمع علنا . وبدلا منه عقد الزعماء مؤتمرا سريا قرر فيه اعادة  
تنظيم « الدولية » على أساس قبابى وانشاء اشراف مركزى على سياسة  
الاضراب للحيلولة دون تبديد الموارد المالية . وفى أكتوبر سنة ١٨٧١ قرر  
مجلسا التشريع الأسبانيان حل « الاتحاد الدولى للعمال » باعتبار أنه  
منظمة « لا أخلاقية » ، مستخدما المادة الوحيدة فى الدستور الجمهورى  
التي تمكنه من جملة خارج القانون . ومع ذلك فقد استمرت « الدولية »  
تنمو كمنظمة سرية وظلت تعمل علنا عن طريق « الاتحاد الفدرالى

لعمال المصانع في أسبانيا » الذي كان قد أنشئ تحت إشرافها .  
واتشرت موجة من الاضرابات في المراكز الصناعية الرئيسية . وحاولت الحكومة  
كبتها ، وألقى القبض على كثيرين . وأثير موضوع ما هل كان ينبغي  
على أنصار الدولية أن يسعوا الى عقد تحالف مع الجناح اليسارى من  
الجمهوريين لمواجهة الاضطهاد . وجذب عدد من الزعماء ، وخاصة قطاع  
« الدولية » في مدريد الذى أنشأه بول لافارج ، مثل هذه السياسة ؛ ولكن  
الغالبية العظمى من القطاعات الأسبانية رفضتها ، وانضمت المنظمة كلها تقريبا  
الى الفوضويين في الشقاق الذى نجم عن ذلك . لقد أوفد لافارج فعلا  
الى أسبانيا مندوبا « للمجلس العام » في لندن يأمل تحويل الأسبانيين عن  
ولايتهم لسياسة باكونين ؛ ولكن الموقف كله كان ضده . كما لم يستطع  
جوزيه ميلا أن ينافس في صحيفته « امانسابيون » — لسان حال القطاع  
الماركسى في مدريد — صحيفة « راتسون » ( فى اشيلية ومدريد ) ، التى  
كانه يحرقها يقولان ألونزو مارسلانو ، وصحيفة « فدراسيون » ( برشلونة )  
وهما جريدتا الأغلبية . وكان آنسلمو لورنزو ، الذى جاء ليمثل أسبانيا  
في مؤتمر « الاتحاد الدولى للعمال » في لندن سنة ١٨٧١ ، أحد زعماء  
القطاع الفوضوى — وهو مؤلف عدد كبير من الكتب التى تدعو الى  
مذاهب الفوضوية « الجماعية » . وبعد أن نبذ « الاتحاد الدولى للعمال »  
الأسباني فكرة التعاون مع الساسة الراديكاليين . بدأ ينظم نفسه للقيام  
بمحاولة ثورية . وفي سنة ١٨٧٣ حدثت عدة تمردات محلية — أخطرها  
كان في قرطاجنة التى أعلن فيها قيام حكومة ثورية للجناح اليسارى استولت  
على مقاليد السلطة بعض الوقت . بيد أن فشل هذه الانتفاضات دمر  
« الاتحاد الدولى للعمال » الأسباني بوصفه حركة جماهيرية ، وإن كان  
قد استمر كمنظمة سرية حتى نهاية ذلك العقد وأورث تهايلده الفوضوية  
للحركات الفوضوية والسندكالية الفوضوية الأسبانية الحديثة .

وقد وقعت هذه الحوادث إبان قلاقل سياسية عنيفة مستمرة . إذ أن ثورة جنرال برهم البيضاء في سنة ١٨٦٨ أعقبتها فترة من التردد جاس خلالها المنتصرون أوروبا بحثا عن ملك دستوري ليخلف إيزابلا . وقرابة نهاية سنة ١٨٧٠ أمكن اقناع آماديه سافوي بقبول العرش ؛ بيد أن حكمه المليء بالاضطرابات لم يدم أكثر من سنتين إلا قليلا ، وفي هذه الفترة حدث الصراع بين الحكومة و « الدولة » . واستمرت الجمهورية التي أعلنت بعد تخليه عن العرش أقل من سنتين ، وكان لها في هذه الفترة أربعة رؤساء جمهورية . وكان أحدهم هو الزعيم الاشتراكي فرانيسيسكو بي مارجال ( ١٨٢٤ — ١٩٠١ ) الذي استمرت فترة رئاسته يوما واحدا (١) : واثارت الحرب الأهلية بين أنصار كارلو وأنصار الفونسو ابن إيزابلا والجمهوريين والقوضيين ، حتى استدعى الفونسو في سنة ١٨٧٤ لاعتلاء العرش وقضى على المعارضة المنقسمة . وقد أظهر الأسبانيون خلال سنوات الاضطرابات عدم قدرة كاملة على استخدام النظم البرلمانية المختلفة التي أريد تطبيقها ، كما أظهروا ميلا إلى الاستقلال الذاتي المحلي ضد أية صورة من صور الحكم المركزي . وقد كان كثير من الجمهوريين من أنصار الحكم الذاتي للأقاليم المختلفة ؛ ولكن الاتجاه القوضوي الواضح لحركات العمال جعل من المستحيل عليهم الحصول على تأييد شعبي وجعل العودة إلى الملكية حتميا . ورأى ماركس بوضوح أن الفرصة الوحيدة لهزيمة الرجعية في أسبانيا تكمن في التعاون بين العمال والرايكاليين البورجوازيين ؛ بيد أن النتيجة الوحيدة لجهود ، التي بذلها عن طريق لافارج ، لدعم هذه السياسة كانت أن فقد « المجلس العام » كل رهوذه في شؤون أسبانيا .

(١) كتب بي مارجال ، إلى جانب مؤلفاته الاشتراكية ، « تاريخ أسبانيا في القرن التاسع عشر » ، الذي نشر في سبعة مجلدات في السنة التالية لوفاته .

وقد ظلت سويسرا خلال السنوات ما بين مؤتمر بازل في سنة ١٨٦٩ ومؤتمر لاهاي في سنة ١٨٧٢ ، المركز الرئيسي للتمرد داخل « الدولية » ضد زعامة ماركس والمجلس العام في لندن . اذ كان باكونين يعيش هناك منذ ١٨٦٧ ، وأقام هناك المركز الرئيسي « لحلف الديمقراطية الاشتراكية » ولرسلاته المستمرة مع الثوريين في عدة بلاد . فمن سويسرا تسهل المحافظة على الاتصال بايطاليا وجنوب فرنسا . وبين هناك من مؤيدي في النمسا وجنوب ألمانيا . كما أن أصدقاء باكونين الفرنسيين ، في مرسيليا وليون ، كانوا على اتصال منتظم بالأسبانيين في برشلونة وفرنسا ؛ وكذلك كانت لشركائه الايطاليين صلات في اليونان ، بل وحتى في البلقان . هذا الى جانب أنه كانت توجد في جنيف وبعض المدن السويسرية الأخرى جالية روسية كبيرة والزمرة المألوفة من المنفيين البولنديين ، انضم اليهم في سنة ١٨٧١ جماعة كبيرة من اللاجئين من باريس ومن مراكز « الدولية » الأخرى في فرنسا .

وكان باكونين في الواقع قد أعلن رسميا حل « حلف الديمقراطية الاشتراكية » ، باعتباره منظمة دولية ، عندما رفض « المجلس العام للاتحاد الدولي للعمال » قبوله كهيئة منضمة بقطاعاته القومية الخاصة به ومؤتمراته الدولية المستقلة . بيد أنه كان من غير الممكن أن يعني هذا الحل شيئا عمليا ، لأن « الحلف » لم يكن له في الواقع أى تنظيم دولي نظامي تقريبا . ومن ثم فعندما حصل باكونين على اعتراف « الاتحاد الدولي للعمال » بقطاع الدعاية في جنيف باعتباره قطاعا منضما « للدولية » ، كان هو وأتباعه لا يزالون في مركز طيب للقيام بالدعاية ضد الاتجاهات المركزية والتسلطية التي اتهموا بها الزعامة في لندن . وقد كان قطاع جنيف من « الحلف » ، الذي صار يعرف على نطاق واسع باسم « الحلف » فقط ، في ذاته هيئة



دولية تماما مؤلفة في الغالب من منسفين رؤسيتين وبولنديين وإيطاليين وفرنسيين ، مع قدر كاف من المؤيدين السويسريين يحول دون اعتباره مجرد هيئة أجنبية . وإلى جانب ذلك كان يحظى بتأييد « اتحاد چورا الفدرالى » ضد الزعماء في لندن ، وهو الاتحاد الذى أنشأه جيوم باعتباره قطاعا منفصلا « للاتحاد الدولي للعمال » واعترف به « المجلس العام » . وقد جاء هذا الاعتراف المنفصل « باتحاد چورا » نتيجة لنزاع داخلى عنيف بين السويسريين . فقد كانت جمهرة المهن المحلية في جنيف ، باستثناء صناعة البناء ، تحبذ الاشتراك في الشؤون السياسية للمدينة والكاتونات وتعادى الاتجاهات المناهضة لهذه السياسة ، وهى الاتجاهات التى كانت سائدة في قرى « الجورا » ومدنه الصغيرة . وفى مبدأ الأمر كانت جنيف والجورا قد تظمتا في اتحاد فدرالى واحد « للدولية » تحت زعامة المائى من محاربى سنة ١٨٤٨ القدامى هو ج . ب . بكر (Becker) . وقد ظل بكر بعض الوقت ، برغم أنه كان على صلة وثيقة بماركس وعلى استعداد لقبول توجيهه عادة ، يعمل مع باكونين و « حلقه » في معارضة السياسات الراديكالية البورجوازية التى اتبعها كوللرى واتحادات جنيف المهنية . ولكن عندما حصلت الجماعات المناهضة للسياسة تحت زعامة باكونين وجيوم على أغلبية في « الاتحاد » المشترك ، رفضت الأقلية — وكانت في الوقت نفسه أغلبية في جنيف — قبول القرار القاضى بعدم الاشتراك في السياسة المحلية ، وانضم اليها « بكر » بعد شيء من التردد ، خاصة وأن اليمين المتطرف ، بزعامة كوللرى ، كان قد قطع صلته تماما « بالدولية » . ولما واجه « المجلس العام » في لندن هذا الانشقاق وافق على قبول كل من « اتحاد جنيف » و « اتحاد چورا » هيئة منضمة ، على شريطة أن يتخذا هذين الاسمين المنفصلين . وهكذا كان في جنيف قصصا هيتان متنافستان

— « اتحاد جنيف » و « حلف الحماية » في جنيف التابع لباكونين — وكانت الهيئة الثانية تعمل على اتصال وثيق « باتحاد چورا » تحت زعامة جيمس جيوم وآديمار شفيتز جيل . وكان « حلف » باكونين قد تقدم أصلا ، كما رأينا من قبل ، بطلب قبوله قطاعا من قطاعات « اتحاد جنيف » ، ولكن طلبه رفض رغم قبول « المجلس العام » في لندن له . وبذلك صار القوضيون أحرارا في القيام بدعايتهم عن طريق جهازين منفصلين — عن طريق « حلف جنيف » عندما يلائمهم ذلك ، وعن طريق « اتحاد چورا » عندما يرغبون في العمل بوصفهم قطاعا قوميا من قطاعات « الاتحاد الدولي للعمال » . وكان هذا يعني أن « الحلف » كان يعمل أساسا مع إيطاليا وأسبانيا والقطاعات التي تنتمي الى الجناح اليسارى في جنوب فرنسا ، بينما كانت المعاملات مع بلجيكا وهولنده وباريس ولندن تتم أساسا عن طريق « اتحاد چورا » . وألح باكونين في مبدأ الأمر على جيوم لينشئ قطاعا مستقلا « للحلف » في « الجورا » ؛ ولكن جيوم رفض أن يفعل ذلك كما رفض أن ينضم الى « الحلف » كعضو . فقد رأى فائدة العمل باسم اتحاد اقليمى تابع « للاتحاد الدولي للعمال » بدلا من العمل مع شيعة متمردة علنا .

وقد كان موقفا متناقضا أن صوت باكونين نفسه في مؤتمر يازل الى جانب توسيع سلطات « المجلس العام » الذى نجد أتباعه من القوضيين والسندكاليين أنفسهم يترددون ضده بصورة متزايدة . ففي سنة ١٨٦٩ ، قبل نشوب الحرب الفرنسية البروسية ، شاد الاعتقاد على نطاق واسع بأن هناك ثورة ، مثل ثورة سنة ١٨٤٨ ، وشيكة الاندلاع — ثورة عامة تبدأ في باريس وتنتشر في جميع أنحاء أوروبا وستتيح للعمال المنظمين الفرصة التي كانوا أقل نضجا من أن ينتهزوها في سنة ١٨٤٨ ، فرصة تحويل هذه

الثورة الى حركة بزعامة البروليتاريا وتحت سيطرتها . وقد اضطر باكونين الى الموافقة على أن مثل هذه الثورة تتطلب توجيها ثوريا مركزيا ؛ وأى هيئة غير « المجلس العام » يمكن أن تقوم بهذا الدور ؟ ولم يوافق الايطاليون والأسبان ، وقد ركزوا اهتمامهم على ثوراتهم القومية الخاصة بهم ، حتى في هذه المرحلة ؛ ولكنهم عندئذ كانوا لا يمثلون سوى جماعات صغيرة في مجالس « الاتحاد الدولي للعمال » ، فقد كان الفرنسيون والبلجيكيون ومعظم السويسريين في ذلك الوقت يريدون فعلا زعامة موحدة ؛ وكان دور البريطانيين العملى في نشاط « الدولية » وقتئذ من الضآلة بحيث كان في وسع ماركس أن يقول أى شيء تقريبا يروقه باسمهم . ولكن بعد أن نشبت الحرب البروسية الفرنسية في ١٨٧٠ تبدد الأمل في ثورة أوروبية عامة عندما اكتسحت ألمانيا موجة من المشاعر الحماسية . وكان من أثر هزيمة فرنسا أن تغير طابع الثورة فيها اذ جعل تبيحتها وقعا على رضا البروسيين ، وأكثر من ذلك أن هزيمة الكوميون في باريس جعلت من الجلى أن يوم الثورة البروليتارية في غرب أوروبا لا يزال بعيدا جدا .

وكان رد فعل ماركس بالنسبة لتغير الموقف قبولا واقعيا للوقائع كما فعل بعد سنة ١٨٥٠ . وقد أدرك تماما أن فرص « الدولية » بوصفها أداة للثورة الأوروبية قد ولت ، وكان على تمام الاستعداد لأن يضع لها حدا ، اذا استطاع ، بدلا من أن يتركها لتصير أداة في قيام سلسلة من التمردات غير العملية التى تكلف كثيرا . بينما كان باكونين من الناحية الأخرى ، والفوضويون بصفة عامة ، يركزون اهتمامهم على ايطاليا وأسبانيا وروسيا أكثر من البلاد المتقدمة صناعيا ، ولم يؤثر فيهم البتة تغير الموقف في الغرب . اذ لم يعد الأمر بالنسبة لهم مسألة ثورة أوروبية عامة بقدر ما هي انتهاز لكل فرصة متاحة من الجهاد الثورى في أى مكان — بصرف النظر عن

فرص النجاح بالمرّة تقريباً — لأنهم تعلقوا بفكرة أن كل انتفاضة جزء من عملية التربية الثورية للجماهير ، ومن ثم فهي خطوة في الاتجاه نحو الهدف المطلوب من استئصال شأفة البناء الاجتماعي القائم . ولذلك رأى القوضيون في كل مركزية عقبة ضد التوثب المحلى الحر وضد حيوية الجماهير الثورية . ولذا كانوا أبعد ما يكون عن الرغبة في منح « المجلس العام » سلطات أوسع في توجيه الحركة ، بل كانوا يريدون الغاءها كلية وأن يستبدلوا بها « مكتب للمراسلات » يحافظ على صلة البلاد المختلفة بعضها ببعض ولكن لا تكون لديه أية اناقة في توجيه سياستها بأية صورة من الصور .

ولم يكن هذا الصراع بين وجهات النظر نتيجة لأية « مؤامرة » من ناحية باكونين أو من ناحية ماركس . بل انه نشأ من خلاف حقيقى في اتجاهات الحركات التى تألفت منها « الدولية » وطابع كل منها . وقد قام فعلاً باكونين وجيوم والزعماء الأسبان والايطاليين بدعاية قوية ضد ماركس و « المجلس العام » ؛ ولكنها لم تكن تتسم بأية صبغة تأمرية ، اللهم الا اذا اعتبرنا عادة باكونين من الميل لاضفاء طابع تأمرى على أكثر تصرفاته العادية . بيد أن ماركس من ناحيته ، وقد اشتد حنقه على ما اعتبره حماقة غير واقعية من جانب القوضيين ، تكونت لديه ، مع مرور الوقت وبلوغ الشجار ذروته ، صورة مبالغ فيها من جنون التأمر دفعت الى أن يرى في حركة مناهضة التسلطية كلها مؤامرة شريرة موجهة ضده شخصياً — وهو اتجاه شجمه انتبلز بشدة لسوء الحظ في عبادته لبطله . هذا الى جانب أن باكونين ، الذى كان دائماً يتسم بشئ من الحماسة الى جانب كونه قوة بركانية ، ارتكب خطأين جسيمين بدا لماركس ، في حالته العصبية المتوترة ، أنهما ينطويان على تفسيرين شريرين .

وكان أول الخطأين ، وأقلهما أهمية الى حد بعيد ، يتعلق بترجمة المجلد الأول من كتاب ماركس « رأس المال » ، الذى كان قد ظهر فى جنيف فى سنة ١٨٦٧ ، الى الروسية . ويدل قيام باكونين بمهمة ترجمة «رأس المال» فى سنة ١٨٦٩ ، وموافقة ماركس على قيامه بذلك ، على أن الاثنين لم يكونا عدوين فى هذه المرحلة بالتأكيد . ولا ريب أنه لم يكن من المتوقع البتة أن يكمل باكونين ترجمة الكتاب ، أو أن الترجمة كانت سترضى ماركس لو أنها تمت ؛ إذ أن باكونين ترك كل شيء بدأه فى حياته تقريبا دون أن يكمله ، وكان أبعد الناس فى الوجود عن القيام باخلاص بمثل هذه المهمة العسيرة المرهقة . ومن ناحية أخرى لم يكن من الغريب مطلقا أن يستولى باكونين ، الذى كان يعاني الافلاس عادة ويحاول الحصول على المال بكل الوسائل جيشا يجده ، على مقدم أتعاب عن الترجمة ولا يردعه عندما ظهر جليا أنها لن تتم أبدا . كانت هذه هى طريقة ذلك العملاق الروسى ، الذى كان أيضا مجرد طفل كبير فيما يتصل بعدم المسؤولية الكامل فى الشؤون المالية . ولكن لابد أن ماركس كان يعرف باكونين معرفة طيبة بحيث لا يحق له أن يدهش ، مهما بلغ حقه ، لسوء تصرفه معه . ولكن لسوء الحظ أن حكاية الترجمة هذه اختلطت بموضوع آخر أكثر خطورة بكثير جعل ماركس يعلن الحرب بلا مواربة على باكونين وجميع أصدقائه .

وهذا الموضوع هو مسألة نيكاييف المعروفة ، التى تكرر سردها بحيث يكفى أن أضع هنا مجرد خطوطها الرئيسية . لقد كان سرجى نيكاييف ( ١٨٤٧ - ١٨٤٢ ) ، وهو شاب روسى وصل سويسرا فى سنة ١٨٦٩ وأصبح لفترة ما صديقا وثيق الصلة بباكونين ، يعاني بوضوح مرضا عصائيا . إذ تبدل آراء باكونين معتدلة ولطيفة الى جانب شهوته للفوضى والتدمير . ولا مجال هناك للشك فى اصالة حماسه الثورية — فقد دفع

رأسه ثمنا لها وهو في الرابعة والثلاثين في قلعة بطرس وبولس التي سجن  
 فيها عشر سنوات . بيد أن ثورته وتطبيقه لها في سلوكه الشخصي كان من  
 نوع يحدث صدمة لأي شخص محترم — بما في ذلك حتى باكونين ، عندما  
 عرفت الوقائع . انه نبذ كل القواعد الأخلاقية على أنها خرافة بورجوازية،  
 ولم يعترف بأي حدود للجهاد الثوري . لقد اغتال شريكا من شركائه لأنه  
 أراد أن يعرف أكثر مما ينبغي عن أحوال « لجنته الثورية » الوهمية ،  
 ورتب الجريمة بحيث يلقي الاتهام على الأعضاء الآخرين من جماعته ،  
 وبذلك يضمن تضامنهم الثوري ؛ ولم يكن يتورع عن إثارة شبهة الشرطة  
 في الثورين الذين لا يتفقون معه في تطرفه لكي يرغمهم على الاشتراك معه  
 الى أقصى حد في مؤامراته . وكان يكذب بلا تردد على أصدقائه وعلى أعدائه  
 على السواء ، وروى القصص الخيالية عن مغامراته . وقد اخترع لارضاء  
 باكونين قصة عن حركة ثورية كبرى تجتاح روسيا وعن تنظيم سرى أدعى  
 أنه يعمل تحت زعامته . وتظاهر عندما وصل سويسرا بأنه هارب من قلعة  
 بطرس وبولس ، رغم أنه لم يتقبض عليه من قبل قط . وقد صدق باكونين  
 لفترة ما كل قصصه ووقع الى حد كبير تحت تأثير هذا الشاب ذى الواحد  
 وعشرين سنة الذى لم يكن له في الواقع أى نشاط ثورى سابق سوى  
 زعامة مجموعة صغيرة من الطلبة ليس لها شهوذ كبير . واقتنع باكونين  
 بالتعاون معه في اعداد سلسلة من النشرات المتطرفة في العنف لتهريبها داخل  
 روسيا ؛ ولم يزل حتى اليوم موضوع ما اذا كان باكونين قد اشترك فعلا ،  
 تحت تأثير نيكاييف ، في وضع « الموعظة الثورية » المشهورة التي سرذ  
 فيها بلا تحفظ مذهب اللاأخلاقية الثورية كاملا . وحتى اذا لم يكن باكونين  
 قد كتب « الموعظة » فانه بلا شك وافق عليها ، وكثيرا ما قال نفس الأشياء  
 قريبا ، وان يكن بأسلوب أقل فجاجة . وقد أطلق باكونين على نيكاييف

اسم « الولد » وصار من المخلصين له ، وقد أَرْضَى كبرياءه ذلك الاهتمام من جانب شخص كان يعتبره رسول « روسيا الشابة » الى راعى الثورة . وحتى عندما اقتضح أمر نيكاييف لم يستطع أن ينسى حبه له ، وان كان قد اضطر الى اعلان عدم تحييده لسلوك أثيره ولكن ليس لأفكاره . بيد أن الضرر كان وقع قبل أن يكشف أمر نيكاييف ويقطع تعاونه معه .

ووجد نيكاييف باكونين في مازق وقد سئم العمل في ترجمة « رأس المال » ووعدته بأن يخلصه من تمهده . وقد فعل ذلك بطريقته الخاصة إذ هدد الناشر تهديدات غامضة اذا أصر على مطالبة باكونين بالاستمرار في الترجمة أو يرد مقدم الأتعاب التي أخذها . وبلغ ذلك الى علم ماركس فثار غضبا عندما سمع النبأ ، واعتبر ذلك مما يؤكد تورط باكونين الكامل مع نيكاييف ويثبت سوء نيته عمدا وعدائه نحوه شخصيا . وشعر في ذلك بمؤامرة للحيلولة دون نشر كتابه العظيم بالروسية ، واختلط ذلك في ذهنه بكرهه المتأصلة لروسيا والأساليب الروسية ، وبامتنكاره الشديد لنهليستية نيكاييف وبذنه لكل مبادئ الاحترام البشرى ، وباعتقاده بأن هناك مؤامرة واسعة النطاق لتقويض « الدولية » بتتصيب باكونين دكتاتورا عليها بدلا منه . والواقع أن مراسلات باكونين وكتابات المنشورة تدل بوضوح على أنه كان يحمل إعجابا عميقا ، وان لم يكن مطلقا بأى حال من الأحوال ، لقدرة ماركس الفكرية ، رغم اختلافه مع سياسته ؛ كما أنه يكاد يكون من المؤكد أن باكونين لا علاقة له بالتهديدات التي وجهها نيكاييف للناشر الذي كان يزعم نشر الترجمة الروسية « لرأس المال » . بيد أن ماركس لم يعد في حالة تسمح له ببحث المسألة بتعمق ، وكان من نتيجة ذلك أن اجتماع « الاتحاد الدولي للعمال » الذي عقد في لندن سنة ١٨٧١ ، بدلا من المؤتمر العام الذي كان من المستحيل وقتئذ اجتماعه ،

أضاع قسما كبيرا من وقته في بحث اتهامات ماركس ضد باكونين بدلا من تبادل وجهات النظر فيما يجب أن تفعله « الدولية » في مواجهة هزيمة كوميون باريس وأقول الحركة في فرنسا .

وحدثت تعقيدات أخرى في الموقف بسبب نشاط منفي روسي آخر في جنيف هو نيقولا يوتين . فقد غادر يوتين روسيا في سنة ١٨٦٣ وكان يعيش في الغالب في سويسرا منذ ذلك التاريخ . وكان قد تعاون مع باكونين ، ثم تشاجر معه ، وصار زعيم جماعة من الروسين تعارض الجماعة التي تنتمي الى « حلف الديموقراطية الاشتراكية » الذي أنشأه باكونين . وفي أوائل سنة ١٨٧٠ تمكن من السيطرة على جريدة «الاتحاد الدولي للعمال» في جنيف ، « المساواة » ، التي كانت قبل ذلك في أيدي أصدقاء باكونين . وشرع بعد ذلك في تنظيم قطاع روسي « للدولية » في جنيف ينافس « الحلف » ، وتقدم الى « المجلس العام » يطلب الاعتراف بهذا القطاع ، مدعما طلبه برجاء الى ماركس أن يكون ممثله في « المجلس » . وقبل ماركس ، تحدوه رغبته في تأييد أية حركة ضد باكونين ، هذه المهمة وحمل « المجلس » على قبول الطلب ؛ وقد أشار ماركس في أحد خطاباته الى أنه موقف غريب حقا أن يجد نفسه ممثلا لأي شيء روسي . وبعد ذلك جعل يوتين يغذي ماركس بمعلومات من جنيف ضد باكونين وأتباعه ، ولعب دورا كبيرا في إثارة ماركس الى روح انتقامية جعلته على استعداد لاستخدام أى سلاح ضد خصمه . وحضر يوتين اجتماع لندن في سنة ١٨٧١ واشترك في المناقشات التي دارت حول باكونين والقوضيين ، وعُهد اليه بإعداد تقرير عن مسألة نيكاييف التي أعلن الاجتماع بصورة حاسمة أن لا علاقة لها « بالاتحاد الدولي للعمال » . واختفى يوتين من الحركة بعد أن لعب دوره في المنازعات التي قوضت أركان « الدولية » . إذ أنه عاد الى روسيا وتصلح مع القيصرية وقضى بقية أيام حياته « مقاولا » حكوميا ثريا محترما .



وقد مثل فرنسا في اجتماع لندن الذي عقد في سبتمبر سنة ١٨٧١ عدد من اللاجئين فقط — فاين وفرانكل وروشات وسرايه من باريس ، وباستليكا من مرسيليا . ومثل سويسرا اثنان — يوتين وهنرى بيريه الذي كان من جنيف وأحد مؤيدي باكونين سابقا ثم انضم الى الجانب الآخر . وكان « المجلس العام » في نزاع مع « اتحاد چورا » حول مسألة اجراءات فرض أن يدعو أى شخص يمثل المعارضة السويسرية . وكان لأسبانيا ممثل واحد ، . ولم يكن لاطاليا ممثلون ؛ وضم الوفد البريطاني جون هيلز وتوماس مورتشيد الايرلندي فقط ، اللهم الا اذا حسبنا الأجانب في لندن — ماركس وانجلز وايكاريوس ويونج ، وكون من الدانيمارك ، وأنطون رايبكى البولندي . أما وفد بلجيكا ، البلد الوحيد الذي كانت « الدولية » لا تزال تتمتع بازدهار حقيقى فيه ، فكان يضم ستة على رأسهم سيرار دى بايه ؛ وقد وقعت هذه المجموعة موقفا معتدلا ولكنها لم تستطع أن تحول دون ضياع الوقت في مسألة خطايا باكونين ضد « المجلس العام » وضد ماركس بصفة خاصة . ولم يكن هناك آلمان ، لأن الحركة الألمانية كانت معطلة الى حد كبير لفترة ما نتيجة للحرب .

وكان ماركس في هذه المرحلة ، والى انعقاد « مؤتمر لاهاي » في العام التالي ، يعمل في تحالف مؤقت مع اللاجئين الفرنسيين ، الذين كانوا من أتباع بلانكى في الغالب ، ضد القوضيين . وكان أنصار « الدولية » من البريطانيين ، ولم يعد بينهم أى من زعماء النقابات الكبار ، يطالبون بإنشاء « مجلس فدرالى بريطانى » منفصل . وما دام الزعماء الرئيسيون « لمجلس المهن بلندن » و « لمؤتمر النقابات » الذى أنشئ حديثا ، مؤيدين « للاتحاد الدولى للعمال » كان يمكن الرد بأن إنشاء « مجلس » منفصل لبريطانيا العظمى لن يعنى سوى تكرار لعملهم في هذه الهيئات وفي « عصبة الاصلاح

القومي « وخليفتهما « عصبة التمثيل النيابي للعمال » التي أنشئت في سنة ١٨٦٩ . ولكن عندما انسحب الزعماء البريطانيون ، بعضهم قبل أحداث كوميون باريس والبعض الآخر نتيجة لتأييد « الاتحاد الدولي للعمال » له ، صار من الواضح أن « الدولية » لا يمكن أن يكون لها وجود حقيقي في بريطانيا العظمى إلا إذا نظمت تنظيما منفصلا تحت اشراف « مجلسها » الخاص بها باعتبارها المركز الذي تلتف حوله آراء الجناح اليسارى للطبقة العمالية الذي يقف موقف العداء من الأساليب المعتدلة الدؤوبة الى تتبعها زمرة زعماء النقابات . ومن ثم أنشئ على الفور بعد اجتماع لندن « مجلس فدرالى بريطانى » « للاتحاد الدولي للعمال » منفصلا عن « المجلس العام » ، ولكن هذا « المجلس الفدرالى » لم يحظ بأى تأييد جماهيرى . بيد أن انشاءه زاد الأساس الذى تقوم عليه سلطة « المجلس العام » ضعفا على ضعف ؛ لأنه لم يكن هناك ضمان بأى حال من الأحوال لأن يتصرف المجلس الجديد كما يريد ماركس ، ولا أن يتركه وشأنه كما كان الأعضاء البريطانيون السابقون ، من الزعماء الكبار ، فى « المجلس العام » يفعلون عادة .

ومن بين القرارات التى اتخذت فى اجتماع لندن « للدولية » قرار أعلن الضرورة القصوى لأن يقوم عمال كل بلد بتكوين أحزابهم السياسية الخاصة بهم مستقلين عن جميع الأحزاب البورجوازية . وكان من شأن عدم وجود القوضيين والطابع الغالب للوفد الفرنسى الذى تألف أغلبه من بلانكين أن مر هذا القرار بسهولة ؛ بيد أنه لم يكن من المحتمل أن قبله المعارضة غير الممثلة التى نازعت فى اختصاص الاجتماع فى اتخاذ قرارات ملزمة « للدولية » . وقامت الجعاعات السويسرية المعادية لماركس على الفور بالدعوة الى عقد مؤتمر خاص بها أعلن رفضه لقرارات لندن وأصدر خطابا دوريا الى جميع « الاتحادات » التى تتألف منها « الدولية » تحثها

على المطالبة بعقد مؤتمر صحيح في أقرب موعد ممكن . وصار من الواضح أنه عندما ينعقد مثل هذا المؤتمر لابد أن يقوم صراع لا رحمة فيه بين القوميين والفدراليين من ناحية ودعاة المركزية وأنصار الجهاد السياسى من ناحية أخرى .

وقد وقع هذا الصراع الذى طال إنتظاره في « مؤتمر لاهاي » في سنة ١٨٧٢ — آخر اجتماع حقيقى « للدولية الأولى » بكامل قوتها . والواقع أنه كان ، على الأقل على الورق ، أوسع المؤتمرات التى عقدتها « الدولية » تمثيلا الى حد بعيد . فلم يتغيب عنه من بين الأمم التى لعبت أى دور جدى في الحركة سوى الإيطاليين . فقد رفضوا الحضور كما رأينا . بينما أرسل الأسبان خمسة مندوبين ، والبلجيكيون ثمانية ، والسويسريون أربعة — يمثلون كلا الجماعتين للتنافستين . وكان هناك سبعة مندوبين غير ظاهرين من « المجلس الفدرالى البريطانى » والهيئات المتصلة به . وكان الألمان ، الذين أرسلوا عشرة مندوبين ، يمثلون لأول مرة على نطاق كبير . وظهر الهولنديون لأول مرة بأربعة مندوبين والدانيماركيون بواحد . وكان هناك ثلاثة مفروض أنهم يمثلون الولايات المتحدة ، وعلى رأسهم ف . ا . سورج صديق ماركس ؛ ولكنهم كانوا جميعا مهاجرين أوروبيين . كما جاء مندوبان أشير الى أن واحدا منهما عن المجر والآخر عن بوهيميا . وحضر عن فرنسا ثلاثة تحت أسماء مستعارة — وكانوا مجموعة غامضة واحد منها على الأقل جاسوس . ولكن كان هناك أيضا عدد من المنفيين الفرنسيين اشتركوا في المؤتمر بوصفهم ممثلين عن « المجلس العام » — شارل لونجويه ، زوج ابنة ماركس ، وادوارد قايان البلائكى ، وليو فرانكل وبعض الأشخاص الآخرين ممن اشتركوا في « الكوميون » . وأخيرا جاء أيضا من « المجلس العام » المجموعة القديمة من زملاء ماركس في العمل وهم جورج ايكارىوس واتين دويون وفردريك لسنر ، ثم ماركس وانجلز

شخصيا — وكان هذا هو أول مؤتمر كامل حضره أى منهما ، وإن كان  
ماركس قد اشترك فى الاجتماعات التحضيرية . ولكن كان هناك فراغ بين  
صفوف « المخلصين » القدامى . إذ أن هرمان يونج ، صانع الساعات  
السويسرى المقيم فى لندن الذى رأس عدة اجتماعات سابقة بوصفه حليف  
ماركس القوى ، رفض الحضور .

والواقع أن الجماعة القديمة قد أصيبت بتصدع . إذ أن أساليب ماركس  
وانجلز فى محاولة حشد المؤتمر بأنصارهما والروح الانتقامية التى سرت فى  
هجومهما على خصومهما السويسريين ، وربما أكثر من ذلك كله ؛ هجمات  
ماركس بلا هوادة على النقيابين البريطانيين الذين انصرفوا عن الدولية ،  
كل ذلك أثار عداوة يونج وايكاريوس ، فلم يعودا مستعدين للسير وراء  
ماركس . ولم يرقهما ضم البلانكيين الى « المجلس العام » ؛ كما لم يكونا  
على استعداد لرؤية « الدولية » تتصدع باصرار ماركس على طرد زعماء  
المعارضة ، بما فيهم باكوفين نفسه ، رسميا . ولا بد أن ماركس كان يدرك  
تمام الإدراك أن مثل هذه السياسة ستكون فيها نهاية « الدولية » : إذ كانت  
ستؤدى حتما الى ابعاد الأسباب وقسم كبير من البلجيكيين ومعظم  
السويسريين . ومقابل ذلك كان من المحتمل اقناع الألمان ، وكانوا كلهم  
تقريبا من دعاة الجهاد البرلماني الأقوياء ، للقيام بدور حقيقى ؛ ولكن ماذا  
كان يبقى لهم يتعاونون معه بعد أن لم تعد هناك أية حركة حقيقية فى فرنسا  
أو بريطانيا العظمى ؟ بيد أن ماركس كان مصرا تماما على تحقيق أهدافه  
وتدمير « الدولية » بدلا من المخاطرة بوقوعها فى أيدي خصومه .

وكان المقصود « بمؤتمر لاهاي » أن يبحث عددا من القضايا المهمة  
الخاصة بالسياسة الاشتراكية والتى كانت قد حولت فى « مؤتمر بازل »  
فى سنة ١٨٦٩ الى « الاتحادات » لاستيفاء بحثها . ولكن عندما حان الوقت  
لم يعر أحد اهتماما كبيرا لأى شئ آخر سوى القضية الكبرى بين دعاة

الجهد السياسي والقضويين ، لقد كان الموقف هو ماركس ضد باكونين ،  
والى أن ينتهى الأمر بقرارنا فى هذا الشأن لم يكن هناك شئ آخر .  
وعندما وصل الأمر الى أخه الأصوات كانت هناك أغلبية واضحة ضد  
القضويين والقدرايين الى جانب الجهد السياسى . ومما يستحق الاهتمام  
أن ننظر كيف كانت تتألف الأغلبية والأقلية فى القضية الرئيسية . ولا يمكن  
اعتبار الأرقام التالية صحيحة تماما ، حيث كانت هناك عدة انقسامات كما  
لم يدل كل مندوب بصوته .

أقلية	أغلبية	
—	١٥	ألمانيا
٥	—	بريطانيا العظمى
١	٦	فرنسا
٧	—	بلجيكا
٢	٢	سويسرا
٤	١١ <sup>(١)</sup>	أسبانيا
—	١	المجر
—	١	بوهيميا
٤	—	هولنده
—	١	الدانيمارك
١	٢	الولايات المتحدة
٥	١٦	المجلس العام
٢٩	٤٠	

(١) لانفاج - زوج ابنة ماركس \*

وبذلك كان « المجلس العام » ، المكون في الغالب من أتباع ماركس. ومن البلانكيين ، والمجموعة الألمانية المتناسكة هما عصب الأغلبية ، بينما كان البلجيكيون والبريطانيون المنشقون هم العناصر الرئيسية في الأقلية . أما سويسرا فكانت منقسمة ، وكان الهولنديون والأسبان مع المنشقين ، وكذلك بطبيعة الحال كان الايطاليون الغائبون لو أنهم أرسلوا وفدا . وفي جانب الأغلبية كان مندوبو بوهيميا والمجر والدانيمارك ، وكذلك بصفة عامة مندوبو الولايات المتحدة ، يمثلون حركات لا وجود لها أو لا وجود لها هربا ؛ وكانت الحركة الفرنسية قد تبعثت ولا يمكن تمثيلها تمثيلا حقيقيا . وكان الوضع قريبا جدا من أن يكون للألمان ، ويشمل ذلك بمن فيهم من المنفيين ، ومعهم البلانكيون الفرنسيون الأغلبية ضد الباقيين كلهم .

وبدا « مؤتمر لاهاي » بإصدار سلسلة من القرارات التي تدعم سلطات « المجلس العام » ، بل وتهديد أية جماعة تعترض على سياسته بالطرد في الواقع . ثم عرض موضوع مقر « المجلس العام » في المستقبل ، وكان دائما يُعقد في لندن . فقرر بأغلبية ضئيلة جدا أن لندن يجب ألا تكون المقر بعد ذلك ، وعندئذ اقترح انجلترا نقل المقر الى نيويورك . وجاء هذا الاقتراح الغريب ، الذي لم يكن معظم الحاضرين يتوقعونه ، مفاجأة للمندوبين وأشاع الفرفقة في الأغلبية وواجه الأقلية بمعضلة . فإذا كان ماركس وأصدقاؤه لا يريدون « الدولية » في لندن ، فأين يذهب ؟ فالسويسريون والبلجيكيون والهولنديون لا يريدونها ؛ لأنهم كانوا ضد وجود أى « مجلس عام » يتمتع بالسلطات التي منحه إياها « المؤتمر » . وكان الأسبان في نفس الموقف ؛ كما أن القوانين في ألمانيا لا تسمح بقيام منظمة دولية على أرضها . وكان من الواضح أن فرنسا خارج المناقشة ؛ ولكن

البلاطيين كانوا يقاتلون بعنف ابعاد ما اعتبروه الجهاز المركزي للثورة في أوروبا . وفي النهاية أدلى ثلاثون مندوبا بأصواتهم موافقين على النقل الى نيويورك ؛ و ١٤ رأوا أن يكون المركز في لندن ، رغم أن لندن لم تكن تريد ذلك ؛ وواحد أراد نقله الى بروكسل وواحد الى برشلونه : وامتنع عن التصويت ثلاثة عشر مندوبا .

وقد قيل أحيانا ان ماركس وانجلز اعتقدا حقيقة ان « الدولية » يمكن أن تجد أساسا جديدا لعملياتها في الولايات المتحدة وتستطيع أن تظل هناك على قيد الحياة الى أن يحين الوقت المناسب لمودتها الى أوروبا ثانية . فقد سجلت اجتماعات مؤتمرات « الدولية » بين الفينة والفينة آراء تعبر عن الأمل في نمو الحركة العمالية الأمريكية ؛ كما جرت بعض الاتصالات بين « المجلس العام » وعدد من زعماء النقابات في الولايات المتحدة . وكان « مؤتمر بازل » في سنة ١٨٦٩ قد حضره أمريكي واحد هو أندرو كار كامرون ( ١٨٣٤ — ١٨٩٠ ) ، محرر « محامي العمال » في شيكاغو وأحد الأعضاء البارزين في « عصبة الثماني الساعات » و « الاتحاد القومي للعمال » ، وكان في مؤتمر لاهاي ثلاثة مندوبين عن الولايات المتحدة ، اثنان من اللاجئين الفرنسيين ومهاجر ألماني . ولكن « الدولية ؟ لم يكن لها هوذ في أمريكا في أى وقت من الأوقات ، ولم يكن من المحتمل أن تحصل على أى هوذ بعد أن طردت من أوروبا . ولم يكن ف . ا . سورج ( ١٨٢٧ — ١٩٠٦ ) ، المهاجر الألماني الذي حضر من الولايات المتحدة الى لاهاي بناء على الحاح ماركس ، والذي جعل ماركس يدفعه دفعا الى قبول مركز السكرتير العام ، لم يكن غافلا عن حقيقة مستقبل « الدولية » هناك . وليس هناك أى شك في أن ماركس وانجلز أرادا نقل « المجلس العام » الى نيويورك ، لا لئلا خير يتوقعانه من وجوده هناك ، ولكن لكي يحولا دون

وقوعه في الأيدي التي كان لا بد أن يقع فيها إذا بقي في لندن .  
ولذلك اشتط الكوميونيون السابقون غضبا ، اذ كانوا يؤملون في  
السيطرة على « الدولية » بعد اذ انسحب النقاويون البريطانيون وطردهم  
القوضويون .

بيد أنه لم يكن في استطاعة ماركس وانجلز أن يضعا حدا للدولية ،  
وإن استطاعا أن يحرما خصومهما من أي حق دستوري في ورائته . اذ أن  
الأقلية بعد هزيمتها في لاهاي شرعت في إعادة انشاء « الدولية » على أساس  
من اللامركزية الكاملة كما كانوا يريدون دائما . وبعد « مؤتمر لاهاي »  
مباشرة عقد القوضويون الخلقص مؤتمرا في زيورخ وقرروا ، بناء على  
اقتراح من باكونين ، انشاء « دولية » سرية جديدة خاصة بهم . وانتقلوا من  
هذا الاجتماع الى مؤتمر علني عقد في سانت اميه بدعوة من الايطاليين  
واشتركوا في إعادة تأسيس « الاتحاد الدولي للعمال » باعتباره اتحادا  
فدراليا بين اتحادات قومية مستقلة . وأعلن مؤتمر سانت اميه رفضه  
للقرارات التي اتخذت في لاهاي ، كما رفض الاعتراف « بمؤتمر لاهاي »  
نفسه بوصفه اجتماعا شرعيا « للدولية » ، وأعلن أنه الخليفة الشرعي  
« للمؤتمرات » السابقة التي عقدت في الستينات من القرن التاسع عشر .  
وواقع أن هذا المؤتمر كان لا يمثل سوى الايطاليين والأسبانيين « واتحاد  
جورا » السويسري وحفنة من اللاتين الفرنسيين .

وسرعان ما اتصلت هذه الجماعات بالبلجيكيين والهولنديين الذين  
كانوا يؤلفون قسما كبيرا من الأقلية في لاهاي ؛ وعقدت في أعقاب مؤتمر  
سانت اميه عدة مؤتمرات أخرى يؤيدها أساسا السويسريون والبلجيكيون  
والأسبانيون والاطاليون وعند من اللاتين الفرنسيين . وظلت هذه  
المؤتمرات حتى سنة ١٨٧٤ تحظى بتأييد قسم من « المجلس الفدرالي



البريطاني « ، الذي كان قد اقسام بعد مؤتمر لاهاي الى جماعتين متنافستين :  
ليس لأى منهما أهمية تذكر . وفي سنة ١٨٧٣ انعقد مؤتمران متنافسان :  
« الدولية » في جنيف . ولكن المؤتمر الذي دعا الى عقده « المجلس العام »  
من نيويورك أصيب بفشل ذريع . اذ أن « المجلس العام » لم يستطع جمع  
المال الكافي لارسال أى ممثلين له عبر الأطلنطي ؛ ووقع عبء التنظيم في  
جنيف على عاتق ج . ب . بكر السيء الحظ : ولما رأى ماركس وانجاز أن  
المؤتمر سيفشل حتما ، لم يقتصر على عدم الحضور هما شخصيا ، ولكنهما  
أيضا نصحا مؤيديهما بعدم الحضور ، بحيث أن المؤتمر لم يحضره أحد من  
لندن . ولم يكن هناك بلجيكيون ولا ايطاليون ولا أسبان — بل الواقع  
أن أحدا لم يحضره سوى أولئك السويسريين والألمان في سويسرا الذين  
استطاع بكر جمعهم ، ومنتدوب نمساوى واحد ، اسمه هانريخ  
اوپرويندر . واشترك بكر وأوپرويندر في اصطناع أوراق اعتماد لحوالى  
عشرين مندوبا من قطاعات غزيا ائتماءها « الدولية » في سويسرا الألمانية  
وألمانيا والنمسا ؛ وبهذه الأغلبية استطاع احباط محاولات الفرنسيين من  
أهل جنيف الذين أرادوا أن ينقلوا مركز « الدولية » من نيويورك الى  
جنيف والبدء في مفاوضات مع المنسحجين بأمل إعادة الوحدة للشيع المشرقة .  
وبعد ذلك لم يسمع شيء عن « دولية » ماركس ، الا في الولايات المتحدة ؛  
فقد استمرت تقاوم بضع سنوات أخرى في أمريكا مصحوبة بمنازعات  
داخلية عنيفة . واستقال سورج في سنة ١٨٧٤ ؛ وانهى أمرها بعد ذلك  
بستين أو ثلاث .

وفي نفس الوقت كانت « الدولية » المنافسة تزدى أيضا . ولم تكن في  
بداية الأمر فوضوية خالصة بأى حال . فقد كان المندوبون البريطانيون ،  
طوال مدة بقائهم ، ممن يدعون بقوة للجهد السياسى ، وكذلك كان بعض

البلجيكيين وقليلون من البلاد المختلفة . فمن ناحية المبدأ كان ما يجمع هذه الجماعات المختلفة هو الاصرار المشترك على حق كل « اتحاد » قومي في اتباع السياسة التي يفضلها ، دون أى اشراف من جانب « المجلس العام » ، أوجى بأخذ الأصوات في مؤتمر . ولم يكن هناك « مجلس عام » ، بل مجرد « مكتب مراسلات » — وكانت المداولات التي دارت في المؤتمرات المتعاقبة غير ملزمة حتى عندما تنتهي الى قرارات تتخذها الأغلبية . وكانت « الدولية » الجديدة عملا يمثل عددا من الاتجاهات المختلفة . فكان الأسبانيون والايطاليون مجرد « تمرديين » ؛ وكان الأسبان ما زالوا يمثلون حركة جماعية ضخمة مشتبكة فعلا في صراع ثوري ، والايطاليون يتراوحون ما بين مثيري تمرد فلاحي صقلية والجنوب ، وبعض الجماعات في المدن الشمالية أكثر اهتماما بتكوين هبات وظهرت عليها علامات تدل على تحول وشيك الى الاعتقاد بأن الجهاد السياسي غير الثوري قد تكون له قيمة . وكان السويسريون خليطا من القوميين من أهل البلاد من منطقة « اتحاد جورا » واللاجئين من بلاد عديدة — خاصة فرنسا وإيطاليا وروسيا وألمانيا والنمسا والمجر . وكانت أغلبية هؤلاء اللاجئين — باستثناء الألمان — ثوريين متحمسين انضموا بصفة عامة الى الأسبانيين والايطاليين : بينما كان الزعماء السويسريون من أهل البلاد قوميين نظريين اتجاههم أقل ثورية بكثير — فقد كانوا فدراليين أكثر منهم تمرديين ، وكثيرا ما راعهم غف الايطاليين والأسبانيين . وكان بين البلجيكيين والهولنديين جماعات فوضوية ؛ ولكن البلجيكيين كانوا في الغالب يجتحنون الى السير وراء سيزار دي بايه ، الذي كان يدعو الى موقف وسط بين القوميين المتطرفين ودعاة الجهاد السياسي . وكان الفرنسيون منقسمين ومبعثرين جغرافيا : فالبلانكيون كانوا قد انسحبوا

من كلا « الدوليتين » ، وظهر بينهم اتجاه متزايد نحو ما سُمي « التكاملية » .  
التي دعا اليها بنوا مالون ، وكانت تلخص في تأكيد أن جميع صور الجهاد  
مفيدة كل في مكانها ، وأن الجهاد السياسي بصفة خاصة يمكن أن يكون  
مفيدا على شرط ألا ينطوي على نبذ الهدف الثوري .

وكانت المناقشات بين ممثلي هذه الاتجاهات المختلفة في المؤتمرات  
المتعاقبة « للدولية » الجديدة — ولا سيما اجتماعي جنيف وبروكسل  
سنة ١٨٧٢ و سنة ١٨٧٤ — تدور الى حد كبير حول ما بدا مجرد قضايا  
لفظية الى حد كبير . وكان مؤتمر « الدولية » في بازل سنة ١٨٦٩ قد شرع  
في مناقشة جدية حول تنظيم الخدمات العامة في النظام الاجتماعي الجديد  
الذي سينشأ نتيجة لاتصاف العمال ، وقد استؤتمت هذه المناقشة بعد  
الانشقاق وكان المتحدث الرئيسى فيها هو سيزار دى باييه هذه المرة أيضا .  
وكانت المشكلة الكبرى التي تواجه التدوين في الواقع هي ما ينبغي عمله  
في حالة الصناعات والخدمات التي من الواضح أنه لا يمكن تنظيمها على  
نطاق محلي صغير . وكان من المتفق عليه عامة أن معظم صور الاتساج  
ستتولاها جماعات عمالية مؤلفة من المنتخبين الفعليين في كل مؤسسة  
بمفردها ، وأن جمعيات العمال التعاونية ستكون خاضعة لنوع من الاشراف  
بواسطة الكوميون المحلي للمنطقة التي توجد بها المؤسسة . واتفق أيضا  
على أن الكوميونات المحلية ستكون مسؤولة أيضا عن ادارة الخدمات  
العامة المحلية ، وتملك الأرض وربما أيضا المنشآت الثابتة الرأسمالية ،  
وستكون الأساس الذي يقوم عليه أى تنظيم أكبر للإدارة والاشراف  
العامين . وتصور البعض الكوميون على أنه يتألف من جميع السكان  
المحليين مجتمعين معا ، مع اثابة بعض الاختصاصات المحدودة لمجلس أو  
جماعة من الموظفين الخاضعين للاعفاء في أى وقت . وجنح آخرون الى

التفكير فيه على أنه هو نفسه اتحاد فدرالي من اتحادات المنتجين المحلية ، بيد أن الشعور السائد كان أن الفرق ليس حيوا ، حيث أن كلا من المجموعتين كان يتوقع أن يقوم كل عامل بدور في الكوميون عن طريق التشريع المباشر أو الاستفتاء وكذلك باختيار المندوبين وتسيدهم بتعليمات ملزمة « الانابة الملزمة » وبإغنائهم من الانابة عندما يريد .

كما اتفق أيضا على أنه فيما يتعلق بعدد من الأغراض ، التي يكون الكوميون الواحد أصغر من أن يشملها ، سيتمين على الكوميونات أن ترتبط معا في اتحادات فدرالية وتمهد بإدارة الخدمات التي يتعلق بها الأمر الى ممثلين فدراليين منتخبين . وبدا ذلك أمرا بسيطا تماما عندما تدعو الحاجة الى العمل المشترك بين بعض الكوميونات المتجاورة فقط — وإن كان حتى في مثل هذه الحالات توجد مشكلة : هل كان من حق المندوبين أن يقيدوا الكميونات بأى شيء ، أو أن عليهم أن يرجعوا اليها في كل شيء . بيد أن المشكلة الكبرى ظهرت فيما يتعلق بتلك الأشياء التي من الواضح أنها في حاجة الى سيطرة موحدة على مناطق واسعة جدا ، قد تصل الى أقليم أمة كله أو حتى أكثر من ذلك . والواقع أنه كانت هناك مشكلتان على هذا المستوى . ففى المكان الأول كان معظم الفوضويين من المناهضين للقومية ، وكانوا يتطلعون الى اختفاء الحدود القومية تماما والى قيام عالم يدار بواسطة كوميونات محلية داخلية في اتحادات فدرالية بالقدر الذى ترضاه دون اعتبار للحدود القومية . وثانيا ، كان هناك خوف من أنه اذا سمح لعدد من الخدمات الكبرى بأن تدار بواسطة هيئة واحدة على منطقة كبيرة ، فإن هذه الهيئة ستتحول الى « دولة » — أى الى جهاز قوة جديد يمارس سلطة على الناس وبذلك ينفى الحرية التي يعتبر الهدف من الثورة هو ضمانها . وقد رد البعض ، بما فيهم دى بايه ، على هذا الاعتراض بالالتجاء الى

المفهوم الذى يسميه الألمان « دولة الناس » (Volsstaat) ، التى لن تكون سلطة فوق الناس ، مثل الدولة القائمة ، وانما تكون انباشقا مباشرا من ارادة الناس .

يبد أن فكرة « دولة الناس » من الأفكار التى يمكن تفسيرها بطرق مختلفة . وبصفة عامة كان الألمان يميلون الى فهمها على أنها سلطة مركزية تقوم على الطبقة العاملة وتعبر عن الارادة الجماعية للعمال ؛ بينما كان البلجيكيون والفرنسيون يتصورونها ، فى حدود اعترافهم بها أصلا ، على أنها هيئة فدرالية تستمد كل ما لديها من سلطة من الكوميونات المحلية التى تتألف منها . وقد اعترض القوضويون بطبيعة الحال على لفظ « دولة » بشدة ، حتى مع اضافتها الى لفظ « الناس » ، فى وصف مثل هذه الهيئة ، وأصرروا على عدم السماح ببقاء أى نوع من « السلطة » ، حتى فى صورة فدرالية ، فى المجتمع الجديد . ورد حزب الوسط بأن الهيئة التى سيعهد اليها بادارة الخدمات القومية مثل السكك الحديدية والطرق الرئيسية ووسائل الاتصال الأساسية كالبرق والبريد ، لابد أن تتمتع باختصاص حقيقى ولا يمكن بأى حال أن يطلب منها الرجوع فى كل قراراتها الى كل كوميون على حدة تطلب تصديقه عليها ، أو أن تكون خاضعة لحق كل كوميون فى الانسحاب من أية خدمة بذاتها ، وذهبوا الى أنه لابد أن تكون هناك سلطة مركزية من نوع ما ؛ وقالوا انهم لا يفهمون لماذا يعترض على تسمية هذه الهيئة « دولة » ، على شرط أن يكون من المفهوم بوضوح أنها نوع جديد من الدولة ، تقوم على العمل المشترك من جانب الكوميونات المحلية وتتألف من مندوبين عن هذه الكوميونات . بيد أن هذا الموقف الوسط لم يرض القوضويين ، الذين كانت الدولة بالنسبة لهم — والسلطة فى أى صورة — عدوا ، ولا الماركسيين الذين أرادوا دولة عمال

مسلحة بسلطات ديكتاتورية لتسير قلما بالثورة وتدمر كل صور الثورة المضادة المحتملة للمعارضة . كما أنه بطبيعة الحال لم يرض البلانكيين ، الذين كانوا يقفون في هذا الموضوع الى جانب الماركسيين .

وانسحب دى بايه وأتباعه ، وأغلبهم من البلجيكيين ، من « الدولية » القديمة وانضموا الى القوضيين في « الدولية » الجديدة لأنهم كانوا يعارضون ميامة ماركس في فرض الاعتراف بالحاجة الى الجهاد السياسى على « الدولية » كلها وفرض « مجلس عام » يتمتع بقدر كبير من السلطة المركزية على « الاتحادات الفدرالية » القومية — وكذلك لأنهم تدمروا من أساليب ماركس التى استعملها ضد باكونين وأتباعه . وكان حق الانتخابات في بلجيكا لا يتيح ، لضيق حدوده ، لهم أية فرصة للتقدم بمرشحين في انتخابات البرلمان مع أى أمل في نجاحهم ؛ ولكن كثيرين منهم كانوا يميلون الى الاعتقاد بأن من واجبهم تماما أن يوجهوا جهودهم للمطالبة بتعميم حق الانتخاب للجميع وبالحرية في الحكم المحلى ، لا أن يديروا ظهورهم للصراع السياسى . بيد أن الوالون والفلنك<sup>(١)</sup> كان يحذوهم تقود مشترك من الدولة المركزية التى تعمل بصرف النظر عن الاختلافات الثقافية والاختلافات في وجهات النظر بينهم ؛ ولكن في نفس الوقت أرغمهم تقدم نمو الصناعات والخدمات البلجيكية ، مثل وسائل النقل ، على مواجهة الحاجة الى أجهزة مركزية للسيطرة على مثل هذه المشروعات على نطاق قومى . ومن ثم جنحوا الى تأييد فكرة « الدولة الفدرالية » ضد الطرفين المتنافسين الذى يدعو أحدهما الى « دولة الناس » المركزية ، ويدعو الآخر الى المفهوم القوضوى الذى يقوم على الكوميونات

---

(١) العنصران اللذان يتكون منهما الشعب البلجيكي .

المحلية التي تتمتع بحكم ذاتي كامل . وحمل هذا الموقف دى بايه على تركز قدر من التفكير الواقعي والعناية أكثر بكثير من أى شخص آخر في « الدولية » لموضوع شكل المجتمع الجديد ؛ بيد أن هذه الواقعية لم تجذب اليه أتباعا كثيرين خارج بلاده . وجعلته موضع اتهام دائم بالتذبذب بين الفريقين المتنافسين : كما أن السويسريين ، الذين كانوا أقرب الجماعات الى وجهة نظره من عدة نواح ، لم تواجههم مشاكل التصنيع المتقدم الى أى حد يقرب من ذلك .

ويمكننا أن نرى ، على ضوء ما حدث بعد سنة ١٨٧٣ ، أن النضال الكبير بين ماركس وباكونين في مؤتمر لاهاي انتهى ، برغم القرارات الرسمية التي اتخذت في لاهاي ، في صالح باكونين أكثر بكثير من ماركس ، في حدود ما يتعلق بالعناصر التي كانت تتألف منها الدولية الأولى . الواقع أن ماركس لم يعد له بعد سنة ١٨٧٣ أتباع تقريبا خارج ألمانيا ؛ وحتى في ألمانيا ظل أتباعه يناضلون بعنف عدة سنوات ضد أتباع لاسال الذين أرسلوا مندوبين الى مؤتمر المناهضين للتسلطية الذي عقد في بروكسل سنة ١٨٧٤ . وانتهى معظم الصراع داخل ألمانيا في العام التالي بالاندماج حزبي آيزناخ ولاسال في مؤتمر جوتا ، ولم يبق بعد ذلك سوى معارضة فوضوية ضئيلة معظمها في الجنوب ، تحت زعامة جوهان مومست . بيد أن شروط اندماج جوتا لم يكن مما يرضى عنه ماركس ؛ ومع محاولة أهل جنيف وقطاع من البلجيكيين إعادة الدولية على أساس قدرالى فضفاض ، وعدم وجود حركة فرنسية تقريبا ، والمعداء الشديد الذي كان يديه الأسبان ومعظم الايطاليين ، وعدم اهتمام البريطانيين ، لم يعد هناك أساس لماركس يستطيع أن يبنى عليه حركة خاصة به . وفي نفس الوقت ، رغم أن الفوضويين والقدرايين كانوا من القوة بحيث استطاعوا الاحتفاظ « بدولية » غير ذات أثر كبير

بضع سنوات أخرى ، فإن أسسها انهارت بعد أن تمزقت القوى الثورية في أسبانيا وأخذت نزعة التمرد تنحسر في قسم كبير من إيطاليا شيئا فشيئا ، وزاد التوتر بين القوضيين والجماعات المتوسطة التي اتحدت معهم في معارضة ماركس . وفي سنة ١٨٧٧ ، التي عقدت فيها « الدولية » المناهضة للسلطوية آخر مؤتمراتها في فرفيرز في بلجيكا ، لم تعد هناك حركة تمثلها هذه «الدولية» ؛ كما أن «المؤتمر الاشتراكي المتحد» الذي عقد في جنت في نفس السنة بأمل انشاء «دولية» جديدة متحدة من السعة بحيث تضم جميع الآراء ، لم يؤد الى نتيجة عملية . وفي سنة ١٨٨١ أنشأ القوضيون ، دون أن يحاولوا ضم الأحزاب المتوسطة هذه المرة ، «دولية» خاصة بهم لم تكن في الواقع سوى ظل «دولية» ، ولم تكن لها صلة بجمهرة الحركة الاشتراكية النامية ، التي كانت تتحول تحت تأثير الألمان الى تكوين «أحزاب اشتراكية وطنية» تهدف الى الاستيلاء على القوة السياسية . ان مرحلة جديدة في تاريخ الاشتراكية أخذت تظهر ؛ أما فترة «الدولية الأولى» فقد انتهت وفرغ أمرها .

وكانت المؤتمرات المناهضة للسلطوية التي عقدت في السنوات التالية لسنة ١٨٧٣ ، عندما لم تكن تناقش في الاتجاهات المتباينة نحو «الدولة» والجهد السياسي ، تهتم اهتماما شديدا بمشكلتين متصلتين — هما التنظيم الصناعي الدولي والاضراب العام . وكان البلجيكيون والأسبان بصفة خاصة ، وأيضاً بعض الفرنسيين ، يجنحون الى العودة الى المفهوم الأصلي «للدولية» بوصفها اتحادا فدراليا كبيرا من العمال عبر الحدود القومية للمساعدة المتبادلة في التنظيم وفي النزاعات المهنية ، ولمنع استخدام الأيدي العاملة الرخيصة في الاضرابات ، وللعمل على تحقيق بعض الاصلاحات ، مثل تخفيض ساعات العمل اليومي ، بواسطة الجهد الصناعي المنسق . وقد



ناقشت عدة مؤتمرات متعاقبة خططا لتنظيم نقابى دولى تقوم على أساس مزدوج من الاتحاد الفدرالى المحلى لجميع المهن فى المنطقة ثم اتحادات فدرالية قومية ودولية لجميع عمال كل صناعة بذاتها . وفى هذه المناقشات بدأ البعض فعلا يدعون لتلك الصورة المزدوجة من التنظيم التى تميز بها فيما بعد « الاتحاد الفدرالى الفرنسى » (Confédération du travail) ، كما أن تفضيل النقابات الصناعية على النقابات المهنية ، بوصفها أدوات للاستيلاء على القوة الاقتصادية ، كان قد بدأ فعلا يظهر بوضوح .

ولم يكن من الممكن حينذاك أن تنتهى مثل هذه الخطط الى نتيجة ايجابية ، الا فى بلجيكا . فالبلدان الوحيدان المتقدمان بدرجة تسمح بأن يكونا فى وضع يمكنهما من تطبيق مثل هذه الخطط ، كانتا بريطانيا العظمى ، حيث لم تكن توجد أية نزعة نحو مثل هذا العمل ، والولايات المتحدة ، التى كانت بعيدة وقليلة الاتصال بالفكر الأوروبى الى درجة لا تسمح الا بأن تسير فى طريقها الخاص — وهذا ما فعلته ، أولا فى « فرسان العمل » ثم فيما بعد فى محاولات دانييل دى ليون المتعاقبة فى تكوين حركة صناعية وسياسية مشتركة على أسس ماركسية الى حد كبير <sup>(١)</sup> . وقد زرع أصحاب خطط « الدولية » الأوروبية « دوليتهم » فى أرض قاحلة فى الغالب ؛ بيد أن ما فعلوه أثر تأثيرا كبيرا فيما بعد فى نمو النقابية فى فرنسا وبعض البلاد اللاتينية الأخرى .

وجلى أن فكرة الاضراب العام تتصل اتصالا وثيقا بمثل هذه المشروعات الخاصة بالتنظيم الصناعى الشامل . وقد نوقش الاضراب العام ، كما رأينا ، فى « الدولية الأولى » بوصفه وسيلة لمنع الحرب أو إيقافها — وندد بها

---

(١) انظر ص ٣٦٥ وما بعدها .

ماركس باعتبارها فكرة وهمية تماما . وقد أثير الموضوع في السبعينات مرة أخرى ، لا على أنه وسيلة لانهاء الحرب أساسا ، ولكن بالأكثر على أنه الصورة التي تتخذها الثورة الاجتماعية نفسها ؛ فقد تصور كثير من الفوضويين الثورة العالمية على أنها متبدأ بتوقف عام عن العمل وشل المجتمع البورجوازي واثبات قوة العمل بوضوح . ولكي يتم ذلك بشكل فعال كانوا في حاجة الى حركة هابية منظمة تنظيما جيدا وتحملها روح الأخوة البروليتارية : ومن هنا جاء تأييدهم لخطط التجمعات النقابية الشاملة ، على النطاق الدولي والنطاق القومي . بيد أن معظم الفوضويين لم يتوقعوا انهيار البورجوازية كمجرد نتيجة للتوقف العام عن العمل . فقد توقعوا أن تلجأ الطبقات الحاكمة الى القوات المسلحة في محاولة لارغام المضربين على العودة الى العمل : ولذا توقعوا أن يؤدي الاضراب العام الى حرب أهلية وثورة عنيفة . ورد « التكامليون » ، وعلى رأسهم بنوا مالون ، بأن احتمال الاضراب العام والثورة التي تنجم عنه يبلغ أقصى مداه اذا كان العمال ، في اعدادهم « لليوم الموعود » ، قد استخدموا أيضا قوتهم السياسية في التسلل الى داخل الدولة البورجوازية لتقويض دعائم دفاعها من الداخل ولجعل استخدام جهاز الدولة ضد المضربين أكثر صعوبة على الرجميين . ورد الفوضويون بأن استخدام الوسائل البرلمانية سيوهن الارادة الثورية لدى العمال ، وأن ممثلي العمال في البرلمان سيتحولون بالتأكيد الى خونة عندما يحين الوقت .

لقد تحدثت عن الفوضويين في الفقرات السابقة كما لو كانوا جماعة متحثة ؛ وهذا هو ما كانواه بصفة عامة فيما يتعلق بالقضايا التي كنت أناقشها . بيد أنه كانت بينهم اتجاهات متعارضة أيضا . فكانت هناك جماعة، تضم أريكو مالايتسا وكثيرا من الايطاليين والاسبان وبعض الفرنسيين مع

قطاع كبير من اللاجئين الروسين ، تدعو بصفة عامة الى تدمير المجتمع القائم تدميرا كاملا بجميع الوسائل الممكنة ، ولم يهتموا بأية محاولة لتخطيط أنظمة المجتمع الجديد مقدما ، وقد تصوروا هذا المجتمع في غموض على أنه « شيوعي حر » أو « اشتراكي حر » مع الاهتمام القوي بالحرية الفردية . وتبعا لهذه المدرسة سيكون من السهل على العبقسية التلقائية للناس الماديين ، التي تظل حتى ذلك الوقت مكبوتة ، أن تضع صورة المجتمع الجديد عندما يباد النظام القديم تماما . ولكن كان هناك قوضيون أكدوا الأهمية الأساسية للحرية الجماعية لدى الجماعات الصغيرة التي تعمل تحت تأثير النزعات البشرية نحو التضامن والمساعدة المتبادلة ، أكثر مما أكدوا أهمية الاستقلال الفردي ؛ وصارت هذه الجماعة ، التي تزعمها بيتر كروبوتكين ، تعرف باسم « الفوضويين الشيوعيين » ؛ وقد ظهرت أول ما ظهرت في منتصف السبعينات إبان المناقشات التي حدثت بين الشيوعيين ودار معظمها في « اتحاد چورا الفدرالي » الذي كان الدعامة الرئيسية « للحركة الفوضوية الدولية » في ذلك الوقت والي أن انصارت في سنة ١٨٧٨ . وفي هذه السنة تقاعد جيمس جيوم ، الزعيم السويسري الأول ، فكف عن النشاط وذهب ليعيش في باريس ، تاركا الحركة في سويسرا في يد كروبوتكين الي حد كبير . وكان باكونين قد توفي في سنة ١٨٧٦ ، ولم يكن قد قام بأى دور فعال في السنوات التالية لسنة ١٨٧٢ .

وهكذا انتهت أخيرا ، قبل سنة ١٨٨٠ بكثير ، الانتفاضة الأوروبية التي لعبت فيها « الدولية » الأولى دورها . اذ ماتت « الدولية » — « الدولية » المناهضة للسلطية و « الدولية » الماركسي على السواء ، باستثناء أن « الاتحاد الفدرالي الأسباني » كان لا يزال يحتفظ بظل من الوجود . ولم تنته المحاولة التي قامت في جنت لانشاء « دولية اشتراكية » شاملة الي أى

نتيجة ؛ لا لأن الهوة بين الفوضويين والاشتراكيين السياسيين كانت أوسع من أن تعبر فحسب ، ولكن أيضا لأنه لم تكن هناك فزعة كافية نجحوا الوحدة تدفع الى الجهاد المشترك حتى بين الجناعات المتقاربة في تفكيرها . نسيبا . ورجع أقول الفكرة الدولية الى حد كبير الى ما لحق الحركة الاشتراكية وحركة الطبقة العاملة في فرنسا من تدمير كامل تقريبا ، وقد كانتا حتى سنة ١٨٧١ تحتلان دائما مركز الصدارة في الفكر والعمل الاشتراكيين في أوروبا . وكانت أقوى حركة اشتراكية في أوروبا بعد سنة ١٨٧١ الحركة الألمانية رغم انقسامها الى حزبين متنافسين . بيد أن الحركة الألمانية ظلت بعض الوقت بلا أثر تقريبا في تكوين الرأي خارج ألمانيا . ولن يمضي وقت طويل حتى يصير لها نفوذ عظيم ؛ والواقع أن الديمقراطية الاشتراكية الألمانية كان مقدرا لها أن تكون النموذج الجديد للتنظيم الاشتراكي في جزء كبير من أوروبا . ولكن هذا التأثير لم يصبح من الأهمية بمكان الا بعد « مؤتمر الوحدة » الذي عقد سنة ١٨٧٥ في جوتا — بل ولم يحدث ذلك بعده مباشرة . ففي السبعينات من القرن التاسع عشر ، كما في الخمسينات قبلها ، كانت هناك جماعات صغيرة عديدة، معظمها من اللاجئين ، تقوم بالبحث في أسباب هزيمتها ملقية اللوم كل واحدة على الأخرى ، وكان عددها أكثر من أن يسمح بأي تقدم نحو تكوين وحدة جديدة . فكان هناك بلانكيون وماركسيون ، ماركسيون وفوضويون ، ثوريون ومعتدلون ، يتقاذفون بالأحجار جميعا . ومن بين الدعاة هلك فارلان وبعض الآخرين في كارثة « كوميون » باريس ؛ ومات ياكوفين ؛ وكان ماركس يجاهد في اتمام المجلدات الأخيرة من « رأس المال » ولا يحرز أي تقدم فيها بسبب تدهور صحته ؛ وكان دي بايه يواجه خلافات شديدة في الحركة البلجيكية ؛ وبدأ اليأس يستولى على جيوم من

الصراع الذى بدأ غير مشمر . وكانت المراكز التى شهدت أكبر نشاطا « للدولية » فى حاجة الى الراحة ، وقد أخذت راحتها فعلا ، اما اجباريا ، كما حدث فى فرنسا وإيطاليا ، أو باختيارها .

ويرجع بعض السبب فى هذا الانحسار الى الظروف الاقتصادية . فقد شهدت أواسط السبعينات تراجع شديد فى كل مكان فى النشاط الاقتصادى الذى اتسمت به السنوات السابقة . وكانت فترة هبوط الأسعار الطويلة التى استمرت الى نهاية القرن تقريبا قد بدأت : اذ حدثت أزمة زراعية حادة فى كثير من الدول القديمة وجلبت معها ركودا اقتصاديا وبطالة . ووجدت النقابات ، التى كانت قد اتخذت موقف الهجوم ابتداء من أواخر الستينات حتى سنة ١٨٧٤ ، وجدت نفسها قد هبطت الى موقف المدافع فى الحالات التى استطاعت فيها أن تظل على قدميها أصلا . ولا ريب أن هذه الظروف نفسها كان لها ، فى المدى البعيد ، أثر كبير فى عودة الاشتراكية الى الحياة فى الثمانينات ؛ بيد أن نتائجها المباشرة كانت عكسية ، سياسيا واقتصاديا . وفى ألمانيا وحدها ، حيث كان النمو الاقتصادى يتقدم بسرعة كبيرة بعد توحيد الرايخ ، كانت الظروف مواتية لتقدم الطبقة العاملة — تقريبا سرعان ما واجه قوانين بسمارك المناهضة للاشتراكية ، وأكد ذاته بالمقاومة التى قام بها الحزب الديموقراطى الاشتراكى الألمانى الموحد والتى نجحت نجاحا مذهلا ضد هذه القوانين .

وقبل أن نتناول بالبحث نمو الاشتراكية فى ألمانيا ، أو الانتعاش الأوروبى الواسع النطاق الذى حدث فى الثمانينات من القرن التاسع عشر ، من الضرورى أن نصف بصورة متسقة أكثر مما استطعنا حتى الآن أفكار الرجل الذى كاد ينجح فى انتزاع السيطرة على «الدولية» من كارل ماركس وإعادة بنائها على أسس مختلفة تماما كتعبير عن مزيج من النهلسية

الروسية ، أو شبه النهلستية ، والقوضوية التمردية المائلة في أوروبا الجنوبية . فالأسلوب الذي استعملناه في الفصول التي تناولت «الدولية» لم تسمح بشرح فلسفة باكونين الاجتماعية الأساسية بطريقة شاملة أو واضحة . وتتطلب هذه المهمة فصلا خاصا ؛ لأنه مهما كانت كتابات باكونين وأقواله مشوشة ، فإنها تمثل بلا ريب اتجاها مجلدا ، بل وبناء فكريا متمقا .

## الفصل التاسع

### باكونين

ان لم يكن ميشيل باكونين ، الخصم الكبير لماركس في « الدولة الأولى » ، مؤسس الفوضوية الحديثة ، فهو على أى الأحوال زعيمها البارز عندما كانت تشكل نفسها في مبدأ الأمر كحركة دولية منظمة ؛ وقد كتب عنه الكثيرون ، ولكن من قرأوه قلة . ولا يكاد يستطيع الانسان الحصول على فكرة واضحة عن أفكاره حتى من الكتاب الطويل الذى وضعه مستر ا . ه . كار عن تاريخ حياته ؛ ولم يُنشر شيء من كتاباته تقريبا بالانجليزية ، وقبل منها جدا ما يستطيع الانسان أن يحصل عليه في أية طبعة حديثة الا بالروسية . وقد نشر جيمس جيوم ، وهو من المعجبين به المخلصين له ، في مطلع القرن الحالى في فرنسا طبعة مجموعة ضمت جزءا كبيرا من كتاباته المبثورة ؛ ولكن هذه المجموعة ، وكذلك المجلد المبدئى الذى نشره ماكس بتلاو في سنة ١٨٩٥ ، من العسير الحصول عليها . أما الكتاب الضخم الذى وضعه بتلاو عن تاريخ حياته ولم يُنشر قط ، فلا يمكن الحصول عليها الا في نسخ مصورة في بعض دور الكتب الكبرى ؛ والطبعة الوحيدة من القسم الأكبر من مراسلات باكونين بالروسية .

ومن حسن الحظ لم تكن أفكار باكونين عسيرة الفهم الا فيما ندر ، ومن السهولة بمكان عرضها في خطوطها المريضة في اطار من الصورة الخلفية لحياته . ومن حسن الحظ أيضا أن كتاب مستر كار عن تاريخ حياته

يعني من الحاجة الى الاطالة في مناقشة أحداث حياته . ولكن الوقائع الرئيسية ، على عكس التفاصيل ، بسيطة ويسهل عرضها بسرعة . ولد باكونين في سنة ١٨١٤ ، قبل ماركس بأربع سنوات . وهو ابن أحد ملاك الأراضي الروس من الأرستقراطيين ذوى الآراء التحررية المعتدلة ، وكان يراد الحاقه بالجيش . والتحق « بمدرسة المدفعية » ، ولكنه طرد للاهمال ونقل الى فرقة عادية خدم فيها بعض الوقت في بولنده . وعندما بلغ الواحدة والعشرين عمل عامدا على أن يطرد من الجيش بسبب كاذب هو « سوء الصحة » ، ولم يهرب من عقوبة الخروج على النظام الا بنفوذ عائلته . وكان قد بدأ فعلا في ذلك الوقت يهتم بالفلسفة ويعتق آراء تقدمية الى حد يزيد أو ينقص ؛ وألحف في الالاحاح ليسمح له بالذهاب الى ألمانيا حيث أراد بصفة خاصة أن يدرس الهيغلية — وكانت في ذلك الوقت آخر ما ساد بين المثقفين في بطرسبرج . وبعد بضع سنوات قضى بعضها يدرس في موسكو — صار خلالها صديقا لبلنسكى في أول الأمر ثم تشاجر معه — حصل أخيرا في سنة ١٨٤٠ من والده على المال اللازم لمتابعة دراساته في الخارج ، وذهب الى برلين . وهناك ، وفي باريس خلال السنوات التالية ، تشرب أفكار « الهيغيليين الشبان » ، وخاصة أفكار فيورباخ ، كما اتصل بالأفكار الفرنسية اتصالا مباشرا — ولا سيما أفكار برودون التي صارت فيما بعد عاملا كبيرا من العوامل التي أثرت فيه . وتعرف الى كل من ماركس وبرودون ، وترك في كليهما أثرا بقوة شخصيته المشاغبة . واشترك في حركات سنة ١٨٤٨ والسنوات التالية محاولا أن ينظم حركة من الشعوب السلافية ضد مضطهديها — الروس والنمساويين والألمان — ولكنه تعلم ابان هذه المحاولة ألا يثق مطلقا في القومية وزعمائها . واشترك في تمرد درسدن في سنة ١٨٤٩ وقبض عليه وحكمت عليه حكومة ساكسونيا



بالإعدام ، ولكنها في النهاية سلمته الى الحكومة النمساوية التي سلمته بدورها الى الحكومة الروسية . وفي روسيا سجن سبع سنوات في قلعة ؛ وقبل أن تمضي سنتان من هذه المدة كتب اعترافا لتقديمه الى القيصر نفسه ، وهو ذلك الاعتراف المشهور الذي امسشه به ضده مرارا وتكرارا منذ اكتشافه ونشره في سنة ١٩٢١ . وقد سرد باكونين في هذا الاعتراف وصفا كاملا لأعماله كثوري ، ولكنه رفض أن يضمنه أى شيء يثير الشبهات حول أى من شركائه الذين كانوا لا يزالون في متناول حكومة القيصر . وكانت نعمة الاعتراف تكاد تصل الى حد الرجوع الدليل عن كل مبادئه الثورية ، ولكنه ينطوي في نفس الوقت على تمجيد شديد للشعوب السلافية بمقارنتها بالألمان الذين كان يشعر نحوهم بكرهية متأصلة الجذور . وكان هذا الاتجاه نحو « الوحدة السلافية » مما يتفق الى حد كبير مع موقفه السابق ؛ لأنه كان يحاول في سنة ١٨٤٨ أن يستثير السلاف الى التمرد ضد امبراطورية النمسا والمجر . كما لم يكن هناك جديد في ندائه الى القيصر بأن يضع نفسه على رأس حركة لتحرير الشعوب السلافية . والعنصر الجديد الوحيد في الاعتراف هو نبذ لماضيه الثوري فيما يتعلق بروسيا نفسها .

أن مدى انتقاص هذا الاعتراف لاخلاص باكونين كثوري سيظل دائما موضع جدل . فأولئك الذين لا يحبونه ، لأسباب أخرى ، سيستغلونه ضده الى أقصى حد : وأولئك الذين يميلون اليه سيذهبون الى أنه لم يكن أكثر مما يصفه هو نفسه بعد ذلك بعدة سنوات — « انه هفوة خفاء كبرى » — وانه ينبغي ألا تتعلق أهمية كبيرة على ما يكتبه شخص في حبس انفرادي ، على الأقل ما دام امتنع عن ذكر ما يدين أى شخص آخر . وأميل أنا شخصيا لوجه النظر الثانية هذه : فليست واقعا مطلقا مما كنت أفعله

أنا لو كنت في مثل هذه الظروف ، وبوجه خاص إذا اعتقدت أن القضية التي كنت أدافع عنها قد خُسرت وأن فرصتي في مساعدتها قد ولت . بل اني لأقل لوما لشخص عاطفى مثل باكونين قد تعود على تهمير تصرفاته ، عندما يحس بأنه لابد أن يكتب شيئا يقرؤه شخص ما ، ويفضل أن يكون القيصر هو القارئ على ألا يكون هناك قارئ مطلقا . ولا جدال في أن سلوك باكونين لم يكن بطوليا ؛ ولكنى لا أميل جدا الى الأبطال الذين كثيرا ما يكونون قريبين بشكل خطر من المتعصين . ولست أدافع عن الاعتراف ؛ بيد أنى لا أجد في تهمي استعدادا لاعتباره زلة تشين كاتيه الى الأبد ، خاصة وأن سلوكه اللاحق يثبت إخلاصه لمعتقد الثورى بقدر ما يثبت أن هذا الإخلاص قمين ، أحيانا ، بأن يضل سواء السبيل في صور تمهير وجهاده . وانى لأعتقد أن ضمير باكونين ظل يؤنبه بقية حياته على هذا الاعتراف ، وأن ذلك كان له أثر في النفوذ الذى استطاع نيكاييف أن يمارسه عليه .

وقد كتب الاعتراف ، لا بأمل الحصول على عفو القيصر ، ولكن بأمل أن يستبدل بالسجن فى قلعة — وكانت هذه العقوبة فى روسيا وقتئذ عقوبة طويلة الأمد بصورة غير عادية — النفى الى سيبيريا . ولكنه لم يعد على صاحبه بأى فائدة فى هذا الموضوع ، ولم ينفعه الا فى السماح له برؤية عائلته فى زيارات بين الحين والحين . ومضى من خمس الى ست سنوات قبل أن يستطيع أصدقاؤه الحصول على الموافقة بنقله الى سيبيريا حيث سمح له بالاستقرار فى تومسك ، ويعيش على إعانات مالية يتلقاها من عائلته فى روسيا . وفى تومسك أحب ابنة أحد التجار المحليين وتزوجها ، ولكنه لم يكن على استعداد مطلقا ليستقر فى رتبة الحياة الرفيعة ، ومن حسن حظه أن حاكم سيبيريا وقتئذ ، مورافيوف ، كان أحد أقرباء أمه ، وضغطت أمه ضغطا

شديدا عليه من أجل ابنها . وعندما جاء موراثيوف الى تومسك وقابل  
باكونين عقد معه أواصر الصداقة ، وقد ظل باكونين فترة من الوقت  
يرواده أمل ، لا أساس له ، في أن موراثيوف هو الرجل الذي خصه  
التقدير بمهمة تحرير السلاف من نير النمسا ، وكتب عنه عدة خطابات  
حماسية الى هرزن يمجّد فيها فضائله . وطلب موراثيوف من ناحيته  
من حكومة القيصر أن تعفو عن باكونين ، ولكن بلا جدوى ؛ ولما  
رُفّض طلبه سمح له هو وزوجته بالانتقال الى عاصمة سيبيريا ، ابركوتسك ،  
حيث كانت الحياة أقل جمودا والقرص أوسع أمام مواهب باكونين . وعُيّن  
في مركز ذى مرتب مريح في شركة تجارية جديدة تأسست بمساعدة  
موراثيوف ، وسمح له بالتنقل بعيدا في سيبيريا مندوبا عن هذه الشركة .  
يبدو أن التجارة لم تكن مما يتفق ومزاج باكونين ، وسرعان ما كف عن القيام  
بواجباته . ولكنه ظل مع ذلك يتلقى مرتبه بفضل علاقته الوثيقة بالحاكم .  
وعندما تقاعد موراثيوف لازمه حسن الحظ اذ كان الحاكم الجديد ،  
كورساكوف ، أحد أقرباء زوجة أخيه بول . ولكن باكونين كان عندئذ قد  
عقد العزم على الهرب ، اذ انتهى الى أنه لم يعد هناك أى أمل في السماح له  
بالعودة الى روسيا الأوروبية . وتحت ستار القيام برحلة تجارية ، وعد  
كورساكوف بأنه سيعود منها ، اقترض قدرا كافيا من المال ليساعده على  
الهرب ، واستطاع أن يصل الى اليابان بمعونة أوراق حصل عليها من  
كورساكوف بفرض القيام برحلته التجارية المزعومة . ومن اليابان استقل  
سفينة الى الولايات المتحدة ، ومن هناك الى أوروبا . وبلغ لندن في  
سنة ١٨٦١ ، وهناك جدد صداقته باسكندر هرزن وثيقولا أوجاريف ،  
الذى كان يعرفه من روسيا ؛ ولكنه قرر في سنة ١٨٦١ أن يستقر في إيطاليا،  
اثر اشتراكه في بعض المغامرات العجيبة التى تتعلق بمحاولة استشارة

البولنديين الى التمرد؛ وفي ايطاليا جعل نابولي مركز عملياته الرئيسى ، وألقى بنفسه فى خضم العمل على خلق حركة ثورية تقوم أساسا على المثقفين الثمنرين وفلاحى مملكة نابولى وصقلية السابقة الذين كانوا يتعرضون لاستغلال بشع . وفى نفس الوقت شرع يعمل فى بناء ما أسماه « الاخاء الدولى » - وهى جمعية سرية من الثوريين الدوليين لم يكن لها ، كما رأينا ، وجود حقيقى خارج دائرة أصدقائه الثوريين العديدين . ومن نابولى انتشر نفوذه فى وسط ايطاليا وشمالها ؛ وعندما غادر ايطاليا واستقر فى سويسرا سنة ١٨٦٧ ترك وراءه حركة كبيرة ، وان كانت مشوشة التنظيم . يل الواقع أن فروع هذه الحركة كانت قد امتدت فعلا الى جنوب فرنسا وقلونيا ، وبدأت تثبت أقدامها فى أجزاء أخرى من أسبانيا بواسطة الجهود التبشيرية التى بذلها صديقه جيسى فانللى وشارلس آلرينى .

وفى هذه المرحلة حوّل باكونين ، وكان من قبل قد ناقش مشروعاته مع ماركس وظل على اتصال به بوصفه مندوبا « للاتحاد الدولى للعمال » ، اهتمامه الرئيسى الى « عصبة السلام والحرية » التى تأسست حديثا وكانت ، كما رأينا فى فصل سابق ، تعمل على تنظيم « مؤتمر دولى للسلام » يعقد فى سويسرا . وقد رأينا كيف أن « الدولية » قررت فى مبدأ الأمر أن تمنح هذه الهيئة تأييدها الكامل ، ثم شرعت تضع عدة شروط يجعلها التكوين المختلط « للعصبة » غير مقبولة بتاتا من جانب مؤيديها . وحاول باكونين وأصدقاؤه فى « العصبة » أن يحملوها على قبول برنامج اجتماعى متقدم جدا يغطى على إلغاء الثروة الموروثة وتحرير العمل من الاستغلال الرأسمالى . وعلى هذا الأساس ذهب باكونين الى أنه ليس هناك ما يدعو الى ألا تعمل « العصبة » و « الدولية » معا فى تناسق ، وقال انه لا يوجد أساس آخر للعمل المجدى من أجل السلام الذى لا يمكن الحصول عليه

قبل حل « المشكلة الاجتماعية » أو ما دامت الدول التي تقوم على استغلال  
جمهرة شعوبها قائمة . وهزم باكونين وحلفاؤه في المؤتمر الثاني « لعصبة  
السلام والحرية » الذي عقد في سنة ١٨٦٨ ، فانسحبوا وكونوا حلف  
« الديمقراطية الاشتراكية » كما رأينا . ثم تلت السنوات التي شهدت  
الصراع في سبيل السيطرة على « الاتحاد الدولي للعمال » بين ماركس  
وأتباع باكونين . وبعد « مؤتمر لاهاي » في سنة ١٨٧٢ تزعم باكونين حركة  
تكوين « دولية فوضوية سرية » جديدة ، ولكنه تقاعد بعد ذلك بستين  
من الحياة السياسية أثر اخفاق تمرد بولونيا . وكانت صحته قد تدهورت  
وتحيط به مشاكل شخصية حادة . وفي سنة ١٨٧٦ مات باكونين .

ولقد كان باكونين عملاقا في جسده ، ويتمتع بقوة ضخمة . وقد كلفته  
سنوات السجن بعد سنة ١٨٤٩ فقدان كل أسنانه ودمرت صحته الى حد  
كبير ؛ ولكنه ظل قادرا على بذل جهود جبارة وان كانت متقطعة . وكان  
حيثما ذهب قوة بركانية ، وكثيرا ما كان له تأثير سحري غريب على من عمل  
معهم . ومن الجلي أنه كان من الرجال الذين يصعب على المرء أن يرفض  
لهم طلبا حتى عندما يكون من العسير تنفيذ طلباته . وكان أيضا من نواح  
أخرى رجلا لا يسهل الاختلاط به . اذ كان دائما في ضيق مالي — والواقع  
أنه لم يكن له مصدر دخل آخر سوى ما يحصل عليه من أصدقائه — فكان  
يقترض في الحاح وبلا حدود ، وان كان ذلك لا يرجع الى اسرافه في الاتفاق  
على نفسه بقدر ما يرجع الى أنه لم يكن يعرف معنى الاقتصاد ، اذ كان  
كريما جدا بالنقود التي يقترضها ، كما أنه كان عادة في مشاكل عائلية  
تستنزف ماله وتضعه في مواقف حرجية . وكان عندما يحصل على نقود  
ينفقها فورا أو يمنحها لأحد ثم يأخذ في البحث عن أصدقاء جدد يقترض  
منهم مالا آخر ؛ وفادرا ما كان يرد قروضه ، اذا كان قد رد أيا منها على

الاطلاق ؛ ولكن كان هناك دائما تقريبا من يمدونه بالمال . وكان كثير الإقامة في بيوت الآخرين ، مما كان يزعجهم كثيرا لأنه لم يكن يتمتع بأى احساس بالوقت أو بالنظام ، فيشيع القوضى حيثما يسكن ، وكان قمينا بأن يظل في فراشه طول النهار ويظل يقظا طول الليل ، يكتب كثيرا ويستهلك كميات ضخمة من الطبايق والقهوة السوداء . وكانت مراسلاته كثيرة جدا ، وكان باستمرار يبدأ أعمالا جديدة ، يشرع فيها على أنها نشرات ثم تتحول الى كتب كبيرة ثم يجرها عادة الى عمل آخر قبل أن تنتهى بكثير . فمعظم أعماله باكونين غير كاملة ؛ والواقع أنه ليس هناك من سبب لأن ينتهى منها أبدا ، لأنه كلما كتب تهتحت أمامه موضوعات جديدة — الى أن يتعب فيبدأ في كتابة شئ آخر يتضمن نفس الأفكار في جوهرها تقريبا في اطار مختلف بعض الشيء . وقد حدث نفس الشيء في سلاسل المقالات التى اتفق مع الصحف المختلفة على كتابتها : فكانت تنقطع عادة في الوسط ، اما لأنه تعب منها ، أو لأن اتبناه تحول الى شئ آخر . ان باكونين عاش فعلا طبقا لمبادئه القوضوية : وقد انتهت المحاولة أو المحاولتان اللتان بذلها في سنواته الأخيرة للاستقرار في حياة أكثر انتظاما الى ما لا تحمد عقباه قبل أن تبدأ تقريبا . لقد نادى دائما بأن الحرية هى أعظم مبدأ في الحياة ؛ وليس هناك من عاش أبدا بحرية أكثر منه بذلك القدر الضئيل من المال الذى كان لديه .

ومع ذلك فانه من الواضح أن هذا الرجل المزعج كان محبوبا ، وأوحى الى أصدقائه بعاطفة عميقة نحوه برغم أنهم كانوا يتعرضون لازعاج لا حد له على يديه . وكان يتمم بمزاج ارستقراطى في صورة تجعل صاحبها لا يحس مطلقا بالحواجز الطبقيّة ، وعلى استعداد كامل لأن يعيش على كسرة خبز أو يحيا حياة مترفة اذا صادفته الحياة المترفة في طريقه على حد سواء . فكان

وجب الصدر دائما لا يفضب أبدا لبادرة ، ولا شعور لديه لمسئولية أصلا . وكان أيضا صديقا مخلصا كل الاخلاص ، على استعداد لأن يذل أى شيء لاصدقائه المقربين الا أن يرد لهم ما اقترضه منهم من مال ، وكان كريما جدا في الثناء على خصومه ، اذا اعتبرهم ممن يتمون أساسا الى « جانب » الثورة — فالثورة كانت موضع هيامة . وقد تحدث بكرم شديد عن خدمات ماركس للقضية ، حتى عندما كان بينهما نزاع حاد وجعل ماركس يشهر به ويتهمة بكل جريمة الى جانب الجرائم الحقيقية . وأشاد بصفات نيكاييف الطيبة ، حتى بعد أن سرق نيكاييف أوراقه الخاصة وبذبه بعد أن استنفذ أغراضه من رعاية الرجل المجوز له . والواقع أنه كان بعيدا عن الدناءة والشر بقدر ما كان بعيدا عن الأمانة « البورجوازية » في مسائل المال .

ان نظرية باكونين الاجتماعية بدأت بالحرية وبها انتهت تقريبا . فأى شيء يحد من الحرية لا يستحق في نظره أى اعتبار بالمرّة . وقد هاجم بلا هوادة ولا حدود أية منظمة بدت في نظره مما لا يتفق والحرية ، وكل معتقد يعارض في الاعتراف بأن الحرية هي الخير الأسمى . ومع ذلك فقد كان بعيدا كل البعد عن أن يكون فرديا ، وكان يقابل بازدياء شديد أنواع الحرية التي بشر بها البورجوازيون من دعاة « حرية التعامل » . وكان اشتراكيا كما كان من دعاة الحرية ، أو على الأقل كان يعتقد هو ذلك ، وليس هناك من أصر بقوة مثله على شروء الملكية الخاصة ومنافسة الانسان للانسان . وكان عندما يكتب عن طبيعة المجتمع يضع الثقل دائما على ما للبيئة الاجتماعية من وقع هائل على الفرد ، مؤكدا بقدر ما أكد دور كاييم، الأصل الاجتماعي لأفكار الناس عن الخير والشر وأنها مستمدة من هذا الأصل ، كما أكد الأثر الهائل للعادة في نمو السلوك البشرى . وصحيح

أنه أصر أيضا على أهمية الخدمة التي قدمها للبشرية أولئك الذين كانوا من القوة بحيث استطاعوا أن يتردوا ضد قيود المادة والرأى السائد ، وبذلك صاروا مجددين اجتماعيين رفعت أمثلتهم الناس الى صعيد أسمى من مفاهيم الحرية ؛ ولكنه لم يبد أية رغبة في التخلص من تأثير المجتمع على الفرد ، واعتبره حقيقة طبيعية واقعة . وقد وضع في هذا الصدد حدا فاصلا بين المجتمع والدولة . فقال ان المجتمع طبعى بالنسبة للانسان ، بل الواقع أنه مشترك بين الناس وبين أنواع عديدة من الحيوان ، ولا بد من قبوله لأنه جزء من نظام الطبيعة . أما الدولة فقد اعتبرها شيئا مصطنعا — أداة اصطنعها بعض الناس لممارسة سلطة على الآخرين اما بالقوة أو بخداع دينى . وقد هاجم بشدة مفهوم روسو عن العقد الاجتماعى ، على أساس أنه غير صحيح تاريخيا وأنه يستخدم في تبرير طغيان الانسان على الانسان . فقال ان الفكرة بأكملها لا معنى لها تاريخيا ، حيث أنها تنبى عن أن الناس كان لديهم فى مرحلة مبكرة من النمو الاجتماعى نوع من الفردية العقلية النفعية ليست لها أية علاقة بالناس كما كانوا حقيقة عندما تظمت الدول فى بداية الأمر ؛ وكان يعارض أيضا بنفس الفكر فكرة العقد الضمنى ، اذ نبذها باعتبارها ابتكارا مألوقا يلجأ اليه الطغاة الذين يريدون تبرير مركزهم المتفوق . كما ذهب الى أن أنصار مذهب العقد الاجتماعى من الواضح أنهم على خطأ لأنهم يصورون الناس على أنهم كانوا يعيشون قبل قيام الدول تحت ظروف من تأكيد الذات الإنانى الذى لا تحدوه أية مفاهيم عن الصواب والخطأ . بينما الناس فى الحقيقة عاشوا دائما فى مجتمعات ، وكانت أفكار الصواب والخطأ ، فى صورة ما مهما كانت بدائية ، موجودة منذ البداية فى هذه المجتمعات بصرف النظر عن حالة وجود الدولة أو عدم وجودها . وقال ان الانسان ليس فى طبيعته الأساسية أنانيا بحثا كما يصوره أصحاب



نظرات العقد الاجتماعي : فلهذه منذ البداية نزعات أنانية واجتماعية على السواء كأجزاء من طبيعته ، كما لدى الحيوانات . ثم نمت المفاهيم الأكثر تقدما عن الخطأ والصواب التي توجد بين الناس المتدينين من نزعاتهم البدائية ، ولكنها واجهت في الدولة ألد أعدائها وأشد عوامل انحرافها ؛ بدلا من أن تكون خالقتها أو عاملا في تدهورها . ولم تكن « الدولة الديمقراطية » المزعومة أفضل كثيرا ، ان كانت أفضل على الإطلاق ، من صور الدولة الأخرى التي يظهر فيها طغيان الانسان على الانسان بوضوح أكثر : لقد كانت مجرد الاداة التي حلت بواسطتها طبقة من البيروقراطيين والسياسيين محل الأنواع القديمة من المستغلين بوصفهم طبقة حاكمة تضطهد الناس العاديين .

وجنبا الى جنب مع هذه الكراهية « للدولة » بوصفها سلاحا تسلطيا في يد الطغيان كان باكونين يكن كراهية مساوية للكنايس ، بل لفكرة « الله » كلها . ففى كتابه « الله والدولة » ، وفي كتابات أخرى كثيرة ، هاجم فكرة الألوهية بشدة لا تقل عن الشدة التي استخدمها في مهاجمة الدولة . فقد كانت فكرة « الله » من وجهة نظره كريمة لمسيين ، أولا انها ليست مما يتفق أساسا مع الحرية البشرية ، ومن ثم فهي غير مقبولة أصلا ، وثانيا لأنها ضد فكرة المساواة — اللهم الا اذا كانت مجرد مساواة في العبودية والخنوع . « فالله » ، مثل « الدولة » ، كان عند باكونين رمزا لعدم الحرية وعدم المساواة ؛ ومن ثم تحدث عنه في عبارات تبدو للمتدينين تجديفا بشعا . ولكن رغم أن لفته كانت عنيفة ، فان مناقشته للموضوع كانت على صعيد مرتفع من العقلية . فقد اعتقد أن فكرة وجود « الله » انبثقت من اختلاط الأمر في الفكر ؛ وبذل كل ما في وسعه لكشف هذا الاختلاط بطريقة قريبة من تلك التي يتبعها « الوضعيون المنطقيون »

الحدوثون في مواجهة مثل هذا الاختلاط اللفظي . فذهب الى أن الناس انما التجأوا الى فكرة « الله » لتفسير الطبيعة لأنهم لم يفهموا الطبيعة ، والواقع أن هذه الفكرة هيأت لهم تفسيراً كاذباً ولكنه مقبول بدرجة كافية حتى وصلوا الى المعرفة — تماما كما التجأ جوزيف بريستلى الى فكرة « الفلوجيستون » في مرحلة مبكرة من نمو العلوم الكيميائية .

ولم ينكر باكونين أن النزعة الدينية موجودة في الانسان وانها أدت وظيفة ضرورية في النمو التاريخي للبشرية . ولكنه كان يكره المساواة وكل الترهات الدينية باعتبارها أمورا كان يجب أن يتجاوز مرحلتها الجنس البشرى تبعا للتقدم في المعرفة العلمية . وكان شرحه لأصل الدين وتطوره قريبا من تفسير كوت : فاعتبره تجسيدا لمحاولات البدائين تفسير ظواهر العالم حولهم بأن يعزوا الى الطبيعة صفات الارادة والنشاط الخاصة بهم ؛ ونظر الى هذه التفسيرات على أنها تراجع باستمرار أمام تقدم المعرفة كلما نما ادراك الناس لأوجه الانتظام في نظام الطبيعة وصاروا أكثر قدرة على تفسير سير العالم الطبيعي على ضوء فروض علمية معينة ، ثبتت صلاحيتها للعمل بمقتضاها ، ومن ثم أمكن اعتبارها قوانين طبيعية . وقد رأى ، مثل كوت ، أن البشرية تمر بمراحل متعاقبة من عبادة الأصنام وتعدد الآلهة الى التوحيد ، وهكذا وصلت الى فكرة وجود نظام موحد يعمل في الطبيعة كلها ؛ ورأى ، مثل كوت أيضا ، أن فكرة التوحيد بدورها تخلى مكانها لتفسيرات ميتافيزيقية لا محل فيها لفكرة التدخل الالهي المستمر ، وان الميتافيزيقيا أيضا تتراجع أمام العلم الذى يقوم على ملاحظة الوقائع بعناية .

وقد أخذ جزءا كبيرا من هذا الاتجاه في أول الأمر من فيورباخ ومن الماديين الذين انحرفوا عن المثالية الهيجلية . ولكنه أكمل مفهوم فيورباخ

عن الانسان على أنه يصنع الله على صورته هو ، بمفهوم كونه عن التطور الاجتماعي نحو معالجة المشاكل البشرية بأسلوب « وضعي » كما أنه تعلم كثيرا أيضا بلارب من صداقته الوثيقة للأخوين « ركلوز » — اليزيه والى — اللذين كانا من بين مؤسسى الجغرافيا البشرية والانتروبولوجيا الحديثين ، وكانا من شركائه السياسيين القريين فى الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر . وقد أصر ، مع كل هؤلاء المعلمين ، على أنه يجب النظر الى الانسان على أنه جزء من الطبيعة تحكمه نفس القوانين التى تحكم كل أشياء الطبيعة الأخرى . ولكنه لم يخرج من هذا المفهوم عن وضع الانسان بوصفه جزءا من نظام الطبيعة بمفهوم « حتى » ، بل بمفهوم « اختيارى » . فأكد أن الانسان هو صانع تاريخه ، وأنه ازداد حرية كلما زاد اكتشافه للقوانين الحقيقية لكيانه هو وللعالم حوله ؛ متأثرا فى كل نقطة بظروف حياته ، التى ليس أقلها أهمية ظروفه الاقتصادية ، ولكنه يضع ، داخل حدود الظروف التى تقيد من بيئته وطبيعته هو ، تدبيراته الخاصة عاملا على اخضاع قواعد الطبيعة المادية لارادته . وهكذا اختلف باكوئين عن ماركس اختلافا عميق الجذور ، لأنه أضفى أهمية كبرى على دور الفرد المجدد فى تشكيل التاريخ البشرى ، ورأى سير التاريخ على أنه تعاقب طويل من المكتشفات العملية بواسطة الانسان وتطبيقها على فن الحياة ، وليس على أنه عملية سبق تحديدها . وقد أعجب بتفسير ماركس لتاريخ المجتمع ، واتفق معه الى حد كبير فى توقعه الانهيار الوشيك للرأسمالية أمام قوة الصال المتقدمة . ولكنه توقع انتصار الطبقة العاملة على البورجوازية ، لا بسبب عمليات الضرورة التاريخية ، ولكن بسبب ايمان لا حد له فى قدرتها الخلاقة . كما أنه تصور هذه القدرة ، لا على أنها توجد فى الطبقة العاملة بوصفها كتلة متجانسة

أو كلا مجردا ، ولكن على أنها توجد في الأفراد التي تتألف منها هذه الطبقة كل على حدة ؛ وبناء على ذلك وضع باكونين كل ثقته في الجهاد التلقائي لكل عامل فرد وللجماعات الأولية التي تدفعها غرائزها الطبيعية في التعاون الاجتماعي الى تكوينه كلما دعت الحاجة ؛ بينما كان ماركس يؤكد الحاجة الى السيطرة المركزية والتنظيم الطبقي للمشهد .

لقد قلت ان باكونين كان يكن عداء شديدا للدين ، وان كان قد اعترف به على أنه يمثل مرحلة من التفكير البدائي عن الكون كان لابد للجنس البشري أن يمر بها . وبدا له أن الايمان بالله في القرن التاسع عشر ليس سوى مجرد بقايا من البدائية لا يمكن تفسير استمرارها الا على أن الكهنوت وحليفته ، « الدولة التسلطية » ، فرضا بقاءها عمدا . وقال المرة تلو المرة ان الكنيسة هي الأخت الصغرى للدولة، يصطنعها حكام الدولة للقيام بأعمالهم القذرة بفرض الاعتقاد في قوس الناس بأن العالم تحكمه سلطة عليا لا حق لهم في التمرد ضدها أو أن يارسوا ضدها خريتهم الطبيعية . وذهب الى أن العالم الذي يحكمه اله لا يمكن بطبيعته ذاتها أن يسمح بمكان للحرية البشرية . اذ أنه اذا كان واجب الانسان أن يطيع الله ،فان الانسان لا يعود سيد نفسه ويصير بلا دفاع ضد الاضطهادين التوامين ، الملك والكاهن ، اللذين يأمرانه باسم الله أن يفعل ما يتفق مع وجهة نظرهما . واذا كان الكون يحكمه الله فانه سيبدو من الطبيعي أن يحكم المجتمع ملك من البشر يدعى لتصرفاته مشروعية الهية . هذا بالاضافة الى أنه اذا كان كل شيء في النظام الكوني ينبثق من ارادة الله — من أعلى الى أسفل — فسيبدو من الطبيعي أن يجيء تكوين المجتمعات البشرية على هذا النسق ، بينما جميع المجتمعات الحرة — أى كل المجتمعات التي يستطيع الناس أن يتمتعوا فيها بالحرية — لابد أن تنشيد من أسفل الى

أعلى وأن تمتد كل قوتها من الارادات العاملة للأفراد التى يجب عليها أن تخدمهم .

ومن ذلك فصل الى مفهوم باكونين عن « الفدرالية » الذى كثيرا ما قرنه بصيغته المشهورتين « مناهضة الدولة » و « مناهضة الكهنوتية » . انها حالة من حالات « الانسان ضد الدولة » ، ولكن ليس الانسان الفرد بوصفه قبيض المجتمع ، كما عند هربرت سبنسر ؛ بل الانسان فى المجتمع ، معبرا عن اجتماعيته الطبيعية بحرية وعن ارادته فى التعاون الحر مع الآخرين . ويذهب باكونين الى أن هذا التعاون طبعى فى الجماعات التى يعيش فيها الناس معا كجيران ؛ وكل صورة مشروعة من التنظيم الاجتماعى على نطاق أوسع لابد أن تقوم على أساس متين من هذه الجماعات الطبيعية الصغيرة . وهذا هو ما كان باكونين يعنيه « بالفدرالية » ؛ كما ذهب الى أنه اذا توفر هذا الأساس بصورته الصحيحة ، يستطيع الناس مطمئنين أن يتحدوا فدراليا فى وحدات أكبر حتى تصل الى الاتحاد الفدرالى الشامل للبشرية كلها ؛ بينما اذا جعلنا الدولة أساس التنظيم الاجتماعى ، فإن مركزيتها غير الطبيعية وجنوحها الى التسلطية لابد حتما أن تقسم الجنس البشرى الى جماعات متنازعة تقوم على فكرة القوة ، وتصبح الحرب نتيجة لامتدوحة عنها .

وكما رأينا ، يبدأ هذا المفهوم « الفدرالى » عن التنظيم الاجتماعى عادة من الكوميونات المحلية بوصفها الوحدات الأولية للعمل الجماعى ، وقيم التنظيمات الأكبر على أساس من الاصناد الفدرالى بين الكوميونات لتحقيق أغراض مشتركة ، ولكنه يشيدها بطريقة تجعل القوة النهائية دائما مع الكوميونات وليست مع أية سلطة مستقلة مفروضة عليها . وقد رأينا فى المناقشات التى دارت حول تنظيم الخدمات العامة فى مؤتمرات « الدولية

الأولى » ، المصاعب التى تنشأ بالضرورة حيثما يكون النمو الاقتصادى قد تقدم الى ما بعد مرحلة اقتصاد القرية المتمتعة بالاكثفاء الذاتى . فهناك أسئلة مثل « من الذى يدير السكك الحديدية ؟ » تجب الاجابة عليها خاصة فى المجتمعات الصناعية المتقدمة ، ان الكوميونات الفردية واضح أنها لا تستطيع أن تتولى هذه المهمة : كما لا يستطيع ذلك أى « فدرال » من الكوميونات مقيد بالرجوع فى كل قرار الى رأى الكوميونات أفرادا ، أو يكون من المسموح لكل كوميون محلى أن ينسحب منه فى أى وقت يشاء . وهناك اجابة ممكنة على مثل هذا السؤال ؛ هى أن يقوم رجال السكك الحديدية ، منظمين فى جماعة تعاونية ، بإدارة السكك الحديدية فى المجتمع الحر الجديد ؛ بيد أن هذا الحل يفترض وجود صورة من صور تنظيم العمال على نطاق يستد الى ما وراء حدود الكوميونات ، وتكون لهذا التنظيم اختصاص فى اتخاذ قرارات تمس مناطق واسعة ، كما يفترض أيضا أما الاستقلال الكامل لرجال السكك الحديدية من أى اشراف باسم المصلحة العامة ، أو أن تكون هناك هيئة مشرفة يشمل اختصاصها منطقة من الاتساع بحيث يكون اشرافها مجديا . ويستطيع « القوضوى الشيوعى » أن يجيب طبعا بأن هذه المشاكل غير واقعية ، لأنه لن يكون فى المجتمع الحر أى صراع بين المصالح أو تكون هناك حاجة الى أية هيئات مشرفة ، بحيث أننا نستطيع مطمئنين أن نترك الأمر لرجال السكك الحديدية يديرونها كخدمة عامة للمجتمع . ولكن حتى هذه الاجابة تنطوى على صورة من صور التنظيم السندكالى لعمال السكك الحديدية يمكن أن تتخذ فيه القرارات على صعيد أوسع من الصعيد المخلّى ، ولا يرجع فى كل شئ الى رأى كل جماعة محلية من عمال السكك الحديدية . ولم ينكر « القدراليون » طبعا أنه سيكون من الضروري عمليا وجود « نوع » من السلطة تمهد به

الكوميونات المحلية الى الأجهزة الفدرالية التى تهيمها : ولكنهم رفضوا فقط أن يسموها « سلطة » ، وأصرروا على أن تبقى فى أضيق الحدود الممكنة عليا . أما مدى هذه الحدود فكان يتوقف الى حد كبير جدا على التكوين الاقتصادى للمجتمعات التى تعودوا التفكير على ضوءها . فكلما كان المجتمع أقل نموا من الناحية الاقتصادية جنح «الفدراليون» الى زيادة الاصرار على حرية الكوميون المحلى المطلقة — أى على حرته الكاملة فى التعاون أو عدم التعاون مع جيرانه فى ادارة الخدمات المشتركة والاشراف عليها .

ولما كان باكونين روسيا ، وكان أكثر تفكيره — عند عدم تفكيره فى روسيا — ينصب على ايطاليا ، بل وعلى جنوب ايطاليا بصفة خاصة ، فانه كان ينتمى الى أكثر الجماعات الفدرالية تطرفا : القوضويين الخلس . أما اسكندر هرز ، الذى كان صديقه ، فانه تصور الاشتراكية فى روسيا لا على أنها تاج حركة تقوم بها البروليتاريا الصناعية ، بل على أنها تاج ثورة فلاحين سيكون فى وسعها أن تتخذ أساسا لبناء المجتمع عنصر الشيوعية البدائية فى حياة القرية الروسية — « المير » ؛ وقد ظهر « المير » فى الاشتراكية الشيوعية الأولى كمقابل للكوميون فى الفكر الغربى . ورغم أن باكونين كان ، مثل هرزن ، على معرفة طيبة بالفكر الغربى وعاش فى مدن غربية ،فان ذهنه كان يتجه دائما بصورة غريزية نحو نوع من المجتمعات الأكثر بدائية . وكان يجد راحته فى جنوب ايطاليا أكثر بكثير من أى مكان آخر فى أوروبا الغربية ؛ وقد أعاد تكوين أفكاره من جديد ، بعد غيبته الطويلة فى السجن وفى سيرا ، ابان فترة اقامته فى نابولى فى الغالب . وحتى عندما انتقل الى سويسرا ، التى كانت أكثر تقدما بكثير من الناحية الاقتصادية ، وجد نفسه فى مجتمع ذى طابع محلى غالب ويشغل ،صانعا ،

بالحرف والإنتاج المحلي وليس بالصناعات الكبيرة إلا في النذر اليسير .  
ولذا استمر يفكر في مشاكل إعادة التنظيم الاجتماعى في ضوء وحدات  
يغلب عليها الطابع المحلى الى حد كبير جدا ، ويتجه بصورة غريزية الى  
التفكير على أساس من الفلاحين والعمال الزراعيين لا على أساس من عمال  
المصانع أو المعدنين أو عمال السكك الحديدية . وهكذا بدت مشكلة  
تنسيق أعمال الكوميونات المحلية وتنظيم بعض الخدمات على نطاق أوسع  
مشكلة ثانوية يمكن علاجها بسهولة اذا نظم التكوين الأساسى للمجتمع  
تنظيما سليما على أساس من حرية الكوميونات . ومن الناحية الأخرى نجد  
المفكرين ، من أمثال دى باييه ، الذين شاركوه في عدائه نحو الدولة  
السلطوية واعتقاده بضرورة جعل الكوميون الأداة الأساسية في العمل  
الاجتماعى ، كانوا أكثر منه ادراكا لمصاعب تطبيق مثل هذه السياسة في  
المجتمعات التى تأصلت فيها جذور الاتاج الكبير والمؤسسات الاقتصادية  
الكبرى .

وقد لجأ « الفدراليون » أحيانا ، عندما اضطروا الى مواجهة هذه  
المشكلة ، الى « التشريع المباشر » كحل — أى أنهم ذهبوا الى امكان  
تحديد استقلال الكوميون بقرارات تتخذ بواسطة الاستفتاء العام في  
مساحات أوسع ، ولكنهم رفضوا أية طريقة أخرى في اتخاذ هذه القرارات.  
فنبذوا الرأى القائل بأن تكون هناك هيئة من مندوبى عدد من الكوميونات  
في اتحاد فدرالى لها أن تقيّد الكوميون التى من المفروض أنها تمثلها  
بما تتخذه من قرارات ؛ ولكنهم قبلوا أن يكون للمندوبين الحق في أن  
يطلبوا الى الناس الرأى حول موضوع ما ، وأن يكون للناس الحق في  
اتخاذ قرار ملزم للجميع بأغلبية الأصوات . بيد أن بعض الفدراليين — ومن  
بينهم باكوئين — رفضوا ذلك رفضا باتا . فقد بدا لهم أن مثل هذا المذهب



ينطوى على عودة الى مبدأ « التسليطة » من الباب الخلفى . فتجاربهم مع نابليون الثالث جعلتهم يرتابون الى أقصى حد فى « الاستفتاءات الشعبية » ، ومن ثم لم يقتصرُوا على الاصرار على أنه ما من مندوب يستطيع أن يهيد من يمثلهم دون موافقتهم الصريحة فحسب ، بل وأيضاً على أنه ليس من حق أية جمعية عامة أو مجموعة من أصحاب الأصوات أن تهيد الأقلية ضد رغبتها . وإذا طُبق هذا المبدأ الى نهايته فانه يمنع حتى الكوميونات المحلية من أن تتخذ أية قرارات ملزمة بأغلبية الأصوات ، ولكن ذلك لم يحمل الفوضويين المتطرفين على التراجع ، لأنهم اعتقدوا أن الجماعات المحلية التى تقوم على الجيرة والتى اختفت منها العداوات الطبقية سيكون من الممكن دائماً الوصول فيها الى اتفاق اختياري بين من يتعلق بهم الأمر الى حد يجعل من غير الضروري اكراه أية أقلية قد ترفض الأخذ برأى الأغلبية . ولكي نفهم هذا الموقف من الضروري أن ندرك أن الفوضويين المتطرفين كانوا أبعد ما يكون عن الفردية ، فقد كانوا يتقدمون أشد الاعتقاد فى طبيعة الانسان الاجتماعية وفى روابط التضامن التى تجمع الناس معا فى مجتمعات محلية صغيرة فى ظل الظروف « الطبيعية » للمساواة الاجتماعية . أما ذلك الفرع من الفوضوية الذى يجنح الى الفردية ، ف رغم أنه كان له دعائه فى أوروبا ، مثل ماكس شتيرنر ، فانه لم يكن قوياً الا فى الولايات المتحدة ، حيث نما فى بيئة اجتماعية مختلفة اختلافاً جذرياً . أما الفوضويون الأوروبيون فى الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر — وسنعرض فيما بعد للتطورات الغريبة لهذه الحركة فى الثمانينات والتسعينات — فكانوا فى الغالب فوضويين « اجتماعيين » يصرون اصراراً شديداً على أن أنظمة الاكراه غير ضرورية ومضرة لأن طبيعة الانسان ، وهى اجتماعية فى جوهرها ، تجعل فى وسعه ، ومن حقه ، أن يستغنى عنها .

وكانت هذه بلا ريب هي وجهة نظر باكونين، كما كانت وجهة نظر كروبوتكين الذى كان أول من استعمل اسم « الشيوعيين الفوضويين » لكى يجعل موقفهم واضحا ؛ كما كانت أيضا وجهة نظر صانعى « السندكالية الفوضوية » فى أسبانيا وإيطاليا وجنوب فرنسا .

وقد اختلف المفكرون الذين اعتنقوا وجهة النظر الفوضوية الاجتماعية هذه فيما بينهم اختلافا كبيرا حول الأهمية النسبية التى أضفوها على الكوميون المحلى بوصفه الأداة الديمقراطية الأساسية لدى الشعب الحر ، وعلى « اتحادات المنتجين » التى اعتبروها جميعا تقريبا الوسيلة الضرورية للقيام بالمشروعات الاقتصادية فى المجتمع الحر . فكلما كان اهتمامهم منصباً أكثر على التفكير فى ضوء الصناعة زاد تأكيدهم لأهمية عمل اتحادات المنتجين : وكلما اتجه تفكيرهم الى المجتمعات الزراعية المكونة من فلاحين ، زاد تأكيدهم لأهمية الكوميون ؛ بل الواقع أنهم كثيرا ما اعتبروا الكوميون نفسه نوعا من اتحادات المنتجين لاستخدام الأرض للمصلحة المشتركة . وهكذا نجد فى أحد الطرفين أن الكوميون قد أصبح يتصور ، فى المدن الكبرى مثل ليون ، على أنه فدرال من اتحادات المنتجين المحلية ، بينما نجد فى الطرف الآخر أن الاهتمام كله موجه الى الكوميون بوصفه وحدة تجمع كل مواطنيها لاتخاذ القرارات على أساس الوصول الى ما أطلق عليه الكويكريون « روح الاجتماع » (The Sense of the meetnig) .

وكان باكونين اذا طرأت على فكره فى أى وقت مشاكل تنظيم المجتمع « الحر » فى ظل وسائل النقل والاتاج على نطاق كبير ، يطرحها كلها جانبا باسم ذلك المبدأ الوحيد الذى لا يقهر : الحرية . والواقع أنه كان قليل الاهتمام الى أبعد حد بالتفكير سبقا فى البناء الاجتماعى فى المستقبل ؛ اذ كان همه أن يقتلع الماضى والحاضر من جذورهما . ومع ذلك فقد علق

أمالا كبارا على تقدم المعرفة العلمية ، وتوقع منها فائدة كبيرة ، ولم يكن من بين دعاة العودة الى « الحياة البسيطة » . وكل ما في الأمر أنه تصور المهمة المباشرة على أنها أساسا ثورية ومدمرة ، ولم يراوده أى شك فى قدرة الناس على حل المشاكل التى تواجههم بعد أن يتحرروا . فكان يصر باستمرار على تأكيد أن الانسان الحر يتمتع بمقربة طبيعية وتلقائية ، وكذلك الناس الأحرار المتحدون فى جماعات صغيرة — ما يطلق عليه اليوم جماعات « وجها بوجه » — وأعتقد أن المشكلة فى مثل هذه الجماعات أن تكون مشكلة تحقيق القدر الكافى من التضامن لأجل العمل المشترك ، بل مشكلة الحيلولة دون أن يصير التضامن من القوة بحيث يكبت الابتكار الفردى . وبدا له الارغام النظامى كرها وغير ضرورى لأن تأثير المادة والعرف ينطوى على ما فيه الكفاية . ولم ينظر الى هذا التضامن على أنه تاج الظروف الاقتصادية ، بل على أنه خاصية طبيعية يشترك فيها الانسان مع الأنواع الأخرى من الحيوانات التى تعيش فى جماعات . فكان يردد كثيرا أن هذا التضامن جزء من « حيوانية » الانسان ، وهو جزء لا يستطيع الفرد أن يتخلص منه ، ولكنه يستطيع اخضاعه بعض الشيء « لانسانيته » — وهذا الاخضاع هو تحقيق الحرية .

والواقع أن باكونين ، عندما يمسك عن الأبراق والارعاد ضد الله والدولة بوصفهما العدوين التوأمين للحرية ، كاتب مثالى جدّ محبوب — بقدر ما كان يعترض هو على هذا الوصف لو سمعه . فرغم أنه كان يعتبر نفسه « ماديا » بحثا ويصر على أنه يجب النظر الى الانسان على أنه مجرد كائن « مادى » ، فانه مع ذلك أضفى على هذا الكائن قدرة خلق أسمى المثل العليا لنفسه ولرفاقه . وهو يؤكد أن هذه المثل ليست فطرية فى الانسان : فليس هناك أفكار فطرية من أى نوع فيه . ان الانسان لم يخلق

الله ليغرس فيه أفكارا أو مثلا من الخارج . انه ، على حد قول باكونين المفضل لديه ، « خالق وليس مخلوقا » — خالق أفكاره وقيمه الخاصة به ، لا بوصفه فردا منزلا وانما بوصفه فردا في مجتمع . وجهة نظر باكونين في الأخلاق والقيم المثالية أنها أساسا تاج التطور الاجتماعي ، وأن قدرة الناس على تكوين المثل تزداد مع تقدمهم في المعرفة والمدنية . وهو في هذه الناحية وريث تقليد عهد الاستنارة العظيم الذي شهدته القرن الثامن عشر ؛ وبعيد كل البعد عن أن يكون ذلك اللاأخلاقي البحث كما اتهم خطأ أحيانا ، في السنوات الأخيرة من حياته على الأقل .

وقد ألصقت به وصمة اللا أخلاقية هذه ، في حدود عدم كونها مجرد تشنيع من جانب أعدائه ، بسبب علاقته القصيرة الأجل بنيكايف الى حد كبير — والواقع أن المشاعر التي أثارها فيه نيكايف تبدو كما لو كانت قد أخرجه عن طوره بعض الوقت . وقد كان باكونين ، خارج نطاق هذه الصلة ، غنيا في عباراته في كثير من الأحيان ؛ كما كان طبعاً على استعداد لتأييد أعنف الأساليب ضد الحكومة الروسية ، بل وضد أية حكومة أخرى تظهر عليها سمات حكم « الموط الروسي الألماني » في نظره . هذا بالإضافة الى أن باكونين أخذ تلك الفكرة ، التي توجد عند هيجل وسان سيمون ، وخاصة الأخير ، من أن التاريخ ينقسم الى حقبات من الانشاء والتدمير ، مأخذ الجد الكامل ؛ واعتبر نفسه يعيش قرب نهاية حقبة تحتل فيها مهمة التدمير المكان الأول . وبذلك كان يؤيد نيكايف في الرغبة في استئصال قيم المجتمع الذي يعيش فيه وأنظمتها على السواء . فلم يقتصر في رغبته على تدمير بنائه السياسي وأوضاعه الاقتصادية فحسب ، بل أيضا نظام قيمة بأكمله الذي يقوم على عدم المساواة بين الانسان والانسان — التعاطم وادعاء الحقوق المكتسبة ، التي تختص بها القلة نفسها ، ونظام الزواج غير

المتكافئ وأشياء كثيرة غير ذلك . بيد أنه أراد أن يعمل في مهمة التدمير الشامل هذه ، لا على أنه شخص لا أخلاقي تحرر من كل القيم الأخلاقية ، بل على النقيض من ذلك ، في سبيل قواعد أخلاقية « طبيعية » أسسها وبروح أرفع « مثالية » : فمعظم كتاباته لا تنطوي على أى ميل نحو أية صورة من صور ( العدمية ) — بله أية صورة من التطرف العدمي في نبذ جميع القيم الأخلاقية ، ذلك التطرف الذي مجده نيكاييف . والغالب أن أحدا لن يعرف مدى مشاركة باكونين في كتابة تلك السلسلة من النشرات الثورية التي ظهرت باسميهما معا في سنة ١٨٦٩ : ويبدو من المحتمل أنه اشترك الى حد ما حتى في أكثرها عنفا — بل وحتى في « الموعظة الثورية » نفسها . وإذا كان الأمر كذلك فإن هذه النشرات تظل مع ذلك مما لا يتفق مع معظم كتاباته الأخرى ، قبل هذه العلاقة المتكودة وبعدها على السواء . وأقرب الآراء الى الاحتمال هو أن ملق نيكاييف وقصصه عن الحركة الثورية العظمى بين الشباب الروسي الذي يتطلع الى باكونين كزعيم ، قد أطلحت برأيه تماما ، وأنه قد سمح لنفسه بناء على ذلك بأن يوقع على عبارات تتعارض تماما مع فلسفته كلها ، بل وربما أن يكتب بعض هذه العبارات . وتقول « الموعظة » ان كل ثوري حقيقي « يحتقر ويكره الأخلاق الاجتماعية السائدة في العصر الحاضر في جميع صورها ودوافعها . انه يعتبر كل ما يؤدي الى انصار الثورة أخلاقيا » .. « ان كل المشاعر الرقيقة المثبطة للهمم عن العلاقات والصدقات والحب وعرفان الجميل ، وحتى الشرف ، يجب عليه أن يخنقها بواسطة حماسه اللاعاطفية من أجل قضية الثورة » . ولا يمكن مطلقا أن يكون باكونين قد اعتقد ذلك اذا كان قد اعتقد أيضا ، ولا مراة في أنه اعتقد ، أن الأخلاق تتاج تطوري للمدينة وأن الانسان الحديث ، برغم خضوعه لأنظمة شريرة ، قد سبق الانسان البدائي في هذا

المجال الى حد كبير . ولا ريب في الناس يمكن أن يمتدوا أشياء يناقض بعضها البعض ؛ ولكن ليس الى هذا الحد ، الا في لحظات عابرة من الانصراف الذهني تحت تأثير مؤثر لا يقاوم . وقد كان لينكايف مثل هذا التأثير على باكونين لفترة ما ، وان لم يطل ذلك ؛ ولسوء الحظ اتفق وقوع هذه الفترة من التأثير في مرحلة حرجة من نزاع باكونين مع ماركس في الدولية : بحيث حمل ذلك ماركس على الاعتقاد بأن باكونين نهلمسى بحث وعدو من أعداء قضية الطبقة العاملة .

وكانت هناك طبعاً قضايا أخرى كثيرة موضع نزاع بين باكونين وماركس بصرف النظر عن لآخلاقية نيكاييف . فمفهوم باكونين عن المجتمع الحر الذي أساسه الوحدة الصغيرة ويرتفع الى أعلى في مجموعات فدرالية أكبر ويقوم على أساس من التضامن الاجتماعي البشري ، يتعارض تعارضاً جذرياً مع مفهوم ماركس عن التنظيم على أساس الطبقة الاقتصادية بزعامة طليعة يحدوها فهم واضح للرسالة التاريخية للبروليتاريا ، إذ أن ماركس ، وقد ركز اهتمامه على ملاحظة نمو المجتمع الرأسمالي في أكثر صوره تقدماً ، رأى النضال المقبل على صورة صراع بين قوتين تتسمان بمركزية شديدة وتمثلان المصالح الاقتصادية للرأسماليين والبروليتاريا ، واعتبر أية جماعة ليس لها مكان في هذا التشخيص تمثل صورة اجتماعية اما زائلة أو غير ذات موضوع . كما أن باكونين من ناحيته فكر في الثورة على أنها أساساً صراع مستمر بين المضطهدين والمضطهدين تكمن قوته الدافعة في جماعات المظلومين أينما كانوا وبصرف النظر عن علاقتهم الاقتصادية بوسائل الإنتاج . أما لدى ماركس فقد كان الجانب ذو المغزى في الصراع الطبقي المعاصر هو الوعي والتنظيم النامين للعمال الصناعيين ، وخاصة أولئك الذين تعرضوا لظروف الرأسمالية الكبيرة المتقدمة .. وفكر باكونين ، من الناحية

الأخرى ، في الثورة على أنها تمرد غريزي من جانب الجماعات التي تعاني أشد اضطهاد وظلم في المجتمع — الفلاحين في المناطق المختلفة نسبيا وكتلة البروليتار في مدن مثل نابولي ، التي لم تثبت فيها دعائم التصنيع الحديث بأية صورة بعد .

هذا بالإضافة الى أن ماركس كان في جوهره « عقليا » ينتمى الى تقليد ثقافي متقدم نسبيا ، مع ازدياد متأصل الجذور للمهجين حتى عندما يكونون في صف الثورة . كما فكر في الثورة لا على أنها أساسا تنصب على مجرد تدمير النظام القائم فحسب ، بل وعلى بناء نظام اجتماعي أكثر تقدما محله ، وبدا له أمرا غير معقول أن يفترض المرء امكان قيام النظام الجديد بين جماعات متخلفة . وكان يكن ازدياد عميقا للفلاحين والسلاف المهجين : فالفلاحون عنده ، حتى في البلاد المتقدمة ، يمدون كل البعد عن أن تكون لديهم القوة الخلاقة التي تتطلبها البناء الثوري : وكل ما يستطيعونه هو الاقبياد للبروليتاريا ذات الوعي الطبقي وأن يتحولوا تحت تأثيرها ، عن طريق الجماعة ، الى أشخاص حديثين . وتبع ذلك أن ماركس لم يعتقد في القدرة الخلاقة للثورة التي تنبثق في بلد متخلف اقتصاديا . فكان يتطلع الى الغرب ليشق الطريق ، والى البلاد المتخلفة في شرق أوروبا وجنوبها لتسير وراء الأمم المتقدمة على أكثر تقدير . بينما كانت النزعة الثورية — ارادة الحرية — لدى باكونين صفة طبيعية عند الناس ، ومن المحتمل وجودها بين الفلاحين أو بين كتل البروليتاريا في مدن ايطاليا وأسبانيا بقدر ما يحتل وجودها بين العمال الصناعيين المتقدمين في انجلترا أو فرنسا أو غرب ألمانيا — بل ان احتمال وجودها لدى الأولين أكبر لأن الجماعات الثانية وقمت أكثر تحت تأثير الأفكار الكاذبة عن الديمقراطية التي تقوم على قبول الدولة باعتبارها التعبير الحقيقي عن الوعي القومي .

وكان باكونين قد حمل اللجنة المركزية « لعصبة السلام والحرية » ، قبل أن يفصل عنها ، على تبني برنامج قصد به أن يقيّد « العصبة » سياسة اجتماعية متقدمة . وقد بدأ هذا البرنامج ، الذى قدّم الى مؤتمر « العصبة » الثانى الذى عقد في برن سنة ١٨٦٨ ، بتأكيد استحالة فصل الجوانب الثلاثة للمشكلة الاجتماعية — مشكلة الدين ومشكلة السياسة ومشكلة الاقتصاد . ثم تقدم بالمقترحات الثلاثة التالية :

١ — انه لما كان الدين مسألة ضمير فردى ، فيجب استئصاله من الأنظمة السياسية ومن التعليم العام أيضا حتى تهقد الكنائس قدرتها على اعاقه النمو الحر للمجتمع .

٢ — انه لا يمكن تنظيم الولايات الأوروبية المتحدة الا على أساس يقوم على أنظمة شعبية يجمع بينها الاتحاد الفدرالى ومبدؤها المساواة في حقوق الفرد والاستقلال الذاتى للكوميون والأقاليم في تنظيم شئونها الخاصة .

٣ — ان النظام الاقتصادى الحالى في حاجة الى تغيير جذرى اذا كان الهدف هو تحقيق توزيع عادل للثروة والعمل والفراغ والترية ، باعتبارها جميعا شروطا جوهرية لتحرير العمال والغاء البروليتاريا .

وقد وضع البند الثالث من هذه البنود باكونين نفسه وهدم به . وختم الاعلان بهذه الكلمات : « ان « العصبة » تحتاج على كل محاولة للاصلاح الاجتماعى تقوم بها أية سلطة استبدادية » .

وعندما رفض أنصار « عصبة السلام والحرية » من أفراد الطبقة الوسطى هذه المقترحات ، وانشق باكونين وأصدقاؤه ليكوّنوا « حلف الديموقراطية الاشتراكية » ، أعيدت صياغة برنامج باكونين في لغة أقل اعتدالا بكثير . اذ بدأ برنامج « الحلف » بهذه الكلمات : « ان « الحلف »



يعلم أنه ملحد : انه يؤيد إلغاء العقائد الدينية ، وإحلال العلم محل الإيمان ، والعدالة الانسانية محل العدالة الالهية » . ثم استطرد معلنا أنه ينادى « بالمساواة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين الطبقات والأفراد من الجنسين ، مع إلغاء حق الميراث ، حتى يضر ما يتمتع به كل شخص في المستقبل مساويا لإنتاجه ، وحتى تصير الأرض وأدوات الإنتاج وكل رأسمال آخر ملكية جماعية للمجتمع ككل ، كما يقضى القرار الذى أصدره مؤتمر العمال الأخير فى بروكسل ، وبذلك تصبح هذه الأدوات جميعا تحت تصرف العمال ، أى ، تحت تصرف الاتحادات الزراعية والصناعية » . واستطرد برنامج « الحلف » بعد ذلك معلنا أنه يؤيد « المساواة فى وسائل النمو — أى حق الإعاشة والتربية والتعليم على جميع مستويات العلم والصناعة والفنون » بين جميع الأطفال من الجنسين . وأكد البرنامج أن مثل هذه المساواة ، التى ستكون فى بادئ الأمر اجتماعية واقتصادية فحسب ، ستؤدى الى مساواة طبيعية أعظم بين الأفراد بإزالة التفاوت المصطنع الناجم عن التنظيم الاجتماعى غير العادل .

وقرر « الحلف » ، فى بند رابع ، أنه ينبذ جميع الأنظمة السياسية باستثناء الأنظمة الجمهورية ، وأنه ينبذ كل جهاد سياسى سوى ما يكون « هدفا الفورى المباشر نصرة قضية العمال ضد رأس المال » . وأعلن البرنامج خامسا أنه « يجب أن تختفى جميع الدول السياسية التسلطية القائمة ، متحولة شيئا فشيئا الى وظائف إدارية للخدمات العامة ، وتذوب فى الاتحاد الشامل للاتحادات الحرة ، من زراعة وصناعة » . وأعلن الحلف أن هذا « الاتحاد الشامل » سيتكون من الاتحادات المحلية « على أساس الحرية » . كما أعلن أنه « لا سبيل الى حل المشكلة الاجتماعية حلا صحيحا ونهائيا الا على أساس التضامن الدولى بين عمال جميع البلاد » . « ان الحلف ينبذ كل سيادة تقوم على ما يسمى وطنية ومنافسة بين الأمم » .

وهناك استمرار واضح في الفكر بين هذين الاعلنين ، وان كان الأخير ، الذى وضع بعد القطيعة النهائية بين جماعة باكونين وأغلبية « عصابة السلام والحرية » ، يحمل طابعا أشد تحديا ويتلاحظ أنه يؤكد أهمية دور الطبقة العاملة أكثر بكثير من سابقه . بيد أن الصيغة الثانية لم ترض ماركس أكثر مما أرضته الأولى . فقد رأى أن تصدير الاعلان بالالحداد سياسة سيئة ، ولم تثر لديه فكرة « التسوية » بين الطبقات بدلا من الغائها سوى الازدراء ، وكذلك وضع الغاء الميراث في مكان الصدارة بوصفة اجراء اقتصاديا بدلا من أن يتجه مباشرة وفورا الى الالغاء الكامل للملكية الخاصة في وسائل الانتاج . وقد سلم باكونين ، كما رأينا ، بالاعتراض الأول بقبوله « الغاء » الطبقات بدلا من « التسوية » بينها ، ولكنه أصر على موقفه من الميراث ، واستطاع أن يهزم ماركس في هذه المسألة في المؤتمر « الاتحاد الدولي للعمال » الذى عقد سنة ١٨٦٩ .

بيد أن اتباع باكونين اعتنقوا مبدأ الملكية الجماعية ، مثل الماركسيين ، الى أقصى حد ، وكان الخلاف بين الجماعتين حول هذا الموضوع ينحصر في وجهة نظر كل منهما في طبيعة الأنظمة التى يطبق بواسطتها مبدأ الجماعية . فأتباع باكونين تصوروا « الولايات المتحدة الأوروبية » في المستقبل في صورة اتحاد فدرالى ، لا من الأمم التى تملك كل منها حكومتها المركزية ، ولكن من الكوميونات المحلية التى يمارس كل منها استقلالاً كاملاً في إدارة شئونه وتجتمع في مجموعات لا تنقيد بالحدود القومية ؛ بينما فكر ماركس على أساس استيلاء الطبقة العاملة على « السلطة » في كل بلد وقيام اتحاد فدرالى بين الدول العمالية القومية التى تنبثق من هذا الاستيلاء . وكانت هذه هى الهوة ، فيما يتعلق بالمسائل العملية المباشرة ، التى لا يمكن عبورها بين مفهومي الجماعتين عن الثورة المقبلة .

وكان أحد هذين المفهومين مما يتفق ، ولا يزال يتفق ، مع لب المجتمع الحديث ، والثاني يتعارض معه . وبالنسبة للماركس ، بفلسفته الحتمية ، كان التعارض مع اللب حماقة خرقاء ؛ إذ أن مذهبه كله كان مجرد تفسير للاتجاهات التاريخية بوصفها قوى لا تقاوم ، ونداء الى الناس أن يفهموا هذا الاتجاه ويعملوا معها ، لا ضدها . فتقدم قوى الإنتاج ، الذى يقوم على نمو سيطرة الانسان على بيئته المادية ، يحمل معه تجمعات الناس والأشياء فى كتل تزداد حجما باستمرار ، ويجعل الجماعات الصغيرة التى تقوم على الجيرة ، مثل الكوميون ، غير صالحة أكثر فأكثر كأساس للعمل الاجتماعى . فالقوى المحركة فى التغيير الاجتماعى ليست ، فى نظر ماركس ، مثل هذه الجماعات التى تقوم على التضامن الطبيعى عن الانسان بوصفه من حيوانات القطيع ، وانما هى طبقات اقتصادية ضخمة وهى نفسها نتاج التقدم الاقتصادى والعلمى . وبدأ اتجاه باكونين كله للماركس غير علمى على الإطلاق وخيالى وبعيد كل البعد عن الوقائع المعاصرة — مجرد حلم رجل همجى يجهل جهلا تاما القوى التى تشكل فى الواقع العالم الجديد . ان هذا النقد ينطوى على شئ من الحقيقة — ولكن ليس الحقيقة كلها . إذ كلما زاد قبولنا للاتجاه نحو الضخامة والمركزية كنتيجة ضرورية للتنمية وتطبيق المعرفة العلمية ، زادت أهمية بذل كل مجهود ممكن لمقاومة الاتجاه الى ابتلاع الأفراد من الناس والجماعات الصغيرة بواسطة تنظيمات أضخم من أن يستطيع الرجال والنساء العاديون فهمها ، أو حتى من أن يستطيع من يفهمونها ، ممن يفوقون غيرهم فى هذا المجال ، أن يمارسوا أية سيطرة فعالة عليها . ولقد أثبتت « قيصرية » نابليون الأول والثالث هذا الخطر ، بالرغم من أن نابليون الثالث كان يستخدم قوى تبدو بدائية الى جانب القوى التى فى متناول أى شخص يستطيع اليوم أن يستولى على

الدولة ويستخدمها أداة في تلقين مبادئ وغرسها في النفوس والاسراف في أساليب الاكراه المباشر . ان باكونين كان على حق في تشكيكه الى أقصى حد في الدولة السلطوية المركزية حتى عندما يبدو أنها تمثل تمثيلا ديموقراطيا ، أو أنها أداة في يد طبقة كانت ترزح تحت وطأة الاستغلال . ولا ريب في أن الحل « الفدرالي » الذي تقدم به توجد عليه اعتراضات كثيرة ، معظمها لم يحاول حتى أن يرد عليه . فأى مفكر يذهب باستمرار الى أن الحرية ليست « خيرا » فحسب ، بل هي « الخير » الوحيد ، لابد أن يجد نفسه دائما في صدام مع مطالب الضرورة البحتة ؛ لا في محاولاته في تكوين نموذج للمجتمع على أساس من « الحرية » الكاملة فقط ، بل وفي محاولة تحقيق مثل هذا المجتمع أيضا ؛ لأن الثورة ، كما قال لينين حقا مرة ، عملية تسلطية الى أقصى حد ، وأية حركة ثورية بلا توجيه وتعتمد كلية على المبادرة الحرة من جانب الجماهير لابد أن تفشل ، أو أن تنهار حتى اذا صادفها النجاح في مراحلها الأولى . وكان باكونين يدرك ذلك طبعا ؛ ولأنه كان يدركه أيد في مؤتمر بازل سنة ١٨٦٩ منح « المجلس العام للاتحاد الدولي للعمال » (Powers) سلطات أوسع . فقد كان مستعدا للاعتراف بأن الثورة ستكون في مؤتمر بازل سنة ١٨٦٩ منح « المجلس العام للاتحاد الدولي للعمال » يستطيع التسليم بأن الأمر سيتطلب أى عنصر من القوة السلطوية في مرحلة البناء الثوري التالية ، أو حتى في مقاومة محاولات الثورة المضادة . فرغم أنه كثيرا ما أكد قوة تأثير العادة والعرف الاجتماعى في معظم الناس ، يبدو أنه افترض أن تجربة الثورة ستخلصهم بصورة خفية من أغلالهم وتحولهم فجأة الى أبطال يتدرون الى سلوك اجتماعى جديد . وكان ذلك في الواقع جزءا من السبب في اصراره على الحاجة الى التدمير الكامل للبنى الاجتماعية القديم كتمهيد لاقامة الجديد . ولا ريب في أنه كان يتوقع حقيقة

أن معظم الناس سيظلون سلبين وبلا أصالة ، نسيباً بالمقارنة بزعماء الثورة ، وأن المهام الخلافة في الثورة ستقع على عاتق أقلية من النفوس المختارة . ولكن من الواضح أيضاً أنه اعتقد أيضاً أن هذه النفوس المختارة سيكون في وسعها أن تجذب الجماهير وراءها إلى طرق جديدة من الحياة دون أن تكون مسلحة بأي سلطة خاصة أو أن تقبل أي نظام عام مفروض . وجلى أنه كان مخطئاً في ذلك ؛ ولكنه كان على حق فيما رآه من الحاجة إلى حماية حرية الفرد والجماعة ضد « المركزية الديمقراطية » التي تجنح إلى جعل الناس العاديين مرة أخرى مجرد أحجار شطرنج في مباراة يلعبها حكام أوتوقراطيون أو بيروقراطيون دون مشاركة حقيقية من جانبهم في وضع السياسة ، أو اعتراف بحقهم في اتخاذ الطريق الذي يختارونه لأنفسهم ، على الأقل في نطاق حدود واسعة إلى حد معقول ، وألا يجدوا من يسوقهم باستمرار .

لقد كان ياكوفين ثاقب النظر عندما قال إن أصحاب النظريات السياسية الذين يناصرون مطالب الدولة إنما يجعلون « الأمن لا الحرية » الهدية الرئيسية التي يقدمونها للناس ، وذلك هو ما يقولونه هم أنفسهم . وأشار إلى أن الصورة التقليدية لمذهب العقد الاجتماعي ، كما أعاده روسو ، جعلت أصل الدولة في رغبة الأفراد في الأمن ، وهذه الرغبة هي التي حملتهم على التنازل عن جزء من « حريتهم الطبيعية » بقصد تحقيق هذا الهدف . ثم تساءل ، ولكن كيف يضمن أولئك الذين تنازلوا عن جزء من حريتهم الاحتفاظ بالباقي ؟ إن روسو نفسه قد أثبت ، بما قاله عن عدم قابلية السيادة للتجزئة أنه لا يمكن أن يكون هناك أي ضمان . فمجرد إحلال سيادة « الشعب » محل سيادة شخص أو سيادة قلة حاكمة لا يمكن أن يغير طابعها الجوهرى . إن الدولة قد تستطيع أن تكفل أمناً — من

نوع ما — أما الحرية فلا . وحتى الأمن الذى تكلفه ليس أمنا حقيقيا ما دام فى استطاعة الدولة أن تفرض على الناس ، فى الحرب والسلم ، مطالب لا حدود لها .

وفى ذلك ، كما فى كثير من كتابات باكونين الأخرى ؛ يقترب كثيرا من لغة « الفردية » ؛ ولكن لم يكن ذلك هو ما يعنيه البتة كما رأينا . وكان دائم الاصرار على الحاجة الى الملكية الجماعية فى الممتلكات — وفى ذلك اختلفت فوضيته عن فوضوية أتباع برودون ، الذين حاربوا الملكية الجماعية فى « الدولية » باسم حق الفرد فى التمتع بنتاج عمله . ونظر باكونين الى مكافأة الفرد تبعا لعمله على أنها ليست أفضل من صورة انتقالية للمجتمع ما برحت تقوم على الأنانية : فقد أراد أن يسير فى الشوط الى آخره طبقا للصيغة « من كل حسب قدرته : ولكل حسب حاجته » . وكان باكونين فى الواقع يكن إعجابا شديدا لبرودون واعتبره المؤسس الحقيقى للفوضوية والفدرالية . وقال ان تعاليم برودون « تؤدي بطبيعة الحال الى الفدرالية » ولكن لم يساوره الارتياح الذى كان يحدو برودون تجاه الاتحادات التعاونية على أساس أنها تنطوى على نواة البيروقراطية والسلطة الحكومية. اذ كان باكونين ينظر الى المجتمع القروى ، بتقاليد القديمة فى التنظيم الجماعى لفلاحة الأرض ، على أنه وضع « طبيعى » بالنسبة للانسان — مثل الخلية للنحل تماما — ومن ثم اعتبر المشروع التعاونى ، وليس المشروع الفردى أو العائلى ، المعبر الطبيعى عن النزعات الاجتماعية التلقائية عند الانسان .. وعندما كتب كروبو تكين مؤلفه « التعاون المتبادل بين الناس والحيوان » وبدأ يرسى قواعد نظرية « الفوضوية الشيوعية » بوضوح أكثر ، وجد عند باكونين الكثير من الأسس التى استطاع أن يعتمد عليها فى بناء نظريته ولم ينبذ من أسسه سوى القليل نسبيا .

## الفصل العاشر

### الاشتراكية الألمانية بعد لاسال

#### «الاشتراكية المسيحية» ، واشتراكية الدولة

« الصراع الحضارى » والقوانين المناهضة للاشتراكية

انتهت حياة لاسال فجأة في سنة ١٨٦٤ ولم يكن مشروعه الطموح الخاص بتوحيد الطبقات العاملة الألمانية في اتحاد سياسى شامل قد خطا خطواته الأولى بعد . وقد مات كما رأينا في مبارزة نشبت بسبب حادث غرامى أحرق لا علاقة له بنشاطه السياسى أو بدفاعه عن الكونتيسة هاتزفيلدت . وكانت الحركة التى خلقها عملا قام على مجهوده الشخصى البحت الى حد أنها لو كانت انهارت تماما بموته لما كان في ذلك مدعاة للدهشة — بل لكان مما يقلل من هذه الدهشة أن أسلوبه الأوتوقراطى في ادارتها قد أدى فعلا الى خلافات وانشقاقات . ولعلها كانت تحطمت تماما لو كان هناك في سنة ١٨٦٤ أية حطة ارتكاز بديلة عنها تلتف حولها مشاعر الطبقة العاملة التى أبدى كل تلك المهارة في توجيهها . ولكن لم يكن هناك مثل هذا البديل عند وفاته . وصحيح أن ويلهلم لينبخت (١٨٢٦ — ١٩٠٠) كان قد عاد الى ألمانيا في سنة ١٨٦٢ وقد ملأه ماركس بالرية في لاسال وبالأفكار التى تختلف اختلافا شاسعا عن أفكار لاسال عن سياسة الطبقة العاملة الألمانية ؛ بيد أن لينبخت لم يكن له أتباع منظّمون في ذلك الوقت بعد . أما أوجست بيبيل ( ١٨٤٠ — ١٩١٣ ) ، الذى صار فيما بعد الزميل

الأول للينبخت في انشاء « الحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني » ، فكان لديه أتباع ، في ساكسونيا على الأقل ، وأخذ صيته يذيع على نطاق أوسع بكثير برغم صغر سنه . ولكن صلات ييبيل كانت مع « جمعيات العمال التربوية » التي كانت قد ألفت في سنة ١٨٦٣ عصبة فدرالية لمعارضة حركة لاسال وكانت تعمل في الغالب متحالفة مع الأحزاب البورجوازية التقدمية وتؤيد مشروعات « شولتز — ديليتسن » التعاونية . ولم تكن هذه الجمعيات اشتراكية ، بل تحررية تقدمية ، وفي سنة ١٨٦٤ كان ييبيل نفسه قد اعتنق الاشتراكية مؤخرا ، ولم يكن قد أفلح في حمل حتى « اتحاد العمال التربوي » الخاص به على تأييدها .

وكان لاسال قد عين بنفسه خليفته في قيادة « اتحاد العمال الألمان العام » . وكان الذي عينه هو برنهارد بيكير (١٨٢٦—١٨٨٢) الذي حاول أن يقلد أساليب لاسال الأوتوقراطية ، ولكنه سرعان ما وجد أن زملاءه غير مستعدين لأن يقبلوا منه ما سمحوا به لاسال . واستبدل بيكير غيره في الزعامة ، وسرعان ما انشق وانضم إلى المعسكر المنافس ، معسكر « الديمقراطيين الاشتراكيين » . وكانت مهمته قد زادت صعوبة بتدخل الكونتيسة هانزفيلدت ، التي أخذت على عاتق نفسها بوصفها راعية لاسال مهمة المحافظة على الحركة التي خلقها على الأسس التي وضعها . وعندما وجدت هي أيضا أن « الاتحاد » لم يكن مستعدا لأن يفعل ما تطلبه ، انفصلت عنه مع بعض الأتباع القليلين وحاولت تكوين « اتحاد » منافس سرعان ما اندثر . أما الجبهة الكبرى من اللاماليين فانهم ، بعد أن تولي قيادتهم زعيمان آخران ، ما أن جاءا حتى ذهبا ، قبلوا زعامة الرجل الكفاء الوحيد الذي استطاعوا أن يجدوه وهو جوهان يابست شفيتزر (١٨٣٣—١٨٧٥) . وكان شفيتزر هو مؤسس صحيفة « الديمقراطي الاشتراكي »



البرلينية وأول محرر لها ، بموافقة لاسال ، وكانت قد بدأت تصدر في سنة ١٨٦٤ قبيل وفاة لاسال واتجهت النية الى اشراك ماركس وانجلز في تحريرها وأن تكون لسان حال الحركة الاشتراكية الألمانية كلها . بيد أن ماركس سرعان ما رفض طلب شفيتزر ، وكان يعتبره حليفا سرا لبسمارك؛ وصارت صحيفة « الديموقراطي الاشتراكي » مجرد لسان حال شفيتزر نفسه الى حد كبير . وكان هناك سبيان جعلا « اتحاد العمال الألمان العام » ينفر من قبوله زعيما : إباحيته المعروفة في حياته الخاصة ، وأصله الارستقراطي الكاثوليكي . اذ لما كان قد تدرب على يد الجزويت فانه أيد في مبدأ الأمر زعامة النمسا ضد زعامة بروسيا ، ولكنه غير موقفه بعد ذلك . ذلك وألف كتابا « روح العصر والمسيحية » Der zeitgeist und das Christenthum (١٨٦١) ، قصد به اثبات أن المسيحية ، في كل من صورتها الكاثوليكية والبروتستانتية ، مرتبطة بالملكية ارتباطا لا ينفصم . وانها لا تتفق مع روح العصر الديموقراطية . ولذلك كانت شخصيته موضع جدل كبير ؛ ولكن « الاتحاد العام للعمال الألمان » قبله في سنة ١٨٦٧ رئيسا ، وفي نفس العام انتخب عضوا في رايخستاغ « كوفدرال شمال ألمانيا » بين أول اشتراكيين حصلوا على مقاعد في هيئة نيابية ألمانية .

وكان شفيتزر قد قبل منذ بداية الحركة اللاسالية ضرورة العمل على تحقيق الوحدة الألمانية تحت زعامة بروسيا ، كما فعل لاسال نفسه ، وبذلك خرج على ماركس وتلميذه الألماني ليننخت الذي كان قد عاد الى ألمانيا في سنة ١٨٧٢ عاقدا النية بصفة نهائية على محاولة انشاء حركة اشتراكية ألمانيا على الأسس الماركسية في خطوطها العريضة . وكان ويلهلم ليننخت قد اشترك ، وهو شاب ، في الثورة الألمانية في سنة ١٨٤٨ وهرب ، بعد أن قضى فترة في السجن ، الى سويسرا ثم طرده السويسريون لاشتباهم

في أنه يعمل على تنظيم محاولة ثورية جديدة في أرض سويسرية . واستقر عندئذ في لندن حيث صار على علاقة وثيقة بماركس وعاش بقدر ما استطاع على الاشتغال بالصحافة . وعاد الى ألمانيا ليتولى منصبا عرض عليه في صحيفة . « نورددويتش الجين زایتونج » التي أنشأها حديثا أوجست براس ، أحد الجمهوريين اليساريين سابقا ، كصحيفة للرأى العام الديموقراطى في برلين . وسُمح له بأن يكتب مقالات اشتراكية قوية في هذه الصحيفة ؛ ولكنه سرعان ما اقتنع بأن براس مأجور من بسمارك ، وتبين أنه — أى ليننخت — يستغل في مهاجمة التقدميين البورجوازيين لمصلحة الأوتوقراطية البروسية — أى أن بسمارك كان يحاول تأسيس نوع من « الاشتراكية المحافظة » بتأييد الطبقة العاملة ضد حركة الإصلاح الدستورى . وعندئذ استقال ليننخت من عمله ، وقبل مضى وقت طويل صار عضوا في « الاتحاد العام للعمال الألمان » الذى يتزعمه لاسال ، رغم أن الشكوك كانت تراوده فيما يتعلق باتجاه « الاتحاد » ومذهبه . ولكنه سرعان ما تبين بعد وفاة لاسال أن « الاتحاد » يسير في نفس اتجاه صحيفة براس ، فهاجم اللاساليين واتهمهم بأنهم ألعبوا في يد بسمارك . وبسبب هذا الهجوم تلقى من الشرطة أمرا بالطرد من بروسيا ؛ فذهب الى ليبزيغ حيث كانت حكومة ساكسونيا تسمح بقدر أكبر من حرية التعبير . وفي ليبزيغ صار على صلة وثيقة ببيل ، وعن طريقه « بالجمعيات التربوية للعمال الألمان » التي كانت قد تكونت في سنة ١٨٦٣ لمعارضة الحركة اللاسالية كما رأينا . ونجح ليننخت فوراً تقريبا في اقناع بيل باعتناق الاشتراكية ؛ وعملا معا على اقناع « جمعيات العمال » في ساكسونيا بتبنى برنامج اشتراكى في سنة ١٨٦٥ . وبعد ذلك بثلاث سنوات تحول المؤتمر السنوى « للعصبة » كلها الى الاشتراكية ، وانفصلت الأقلية التي ظلت تحبذ الاتجاه التقدمى . ولكن مقابل ذلك انضمت الى

« العصابة » جماعة كبيرة انشقت على حركة لاسال ، وبذلك تكون « الحزب الديموقراطى الاشتراكى » فى العام التالى فى آيرناخ . وهكذا قام صراع مستمر طوال السنوات العشر التى أعقبت موت لاسال حول زعامة حركة الطبقة العاملة الألمانية النامية . فالنمو الاقتصادى السريع والوحدة السياسية لعبا دورهما فى إثارة الوعى الاقتصادى والسياسى لدى العمال الصناعيين ؛ بيد أنه كان هناك وجهتا نظر متعارضتان تماما فيما يتعلق بالسياسة التى ينبغى اتباعها . وليس من اليسير أن نسردها فى بساطة واختصار طبيعة الخلافات التى فرقت فى الستينات من القرن التاسع عشر بين اللاساليين والحركة المنافسة التى كانت تنمو تحت زعامة لينينغ وبيل . والواقع أن هذه الخلافات واضحة الى نقطة معينة . إذ أن لاسال وخلفاءه وجهوا هجومهم الأساسى ضد البورجوازية : فعارضوا مطالب البورجوازيين الخاصة بالحكم الدستورى الذى يقوم على حق انتخاب محدود ، وأصرروا على حق الانتخاب لجميع الرجال وكان الأمل يراودهم فى أنه سيجعل فى وسعهم أن يحولوا الدولة الى أداة لتحرير العمال من الاستغلال الرأسمالى . وكان حديثهم عن أصحاب الأراضى قليلا نسبيا ، ولم يهتموا بمظالم الفلاحين اهتماما جديا . كما لم يحاولوا التعاون مع البورجوازية الصغيرة التى كانت مصدر القوة الرئيسية للأحزاب التقدمية فى الولايات الألمانية المختلفة . أما لينينغ وبيل فانهما من ناحيتهما ذهبا الى أن السياسة السلمية هى الانضمام الى العناصر الأكثر تقدمية فى الطبقة الوسطى ضد الأوتوقراطية والأرستقراطية ، معتقدين أن فرصة العمال فى الانتصار لن تتاح الا بعد القضاء على الأوتوقراطية وطبقة أصحاب الأراضى ونظامها . وكانت وجهة النظر الأخيرة هذه هى بطبيعة الحال وجهة نظر ماركس وانجلز التى أعلنها فى سنة ١٨٤٨ واستمرأ يتمسكان بها طوال

فترة الهزيمة التي أعقبت سنة ١٨٤٨ . بيد أنها لم تكن سياسة يسهل اتباعها ، بسبب شدة تمسك قطاع كبير من البورجوازية بمذهب « حرية التعامل » ، وكذلك بسبب الوجل الشديد الذي اتسمت به الأحزاب التقدمية خاصة في بروسيا . وكذلك لم يكن من السهل أيضا اتباع نصيحة ماركس بأن يتعد العمال عن الأحزاب البورجوازية محتفظين بكامل استقلالهم ، على أن يؤيدوها في الوقت ذاته في صراعها ضد الارستقراطية والحكم الأوتوقراطي . وكان هناك ، الى جانب ذلك ، تعقيد آخر . لقد رأينا أنه كانت هناك رغبة واسعة الانتشار في ألمانيا في تحقيق الوحدة الألمانية ، ولكن لم يكن هناك اتفاق لا حول الصورة التي ينبغي أن تكون عليها الوحدة ، ولا حول أفضل وسيلة لتحقيقها . فكانت هناك فكرة تذهب الى أن الوحدة لابد أن تتحقق تحت زعامة بروسيا ؛ وكان من الواضح أن ذلك لا يتفق مع ضم النمسا الى الرايخ الموحد . وفكرة أخرى دعت الى وحدة أوثق ، من ذلك النوع الذي استهدفه مؤيدو برلمان فرانكفورت في سنة ١٨٤٨ ، وتقوم على الحكم الدستوري المسئول لكل من ألمانيا بأجمعها ( وليس من الضروري استبعاد النمسا ) ، وللولايات كل على حدة . وكان أنصار المفهوم الأول بطبيعة الحال أكثر انتشار في بروسيا ، وكان خصومه في الولايات الألمانية الأخرى : أما المفهوم الثاني فقد جذب أصحاب الرأي التحرري والتقدمي الذين رأوا أن سيادة بروسيا ستؤدي الى تكوين رايخ أوتوقراطي قوى عسكري النزعة سيسيطر على رعاياه وعلى جيرانه على السواء بنفس شديد . وقضت الحرب البروسية النمساوية في سنة ١٨٦٦ على كل أمل في ضم النمسا الى أية وحدة ألمانية تقوم على تنظيم جديد . وجاء انشاء « الاتحاد الكوثندراي لشمال ألمانيا » في العام التالي تحت رئاسة ملك بروسيا فجعل زعامة بروسيا على الجزء الأكبر من ألمانيا مؤكدة ، خاصة وقد صاحبه ضم

هانوفر وشلزفيج — هولشتايد بواسطة البروسيين للتصريح . وظل ضم ولايات جنوب ألمانيا غير أكيد الى أن جعل انتصار البروسيين على فرنسا في سنة ١٨٧٠ ضم الألزاس واللورين بروسيا في مركز مسيطر دعم فوراً بإنشاء الرايخ الألماني الموحد .

وكان لاسال قد وضع ، كما رأينا ، المطالبة بتعميم حق الانتخاب للرجال في مركز الصدارة من برنامجه ، واستخدم « الاتحاد » في الضغط بشدة على بسمارك لتحقيقه ، وناشده في نفس الوقت أن تقوم الدولة بتوفير الأرصدة اللازمة « للاتحادات التعاونية » التي يقترحها لمنافسة المشروع الرأسمالي ، وتحل محله مع الوقت . وفي سنة ١٨٦٧ أخذ بسمارك بنصيحة لاسال فيما يتعلق بتعميم حق الانتخاب بين الرجال ، وطبقه فيما يتعلق ببرلمان « الاتحاد الكونفدرالي لشمال ألمانيا » ثم امتد بعد ذلك بأربع سنوات ليشمل الرايخ المتحد كله . كما فكر بسمارك أيضاً في تنفيذ فكرة لاسال عن معونة الدولة « للاتحادات التعاونية » ولكن على نطاق ضيق جداً لا قيمة له . بيد أنه لم يفعل شيئاً لتعديل حق الانتخاب ، الذي كان يقوم على أسس لا ديموقراطية الى أقصى حد ، في بروسيا نفسها ، أو لينشئ في « الاتحاد الكونفدرالي » أو في الرايخ أية صورة من صور الحكم الدستوري الذي يجعل الوزارة — أي الفرع التنفيذي من الحكومة — مسؤولة أمام البرلمان . هذا الى جانب أن الراضخستاج الجديد ، بوصفه هيئة تشريعية ، جعل خاضعاً للبوندسرات Bundesrat الفدرالي ، الذي كان عملياً تحت سيطرة الحكومة البروسية . وهكذا فإن تعميم حق الانتخاب بين الرجال لم يحل معه أي قوة للراضخستاج المنتخب شعبياً في السيطرة على جهاز الدولة ، حتى اذا أرادت أغلبية أعضائه ذلك — ولم تكن هناك في الواقع أية أغلبية تحدوها مثل هذه الرغبة . فلم يكن لدى الاشتراكيين ،

من الفريقين ، أى أمل لفترة ما فى الحصول على مقاعد فى البرلمان الا فى المدن الكبيرة ؛ اذ كان سكان الريف فى ألمانيا عموما يكونون الأغلبية الكبرى . وكان تعميم حق الانتخاب بين الرجال ، اذ جعل من الممكن وجود عدد متزايد من الاشتراكيين فى الرايخستاغ ، وتطلب لممارسته بصورة فعالة شيئا من الحرية فى التنظيم السياسى والدعاية ، كان لذلك يعد تقدما حقيقيا ؛ ولكن الدستور الجديد منح هذا الحق بطريقة تدعم سيطرة الأوتوقراطية البروسية على ألمانيا كلها بصورة ايجابية بالاضافة الى أن هذه السيطرة صارت أشد بالربط بين انشاء الرايخ الجديد والانتصار العسكرى على فرنسا وضم الألزاس واللورين . فقد كانت الحرب تحظى بالتأييد الشعبى ، وكذلك الضم ، وأى شخص تجرأ على الاحتجاج ضد أى منهما كان يفقد التأييد الشعبى ويمكن القضاء عليه دون رادع — خاصة وأن بسمارك خدع نابليون الثالث وجعله يبدو معتديا . وعندما قام كوميون باريس بعد كارثة فرنسا العسكرية فورا ، صار أيسر على بسمارك أن يستأصل أى خصم يمكن اتهامه بالعطف على الكوميون أو على « الدولية » ، التى اعتبرت مصدر وجيه والتى سارعت فعلا الى الدفاع عنه . وقد ظل الصراع سجالا بين شقى الاشتراكية الألمانية حتى اندلاع الحرب البروسية الفرنسية فى سنة ١٨٧٠ . وأخذ الفريق الذى يتزعمه ليننخ وبيبل ، يؤيده ماركس وانجلز من الخارج وتشجعه « الدولية » تحت تأثير ماركس ، يتقدم باستمرار فى « جمعيات العمال » المحلية التى كانت قد قبلت سابقا زعامة التقدمين السياسية ، كما دعمته الانشقاقات المتكررة التى حدثت فى صفوف « الاتحاد العام للعمال الألمان » ، وبلغ ذروته فى سنة ١٨٦٩ بانشاء « الحزب الديموقراطى الاشتراكى » فى آي ناخ . بيد أن اللاساليين الذين كانوا فى تهقر مستمر الى أن صارشفيتزر

رئيس اتحادهم في سنة ١٨٦٧ ، بدأوا عندئذ يستعيدون قواهم بسرعة ؛ ويرجع معظم السبب في ذلك الى أن دعوتهم الى توحيد ألمانيا تحت زعامة بروسيا واصرارهم على الاقتراع العام باعتباره وسيلة للتحرر ، بدت ملائمة تماما لسير الأحداث واقعا . وجاء منح حق الاقتراع العام في « الاتحاد الكوهدرالى لشمال ألمانيا » في سنة ١٨٦٧ فعزز الأمل في أن بسمارك سيتمنح تأييده للعمال ضد الرأسمالين ، كما هيا انتخاب شفيترز مركزا ممتازا لاتباع لاسال يستخدمونه في توجيه نداءاتهم .

ثم وقعت الحرب . وأيد شفيترز وأتباعه ، طبقا لاعتقادهم في زعامة بروسيا للاتحاد الألماني ، بسمارك ضد نابليون الثالث وصوتوا بالموافقة على اعتمادات الحرب . ومن ناحية أخرى رفض لينخت ، الذي انتخب أيضا عضوا في رايخستاج شمال ألمانيا في سنة ١٨٦٧ ، التصويت بالموافقة على اعتمادات الحرب وتزعم حركة المعارضة في ضم الألزاس واللورين . وبمجرد أن خلع نابليون الثالث طالب لينخت وحزبه الذي تكوّن في آيزناخ بصلح مشرف مع الجمهورية الفرنسية وواجه الغضب العام الذي نجم عن معارضته لبسمارك في ساعة انتصاره . وفي سنة ١٨٧٠ ، في فترة الكبت التي أعقبت كوميون باريس ، حكم على لينخت بالسجن سنتين في قلعة بتهمة الخيانة العظمى .

وسرعان ما صار من الجلي أن وجود حزبين اشتراكيين متنافسين في ألمانيا يعوق نمو الحركة بشكل خطير . هذا الى جانب أن بسمارك بعد سنة ١٨٧١ لم يعد يهتم بارضاء أى من الحزبين . اذ أنه أخذ منذ قيام كوميون باريس يندد بشدة بكل صور الديمقراطية ؛ وقرّب الاضطهاد الذي عانى منه حزبا لاسال وآيزناخ بينهما ؛ فضلا عن أن توحيد ألمانيا تحت زعامة بروسيا في سنة ١٨٧١ أزال عقبة عملية كبرى من العقبات التي كانت

تحول دون التفاهم . وصار من الواضح أن مقاومة الاضطهاد وبناء حزب انتخابي قوى يتطلبان من الاشتراكيين تضافر القوى . وكان شفيتزر قد نعى عن زعامة اللاساليين في سنة ١٨٧١ بسبب شسجة قوية ، وان كانت غير صحيحة ، في أنه عميل سرى من عملاء بسمارك ؛ وأخذ « الاتحاد العام » يضعف ، رغم أنه ظل من الناحية العددية أقوى من حزب آيزناخ . وما أن وافقت سنة ١٨٧٤ حتى كان الفرقان يسعيان في ايجاد أساس للاندماج ، وفي العام التالي اتحد فعلا في « مؤتمر جوتا للوحدة » وكونا حزبا واحدا هو « الحزب الديموقراطى الاشتراكى الألماني » كانت القيادة فيه من بداية الأمر لفرق آيزناخ برغم أنه كان أقل عددا في الأصل .

وكان لينبخت قد بدا يتفاوض مع اللاساليين دون استشارة ماركس وانجلز ؛ وعندما رأى المنفيان في لندن الشروط المقترحة للاندماج ، التي كانت تتضمن مشروعا لبرنامج للحزب الموحد ، استشاطا غضبا . ولم يكونا معارضين للاندماج بالشروط السليمة ، ولكنهما ذهبا الى أن حزب اللاساليين كان ينحدر وفي مركز ضعيف ، وأنه كان يمكن الحصول على شروط أفضل بكثير لو أن فريق آيزناخ ظهر في جبهة متحدة قوية . وأرسل كل من ماركس وانجلز الى أصدقائهما في ألمانيا انتقادات شديدة للبرنامج الجديد المقترح : ووضع ماركس آراءه في وثيقة طويلة أرسلها لتوزع بين زعماء آيزناخ بصفة خصوصية . وقرأها لينبخت واتفق مع الأعضاء القليلين الآخرين الذين شمح لهم برؤيتها على أنه ينبغي اخفاؤها . أما بيل والآخرين الذين كان يخشى من تأثيرهم بها فانهم لم يروها الى أن نشرها انجلز بعد ذلك بعدة سنوات محاولا التأثير في إعادة تشكيل البرنامج بعد إلغاء القوانين المناهضة للاشتراكية في سنة ١٨٩٠ . وقد برر لينبخت والذين شاركوه في تصرفه موقفهم بأن الوحدة كانت أمرا جوهريا وأن



المفاوضات في سبيل تحقيقها كانت قد سارت فعلا شوطا كبيرا بحيث لم يعد هناك مجال لاعادة مناقشة القضايا التي أثارها ماركس وانجلز . والواقع أن كلا من ماركس وانجلز قبل كارها اخفاء الوثيقة بعد اذ أدركا أن نشر وجهات نظرهما لن يوقف الموافقة على البرنامج ، وأن أقصى ما يمكن أن يؤدي اليه هو احداث شقاق جديد .

وقد أثارَت مذكرة ماركس ، التي عُرِفَت منذ أن نشرها انجلز باسم « قد برنامج جوتا » ، جميع الاختلافات الرئيسية التي فرقت بينه وبين لاسال في الستينات من جديد . فقد هاجم وجهة نظر لاسال في « القانون الحديدي للأجور » ، باعتباره جزءا من صياغة البرنامج ، وفي « الحق في كامل نتاج العمل » ، وفي طابع الدولة والموقف السليم الذي يتخذه حزب الطبقة العاملة في تعامله معها . وبدأ بمهاجمة العبارة الأولى التي تقول : « ان العمل هو مصدر كل ثروة وحضارة ، ولما كان العمل المفيد لا يمكن أن يتم الا في المجتمع وعن طريق المجتمع ، فان لجميع أعضاء المجتمع حقوقا متساوية في نتاج العمل كله . » فكتب ماركس : ان العمل ليس مصدر كل الثروة . ان « الطبيعة » مصدر آخر مماثل تماما . الى جانب أنه اذا كان العمل المفيد لا يمكن أن يتم الا في المجتمع وعن طريق المجتمع ، فان نتائج العمل يخص المجتمع ولا يبقى للعامل الفرد سوى ما لا تتطلبه المحافظة على المجتمع . وهاجم ماركس بعد ذلك عبارة جاء فيها « ان وسائل العمل في المجتمع المعاصر احتكار للطبقة الرأسمالية » . فقال انها عبارة مشوهة من عبارات الدستور الأساسي « للاتحاد الدولي للعمال » — وهي مشوهة لأن اللاساليين هاجموا فيها الرأسماليين فقط وامتنعوا عن مهاجمة أصحاب الأراضي أيضا .

وجاءت بعد ذلك جملة تشير الى الملكية الشائعة في وسائل الانتاج

كوسيلة « لتنظيم العمل المتحد على أساس تعاوني مع توزيع عادل لتنتاج العمل ». وتساءل ماركس ما هو « التوزيع العادل » ؟ فإذا كان « لجميع أعضاء المجتمع حقوق متساوية في تنتاج العمل كله » — بما فيهم غير المنتجين — ماذا يكون من أمر المطالبة بأن يتلقى كل منتج قيمة ما ينتجه كلها ؟ فلا بد من استنزالات عدة من مجموع الناتج قبل امكان تحديد مقدار السلع التي تستهلك . وتتضمن هذه الاستنزالات (١) كل ما يتطلبه استبدال وسائل الانتاج التي تستهلك ؛ (٢) احتياطي آخر لتوسيع الانتاج في المستقبل ؛ (٣) أرصدة احتياطي أو تأمين لما قد يحدث من كوارث أو قلاقل بسبب الأحداث الطبيعية . وهذه الاستنزالات « يمكن تحديدها بالأدوات والقوى الموجودة ، وجزئيا بحساب الاحتمالات ؛ ولكن لا يمكن حسابها على أساس العدالة بأية طريقة كانت ؟ . كما أنه بالإضافة الى ذلك هناك استنزالات أخرى لابد منها لمواجهة ثغرات الادارة العامة وتوفير الحاجات المشتركة ، مثل المدارس والخدمات الصحية والخدمات العامة الأخرى ، وكذلك ثغرات اعالة غير المنتجين الذين لا يستطيعون العمل . وهكذا لا يبقى من « تنتاج العمل » الا جزء للتوزيع على المنتجين ؛ بيد أن العامل الفرد لا يعود له أى انتاج منفصل خاص به في المجتمع القائم على الشيوع الذى تسود فيه الملكية العامة لوسائل الانتاج ، ان العامل مجرد جزء من مجموع قوة المجتمع العاملة . فمن الجلى اذن أن مشروع البرنامج يجب ألا ينصب على مجتمع استقرت فيه الشيوعية تماما ، بل على مجتمع شيوعى في مرحلة الانتقال ، « المجتمع كما ينبثق من المجتمع الرأسمالى » . وفى هذا الوضع الانتقالى لا يتلقى الفرد تنتاج عمله كله ، بل ما يساوى مقدار العمل الذى أسهم به ناقصا الاستنزالات الضرورية ، ولكن بدون استنزال ما كان يقتضية محتكرو موارد الأرض ورأس المال الذين جردوا

حما يملكون . وبناء عليه ، لما كانت مقادير العمل التي يسهم الأفراد بها في الرصيد المشترك ستكون مختلفة فإن « الحقوق يجب أن تكون غير متساوية بدلا من أن تكون متساوية » . ويذهب ماركس الى أن أوجه التقص هذه « مما لا يمكن تجنبه في المرحلة الأولى للمجتمع الشيوعي » « ان الحق لا يمكن أن يعلو مطلقا على البنيان الاقتصادي والنمو الحضارى للمجتمع الذى يتأثر به » . والواقع أن ما يقوله ماركس هو ان الحديث عن « المساواة في الحقوق » على أنها ستتحقق بمجرد انشاء المجتمع الاشتراكى ، هراء طوبى فارغ . فمثل هذه « المساواة » لا تتحقق الا « في مرحلة أعلى من مراحل المجتمع الشيوعي ، بعد أن يفتقى طفيان استعباد الأفراد تبعا لتوزيع العمل ومعه التميز بين العمل الفكرى والعمل اليدوى » . ان المجتمع لن يرفع شعار : « من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته » الا عندما « تتدفق جميع مصادر الثروة التعاونية معا بحرية أكثر ، مع تكامل نمو الفرد ، وبذلك يمكن نبذ مفهوم « الحقوق » البورجوازي الضيق » .

ان هذه العبارة ، التى علق عليها لينين فيما بعد تعليقات متعددة الجوانب وشرحها بملاحظات تنطوى على موافقته عليها ، كانت الأساس الرئيسى للنظرية الشيوعية الحديثة في توزيع الدخول على المنتجين في المرحلة التى يكون فيها المجتمع بعد التخلص من الرأسمالية مباشرة . وقد استطرد ماركس قائلا : « انه لمن الضار جدا أن نربط حزينا مرة أخرى بأفكار كأنها عقائد كان لها في وقت من الأوقات بعض المعنى ولكنها أصبحت الآن مجرد صياغة لفظية لا معنى لها » — « صياغة لفظية عن الحقوق وأنواع الهراء الأخرى التى تشدق بها الديموقراطيون والاشتراكيون الفرنسيون » . ويقول ماركس ان « الحقوق » في الحقيقة غير ذات موضوع ، كما أنه من

الخطأ الفاحش أن نعلق الأهمية الأساسية على التوزيع . لأن « توزيع أدوات الاستهلاك في أي وقت هو ببساطة نتيجة لتوزيع ظروف الإنتاج » — أى للملكية وسائل الإنتاج . فإذا كانت هذه الوسائل مملوكة ملكية خاصة فإن قوانين التوزيع الرأسمالية تنطبق بصورة آلية : وإذا كانت ملكيتها عامة انطبقت قوانين مختلفة طبعاً . وبناء عليه فإن الحديث عن المساواة في توزيع الدخول ، بدلا من تركيز الاهتمام على تعديل ظروف الإنتاج التي تحدد التوزيع بصورة مباشرة ، يُعتبر خطوة إلى الوراء في النظرية .

وماركس ، طوال هذه الفقرة ، إنما يتبع دلالات الاشتراكية « العلمية » . فهو يذهب إلى أن الاشتراكية نظام يمكن اثباته علميا لا علاقة له مطلقاً بأفكار « العدالة » . « فالعدالة » ، كما يقول ، مفهوم قانوني نسبي تماما في علاقته بالنظام الاجتماعي الذي يُطبق داخله ، وبناء عليه فهو جزء من « البناء الفوقي » . فالعامل الحقيقي في تحديد أفكار العدالة هو خطة علاقات الإنتاج ؛ ومن ثم ينبغي على الاشتراكيين أن يوجهوا جهودهم نحو تغيير هذه العلاقات بما يتسق مع حركة القوى التاريخية لا أن يحاولوا تعديل توزيع الدخول على ضوء قواعد لا تتفق مع خطة الإنتاج السائدة . ولا يعني ماركس أن العمال يجب ألا يناضلوا لرفع أجورهم وتحسين أحوالهم في ظل الرأسمالية : بل على العكس ، انه يؤكد الحاجة إلى مثل هذا النضال . ان ما يهاجمه هو الوهم ، في نظره ، من أن التغييرات التي تحدث في توزيع الدخول يمكن أن تؤثر تأثيرا فعالا ضد « القوانين » التي تحدد توزيع نتاج الصناعة ما دامت وسائل الإنتاج تستثمر مملوكة ملكية خاصة .

ويتحول ماركس بعد ذلك إلى عبارة في مشروع « برنامج جوتا » تنطوي على تأكيد أن « تحرير العمل لا بد أن يكون مهمة الطبقة العاملة

التي تقف منها جميع الطبقات الأخرى ، في كتلة رجعية متجانسة ، موقف المعارضة » . وقد أثار القسم الأخير من هذه العبارة تأثيرته بصفة خاصة . فهو ينكر بشدة أن البورجوازية الرأسمالية يمكن أن تسمى على صواب « رجعية » . بل على النقيض من ذلك ، ان البورجوازية الرأسمالية ، في فضالها ضد الأرستقراطية الاقطاعية وجند « الطبقات المتوسطة التي تحاول الدفاع عن أوضاع اجتماعية خلقتها أساليب انتاجية بالية » ، يجب أن تعتبر طبقة ثورية . ان الطبقة البورجوازية ليست رجعية ، بصورة مطلقة أو في علاقتها بالطبقات الاقطاعية والبورجوازية الصغيرة ، وانما هي رجعية فحسب في علاقتها بالبروليتاريا ، التي قدر لها أن تحتل مكانها ، وبالمقابلة تكون البورجوازية الصغيرة المؤلفة من صغار التجار والصناع والفلاحين الموسرين نسبيا ، ليست ثورية الا « على ضوء تحولها الوشيك الى صفوف البروليتاريا — أي الى الحد الذي تنضم فيه الى العمال مدفوعة بما يتهددها من خطر الفناء » .

ويسأل ماركس تلامذته هذا السؤال : « هل قلنا للصناع وأصحاب المصانع الصغيرة والفلاحين في الانتخابات الأخيرة — انكم مجرد جزء من كتلة رجعية متجانسة تقف ضدنا مع الطبقات الاقطاعية والرأسمالية ؟ » ويستطرد مشيرا الى أن الأمر كان على النقيض من ذلك ؛ ان الديموقراطيين الاشتراكيين قاربوا ، وكانوا على حق ، الى الطبقات البورجوازية الصغيرة سميا وراء تأييدها الانتخابي ضد أصحاب الأراضي والرأسماليين الكبار . ولكن اللاساليين من ناحيتهم شوخوا الصورة « لكي يضيفوا ستارا براقا على تحالفه — أي تحالف لاسال — مع أنصار الحكم المطلق والاقطاعيين من خصوم البورجوازية » . ولم يكن أسلوب ماركس في عرضه لرأيه واضحا تماما : بيد أن ما يعنيه هو أنه ينبغي على البروليتاريا أن تساعد

البورجوازية — الصغيرة والكبيرة — في حدود نضالها ضد الاقطاع وأن يتقربوا الى الناحين من البورجوازيين الصغار يرغم أن « الديمقراطية » التي يمثلونها ملوثة بالرغبة في الدفاع عن ظروف اقتصادية اهضى عهدها . ولكنه يعارض معارضة تامة في أى انضمام الى الطبقات الاقطاعية أو الى الحكم الأوتوقراطي ضد دعاة « الدستورية » من البورجوازيين .

والموضوع التالى الذى أثاره ماركس يتعلق بالنزعة الدولية . والجملة التى يعترض عليها هى : « ان الطبقة العاملة تجاهد في سبيل تحرير نفسها داخل اطار الدولة القومية القائمة في أول الأمر ، وهى تدرك أن النتيجة الضرورية لجهودها ، وهى جهود مشتركة بين عمال جميع البلاد المتقدمة ، ستكون الأخاء الدولى بين الأمم » . ويقول ماركس في ذلك انه يتعين على العمال ، لكى يستطيعوا النضال أصلا ، أن ينظموا أنفسهم داخليا كطبقة وأن يثيروا المعركة داخل بلادهم ، بيد أن هذا يتعلق « بصورة » نضالهم وليس « بضمونه » ، ومن الخطأ الفاحش أن تتحدث عن العمال على أنهم يجاهدون « داخل اطار الدولة القومية القائمة » لأن الدولة القائمة نفسها لابد أن تعمل داخل اطار دولى من العلاقات الاقتصادية والسياسية . فالرأسمالية خطة دولية ؛ كما أن بسمارك بالتأكيد لم يصنع شهرته بوصفه رجل دولة بالعمل « داخل اطار قومى » . على العكس ، ان عظمتها قامت أساسا على سياسته الخارجية . هذا بالاضافة الى أن الحديث عن « الأخاء بين الأمم » ليس سوى مجرد شعارات يطلقها البورجوازيون من دعاة السلام كما تبشر به « عصابة السلام والحرية » . ان الأخاء الدولى الذى ينبغى على العمال أن ينادوا به هو ذلك الذى يقوم بين عمال جميع البلاد — لا الذى يقوم بين أمم منقسمة الى طبقات متصارعة . ويضيف ماركس ان الحاجة الى الاخاء الدولى بين العمال لم تنقض بانتها « الاتحاد الدولى

للعمال « التى كانت « مجرد محاولة أولى لإنشاء جهاز مركزى » لنشاط الطبقة العاملة دوليا ، ولم تعد « عملية فى صورتها التاريخية الأولى بعد سقوط كوميون باريس » . وماركس هنا يوجه النقد للموقف القومى الذى وقفه اللاساليون تجاه الحرب الفرنسية البروسية وضم الألزاس واللورين . فهو يعلن أسفه على أن الحزب المشترك يهجر النزعة الدولية العمالية التى تمثلت فى وقوف ليننخت وبعض الزعماء الآخرين تلك الوقفة البطولية فى سنة ١٨٧٠ و سنة ١٨٧١ .

وبلى ذلك جزء يهاجم فيه ماركس مفهوم لاسال عن « قانون الأجور الحديدى » . فقال : « انه اذا كان هذا القانون يعتمد ، كما قال لاسال ، على قانون مالتس فى السكان فما هو معنى الحديث عن النائه بالناء نظام الأجور ، كما جاء فى برنامج جوتا ؟ » ثم يذكر ماركس مفهومه هو عن القوانين التى تحدد سعر قوة العمل فى ظل الرأسمالية على أساس التمييز بين وقت العمل الذى يتلقى عنه العامل أجرا ووقت العمل الذى لا ينال عنه أجره — وهى التفرقة التى أصبحت الآن مألوفة — دون أية إشارة الى مذهب مالتس ؛ ويلوم أتباعه من الألمان على أنهم نبذوا تحليله والتجأوا الى فكرة خاطئة عفى عليها الزمن من أفكار الاقتصاديين البورجوازيين .

يبد أن كل هذا ليس سوى مجرد مناقشات بالنسبة للجزء التالى من « النقد » ، وهو الذى يوجه فيه ماركس هجوما مباشرا على مفهوم لاسال عن الدولة ومقترحاته لتحرير العمال بواسطة اتحادات تعاونية تعينها الدولة ويقول البرنامج ان هذه الاتحادات ستكون « بمساعدة الدولة تحت السيطرة الديمقراطية للناس العاملين » . ويقول ماركس ان ذلك يعنى أن الدولة ، وليست الطبقة العاملة ، هى التى ستنشئ الجمعيات التعاونية ؛ وتأتى الاشتراكية بواسطة عمل من جانب الدولة . فكيف يتفق هذا مع

الاعتقاد بأن تحرير العمال هو مهمة العمال أنفسهم ؟ ؛ ثم يتساءل ماركس الى جانب ذلك : من هم « الناس العاملون الذين يمارسون السيطرة الديمقراطية » في بلد غالية « العمال » فيه فلاحون لا يروليتيرون؟ أن الاقتراع العام في مثل هذا المجتمع لا يعنى سيطرة الطبقة العاملة — بل انه أبعد ما يكون عن ذلك . ويذهب ماركس الى أن الاتحادات التعاونية ليست لها قيمة الا في حدود كونها « من صنع الطبقة العاملة وحدها ولا تخضع لوصاية من جانب الحكومة أو من جانب البورجوازية » . ان الطبقة العاملة التي تطلب الى الدولة أن تصنع لها جمعياتها التعاونية تثبت أنها « ليست على قوة ، وأنها لم تنفج بعد لتكون على قوة » .

وما هي هذه الدولة التي تطلب أن تفعل كل ذلك من أجل العمال ؟ ان البرنامج يتحدث عنها بوصفها « الدولة الحرة » ، ولكن ماذا تعنى هذه العبارة ؟ ويقول ماركس « ليس من هدف العمال بأى حال من الأحوال .. أن يحرروا الدولة » . ان الدولة في ألمانيا كما في روسيا « حرة » فعلا أكثر مما ينبغي . « ان الحرية هي تحويل الدولة من جهاز يسيطر على المجتمع الى جهاز يسيطر عليه المجتمع تماما — وبعبارة أخرى ، هي تحديد حرية الدولة . ويقول ماركس « ان البرنامج يثبت قلة تأثيره بالأفكار الاشتراكية بتناول الدولة على أنها موجود (Entity) له أسسه الفكرية والأخلاقية المستقلة الخاصة به ، بدلا من أن يتناول المجتمع ( القائم وأى مجتمع في المستقبل ) على أنه أساس الدولة ( أو أية دولة في المستقبل ) » . ويذهب ماركس الى أن الدول القائمة تختلف اختلافا واسعا بعضها عن البعض ، ولكن كل الدول في العالم الحديث « تقوم على أسس من المجتمع البورجوازي » في مراحلها المختلفة من النمو . ان ما ينبغي على



الاشتراكيين أن يفكروا فيه ليس الدول القائمة ولكن « في التغيرات التي ستطرأ على الدولة في المجتمع الشيوعي ». وفي الرد على هذه المسألة يذكر ماركس هذه العبارات التي كثيرا ما يشار إليها :

« تقع بين المجتمع الرأسمالي والمجتمع الشيوعي فترة من التحول الثوري من الواحد الى الآخر . ويقابل هذه الفترة فترة من الانتقال السياسي لا يمكن أن تكون الدولة خلالها سوى الديكتاتورية الثورية للبروليتاريا » .

ويقول ماركس ان برنامج جوتا لا يتحدث عن كل ذلك ، وكل ما يفعله أنه يرد « الشعارات الديمقراطية القديمة المعروفة » — الاقتراع العام والتشريع المباشر والاستفتاء الشعبي وجيش المواطنين ، وما الى ذلك . ويذكر أن مثل هذه المطالب « لا معنى لها الا في جمهورية ديمقراطية » ، وهي مجرد كلمات جوفاء في دولة مثل « الامبراطورية الألمانية البروسية » . ولما كان الديموقراطيون الاشتراكيون الألمان لا يجرأون على اعلان المطالبة بمثل هذه الجمهورية — وهو تصرف حكيم في نظر ماركس — فإن المطالبة بالاقتراع العام وما الى ذلك لا يمكن أن يكون لها أى معنى . والواقع أن ماركس كان بذلك انما يقول أنه لا يمكن أن تكون هناك طريقة سلمية في إعادة تشكيل « حكومة استبدادية عسكرية يحميها البوليس » مثل الرايخ الألماني ، الذي لا سبيل الى التخلص منه الا بالثورة .

وعلق ماركس بعد ذلك بعض تعليقات أخرى على قسط بذاتها في البرنامج ، كلها بنفس الروح ؛ ولكن التفاصيل لا تهنا هنا . فلب هذه هو أن الوثيقة التي اتفق عليها بين الحزبين الاشتراكيين الألمانين تضمنت تنازلا أكثر مما ينبغي لاجتماع لاسال الذين كانوا مرغبين على قبول الاندماج بشروط أشد من ذلك كثيرا ، وأن هذا التنازل سلم في مسائل حيوية تتعلق

بالمبادئ ، وخاصة فيما يتصل بموقف الاشتراكيين من الدولة الألمانية البروسية القائمة . وكان قسم من النقد موجهاً ضد التعامل مع هذه الدولة بالذات كما لو كانت « جمهورية ديموقراطية » من النوع الفرنسي أو السويسري أو الأمريكي وتجاهل طابعها العسكري والاقطاعي ، وهو الطابع الذي ظلت تحتفظ به رغم أنها « زينت نفسها بصورة من الحكم البرلماني » ووجود تأثير النفوذ البورجوازي عليها الى حد ما . ولكن قبل ذلك وأهم منه قال ماركس : انه حتى عندما تقوم جمهورية ديموقراطية « لا بد من خوض معركة الصراع الطبقي الى نهايته في هذه الصورة السياسية الأخيرة من صور المجتمع البورجوازي » .

وقد ثار جدل كبير بين الدارسين الماركسيين حول معنى اشارة ماركس الى « ديكتاتورية البروليتاريا » في « نقد برنامج جوتا » . ان لنين ، وهو يستعد لكتابة مؤلفه « الدولة والثورة » في سنة ١٩١٧ ، علق بحواشي كثيرة على نسخته من « النقد » وقارنها أيضا بنص « البيان الشيوعي » وبخطاب كتبه انظر لبيل في الوقت الذي كانت تدور فيه المناقشة حول « برنامج جوتا » . وكان انجلز قد هاجم بصفة خاصة ، كما فعل ماركس ، صياغة المشروع الخاص « بالدولة الحرة » ، وكتب يقول : « انه يكون من الأفضل التخلص من كل تلك الثروة حول الدولة ، خاصة بعد الكوميون ، الذي لم يعد دولة بالمعنى السليم للكلمة » . واستطرد يقول : ان « البيان الشيوعي » سبق أن جاء فيه فعلا « ان الدولة ستنتحل من تلقاء ذاتها وتختفي بمقدم النظام الاشتراكي للمجتمع » . ثم علق على ذلك بما يلي :

« ولما لم تكن الدولة سوى ظاهرة عابرة ، ولا بد من استخدامها في الصراع الثوري كوسيلة لاختضاع خصومنا بالقوة ، فانه هراء بحث أن يتحدث عن « دولة الشعب الحرة » . وطالما كانت البروليتاريا في حاجة

الى الدولة فانها مستحاجها لاختضاع خصومها ، وليس بفرض تحقيق الحرية ؛ وبمجرد أن يصبح من الممكن التحدث عن « الحرية » لا يعود للدولة ، بوضعها هذا ، وجود .

ثم اقترح انجلز أن يحل محل كلمة « دولة » في البرنامج لفظ «مجتمع» (Community) — وهى كلمة ألمانية قديمة طيبة تقابل كلمة « كوميون » (Commune) الفرنسية . وقد لاحظ لنين في تعليقه أنه بينما اقترح انجلز التخلص من كلمة « الدولة » في البرنامج احتفظ ماركس في « النقد » ، الذى كتب بعده بأكثر من شهر ، بالكلمة في حديثه عن فترة الانتقال . ولكنه قال انه لا يوجد أى تناقض فى الأمر فكلاهما يعنى نفس الشيء . فالمجتمع الرأسمالى توجد فيه « دولة » بالمعنى الصحيح للكلمة . وفى فترة الانتقال تظل « الدولة » بمعنى ما باقية ، ولكنها « ليست دولة بالمعنى الصحيح للكلمة » مثل كوميون باريس . وفى النهاية « لا تكون الدولة فى المجتمع الشيوعى ضرورية » : « أنها تذوى » . ويبدو هذا تلخيصا سليما لما عناه ماركس وانجلز بوضوح : بيد أننا لانجد فيه شيئا عن الصورة التى ستأخذها «ديكتاتورية البروليتاريا» التى سبق بها كوميون باريس . لا ريب فى أن ماركس وانجلز كانا سيذهبان الى أن الصور الضرورية ستختلف بين حالة وحالة تبعا للظروف التى تحدث فيها الثورة ، وكانا سيسخران من فكرة وضع صورة ثابتة بصرف النظر عن طابع المجتمع الذى يتعلق به الأمر أو مقتضيات الموقف المباشر . وهكذا فانه لا يمكن القول بأن فكرتهما عن « الديكتاتورية » تستبعد الاقتراح العام أو تتطلبه ، كما لا يمكن القول بأنها تنطوى على أى رأى معين فى « دور الحزب الشيوعى » أكثر من وظيفته العامة بوصفه طليعة البروليتاريا كلها وليس مجرد شيعة . ان مذهب الديكتاتورية نما فيما بعد وخاصة على يد لنين .

وقد قبل مشروع البرنامج مع بعض التعديلات الثانوية ، رغم احتجاجات ماركس وانجلز ، أساسا لاتدماج الحزبين الاشتراكيين الألمانيين؛ وظهر « الحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني » المتحد الى الوجود رسميا في سنة ١٨٧٥ . ورغم أن أعضاءه من أتباع لاسال كانوا أكثر عددا الا أن السيطرة الفعلية كانت عمليا منذ البداية لقطاع آيزناخ . ويرجع العامل الأساسي في ذلك الى أنه منذ سنة ١٨٧١ تحول بسمارك وحكمه بصورة متزايدة الى العداء تجاه كل أنواع الحركات الاشتراكية الديمقراطية ، وبذلك جعل سياسة لاسال من العمل مع الدولة ضدالبورجوازية الناهضة غير ممكنة التحقيق عمليا البتة . فضلا عن أن الموقف في ألمانيا تعقد في السبعينات من القرن التاسع عشر بسبب الصراع الذي اشتبك فيه بسمارك مع الكنيسة الكاثوليكية . فقد بدأ ما يسمى « بالكفاح الحضارى » ( Kulturkampf ) في بروسيا سنة ١٨٧١ باجراء تهيد النشاط السياسى لرجال الكنيسة — كرد على المعارضة التى قام بها كثير من الكاثوليك ضد توحيد ألمانيا تحت زعامة بروسيا . ثم تبع ذلك في سنة ١٨٧٣ اجراءات تضع الاشراف على المدارس في يد الدولة وحدها وتحرم نظام « الجزويت » . وفى سنة ١٨٧٣ صدرت « قوانين مايو » التى تهيد السلطات التأديبية التى تمارسها الكنيسة على أتباعها وتستبعد رجال الكنيسة الأجانب ، وحتى الألمان منهم الذين تعلموا في الخارج . وألقى بكثير من القساوسة الكاثوليك في السجون ، كما طرد كثيرون من كبار رجال الكنيسة من مناصبهم . وفى سنة ١٨٧٤ أخذت حكومة بروسيا لنفسها سلطة طرد رجال الكنيسة الذين يخالفون القانون من البلاد ، وفى سنة ١٨٧٥ أوقفت معونات الدولة للكنيسة وحلت معظم الجماعات الدينية . وظل النضال قائما على أشده حتى سنة ١٨٧٨ تقريبا ، ثم بدأت الاجراءات التى اتخذت ضد الكنيسة

تخف تدريجيا عندما احتاج بسمارك الى حلفاء لسياسة « الحماية » التي اتبعها ضد التحررين ، ولجهوده في القضاء على قوة الديمقراطية الاشتراكية النامية .

وهكذا وجد كل من الكاثوليك الألمان والديمقراطيين الاشتراكيين أنفسهم في السبعينات يقفون معا في معارضة حكومة الرايخ الحديث الانشاء ، ويواجهون ضرورة الالتجاء الى تأييد الناخبين في الانتخابات العامة التي أجريت من أجل تكوين الرايخستاغ . بيد أن الكاثوليك والديمقراطيين الاشتراكيين كانوا في نفس الوقت على عدااء حاد بعضهم ضد بعض ؛ لأن الديمقراطيين الاشتراكيين كانوا يعارضون ادعاءات الكنيسة بقدر ما عارضها بسمارك ، بينما كان الكاثوليك مرغمين على منافسة الديمقراطيين الاشتراكيين في الحصول على تأييد الطبقات العاملة والبورجوازية الصغيرة في المناطق التي يغلب فيها الكاثوليك ، مثل بافاريا وأرض الراين . والواقع أنه كانت هناك حركة اشتراكية كاثوليكية كبيرة — كثيرا ما أطلق عليها « الاشتراكية المسيحية » — في ألمانيا منذ الستينات الأولى . ففي سنة ١٨٦٣ حث جوهان دولنجر (١٧٩٩—١٨٩٠) الكاثوليك الألمان على تبني الاشتراكية ، وكان ذلك ردا على الحملة التي قام بها لاسال لانشاء حزب عمالي ؛ وفي العام التالي حظى هذا النداء بتأييد قوى من جانب ويلهلم اماتويل كنتر (١٨١١—١٨٧٧) ، الأرستقراطي الذي كان أحد دعاة الإصلاح من أعضاء برلمان فرانكفورت في سنة ١٨٤٨ وصار أسقف ميتر بعد ذلك بعامين . ونشر الأسقف كنتر في سنة ١٨٦٤ كتابا قصيرا عنوانه : « مشكلة العمل والمسيحية » عرض فيه مقترحات تقديمية لتحسين أحوال الطبقة العاملة ودعا الى قيام الكنيسة الكاثوليكية ، بانشاء جمعيات تعاونية مستقلة عن الدولة لتمول برأس مال يقدمه المخلصون من أتباع

الكنيسة . والى جانب ذلك جذ فون كتلر اتخاذ الاجراءات الكفيلة بفرض  
أجور عادلة وبتأمين العمال ضد التعتل والعجز . ووجه هجوما شديدا الى  
مساوىء الرأسمالية ولا أخلاقية سياسة « حرية التعامل » التحررية ،  
وطالب باضفاء الطابع الأخلاقى على السياسة الاقتصادية بما يتفق والمفاهيم  
المسيحية عن العدالة وحقوق الانسان الأساسية . وكان فون كتلر متأثرا  
الى حد بعيد برودبرتس وكذلك ، الى حد ما ، بالداعية التعاونى المسيحي  
فيكتور ايميه هيوبر ( ١٨٠٠-١٨٩٦ ) الذى أشرنا من قبل الى نشاطه  
الدولى فيما يتصل بالحركة التعاونية .

واستمرت حركة « الاشتراكية المسيحية » - أو على الأصح  
« الاجتماعية المسيحية » - هذه تزداد قوة ابان الستينات من القرن  
التاسع عشر . والى جانب فون كتلر كان داعيتها الرئيسى الكاهن  
موفانج ( ١٨١٧ - ١٨٩٠ ) - من مينز أيضا - الذى كتب ودعا  
كثيرا لتأييدها . وفى سنة ١٨٦٨ بدأت تظهر دورية تحت عنوان :  
« الرسائل المسيحية الاجتماعية » ؛ وفى سنة ١٨٦٩ أيد مؤتمر من رجال  
الدين الكاثوليكين الألمان هذه الحركة . وتولى الاشتراكيون المسيحيون  
منظمة « لاتحادات المتجولين الكاثوليك » كان صانع الأحذية القس ادولف  
كولينج ( ١٨١٣-١٨٦٥ ) قد أسسها فى أرض الراين منذ سنة ١٨٤٧ ، بهدف  
أساسى هو اتهاذ الحياة العائلية التى ساد الشعور بأنها معرضة للخطر بسبب  
زيادة الاتجاه الى العيشة فى المدن والعمل فى المصانع . وكانت الاتحادات  
المحلية فى حركة كولينج تحت رئاسة قساوسة ، وكانت تقوم بنشاط تربوى  
ثقافى وفنى . وكان أحد مبادئهم الرئيسية أن الإصلاح الأخلاقى يجب أن  
يسبق الإصلاح الاجتماعى . وكان كولينج من مؤيدى فون كتلر وصديقا له ؛  
وعندما عقد الكاثوليك العزم على تنظيم حركة على نطاق قومى أخذوا

اتحاداته وكذلك عددا من الاتحادات المماثلة الأخرى التي كانت قد أنشئت بين الفلاحين خاصة في بافاريا .

وهكذا عندما بدأ الصراع بين بسمارك والكنيسة الكاثوليكية كان لدى الكاثوليك فعلا حركة اجتماعية منظمة تنظيما قويا تساندتهم ، وبذا استطاعوا أن يقاوموا الحكومة مقاومة شديدة ، بينما خاضوا في نفس الوقت معركة مستمرة ضد « الاتحاد المادى » الذى تتسم به الأحزاب الاشتراكية . كما أن دعايتهم الاجتماعية كانت تنطوى منذ البداية على عنصر من مناهضة السامية موجه ضد اليهود الذين كانوا يحتلون مراكز بارزة بين الرأسمالين التحرريين وزعماء الاشتراكية . فقد كان لاسال وماركس يهوديين . بيد أن هذا العداء نحو السامية كان أقل ضراوة فى الستينات منه فيما بعد ، كما أنه لم يكن فى ألمانيا — بوصفها متميزة عن النمسا فى هذا المجال — سائدا بين الكاثوليك بقدر ما كان مهيمنًا بين اللوثرين . وقد تأخر البروتستانت كثيرا عن الكاثوليك فى القيام بحركة « مسيحية اجتماعية » خاصة بهم فى معارضة الديموقراطيين الاشتراكيين ، ولكنهم عندما أسسوا حركتهم فى أواخر السبعينات جاءت أكثر رجعية بكثير فى السياسة وأشد فى عدائها نحو السامية من الحركة الكاثوليكية المنافسة . وقد أسس زعيمها القس البروتستانتى أدولف ستوكر ( ١٨٣٥ — ١٩٠٩ ) « حزب العمال الاشتراكى المسيحى » فى سنة ١٨٧٨ وجاء معظم أنصاره من الطبقات الوسطى الدنيا فى بروسيا ، وكان حزبه ملكيا ومناهضا بشدة للتحررية — لقد كان فى الواقع مجرد هيئة ملحقة بالباط البروسى .

وكان فون كلر ، من الناحية الأخرى ، مصلحا اجتماعيا مخلصا تماما ، وإن لم يكن بطبيعة الحال اشتراكيا بالمعنى المألوف للكلمة . وكان قد بدأ كما رأينا بالدعوة الى حركة اجتماعية تحت رعاية الكنيسة ومستقلة تماما

عن الدولة ؛ ولكن يبدو أنه أدرك أن خطته الخاصة بتكوين جمعيات تعاونية انتاجية تمويلها الكنيسة غير عملية ، فاتجه في كتاباته الأخيرة أكثر فأكثر الى المطالبة بسن التشريعات « الحامية » لمصلحة العمال . وأفضل ما يصور هذه المرحلة المتأخرة هو كتابه « التحررية والاشتراكية والمسيحية » الذى نشر فى سنة ١٨٧١ وكان « الكفاح الحضرى » قد بدأ لتوه . وفيما بعد خلفه فى جهوده فرانك هيتسه ( ١٨٥١ - ١٩٢١ ) الذى صار فى سنة ١٨٨٥ سكرتيراً عاماً لهيئة « ارييترول » ، الاتحاد الكاثوليكي الخيرى القوى ، كما صار زعيماً « لحزب الوسط » الذى انبثق من الحركة الكاثوليكية الاجتماعية . بيد أن القسم الأساسى من هذه الحركة اتجه اتجاها ملحوظاً الى اليمين ؛ بمجرد أن بدأ « الكفاح الحضرى » يغتنى ، ومن ثم تحولت الدولة بجهودها الى مهاجمة « الحزب الديموقراطى الاشتراكى » .

وفى سنة ١٨٧٨ وقعت محاولتان لاغتيال الامبراطور الألماني ويلهلم . ولم تكن للديموقراطيين الاشتراكيين يد فى هذه المحاولات ، اذ قام بها أرهاييون أفراد ؛ ولكن بسمارك انتهز الفرصة للقيام باضطهاد عام للاشتراكيين وعقد هدنة من نوع ما مع الكاثوليك . ودفعت القوانين المناهضة للاشتراكية التى صدرت فى سنة ١٨٧٨ والسنوات التالية « الحزب الديموقراطى الاشتراكى » الى العمل فى الخفاء ، وأرغمته على قفل قيادة تنظيمه الى الخارج تاركاً ممثليه المنتخبين فى الرايخستاج وفى البرلمانات الألمانية الصغيرة ليعملوا وكلاء له فى ألمانيا نفسها . وقد حرم قانون سنة ١٨٧٨ انشاء ، أو الاستمرار فى ، أية منظمة تسعى الى قلب الدولة القائمة أو النظام الاجتماعى عن طريق الدعوة الى أى نوع من الاشتراكية أو الديموقراطية الاشتراكية أو الشيوعية . وبذلك قرر حل « الحزب



الديموقراطى الاشتراكى » وجميع الهيئات الاشتراكية الأخرى . وقد استحال على « الحزب الديموقراطى الاشتراكى » بسبب هذا القانون عقد أى مؤتمر يمثل قطاعاته المختلفة ، ومن ثم لم يستطع إعادة النظر فى البرنامج الذى ووفق عليه فى « مؤتمر الوحدة » الذى عقد فى جوتا سنة ١٨٧٥ — وإن كان مرشحوه قد استطاعوا بطبيعة الحال أن يتقدموا ببرامجهم الانتخابية الخاصة بهم ، واستطاع الحزب أن يفوز بنجاح انتخابى قوى رغم التحريم الذى فرض على تنظيمه . ويفسر ذلك السبب فى أن برنامج جوتا استمر رسميا حتى سنة ١٨٩٠ ، عندما انتهت المدة المحددة للقوانين المناهضة للاشتراكية ، وأتيحت الفرصة أخيرا لإعادة النظر فيه ، وحل محله « برنامج إيرفورت » الذى سنعود اليه فيما بعد .

وكانت الحركة « الاجتماعية المسيحية » إبان فترة أوجها فى الستينات والسبعينات تحارب فى ثلاث جهات فى نفس الوقت ، وكان مركز القتال الرئيسى ينتقل بين الجبهات الثلاثة من وقت الى آخر . فكادت فى الولايات التى تغلب فيها البروتستانتية وفى الرايخ كله كوحدة تقاوم ضد توسع سلطة الدولة فى ميادين التربية وحرية القول والتنظيم وما الى ذلك ، ولكنها كانت فى نفس الوقت تطالب بسن التشريعات الاجتماعية لمصلحة العمال . وفى الميدان الاقتصادى كانت تقاوم ضد التحررية البورجوازية التى كانت فى معظم الأحوال تتمسك بحرية الفكر « وبالعقلية » كما كانت تتمسك « بحرية التعامل » . وكانت تقاوم أيضا ضد الديموقراطيين الاشتراكيين الذين كانوا منافسيها الرئيسيين فى اجتذاب التأيد الشعبى فى المناطق الصناعية الكاثوليكية . وبوجه عام بدت هذه الحركة فى الستينات فى صورة الخصم الأول للتحررية الرأسمالية ، ولكن السبب الرئيسى فى اتخاذها هذا الموقف هو أنها كانت تبحث عن وسيلة لمنافسة دعوة لاسال الاشتراكية .

وفي السبعينات ، خلال فترة « الكفاح الحضارى » ، كانت معركتها الأساسية ضد بسمارك وفي معارضتها لقوة الدولة ، وكثيرا ما وجدت نفسها متحالفة مع الاشتراكيين ضد الحكم الأوتوقراطى . وفي الثمانينات عندما قارب « الكفاح الحضارى » أن ينتهى وصار الاشتراكيون الضحايا الرئيسية للاضطهاد الحكومى ، أصبحت قوة توازن بين المحافظين والتحرريين ، واستفادت من الاضطهاد الذى تعرض له الاشتراكيون فى حملتها لتنظيم العمال الكاثوليك . وفي الثمانينات ، عندما انتهت القوانين المناهضة للاشتراكية ، اتجهت الى اليمين أكثر بسبب نضالها المتزايد ضد النفوذ الاشتراكى ، ولكنها استمرت تؤيد التشريعات الاجتماعية كشرط ضرورى للاحتفاظ بسيطرتها بين العمال الكاثوليك .

وفي نفس الوقت تعرض مذهبا الرأسمالية التحررية وحرية التعامل للهجوم من زاوية أخرى . اذ أن الفكرة القائلة بأن الدولة يجب أن تقف جانبا وتسمح للرأسمالية بالنمو بلا عائق اسم الحرية والقانون الاقتصادى كانت تواجه دائما ، فى ألمانيا ، معارضة قوية من جانب الفلاسفة الذين مجدوا وظيفة الدولة بوصفها المعبر الأسمى عن روح الشعب . فقد كان فيشته ، مثله فى ذلك مثل هيجل ، داعية قويا لحق الدولة فى تنظيم حياة الأمة كلها ؛ كما أن « الهيجليون الثبان » وقفوا موقف المداء الكامل من مذاهب « حرية التعامل » التى جاء بها الاقتصاديون التحرريون . وأكثر من ذلك أن هذه المذاهب لم تمر بدون معارضة من جانب الاقتصاديين أنفسهم ، فكان مؤلف فردريك ليست « خطة الاقتصاد القومى » ( ١٨٤١ ) تحديا للمذاهب الاقتصادية الكلاسيكية بسبب اصراره على أن مهمة الدولة هى تخطيط النمو الاقتصادى لكى يضمن كل بلد استخدام موارده الى أقصى حد لتحقيق أقصى امكانياتها فى انتاج الثروة . وبعد ذلك بعامين بدأ

ويلهم روشيه ، مؤسس « المدرسة التاريخية » الألمانية بين الاقتصاديين ، نشر تلك السلسلة من المجلدات التي عرض فيها وجهة نظره في تسمية القوانين الاقتصادية ، وذهب الى أن هذه القوانين لا تكون سلبية الا في حدود أنظمة اقتصادية بذاتها ، وليس بصفة مطلقة . وتابع برونو هيلبراند وكارل فيز أسلوب روشيه ومذهبه ابان السنوات القليلة التالية ، ووصلا بهما الى تناول الاقتصاد بصفة عامة على أنه دراسة تاريخية تصل اتصالا وثيقا بالقانون والسياسة ، وليس على أنه علم استقرائي يمكن أن يؤدي الى قضايا مطلقة . وكان هؤلاء الكتاب أبعد ما يكونون عن الاعتراض على مبدأ تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية ، بل اعتبروا — على النقيض من ذلك — انه تصرف سليم وملائم من جانب الدولة أن تضع الشروط التي يعمل في ظلها صاحب المشروع الخاص . وخلفهم جيل من الاقتصاديين الشبان — جوستاف شمولر ، وأدولف هلدو لوچو برتانو ، وكرستيان انجل ، وأدولف واجنر وآخرون غيرهم — الذين ربطوا آراهم الاقتصادية بالتحدى المتزايد للاشتراكية ، بصورة مباشرة أكثر مما فعل سابقوهم . وفي سنة ١٨٧٢ دعت هذه المجموعة الى عقد مؤتمر من الاقتصاديين الألمان في أيرناخ — التي شهدت انشاء « الحزب الديمقراطي الاشتراكي » قبل ذلك بثلاث سنوات ، وأعلن المؤتمر تحييده لنوع من « اشتراكية الدولة » وان لم يجذب ، بطبيعة الحال ، الديمقراطية الاشتراكية . فالاقتصاديون المجتمعون ، الذين كان بينهم عدد كبير من أصحاب الكراسي الأكاديمية في مادة الاقتصاد في الجامعات الألمانية ، لم يناقشوا من الذي ينبغي أن يسيطر على الدولة ، ولكنهم ناقشوا فقط الى أي مدى يجب أن تتدخل الدولة ، أيا كان من يسيطر عليها ، في تنظيم الشؤون الاقتصادية . فقد اتفقوا في مهاجمة مفهوم « التحررية الاقتصادية » كله ، وعزوا المظالم والتذمر المنتشر

بين العمال الألمان إلى مساواة التحررية . وقال شمولر المؤسس الرئيسى للحركة : ان « الديمقراطية الاشتراكية هي عاقبة آثام التحررية الحديثة » ؛ وبهذه الروح وافق المؤتمر على مطالبى التشريع الاجتماعى والتخطيط العام للشئون الاقتصادية . ولأسم « الاشتراكيون الأساتذة » ( التى كثيرا ما تترجم إلى « اشتراكية الكرسى » ) ، وهو الاسم الذى قبلوه لأنفسهم بترحيب ، مغزى أوسع لأنه جاء فى وقت ساد فيه رد فعل حاد ضد الاشتراكية بعد القضاء على « كومبون » باريس . ومما لا ريب فيه أن كلام من هذا الاسم و « جمعية السياسة الاجتماعية » ، التى أسستها الجماعة فى سنة ١٨٧٣ ، ساعدا على تهمد الآراء الاشتراكية فى ألمانيا خلال السنوات التالية ، رغم أن معظم « الاشتراكيين الأساتذة » لم تكن لهم صلة البتة بالحركة الديمقراطية الاشتراكية التى عارضها ، سياسيا ، كثيرون منهم بكسدة . كما ساءلت « اشتراكية الأساتذة » أيضا فى دعم النقد الذى وجهه « الاشتراكيون المسيحيون » إلى رأسمالية « حرية التعامل » ، وفى نفس الوقت هيات سندا فكريا قويا لسياسة بسمارك الخاصة بالتأمين الاجتماعى الإجبارى وكذلك سياسة الحماية التجارية التى اتبعها فى سنة ١٨٨٠ .

وفى هذه الأثناء كانت الحركة المسيحية الاجتماعية تنتشر من ألمانيا إلى النمسا . وكان داعيتها الرئيسى هناك كارل فون فوجلستانج (١٨١٨—١٨٩٠) الذى ولد فى ألمانيا بروتستانتيا ثم التحق بالخدمة المدنية فى بروسيا ولكنه تحول إلى الكاثوليكية على يد فون كنلر ، وانتقل إلى النمسا فى سنة ١٨٦٤ وصار هناك مصدر الوحي الرئيسى « للحزب المسيحى الاجتماعى » النسائى . وأخذ يكتب على صفحات « الفاترلاند » ، لسان حال الحركة الكاثوليكية النسائية ، وفى صحيفته الخاصة « شهرة الإصلاح الاجتماعى المسيحى » مهاجما مساواة الرأسمالية التى اعتبرها كارثة اجتماعية نجمت

عن تمرّد الطبقات العليا من المجتمع الحديث على المسيحية . وكان فوجلسمانج مناهضا غنيا للحررية والسامية ، وطالب بالعودة الى مجتمع منظم يسير على قواعد تتفق مع المبادئ المسيحية وعلى أساس « فئات » متدرجة (Estates) . ودعا الى تنظيم اندماجي للصناعة في طوائف مهنية ( أو مندمجات ) (Zünfte) تنظمها الدولة التي تقوم على المبادئ المسيحية وترتبط بها ارتباطا وظيفيا . وكانت « مندمجاته » ، التي تعتبر أصل النظام الاندماجي الذي اتبعته إيطاليا الفاشية ، تضم بطبيعة الحال كلا من العمال والرؤساء (Masters) وتسمو على العداوات الطبقية بتوحيد جميع الطبقات في خدمة المجتمع المسيحي . ودعا فوجلسمانج الى تنظيم الحرف اليدوية على أساس تعاوني ، كما وضع الخطوط الرئيسية لخطة تعاونية بين الفلاحين تحت رعاية الدولة الاندماجية . وعمل تفوذه مع نفوذ رودلف ماير ، البروتستانتى الألماني الذي استقر أيضا في النمسا والذي كان لمؤلفه « الصراع من أجل تحرير الطبقة الرابعة » ( ١٨٧٥-٤ ) أثر كبير في نمو الحركة الاجتماعية النمساوية . وقد جمع فون فوجلسمانج — والحركة التي كان مصدر وحيها — الى جانب هذه المذاهب جرعة قوية من العداء نحو السامية آثارها ، بلارب ، المركز الرئيسي الذي احتلته الرأسمالية اليهودية في فينا ودور الزعامة الذي قام به اليهود في الحركة الاشتراكية هناك . وقد نمت الحركة المسيحية الاجتماعية في النمسا في اتجاهات أكثر رجعية من الحركة الكاثوليكية المقابلة لها في ألمانيا — أو على الأقل في معظم أنحاء ألمانيا — ويرجع بعض السبب في ذلك الى جنوحها الى العداء نحو السامية . بيد أن هذا الاتجاه نفسه ظهر أيضا في بافاريا حيث كان النفوذ النمساوي قويا . وكان الداعية الرئيسي للسياسة الاجتماعية المسيحية في بافاريا هو جورج راترنجر ( ١٨٤٤ — ١٨٩٩ ) الذي نشر في سنة ١٨٨١ عرضا

علما للحركة الاجتماعية المسيحية . ورغم أن راترينجر هاجم الرأسمالية فانه دافع بشدة عن الملكية الخاصة التي ذهب الى أنها ينبغي أن تخضع للقواعد الأخلاقية التي تضعها الدولة . كما دعا أيضا الى انشاء نظام من الجمعيات التعاونية تحت اشراف الدولة ؛ أما فيما يتعلق بالصناعة فقد دعا الى الملكية المشتركة وتقاسم الأرباح . وأيا كان الأمر فان الكاثوليكية البافارية اتجهت الى السير وراء الكاثوليكية النمساوية بصفة عامة .

وكان للحركة الاجتماعية المسيحية في البلاد الجرمانية ما يقابلها في بلاد أخرى ، وخاصة في فرنسا وبلجيكا . ففي فرنسا بعد هزيمة كوميون باريس مباشرة قام كونت البير دى مون ( ١٨٤١ — ١٩١٤ ) ، بمعونة موريس مينيون ورنيه دى لاتور<sup>(١)</sup> ، بتأسيس جمعية اسمها « عمل الدوائر الكاثوليكية للعمال » تستهدف إعادة وحدة فرنسا القديمة في ظل الملكية المسيحية مع تنظيم الصناعة على أساس اندماجي تحت رعاية الدولة . وقد بدأت هذه الحركة يحذوها عداء شديد نحو « علمانية » الجمهورية الثلاثية . وكان دى مون خطيبها ومنظمها الأول ، ودى لاتور دى بان داعيتها الأدبي الرئيسى عن طريق صحيفة « الاتحاد الكاثوليكي » . وصار دى مون قائما في سنة ١٨٧٦ ، وأيد جنرال بولانجيه واكتسب قوذا واسعا بين الشباب الكاثوليكي . وقد وافق فيما بعد ، بناء على اذن من البابا ، على قبول الجمهورية باعتبارها الأمر الواقع . وأيد المنشور البابوي الخاص بالنظام الاجتماعى الجديد (Rerum Novarum) في سنة ١٨٩١ ، وقام بدور رئيسى ضد دريفوس في قضية دريفوس الشهيرة . وظل دى لاتور دى بان يعمل مع دى مون حتى سنة ١٨٩٢ ثم انفصل عنه بسبب اختلافهما

(١) رنيه دى لاتور دى بان شامليل ماركيز دى لشارس (١٨٣٤ — ١٩٢٤) .

حول قبول « الجمهورية » ، وصار زعيما لقطاع من الحركة الاجتماعية المسيحية دعا الى عودة البوربون . وفيما بعد صار عضوا في « الجهاد الفرنسي » (Actions Francaise) . ولما كان على عداء شديد للتحريية فانه كان أقرب كتاب الكاثوليكية الاجتماعية الفرنسية لوجهة نظر المجموعة النمساوية التي يتزعمها فوجلسمانج . وكان يصف نفسه بأنه « مسيحي اشتراكي » ، وأشهر مؤلفاته الكتاب الذي يسجل فيه تقدم الحركة واتجاه أفكاره هو ، وهو « نحو نظام مسيحي » الذي نشر في سنة ١٩٠٧ . أما في بلجيكا فقد كان الممثل الرئيسي للاتجاه المسيحي الاجتماعي هو هنري اكزافيه شارلس بيران ( ١٨١٥ — ١٩٠٥ ) ، الذي كان أستاذا للاقتصاد السياسي في لوفان منذ سنة ١٨٤٥ ، وقد هاجم التحريية الاقتصادية في مؤلفيه الرئيسيين : « الثروة في المجتمع المسيحي » ( ١٨٦١ ) و « القوانين والمجتمع المسيحي » ( ١٨٧٥ ) . وكان بيران خصما شديدا لكل من الديموقراطية الاشتراكية و « اشتراكية الدولة » التي دعت اليها مدرسة « الأساتذة الألمان » كما هاجم الذين يدعون الى التعاون كحل « للمشكلة الاجتماعية » . فقد كانت فكرة « الخروج عن المال » <sup>(١)</sup> Remiaction المسيحية في نظره هي الأساس الضروري للنظام الاقتصادي السليم الذي لا بد له من كنيسة قوية تقف حارسا على سلوكه الأخلاقي . وكانت آراؤه قريبة في بعض النقط من آراء أتباع ليلاي في فرنسا ، مثل كلوديو چانيه ( ١٨٤٤ — ١٨٩٤ ) الذي كان كتابه « اشتراكية الدولة والاصلاح الاجتماعي » ( ١٨٨٩ ) يتضمن معارضة مماثلة لمعارضة بيران في اتجاه « اشتراكية الدولة » بين النقاد الأكاديميين لمذهب « حرية التعامل » .

(١) اجراء في اللاهوت المسيحي يخرج بمقتضاه المسيحي الذي يريد أن يدخل الرهبنة عن كل ماله . وهو غير الهبة لأنه لا يعطيه لأحد بذاته ، بل يتنازل عنه فقط .

وقد كان جميع هؤلاء الكتاب « المسيحيين الاجتماعيين » الذين تحدثت عنهم خصوما بطبيعة الحال « للحركة الديمقراطية الاشتراكية » وخاصة للماركسية باعتبارها مذهبا ماديا . وكان ماركس قد قال لأتباعه من الألمان في « نقد برنامج جوتا » : ان حزبهم « كان ينبغي أن ينتهز الفرصة ليثبت في البرنامج اعتقاده بأن « حرية الضمير » البورجوازية ( وكانت إحدى المطالب التي جاءت في البرنامج ) ليست أكثر ولا أقل من التسامح بالنسبة لكل أنواع حرية الضمير الدينية ، وأن هدفه ( أى هدف الحزب ) هو تحرير الضمير من الخرافات الدينية كلها » . ان الاشتراكية الماركسية كانت قطعا مذهبا مناهضا للدين ، ويعتبر المعتقدات الدينية مجرد جزء من التكوينات الايديولوجية التي تستمد في النهاية من الأسس الاقتصادية للمجتمعات في مراحل بذاتها من نموها . ومن ثم كلما زاد قبول الماركسية كأساس للاشتراكية بوصفها قوة سياسية زاد الصراع حدة بين « المسيحيين الاشتراكيين » و « الديمقراطيين الاشتراكيين » حول أسس السياسة الاجتماعية . بيد أن الماركسية لم تكن قد صارت بعد ، حتى في ألمانيا ، المذهب الاشتراكي السائد في الخمسينات والستينات ، وكان لا يزال من الممكن أن يعبر الكاثوليك في القارة الأوروبية عن عطفهم على الاشتراكية دون تناقض معتقداتهم الدينية — وان كان خصومهم طبعاً يواجهونهم بالإشارة الى « الحاد » كثير من الاشتراكيين . وكان باكونين وماركس في الصراع الذي دمر « الدولية الأولى » متفقين حول الدين ، وإن لم يتفقا حول أى شيء آخر — وإن كانا حتى فيما يتعلق بالدين قد اختلفا حول جملته قضية أساسية . وكانت الموضوعية و « الحقوية الجمهورية الفرنسية » وليست الاشتراكية ذاتها ، هما اللتان ترتبطان بالاحاد في أذهان الناس بصورة أوضح . ولكن عندما أخذت الديمقراطية الاشتراكية الماركسية



تقدم ذلك التقدم العظيم في السبعينات في ألمانيا ، ومن ألمانيا الى البلاد الأخرى ، اعتبرت الكنيسة الكاثوليكية أكثر فأكثر الديمقراطية الاشتراكية خصمها الرئيسي ، ولم تعد « الاشتراكية المسيحية » التي يدعو اليها أمثال فون كتلر ممكنة داخل حدود الكنيسة الكاثوليكية . وقد كان فون كتلر من بين أولئك الذين عارضوا في سنة ١٨٧٠ العقيدة الجديدة القائلة بأن البابا لا يخطئ ، ولكنهم أحضروا رأسهم لسلطة الكنيسة عندما جاء القرار ضد رأيهم . ومن ثم عندما أصدر البابا ليو الثالث عشر في سنة ١٨٧٨ منشوره البابوي (Quod Apostolici Muneris) منددا بالاشتراكية والشيوعية والعممية باعتبارها مذاهب لا تتفق مع المسيحية الحقيقية ، كان لزاما على كل من قبلوا النظام الكنسي أن يتبرأوا من الاشتراكية وأن يغيروا أسماء مذاهبهم اذا كانوا قد أعلنوا من قبل أنهم « اشتراكيون مسيحيون » . وقد تحدث المنشور البابوي بلهجة عنيفة عن « الوفاء السام الذي يلوث المجتمع في أساسه ويعرضه للخطر الشديد » . واستطرد ليو الثالث عشر قائلا : « انا نشير بذلك الى تلك الشيعة من الناس التي انتشر أفرادها في جميع أنحاء العالم تحت تلك الأسماء الهمجية المتنوعة ، من اشتراكيين وشيوعيين وفهليستين ، يجمعهم حلف شائن برباط وثيق ، ولم تعد بهم حاجة الى الاجتماع سرا في الأماكن المظلمة ، بل يقفون علنا وبجرأة في وضوح النهار ويعملون على تحقيق غرضهم الذي عقدوا عليه العزم منذ أمد بعيد ، وهو استئصال جذور المجتمع المتمدن كله » .

وقد ساعدت هذه الكلمات ، التي ظهرت عندما بدأ بسمارك في اصدار قوانينه المناهضة للاشتراكية في ألمانيا ، على التخفيف من حدة « الصراع الحضاري » ووضع حد لمرحلة نشاطه ، وعلى التقارب بين الامبراطورية الألمانية والكنيسة الكاثوليكية . ان هذه الكلمات ساعدت على توحيد

هاتين القوتين ، التي كانتا حتى ذلك الوقت تتصارعان ، في حملة مشتركة ضد الاشتراكية في جميع صورها . ومن الناحية الأخرى ساعدت على التوحد (Identification) الكامل بين الحركات الاشتراكية وفكرة العداء للدين المنظم في معظم أنحاء قارة أوروبا ، وفي وضع حد لذلك النمط من الراديكالية المسيحية الذي كان لانيه أوسع دعائه تقوذا . وبدا لفترة ما في الثمانينات أن نفس الشيء قد يحدث في بريطانيا العظمى حيث اتخذ « الفدرال الديموقراطي الاشتراكي » نفس الموقف المتشدد الذي اتخذته الأحزاب الماركسية في القارة من الدين . ولا يرجع السبب في أن ذلك لم يحدث الى جهود « الاشتراكيين المسيحيين » ، من أمثال ستيوار هيدلام ، بقدر ما يرجع الى أقوال الحركة الديموقراطية الاشتراكية البريطانية بسبب الحركات التي انبثقت مباشرة من « اضراب أحواض السفن » في لندن سنة ١٨٨٩ وظهور « فدرال عمال المعادن » والانهار غير المتوقع للجناح الراديكالي في « حزب الأحرار » ، وهو الانهار الذي أعقب نكوص زعيمه جوزيف شميرلين فيما يتعلق بالحكم الذاتي الايرلندي . اذ جعلت هذه التطورات في حيز الامكان خلق حركة اشتراكية بريطانية جديدة تحدوها أساسا نزعات أخلاقية ، وحتى عندما كانت تهاجم الأديان كانت تفعل ذلك في الغالب دون الاحساس بالحاجة الى الخروج نهائيا على كل ضروب المعتقدات الدينية ، أو الى اعتناق فلسفة مادية بدلا منه .

وسنناقش في مجلد تال من هذا المؤلف ذلك النوع المتميز من الاشتراكية الأخلاقية ، الذي امتدت جذوره في بريطانيا العظمى في التسعينات من القرن التاسع عشر وعبر عن نفسه في « حزب العمال المستقل » تحت زعامة كيرهاردي . ولكن النقطة التي تهمنها هي أن الحركة بين الديموقراطية الاشتراكية والكنيسة في ألمانيا بعد سنة ١٨٧٨ دارت

بطريقة دفعت الاشتراكيين بشدة الى قبول العداء الماركسي للدين بوصفه عنصرا ضروريا في العقيدة الاشتراكية ، وأن هذا الاتجاه انتشر من ألمانيا الى البلاد الأخرى بمجرد أن شرعت في تنظيم أحزابها الديمقراطية الاشتراكية على نمط الحزب الألماني . وكانت النتيجة أن الهوية الاجتماعية بين الاشتراكيين وأولئك الذين استمروا في قبول الأديان القائمة صارت أوسع بكثير مما كانت من قبل : بحيث أن الديمقراطيين الاشتراكيين اتجهوا ، أكثر بكثير مما فعل الاشتراكيون في بريطانيا العظمى ، الى تكوين مجتمعات متجانسة تماما داخل إطار المجتمع الأكبر الذي يتكون من الأمة ، وإلى تنمية روح من التضامن القبلية فيما بينهم ، وصاروا في عزلة أكثر في مسائل لا علاقة لها بالاقتصاد أو السياسة مباشرة . ولست أريد القول بأن ذلك حدث نتيجة لعزلة من جانب واحد فرضها الاشتراكيون على أنفسهم تجاه بقية الناس ، لقد جاءت أيضا وبقدر مساو نتيجة لاصرار الكنائس المختلفة على المحافظة على رعاياها من عدوى الاختلاط « بالكفرة » . ولكن أيا كانت القوى النسبية للعوامل التي أدت الى هذه النتيجة ، فإن هذه العزلة حدثت فعلا ؛ ولا تزال آثارها ظاهرة للعيان بوضوح حتى اليوم .

وفي فرنسا كانت الهوية بين المتدينين وخصومهم موجودة بطبيعة الحال منذ أمد طويل قبل السبعينات ، انها كانت في الواقع جزءا من التقليد الثوري . بيد أن المذهب الذي ارتبط باللا دينية أكثر من غيره في فرنسا حتى السبعينات لم يكن الاشتراكية ، بل « الديمقراطية الجمهورية » ، ولذلك كان المجال واسعا أمام التنوعات المسيحية من المذهب الاشتراكي التي تتمثل في الجماعات التي تبعت رجلا مثل بوشيه وكانت مصدر الإلهام للاشتراكيين المسيحيين الانجليز من لادلو وموريس الى نيل وتوماس هيوز . وقد اختفى هذا الضرب من الاشتراكية المسيحية من فرنسا بعد

السبعينات ، وأعطى مكانه لصور من النشاط الاجتماعى المسيحى كان على  
عداء مباشر قوى ضد الأحزاب الاشتراكية فى « الجمهورية الثالثة » .  
لقد تناول هذا الفصل ميدانا واسعا النطاق ، وقد يبدو أنه جمع عددا  
من الموضوعات كان من الأفضل مناقشة كل منها على حدة ، بيد أنى قد  
جعلته بهذه الصورة بناء على نصيحة أعتقد أن لها ما يبررها من الأسباب  
الكافية . فقد وجدت من المستحيل أن أتناول نمو الحزب الديموقراطى  
الاشتراكى منذ موت لاسال حتى انقضاء القوانين المناهضة للاشتراكية  
دون التعرض لآثار كل من « الكفاح الحضرى » والمراحل المختلفة للحركة  
الاجتماعية المسيحية ، وأيضا ذلك النوع المتميز من « اشتراكية الأساتذة »  
الذى نما كرد فعل حاد للتحررية الاقتصادية فى بلد عقد العزم على تحقيق  
وحدته القومية وتدعيمها فى الميدان الاقتصادى كما فى الميدان السياسى .  
فالاشتراكية الألمانية أخذت صورتها الخاصة بها تحت تأثير النمو المتميز  
للوحة الألمانية ، وكذلك على أساس عادة ثقافية خاصة تتخذ من الفلسفات  
المختلفة أساسا للحركات وليس العكس ، ولا يكاد يداخلها شئ من  
التجريبية التى يتسم بها الأسلوب البريطانى . إذ أن الرجل ، أو المرأة ،  
الذى كان ينضم الى « حزب العمال المستقل » أو « الجمعية القافية » فى  
بريطانيا العظمى — أو حتى « الفدرال الديموقراطى الاشتراكى » — لم  
يكن بذلك يفقد صلاته الاجتماعية والثقافية مع غير الاشتراكيين الى حد  
يقرب مما يفعله الرجل الألمانى — خاصة الذى ينتمى الى الطبقة الوسطى —  
الذى ينضم الى الديموقراطية الاشتراكية . فالواقع أن الديموقراطية  
الاشتراكية فى رأى الرجل الألمانى لم تكن عقيدة سياسية بقدر ما كانت  
ثقافة كاملة منفصلة تماما عن كل من ثقافة البورجوازية الألمانية أو الثقافة  
الأخرى المنافسة التى استمدت الهامها من الكنيسة الكاثوليكية .  
فالكاثوليك والديموقراطيون الاشتراكيون على السواء كانوا يطالبون

الشخص بولائه كاملا في مواجهة عداء الدولة التي تسيطر عليها الروح البروسية والتي لم تكن مطالبها من الشخص بأقل من ذلك . وكان من أثر ذلك أن كلا من الجماعتين كوفت لنفسها حياة ثقافية خاصة بها تقوم فيها القنون — وخاصة الموسيقى والأدب — بدورها بوصفها عناصر جوهرية في الحياة المشتركة للحزب أو الشيعة . وقد كان للديموقراطيين الاشتراكيين الألمان من متانة هذه الروابط الثقافية مسند قوى في فترة الاضطهاد ، وجعلت في وسعهم أن يظلوا مرتبطين ببعضهم ببعض في ألوان مختلفة من النشاط في الميدان الاجتماعي برغم الغاء تنظيمهم السياسي . وساعدهم ذلك على الاحتفاظ بالاتصالات اللازمة في حملاتهم الانتخابية لمرشحيهم للرايخستاج والهيئات العامة الأخرى التي كانوا لا يزالون أحرارا في الاشتراك فيها ؛ إذ أن بسمارك لم يستطع اقناع الرايخستاج بالقضاء على حرية الانتخابات أو رفع الحصانات التي يتمتع بها النواب والمرشحون في الهيئات العامة . وكانت الصحف لا تزال تستطيع أن تنشر بحرية ما يلقي في الرايخستاج أو في البرلمانات الأخرى من خطابات ؛ كما أن الصحف ذات الاتجاهات الاشتراكية كانت لا تزال تستطيع الظهور ، وإن كانت معرضة لرعاية شديدة في نواح أخرى . لقد كانت صحف الديموقراطيين الاشتراكيين أنفسهم لابد أن تطبع في الخارج ثم تهرب الى ألمانيا ؛ ولكن كانت هناك في ألمانيا نفسها صحف صديقة بقدر كاف — أو معادية لبسمارك بقدر كاف — لتمنح البرلمانيين الاشتراكيين فرصة واسعة تماما .

وهكذا استطاعت الاشتراكية الألمانية ، بفضل أساسها الثقافي القوي الذي كان وثيق الارتباط بالماركسية ، أن تقاوم العاصفة . وكان ماركس قد أصر في السنوات الأولى من « الدولية الأولى » على الحاجة الى بناء حركات فعلية بدلا من تكوين عقيدة دينية وتبذل المحاولات بعد ذلك في بناء حركات لها . ولكن عندما اتخذت الحركات الفعلية صورا لم ترقه ،

كما حدث الى حد كبير في اسبانيا وايطاليا ، وفي ألمانيا تحت تأثير لاسال ، وفي بريطانيا العظمى بمجرد الاستجابة الى أكثر مطالب النقابات الحاحا ، نسي ماركس نصيحته وبدأ يقوم بدور محاكم التفتيش ضد المارقين . وقد رفض تلامذته الألمان السير وراءه في مؤتمر جوتا سنة ١٨٧٥ ؛ ولكن رغم رفضهم اتخذ الحزب الألماني بصفة عامة الطابع الذي أراد أن يطبعه به لأنه أرغم على التحول الى شيعة مضطهدة ، وقد ظل هذا الطابع يطلب عليه طوال فترة تعرضه للاضطهاد . وبمجرد أن انتهت فترة الاضطهاد في سنة ١٨٩٠ نبذ البرنامج الوسط الذي قبله ضد نصيحة ماركس واتخذ لنفسه برنامجا يتفق في خطوطه الرئيسية مع ما أوصى به . بيد أنه ما أن فعل ذلك في الدفعة الأولى لتحرره حتى عادت الاختلافات القديمة الى الظهور ؛ ولم تمض سنوات قليلة حتى انغمس الحزب في نزاع « اعادة النظر » الكبير الذي كان ادوارد برنشتين وكارل كاوتسكي داعيته النظرين . وفي هذه الأثناء كانت ألمانيا قد حلت محل فرنسا بوصفها صاحبة الغلبة في التأثير على الاشتراكية الأوروبية ، وصارت الماركسية ، من نوع ما ، المذهب المشترك لمعظم الأحزاب الاشتراكية البرلمانية ، نظريا على الأقل . بيد أن العمل اختلف اختلافا بينا من بلد الى بلد تبعا للظروف التي كان على الأحزاب المختلفة أن تعمل فيها ؛ وفي ألمانيا نفسها تغير العمل بمجرد أن انقضت القيود التي فرضتها القوانين المناهضة للاشتراكية . فبعد سنة ١٨٩٠ كان البرنامج المعدل للديموقراطية الاشتراكية الألمانية يمثل رد فعل لموقف لم يعد له وجود ، ومن ثم اتسعت الهوة بين النظرية والعمل بسرعة . اذ أن الحزب الألماني كان في الواقع قد قبل في سنة ١٨٩١ الماركسية التي رفض أن يأخذها بأكملها في سنة ١٨٧٥ لا لأن ماركس وانجلز أقتعاه بذلك بقدر ما أقتعه بها بسمارك : وعندما زالت وطأة حكم بسمارك سرعان ما بدأ يغير رأيه .

## الفصل الحادي عشر

### ماركس وإنجلز - «رأس المال» - نقد دورنج ،

لقد كان من أثر هزيمة كوميون باريس وما أعقبه من تحطم « الدولة الأولى » أن أصبح ماركس وإنجلز يواجهان ، للمرة الثانية في حياتهما ، انهيار حركة دولية واسعة كانا قد عقدا عليها آمالهما ، ففى فرنسا لم يعد للاشتراكية وجود قريبا ، وكذلك كادت الحركة النقابية أن تندثر . وفي بريطانيا العظمى ، برغم أن زعماء النقابات لم « يبيعوا أنفسهم لجلادستون » كما زعم ماركس ، إلا أنهم شغلوا بصراعمهم مع القانون ولم يكونوا في حالة تجعلهم يسمحون لماركس أن يتحدث باسمهم ، أو أن يستمعوا لنصائحه . وكانت أسبانيا وإيطاليا ما برحتا في خضم الثورة ، ولكنهما لم تكونا على استعداد للتطلع الى ماركس في طلب التوجيه . وفي بلجيكا وهولندا سادت مؤقتا الاتجاهات الفوضوية وشبه الفوضوية . وكانت سويسرا منقسمة على نفسها كما كانت باستمرار ؛ ولكن ماركس لم تكن له هناك صلات باستثناء ذلك المحارب القديم ج . ب . بيكير . وفي ألمانيا وحدها كان ينمو حزب اشتراكي أعلن أن مذهبه وسياسته يقومان على أسس ماركسية ؛ وإن كان ماركس قد بدأ يشعر على أتباع له في روسيا وأخذ يغير موقفه من الروسيين عندما بدأ يدرك أنه لم يعد هناك أمل في قيام ثورة قريبة في غرب أوروبا ، وتصور أنه من الممكن أن الاشارة لثورة الغرب قد تأتي من الشرق المتخلف اقتصاديا ؛ إذ بدا أن الظروف التي

يتطلبها نجاح الثورة الاجتماعية ما زالت قائمة هناك . وقد تعلقت أنظار  
ماركس وانجلز بألمانيا أساسا خلال السنوات التي تلت كوميون مباشرة .  
وبعد ذلك ، عندما رفض تلامذة ماركس الألمان نصيحته في مؤتمر جوتا ،  
وعندما وقع الحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني بعد مضي بضعة  
سنوات تحت طائلة قوانين بسمارك المناهضة للاشتراكية ، تحولت أنظار  
ماركس وانجلز الى روسيا أكثر ، وبدأ تفكيرهما يزداد فيما يتعلق بإمكان  
تحول التذمر الثوري الذي يجتاح امبراطورية القيصر العظيمة الى صورة  
اشتراكية متميزة .

وكان ماركس قد استغل السنوات التي اقتصت بين انهيار الحركات  
الثورية في سنة ١٨٤٨ وانشاء «الدولية الأولى» في العمل المضني في مؤلفه  
العظيم الذي أراد أن يعطى فيه اشتراكيته العلمية صورتها النهائية اللائقة  
بها . ونشر القسم الأول من هذا المؤلف ، الذي تأخر كثيرا بسبب سوء  
صحته والحاجة الملحة الى ما يقيم به أوده ، في سنة ١٨٥٩ بالألمانية تحت  
عنوان « قد الاقتصاد السياسي » المجلد الأول ، ولكنه قرر بعد ذلك أن  
يعمل خطته ، وقرر أن يبدأ من جديد بدلا من الاستمرار في إصدار مجلدات  
أخرى من نفس الكتاب . بيد أن المجلد الأول من عمدة مؤلفاته « رأس  
المال » لم يظهر بعد عدة تأخيرات الا في سنة ١٨٦٧ ، وكانت « الدولية »  
قد أخذت طريقها فعلا . ولم تنشر مجلدات أخرى ابان حياته ، فقد أصدر  
انجلز المجلد الثاني « عملية التداول الرأسمالي » في هامبورج سنة ١٨٨٥  
بعد وفاة ماركس بستين ، أما المجلد الثالث « العملية الكاملة للاتساج  
الرأسمالي » فقد نشره انجلز أيضا في سنة ١٨٩٤ .

وهكذا عندما بدأت الحركات الاشتراكية التي تقوم على تعاليم  
ماركس تنمو في السبعينات ، أولا في ألمانيا ثم في بلاد أخرى ، كان الانجيل



النظرى للماركسية هو المجلد الأول من « رأس المال » الذى يحمل عنوانا اضافيا هو « الانتاج الرأسمالى » . وكان هذا هو المجلد الذى أخذ باكونين على عاتقه ترجمته الى الروسية — وما نجم عن ذلك من أحداث سيئة — كما وصفنا فى فصل سابق . وقد ثثرت له ترجمة روسية ، هى أول ترجمة له الى لغة أجنبية ، منذ ١٨٧٢ ، ولم تمنعها الرقابة : وقد حظيت بتوزيع طيب ، وكان لها اليد الطولى فى دعم تفوذ ماركس فى الدوائر الثورية المثقفة . وكان المترجم هو نيكولاى دانيلسون الذى يُعرف أكثر باسمه الأدبى نيكولاى — أون . وبدأت بعد ذلك مباشرة تظهر ترجمة فرنسية ، بقلم ج . روى ، على أجزاء اكتملت فى سنة ١٨٧٥ ، وقد راجعها ماركس نفسه . ولم تظهر أول ترجمة انجليزية ، وهى تلك التى قام بها صامويل مور وادوارد آقلين وصدرها انجلز ، الا فى سنة ١٨٨٧ .

ولم يصف المجلد الثانى من « رأس المال » كثيرا الى التكوين العام للنظرية الماركسية ، وإن كانت له أهميته فى الدراسة التفصيلية لبعض نواحي فكر ماركس ، خاصة فيما يتصل بما كتبه عن « تناقضات الرأسمالية » وبطبيعة الأزمات التجارية . وكان ماركس قد أكمل كتابته تقريبا قبل أن يموت . أما المجلد الثالث فانه أضاف قدرا كبيرا الى ما جاء فى المجلد الأول ، خصوصا أنه ألقى ضوءا كثيرا على وجهة نظر ماركس فى العلاقة بين ذلك الوصف المفرق فى التجريد للانتاج الرأسمالى كما جاء فى الفصول الأولى من المجلد الأول ، والعمليات الفعلية لاقتصاديات السوق الرأسمالى . بيد أنه لم يكن قد اكتمل : اذ اضطر انجلز الى جمعه من عدة مخطوطات كتبت على فترة طويلة ، وبعضها قبل أن يأخذ المجلد الأول صورته النهائية ؛ فجاء فى الواقع مجموعة من الدراسات التى تركها ماركس فى مراحل مختلفة جدا من كتابتها دون أن تنسق فى كل موحد، أكثر من أن تكون كتابا

مترابط الأجزاء متصل الحلقات . وقد استغله الماركسيون وخصوص الماركسية كثيرا ابان نصف القرن الماضى ؛ ولكنه جاء متأخرا عن أن يضيف أى شىء جديد فى تكوين مجموعة المذاهب الماركسية التى صارت الأساس النظرى للحركة الديمقراطية الاشتراكية فى السبعينات والثمانينات ، أو ليكون سلاحا فى يد النقاد الأول الذين أخذوا يسلطون نيرانهم لهدم الماركسية من زاوية المدارس الأصلية للاقتصاد السياسى . فخلال السنوات التى اشتعلت فيها نيران المعركة الكبرى بين الماركسين والمناهضين للماركسية ، وذلك بمصاحبة ظهور الديمقراطية الاشتراكية بوصفها قوة سياسية ، كانت الماركسية تعنى بالنسبة لطرفى المعركة ما ينطوى عليه « البيان الشيوعى » والمجلد الافتتاحى من « رأس المال » ، ولا شىء يستحق الذكر غير ذلك . ولم يكن « نقد الاقتصاد السياسى » معروفا تقريبا خارج ألمانيا ، كما أن « فقر الفلسفة » ، الذى كتب أصلا بالفرنسية ، لم يترجم الى الألمانية حتى سنة ١٨٨٥ ، ولم يظهر بالانجليزية الا فى سنة ١٩٠٠ . وحتى « البيان الشيوعى » لم يطلع ثانيا بالألمانية حتى سنة ١٨٧٣ ، أو بالانجليزية حتى سنة ١٨٨٦ . وقد نشر هرزن ترجمة روسية له ، قام بها باكونين ، فى « الكولوكول » فى أوائل الستينات ؛ ونشرت ترجمة روسية أخرى ، كتب لها ماركس مقدمة خاصة ، فى سنة ١٨٨٢ .

وقد حاولت فى المجلد الأول من هذا المؤلف ، مبتدئا من « البيان الشيوعى » ، أن أعرض ملخصا للمذهب الماركسى كما كان فى ذهن واضعيه فى الوقت الذى حدثت فيه ثورات سنة ١٨٤٨ . وقد وضعت الثقل الأساسى فى هذا العرض على المفهوم المادى للتاريخ وعلى آراء ماركس وانجلز فى الشؤون السياسية المعاصرة ، ولم أحاول أن أناقش صياغتهما لنظرية

اقتصادية جديدة — أو على الأصح نظرية عن الأساس الاقتصادى للإنتاج الرأسمالى . وفى المجلد الحالى تحدثت قليلا عن هذا الموضوع فى معرض اختلاف ماركس مع نظريات لاسال الاقتصادية ؛ كما عرضت لمناقشة النظرية الماركسية عن الدولة فى نفس الفصل وفى الحديث عن اندماج الحزبين الاشتراكيين الألمانين فى سنة ١٨٧٥ . ومن الضرورى الآن أن نعرض بصورة أوفى المذاهب الاقتصادية التى تضمنها « قد الاقتصاد السياسى » والمجلد الأول من « رأس المال » لكى نحدد العلاقة بين الماركسية ، فى صورتها النهائية التى أضفاها عليها مؤلفها الرئيسى فى حياته ، والحركات الديموقراطية الاشتراكية التى أعلنت أنها قامت على هذه المذاهب فى السبعينات والثمانينات من القرن التاسع عشر .

إن « رأس المال » كتاب عسير من عدة نواح ؛ وأسهل فصوله قراءة ، وهى تلك التى تضم رأى ماركس فى نمو النظام الرأسمالى من القرن السابع عشر الى منتصف القرن التاسع عشر ، تجيء متأخرة — بعد تسعة فصول ضخام يشرح فيها ماركس وجهة نظره فى نظرية القيمة وفائض القيمة . وليست هذه الفصول الأولى صعبة فى ذاتها فحسب ، بل إنه صاغها أيضا فى صورة مستمدة من الاقتصاد الكلاسيكى الذى كان سائدا فى مطلع القرن التاسع عشر ، ولا يسهل على من ليس له سابق دراية بمصطلحات ريكاردو أن يفهمها . هذا فضلا عن أنها متأثرة تماما بنشأة مؤلفها الهيجلية ، وأسلوبها ذو طابع مجرد بحث — فهى على النقيض تماما من الواقعية المريحة الملموسة التى تتسم بها الفصول التاريخية التى تليها . بيد أن هذه الصفات لم تمنعها من أن تكون أساسا لخطة كاملة من النظرية الاقتصادية الاشتراكية ، وهى نظرية كانت تبتعد أكثر فأكثر عن الاقتصاد السياسى التقليدى كلما زاد تحوله عن مفاهيم المدرسة التقليدية بعد اذ نبذ مدخل

ريكاردو في دراسة القيمة . وقد وجه الاقتصاديون التقليديون أنفسهم بصورة متزايدة نحو بحث عملية « جهاز الثمن » وكما بصفة خاصة عن التمييز بين « قيمة الاستعمال » و « قيمة التبادل » الذى جعله ماركس أساسا لبناء كبير . وهكذا نمت الاقتصاديات الماركسية لتصبح نظاما ومدخلا للاقتصاد مختلفا كل الاختلاف عن الاقتصاد التقليدى السائد فى الجزء الأخير من القرن التاسع عشر ، ذات مصطلحات خاصة بها تماما — أو على الأصح مستمدة من اقتصاد سياسى تقليدى اعتبره الاقتصاديون التقليديون المتأخرون غير ذى موضوع . فالقيمة التى تحدث عنها ماركس كانت شيئا مختلفا فى جوهره عن « القيمة » كما تصورهما چفونز أو مارشال أو والراس أو منجر أو أى من أصحاب نظرية المنفعة الحدية أو النهائية . وشقة الخلاف من الاتساع بحيث انه يكاد يكون من المستحيل أن يتناقش الاقتصاديون الماركسيون والاقتصاديون التقليديون دون أن تختلط على الفريقين المعاني ، ويظل كل منهم يكرر نظريته فقط بلا أية محاولة للتفاهم أو لادراك وجهة النظر الأخرى .

وتفسير هذا الاختلاف من البساطة بـكان . فالاقتصاديون التقليديون بعد « ميل » أخذوا النظام الرأسمالى على أنه قضية مسلم بها وكرسوا اهتمامهم لدراسة طريقة عمله ؛ بينما كان هدف ماركس أن يهاجمه ، وأن يثبت نسبته التاريخية ، وأن يبرز ما فيه من « تناقضات » متأسلة متوحدى حتما الى القضاء عليه . فعنى نظر الاقتصاديين التقليديين كانت المهمة الأساسية للاقتصاد السياسى — أو للاقتصاد كما صاروا يفضلون تسميته أكثر فأكثر — هى تطيل عملية السوق مع التسليم بالملكية الخاصة فى وسائل الإنتاج واستخدامها فى تحقيق الربح الخاص ، ووجود مجموعة من العمال يمكن استئجار خدماتهم مقابل أجر . والواقع أنهم لم يدرسوا

عملية السوق كما وجدوها بالضبط بكل تعقيدات عملها متأثرة بكثير من العوامل غير الاقتصادية — أو هم فعلوا ذلك بطريقة عرضية فقط . فقد فضلوا في عرض نظرياتهم العامة أن يستعملوا فروضا مبسطة ، مثل وجود منافسة لا حدود لها — باستثناء حالات خاصة عالجوها منفصلة — ومثل إمكان انتقال رأس المال والعمل من مجال الى آخر دون اعتبار لطابعها الخاص في كل حالة . وتناولوا الاحتكار على أنه استثناء ؛ والبطالة على أنها نتيجة الاختلاف ؛ والتجارة الدولية على أنها حالة خاصة من حالات تقسيم العمل . لقد كانوا من الناحية العملية يدافعون بطبيعة الحال عن النظام كما يفسرون طريقة عمله ؛ بيد أن دفاعهم اتخذ صورة افتراض أن اقتصاديات السوق التي تقوم على الملكية الخاصة ظاهرة طبيعية ، وصورة اثبات أنه متى وجد مثل هذا الاقتصاد تتحقق أعلى مراتب الانتاج بتركه يعمل طبقا لقوانينه « الطبيعية » الخاصة ، وأن أى محاولة من جانب الدولة أو أية جهة خارجية أخرى للتدخل في طريقة عمل هذه القوانين ستؤدي حتما الى خفض الانتاج ومعه حجم « الكعكة » التي يمكن وضعها تحت تصرف المستهلك . وعرضوا الأمر على أن توزيع هذه الكعكة بين أصحاب عوامل الانتاج — ويشمل ذلك العمل — تحكمه بالضرورة قوانين السوق — التي تتمثل في نهاية الأمر في استعداد المستهلكين للشراء وفي منافسة المنتجين في اجتذاب الطلب ، أو في عرض خدماتهم في الانتاج على أسس تنافسية .

وكان موضوع الدراسة الرئيسي في مثل هذا النوع من الاقتصاد هو الثمن ، بما في ذلك أثمان الأرض والعمل ورأس المال ، في صورة نقود أو ائتمان ، وليس ثمن جميع أنواع السلع الكاملة الصنع فحسب . فكل عامل من عوامل الانتاج ، مثل كل نوع من السلع ، له ثمنه الذي تحده

مساومات السوق التي يباع فيها ويشتري . ومهمة الاقتصاديين الرئيسية هي دراسة هذا التركيب المعقد من الأثمان وتحليله لتحديد قوانين عمله . وكانت « القيمة » ، في حدود احتفاظهم بهذه الكلمة أصلا ، لم تكن سوى الثمن مجردا من تحديده بأي نوع معين من النقد : فلم يعد هناك شيء مثل « قيمة التبادل » التي اعتبرها الاقتصاديون التقليديون متميزة في جوهرها عن الأثمان المتغيرة باستمرار التي تباع بها الأشياء وتشتري فعلا . وعند ريكاردو كانت القيمة ، بوصفها متميزة عن سعر السوق ، تعني مقدار العمل البشري الذي استخدم في صنع السلعة ، ويجنح سعر السوق باستمرار الى الاختلاف عن هذه القيمة ، ولكنه يجنح باستمرار أيضا الى العودة اليها ؛ وعندما يحدث توازن بين العرض والطلب ، يتطابق السعر والقيمة بالضرورة . ولم يتكرر ريكاردو هذه النظرية الخاصة بأن قيمة المبادلة لشيء ما تحددها كمية العمل البشري الذي تُضْمَنُ : بل انه أخذها عن سلسلة طويلة من المفكرين السابقين . بيد أنه جعل منها المذهب الرئيسي في تكوين نظريته الاقتصادية الجديدة ، وبذلك هيا لخصوم الرأسمالية من النقاد حجة استغلوها فورا . والواقع أن ريكاردو تناول العمل بوصفه « مقياسا » للقيم أكثر منه « مصدرا » لها ؛ ولكن الفرق لم يكن واضحا تماما ، وسرعان ما وحّد قاده بين الاثنين فورا . وذهبوا الى أنه اذا كانت قيمة الشيء تتوقف على العمل الذي اندمج فيها فمن الواضح أن للعامل الحق في أن يتلقى في مقابل عمله كل القيمة التي أسهم بها — أى قيمة الناتج كلها . وأى شيء أقل من ذلك يعنى أنه يَسْتَعْل لمصلحة أولئك الذين لم يسهموا بشيء في خلق القيمة . وكانت هذه هي نظرية قيمة العمل في صورتها التي عرضها بها ، كما رأينا في المجلد الأول ، قاده مذهب ريكاردو من المناهضين للرأسمالية . وقد نبذ ماركس هذا الرأي في صورته « الفردية »

التي تقتضى أن ينال كل عامل قيمة انتاجه كاملة . وذلك على أساس أن العامل الفرد في الانتاج الرأسمالى لا يمكن القول بأن له انتاجا متميزا ؛ بل هو أساسا يسهم في عملية انتاج « اجتماعية » في جوهرها . وبناء عليه فان المطالبة بالنتائج كله لا يمكن أن يكون لها معنى في ظل الظروف الرأسمالية الا اذا قُسمت باسم الطبقة العاملة كلها وليس باسم العامل الفرد . فالاستغلال موجود ، كما قال هاد ريكاردو السابقون ؛ بيد أنه في جوهره استغلال طبقة لطبقة وليس استغلال فرد لفرد .

ولا بد لنا من العودة الى هذه النقطة ثانية . وما يهنا حاليا هو أن الاقتصاديين التقليديين قالوا بنظرية عن قيمة المبادلة بوصفها شيئا متميزا عن سعر السوق ، وأنها تتحدد ، تماما أو الى حد كبير ، بمقادير العمل المباشر وغير المباشر التي أدمجت في السلع المختلفة التي تعرض في السوق . أى انهم بعبارة أخرى تناولوا قيمة المبادلة على أنها تعتمد كلية على ظروف الانتاج ولا تتأثر بذبذبة الطلب في السوق ؛ بينما اعتبروا أن أسعار السوق تتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب ، واعتقدوا أن هذه الأسعار تتذبذب باستمرار حول قيم المبادلة ، مع اتجاه دائم الى العودة الى هذه القيم كلما توازنت قوى الطلب والعرض .

وفي أيام جون ستيوارت ميل ، الذى ظهر كتابه « مبادئ الاقتصاد السياسى » لأول مرة في سنة ١٨٤٨ ، كان المذهب الاقتصادى التقليدى قد ابتعد مسافة كبيرة عن الموقف أيام ريكاردو — وهو تحول ، في نظر ماركس ، الى الأسوأ . إذ أن الاقتصاديين الكلاسيكيين الذين جاءوا بعد ريكاردو اتجهوا بصورة متزايدة الى احلال مفهوم ما يتكلفه فعلا العمل للمندمج في السلعة ، أو ما يجنح الى أن يتكلفه عندما يتوازن العرض والطلب ، محل مفهوم « كمية العمل » المندمج فيها . وكان ريكاردو قد

نبد هذا الرأي صراحة ، اذ كان يذهب الى أن قيمة المبادلة لا تتأثر بالأجر المدفوع ، باعتباره شيئا منفصلا عن كمية العمل المنمجة ، وأكد ما ذهب اليه بقوله : انه حتى لو وضعت جميع الأجور أو خفضت الى النصف فان ذلك لا يعنى أن قيم مبادلة المنتجات ستضاعف بالمثل أو تنخفض الى النصف ، لأن قيمة المبادلة هي في جوهرها نسبة بين كميات من البضائع المتبادلة ، وليست كما مطلقا . وحقيقة أن ريكاردو افترض فعلا أن الأجور النسبية تنج الى التقابل مع المقادير النسبية من العمل الذى استخدم وأنها لا تنحرف عن هذا التقابل الا تحت تأثير الذبذبة الوقتية للسوق . وبناء على ذلك ذهب خلفاؤه الى أن « الأجر العادى » يمكن اعتباره متقابلا مع « القيمة » أو « السعر العادى » لمقدار العمل . وهم اذ اعتبروا تكلفة الأجور العادية ، بدلا من « مقدار العمل » ، العامل الذى يحدد القيم صار فى وسعهم أن يدخلوا فى الاعتبار « تكاليف » أخرى فضلا عن العمل بحيث وصلوا الى مفهوم « عن القيم » أو « الأسعار العادية » للسلع على أنها تتحدد بما أطلق عليه جون ستيوارت ميل « أسعار اتاجها » ، بما فى ذلك تكاليف استخدام رأس المال والخدمات الادارية الى جانب تكاليف العمل . ولقد قبل ماركس ، كما سنرى ، رأيا قريب الشبه برأى ميل عندما وصل ، فى المجلد الثالث ، الى مناقشة طريقة عمل نظام الأسعار فعلا فى ظل النظام الرأسمالى ووظيفتها فى اعادة توزيع « فائض القيمة » بطريقة تسوى بين المائد الذى يتلقاه كل من الرأسمالين المتنافسين . بيد أنه أصر على أن هذا التحديد للأسعار بواسطة مساومات السوق التنافسية لا علاقة له بتحديد قيم المبادلة ؛ وكان عادة يندد بالاقتصاديين الذين ذهبوا الى أن هناك علاقة بين الاثنين ونبذوا رأى ريكاردو من أن قيم المبادلة تعتمد على مقادير العمل المنمجة فى المنتجات ، ووصف هؤلاء الاقتصاديين بأنهم



« اقتصاديون مبتدلون » . ولكن يرغم أن جون ستوارت ميل لم يعتقد مطلقاً بأن « قيمة » السلعة تتحدد فقط بمقدار العمل المندمج فيها ، إلا أنه استمر يؤمن بأن « قيمة المبادلة » ، التي كان يساويها « بالسعر العادي » بعد تجريده من صورته النقدية المتميزة ، تتحدد من جانب الإنتاج وحده ، وبأن حالة الطلب لا تتدخل إلا كعامل ينحرف بها عن هذه القيمة أو « السعر العادي » . بيد أن الاقتصاديين الكلاسيكيين بعد ميل تحولوا في اتجاه مختلف تماماً ، إذ نبذوا مفهوم قيمة المبادلة ، بوصفها شيئاً متميزاً عن السعر بأكمله شيئاً فشيئاً . وتركزت الدراسات في أسعار السوق الفعلية التي اعتبرت تاج عوامل الطلب التي تستثير أصحاب المشروعات إلى الإنتاج — بينما يسترشد صاحب المشروع بتكاليف إنتاجه في تحديد كمية ما ينتجه استجابة لما يتوقعه من طلب في السوق .

كما تخلص الاقتصاديون التقليديون الجدد أيضاً من التمييز التقليدي بين نوعين من القيمة — « قيمة الاستعمال » و « قيمة المبادلة » ؛ وكان هذا التمييز يقوم على تلك الحقيقة الواضحة وهي أن الأسعار التي تتحدد للأشياء لا تتناسب مع فائدتها ، فإن شيئاً مفيداً جداً قد يكون رخيصاً جداً لأن إنتاجه لا يكلف مجهوداً كبيراً . وبناء عليه فقد بدا أن تفسير الأسعار والقيم لابد يكمن في خاصية ما في السلع منفصلة تماماً عن استعمالها ، قليل ان الشيء لابد أن تكون له « قيمة منفعة » — أى لابد أن تكون له فائدة ما — حتى يمكن وضعه في مصاف السلع ؛ ولكن قيمته أو سعره لا يعتمد على مدى فائدته . وقد دفع هذا التمييز بين « قيمة المنفعة » و « قيمة المبادلة » الاقتصاديين إلى البحث عن خاصية مشتركة ما في السلع تؤدي إلى اختلاف أسعارها غير خاصية الفائدة ؛ وعندما استبعدت فائدة السلعة باعتبارها السبب لم يعد هناك من تفسير سوى الظروف التي يتم

اتاج السلعة في ظلها ؛ وكان أوضح العوامل المشتركة هو أن كل السلع ، أو كلها تقريبا ، لها تكلفة عمل من نوع أو آخر .

وأزال مذهب « المنفعة النهائية » ، أو « المنفعة الحدية » كما سُمي فيما بعد ، العقبة التي كانت تحول دون اعتبار فائدة السلعة عاملا يؤثر في السعر . قليل : أن ما يؤثر في السعر ليس فائدة السلعة بأى معنى مطلق ، بل هو فقط منفعة « الجرعة » الأخيرة التي يشتريها المستهلك « الحدى » ، إذ أن أقصى سعر هو على استعداد لدفعه يحدد السعر الذى لا بد أن تباع به كل « الجرعات » الأخرى من نفس السلعة في السوق التنافسي . فالعامل الفعّال هنا ليس « منفعة » رغيف العيش ، بوصفه مجرد رغيف عيش ، ولكن منفعة الرغيف « الأخير » الذى ينجح المنتج في بيعه في السوق . وكان لا بد بطبيعة الحال من ادراك أن عدد الأرغفة التى تعرض للبيع سيتأثر بالسعر الذى يتوقع بآثمه أن يحصل عليه فيه ، وأن المنتجين سيذلون ما في وسعهم لاتاج ذلك العدد من الأرغفة الذى يتوقعون بيعه بربح فقط . ويتوقف هذا العدد ، فيما يتعلق بأى حالة من حالات الطلب بذاتها ، على تكاليف الاتاج — ولكن هنا أيضا لا تحسب تكلفة اتاج الرغيف بوصفه مجرد رغيف ، فهى تختلف بين خباز وخباز وكذلك تبعا لعدد الأرغفة الذى ينتجه كل خباز — بل على تكاليف اتاج « آخر » رغيف تتطلبه موازنة العرض بالطلب عند سعر يدر على « آخر » خباز عائدا معقولا .

ورغم أن هذه النظرية « الحدية » فى الأسعار تخضع لشروط عديدة ، إلا أنها قاعدة مسلم بها لدى الاقتصاديين التقليديين منذ أمد طويل ، بل الواقع أنها كانت تحظى باعتراف يكاد يكون عاما فى حياة ماركس . وقد نشر جثوث كتابه « نظرية الاقتصاد السياسى » ، التى عرض فيها المذهب الجديد بشمول ، فى سنة ١٨٧١ ؛ وفى القارة أعلن ليون والراس وأنطون

منجر نظريتين تكاد الواحدة منهما تطابق الأخرى في وقت واحد تقريبا .  
يبد أن ماركس كان قد وضع نظرياته الاقتصادية قبل أن تلخص هذه  
النظرية التقليدية الجديدة نظرية ريكاردو بوقت طويل . وآخر كاتب تأثر  
به بصورة جوهرية هو جون ستوارت ميل ، الذي كان لا يزال يمسك  
بالمفهوم القاعدي القديم في نظرية القيمة ؛ وليس في كتاباته الأخيرة أية علامة  
تقريبا على أنه تأثر بالتطورات الأخيرة للنظرية التقليدية . وتنبثق الخطة  
النظرية كلها التي عرضها ماركس في « رأس المال » من نقطة بداية اقتصاد  
ريكاردو ، وتقوم على التسليم الكامل بالتمييز الفاصل بين « قيمة المنفعة »  
و « قيمة المبادلة » ، وبالتمييز الفاصل أيضا بين « قيمة المبادلة » وسعر  
السوق . كما أن الاقتصاد الماركسي ظل محتفظا بهذه الصورة التي اتخذها ،  
واستمر يستعمل مجموعة من المفاهيم والمصطلحات مستمدة من عناصر في  
الاقتصاد والتقليد المبكر استبدل بها غيرها منذ أكثر من ثمانين عاما عند  
بعض المدارس الأخرى .

وبطبيعة الحال لم يقع ماركس أو ريكاردو ، وهما يؤكدان أن قيمة  
السلعة تقابل « مقدار العمل » الذي تتضمنه ، في حماقة افتراض أنه إذا ظل  
شخص يعمل ضعف الوقت في إنتاج سلعة مماثلة لما ينتجه شخص آخر في  
نصف الوقت فانه يكون قد أنتج ضعف القيمة . بل ذهب الى أن « وقت  
العمل الضروري » هو وحده الذي يخلق القيمة ؛ و « وقت العمل  
الضروري » كان يعني أساسا الوقت الذي يأخذه العامل « العادي » للقيام  
بعملة محددة مستخدما الأساليب الفنية السائدة . وافتراض أن هناك في  
أية مرحلة بذاتها من نمو الأساليب الفنية في الإنتاج مثل هذا « الوقت  
الضروري » للعامل « العادي » لم يلق معارضة مطلقا ، وإن كان ماركس  
يدرك تماما طبعا أن التاج يختلف من رجل الى رجل ومن مصنع الى مصنع

تبعا للاختلاف في المهارة والنشاط وكفاية الادارة ، وكذلك تبعا للاختلاف في الأجهزة الآلية التي في متناول يد العامل . فمن المسلم به أن بعض الرجال وبعض المصانع سيكونون أكثر انتاجا من غيرهم ؛ بيد أن ماركس وبعض الاقتصاديين الآخرين المعاصرين له قبلوا فكرة الانتاج « العادى » — وكان يطلق عليه أحيانا « المتوسط » ، بوصفه العامل الذى يتحدد على أساسه « وقت العمل الضرورى » ، وبالتالي قيمة الناتج .

ولكن ماركس مع ذلك استعمل عبارة « وقت العمل الضرورى » أحيانا بمعنى مختلف تماما . فقد قال ، كما رأينا : ان الشيء لا يمكن أن يوضع في مصاف السلع مطلقا الا اذا كانت له « قيمة منفعة » ، ومن ثم يكون قابلا للتداول في السوق على أساس أنه يشبع حاجة بشرية ( اللهم الا اذا كان يمكن الحصول عليه بلا حدود وبلا مقابل ) . وعلى هذا الأساس تحدث ماركس أحيانا عن السلع التى تنتج أكثر مما يطلبه السوق على أنها سلع ليست لها « قيمة » رغم ما تتضمنه من عمل ، كما قال عن مثل هذا العمل أنه ليس « عملا ضروريا » . ويُعتبر هذا في الحقيقة اعترافا بأن ظروف « الطلب » تدخل في خلق القيم ، لا بمعنى أن « قيمة المنفعة » يجب أن تكون موجودة في كل سلعة فحسب ، ولكن بمعنى كمى أيضا . لقد كان مفهوم « وقت العمل الضرورى » هذا ينطوى على نواة النظرية الحدية ؛ ولكن ماركس لم ينمها ولم يعترف بأنها كذلك . فباستثناء بعض العبارات القليلة المتفرقة ، كان يعنى « بوقت العمل الضرورى » الوقت الذى يقتضيه صنع شيء ما من عامل عادى ، بصرف النظر عن ظروف الطلب . وقد ظلت نظريته كلها داخل اطار المفهوم « الكلاسيكى » عن القيمة ، وبذات التطورات الأخيرة للنظرية التقليدية ، في حدود علمه بهذه التطورات ، واعتبرها « اقتصاديات مبتذلة » . نحدنا تلك الظاهرة السطحية ، ظاهرة الرأسمالية ، وقصرت عن أن تتفقد الى ما وراء المظاهر الى الحقيقة الأساسية .

ولا يدل هذا بطبيعة الحال على أن ماركس مخطئ ؛ إذ أن هدفه لم يكن دراسة طريقة عمل نظام الثمن ، مثل الاقتصاديين التقليديين : بل كشف الرأسمالية بوصفها خطة استغلال طبقي . ولتحقيق مثل هذا الهدف قد تكون هناك فائدة من مفاهيم مثل « قيمة المبادلة » ، بوصفها متميزة عن السعر ، ومن دراسة ظروف الإنتاج بطريقة مجردة منفصلة عن شروط الطلب في السوق . ولكن بينما يعتبر من الواضح تماما اليوم أن ما قاله ماركس عن « القيمة » و « فائض القيمة » لا علاقة له مطلقا بالأسعار التي تباع السلع بها وتشتري فعلا ، لم يكن ذلك واضحا الى هذا الحد ، وليس من الممكن أن يكون كذلك ، لقراءته عندما نشر المجلد الأول من « رأس المال » ، كما لا يوجد في هذا المجلد ما يشير الى أن ماركس نفسه أدرك هذه الهوة . ولم يبد بوضوح الا في المجلد الثالث ، الذي نشر في سنة ١٨٩٤ بعد وفاته ، أن السلع لا تباع فعلا بأسعار تقابل قيمها كما يحددها ماركس ، بل وأن السلع لا تتجه حتى لأن تباع بهذه الأسعار . وحتى في الفصول التي تتناول هذا الموضوع في المجلد الثالث تعكس وجهات نظر جون ستوارت ميل ، فيما يتعلق بعملية تحديد السعر فعلا ، لا وجهات نظر أى اقتصادى متأخر . فماركس اذن ، في رأس المال ، يستعمل مفاهيم اقتصاد ريكاردو ومصطلحاته في غرضه الخاص — وهو كشف الرأسمالية بوصفها خطة استغلال طبقي . وهو يبدأ ، كما رأينا ، بتمييز فاصل بين « قيم المنفعة » و « قيم المبادلة » . فلكل سلعة فائدها الخاصة بها ، ولا بد أن تكون لها هذه الفائدة حتى يمكن اعتبارها سلعة أصلا — لأن جوهر السلعة هو أن تكون شيئا يتقصد اعداده للبيع ، وليس من المتوقع أن يشتري شخص شيئا لا فائدة منه اطلاقا . وبعد ذلك لا يعود لمصطلح « فائدة الاستعمال » أى ذكر في المناقشة — وإن كانت ستعود فيما بعد في بعض النقط كما

سنرى . فاهتمام الماركسية ، مثل الاقتصاد الكلاسيكى ، ينصب على «قيم المبادلة» — أى بنسبة المبادلة بين سلعة وأخرى . ويذهب ماركس الى أنه يجب أن تكون هناك خاصية ما مشتركة بين جميع السلع تجعل فى الامكان تحديد نسب المبادلة بينها ؛ ولا يمكن أن تكون هذه الخاصة ، فى رأيه ، الا أن جميع السلع تاج العمل البشرى . ولم يكن هذا الرأى خاصا بماركس وحده ، بل هو ببساطة مجرد اعادة تأكيد لمذهب ريكاردو . وكذلك التأكيد الآخر الذى يذهب الى أن قيم مبادلة الأشياء المختلفة تتوقف ، بناء على ذلك ، على مقادير العمل المندمجة فى كل منها .

ولا تبدأ الماركسية ، بوصفها مذهبا متميزا ، الا عندما يداخل المفهوم التالى الخاص « بفائض القيمة » . فاذا كانت قيمة الشيء تقابل مقدار العمل الذى يتضمنه هذا الشيء ، فلماذا لا يتلقى العامل كل الناتج — أو على الأصح لماذا لا يتوزع الناتج بأكمله بين العمال الذين أتجوه ؟ يجب ماركس بأن السبب يكمن فى أن العامل نفسه يعتبر فى الرأسمالية سلعة ، ومن ثم لا يتلقى أكثر مما يساوى مقدار العمل الذى استخدم فى إنتاجه هو — أى ما يكفل بقاءه ، بما فى ذلك وسائل تزويد السوق بالعمال بالمحافظ على نوعه ، وبما فى ذلك أيضا ما يساوى أى تكاليف خاصة أنفقت فى تزويده بأية مهارة خاصة . فالعمل ، مثله مثل السلع الأخرى ، يباع ويشترى فى سوق تنافسية بشروط تتوقف على ظروف إنتاجه . ولا يعنى هذا أن أجر العامل القطعى مقيد بمستوى ثابت للبقاء — وكانت هذه إحدى النقاط التى اختلف فيها ماركس مع لاسال — لأن مساومات السوق قد ترفع الأجور فوق التكاليف التى يقتضيها إنتاج العامل أو تخفضها الى ما هو أقل من هذه التكاليف . ولكن الأغلب الأعم أن العمل — أو على الأصح « قوة العمل » ، على حد تعبير ماركس — يجنح الى أن يباع

ويشتري « بقيمة مبادلة » مختلفة كل الاختلاف عن قيمة المبادلة لما ينتجه العامل ؛ والفرق بين قيمة « قوة العمل » وقيمة الناتج هو ما يتكون منه ما يسميه ماركس « فائض القيمة » .

وينبغي أن نوضح عند هذه النقطة أن ماركس يتحدث باستمرار عما يسميه « العمل البشري المجرد غير المتميز » وليس عن إنتاج أى عامل بذاته أو حتى عن إنتاج أى نوع معين من العمال . فكما أن هناك خاصة مشتركة بين جميع السلع ( بالمعنى المألوف ) تجعل في الامكان تقيّمها على أساس معيار مشترك ، فكذلك هناك خاصة مشتركة في كل العمل . و « العمل البشري المجرد » ليس بالضبط هو العمل غير الماهر ، ولكنه قريب منه جدا . ويطلق عليه ماركس أحيانا « العمل المتوسط » ؛ ولكنه يعتبره في أغلب الأحيان ما يقابل ذلك النوع من العمل غير الماهر الذى يعتقد أنه النمط السائد في نظام المصنع الحديث النامى ، وأنه سيحل محل الأنواع الخاصة من المهارة أكثر فأكثر مع تقدم التصنيع الآلى . وهو يقول ان معظم الأعمال قد صارت فعلا كذلك في المناطق الصناعية النامية ؛ ومن الواضح أنه يتوقع أن تستمر هذه العملية كلما اتسع نطاق الرأسمالية . ويذهب الى أن كل صور العمل الفعلى الأخرى يمكن قياسها بواسطة وحدات قياسية من « العمل المجرد » ، أى أن تعتبر ساعة العمل الماهر مساوية لعدة ساعات من العمل الأبط . وعلى هذا الأساس يمكن معاملة القوة العاملة كلها على أنها كتلة متجانسة من « قوة العمل » تعرض للبيع في سوق العمل وتشتري بمستوى من الأسعار يقابل عادة تكاليف بقائها واستمرار تزويد السوق بها . وتستطيع النقابات أن تؤثر في الأجور ، اما بتكوين جماعات معينة من العمال من الحصول على أكثر مما يمكن أن تحصل عليه عن طريق المساومات الفردية ، أو بمنع الطبقة الرأسمالية من تخفيض

مستوى البقاء السائد . لأن هذا المستوى ليس ثابتا بصفة مطلقة — بل الواقع أن ماركس يعتقد أنه يجنح الى الهبوط كلما زاد ضغط القوة المركزة للرأسمالية على العمال في محاولتها الهرب من « متناقضات » المشروع الرأسمالي .

« وفائض القيمة » اذن هو الفرق بين تكاليف أية كمية بذاتها من « قوة العمل » — من هذا النوع المجرد — وقيمة ما تنتجه هذه الكتلة من العمل . والسبب في أن الرأسماليين يستطيعون شراء « قوة العمل » بأقل مما يساوي إنتاجها يكمن في احتكارهم لوسائل الإنتاج . ويشرح ماركس في الفصول التاريخية من المجلد الأول كيف نشأ هذا الموقف الاحتكاري ونما . فقد نشأ كما يقول من الملكية الخاصة في الأرض ونما في مراحلها الأولى بواسطة الأرباح المتراكمة من المشروعات التجارية والمالية أساسا . والجانب الآخر للموضوع هو فصل الكتل العاملة عن الأرض بصورة متزايدة عن طريق « تسوير الأرض » و « الاجلاء » ، بحيث فقدت هذه الكتل كل ملكية خاصة أو سيطرة على وسائل الإنتاج — وهي عملية خلقت برويتاريا متزايدة مضطرة الى أن تعيش على بيع قوتها العاملة . كما أن احتكار الملكية جعل في وسع طبقات ملاك الأراضي والرأسماليين أن يستولوا على الفوائد الناجمة عن التقدم في قوى الإنتاج — أو ، كما يقول ماركس في عبارة أخرى ، المكاسب الاقتصادية للتعاون الاجتماعي — أى المشروعات الآلية الكبيرة . وبدلا من أن يعمل قانون الأجور الرأسمالي على مشاركة العمال في الناتج المتزايد الناشئ عن التقدم التقني، يحدد نصيب العمال بتكاليف إنتاجهم ، أو قريبا منها ، بحيث يتجه هذا النصيب الى الانخفاض مع زيادة القدرة الإنتاجية ، وبذلك يزداد مقدار فائض القيمة . ويقول ماركس ان العمال يحاربون هذا الاتجاه نحو



الاستغلال أكثر فأكثر بنضالهم في تخفيض ساعات العمل القياسية ، وهم يستطيعون تحقيق بعض النجاح في ذلك — واستشهد في ذلك « بقانون الساعات العشر » الصادر في سنة ١٨٤٧ الذي لا يفتأ يشير إليه باستمرار . ولكن الرأسماليين يردون على هذه المحاولات لتحديد ما يستولون عليه من فائض القيمة بدفع الآلات الى العمل بصورة أسرع ، بحيث يريدون من كثافة عملية الانتاج . ويتناول ماركس هذا التكثيف ، مستخدماً مفهومه عن « العمل المجرد » ، على أنه ضغط لكمية من العمل يقتضى اتمامها أكثر من « ساعة عمل » في ساعة زمنية واحدة ، ويفرق بينه وبين الزيادة في القدرة الانتاجية التي تجلبها تحسين الأساليب الفنية دون أن يفرض على العامل « عمل ساعة » أثقل .

وقد جمع ماركس تحت المصطلح العام « فائض القيمة » كل العناصر في ثمن السلعة التي لا تذهب الى العمال في صورة أجور . وهكذا اعتبر الايجار والفائدة والأرباح — الثالوث التقليدي — أجزاء يتكون منها رصيد واحد يذهب الى جيوب الطبقات المالكة . وفي المجلد الأول ترك ماركس هذين الجزئين من القيمة — الأجور وفائض القيمة — في تعارض كامل ، كما لو كان فائض القيمة بأكمله يذهب الى الطبقات المالكة تتمتع به كما تشاء أو تستثمره في وسائل انتاج أخرى . ولكنه فضل هذه النظرية في المجلدات التالية ، وقد فعل ذلك أساساً بأن وضع تفرقة بين العمل المنتج وغير المنتج . ففي رأى ماركس أنه ليس هناك ما يخلق قيمة سوى العمل الذي يعمل في صنع المنتجات أو في التعدين أو في قتل البضائع من مكان الى مكان ، وكل أنواع العمل الأخرى — الأعمال الدينية والكتابية، وكل الأعمال التي تشتغل بالتوزيع ، غير قتل البضائع ، والأعمال المالية والخدمة الشخصية — أعمال غير منتجة ، ولا بد أن تؤخذ ثقاتها من فائض

القيمة . فما يصل الى أيدي الطبقات المالكة في صورة دخول قابلة للاتفاق هو مجموع فائض القيمة بعد استئزال تكاليف تحقيق هذا الفائض ، بما فيها مسك الدفاتر والادارة والتوزيع والشئون المالية . بيد أن هذه التفرقة لم تفهم في حياة ماركس ، كما انها لا تؤثر كثيرا في وجه نظره العامة . ومقابل تقسيم كل « قيمة » الى « أجر » و « فائض » ، يفرق ماركس بين نوعين من « رأس المال » — « ثابت » و « متنوع » . ورأس المال « المتنوع » هو ببساطة المبلغ الذي يدفعه الرأسماليون في صورة أجور للعمل المنتج ؛ و « الثابت » هو الباقي كله . وهذه التفرقة لا علاقة لها بالتفرقة بين رأس المال « الثابت » و « المتداول » التي استخدمها الاقتصاديون والتقليديون ، كما استعملها ماركس من وقت الى آخر . بل ان التفرقة الأولى متصلة اتصالا مباشرا باعتقاده أن العمل — أو على الأصح بعض أنواع العمل — هي وحدها خالقة القيمة . وهكذا يذهب الى أن كل ما يتلقاه الرأسماليون بوصفه « فائض قيمة » يجب أن يؤخذ فقط من ذلك الجزء من رأسمالهم الذي يخصصونه لشراء العمل المنتج ، وأن كل رأس المال الباقي لا يمكن أن يفعل أكثر من أن ينقل الى السلعة الكاملة الصنع قيمة العمل المنتج المخزون فعلاً في الأبنية والآلات أو المواد التي تشتري به . فقيمتها تظل « ثابتة » ، بينما « تنوع » قيمة رأس المال الذي يتفق في شراء العمل المنتج ، لأن العمل يخلق قيمة أكثر مما يتلقاه العمال في صورة أجور . ومن ثم فجميع الأرباح والفوائد والايجارات في نظام ماركس يرجع مصدرها الى شراء قوة العمل بأقل من القيمة التي ينتجها . وقد رد هاد ماركس على هذا الرأي ، كما عرضه في المجلد الأول ، بأنه رأى سخيف . وقالوا : انه لو كان ذلك صحيحا فانه مما يعود على أصحاب الأعمال بالفائدة أن يستخلموا أكبر قدر من العمل وأقل قدر ممكن

من الآلات ، لأنه كلما زاد مقدار العمل الذى يستخدمونه زاد فائض القيمة الذى يحصلون عليه . ولكن من الواضح ؛ بصفة عامة ، أن الرأسمالين الذين يستخدمون أكبر قدر من الآلات لتحل محل العمل البشرى أو لتستبدل بالعمل الماهر العمل غير الماهر الذى يتكلف أجورا أقل ، هؤلاء الرأسماليون هم الذين يحصلون على أكبر قدر من المكاسب ، ولم يظهر رد ماركس على هذه الحجة بصورة كاملة الى أن نشر المجلد الثالث ، فوضع تفرقة فاصلة بين مقدار فائض القيمة الذى يذهب الى صاحب رأس المال فى الحالة الأولى ، والمقدار الذى يسمح له النظام الرأسمالى بالاحتفاظ به لنفسه . وذهب الى أن المقدار الأول يؤخذ من الجزء « المتنوع » من رأس المال فقط ؛ ولكن الأرباح اتى يحققها فعلا كل صاحب رأسمال فرد تتجه الى الانخفاض الى حد التساوى بسبب مساومات السوق التنافسية ، وهذا المعدل المتساوى لا بد بالضرورة أن يحتسب على مجموع رأس المال المستخدم فى المشروع كله ، لا على رأس المال « المتنوع » وحده . وهكذا تتوقف أرباح المشاريع المختلفة كل منها على حدة على ظروف الصراع التنافسى ، وليس على مقدار فائض القيمة الذى تستطيع استخلاصه . فقد يحدث أن مشروعاً نسبة رأس المال « المتنوع » فيه أكبر من رأس المال « الثابت » ، ومن ثم لديه معدل أعلى من فائض القيمة ، يطرده من السوق مشروع يستخدم الآلة أكثر ومن ثم نسبة رأس المال « الثابت » فيه أكبر . ولكن ماركس لم ير فى ذلك ما يؤثر فى سلامة نظريته بأى شكل .

وانى لأشك فى أنه كان فى استطاعة أى شخص قرأ المجلد الأول وحده من « رأس المال » أن يدرك أن هذا ما كان ماركس يقصده ، وأشك فى أن ماركس نفسه أدرك تماما دلالات نظريته عندما عرضها فى أول

الأمر . بيد أنه ليس من العسير أن تبين لماذا اعتبر الهجمات التي وجهت الى نظريته بسبب تعارضها الواضح مع ما كان يعرفه الجميع ، هجمات غير مهمة . فمن الضروري عند قراءة « رأس المال » أن يتذكر المرء الطابع « الاشتراكي » الواضح لمدخله كله . فهو يبدأ كما رأينا بأن يضم جميع أنواع السلع المختلفة نوعا — مختلفة فيما يتعلق « بقيم استعمالها » — في فئة واحدة مكونة من كتل من « قيم المبادلة » . ثم يتناول العمل بنفس الطريقة ، فيجعل من جميع أنواع العمل وحدات في كتلة غير متميزة من « العمل المجرد » . وبالمثل يتناول الرأسمالين الأفراد كمجرد وحدات في طبقة رأسمالية مستقلة واحدة . وبعد أن يفعل ذلك ، لا ينتقل الى دراسة الظروف التي تتحكم في أسعار أى سلع معينة أو أى نوع معين من العمل ، ولا الى دراسة العائد الذي يذهب الى الرأسمالي الفرد ، بل يدرس الظروف العامة لتقسيم انتاج المشروع الرأسمالي الى أجور العمل المنتج من ناحية ، و « فائض القيمة » من ناحية أخرى . ولا يكون أية نظرية خاصة باختلاف الأجور ولا بالأرباح أو الفائدة أو الايجار . فمثل هذه الموضوعات لا تكاد تهتم في شيء ، ان ما يهمه هو العلاقات الطبقة العامة بين الطبقات المالكة والعمال ، باعتبار كل من التمتين مجموعة من الوحدات المتجانسة .

وهكذا لا يهتم بما يعود على أى رأسمالي بالذات من ربح أكثر مما يهتم بالأجر الذي يتلقاه أى عامل ، أو مجموعة من العمال ، بذاته . بل الواقع أنه عندما يتناول الأجور يعمل على اثبات أن الفروق الظاهرة بين « العامل بالقطعة » و « العامل بالوقت » ليست أساسية ، وأن الأجور لها طابع أساسى مشترك . فماركس يريد باستمرار أن يؤكد التجانس والتضامن الأساسى لكل طبقة ، وأن يعرض

صورة للرأسمالية ، لا كما هي في الواقع ، مكونة من جماعات متضاربة تعمل في كل مجال ، بل كخلاصة للنظام الرأسمالي يسير كل جزء فيها الى نهايته المنطقية ويعمل طبقا لقانون طبيعته الخاصة . وليست عملية التجريد هذه من تعقيدات عالم الواقع أقل ، ولا أكثر ، مشروعية بصورتها التي يستعملها بها ماركس منها بالصورة المشابهة بها التي يستخدمها بها الاقتصاديون التقليديون ؛ والفرق الحقيقي بين الصورتين هو أنه ، بينما هبط الاقتصاديون التقليديون بكل الموضوعات الى تفاصيل علاقات السوق الفردية ، لجأ ماركس ، في أقصى الطرف الآخر ، الى صنب كل شيء بالطابع الجماعي ، وعرض نموذجا من العالم الاقتصادي يتصارع فيه رأس المال المجرد والعمل المجرد على السيطرة .

ومن ثم فإن ما كان يشرحه ماركس في نظريته العامة لفائض القيمة لم يكن استغلال عمال معينين بواسطة رأسمالين معينين ، بل استغلال الطبقة العاملة ككل . بيد أنه لم يقصر تحليله ، وما كان يستطيع أن يقصره ، كلية على العلاقات الشاملة للطبقة الرأسمالية والعمال ، لأنه كان لابد أن يفسر العملية التي يتوزع بواسطتها فائض القيمة ؛ وساقه هذا الى بحث ظروف الاستغلال كما هي تحت تأثير « التكوينات المختلفة لرأس المال » في مشاريع مختلفة أو في أوقات مختلفة . وكان ماركس يعنى « بتكوينات رأس المال » ببساطة نسبة مجموع رأس مال المشروع الذي يستخدم في دفع أجور العمل المنتج — رأس المال « المتنوع » — الى رأس المال الذي يستخدم في الأغراض الأخرى — رأس المال « الثابت » . وقد رأى أنه اذا كان على صواب فيما يذهب اليه من أن رأس المال « المتنوع » هو المصدر الوحيد لفائض القيمة ، لجنح معدل فائض القيمة في علاقته بمجموع

رأس المال الى الهبوط كلما حلت الآلة محل العمال أو العمال المهرة .  
 بيد أنه اذا كان استعمال الآلات سيزيد من القدرة الانتاجية للعمل ، فإن  
 مقدار فائض القيمة سينجح الى الارتفاع كلما قل عدد ساعات العمل التي  
 يتطلبها مواجهة حاجات حد البقاء للعمال . وبذلك يعموض الرأسمالي عن  
 هبوط نسبة مجموع رأس المال الذي يدر عليه فائض القيمة بارتفاع في  
 « معدل الاستغلال » — أى في نسبة ما يفيض من انتاج العامل عن تكاليف  
 قوة العمل . وهكذا يرد التقدم الآلى عن طريق الزيادة في القدرة الانتاجية  
 ما يهدد بأخذه بزيادة نسبة رأس المال « الثابت » الى رأس المال « المتنوع » .  
 وقد تابع ماركس رأيا معروفا لناساو سينيور في تخفيض ساعات  
 العمل أكد فيه سينيور أن أرباح الرأسمالي تتكون من نتاج « الساعة  
 الأخيرة » ، فعبّر عن مفهومه عن استغلال العمال على ضوء التمييز بين  
 ساعات العمل « المدفوعة » وساعات العمل غير المدفوعة . فالساعات  
 « المدفوعة » هى تلك التي ينتج فيها العمال ما يساوى أجور بقائهم ،  
 والساعات « غير المدفوعة » هى تلك التي يستمرون فيها على العمل بعد  
 هذا الحد ، فيخلقون فائض قيمة لا يتقاضون مقابله عائدا . وكلما زادت  
 القدرة الانتاجية قل عدد الساعات « المدفوعة » ؛ وزاد عدد الساعات  
 « غير المدفوعة » ، الا اذا استطاع العمال أن يحصلوا على تخفيض في  
 مجموع ساعات العمل اليومى . فاذا حصلوا على مثل هذا التخفيض ، فإن  
 الساعات التي لم يعودوا يعملون فيها تسقط من حساب فائض القيمة الذي  
 يذهب الى الرأسمالين ، والسبيل الوحيد للرأسمالية هو زيادة كثافة العمل  
 المطلوب خلال كل ساعة عمل . ولما وجد الرأسماليون أنهم أمام اتجاه دائم  
 نحو زيادة استعمال الآلة ، وهو اتجاه لم يستطيعوا مقاومته خشيّة أن  
 يفلتوا على أيديهم في صراع المنافسة ، اضطروا إلى تعديل « تكوين »

رأس المال بطريقة تخصص لرأس المال « الثابت » نسبة أكبر في المجموع . وقد أفادهم ذلك ، برغم انخفاض الجزء الذى يمكن أن يدر فائض قيمة ، بسبب الزيادة الكبيرة في اجمالي الانتاج التى نشأت عن هذا التعديل ، وبسبب الانخفاض الناجم عن ذلك في ساعات العمل « المدفوعة » . بيد أن التصنيع الآلى تطلب أيضا زيادة في مجموع رأس المال ، وقد أخذت هذه الزيادة من فائض القيمة الذى لم يستخدم في قفقات ما تستهلكه الطبقة الرأسمالية ؛ ومن ثم ، فبرغم الزيادة في مجموع كتلة فائض القيمة ، جنح معدل الربح ، بالنسبة لمجموع رأس المال ، الى الهبوط . في رأى ماركس — وهو اتجاه يزيد من حدته كل نجاح في تخفيض مجموع ساعات العمل اليومي .

وقد انبثقت هذه الحجج المعقدة كلها من فرض ماركس المبدئي من أنه لما كان العمل وحده هو مصدر كل قيمة ، فان رأس المال المستخدم في دفع قفقات العمل المنتج هو وحده الذى يمكن أن يولد فائض قيمة . بيد أنه كان لابد من التسليم بتلك الحقيقة الواضحة وهى أن الأرباح التى يجنيها أى رأسمالى معين بذاته انما تستمد من الفرق بين مجموع قفقات الانتاج والمبالغ التى يحصل عليها من بيع منتجاته ، وأن « تكوين » رأسمال أى مشروع بذاته لا علاقة له بهذه العملية الا عن طريق أثره في تكاليف الوحدة . ولما كان الأمر كذلك فعلا ، فان مفهوم ماركس عن فائض القيمة بأكمله يكون بلا أساس اذا كان ماركس يتحدث عن نفس المشاكل التى يتحط عنها الاقتصاديون التقليديون ؛ ولما رأى الاقتصاديون ذلك نبذوا نظام ماركس كله باعتباره لغوا على أساس أن لا صلة له بوقائع السوق . ولكن ماركس وأتباعه لم يهتموا البتة بالمرات العديدة التى دحضت فيه الماركسية على أساس هذه الحجة . وقبلت مجموعة مفاهيم

ماركس بأكملها بوصفها الأساس النظرى للحركة الديمقراطية الاشتراكية التى نمت فى السبعينات والثمانينات ، فى ألمانيا أولا ثم فى البلاد الأخرى ، وصارت عقيدة فضلا عن كونها نظرية اقتصادية ؛ ولما كانت تقوم على تأكيدات أساسية معينة لا يمكن إثباتها أو دحضها عن طريق مقارنتها بالظواهر الفعلية للسوق الرأسمالية ، ذهب كل من الماركسيين والاقتصاديين التقليديين فى طريقه فى الغالب ، يندد كل منهما بالفروض الأساسية للآخر ، ولكنه لا يستطيع دحض فروضه بالحجة لأنهما كانا يتحدثان عن أشياء مختلفة فى جوهرها .

فالتأكيد بأن العمل هو المصدر والمقياس الوحيد للقيمة يكون محل اثبات أو دحض ، على الأقل جزئيا ، لو كانت « للقيمة » ، بالمعنى الذى تستعمل به فى هذا المجال ، أية علاقة بسعر السوق كذلك العلاقة التى افترضها فيها ريكاردو . فالقول بأن مقدار العمل المتدمج فى سلعة ما هو العامل الوحيد فى تحديد سعرها فى السوق ، أو حتى بأنه العامل الوحيد فى تحديد « سعر عادى » لها تتجه الى أن تباع به اذا توازن العرض والطلب ، قول غير صحيح مطلقا . فأولا ، « مقدار العمل » مفهوم مجرد تماما — اذ لم يستطع أحد أن يفسر بصور مرضية كيف يمكن تحويل أنواع مختلفة من العمل الى وحدات من « العمل المجرد غير المتميز » دون التسليم فى الأمر باتخاذ الفروق الفعلية فى الأجور بين نوعين مختلفين من العمل كأساس للقياس . وثانيا ، كما اعترف ريكاردو نفسه ، تؤثر الفترة التى يتقيد فيها رأس المال فى عملية الانتاج فى السعر الذى يمكن أن تباع به السلعة دون خسارة — أو على الأصح ، أنها تعمل ذلك فى أى نظام يجب دفع فائدة فيه لرأس المال المستخدم أو يكون الاستثمار فيه فى وسائل الانتاج الفرض منه هو الربح . وبعبارة أخرى ، ان عامل الوقت فى دفع



مقابل استخدام المال أو المصادر الرأسمالية يؤثر في أسعار البيع في ظل أى صورة من صور الرأسمالية . وثالثا ، ان تكاليف الإنتاج ليست سوى عامل واحد في تحديد الأسعار التى تباع بها السلع ؛ وليست كل التكاليف مما له صلة بالموضوع ، بل ان التكاليف التى تنفق عند « حد » الإنتاج أو قريبا منه هى وحدها التى لها علاقة بالأمر .

يبد أنه ليس من بين هذه الوقائع ما يمكن استخدامه في دحض نظرية عن « القيم » لا علاقة لها البتة بالأسعار التى تباع بها الأشياء وتشتري . فليس هناك طريقة لاثبات أو دحض الرأى القائل بأن العمل هو المصدر الوحيد « للقيمة » اذا كانت « القيمة » تعنى مجرد القيمة التى مصدرها العمل . « فالقيمة » بهذا المعنى لا يمكن قياسها . بل الواقع أن ماركس همسه ينكر أن لأى عامل إنتاجا خاصا به يمكن قياسه في ظروف الرأسمالية النامية ؛ والمفروض أن هذا ينطبق أيضا على أية مجموعة من العمال تعمل في منشآت أو صناعات بعينها كما ينطبق على العامل الفرد ؛ اذ في رأى ماركس لا يوجد سوى كتلة كبيرة واحدة من القيمة يولدها العمل المنتج ككل ، ولا يمكن تجزئتها بحيث تخصص أجزاء بذاتها لوحدة منتج معينة .

ومن ثم فإن صرح النظرية الماركسية في القيمة الهائل بأكمله ليس أكثر ولا أقل من مجموعة تنوعات للفكرة العامة التى تذهب الى أن الطبقات العاملة تستغل لأن جزءا من ناتج الصناعة ينهب الى غير العمال ، أشخاص استطاعوا الاستيلاء على هذا الجزء لسبب يرجع بعضه الى أنهم يحتكرون وسائل الإنتاج — وهو احتكار يسمح لهم بأن ينكروا على العمال الوصول الى وسائل الحياة الا بشروط تدر عائدا على الطبقات المالكة . ولم تكن مثل هذه النظرية في الاستغلال الطبقي في حاجة الى اقتصاديات ماركس ؛

والحقيقة التي لا مراء فيها ان ماركس لم يصف اليها شيئا من عنده سوى عدد من التعقيدات التي نجمت أساسا عن محاولته الربط بين نظريته في فائض القيمة بنظرية ريكاردو في القيمة التي وجدها سائلة بين الاقتصاديين الرأسماليين في عهده — أو على الأصح في الفترة التي كوّن فيها مذهب . فالنظرية الماركسية في القيمة كلها ، بعد تجريدها من الطلاء الذي زنها به ماركس من آراء ريكاردو ومن التعقيدات التي انشاق اليها بسبب محاولته تهذيب النتائج التي وصل اليها من سبقوه من المفكرين المناهضين للرأسمالية ، لا تخرج مطلقا عن مجرد تأكيد أن الطبقات المالكة تستولى في ظل الرأسمالية على جزء من ناتج الصناعة والزراعة دون أن تعمل من أجله ، وان ذلك ينطوي على استغلال طبقة العمال الخاضعة . وربما يجب أن نضيف الى ذلك ، أنها تؤكد أيضا أنه كلما زادت القدرة الانتاجية صار في وسع الطبقات المالكة الاستيلاء على نسبة متزايدة من مجموع الناتج ، لأن الجزء الذي يتطلبه حد البقاء للعمال وتناسلهم يقل . ولكن برغم أن ذلك البناء الفوقي الهائل للنظرية الماركسية في القيمة لا يضيف شيئا في الحقيقة الى هذه التأكيدات البسيطة ، فإن ذلك لا يعنى أنها لم تكن مفيدة لماركس في تحقيق غرضه . فقد منحت زعماء الطبقات العاملة في البلاد التي امتد اليها هوذ هذا المذهب احساسا بأن العقل أيضا الى جانبهم ، فضلا عن العدالة . وبدا أنها تحقق جانبا حيويا مما يتطلبه ماركس في الاشتراكية — من أنها يجب أن تصاغ في مذهب علمي ، وليس في صورة آمال طوية . وهيات خطة منطقية ضخمة لا سبيل الى دحضها بواسطة الحجج التي قد يسوقها ضدها من لا يسلمون بفروضها الأساسية ؛ ونجحت في اخفاء حقيقة أن هذه الفروض نفسها لم يقم على صحتها دليل ولا يمكن اثباتها أو التحقق من صحتها موضوعيا كما يتطلب الأسلوب

العلمي عادة . وقد نجحت فعلا كأداة قوية في الحث على الاعتقاد والعمل ؛ وبهذا المعنى العملي كانت « صحيحة » الى الحد الذي يتطلبه الغرض منها . ولست أقول مطلقا ان ماركس كان في قرارة نفسه يدرك أن نظامه النظري الاقتصادي بأكمله يقوم على الاعتقاد لا على الدليل العلمي : فمن الواضح أنه كان يؤمن بنظامه وأنه تقدم به بحسن نية كامل دون أن يدرك أن ادعاءه بأنه « علمي » لا أساس له من الصحة وأنه نظام لا يمكن استخدامه حتى كغرض يمكن اختباره على ضوء الوقائع ، بل مجرد دعوة الى الكفاح تقوم على اعتقاد لم يتم عليه دليل .

فوصف مثل هذا الصرح النظري بأنه علمي ليس في الحقيقة سوى خطأ كامل في استعمال المصطلحات . فهو في الواقع بناء ميتافيزيقي هائل لا علاقة له بأي تحرير أو فرض يمكن اختباره أو التحقق منه. فليست هناك طريقة يمكن بها التحقق من تقرير أن قيم السلع تتوقف على مقادير العمل المندمجة الا اذا كانت هذه « القيم » مما يمكن قياسه بمقياس آخر . واذا كانت أسعار السلع ليست بينها وبين « قيمها » علاقة ثابتة ، فان فكرة القيم كلها تخرج من مجال التبادل الواقعي وتستقر في فراغ ميتافيزيقي فقط ، ولم يدرك ماركس ولا هاده ذلك في الوقت الذي تقدم فيه بمذهبه، لأن معظم الاقتصاديين كانوا يفترضون وقتئذ أن هناك ظاهرة حقيقية « للسعر العادي » تقابل ظاهرة القيمة العادية ، تنجح الأشياء الى أن تباع وتشترى على أساسه في ظل ظروف التوازن بين قوى العرض والطلب. وقد انبثقت « قيمة » ماركس من هذا المفهوم الكلاسيكي عن « قيمة المبادلة » الذي يقابل « لسعر العادي » . بيد أن هذا المفهوم لم يكن مما يلائم تحليل ماركس ، لأنه لم يكن على استعداد للتسليم بأن كل صور العمل «منتجة» ، وكان يهيمه بصفة خاصة أن ينكر أن العمل المخزون ( رأس المال الثابت )

يمكن أن ينتج عن « فائض قيمة » . ومن ثم وجد نفسه مضطرا أن يفصل بين قيم السلع وأسعار بيعها فصلا كاملا عندما وصل الى المشكلة في المجلد الثالث . وقطع ذلك كل صلة بين نظريته عن القيمة وبين أى شيء يمكن أن يقاس تجريبيا : فقد تطلب التسليم « بالقيمة » باعتبارها موجودا يمكن أن يقاس نظريا ، ولكن لا يمكن قياسه عمليا البتة . ولا ريب أنه يمكن اعتبار هذا المفهوم شيئا له معنى — كما فعلت أجيال متعاقبة من الماركسيين ، ولكن هذا المعنى ليس معنى « العلم » بأى صورة معترف بها للمصطلح حتى في أقل صوره دقة . لقد كان ماركس ، في صياغته النهائية لنظرية القيمة ، يتحدث بأسلوب ميتافيزيقى وليس علميا ؛ ومن التناقض الذى يدعو الى التعجب أن هذا الجزء من نظرية ماركس الاجتماعية ، وهو أقل أجزائها « علمية » لأنه أقلها قابلية للاثبات ، جذب وما زال يجذب ذلك العدد الكبير من علماء الطبيعة الذين لا يعتبرون شيئا يقابله في ممارستهم لدراساتهم الخاصة بفروع تخصصهم .

لقد قال الأستاذ تونى ، على ما أذكر ، عن ماركس مرة انه « آخر المدرسين » . ولسوء الحظ أنه لم يكن الأخير ، ولكن الطعنة أصابت موضعها . ألم يكن الأستاذ تونى هو الذى قال أيضا ، انه ليس فى حاجة الى نظرية فائض القيمة ليدرك أن الرأسماليين يستغلون العمال ؟ ومع ذلك فإن هذا هو ما تعنيه النظرية ، هذا فقط ولا شيء آخر . ولكن عندما وضعها ماركس ، بوصفها تهديبا للنظريات السابقة التى وضعها هودجسكين وجون فرانسيس براى وبعض الاشتراكيين « الريكارديين » الآخرين ، بدا أنها تعنى أكثر من ذلك بكثير ، لأنها اتخذت نقطة بدايتها ما كان يقوله الاقتصاديون التقليديون وقتئذ عن « القيمة » ، واستطردت لتثبت على هذا الأساس استغلال العمال من أقوالهم هم .

يبد أن « رأس المال » — أعنى المجلد الأول — يتضمن بطبيعة الحال أشياء أخرى كثيرة الى جانب نظرية القيمة التى كونها ماركس فى الفصول الافتتاحية . بل وهذه الفصول نفسها تتناول كثيرا من الموضوعات الأخرى عدا صياغة نظرية فائض القيمة . فالفصل الرابع مثلا « الصيغة العامة لرأس المال » يتضمن محاولة ماركس تحديد التكوين المميز للاتساج الرأسمالى على ضوء نموه التاريخى . فيقول ماركس فى بداية هذا الفصل « ان التاريخ الحديث لرأس المال يرجع الى قيام تجارة وسوق يشملان العالم كله فى القرن السادس عشر .. ومن الناحية التاريخية يأخذ رأس المال، بوصفه متعارضا مع الملكية العقارية ، صورة النقود فى مبدأ الأمر دائما . فهو يظهر فى صورة ثراء قدى بوصفه رأس مال التاجر والمرابى » . ثم يستطرد قائلا ان هذه الصورة المميزة استمرت فى النظام الرأسمالى النامى، بمعنى أن كل رأسمالى جديد يستمر ظهوره على شكل نقود ، ثم يتحول الى رأس مال ثابت عندما يستخدم فى شراء عوامل الاتاج . ومن هذا التحديد لطريقة عمل الرأسمالية خرج « بالمعادلة العامة » التى وضعها — ن — س — ن . فبالنسبة للفرد المنتج أو العائلة المنتجة فى عهد ما قبل الرأسمالية كانت عملية الاتاج بقصد المبادلة تبدأ بصنع سلعة قابلة للبيع تتحول بعد ذلك الى نقود ، وتستعمل النقود بعد ذلك لشراء سلعة أخرى ، يحتاجها المنتج . ويقول ماركس ان « المعادلة » لما قبل الرأسمالية كانت على هذا الأساس هى س — ن — س (سلعة — نقود — سلعة) . وفى مقابل هذا يبدأ صاحب المشروع الرأسمالى برصيد من النقود يستعمله فى استخدام « عمل » فى صنع سلع يبيعها بعد ذلك بنقود : وبذلك تنقلب « المعادلة » فتصير ن — س — ن . بيد أنه مما لا جدوى منه أن يقوم الرأسمالى بالعملية اذا كان سيحصل فى النهاية على النقود التى وضعها فقط . وما كان

ليشرع في العملية كلها الا اذا كان يتوقع الحصول على أكثر مما وضع فيها أصلا . ومن ثم فإن عملية الرأسمالية تتوقف على أن ال — ن — الأخيرة في الصيغة تمثل مبلغا من النقود أكثر مما تمثله ال — ن — التي بدأت بها العملية . وبذلك تكون المعادلة العامة الحقيقية لرأس المال ن — م — ن عندما تمثل (ن + م) ، أي تمثل عائدا هو مكسب الرأسمالي .

وقد ذكرت هذه المعادلة مع ما تنطوى عليه من بعض التعقيد لأن الماركسيين كثيرا ما يستخدمونها . ولب ما يقوله ماركس هو أن نشأة الرأسمالية تحول الانتاج من عملية واحدة هي تبادل سلعة بسلعة لا تستعمل فيها النقود الا كمجرد أداة ملائمة للمبادلة ، الى عملية معقدة لا تعدو فيها السلعة المنتجة غاية في ذاتها بل مجرد وسيلة لكسب النقود . وهكذا فإن الرأسمالي ، بوصفه رأسماليا ، لا يهتم في المكان الأول أن ينتج سلعة لاشباع حاجاته الخاصة مباشرة ، أو للحصول على وسيلة يشبع بها حاجاته عن طريق المبادلة . بل هو أساسا باحث عن المال لا يهتم الانتاج الا اذ در عليه مكسبا تقديا . ويبدو هذا أوضح ما يبدو في حالة التاجر ، أول صور الرأسمالية النموذجية . اذ يبدأ التاجر برصيد من النقود : فيضع هذا الرصيد في بضائع ثم يحاول بيعها بأكثر مما كلفته . أما في خطة الرأسمالية الصناعية فإن العملية أكثر تعقيدا لأن رجل الصناعة يظهر أولا بوصفه مالكا للموارد مادية منتجة — مباني وآلات ومواد — يستعملها في انتاج سلع بمساعدة عمل مأجور . ولكن أساس الموقف باق كما هو . يبدأ الرأسمالي بالنقود يضع جزءا منها في موارد انتاجية مادية وبعضها في عمل مأجور . وهدفه هو أن يستعيد ، في فترة معقولة ، لا المال الذي وضعه فحسب ، بل وزيادة أيضا هي ربحه . بيد أن صاحب النقود في بعض

الأحيان بدلا من أن يضع ماله بهذه الطريقة ، يقرضه بفائدة ، وهدفه هنا أيضا أن يستعيد أكثر مما أقرض . وفي هذه الحالات تختفى السلعة تماما من العملية وتكون المعادلة العامة لرأس المال ذى الفائدة هي مجرد ن — ن — م أى من النقود الى هود أكثر دون أية مرحلة متوسطة .

وماركس هنا يرد على أولئك الذين يذهبون الى أن تدخل الرأسمالى لا يغير علاقة المبادلة البسيطة التى تعبر عنها المعادلة س — ن — س أى تغيير جوهرى . فالاقتصاديون التقليديون كثيرا ما بدأوا عرضهم للموقف بعملية المبادلة التى تحدث فى أى سوق فى مدينة ريفية . اذ يحضر المنتجون ويعرضون سلهم ويبيعها الواحد منهم للآخر مستعملين النقود كوسيلة ملائمة لمبادلة البضائع بالبضائع . وكل من المشتركين فى العملية يحصل على ميزة من العملية ، فى الظروف العادية ، بمعنى أنه يحصل فى آخر النهار على ما يفيد أكثر مما باعه لمبادلته به . بيد أنه ليس من الضرورى أن يكون فى مثل هذه الحالة أى مكسب فى صورة قيم تهدية لأى شخص — أو على الأصح تكون مثل هذه المكاسب ، وما يقابلها من خسائر ، عرضية وراجعة الى سوء تقدير أى منتج بذاته أو للافراط أو الندرة المؤقتين فى سلعة ما ، أو ما الى ذلك من أسباب . وكان الاقتصاديون التقليديون الذين يبدأون بمثل هذا الوصف لهذا النوع من السوق يستطردون عادة قائلين ان السوق التنافسى الرأسمالى الكبير يسير على هدى نفس القانون ، بحيث يتيح لكل مشترك فيه ، باستثناء الحوادث العارضة . لا مجرد ما يساوى عدل السلعة التى باعها فحسب ، بل يعطيه كذلك مكسبا حقيقيا فى المنفعة ، أو قيمة الاستعمال ، التى حصل عليها . ورد ماركس على ذلك بأن السوق الرأسمالى الكبير يعمل على أساس مبدأ مختلف كل الاختلاف عن ذلك ، لأن كل بائع فيه يهدف ، لا الى مكسب

من قيمة الاستعمال ، ولكن الى مكسب قهوى ، وهذا المكسب لابد أن يتحقق على حساب شخص آخر .

على حساب من اذن ؟ يبدأ ماركس بهدم وجهة النظر القائلة بأن الرأسمالين يستمدون مكاسبهم من بيع سلعهم بأكثر من قيمتها . وقال انه اذا كان ذلك صحيحا فانهم في الواقع لا يفعلون بذلك أكثر من غش بعضهم البعض الى حد كبير ؛ لأن كل عملية عندئذ لابد أن تنطوي على خسارة كما تنطوي على مكسب . ويستطرد الى أن السلع تباع ، بصفة عامة ، بما تساويه — بصرف النظر عن مساومات السوق المؤقتة . أما مكسب الرأسمالين فانه ، باستثناء الحالات الخاصة بالاحتكار لا يأتي من جمل المشترين يدفعون ثمننا أعلى وانما يأتي من مصدر مختلف تماما . وهذا المصدر هو قدرة الرأسمالين على شراء « قوة العمل » بسعره كسلعة ، بسبب احتكارهم للسيطرة على وسائل الانتاج ، وبذلك يستولون على الفرق بين قيمة « قوة العمل » وقيمة ما ينتجه العمل . وهكذا نجد أهنسا قد عدنا ثانية ، بطريق آخر ، الى نظرية فائض القيمة التي تحدثنا عنها من قبل .

فالفرق الجوهرى بين سوق المبادلة في أى بلد رضى بسيط والسوق الرأسمالى الكبير هو أن المنتج الفرد في السوق الأولى ينتج أولا ما يستطيع اتاجه بعمله هو وعائلته ، ثم يحصل بعد ذلك على ما يستطيع الحصول عليه مقابلته ، بينما في السوق الثانية لا يُشرع في الانتاج أصلا ، ولا يُستخدم العمل ، الا اذا رأى الرأسمالى أملا في ربح . فالنسبة للفرد لا يمكن أن تكون له فائدة في الامتناع عن الانتاج ، كما أنه لا يتمتع بأية سيطرة على ما سيحصل عليه مقابل ما يُنتج سواء في صورة قود أو في صورة سلع أخرى يحتاجها . ولكن الرأسمالى قد تكون له فائدة محققة في الامتناع



عن الانتاج أصلا ، أو في تخفيض انتاجه ، عندما لا يجد في السوق ما يشر بعائد مجز بقدر كاف . ويقول ماركس ، ان الأسلوب الرأسمالى فى الانتاج يؤدى ، بناء على ذلك ، مباشرة الى البطالة والى تقطع فترات العمل وعدم الأمن ، والى أزمات متكررة تطيح بأوضاع اقتصادية بأكملها وترغم العمال على عدم صنع السلع التى كانوا يستطيعون صنعها لمبادلتها بغيرها لولا أن احتكار الرأسمالى لوسائل الانتاج يقف حجرة عثرة .

يبد ان ماركس لم يكن من القائلين بنظرية «عجز الاستهلاك» . فهو لم يزع عدم استقرار الانتاج الرأسمالى الى نزعة الرأسمالى الى تحديد الانتاج لمواجهة سوق استهلاكى محدود . لقد راودته فكرة ان الاحتفاظ بمستوى أعلى من الأجور يمكن أن يحول دون وقوع أزمات اقتصادية عن طريق زيادة القدرة الشرائية لدى جمهرة الناس . بل واعتبر فعلا أن من بين «متناقضات الرأسمالية» النهائية جنوحها الى توسيع وسائل الانتاج بما يتجاوز قدرة سوق الاستهلاك على الامتصاص ، وتطلع الى الانتاج المؤمم للتغلب على هذا التناقض وازالة الحدود المفروضة على التوسع فى القدرة الانتاجية . ولكنه عارض أيضا أولئك الذين اعتبروا انخفاض الأجور سببا فى الأزمات على أساس أن الأزمات تقع عادة فى الواقع عندما تكون الأجور مرتفعة بصفة خاصة ؛ وأكد أن إعادة توزيع الناتج لمصلحة العمال ، حتى لو كان ممكنا ، لا يحول دون تكرار الأزمات ما دام النظام الرأسمالى باقيا . وكان يعتقد أن السبب الحقيقى للأزمات يكمن فى الميل المتأصل فى رأس المال الى التراكم على نطاق أوسع فأوسع . واعتبر أن هذا الجنوح الى التراكم جزء لا يتجزأ من النظام الرأسمالى باندفاعه الدائم نحو جمع المال . فاستيلاء الطبقات المالكة على قسم كبير من الناتج كمائض قيمة كان يعنى فى نظره أن هذه الطبقات ستظل تسعى

دائما وراء فرص مجزية لاستخدام المال الذى لا تريد افاقه فى الاستهلاك الشخصى . ويكفل التقدم الفنى متنفسا لجزء من هذا المال المتراكم فى صورة توفير أدوات انتاج أفضل . وسيؤدى ذلك الى تغييرات فى «تكوين» رأس المال بحيث تنخفض نسبة رأس المال « المتنوع » الى « الثابت » ومن ثم استبدال الآلات التى تزداد تمقيدا أكثر فأكثر بالعمل . بيد أن هذه العملية تحمل معها اتساعا فى نطاق الانتاج ومقداره ، لأن الآلات الجديدة لن تكون مجزية الا اذا زاد الانتاج بمساعدتها . هذا فضلا عن أنه حتى اذا حلت الآلات الجديدة باستمرار محل القديمة ، باخراج صاحبها من السوق التنافسية ، فإن امتصاص الأرصدة التى يريد لها الرأسماليون استخداما مجزيا لن يكفيه الا استثمار على نطاق متزايد ينطوى على توسع سريع فى مجموع القوة الانتاجية . وبناء عليه فإن الرأسمالية ، كما يقول ماركس ، متأصل فيها الجنوح الى توسيع المصادر الانتاجية بمعدل أسرع مما يمكن أن تسمح له سوق منتجاتها ، ولا بد أن يؤدى ذلك الى أزمات كلما أُنخمت السوق بانتاج المصانع الجديدة أو المجددة . وقد عزا ماركس الأزمات التجارية الكبرى التى تتكرر كل عشر سنوات تقريبا الى هذا السبب أساسا . وعندما تقع الأزمة تهفى على عدد كبير جدا من المشروعات الانتاجية بالافلاس ، وبذلك تعيد التوازن ، بطريقة مؤلمة عن طريق ازالة انتاجها من السوق . وبعد أن يحدث ذلك تبدأ العملية بأكملها ثانية . وفى المجلد الثانى دخل ماركس فى تفاصيل أكثر بكثير حول ترتيب الأحداث من الأزمة الى التوازن ثم الى أزمة جديدة ، محاولا أن يربط مدة « الدورة » بالمدة التى يتطلبها استخدام الأدوات الرأسمالية الجديدة ، التى تتكون خلال فترة العودة الى التوازن ، الى كامل قوتها فى السوق . بيد ان ذلك لم يكن سوى جانب ثانوى من جوانب نظريته : فقد كان العنصر الأساسى فيها

هو أن الرأسمالية تجنح بالضرورة ، بطبيعتها ذاتها بوصفها خطة تقوم على استغلال « قوة العمل » ، الى تراكم مصادر الرأسمال بمعدل أسرع مما تستطيع معه السوق أن تمتص نتاجها .

وقد أشار ماركس أيضا بطبيعة الحال الى أنه يمكن الحد من عواقب هذا الجنوح عن طريق ايجاد أسواق أخرى ، وأبرز هذه النقطة على أنها السبب الرئيسي في اصرار الرأسمالية على التصدير وعلى فتح الأجزاء الأقل تقدما من العالم للتجارة بقصد تصريف منتجات البلاد المتقدمة فيها . اما بمبادلتها بمواد غذائية أولية أو للاستثمار الذي يهدف الى الحصول على عائد في المستقبل . وذهب الى أن ذلك كان يحدث في أيامه هو بطريقة تجعل في وسع رأسمالية الدول المتقدمة أن تؤجل المصير الذي كان لابد أن يصيبها لولا ذلك . بيد أن كل هذا الجزء من مذهبه ، بما في ذلك موضوع العلاقة بين الرأسمالية المتقدمة « والامبريالية الاقتصادية » ، نمت على نطاق أوسع بكثير بعد وفاته — خاصة على يد لينين — بحيث أن مناقشته هناك بتفصيل يكون مفارقة .

وهكذا يتبين ان ماركس كان أبعد ما يكون عن التمسك بالنواحي التي تنزع الى التحديد في الرأسمالية ، بل انه كان يصر على أن طابعها توسعي في جوهره . واعتبرها غير قادرة على البقاء الا في ظروف تسمح بالتوسع بمعدل متزايد باستمرار . والواقع أن ذلك يتبع وجهة نظره الخاصة أن الأجور تظل عند مستوى يتوقف على « تكاليف انتاج » العامل ، وأن زيادة القوة الانتاجية لابد بناء على ذلك أن تمنى أن العامل سيحصل على جزء متناقص من مجموع الناتج ؛ اذ برغم أن معدل الربح بالنسبة لمجموع رأس المال لابد أن يتجه الى الهبوط كلما زادا استخدام الآلة ، فقد رأى أن مجموع « كتلة » فائض القيمة تجنح الى الزيادة بمعدل

أسرع فأسرع ، حيث أن جهود العمال في تخفيض ساعات العمل غير المدفوع لا تكفى مطلقا للحيلولة دون ذلك ، وإن كانت قد تنجح في تخفيض ساعات العمل بما يكفى لايقاف هذا الجنوح الى حد ما .

وقد كان ماركس دائما شديد الوطأة على أولئك الذين ذهبوا الى أن النقابات لا تستطيع شيئا حيال أى « قانون حديدى » ينظم توزيع الناتج . ولكنه كان يدرك تماما أن لقدرتها حدودا ضيقة لبسبين رئيسيين : أولا لأن الرأسمالية المتقدمة تعمل باستمرار على احلال الآلات محل العمال وبذلك تقضى على أعداد كبيرة منهم بالتعطيل ؛ وثانيا لأنه كلما حدثت أزمة يكون من نتائجها أن تزعزع قوة النقابات ويصير في وسع أصحاب الأعمال استرداد جزء على الأقل مما اضطروا الى التسليم فيه عندما كان مستوى العمالة مرتفعا . وقد أكد ماركس اتجاه الرأسمالية بالضرورة الى تكوين « جيش احتياطى » من العمال تستطيع استخدامه عندما تتحسن الأحوال الاقتصادية وتنبذه فورا عندما تحدث ضائقة . ورأى كيف يسحب هؤلاء العمال الاحتياطيون من الريف الى المناطق الصناعية في أوقات العمالة العالية ، وكيف استخدموا في منع الأجور من الارتفاع بسرعة زيادة القدرة الانتاجية . كما رأى في الوقت ذاته كيف ان زيادة السكان في البلاد الصناعية كفل للرأسماليين قوة عاملة أكبر يستغلونها ، ومنعت تكون « احتكار » فعال للعمل .

وقد سبق تحليل طريقة عمل الرأسمالية المعاصرة في « رأس المال » .  
الفصول التاريخية التي تتبع فيها ماركس مراحل نموها وشرحها . وهذه  
الفصول التاريخية التي تشغل أكثر من نصف المجلد هي الجزء الذى  
لا جدال في أنه أفضل ما في مؤلف ماركس . وأيا كانت أوجه النقد التى  
وجهت ضد نظرية القيمة وفائض القيمة التى وضعها ، على أساس أن هذه

الجزء من مذهبه ببنى على أسس واهية من آراء ريكاردو التعمقية التي عفى عليها الزمن ، فانه لا يوجد اليوم من يجادل في أن الجزء التاريخي من المجلد الأول نجح في ادخال تعديل بعيد الآثار في المدخل التاريخي والأسلوب التاريخي ، أو في أن عرض ماركس لنمو المجتمع الرأسمالي صحيح بصفة عامة في جميع سماته الجوهرية . وليست هناك حاجة لقول ان الأبحاث الحديثة ألقت أضواء كثيرة أخرى على التاريخ الاجتماعي والاقتصادى للعالم العربى خلال القرون التي عبرها ماركس بسرعة في هذه الفصول ؛ ولكن ماركس ، أكثر من أى شخص آخر ، هو الذى هيا الدفعة الأولى لهذه الأبحاث ، وكانت تبيحتها العامة أنها أيدت النتائج التي وصل اليها أكثر من أنها حلت محلها .

ولست أنوى في هذا المجلد أن أحاول تلخيص ما يعتبر هو ذاته خلاصة ممتازة لتاريخ الرأسمالية الغربية حتى أوائل القرن التاسع عشر . فالتفرقة التي قال بها ماركس بين الرأسمالية الغربية التي تميزت بها المراحل الأولى والرأسمالية الصناعية التي فرضت عليها في عهد الاختراعات الكبرى أصبحت الآن مسلما بها ؛ وكذلك تحليله للدور المتزايد الذى لعبته « المالية » (Finance) بوصفها قوة اقتصادية مستقلة ، وإشاراته ، التي تلقفها بالتنمية كتاب لاحقون ، عن مجيء عهد للرأسمالية المالية مع زيادة تركيز القوة الاقتصادية ومركزتها .

وما كان من الممكن أن يكتب أحد قبل ذلك شيئا يماثل كثيرا مما جاء في هذه الفصول . فقد استخدم ماركس على نطاق واسع ، مثل انجلز قبله ، تلك الكمية الضخمة من المعلومات الرسمية عن الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التي تدفقت بصورة متزايدة في بريطانيا ابان الربع الثانى من القرن التاسع عشر خاصة بعد قانون الاصلاح البرلماني في

سنة ١٨٣٣ . ويدين ماركس وانجلز بالشئ الكثير لرجال مثل ادوين شادويك ، الذى جمع الى اعتقاده فى مزايا « المشروع الرأسمالى الحر » همة لا مثيل لها فى كشف مساوئه . وما كان من الممكن وصف طريقة عمل الرأسمالية بصورة مقنعة وواقعية بدون هذه التقارير الرسمية الصادقة التى وضعها مفتشو المصانع والمناجم والمندوبون المختلفون والموظفون المدينون الذين بذلوا جهودا مضنية فى جمع الوقائع وتسجيلها . بيد أن ماركس، قبل أى باحث آخر ، هو الذى استخدم هذه المادة التى لا غنى عنها ، ان لم يكن فى انشاء علم جديد ، فعلى الأقل فى انشاء أسلوب جديد فى بحث علم قديم ، ومنحه بذلك مغزى أوسع الى حد كبير . وقد استوحى ماركس ، ومن قبله انجلز ، الالهام الذى دفعهما الى ذلك من مفهومهما عن التاريخ بطبيعة الحال . ففى الفصول التاريخية من « رأس المال » كان ماركس يطبق عامدا مفهومه المادى عن التاريخ على دراسة نشأة الرأسمالية فى الغرب ؛ ولم يكن يكتب مجرد تاريخ اقتصادى متخصص ملحق بالتاريخ العام للفترة التى يتناولها ، بل كان يكتب تاريخا أساسيا يتعين وضع التواريخ العامة فى المستقبل على أساسه . فقد اتخذ من العامل الاقتصادى عنصرا موحدا فى نمو البلاد الغربية منذ عصر النهضة والاصلاح ، وبيّن بالأمثلة كيف أن هذا العامل كان رئيسيا فى تحديد طريق التطور فى الغرب ككل . وحتى أولئك الذين لا يسلّمون بسلامة المفهوم المادى للتاريخ بوصفه هاديا لنمو الجنس البشرى كله ، لا يستطيعون انكار أن استخدام هذا المفهوم ألقى ضوءا عظيما جديدا على سير الأحداث فى الفترة التى بحثها والمناطق التى تناولها ، أو أن مساهمته فى هذا المجال تحتل مكانا ساميا من الأهمية . فلا جدال فى أن المفهوم المادى للتاريخ فجح فى هذا الغرض — لا على أنه يفسر كل حدث ، أو بحيث يمكن استبعاد أثر الأسباب الأخرى ، ولكن على أساس أنه يحى

الدليل الذى لا غنى عنه لفهم ما لا يمكن فهمه بغير ذلك من تماقب التغيرات التاريخية التى كانت تعيد تشكيل حياة الناس . ولهذا الفضل وحده يجب أن نعتبر « رأس المال » كتابا من أعظم كتب القرن التاسع عشر ؛ ولعلنا لا نتجنى بقولنا ان الأسلوب المتفوق الذى تناول به القوى التاريخية مساعد فى قبول ، لا مبرر له ، لكثير مما تضمنته الفصول المشكوك فيها التى عرض فيها ماركس تفسيره النظرى للمذهب الاقتصادى .

أما المجلدان التاليان من « رأس المال » ، اللذان لم تتناولهما قبل الآن الا بإشارات عابرة عندما كان توضيح معنى المجلد الأول يتطلب ذلك ، فهما أقل أهمية بكثير من الأول . والواقع أن أقصى ما يمكن أن نقوله عنهما هو أنهما ينطويان على توضيح نظرية ماركس الأساسية فى عدة نقاط دون أن يضيفا إليها شيئا له أهمية رئيسية حقيقية . ويغزى عادة عدم اقدام ماركس على نشر أى منهما إبان حياته الى ضعف صحته ؛ وقد يكون هذا هو السبب فعلا. بيد أن المجلد الثانى كان قد كتب ورجع الجزء الأكبر منه بعد ظهور الأول بوقت قصير ؛ ولست أعتقد أن القول بأن عدم ظهوره قد يرجع بعض السبب فيه الى عدم رضا ماركس عنه وخوفه من ظهور قصوره اذا قورن بالذروة التى بلغها المجلد الأول ، لست أعتقد أن مثل هذا رأى ضرب من الأوهام .

أما عن المجلد الثالث ، الذى يعد أكثر أهمية بكثير من الثانى ، فانه كان ، كما رأينا فعلا ، أقرب الى تجميع المسادة من كتلة ضخمة من المخطوطات التى كتبت فى فترات متباعدة جدا ، وهى المخطوطات التى ورثها انجلز عندما مات صديقه ، منها الى كتاب كامل .

ولا ريب فى أن القسم الأول من المجلد الثالث ، الذى يناقش فيه ماركس العلاقة بين فائض القيمة والربح ومعها علاقة « القيم » بالأثمان ، يتألف منه عمل كامل فى ذاته ؛ وهو عمل يعتبر تكملة ضرورية للمجلد

الأول . كما أن المناقشات التي تضمنتها الأقسام التالية عن رأس المال الذي يدر فائدة وعن إيجار الأرض ، مناقشات مهمة في ذاتها وتنطوي على إضافات ثانوية هامة لمذاهب ماركس الرئيسية . ولكن كلما استطرد القارئ في المجلد الذي يزيد كثيرا عن ألف صفحة ، أدرك شيئا فشيئا أنه لا يؤدي الى نتائج معينة وأنه انما يبدد قواه بدلا من أن ينتهي الى شيء . فبخاصة الفصل الذي يتناول الطبقات الاقتصادية والذي يعد ذا أهمية حيوية ، ترك مجرد بداية لا تكاد تحدد المشاكل بأكملها ولا تتناول الحلول من بعيد أو قريب . ان المجلد الأول بكل عيوبه وحدوده كتاب حى ذو شكل واضح وهدف محدد بجلاء . والمجلد الثانى يُعتبر شرحا ضافيا ضخما لناحية بذاتها ، ويتضمن دراسة هامة عن أسباب الأزمات الاقتصادية . والمجلد الثالث تمثال ضخم بلا رأس ولا أطراف .

ولا يستطيع أحد أن يعرف هل كان اخفاق ماركس في السير بغطته العالمة الى نهاية موفقة يرجع فقط الى سوء صحة المؤلف والظروف المادية المزعجة التي أحاطت به رغم كرم انجلز المستمر ، أم الى ضعف متأصل منذ البداية في خطة عمله كلها أيضا . ان ماركس ما كان بمستطيع أن يعرف عندما بدأ يكتب « رأس المال » ، اللهم الا اذا كان قد اكتشف وحده وأبقى اكتشافه لنفسه ، ان اقتصاديات الرأسمالية ستتحرف ، قبل أن ينتهى من مؤلفه بمدة ، عن النظريات التقليدية التي أخذها ، هو ومعظم معاصريه ، قضية مسلما بها باعتبارها وصفا صحيحا لطريقة عمل الرأسمالية في خطوطها الرئيسية وللقوانين التي تتحكم في انتاج الثروة وتوزيعها في ظل الظروف الرأسمالية . اذ ما كان في وسعه أن يعرف أن نظامه لم يصبح هذا للتعالم التقليدية المسلم بها يؤدي الى نتائج مختلفة اختلافا جذريا ، كما كان يقصد وانما أصبح صرحا قائما بذاته لا صلة له « بالاقتصاد السياسى » الرأسمالى



في صورته الجديدة التي أضفها عليه أصحاب فكرة المنفعة الحديثة من الانجليز والنسائيين . وما كان بمستطیع أن يعرف أن ما كتبه بوصفه سردا لحقائق لا جدال فيها ، يسلم بها هو وخصومه على السواء ، سيبدو بعد اذ ينفصل عن الاقتصاد التقليدي ، أفكارا ماركسية متميزة — كما حدث في حالة نظرية القيمة في العمل .

ولكن ماركس ، بعد اذ صاغ نظريته العامة على أسس استمدتها من ريكاردو وأتباعه ، وجد نفسه غير قادر البتة على مواكبتها بالتطورات اللاحقة للنظرية التقليدية ، أو على هذه التطورات في مكانها من الاطار الذي رسمه لكتابه . ولهذا السبب سخر من التطورات في النظرية التقليدية التي لم يستطع أن يجد لها مكانا في خطته ؛ ولم يفعل أكثر من أن تجاهلها . بيد أن اخفاق ماركس في استكمال بناء نظامه ينطوى على ما هو أكثر من ذلك . اذ يبدو حقيقة انه ، بعد أن لاحظ بدقة متناهية نمو الرأسمالية حتى منتصف القرن التاسع عشر ، توقف بعد ذلك عن كل تفهيم واقعي لاتجاه سير الأحداث الفعلية . وهكذا استمر يعتقد أن البورجوازية الصغيرة ستظل تتفتت ، على أساس أنها تمثل أساليب مهجورة من الانتاج الصغير ؛ دون أن يعلق أية أهمية على البورجوازية الصغيرة الجديدة التي يخلقها تقدم الصناعة الكبيرة مع ما تنطوى عليه من زيادة كبيرة في عدد موظفيها من المديرين والاداريين . ففي « نظريات فائض القيمة » نجد ينتقد ريكاردو لأنه لم يلاحظ « النمو المستمر للطبقات المتوسطة التي تقف بين العمال من ناحية وأصحاب الأراضي من ناحية أخرى » ، ويشير الى أن نمو هذه الطبقات « يثبت دعائم أمن العشرة الآلاف شخص الذين في القمة وقوتهم » . بيد أنه يصف هذه العناصر النامية في المجتمع بأنها « تعيش في الغالب مباشرة على دخول تقع على عائق

القاعدة العمالية « من البنيان الاجتماعى . وبعبارة أخرى يعتبرها مجرد عناصر تستولى على جزء من فائض القيمة وليست عناصر تسلمهم إيجابيا فى الإنتاج . ويتفق ذلك بطبيعة الحال مع رفضه أن يعزو الى عمل الرأسمالين العاملين صفة خلق القيمة ؛ ولكن هذا الرفض ذاته جله لا يرى أهمية نمو طبقة متوسطة جديدة تتألف الى حد كبير من عمال مشرفين وفنيين ومديرين فى خدمة الصناعة الكبيرة ، وليس من حملة الأسهم وذوى الدخول الثابتة وحدهم . كما استمر أيضا يتنبأ باختفاء العمل الماهر أكثر فأكثر دون أن يرى مطلقا الى أى مدى تنشأ مهامات جديدة تقوم على تهدم الأساليب الفنية للآلة لتحل محل المهارات القديمة . واستمر يتحدث عن « تزايد شقاء » البروليتاريا حتى عندما كانت مستويات المعيشة تتحسن بوضوح بالنسبة لأغلبية العمال ؛ كما ظل يتنبأ بالقضاء أكثر فأكثر على الرأسمالى الصغير ، بينما كان نمو الشركة المساهمة يخلق فملاقة جديدة كبيرة من المستثمرين الصغار الذين كان لهم نصيب فى الإنتاج الكبير الذى كان من أكثر الأنواع قدما .

وهذا يعنى أن ماركس كف عن التفكير بصورة أساسية فى نمو الرأسمالية عندما أكمل كتابة المجلد الأول من « رأس المال » ، وإن كتاباته الاقتصادية المتأخرة كانت أقرب لأن تكون مجرد اضافات لما كتبه من قبل منها لأن تكون دراسات مباشرة للأحداث التالية . والواقع أن كتاب « رأس المال » ككل يتناول النظام الرأسمالى كما نما الى حوالى منتصف القرن التاسع عشر ، ويتجاهل فى معظم الأحوال ما حدث له ابان الجزء الأخير من حياة مؤلفه نفسه . وسنعود الى هذه النقطة عندما يحين الوقت للنظر فى جدل « إعادة النظر » الذى أثاره إدوارد برنشتين فى التسعينات من القرن التاسع عشر ، وسنعود إليها ثانية عندما نبحث نمو الماركسية

في روسيا ابان القرن الحالى . أما ما يهنا في الوقت الحاضر فهو ما أسهم به « رأس المال » في الاحياء الماركسى في السبعينات والثمانينات من القرن التاسع عشر بعد أن اندثر « الدولي الأول » في غمرة موجة الرجعية التى ولدتها « كوميون » باريس . لقد كان ما أسهم به ماركس في هذه المرحلة عملا بعيد الأثر ، ان لم نقل ضخما ، في اعادة صياغة مجموعة كبيرة من النظريات الاقتصادية الاشتراكية السابقة وترشيدها (rationalisation) ، مع عرض جديد تماما ومعجم للتاريخ الاقتصادى والاجتماعى للرأسمالية ، رفع كثيرا من مكانة النظرية العامة للتطور التاريخى التى يقوم عليها .

وكانت سنوات ماركس الأخيرة ، بعد انهيار « الدولية » فترة من سوء الصحة المتزايدة الذى عرقل عمله بصورة خطيرة رغم زوال المضايقات المالية بما قدم له انجلترا من مساعدة سخية . ولما لم يستطع اكمال المجلدين الأخيرين من « رأس المال » بصورة مرضية ، عمد الى العمل بهمة ، كلما استطاع ، في جمع معلومات جديدة ، خاصة عن روسيا وجنوب شرق أوروبا . فتعلم اللغة الصربية الى جانب الروسية وأبدى اهتماما كبيرا بالمسألة التركية . ودفعه نجاح كتابه في الأوساط الروسية المثقفة الى تركيز قدر كبير من اهتمامه على روسيا التى تحولت اليها آماله الكبار في نشوب ثورة قريبة بعد أن صار من الواضح أن تلك الثورة السريعة التى تطلع اليها في الغرب لن تحدث . ومن بين الكتابات الأخيرة لماركس مقدمة كتبها لترجمة روسية جديدة « للبيان الشيوعى » قامت بها فيرا زاسوليف ونشرت في جنيف سنة ١٨٨٢ . وفيها أثار ماركس مسألة هل كانت بواقى نظام الشيوعية الرفيعة في القرى الروسية يمكن أن تصلح أساسا لبناء اشتراكى جديد بحيث لا يتطلب الأمر أن تمر روسيا بكل مراحل النمو الرأسمالى

التي مرت بها أوروبا الغربية ؛ وهذا هو ما ذهب اليه معظم زعماء الاشتراكية الروسية . ورغم أن جوابه كان مترددا الا أنه كان مختلفا تمام الاختلاف عما كان لو أنه أجاب على السؤال في أية فترة سابقة . فقد بدأ بتأكيد أهمية التصيرات الكبيرة التي طرأت على روسيا منذ سنة ١٨٤٨ ، عندما اعتبر « البيان » هذا البلد غير جدير بأن يشار اليه في وصف سياسة البروليتاريا واتجاهاتها في الدول الأوروبية المختلفة . ففى سنة ١٨٤٨ كان الرجعيون في أوروبا قد اعتبروا القيصر رئيسهم واعتمدوا على معوته في انقاذهم من ثورة البروليتاريا . ولكن القيصر الآن في سنة ١٨٨٢ ، كما يقول ماركس ، حيس الثورة في « كاتشينا » يخشى الاغتيال الذي يهدد حياته ؛ و « صارت روسيا هي حرس الطليعة للحركة الثورية الأوروبية » . ثم أشار ماركس الى السرعة المحسومة التي تنمو بها الرأسمالية في روسيا ، بما في ذلك نمو سريع في الصور الرأسمالية للممتلكات من الأراضي ، ولاحظ أن جنبا الى جنب مع هذا « يملك الفلاحون أكثر من نصف الأرض ملكية شائعة » .

وبناء على ذلك يقوم التساؤل : هل تستطيع الشيوعية الروسية الرفيعة ، تلك الصورة التي أصابها انحلال كبير من صور الملكية الشائعة البدائية ، أن تتحول مباشرة الى صورة أعلى من الملكية الشائعة في الأرض ، أم هل لابد أن تمر أولا بنفس عملية التحلل كما تبدو في التطور التاريخي للغرب ؟

والجواب الوحيد الممكن في الوقت الحاضر هو هذا : اذا صارت الثورة الروسية اشارة لثورة الطبقة العاملة في الغرب ، بحيث تكمل الثورتان كل منهما الأخرى ، يمكن أن تصبح الملكية الشائعة الموجودة حاليا في روسيا نقطة البدء للتطور الشيوعى .

وفي ذلك الوقت أخذت هذه العبارات ، التي طالما ردها الكثيرون ، على أنها تنبى عن تأييد ماركس « للنظرية الشعبية » ( Norodnik ) ، التي ناقشناها في فصل سابق ، وعن موافقة على سياسة تركيز الجسود الثورى الروسى على الفلاحين أساسا ، بل وعن موافقة حتى على الإرهاب الثورى الذى جعل القيصر « حيسس الثورة » على حد قول ماركس . ولم تستخدم ، الا بعد وفاة ماركس ، تلك الحركة الحامية التي قامت في روسيا بين أتباعه والنارودنيكين واهسمت بمقتضاها الاشتراكية الروسية الى ديموقراطيين من دعاة المدينة الغرية من ناحية ، وتلك الحركة الأكبر منها بكثير التي قامت على جهود المثقفين لاستثارة المشاعر الثورية بين كل الفلاحين .

وقد توفيت زوجة ماركس ، التي كان شديد التعلق بها ، في السنة التي ظهرت فيها هذه المقدمة ، وكانت وفاتها بمرض السرطان ؛ وأصيب ماركس نفسه بمرض خطير لم يشف منه في الحقيقة قط . ومات في العام التالي ، تاركا وراءه انجلز يحصل رسالته اثنتى عشرة سنة أخرى .

وكثيرا ماثار الجدل حول مسألة الى أى حد كان انجلز مجرد صديق لماركس وتلميذه المخلص ، والى أى حد قام بدور مهم في تكوين مايعرف في كل مكان باسم الماركسية ، والى أى مدى كان دوره مهما في هذه الحالة . ان انجلز نفسه كان يسلم بالزعامة لماركس وعزا اليه الفضل في النصيب الأساسى في وضع مذهبهما المشترك . وواضح أن هذا صحيح في ميدان الاقتصاد النظرى ، برغم ان انجلز كان قد كتب في سنة ١٨٤٣ تلك المقالة الضافية التي دفعت ماركس الى دراسة النظرية الاقتصادية التقليدية وهدهما .. فماركس ، وليس انجلز ، هو الذى كون ، من مواد استلها من آدم سميث وريكاردو ومن هدهما المناهضين للرأسالية السابقين ،

ذلك الصرح الضخم من النظريات الاقتصادية الاشتراكية التي تستغرق القسم الأكبر من مجلدات « رأس المال » الثلاثة . ويبدو أن ماركس أيضا هو صاحب الفضل في تكوين المفهوم المادي للتاريخ على أساس دراساته الهيكلية السابقة في التطور الاجتماعي ؛ ولكن تحديد نصيب كل منهما وحده في هذا الميدان أصعب بكثير ، لأنهما كانا يعيشان ويعملان يوميا سويا طوال القسم الأكبر من الوقت الذي تكون فيه هذا الجزء من نظريتهما المشتركة . وليس أمامنا ، بصفة عامة ، إلا أن نسلم بما يذكره انجلز في ذلك من أن ماركس هو صاحب النصيب الأكبر ؛ ولكن نصيب انجلز كان على الأقل كبيرا . كما يتبين بوضوح ما كتباه سويا عندما كانا يوضحان أفكارهما . بيد أن ماركس هو الذي أضفى على هذا الجزء من المذهب شكله النهائي .

ولا جدال في أن انجلز كان له بعد سنة ١٨٤٨ نصيب ضخم في الأعمال التي حاولا أن يطبقا فيها مفهومهما المادي عن التاريخ على تحليل القوى التي أدت إلى هزيمة الحركة الثورية الأوروبية ؛ ولا بد من أن اعتبار نصيب انجلز في ميدان النقد السياسي الاقتصادي هذا مساويا لنصيب ماركس تماما . والواقع أن الاثنين كانا يقدمان المساواة فيما يتعلق ببحث التطورات المعاصرة كما ثبت مراسلاتهما بما فيه الكفاية .

وكانت الأمور العسكرية تجذب انجلز دائما ، ومن ثم كان ماركس يلجأ إليه فيما يتعلق بها . ولكن الميدان الرئيسي الذي كانت الزعامة فيه لانجلز بلا نزاع هو العلوم الطبيعية وتطبيق الأسلوب الجدلي عليها . ولم يكتب ماركس نفسه شيئا تقريبا عن المنهج ، بعد أن اكتملت صورة نظريته العامة في ذهنه ، باستثناء ما كتبه في مقدمة « هدايا الاقتصاد السياسي » حيث شرح كيف وصل إلى طريقته في تناول المسائل الاقتصادية

والاجتماعية . أما انجز فقد كتب كثيرا في الموضوع ، في سلسلة المقالات التي أعيد نشرها في صورة كتاب تحت عنوان « قد دورنج » وفي غيرها — وخاصة في المؤلف الذي نشر بعد موته بكثير بعنوان « جدليات الطبيعة » . ولم يكن هناك اهتمام كبير بكتاباتة في هذا الموضوع ابان حياته : بل ان الجزء الأخير من « قد دورنج » قل من القسم الرئيسى من صحيفة « فوروارتس » التي تصدر في ليزيغ الى ملحق علمى خاص بعد أن وجه قد شديد الى المقالات السابقة داخل صفوف الحزب الديموقراطى الاشتراكى الألماني ، على أساس أنها مقالات فوق مستوى معظم قراء الصحيفة وان أهميتها العامة لا تستحق المكان الذى تشغله من الصحيفة . ولم تحظ كتابات انجز عن « الجدل » وعلاقته بالعلوم الطبيعية بالتقدير الا بعد ذلك بكثير — بوجه خاص بعد أن وضعت ثورة سنة ١٩١٧ الروسية أمام البلشفيك المنتصرين مشكلة اقامة مجتمع جديد بأكمله على أسس ماركسية وأثارت مشكلة الأساس النظرى للنظام الجديد على نطاق ميدان المعرفة البشرية بصورة عملية ملحة . وخارج روسيا أيضا دفع التقدم العلمى السريع ، وخاصة في فنون الحرب ، وزيادة الوقع القوى للعلم على كل جانب من الحياة الاجتماعية ، العلماء الى العمل بهمة أكثر فأكثر — وان لم يكن بعمق دائما — على العلاقة بين العلوم الطبيعية وبناء الفكر البشرى والأنظمة البشرية بأكمله ؛ وكان من الطبيعى أن يرغب العلماء الذين اعتنقوا الاشتراكية في اكتشاف فلسفة للعلم تتفق مع معتقداتهم الاشتراكية . فالماركسية تتطوى على جاذبية خاصة بالنسبة لعلماء الطبيعة لأنها تعلن أنها تحبذ تطبيق الأسلوب العلمى في الميدان الاجتماعى ؛ وكثير من العلماء الذين كان أول اتصالهم بالماركسية على أساس انها مذهب اجتماعى أو سياسى استوردوا في البحث في امكان تطبيقها على العلوم

الطبيعية نفسها . ولذا ظهرت من جديد كتابات انجلز العلمية ، التى طال ابحاثها ، وعاد معها « الجدل » الذى كان فى الغرب قد تراجع الى الصورة الخلفية للفكر الاشتراكى ، ان لم يكن قد نبذ تماما .

ولا يشغل الحديث المباشر عن العلوم الطبيعية ، أو « الجدل » فى علاقته بها ، الاجزاء من كتاب « قد دورينج » . فهو يتضمن قسما طويلا عن « الاقتصاد السياسى » ، أسهم فيه ماركس بفصل ، كما يضم أيضا قسما ضافيا عن تاريخ الاشتراكية وعن النظرية الاشتراكية . والقسم الاقتصادى مقدمة سهلة القراءة للنظرية الاقتصادية الماركسية ، ويضم فصلا هاما يرد فيه انجلز على ما يؤيده دورينج من أن العوامل السياسية ، وليست العوامل الاقتصادية ، هى القوى المحركة فى التاريخ ؛ كما أن القسم الخاص بالاشتراكية يتضمن خلاصة بسيطة ممتازة للمفهوم المادى . ومعظم الاشارات الى العلوم الطبيعية تأتى فى الفصول الأولى التى يوجه فيها انجلز هجوما مباشرا ضد فلسفة دورينج ، وهى مزيج من الميتافيزيقية والوضعية مع بعض التأثيرات الهيكلية غير المهضومة هضما تاما . ثم تعود ثانية فى الفصول التى يجب فيها انجلز على الهجوم الذى وجهه دورينج الى ماركس الى استخدامه للأسلوب الجدلى والمصطلحات الجدلية .

والواقع ان ما يريد انجلز أن يشته فى هذه الفصول هو أن العلوم الطبيعية جدلية بالضرورة لأن ما يصحها ليس دراسة الأشياء الاستاتيكية باعتبارها مستقلا بعضها عن بعضها الآخر ، ولكن دراسة الحركة والتفاعلات . وعندما تدرس الأشياء باعتبارها استاتيكية ومنفصلا بعضها عن البعض تستبعد المتناقضات ، والسبب فى ذلك هو بالذات أن هذا النوع من الدراسة يتناول مجردات . وبمجرد النظر الى هذه الأشياء من زاوية القوة والحركة وعلى أنها تؤثر فى أشياء أخرى وتتأثر بها ، أو على الأصح تؤثر



في قوى وحركات أخرى وتتأثر بها ، يحدث ما يطلق عليه انجلز «متناقضات» في كل خطوة ؛ لأن كل شيء يكون في عملية صيرورة الى شيء لم يكنه . هذا فضلا عن أن كلا من العلوم الطبيعية والرياضة يتيح لنا أمثلة عن « المتناقضات » التي اتخذ منها الناس قاعدة لاستخدام قوى الطبيعة . وينهض انجلز ان رياضة التكامل والتفاضل كلها ، وهى أساس الرياضيات العليا وعلم الطبيعة الرياضى ، تقوم على التناقض القائل بأن كمية صغيرة من أى شيء — صغيرة الى حد يجعلها مما يمكن اغفالها — تساوى صفرا . ويقول أيضا ان التصنيف الكيميائى يمدنا بأمثلة تبين فيها أن أساس الفروق النوعية كمي ؛ لأن الجواهر التي تختلف بعضها عن البعض اختلافا تاما وجد أن الفرق بينها يكمن في عدد الذرات التي تتكون منها فحسب ، دون أى تغيير في النسب . ثم يستعين انجلز هنا بالاناء الذى يطفى فيه الماء ، كما استشهد به الكثيرون بعده ، لتأييد وجهة النظر القائلة بأن الاختلافات النوعية يمكن تحويلها بالتحليل الى اختلافات كمية ، وهكذا .

ولم يدع انجلز بطبيعة الحال أن الأسلوب الجدلى قد ابتكره هو أو ماركس ، أو هيجل ، بل على النقيض من ذلك أصر على ان الطريقة التي يلمحها الادراك الطبيعى السليم في التفكير في الحقائق الواقعة ، باعتبارها متميزة عن المجردات ، هى التفكير جدليا ، لأن هذا الأسلوب من التفكير تفرضه على الناس القوى الحقيقية التي لا بد لهم من التعامل معها . وكل ما ادعى به لنفسه ولماركس هو انها ، وقد بدأ من أشياء حقيقية وليس من مجردات ، طبقا الأسلوب الجدلى بنجاح في دراسة التاريخ والمجتمع وتخلصا من الطرق « الميتافيزيقية » في معالجة هذه الموضوعات . وكان « الجدل » الذى طبقه بطبيعة الحال « ماديا » — وانجلز يعنى بذلك أساسا انها بدأ بالأشياء في ذاتها وليس بأفكار عنها ، كما فعل هيجل

و « المثاليون » كلهم من قبل . ولكنه لم يكن « ماديا » بالمعنى القديم للمصطلح الذى يوضع بمقتضاه العقل والمادة متعارضين بوصفهما جوهرين مختلفين ؛ بل مادية تخلصت من هذا الازدواج واعتبر فيها « العقل » ، باعتباره شيئا متميزا عن « الفكرة » ، جزءا من الطبيعة تحكمه قوانينها . وقد ناقشنا معنى هذا النوع من « المادية » فى المجلد الأول من هذا الكتاب عند الحديث عن المفهوم المادى للتاريخ ؛ ولا داعى لاعادة ماقلنا من قبل . ان ما يهنا هنا هو أن انجلز يذهب ، فى التجائه الى الأسلوب الجدلى ، الى أنه انما يستمد من الأشياء لا يضيفه عليها . فهو ليس ، على حد قوله ، شيئا خلقه عقل أى انسان خلقا حرا : انه شئ يستطيع الملاحظ أن يراه بنفسه اذا لم تحجب المثالية بصيرته ، ويستطيع أن يثبته بواسطة تطبيق القوانين التى يكتشفها بمساعدته على قوى الطبيعة . ويقول انجلز : « ان الجدل ليس الا علم القوانين العامة للحركة والنمو فى الطبيعة والمجتمع البشرى والفكر . »

وأفضل ما يصور لنا الطريقة التى استخدم بها انجلز أسلوبه الجدلى فيما يتعلق بالدراسات الاجتماعية هو الفصول الثلاثة التى يرد فيها على تأكيد دورينج ان العوامل السياسية هى التى تلعب الدور الرئيسى فى تشكيل التاريخ البشرى . ويذهب انجلز الى أن هذا التأكيد يبدو بالتحليل انه يعنى ان مفتاح النمو التاريخى انما يكمن فى ممارسة بعض الناس للقوة بقصد اخضاع آخرين . ويقول انجلز ان القوة لا يمكن أبدا أن تكون أكثر من وسيلة ، والهدف من استخدامها هو تحقيق فوائد اقتصادية . ولنضرب على ذلك مثلا بحالة الرق : لقد كان أسرى الحروب يقتلون ، ولا يستعبدون ، الى أن نما موقف ينطوى فيه استعبادهم للقيام بأعمال انتاجية على ميزة اقتصادية . فقد كان الرق ضروريا فى وقت من الأوقات

لتنمية قوى الإنتاج . « يجب ألا تنسى أبدا أن نمونا الاقتصادي والثقافي والفكري كله يفترض سبقا وضعا كان الرق فيه ضروريا ويسلم به الجميع ... وعندما تتناول هذه المسائل بالتفحص نجد أنفسنا مضطرين الى القول — رغم كل ما يبدو في ذلك من تناقض والحاد — بأن ظهور الرق في ظروف ذلك الوقت كان خطوة كبرى الى الأمام . »

وانجز هنا يعارض أولئك الاشتراكيين ، بما فيهم «يوجيه دورينج» ، الذين حاولوا اثبات الاشتراكية على أساس من القيم المطلقة . فهو يذهب الى انه ليس هناك مثل هذه القيم : فجميع القيم نسبية لظروف الزمان والمكان . وليس الرق وحده ، بل رق الأرض والعمل المأجور أيضا ، كل منهما بدوره ، يعتبر قدما كبيرا في وقته . وبالمثل كان القضاء على الملكية الشائعة البدائية في الأرض قدما كبيرا ، لأن ذلك كان وسيلة لجعل الأرض أكثر انتاجا . ولم يتم هذا مطلقا عن طريق قوة استخدمتها طبقة من المضطهدين ضد من يزرعون الأرض ، بل عن طريق ادراك المزارعين أنفسهم أنهم يستطيعون تحسين حالهم بالتخلص من قيود الجماعة البدائية. وينهب انجز الى أن الرأي القائل بأن غزاة سياسيين ، وطنيين أو أجانب ، فرضوا نظما اقتصادية رجعية على رعاياهم الخاضعين ، رأى خاطيء تماما . أو على الأصح ، ان ذلك لم يحدث الا استثناء :

« ان الدور الذي لعبته القوة ، بوصفها مقابل النمو الاقتصادي ، في التاريخ قد صار واضحا الآن . فأولا ، كل قوة سياسية قامت أصلا على أساس وظيفة اجتماعية اقتصادية ، وهي تزداد بقدر ما يتحول أعضاء المجتمع ، عن طريق اغلال المجتمع البدائي ، الى منتجين خاصين ، وبذلك ينفصلون أكثر فاكثر عن المشرفين على الوظائف العامة للمجتمع . وثانيا ، بعد أن تستقل القوة السياسية بنفسها في علاقتها بالمجتمع وتتحول

من خادمة المجتمع الى سيده ، تستطيع أن تعمل في اتجاه من اتجاهين .  
اما أن تعمل في اتجاه الحركة الاقتصادية المنتظمة وروحها — وفي هذه  
الحالة لا يحدث تناقض بينهما ، بل يسرع النمو الاقتصادي في خطاه فقط :  
أو تعمل القوة « السياسية » ضد النمو الاقتصادي — وفي هذه الحالة  
تنهزم القوة أمامه ، كقاعدة عامة ، باستثناءات قليلة . وهذه الاستثناءات  
القليلة هي حالات معزولة من الغزو ، قام فيها غزاة برايرة باستئصال سكان  
بلد ما أو طردهم وألقوا قوى إنتاجية قائمة أو تركوها تندثر لأنهم لم  
يعرفوا كيف يستعملونها .

ثم يقول انجلز : ان هذا ليس هو ما يحدث عادة . ففي النمو الداخلي  
للمجتمعات تتبع القوة السياسية عادة الوظيفة الاقتصادية وتقوم عليها ؛  
وفي معظم حالات الغزو الخارجي ، عندما يغزو شعب أقل تقدما من الناحية  
الاقتصادية شعبا آخر أكثر تقدما ، يضطر المنتصرون الى الأخذ بالأساليب  
الأكثر تقدما السائدة لدى المهزومين . فالقوى الاقتصادية تستمر في طرقها  
عادة : وهي الدليل « العام » الوحيد لفهم التاريخ البشرى خلال جميع  
مراحل المتابعة .

ويعنى هذا بطبيعة الحال أن الرأسمالية أيضا كانت خطوة متقدمة على  
ماسبقها ، وأنها حققت في وقتها وظيفة مفيدة في توسيع نطاق وسائل  
المعيشة . والواقع أن ذلك قد ذكر صراحة ، ويعد جزءا جوهريا من المذهب  
الماركسي ؛ إذ أن ماركس وانجلز يهاجمان الرأسمالية لا على أنها نظام  
سيء في ذاته ، مهما كان من عنف تنديلهما باضطهادها ، بل لأنها نظام  
استنفذ أغراضه ، أوفى طريقه بسرعة الى ذلك ، وهي تتحول الى قيد يعوق  
نمو الانتاج بعد ذلك . ويؤكد انجلز أن هذا الموقف هو مجرد جزء من  
موقفهما العام نحو الانسان والطبيعة . فالحقيقة المطلقة في عالم المعرفة

ليست مما يمكن الوصول اليه : وكل « الحقائق » ليست سوى أقرب ما يمكن الوصول اليه من الحقيقة في مرحلة بذاتها من تطور معرفة الانسان . فهي ما سعى فيما بعد بالحقائق « العملية » : بقيمتها تكمن في انها ، برغم قصورها ، تجعل في وسع الناس استخدام قوى الطبيعة ، بما في ذلك الانسان نفسه ، لما في مصلحة تحسين معيشتهم . وتتطوى جميع « الحقائق » على عنصر من « التناقض » بسبب قصورها ؛ ولكنها لحسن الحظ مما يمكن إعادة النظر فيه وتحسينه ، بحيث يبنى كل جيل فوق ما حققته الأجيال السابقة عليه .

وعندما يمر انجلز ، وبالمثل ماركس ، عن سخريته بالاشتراكيين الذين يعلنون أنهم يقيمون خططهم على أساس من مبادئ أخلاقية مطلقة ، وينددون بالتاريخ البشرى الماضى بأكمله لأنه لم يحقق مثلهم العليا ، فإن ما يمينه هو أنه لكل مكان وزمان طريقته الخاصة به التي تعد أفضل الطرق العملية الممكنة في تناول مشاكله الجارية ، والطول الحقيقية الوحيدة هي ما تسمح به الظروف القائمة من حلول لم تبلغ حد الكمال . بيد ان انجلز كان يعتقد ، وماركس بطبيعة الحال أيضا ، أن هدم الأساليب الفنية في الانتاج قد وصل فعلا ، لأول مرة في التاريخ ، الى نقطة لم يعد استمرار الاضطهاد الطبقي عندها ضروريا . فأخيرا صار من الممكن ، في اعتقادهما ، انتاج ما يكفي حاجات جميع الناس اذا أزيلت القيود التي يفرضها الاحتكار الرأسمالى على الانتاج . وفي هذه الناحية كان ماركس وانجلز تفاهما « طويين » ؛ لا بمعنى انهما من دعاة حقوق أو مطالب مطلقة ، ولكن لأنهما غالبا في تقدير مدى التقدم الذى جعلته الثورة العلمية ممكنا في الانتاج في المستقبل القريب من الناحية العملية .

وقصر « نسيتهما » عداهما ، الذى ظهر في « قد دورنج » كما في « قد برنامج جوتا » الذى كتبه ماركس ، نحو « المساواة » بوصفها نداء

اشتراكيا . ويقول انجلز انه من الواضح ان الناس غير متساوين في قدراتهم الانتاجية فالمعنى الوحيد المعقول عندهما « للمساواة » ك مطلب هو عدم وجود التمييز المصطنع . و « الطبقة » تؤدي الى مثل هذا التمييز ، ومن ثم يجب القضاء عليها الآن بعد اذ لم يعد تنظيم الانتاج في حاجة اليها ، وصارت في الحقيقة عقبة في وجهه . هذا بالاضافة الى ان الفروق في المكافأة يمكن تضييقها عندما يصبح تدريب الناس على الأعمال الماهرة وظيفة اجتماعية يقوم المجتمع بدفع فقائها وليس الأفراد ، اذ في هذه الحالة لا يعود للشخص المدرب الحق في المطالبة بمائد أكبر على أساس زيادة الانتاج التي نجمت عن تدريبه . ولكن حتى عندئذ لا يمتنى ذلك «مساواة» ، لأن الناس تختلف في قدرتها ونشاطها كما تختلف في المهارات المكتسبة .

وقد اشتد الاقبال على هذا الجزء من كتابات انجلز ، الذي تجاهله الناس في وقته ، عندما اضطر الروس الى مواجهة المشاكل الفعلية في بناء مجتمع جديد على أساس من الملكية والسيطرة الجماعيتين .  
وستحدث باستفاضة أكثر عن ذلك عندما تتعرض لمناقشة التفسير الشيوعي للماركسية في مجلد ثال من هذا الكتاب . وسنرى عندئذ انجلز وهو يحتل المكان اللائق به بوصفه شريك ماركس الذي يقف معه على قدم المساواة تقريبا في خلق « الاشتراكية العلمية » . بيد أنه بدا في عهده هو أقرب لأن يكون تابع ماركس ومفسره أكثر منه مفكرا أصيلا كما هو حقيقة ؛ وقد كان لموقعه هو ، الذي تعتمد فيه انكار ذاته في كل ما يتعلق بماركس ، أثره بطبيعة الحال في تأييد هذه النظرة الى جهوده .

وأخيرا ، لا بد لنا من أن نتساءل من أى نوع من الرجال كان هذان الرجلان اللذان اكتسحا ، للخير أو الشر ، جميع الاشتراكيات السابقة

وفرضا مفهومهما الخاص على القسم الأكبر من اشتراكية أواخر القرن التاسع عشر والقرن الحالى ؟ من الواضح انهما كانا يعاملان خصومهما من أصحاب النظريات بتعال وبلا تسامح كما يتبين من كتاباتهما العامة ومن مراسلاتهما الخاصة . فهما ، اذ اعتقد أنهما اكتشفا المفتاح لفهم التاريخ البشرى ، ومن ثم لهداية الجنس البشرى فى الصراع المعاصر ، كانا شديدى الازدراء لمفكرين ذوى نيات طيبة بدوا فى نظريهما غارقين فى خضم ميتافيزيقى ميثوس منه ، أو أنهم مدفوعون بنياتهم الطيبة وحدها دون أية معرفة بالقوى التى تشكل النمو الاجتماعى فعلا . وكانا بالإضافة الى ذلك على استعداد تام لتوجيه تهمة الغش الى كل من يجرؤ على هدر عملهما ؛ كما كانت لديهما عادة تجريح الخصوم فى أثناء المناقشة ، وهو هليلد ألماني كان قد أصبح غريبا الى حد بعيد عن أساليب التعبير فى المناقشات العلمية فى بريطانيا ، بل وحتى فى فرنسا ، فى القرن التاسع عشر؛ وأن كان تلامذتهما من الروس أخذوا عنهما هذا التقليد وساروا فيه الى حد أبعد بكثير . وكان ماركس ، بصفة خاصة ، عرضة الى حد ما لذلك الضعف الذى يتسم به المنفيون عادة — وهو الضعف الناجم عن الشعور الدائم بعدم الاستقرار الذى يزيده الفقر وسوء الصحة حدة . فطوال السنوات التى قضاها فى لندن وبرغم كل دراسته للظروف فى إنجلترا ، لم يقترب قط من فهم الأساليب البريطانية فى التفكير والعمل ، بله قبولها . ولقد فهم الفرنسيين أكثر بكثير ، ولكنه لم يحبهم . فقد ظل ألمانيا خالسا يعتقد بصورة نهائية أن الفكر الألماني وحده هو الفكر العميق حقيقة ، وأن رسالة ألمانيا — ألمانيا الاشتراكية الجديدة — أن تتولى قيادة الثورة الاشتراكية المقبلة . اما انجلترا فكان أقرب بكثير من ماركس الى فهم الانجليز ؛ لأنه كان مضطرا الى التعامل معهم وأن يعيش بينهم ، كما كان

فضلا عن ذلك يتمتع بمزاج منبسط أكثر من ماركس بكثير . ولكن عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن ماركس ضد أى شخص يجروء على تقديمه أو معارضته ، كان انجلز على استعداد تام لأن يمز صدقه في التشنيع ، كما كان على استعداد بقدر لا يقل عن ماركس مطلقا لأن يصف خصومه بالغباء المطبق أو يمزو اليهم دوافع دينية .

لقد كان ماركس يتمتع بمزاج رجل العلم . فكان ينفر حقيقة من الاعلان عن نفسه ومن أى دعاية لشخصه ، باعتباره متميزا عن أفكاره . وقد تنازعت المشاعر عندما حاول انجلز أن يقوم بدور وكيل دعايته ؛ لأنه كان يتلف على نشر أفكاره بقدر ما كان ينفر من الاعلان عن شئونه الخاصة . وكان انجلز أكثر تحملا ومرونة . اذ كان رجلا قويا صحيح الجسم بينما ندر أن كان ماركس ، برغم قوة بنيانه ، في صحة طيبة . وكثيرا ما تعرض للأمراض الخطيرة . وكان ماركس شديد التعلق بزوجته وعائلته ، ولذا كان لا يتحمل الفقر بروح طيبة : أما انجلز ، الذى كان كريما الى أقصى حد ، فلم يتعرض لمضايقات العوز ، وان كان قد اضطر أن يتحمل وطأة عمل مضمّن لا يلائمه سنوات طويلة .

وبرغم كل ما بينهما من عدم تشابه ، فانهما كانا يؤلفان مشاركة جديرة بالاعجاب . فقد بذل انجلز مجهودا كبيرا في توجيه دراسات ماركس نحو الواقعية وبعيدا عن المجردات التى تبدو في ثوب قيم عليا . وكان انجلز هو الذى دل ماركس كيف يبنى اقتصادا سياسيا اشتراكيا جديدا على أسس من الاقتصاد التقليدى ، وكيف يستعمل الكتب الزرقاء الانجليزية في توضيح نظريتهما المشتركة عن النمو الاجتماعى والاقتصادى . ومن المؤكد انه لولا تشجيع انجلز — حتى بصرف النظر عن مساعداته المالية — ماكان ماركس ليستطيع كتابة « رأس المال » قط ، أو أن يترك الأثر الضخم الذى تركه في الحركة الاشتراكية في عهده .



يبد أن انجلز كان مفكرا مجتهدا ولكنه لم يكن مفكرا عميقا . وكان لديه الكثير من الأفكار ، ولكنه كان قميئا بأن يضل طريقه تماما ، كما حدث عندما أكد أن « الأسلحة التي استخدمت في الحرب الفرنسية البروسية بلغت حدا من الكمال بحيث انه لم يعد من الممكن حدوث أى تقدم جديد له آثار ثورية ... » وأن « جميع التحسينات المقبلة ستكون الى حد يزيد أو ينقص غير مهمة في معارك الميدان » ( هـد دورنج ) . لقد كان انجلز متعجلا في أحكامه ويقتنع بأفكار كاملة دون أن يزج نفسه بفحصها بدقة . وفي حياة ماركس كان انجلز ماركسيا أكثر من زميله : اذ لم يبدأ ، الا بعد وفاة ماركس ، في التفكير لنفسه في الأمور التي كان قد تعود أن يطلب الرأى فيها من زميله ؛ بحيث أنه بعد موت ماركس اعترف ، مثلا ، بأن للعوامل غير الاقتصادية أثرا من مرتبة ثانوية في تشكيل التاريخ أهم بكثير مما كان يعترف به هو وماركس من قبل ؛ وكذلك استطاع ، في المسائل العملية ، أن يوائم بين أفكاره والنمو الفعلى للديموقراطية الاشتراكية الألمانية رغم انحرافها الواضح عن النمط الذى أراد هو وماركس أن يفرضاه عليها منذ برنامج جوتا . لقد كان انجلز يتمتع برصيد ضخم من الحماسة ، ولكن نصيبه من الاحساس بصعوبة التفكير المستقيم كان أقل مما لدى زميله العالم .

وقد كان مفهوم الاشتراكية بوصفها علما — علم الاجتماع — بالنسبة لكل من ماركس وانجلز من الأهمية بمكان أول . ورغم أنهما كانا يودريان أوجست كونت ، فانهما شاركاها تماما في وجهة نظره ، التي استمدتها من سان سيمون ، وهى ان المهمة الأساسية للقرن التاسع عشر هى تطبيق الأسلوب العلمى ، الذى حقق تلك المعجزات في مجال قوى الطبيعة ، على المجتمع البشرى ، وأن يشيد « علم مجتمع » جديد يكون بمثابة

اللمسات الأخيرة « لموسوعة العلوم » ، ويجعل كل فلسفة ميتافيزيقية غير ضرورية بطرد التفكير القبلي ( سابق على التجربة ) ( a prior ) من آخر معاقله . ومثل كونت أيضا ، رأيا أن التاريخ هو مصدر المادة التي يتكون منها هذا العلم الأخير الذي يعتبر أرفع العلوم . ولكنهما اعتبرا كونت دجالا لأن « علم الاجتماع » الذي جاء به يقوم على أسس ميكولوجية وليس على دراسة واقعية للنمو الاقتصادي ، ولأن مفهومه عن دورى « النظام » و « التقدم » بدا لهما قائما على أساس « قهضة » غير صحيحة . لقد كافا أولا وقبل كل شيء ثورين : بينما لم يكن كونت كذلك بآية صورة من الصور . وكان يرى ان المفتاح لفهم الأحداث الاجتماعية المعاصرة وتفسير ماضى الناس هو التضامن الاجتماعى ، بينما رأى انجلز وماركس أنه الصراع الطبقي .

ففى الماركسية حلت « الطبقة » محل « الفكرة » الهيجلية بوصفها المفتاح الأساسى لفهم التاريخ . وقد كوّن ماركس وانجلز مفاهيمهما الأساسية فى وقت بدا فيه ان الوظيفة الأولى للنمو الاقتصادى السائد هى تدمير المنتج الحرفى الفرد واستبداله بكتلة من عمال المصانع الذين كادوا يكونون بلا أى مهارات ويمكن معاملتهم كما لو كانوا وحدات غير متميزة من سلعة : هى قوة العمل . وكان نظام المصانع فى أول عهده يتميز فعلا بهذه السمة فى كل مكان ظهر فيه : فقد كانت هذه هى وسيلة التخلص من المهارات الفردية واحلال نوع آخر من المهارة محلها وتخفيض تقفات الانتاج بتحويل العامل الى مجرد شئ ملحق بالآلة ذات القوة الذاتية الجديدة . فقد كانت الميزة الرئيسية لهذه الآلات بالنسبة لرأسمالى « الثورة الصناعية » هى أنها جعلت فى حيز الامكان أن يكون استخدام العمل غير الماهر كلىة هربا غزير الانتاج . وقد تنبأ ماركس ، عن طريق

التعميم على أساس مآرآه وما قرآه فى الكتب الزرقاء عن نظام المصانع الناشئ ، بأن عملية تحويل الانسان الى سلعة هذه ستمير فى الشوط الى ما هو أبعد من ذلك مع هدم الرأسمالية أكثر ، حتى يتحول جميع الأجراء الى كتلة غير متميزة من قوة العمل المجردة . ولكن قبل أن يموت بوقت طويل — بل وقبل أن ينشر « رأس المال » بوقت طويل — كانت هذه الصورة للرأسمالية قد أصبحت غير صحيحة بشكل خطير فى أكثر المناطق الصناعية هدمًا ، وبخاصة فى الصناعات الهندسية والصناعات التى تنتج السلع الرأسمالية . بيد أن ماركس لم يَقم بأية دراسة مباشرة مطلقًا للظروف الصناعية المتغيرة فى بريطانيا العظمى بعد الأربعينات من القرن التاسع عشر ؛ كما أن النتائج التى انتهى إليها من أبحاثه السابقة ، التى حشّ انجاز على القيام بها ، استمرت بعض الوقت صحيحة الى حد كبير بالنسبة للبلاد التى تحولت الى الانتاج الآلى بعد بريطانيا العظمى بوقت طويل .

ومن ثم لم يحدث قط ما حمل ماركس على إعادة بحث النتائج الأولى التى وصل إليها فيما يتعلق بالاتجاهات النامية للانتاج الرأسمالى فى تأثيرها على العمال ؛ واستمر يفكر فى الطبقة العاملة على أنها أساسًا مكونة من عمال المصانع غير المهرة فى صورة كتلة فقدت انسانيتها حق فى مواجهة كتلة أخرى فقدت انسانيتها من رأس المال المركز . وقد جعله ذلك يسيء بشكل خطير فهم ما يحدث بالنسبة للنقابات البريطانية التى كان يحاول بناء « الدولية الأولى » بمساعدة زعمائها . فقد رأى فى قاييتها الحرفية ظاهرة رجعية ، بينما كانت فى الحقيقة انعكاسًا لتغير فى طابع الانتاج واستباقًا لتمييز متزايد فى المهارات والأعمال ، ودليلاً ضد تحول البروليتاريا بأكملها الى طبقة متجانسة من الضحايا الذين يرزحون تحت وطأة شقاء متزايد . وكان يجب على انجلز ، بما لديه من معرفة أكثر عن الصناعة ، ان

يصحح وجهة نظر ماركس هذه ، ولكنه لم يفعل قط : بل الواقع أنه لم يد ، طوال حياة ماركس ، ادراكا أكثر من صديقه للقوى الجديدة التي ولدها التغير في الأساليب الفنية ، والتي جعلت الصناعات المعدنية تحتل مركز القيادة في النمو الرأسمالي بدلا من صناعات النسيج .

يبد أن هذا القصور في فهم الموقف لم يقف عائسا دون انتشار الماركسية ؛ بل على النقيض من ذلك جعله أيسر قطعاً ، لا في بريطانيا العظمى ، ولكن في البلاد التي كانت متخلفة عنها . وأهم ما في ذلك أنه جعل الماركسية ملائمة للمقتضيات الذهنية للعمال الصناعيين في المناطق التي تعرضت لنزول المشروع الرأسمالي الذي بلغ درجة كبيرة من النمو دون أن تمر بالمراحل المتوسطة التي مرت بها الصناعة البريطانية . فكانت الماركسية ملائمة تماما للأوضاع في ألمانيا في السبعينات والثمانيات من القرن التاسع عشر ؛ كما كانت ملائمة ، أكثر حتى من ذلك ، لذلك القطاع الصغير من الاقتصاد الروسي الذي بلغ درجة كبيرة جدا من التصنيع الآلي ، حتى سنة ١٩١٧ . وتفسر هذه الفروق ، جزئيا ، لماذا صارت الماركسية انجيل القسم الأكبر من الاشتراكية في القارة بينما أخفقت في التأثير بصورة مماثلة على بريطانيا العظمى .

فالماركسية إذن كانت تحليلا قويا بعيد الأثر لظروف الانتاج الرأسمالي في مرحلة بذاتها من نموه ؛ ولها بعض الحق في الادعاء بأنها « علمية » في حدود كونها قامت على دراسة طريقة عمل الرأسمالية فعلا الى منتصف القرن التاسع عشر . ولكن بمجرد أن كف ماركس عن كتابة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي وتحول بدلا من ذلك الى الاقتصاد النظري ، لم يعد يسلك مسلك العالم الذي يدرس الوقائع ، وبدأ يضع النظريات ويحيك خيوطها في رأسه بطريقة غير علمية الى حد كبير ، بل وميتافيزيقية.

لقد كان صرح الاقتصاد التقليدي بأكمله ، اقتصاد ريكاردو وخلفائه المباشرين ، قائما على استنتاجات من قضايا مجردة : لقد كان بناء منطقيا يدين بما حظى به من قبول الى تشابه ظاهري بينه وبين وقائع اقتصاديات السوق ، ولكنه لم يقيم على أى استقرار لهذه الوقائع ، كما لم تثبت صحته على أساسها . وقد أخذ ماركس هذا النظام ، الذى قام على الأسلوب الاستنتاجي البحت ، جملة وتفصيلا دون أى ادراك ظاهر لطابعه غير العلمى فى جوهره . ثم أخذ يقيم فوقه وبدلا منه صرحا استنتاجيا آخر ، فى ثوب تقييم « نقدى » (Critical) ؛ وقد تبين أن هذا الصرح الجديد أقل قابلية حتى من الأول لأية عملية يمكن التحقق بواسطتها من صحته على أساس الوقائع الفعلية . ان سلامة اقتصاديات ماركس النظرية أو عدم سلامتها قد تكون موضع جدل . وقد يكون صحيحا أنها تتسم بالتناسق الداخلى : ولعلها أيضا كانت سليمة منطقيا بوصفها استنتاجات من مجموعة أصلية من الفروض ؛ ولكنها لم تكن مطلقا وبأية صورة من الصور « علمية » بأى معنى مضبوط للمصطلح .

## الفصل الثاني عشر

### الفوضيون والفوضيون الشيوعيون — كروبوتكين

ان كاتب البحث الخاص « بالفوضوية » في الطبعة الحادية عشرة من « دائرة المعارف البريطانية » التي نشرت في سنة ١٩١٠ هو الأمير بيتر كروبوتكين الذي صار ، بعد موت باكونين ، المنظر الرئيسي لما عرف باسم « الشيوعية الفوضوية » . وقد تحدث كروبوتكين في مقاله عن الفوضوية بوصفها مذهبا اجتماعيا وعن نموها التاريخي وتعرض لموضوع العنف وعلاقته بالحركة الفوضوية بصورة عابرة . فقال ان جمهور الناس يعتقدون أن العنف هو جوهر الفوضوية ، وهذا بعيد كل البعد عن الحقيقة . فأعمال العنف التي قام بها الفوضيون ليست سوى رد على العنف الذي تعاملهم به حكومات هي نفسها تقوم على العنف . « ان جميع الأحزاب تلجأ الى العنف بقدر ما تعرض نشاطها العلني للكبت وتسن القوانين الاستثنائية لجعلها خارجة على القانون . » وكان كروبوتكين يشير بهذه العبارة الأخيرة طبعاً الى القوانين الاستثنائية التي صدرت في ألمانيا وفي بعض البلاد الأخرى ابتداء من سنة ١٨٧٨ ، لا ضد الفوضيين وحدهم ، بل أيضاً ضد كل أنواع الحركات التي يحكم بأنها تنشر أفكارا ثورية .

وقد أضافت هيئة تحرير « دائرة المعارف » الى مقال كروبوتكين تعليقا طويلا . ويتضمن التعليق سردا لسلسلة طويلة من « الفظائع الفوضوية » التي أشاعت الذعر ، ابتداء من سنة ١٨٧٨ وطوال الثمانينات ، بين حكومات العالم الغربي وإدارات الشرطة فيه . ولم تكن « الدعاية

بالأفعال » ، وهو ما أطلق على استخدام الاغتيال كسلاح سياسى ، شيئا جديدا فى سنة ١٨٧٨ بطبيعة الحال . فقد كانت منتشرة كالوباء فى روسيا منذ عهد اسكندر الثانى ، الذى بدأ حكمه كمصلح بتحريره لاقنان الأرض ثم عاد الى الرجعية والاضطهاد وشرع فى منتصف الستينات يعمل باصرار على استئصال الجماعات الراديكالية بين المثقفين الروسين . وقد بدأت تلك السلسلة الطويلة من محاولات اغتيال القيصر التى وقعت فى هذه الفترة بمحاولة كاراكوزوف فى سنة ١٨٦٦ ، وصحبها هجوم على كبار الموظفين الرجعيين . وفى سنتي ١٨٧٧ و ١٨٧٨ حدثت موجة شديدة من الاضطهاد قوبلت بحملة من الأعمال الارهابية بلغت ذروتها فى سنة ١٨٨١ بموت القيصر ، رغم أنه كان قد عاد الى سياسة أكثر اعتدالا .

أما خارج روسيا ، فبرغم أن أعمال العنف كانت مألوفة فى كل من اسبانيا وايطاليا ، لم يلب الاغتيال السياسى للرؤوس المتوجة ومديرى الشرطة دورا كبيرا . وقد حدث هذا التطور الجديد — الجديد فيما يتعلق بفرب أوروبا — ابتداء من سنة ١٨٧٨ عندما وقعت محاولات لقتل ولهمل الأول قيصر ألمانيا ، والفونسو الثانى عشر ملك اسبانيا ، وأمبرتو ملك ايطاليا فى نفس الوقت تقريبا . وقد جعلت هذه المحاولات فى وسع بسمارك اقناع الرايخستاج بالمواقفة على القوانين المناهضة للاشتراكية التى كان يطالب بها منذ بضع سنوات ؛ كما كانت أيضا هى المناسبة التى صدر فيها المنشور البابوى — (Quod Apostolici Muneris) — ضد الفوضوية والاشتراكية فى نهاية العام .

وقد أوضح رئيس تحرير « دائرة المعارف البريطانية » فى تعقيبه أنه أضاف قائمة « بالفظائع الفوضوية » الى مقال كروبووتكين « لتسهيل الأمر بوضع الوقائع فى المكان الذى يتوقع القارئ أن يجدها فيه » —

وان كان قد أضاف أيضا : « ان وجهة نظر الجمهور العام التى تعتبر المذاهب القوضوية كلها شيئا واحدا تنطوى على خلط فى استعمال المصطلحات الى هذا الحد » — « وهذا الحد » يعنى ان « القوضوين الفلسفين » لا يقرون هذه الصلة .

ان عدد القوضوين الذين اشتركوا بأى نصيب فى الأعمال التى أضفت على الحركة كلها منذ سنة ١٨٧٨ فصاعدا تلك السمعة السيئة كان دائما صغيرا جدا . فمعظم الروسين الذين حاولوا قتل القياصرة أو كبار الموظفين الذين قاموا بالاضطهاد لم يكونوا قوضوين بل « شعبيين » (Narodniks) — أى بعبارة أخرى ثوريين تحدهم روح التمرد الشديد ضد الاضطهاد ويؤمنون بنوع ما من الاشتراكية الزراعية ينمىها تمرد الفلاحين . فقد كانوا من أتباع بيتر لافرون أو المنفى شيريشفسكى ، وليسوا من أتباع نيكاييف أو باكونين . وفى الغرب ، خارج اسبانيا وإيطاليا ، كان القائمون بالاعتقالات يعملون كأفراد أو فى جماعات صغيرة حتى عندما كانوا من القوضوين . وإذا كانت هناك جماعات كبيرة منهم لها يد فى هذه الاعتقالات فى اسبانيا وإيطاليا فان ذلك لا يرجع مطلقا الى القوضوية بقدر ما يرجع الى تعاليد لها جذور بعيدة فى تاريخ كلا البلدين . « فالقوضوية » ، بالمعنى الذى أصبح مألوفاً للمصطلح فى الثمانينات — أى القوضوية باعتبارها « دعاية بالأفعال » وسلاحها الرئيسى الاغتيال — لم تمتصها كمنهج أية جماعات كبيرة فى أى وقت من الأوقات . بيد أن القوضوين الذين لم يكونوا قتلة لم يكونوا على استعداد تاما للتصل من كل صلة بالقوضوين الذين كانوا يقتلون . وأحد الأسباب فى ذلك أنهم ، ومعهم كثيرون غيرهم ممن لم يكونوا قوضوين ، اعتبروا الاغتيال فى روسيا عملا له ما يبرره تماما كرد على الآلام التى تعانىها



جماهير الشعب الروسى والأذى الذى يلحق بأى شخص يشترك فى عمل موجه ضد النظام البوليسى القيصرى ؛ وكان من العسير على أولئك الذين يدافعون عن الاختتيال فى بلد ما أن يعارضوه كليا فى بلد آخر . ومن الأسباب أيضا أن كثيرا من القوضوين ممن لم يكونوا على استعداد للالتجاء الى القتل ، كانوا على استعداد لتبريره نظريا كوسيلة للاحتجاج على النظام التسلطى كله — أى مقابلة قوة الدولة بوسيلة المقاومة الوحيدة التى يستطيعها المضطهدون : وكان هذا فى الواقع هو موقف كروبوتكين من الموضوع ، رغم أنه كان من الناحية العملية يعارض بشدة فى سياسة « الدعاية بالأفعال » فى البلاد الغريبة على أساس ان الاحتمال الغالب جدا أنها ستؤدى الى زيادة الاضطهاد لا الى تخفيفه .

وقد أخذت « موجة الاجرام القوضوى » تزداد قوة من سنة ١٨٧٨ فصاعدا . ففى هذا العام أطلقت فيرا زاسوليتش (١٨٥١ — ١٩١٩) ، التى كان لها دور بارز فيما بعد فى الحركة الاشتراكية ، النار على ترييوف مدير الشرطة القيصرية الرجمى ، وقد أخلى سبيلها بسبب كراهية الناس له . وكانت المحاولتان اللتان وقعتا لاختتيال ويلهلم الأول قيصر ألمانيا من تدبير أشخاص لهم بعض العلاقة بالجناح القوضوى فى الحركة الاشتراكية . فقد كان اميل هينريخ ماكس هودل ، الذى قام بالمحاولة الأولى «سكريا» من ساكسونيا صار فيما بعد بائنا للجرائد اليسارية . وكان كارل ادوارد فوبيلينج الذى قام بالمحاولة الثانية بعده بثلاثة أسابيع متقفا من الطبقة العليا فى بوسن . ولكن يبدو أن كلا من الرجلين كان يعمل بمفرده تماما دون الاعتماد على أى تنظيم وراءه . اما جوان أوليفر مونكاس ، الذى حاول قتل ألقونسو الثانى عشر بعد ذلك ببضعة أشهر ، فقد كان صانع براميل من العمال . ويبدو أيضا أنه كان يعمل بمفرده . ومن غير المؤكد

هل كان أيترو . ي . جوز الز الذي قام بمحاولة مماثلة في العام التالي له أية صلات سياسية ؛ وعلى أى الأحوال لم يثبت شيء من هذا القبيل . وكان جيوفاني باسمنتى ، الذى حاول قتل أومبرتو من الممتين الى « الدولية » علنا — وهو طباح بالمهنة ، ولكن لم يمكن اثبات أن القطاع الايطالى « للدولية » كان شريكا في المحاولة .

اما في روسيا فكانت حركة الارهاب منظمة اكمل تنظيم . ولم تكن في معظمها حركة فوضوية ، وان كان بين صفوفها بعض الفوضويين . فقد انبثقت من التقاليد الثورية للحركة « الشعبية » (Narodniks) ، وتأثرت بشرنيسكفكي بقدر ما تأثرت بياكونين تماما . ويمكن القول بأن أصلها المباشر يرجع الى « جمعية الأرض والحرية » <sup>(١)</sup> التى تأسست في سنة ١٨٩٢ . وقد أصدرت هذه الهيئة بيانا تؤكد فيه حق الثورة وتطالب « بجمعية تأسيسية » تضع دستورا جديدا لمجتمع روسى حر . فقد ظهرت في أوائل الستينات « بيانات » عديدة مماثلة عندما انتشرت خيبة الآمال بعد تحرير أقطان الأرض . وعاد الاضطهاد في روسيا ثانية بعد التمرد البولندى . وحدثت انتفاضات متفرقة بين الفلاحين ، تعرف عادة باسم (Buntars) ( تعنى كلمة Bunta بالروسية انتفاضة أو تمردا أو عصيانا ) ، في الستينات ؛ وقد أخذت هذه الانتفاضات بوحشية وسحقت الحركة الثورية تقريبا لفترة ما ، وان كان نيكاييف وبعض المحرضين الآخرين استمروا يقومون بدعايتهم على نطاق ضيق ، خاصة بين الطلبة .

وبعد ذلك ظهرت في أوائل السبعينات حركة « عيشوا بين الناس » التى انتشرت على نطاق واسع وكانت في معظم الأحوال حركة تلقائية ،

---

(١) أو الأرض والارادة ، اذ ان كلمة Volyn الروسية قد تعنى الحرية أو الإرادة .

وهى تدعو الى الإقامة بين الناس لتعليمهم والتعلم منهم في نفس الوقت لتمهيد السبيل للتعبير الثورى ، سواء تطلب الأمر اتمام هذا التعبير بالعنف أم لا . وقوبلت هذه الحركة من الدعوة الى الاتجاه نحو الشعب ، التى بلغت ذروتها فى سنتى ١٨٧٢ و ١٨٧٣ ، بالقاء القبض على القائمين بها بالجملة وجسهم وتقيهم الى سبيروا ودمرت فى بضعة سنوات . وقد أدى ما حل بها من مصير الى تحول الكثيرين ممن كانوا ينفرون من أساليب الارهاب الثورى الى هذه الأفكار . وظهرت آثار ذلك فى أول الأمر فى محاولات فردية لقتل الموظفين القيصريين المكروهين بصفة خاصة . وبلغت هذه المحاولات أوجها بالافراج عن فيرازاسوليتش بعد محاولتها قتل تريوف فى سنة ١٨٧٨ . وبعد ذلك لم يعد يسمح للمسجونين الذين ثور حولهم شبه الاشتراك فى مثل هذه الأمور أن يتمتعوا بميزة أن يحاكموا بواسطة محلفين .

وقبل ذلك كانت جمعية « الأرض والحرية » قد عادت الى نشاطها فى سنة ١٨٧٧ . ولم تكن هيئة ارهاية من مبدأ الأمر ، وان كانت لم تستبعد الاغتيال كرد على اعدام « المحرضين » . ولكنها اهتمت فى العام التالى الى جماعتين متنافستين . وكرست احدى هاتين الجماعتين ، «جماعة توزيع الأرض السوداء » برئاسة شيرنى بيريديل ، نفسها للدعاية بين الفلاحين لاعادة توزيع الأرض بصورة جذرية دون دفع تعويضات لأصحاب الأرضى. ونأت هذه الجماعة ، التى كان ج.ف. بليخانوف عضوا فيها ، عن النشاط الارهابى ، وان لم ترفضه بصورة مطلقة فى جميع الحالات .. أما الجماعة الأخرى ، وكانت أصغر بكثير وأعضاؤها مترابطين بعضهم ببعض بصورة أوثق بنظام مشدد جدا ، فقد تألفت منها جمعية « نارودنايا قوليا » ( ارادة الشعب أو حرية الشعب ) واتخذت من

مقتل اسكندر ، كما عزت اليها محاولات أخرى لم تكن هي التي دبرتها ؛  
اذ لم يكن اسكندر سولوفيف ( ١٨٤٦ — ١٨٧٤ ) المدرس الذى أطلق  
النار على القيصر وأعدم فى سنة ١٨٧٩ ، ولا التجار ستيفان خالوترين  
( ١٨٥٧ — ١٨٨٢ ) الذى نجح فى العام التالى فى نسف غرفة الطعام فى  
« قصر الشتاء » ولم ينج القيصر الا بمحض الصدفة ، يملآن بأوامر من  
اللجنة التنفيذية للناوردنايا قوليا . والواقع أنه يبدو فعلا ان خالوترين كان  
يعمل بمفرده كرد على تحطيم اتحاد عمال الشمال الذى كان قد نظمه فى  
سنة ١٨٧٨ . ولم يكتشف قيامه بعملية النسف ، ولكنه وقع فى قبضة  
السلطات وأعدم فى سنة ١٨٨٢ بعد أن اشترك فى قتل سترليكوف  
فى أوديسا .

وكانت الناوردنايا قوليا هي الجماعة الوحيدة من الجماعات الارهابية  
التي ركزت الأنتظار على قسمها بإعلانها نية قتل اسكندر الثانى ،  
وبمحاولاتها المتكررة فى تنفيذ ماعدت العزم عليه . فقد كانت مسئولة  
مسئولية مباشرة عن أربع محاولات على الأقل قبل أن ينجح فى النهاية  
فى سنة ١٨٨١ . وبين هذه المحاولات محاولة ليو هارتمان (١٨٥٠—١٩١٣)  
وصوفى بيروفسكايا وآخرين لنسف عربة القطار الذى كان القيصر عائدا  
فيه الى سان بطرسبرج من جنوب روسيا . وقد نسف الانفجار عربة  
الحقائب فى القطار الملكى . وهرب هارتمان ، وهو روسى من أصل ألمانى  
وكان عضوا فى اللجنة التنفيذية ، الى الخارج وأقام فى فرنسا . وطلبت  
الحكومة الروسية تسليمه لها ؛ ورفضت الحكومة الفرنسية — وزارة  
خريستيه — تسليمه ، وإن كانت قد طردته من الأراضي الفرنسية فيما بعد.  
وكان لهذه القضية أصداء تجاوبت فى أوروبا . وقد ذهب هارتمان الى  
لندن حيث تعرف الى ماركس وانجلز ، وقام بعمل مندوب من نوع ما

الوحدية التي اتبعت في اخماد كل حركات الدعاية من أى نوع حجة وشرعت في الرد على ذلك بحملة من الارهاب هدفها الأسى قتل اسكندر الثاني الذي اعتبره أعضاؤها رأس الرجعية ورائد لها .

وسرعان ما صار آندريه ايوانوفيتش زيليايوف ( ١٨٥٠ — ١٨٨١ ) الزعيم البارز لهذه الحركة الجديدة ، وصوفى يروفسكايا ( ١٨٥٤ — ١٨٨١ ) ، وهى ارسقراطية كانت قد افضمت الى الحركة وتبعت شيرنى بيريديل فى أول الأمر ، شريكته الأولى فى الزعامة . وكان زيليايوف نفسه ابن اقان ؛ ولكنه تلقى تعليما عاليا وواجه بعض المصاعب بسبب اشتراكه فى بعض الحركات الثورية المعتدلة أيام دراسته . ولم يكن فوضويا ، بل من دعاة انشاء « جمعية تأسيسية » بواسطة الثورة أن لم تفلح الوسائل الأخرى . ودفعه الاضطهاد الى أقصى اليسار المتطرف ؛ وقد تولى زعامة الجماعة بعد اسكندر ميهيلوف ( ١٨٥٧ — ١٨٨٣ ) مؤسسها الرئيسى . وفى كييف ، حيث كانت الحركة قوية ، كان الشخص البارز هو فاليريان أو سيسكى ( ١٨٥٣ — ١٨٧٩ ) الذى قبض عليه وأعدم قبل أن تصل « النارودنايا فوليا » الى ذروة نشاطها . وقد قبض أيضا على ميهيلوف . وسجن فى سنة ١٨٨٠ — وقد مات فى السجن بعد ثلاث سنوات — ولم يشترك فى المرحلة الأخيرة من تلك الحملة الرائمة ، القصيرة الأجل ، التى قامت بها « النارودنايا فوليا » .

وكانت تسيطر على « النارودنايا فوليا » لجنة تنفيذية يوجهها زيليايوف . — « اللجنة التنفيذية » المشهورة التى كانت بياناتها تدوى فى جميع أنحاء أوروبا منذ اللحظة التى أعلنت فيها أنها عقدت النية على قتل القيصر كرد على خيائته للمبادئ التحررية التى بدا فى وقت من الأوقات أنه عبر عنها . ومنذ سنة ١٨٧٨ شغلت « اللجنة التنفيذية » باستمرار فى تنظيم محاولات

لنارودنايا قوليا — أو ما بقي منها — في الخارج . ولم يعد الى روسيا قط .

وكانت حادثة هارتمان ، التي نظمتها جماعة زيليايوف ، سابقة على محاولة خالوترين . وفي نفس العام ، سنة ١٨٧٩ ، وقعت حوادث قتل أخرى ضد بعض المحافظين والموظفين القيصريين ، أعقبها اعتقالات عديدة وألقي في السجن بالكثيرين وأبعد آخرون الى سيبيريا ، كما حكم على البعض بالاعدام . وفي سنة ١٨٨١ ، بعد فترة أجلت فيها الجمعية نشاطها خوفا من الاضرار بالمسجونين في محاكماتهم ، وقعت المحاولة الكبرى التي انتهت بموت اسكندر . والواقع أنه كانت هناك محاولتان — فشلت احدهما لأن طريق السير تغير في آخر لحظة ، وكانت تهدف الى قتل القيصر بواسطة نصف عربته بقنبلة وضعت في الطريق الذي كان متوقعا أن يمر فيه ؛ والثانية — التي نجحت ، كانت تهدف الى قتله بواسطة قنابل يدوية يذفها ثوريون أفراد أثناء مروره . وكان زيليايوف شخصا هو الذي نظم المحاولة الأخيرة ، ولكنه وقع في قبضة السلطات في اليوم السابق على وقوعها . وحلت صوفي بيروفسكايا محله على رأس التنظيم ؛ وأقيمت قنبلتان في تعاقب سريع ، احدهما ألقيها نيقولاى ريساكوف ( ١٨٦٢ — ١٨٨١ ) وهو عامل شاب انضم الى الجماعة عن طريق زيليايوف نفسه ، وقد أخطأت القنبلة التي قذفها الهدف ؛ والثانية ألقيها عامل آخر هو ايجناتى جرينتسكى ( ١٨٥٦ — ١٨٨١ ) ، وكان أيضا عضوا عاملا في القطاع العمالي من النارودنايا قوليا ، وقد قتلت هذه القنبلة القيصر وملكها معا .

وقد أدلى ريساكوف ، الذي قبض عليه في مكان الحادث ، وعضو آخر من أعضاء الجماعة وهو عامل اسمه تيموثى ميهايوف ، باعترافات

عن زملائهما من المتآمرين بأمل أن ينقذا حياتهما ، واستطاعت الشرطة أن تهبض على جميع الزعماء العاملين قريبا لل نارودنايا قوليا ممن كانوا خارج السجن . وأصر زهيليايوف ، الذى كان فى السجن فعلا قبل وقوع الحادث ، على تحمل نصيبه كاملا فى المسئولية وأن يحاكم مع الآخرين الذين اشتركوا فى الاغتيال اشتركا مباشرا ؛ وأعدم هو وصوفى يروفسكايا وريساكوف وتيموثى ميهايلوف ونيقولاي كيالتشيش ، الذى أعد المتفجرات ، علنا بعد محاكمة مختصرة دون محققين . وهذه المناسبة ، لقد ترك كيالتشيش هذا وراءه تصميمات لطائرة هائلة ، وكانت هذه التصميمات التى استخرجها البلاشفة من سجلات الشرطة سببا فى أنهم يعتبرونه اليوم فى الاتحاد السوفيتى رائد الآلة النفثة . فقد كان فنيا قديرا يعمل سرا مع الارهابيين بينما يتظاهر بالاشتغال بعمل برى .

وأصدر الأعضاء الباقون من اللجنة التنفيذية لل نارودنايا قوليا بياناً يتهم بشرا يدور حول موضوع لفتيالى اسكندر الثانى . ولكن الحقيقة أن التنظيم كان قد تحطم قريبا بالقبض على زعمائه الواحد بعد الآخر نتيجة لاعتراض ريساكوف والآخرين . فقد أصيب قطاعه العمالى ، وكذلك القطاع الهام جدا الذى استطاعت الهيئة أن تكونه بين صفوف القوات المسلحة تحت قيادة الضابط البحرى نيقولاي سوكهانوف ( ١٨٥٣ — ١٨٨٢ ) بالدمار الكامل قريبا ؛ وانهت جهود فيرا فيجنر ( ١٨٥٢ — ١٩٤٢ ) لاعادة الهيئة الى الحياة باعتقالها فى سنة ١٨٨٤ . فقد حكم عليها بالسجن مدى الحياة مع معظم من أفلتوا من الاعدام . ومات كثير منهم فى السجن ؛ وكانت واحدة من زعماء النارودنايا قوليا الذى ظلوا على قيد الحياة حتى أفرجت عنهم الثورة فى سنة ١٩٠٥ (١) .

(١) ستنناول الحركة الشعبية (Narodnik) بتفصيل فى المجلد التالى  
عندما نتحدث عن نمو « الحزب الاجتماعى الثورى » فى روسيا .

وفي نفس العام ، ١٨٨١ ، الذي شهد نهاية اسكندر الثاني اغتيال الرئيس جارفيلد في الولايات المتحدة ؛ ولكن رغم محاولة اثبات وجود صلة بين القاتل وحركة الارهاب ، لم تكن بينه وبينها علاقة . وبعد اغتيال اسكندر أعلنت النارودنايا قوليا أنها المسؤولة عن اغتياله وهددت بأعمال عنف أخرى اذا لم يغير القيصر الجديد ، اسكندر الثالث ، أساليبه . ولكن ذلك لم يخطر على بال القيصر الجديد ؛ فقبل موت اسكندر الثاني بذل رئيس وزرائه ، الكونت لوريس مليكوف قصارى جهده لاقناعه بالموافقة على بعض الاجراءات المعتدلة في الادارة والاصلاح الدستوري ؛ ولكن اسكندر الثالث كان أكثر رجعية بكثير من أبيه ، وحدثت موجة جديدة من الاضطهاد . وفي لندن نشر جون موست القوضوى الألماني في صحيفته ( فرايهايت ) مقالا يبرر قتل اسكندر الثاني ، وأرسل الى السجن ستة عشر شهرا بسببه ؛ وبعد أن خرج من السجن هاجر الى الولايات المتحدة حيث أنشأ صحيفته ( فرايهايت ) من جديد واشترك بدور رئيسي في الحركة القوضوية الأمريكية . وكان موست قد عاش حياة عاصفة قبل أن ينشئ ( فرايهايت ) في لندن سنة ١٨٨٠ . فقد ولد في ألمانيا وعمل في تجليد الكتب في سويسرا ثم في النمسا ، حيث حكم عليه بالسجن في سنة ١٨٦٩ بتهمة الخيانة العظمى ولكنه رحل بعد هدية . ولما عاد الى ألمانيا أشاد بكوميون باريس — الأمر الذي حكم عليه من أجله بالسجن مرة أخرى . ورأس تحرير جريدة ( فرى برس ) « الصحافة الحرة » في شمينتير في ساكسونيا حيث أيد اضرابا قام به عمال المعادن ، ثم ذهب الى برلين . وفي سنة ١٨٧٤ انتخب عضوا للرايخستاج بوصفه ديموقراطيا اشتراكيا ، ولكنه تحول الى القوضوية وقعد مقعده في سنة ١٨٧٨ .

وقد ظهر مقال موست عن قتل اسكندر الثاني في سنة ١٨٨١ . وفي



تمس السنة عقد « مؤتمر دولي للفوضوية » في لندن ؛ وانتشر الاعتقاد بعد ذلك بأن هذا المؤتمر أنشأ «دولية» سرية جديدة لتحل محل « الاتحاد الدولي للعمال » الذى مات ، وان هذه الهيئة شبه الخيالية هي القوة المحركة وراء الحوادث المختلفة ( للدعاية بالأفعال ) . والواقع أن مؤتمر لندن ، الذى حضره مندوبون من فرنسا وبلجيكا وسويسرا وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا والنمسا والولايات المتحدة ، ظهرت فيه خلافات في الاتجاهات أوسع من أن تسمح بإنشاء أى جهاز مركزى للتوجيه — حتى بصرف النظر عن أن إنشاء مثل هذا الجهاز مما لا يتفق أصلا مع تمسك معظم المشتركين في المؤتمر بالاستقلال الذاتى .

والحقيقة ان « الدعاية بالأفعال » كانت قد حظيت بالموافقة من ناحية المبدأ في مؤتمر فوضوى عقد في سويسرا ، في لاشودى فون ، سنة ١٨٧٩؛ بيد أن أولئك الذين وافقوا عليها ، بما فيهم كروبوتكين ، فعلوا ذلك في الغالب على أن لها مايررها في الظروف السائدة في روسيا كرد على الاضطهاد الشديد ، أو على أساس نظرى من المبدأ الفوضوى ، أكثر منها سياسة يوصى باتباعها عموما .

وفي سنة ١٨٨٢ اتخذ الأمر شكلا آخر عندما شرعت الحكومة الفرنسية في القبض على زعماء الفوضويين بالجملة . بيد أنه من الضروري لفهم الفوضوية الفرنسية في الثمانينات ان نبدأ بقول شيء عن الحالة العامة لحركة الطبقة العاملة في فرنسا ابان السنوات التى أعقبت سقوط كوميون باريس . لقد مرت فترة لم يكن فيها للحركة وجود تقريبا . اذ حطمت كل جمعية عمالية يمكن الاشتباه في أن لها أى هدف كفاحي : وصدر في سنة ١٨٧٢ قانون يجعل العضوية في أى نوع من الهيئات الدولية جريمة معاقبا عليها . ولم تستطع اتحادات العمال المحلية في الحرف المختلفة ( الحرف

النقابة المحلية ) *Chambres yndicales* الاحتفاظ بكيانها المقلل الا بالتوصل من كل نيات كفاحية وإعلان تأييدها للتوفيق وتوحيد العمل مع « *الغرف الرئيسية* » ( *Chambres Patronales* ) . وفي سنة ١٨٧٢ قامت محاولة لتكوين فدرال من « *الغرف النقابية المحلية* » في باريس تحت اسم « *هيئة الاتحاد العمالي* » ( *Cirde de L'Union Ouvriere* ) ولكن الشرطة حلت هذه المنظمة فوراً . وعينت الحكومة لجنة للبحث في ظروف العمل ظلت قائمة حتى سنة ١٨٧٥ وتلقت معلومات من كثير من منظمات أصحاب الأعمال ، ولكنها لم تتلق شيئاً من العمال . وفي سنة ١٨٧٣ أمكن إرسال وفد من العمال الى معرض فينا الدولي عن طريق جمع التبرعات الخاصة ؛ ولكن الحكومة رفضت المعاونة . ولم تتخذ أية خطوة نحو إعادة انشاء حركة على نطاق قومي حتى سنة ١٨٧٦ . ففي هذه السنة عقد « *مؤتمر عمالي قومي* » في باريس نظمه المعتدلون الذين بذلوا عنايتهم في الاحتفاظ به داخل النطاق الذي يرضى عنه التحرريون : وأعلن المؤتمر أنه ضد صراع الطبقات وأنه يحذ التعاون بين العمال وأصحاب الأعمال . وكان المطلب التقدمي الوحيد الذي تقدم به هو ترشيح العمال للبرلمان والمجالس البلدية . ولم يكن زعيماء ، شارل ادميه شاير ( ١٨١٨ — ؟ ) — وهو عضو سابق في الدولية — وجين جوزيف باريري ( ١٨٣٨ — ١٩٢٠ ) ، اشتراكيين ، بل مصلحين معتدلين : وقد صار باريري فيما بعد الموظف الحكومي الرئيسي كخير في الشؤون العمالية .

وقد قوبل هذا المؤتمر بصور مختلفة من جانب الاشتراكيين فهاجمه ادوارد فان وأتباع بلانكي كمجموعة مهاجمة عنيفة باعتباره محاولة لخيانة العمال . ولكن جون جيزده ( ١٨٤٥ — ١٩٢٢ ) ، الذي سرعان ما سيصير الزعيم البارز للحركة الاشتراكية الفرنسية ، دافع عنه على أنه بداية

متواضعة لانعاش النقابية . وجيزده ، الذى كان متصلا حتى هذه اللحظة بالجناح القوضوى فى « الدولية » وكان قد ضى بسبب تأييده لكوميون باريس على صفحات الجريدة التى كان يرأس تحريرها فى مونبلييه ، استأنف نشاطه الدعائى فى فرنسا حوالى ذلك الوقت ؛ وصارت صحيفته الجديدة « المساواة » ( ايچاليتيه ) رائد الحركة الاشتراكية التى دبت فيها الحياة من جديد .

وفى سنة ١٨٧٧ اجتمع فى لاشودى فون فى سويسرا مؤتمر فرنسى سرى لاتباع مذهب « اللاتسلطية » ؛ وأعادوا تكوين القطاع الفرنسى من « الاتحاد الدولى للعمال » كقطاع « للدولية » المناهضة لماركس . وكان مصدر الوحي الرئيسى لهذه الحركة هو بول بروس ( ١٨٥٤ — ١٩١٢ ) ، الذى صار فيما بعد زعيم « حزب الممكن الاشتراكى الفرنسى » ( French Possibilist Socialist Party ) ؛ كما أسس أيضا صحيفة « الطليعة » لتكون جريدة هذه الحركة . وصار لويس جين بيندى ، الذى كان له نشاط فى « الدولية » فى باريس وفى الكوميون ثم هرب الى سويسرا ، سكرتيرا مراسلا للقطاع الجديد ، وكانت مهمته أن يحافظ على الصلة بالجماعات السرية فى فرنسا . وعندما عقد « مؤتمر عمل » ثان فى ليون سنة ١٨٧٨ اشترك فيه بعض الاشتراكيين ، ولكن الجماهرة الغالبة كانت من « التبادليين » المعتدلين ، وعندما عرض اقتراح بتحريض الجماعة هزيم هزيمة منكرة . وقد أقيم فى ذلك العام معرض دولى فى باريس ، وقرر عقد اجتماع « لمؤتمر عمل دولى » هناك بقصد عقد صلات مع مندوبى العمال المختلفين من البلاد الأخرى . بيد أن الحكومة اعترضت على الاجتماع ، وقبل معظم أعضاء لجنة التنظيم الفرنسية هذا الاعتراض . ولكن جيزده والجماعة التى كانت قد التفت حول صحيفته « المساواة »

لم يقبلوه . وقررت هذه الجماعة عقد المؤتمر رغم تخريبه . وقد فرقت الشرطة الاجتماع الأول للمؤتمر وأرسل جيزده والزعماء الآخرون الى السجن . واستطاعوا أن يصدروا بيانا من السجن يدعوون فيه الى عادة النشاط للحركة الاشتراكية ، ولقى البيان استجابة فورية على نطاق واسع . وفي العام التالي انتخب أوجست بلانكى ، الذى كان لا يزال فى السجن ، نائبا عن بورد . واعتبرت الحكومة انتخابه غير شرعى ، ولكنها أمرت بإطلاق سراحه وسمحت له بالتقدم الى الانتخابات ثانية ؛ ولكنه فقد مقعده بسبب رفضه التفاهم مع الراديكاليين الذين أيدوه فى المرة الأولى . ومع ذلك فقد استمرت الموجة فى تقدمها ، حيث أن هزيمة المارشال ماكماهون فى محاولته تدمير الجمهورية جعلت الصورة الجمهورية للحكم تبدو ثابتة أخيرا . وكان هناك استعداد للتخفيف من الاضطهاد الموجه الى العمال ، وفى سنة ١٨٧٩ تقرر أخيرا العفو ، الذى طال انتظاره ، عن أولئك الذين اشتركوا فى الكوميون . وفى العام التالى عاد الكوميونيون الذين كانوا مسجونين فى كالدونيا — من بقى منهم على قيد الحياة — وتقاطر الكوميونيون المنفيون من افجلترا وسويسرا والبلاد الأخرى التى التجأوا اليها ؛ واستأنف كثير منهم نشاطهم فى الحركات العمالية والاشتراكية .

وكان « مؤتمر العمال القومى » الذى عقد فى مارسيليا سنة ١٨٧٩ قد أظهر فعلا تغيرا فى الموقف . اذ لم يحضره مندوبون عديدون من النقابات فقط ، بل حضره أيضا مندوبون اشتراكيون وفوضيون عن عدة جمعيات . تكونت حديثا . وكانت النغمة السائدة فيه « جماعية » تماما : فقد أصدر قرارا بتحيز الملكية العامة فى وسائل الانتاج وكذلك بإنشاء حزب عمالى . وكان چول جيزده هو الشخصية المسيطرة على اجراءاته : وقد اثبت منه « فدرال العمال الاشتراكيين الفرنسيين » ، وهو الذى تحول فى سنة ١٨٨٢ الى « الحزب العمالى » أول الأحزاب الاشتراكية الفرنسية الحديثة .

وكان جيزده في هذا الوقت قد غير كثيرا من وجهات نظره . فقد استعان في انشاء « المساواة » بكل من ويلهلم لينبخت وسيزار دى بايه ، وما أن كانت سنة ١٨٨٠ حتى كان قد وقع تماما تحت تأثير الأفكار الماركسية . وفي هذا العام زار ماركس في لندن واستشاره في أمر القانون الأساسى للحزب الجديد وبرنامجه — تماما كما فعل هيندلمان ، في بريطانيا العظمى ، في العام التالى . وفي فرنسا تعاون جيزده تعاونا وثيقا مع بول لافارج زوج ابنة ماركس ؛ وعندما عقد مؤتمر في باريس في سنة ١٨٨٠ للموافقة على القانون الأساسى للحزب الجديد وبرنامجه وجد الأعضاء أمامهم مشروعا ماركسيا من الناحية النظرية ويقوم فيما يتعلق بالتنظيم على نمط الحزب الديموقراطى الاشتراكى الألمانى ، وقد وافقوا عليه . بيد أن جيزده لم يستطع أن يضم اليه كل الحركة التى انبثقت منها الحزب . فقد خرج عليه « التبادليون » و « الفوضويون » في « المؤتمر العمالى » في الهافر سنة ١٨٨٠ . وألف « التبادليون » هيئة منافسة هى « اتحاد الغرف النقابية الفرنسية » ولكنها سرعان ما انهضت : وكذلك شرع الفوضويون في انشاء منظمة منفصلة .

وحتى داخل « الفدرال » الجديد الذى أنشأه جيزده سرعان مابدأ النزاع . فقد كانت سياسة جيزده ، التى تقوم على نمط الديموقراطية الاشتراكية الألمانية ، تتطلب قيام حزب منظم ومركزى مستقلا تمام الاستقلال عن الأحزاب البورجوازية ، مع اخضاع النقابات لزعامة الحزب . وكانت هذه السياسة في فرنسا ضد شعور قوى يحذ استغلال النقابات عن السيطرة الحزبية ، وكذلك ضد رغبة كثيرين من الاشتراكيين أن يضموا جهودهم الى جهود الجناح اليسارى من البورجوازية الراديكالية في مواجهة قوة المحافظين المتفوقة . وبصفة خاصة كان من رأى كثير من

الاشتراكيين أنه ليس هناك أمل كبير في النجاح في انتخابات البرلمان أو المجالس البلدية دون تأييد الراديكاليين ، وكانوا يريدون سياسة تدخل في اعتبارها الحاجة الى تكوين جبهة متحدة من اليسار الجمهوري في الانتخابات . وفي سنة ١٨٨١ تزعم أحد الكوميونيين السابقين ، هو بول يروس ، حركة تطالب بما أسماه « الممكن » (Possibilism) — أى انتهاز الفرص المتاحة لتحقيق الخطوات التقدمية العملية الممكنة نحو الاشتراكية بتشجيع التشريعات الاجتماعية والسياسات التقدمية في الشؤون البلدية . وانضم أنصار استقلال النقابات داخل «فدرال» جيزده الى اتباع يروس وحدث انقسام في سنة ١٨٨٢ . وأسس « الامكانيون » « اتحاد العمال الاشتراكيين » كهيئة منافسة « للحزب العمالي » الذي يتزعمه جيزده .

وكانت النقابية تقدم بسرعة خلال هذه السنوات ، وأثنى عدد كبير من الهيئات الفدرالية ، على هيئة « فدرالات » للنقابات المحلية في قس الحرفة أو الصناعة و « فدرالات محلية » لنقابات الحرف المختلفة . ولم يكن للنقابات حتى ذلك الوقت وضع قانوني مؤكد ؛ ولكن عملا كانت النقابات تحظى بدرجة كبيرة من التسامح ولم تعد هناك عقبات خطيرة وقف في سبيلها . وجاء الاعتراف القانوني بحق التكتل بعد ذلك في سنة ١٨٨٤ ، وان كان قد ظل يتطلب عدة معارك خطيرة قبل توسيع نطاق هذا الاعتراف ليشمل المستخدمين العامين . ولكن قبل ذلك اندلعت الاضرابات ، خاصة في صناعات التعدين والمعادن ، التي كانت النقابات فيها منظمة على أسس كفاحية وقيل ان النفوذ القوضوي كان قويا فيها .

وكان المركز الرئيسي لهذه القلاقل في المنطقة التي حول ليون ، التي كانت قد استأثرت جهاديتها (Militancy) . فقد أثنى في ليون

سنة ١٨٨١ صحيفة « الحق الاجتماعي » التي صارت جريدة القوضوين الفرنسيين الرئيسية . وفي العام التالي حدث اضراب كبير في مونتسوليين آثاره ادارة شديدة الرجعية ، ووقعت بعض حوادث العنف ابان هذا الاضراب . واعتبرت الحكومة القوضوين في ليون مسئولين عن هذه الأعمال وقررت القيام بعمل حاسم ضد الحركة القوضوية النامية . وقبض على عدد كبير من الصحفيين القوضوين والمشتغلين بالدعاية القوضوية — وكان من بينهم كروبوكتن ، الذي كان قد انتقل مؤخرا عبر الحدود من سويسرا الى فرنسا وجعل يتعاون مع الجماعة التي أنشأت صحيفة « الحق الاجتماعي » . وقبض على أشخاص آخرين من بينهم أميل جوتييه وتوسان بوردا وجوزيف برنار وهم من القوضوين الفرنسيين . ووجهت اليهم جميعا تهمة خرق قانون سنة ١٨٧٢ بأن صاروا أعضاء في « الدولية القوضوية » التي قيل انها أنشئت في « مؤتمر لندن » سنة ١٨٨١ ، وأدينوا جميعا رغم عدم وجود أى دليل حقيقى على وجود مثل هذه الهيئة . وقبض على فوضوى آخر ، هو أنطوان سيغو ، كان قد هرب من ليون الى بروكسل وسلمته الحكومة البلجيكية الى الفرنسيين . واتهم بأنه مسئول عن القاء قنبلة في ليون سنة ١٨٨٢ وحكم عليه بالاعدام رغم عدم وجود أى أدلة على أن له يدا في الأمر . وقد غفى عنه الرئيس جريفي فيما بعد . وبعد القبض عليه مباشرة قامت مظاهرة كبيرة من المتعطلين في باريس بقيادة أميل بوجيه والكوميونية السابقة لويز ميشيل ، وكلاهما فوضوى عامل ، واقتحمت المظاهرة بعض محلات الخبازين ووزعت لويز ميشيل الخبز على العمال المتعطلين . وقد حكم عليها هي وبوجيه بالسجن بسبب هذا الحادث ، وكذلك حكم على كثير من القوضوين الآخرين في باريس والمدن الصناعية الكبرى . وظل معظمهم في السجن حتى سنة ١٨٨٦

عندما أطلق الرئيس جريشى سراهم . وفي هذا العام حدثت قلاقل فوضوية أخرى ، ودبت الحياة من جديد في حركة «الدعاية بالأفعال» في التسعينيات من القرن التاسع عشر .

وبرغم الاضطهاد أصدر الفوضويون الفرنسيون في الثمانينات عددا كبيرا من الصحف التي تدعو الى سياسات كفاحية ، وكذلك قدرا كبيرا من المؤلفات ذات الطابع النظرى . وكان من بين الكتاب الفوضويين الفرنسيين الرئيسيين في هذا العقد اميل جوتييه ، الذى ظهر أول كتبه المهمة «الداروينية الاجتماعية» في سنة ١٨٨٠ وأعقبته صحيفة «الفوضى» التي حوت كثيرا من كتاباته . وكان جوتييه محاميا وكاتبا ملحوظا ساعدت خطبه كثيرا على نشر الاتجاهات الفوضوية في النقابات . وهناك كاتب آخر له نفوذ أكبر من ذلك هو جين جراف الذى نشر كتابه « المجتمع في صبيحة الثورة » في سنة ١٨٨٢ . وكان جراف أصلا صانع أحذية ، ثم صار صفاف حروف طباعة وبعد ذلك صار كاتبا . وقد عمل في صحيفة « لاريڤولتيه » تحت رئاسة كروبوتكين وناصر المذهب الشيوعي الفوضوى ، لا مجرد الفوضوية ، أكثر من جوتييه بكثير . وكان شارل مالاتو ، الذى ظهر كتابه « فلسفة الفوضوية » في سنة ١٨٨٩ ، كاتبا بارزا آخر في تكوين النظرية الفوضوية . ولابد أن نضيف الى هؤلاء لويز ميشيل التي نشرت مذكراتها في سنة ١٨٨٦ ، وكتابتها الرئيسى « العالم الجديد » في سنة ١٨٨٨ . أما اميل بوجيه ، الذى صار المنظر الرئيسى للسندكالية الفرنسية فيما بعد ، فبرغم أنه كان نشطا في الثمانينات فإنه لم يصبح شخصية بارزة حتى التسعينات عندما انتشرت صحيفة «لى بير بينار» على نطاق شعبى واسع .

وفي الثمانينات لم تكن السندكالية قد ظهرت بعد كمذهب واضح



محدد ، ومن ثم كان الميدان خاليا أمام القوضوية والشيوعية القوضوية في الدوائر المعادية للعمل البرلماني . وقد نمت النقابات بسرعة بعد التشريع الدستوري الصادر في سنة ١٨٨٤ ، وفي سنة ١٨٨٦ أنشأ «المؤتمر القومي للنقابات» الذي انعقد في ليون « الفدرال القومي للنقابات » الذي صار فورا حلبة صراع بين الاتجاهات المتنافسة . وفي المؤتمر التالي، في سنة ١٨٨٧ ، أعلنت النقابات تحييزها للملكية العامة في وسائل الإنتاج، وبدأ أيضا يناقش موضوع الاضراب العام ، الذي قدر له أن يلعب ذلك الدور المهم في النظرية السندكالية في مرحلة متأخرة . وفي العام التالي قبل الاضراب العام من ناحية المبدأ بوصفه وسيلة للتغيير الاجتماعي ؛ وقد تأيد هذا القرار في السنوات التالية . وفي سنة ١٨٨٨ اتخذ « المؤتمر » أيضا قرارا بأن النقابات يجب أن تبقى مستقلة تماما عن الأحزاب السياسية، وكان هذا القرار رد فعل للمحاولات التي بذلتها الجماعات والأحزاب الاشتراكية المتنافسة لاختضاع النقابات للسيطرة السياسية . ولكن رغم هذا القرار وقع « فدرال النقابات » خلال السنوات التالية تحت قهوذ جيزة أكثر فاكثر وأصبح لا يزيد كثيرا عن مجرد هيئة ملحقة « بالحزب العمالي » . وساعد ذلك على نمو حركة منافسة بدأت تتبلور في أواخر الثمانينات وتهدف الى انشاء فدرالات محلية كانت تسمى عادة « غرف العمل » <sup>(١)</sup> (Bourses du Travail) ، قصد بها أن تقوم بمهمة سوق لتبادل العمل تحت الاشراف النقابي ، وبمهمة « مجالس الحرف » (Trades Councils) فتقوم بالنشاط التربوي والتنظيمي والدعائي على نطاق واسع . وكانت « غرفة العمل » في باريس ، التي أنشئت في سنة ١٩٠١ (١) بدأت حركة تكوين «غرف العمل» في بلجيكا قبل ذلك في السبعينات . وكان سيزار دي باييه قد دعا الى انشائها في سنة ١٨٦٨ .

١٨٨٨ ، هي الطليعة ؛ وفي سنة ١٨٩٢ أنشئ « فدرال الغرف » كهيئة منافسة « لفدرال النقابات » ، وسرعان ما أصبح الدعامة التي التف حولها جميع النقابيين الذين يدعون الى اتباع سياسة صناعية في استقلال كامل عن الشيح الاشتراكية المتنازعة . وسرعان ما صار فرناند بلوتيه ( ١٨٦٧ — ١٩٠١ ) ، الذي كان من أتباع جيزده ، الشخصية الرائدة في الحركة الجديدة ؛ وانضم اليه الشيوعيون القوضويون بزعامة بوجيه وبول ديلسال ( ١٨٧٠ — ١٩٤٨ ) في خلق الحركة السندكالية الفرنسية التي بلغت أوجها في العقد الأول من القرن العشرين . وستدرس هذه التطورات في مكانها ، ولكن الجزء الأكبر منها يقع خارج نطاق الفترة التي يشملها هذا المجلد . وكان من الضروري الإشارة إليها هنا لأنها انبثقت مباشرة من الصراع بين أتباع جيزده و « الممكنين » والشيوعيين القوضويين للسيطرة على الحركة النقابية النامية في الثمانينات .

وخارج فرنسا استمرت القوضوية في طريقها المتشعب طوال الثمانينات . ففي اسبانيا ، وخاصة قطلونية ، بدأت القوضوية الباكوفينية تتحول الى « السندكالية القوضوية » التي كان أول ظهورها بوصفها اتجاها محدد في مؤتمر عمالي قومي عقد في سنة ١٨٨٢ . وفي ايطاليا حدث اقسام متزايد بين الشمال والجنوب . فقد رأينا كيف انفصل « فدرال لمبارديا » في السبعينات عن الباكوفينيين لانشاء قطاع «للدولية» على أسس أقرب الى الماركسية ، وكيف تحول أندريا كوستا ، الذي كان حتى ذلك الوقت عضوا عاملا في الجاناب الباكوفيني ، الى الاشتراكية الماركسية في سنة ١٨٧٩ وصار مؤسس حزب اشتراكي ايطالي . بيد أن الديمقراطية الاشتراكية لم تجد لها مكانا في جنوب ايطاليا ، وكان نموها ضعيفا في وسطها . ففي هذه المناطق احتفظت القوضوية بجاذبيتها ، و كوتن

أريكو مالا تستأ جمهورا كبيرا من الأتباع . وهكذا لم تستطع حركة الطبقة العاملة الإيطالية ، وقد انقسمت الى عدة شيع ، أن تتقدم كثيرا . وفي سنة ١٨٨٤ انضمت بعض الجماعات الاشتراكية ، أغلبها في الشمال ، بعضها الى بعض لخوض الانتخابات ؛ ولم تلبث هذه الجماعات أن اندمجت بعد ثلاث سنوات مكونة حزبا اشتراكيا قوميا . بيد أن التقدم كان بطيئا ، وظل الأمر هكذا حتى سنة ١٨٩٢ عندما تكون حزب أعيد تنظيمه على نمط الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية الماركسية في غرب أوروبا .

أما في ألمانيا فإن القوضوية لم ترسخ أقدامها البتة ؛ ولكن كان من بين آثار قوانين بسمارك المناهضة للاشتراكية أن صار للقوضوية جمهور بصفة مؤقتة عندما اضطرت الحركة الاشتراكية الى هزل نشاطها الى الصعيد السرى . وبعد أن غادر جوهان مويست وويلهم هاسلمان البلاد صارت القوضوية الألمانية بلا زعماء ، ولم يسهم الألمان بنصيب له قيمة في النظرية القوضوية . بيد أن القوضوية في ألمانيا جذبت الأنظار في سنة ١٨٨٣ ، عندما حاولت جماعة صغيرة من عمال المطابع أن ينسفوا القيصر في مناسبة بعض الاحتفالات الوطنية الكبرى بالوحدة الألمانية . وقام المتآمرون ، الذين كان زعيمهم صفاف حروف اسمه رينسدورف ، بوضع المفرقات في الطريق الذي كانت مستتر فيه العائلة المالكة ؛ بيد أن المفرقات لم تنفجر ، ولعل ذلك راجع الى أن الذعر انتاب المتآمرين في اللحظة الأخيرة . وأعدم رينسدورف وشخصان آخران ، واستغل بسمارك الفرصة لتشديد قوانينه الاضطهادية بإضافة اجراء خاص ضد حيازة الديناميت أو المفرقات الأخرى . وحوالي ذلك الوقت حدثت مؤامرات في النمسا ، استخدم فيها الديناميت ، وأعقبها صدور اجراءات خاصة ضد القوضويين والاشتراكيين وهي عدد كبير من الأجانب من الممتلكات

النمساوية . وأوقفت صحيفة « دى زوكوف » ، الجريدة الاشتراكية الأولى ، وطرد زعماء الاشتراكيين من فينا . وحوكم أحد القوضيين ، اسمه ستلاخر ، وأدين في جريمة قتل وأعدم ، وشجن كثيرون آخرون لمدة مختلفة .

والبلد الباقي من البلاد التي نما فيها دعر من القوضوية في الثمانينات هي الولايات المتحدة . فقد التجأ عدد من القوضيين وكثير من الاشتراكيين الى الولايات المتحدة خلال السبعينات ، ثم تبعهم آخرون ، خاصة من ألمانيا ، عندما تمذت قوانين بسمارك المناهضة للاشتراكية . وكان للقوضوية الأمريكية تقليدها المحلي الذي يرجع الى جوشيا وارن ( ١٨٧٤ — ١٨٩٩ ) . وكان وارن من أتباع أوين واشترك في تجربة « نيوهارموني » التي أقنعت بأن حتى مجتمعات أوين تنطوي على صورة من الاكراه الذي يقضى على بعض نواحي فردية الفرد . وقد وضع ، كرد فعل ضد فكرة الملكية المشتركة ، نظرية للتبادل على أساس سعر التكلفة الذي يقوم على وقت العمل ، وواضح أنه استلها من أوين ، ولكنها أيضا تتضمن استباقا لبعض أفكار برودون عن العقد النصف كأساس للمجتمع الطيب . وبدأ وارن بإنشاء محل طبق فيه خطته عمليا ، وأصدر سكوك عمل قريبة الشبه بما أصدره أوين في « أسواق العمل » التي أسسها . وفي سنة ١٨٤٦ عرض أفكاره في مؤلفه « المدينة الحقيقية » ثم أسس بعد ذلك بقليل مجتمعا صغيرا في أوهيو على أساس من المشروع الفردي المحض . وكان ليساندر سبونر ( ١٨٠٨ — ١٨٨٧ ) رائدا آخر من رواد مدرسة الفردية المتطرفة . وقام ستين بيرل أندروز ( ١٨١٢ — ١٨٨٦ ) ، وهو أهم أتباع وارن ، بتطوير أفكار القوضوية الفردية مرحلة أخرى في كتابه « دستور الحكم في سيادة الفرد » ( ١٨٥١ ) . وكان الخليفة الرئيسي

لوارن وآندروز هو بنجامان ر . تکر ( ١٨٥٤ — ؟ ) الذى أسس « المجلة الراديكالية » فى سنة ١٨٧٨ وصحيفته الأكثر شهرة « الحرية » فى سنة ١٨٨١ . وظهر مؤلفه الرئيسى « بدلا من كتاب » ، الذى هاجم فيه الاشتراكية والشيوعية من وجهة نظر فردية فى سنة ١٨٩٣ .

وليس لهذه القوضوية المحيطة الأمريكية أية علاقة « بالشيوعية القوضوية » الأوروبية فى صورها المختلفة أو « بقوضوية » مستخدمى الديناميت . وعندما وصل الى الولايات المتحدة فوضويون من أوروبا سرعان ما وقع الصدام بينهم وبين القوضويين المحليين ، مثل آندروز وتكر . وكان البرودونيون ، الذين وجدوا فى و . ا . جرين أحد أهالى بوسطن — داعية أمريكية ، بمثابة جسر بين المدرسة الفردية والمدرسة الاشتراكية فى القوضوية فى الولايات المتحدة ؛ ولكنهم لم يكونوا كثيرين . وقد حدث فى مؤتمر فوضوى عقد فى ألبانى سنة ١٨٧٨ وفى « اللجانى سیتی » فى سنة ١٨٧٩ ، نزاع عنيف ، وافصل العنصر الثورى بزعامة ميشيل شواب وهو مهاجر ألماني مقيم فى شيكاغو .

وفى سنة ١٨٨٣ عقد مؤتمر فوضوى فى يتسبرج ووضع برنامجا جمع بين المطلب الثورى من الغاء الحكم الطبقي والدعوة الى الاتحاج التعاونى والى خطة من التبادل المتساوى الذى لا يقوم على أساس الربح — خليط من أفكار وارن وبرودون وأفكار « الشيوعيين القوضويين » الأوروبيين . وصدر هذا البرنامج ، مع نداء الى العمال أن ينظموا أنفسهم للعمل على تحقيقه ، فى شيكاغو تحت رعاية بعض الجماعات القوضوية الألمانية والتشيكوسلوفاكية والفرنسية ومن يتحدثون الانجليزية . وكانت شيكاغو فى تلك الفترة مركز قلاقل شديدة انبثقت من حركة قام بها العمال للمطالبة بتحديد ساعات العمل اليومى بثمانى ساعات ، ومن النزاع الذى

ثار حول حقوق العمال في تنظيم أنفسهم في مصانع «ماكورميك هارشتر»؛ وقد حدثت عدة اصطدامات بين العمال ورجال الشرطة الذين استعملوا العنف الشديد وهم يقومون بدور محطى الاضراب .

وفي سنة ١٨٨٦ دعا أوجست سبيز ، أحد الزعماء الفوضويين ، الى عقد اجتماع في هاى ماركت للاحتجاج ضد تصرف الشرطة ، فخطمت الشرطة الاجتماع برغم طابعه السلمى الذى ضمنه عمدة المدينة . وفي الصراع الذى أعقب هجوم الشرطة أقيمت قنبلة ، وكان من بين من قتلوا وجرحوا عدد من رجال الشرطة . وحدثت اثر ذلك اعتقالات بالجملة لزعماء الفوضويين : وأعدم أربعة منهم ، هم ألبرت بارسونز وجورج انجل وأوجست سبيز وأودولف فيشر ؛ وحكم على كثيرين آخرين ، من بينهم ميشيل ثواب ، بالسجن مددا طويلة . ولم يثبت في المحاكمة أن أى واحد من المقبوض عليهم كانت له أية علاقة بالقاء القنبلة ، أو أنه جذ هذا العمل؛ ولكن اعترفهم بعقيدتهم الثورية اعتبرت دليلا على جرمهم . وأدى ظلم الأحكام التى صدرت الى احتجاجات قوية ومستمرة ، وبعد ست سنوات من المحاكمة ، أصدر المحافظ ألتجلد في سنة ١٨٩٣ عفوا بلا قيد ولا شرط عن بقى منهم على قيد الحياة .

وقد كان لموضوع فوضوى شيكاغو أثر ضخم ، لا في الولايات المتحدة وحدها ، ولكن في أوروبا أيضا . فندد الاشتراكيون في كل مكان بتصرف القاضى جراى الذى رأس المحاكمة ، وطلبوا باطلاق سراح من بقى من المسجونين على قيد الحياة . ولكن رغم العفو الذى أصدره ألتجلد فان النتيجة في الولايات المتحدة كانت وضع حد للتسامح الذى كان الداعون الى الأفكار الثورية يعاملون به ، وتحطيم كثير من الجماعات الأكثر تطرفا بين اللاجئين من أوروبا . هذا فضلا عن أن أحداث شيكاغو ،

التي جاءت عقب أعمال العنف التي وقعت في غرب أوروبا ، جعلت معظم المنظمات الاشتراكية الرئيسية في كل مكان أكثر تصميما من أى وقت مضى على طرد الجمعيات الفوضوية نهائيا من الحركة الاشتراكية الدولية النامية .

وبدا في أواخر الثمانينات أن « الدعاية بالأفعال » في أفول ، الا في روسيا وإيطاليا وإسبانيا حيث استمرت تظهر في فترات متقطعة كل سنة . ففي سنة ١٨٨٧ حدثت ثلاث محاولات منفصلة لقتل إسكندر الثالث ، واضهجت قبلة في البرلمان وفي مبنى وزارة المالية في مدريد . وقد كانت التسمينات في فرنسا بصفة خاصة فترة جرائم عديدة ارتكبتها فوضويون يعتقدون آراء فوضوية . واقتنعت السلطات وقسم كبير من الرأي العام بأن هذه الجرائم لابد أن تكون من عمل منظمة فوضوية مركزية ذات تنظيم سرى وتلقى معونات مالية كبيرة من مصادر غير معروفة . بيد أنه لا يوجد أى دليل يؤيد هذا الرأي ، كما تنفيه جميع الوقائع التي ظهرت في المحاكمات الفوضوية العديدة .

فقد ثبت ان جميع الأشخاص الذين ارتكبوا هذه الأعمال في التسمينات — مثل فرانسوا أوجست رافاشول وأوجست فايان واميل هنرى وسانتو جيرونيمو كازيرو وغيرهم — كانوا اما أفرادا يعملون وحدهم أو يعملون مع شركاء قليلين جدا ، ولم يكن لجميع المحاولات التي بذلت لاقحام الزعماء الفوضويين مثل جين جراف وسبستيان فور واميل بوجيه في هذه الجرائم نتيجة سوى أنها أثبتت بوضوح براءتهم التامة من أية علاقة بها . ولم يكن مرتكبو الاغتيالات من المتهمين الى فئة ما — اللهم الا اذا اعتبرنا أن الناقمين على العالم فئة متميزة . فبعضهم كانوا مجرد مجرمين ، مثل رافاشول ، الذي كانت جرائمه السابقة ليس

لها أى دافع سياسى ، وبعضهم كانوا من المتعصبين المنزليين ، مثل أوجست  
ثايان — الذى ليس له ، بهذه المناسبة ، أية صلة بادوارد ثايان أحد  
زعماء البلانكيين . وكان عدد منهم من ذوى الذكاء المحدود جدا ، مثل  
ساتو جيرونيمو ازيريو العامل الايطالى الشاب الذى اغتال الرئيس سادى  
كارنو فى ليون سنة ١٨٩٤ . وكان قسم منهم قطعا أعضاء فى جماعات  
فوضوية ؛ بيد أن الفوضويين كانوا مقسمين الى عدد كبير من الجماعات  
الفضيلة التى لا توجد بينها سوى صلات ضعيفة . والحقيقة الرئيسية التى  
تظهر من دراسة الأشخاص العديدين الذين ألقوا القنابل ومركبى حوادث  
الاغتيال الآخرين الذين أشاعوا الذعر فى قلوب البورجوازية الفرنسية  
فى التسعينات من القرن التاسع عشر ، هى ان الدافع الذى حدا بمعظمهم  
هو الانتقام ، ليس الانتقام لمظالم شخصية بقدر ما هو انتقام للاضطهاد  
الذى مارسه الحكومات ولأحكام صدرت ضد مغتالين سابقين . فلا يكاد  
يكون هناك شك فى أن الروح الانتقامية الشديدة التى حاولت بها  
الحكومات الفرنسية المتعاقبة اخماد الفوضوية وأخذ الكثيرين بجريرة  
جرائم ارتكبها قليلون ، لم تؤد هذه الروح الى القضاء على الحركة ، بل  
على النقيض من ذلك ساعدت على بقائها حية .

ولو كانت هناك ، كما افترضت هذه الحكومات ومستشاروها من  
رجال الشرطة ، هيئة فوضوية مركزية توجه الأعمال الفردية ، فربما كان  
الاضطهاد بالجملة ، وما ينطوى عليه من اقحام الأبرياء مع المذنبين ، حق  
الغرض منه . ولكن لما لم تكن هناك مثل هذه الهيئة فان كل اعدام وكل  
حملة من حملات الاعتقال بالجملة ، وسجن عدد أكبر من المشبه فيهم ، بعد  
محاكمات مزيفة فى كثير من الأحيان ، أدى الى اثاره بعض الأفراد  
الآخرين ممن بهم شئ من اللوثة الى القيام بأعمال انتقامية . فضلا عن



أن الاستعداد الذي أبداه بعض الساسة الرجعيين ، من أمثال ديوى وكاريمير ييريه ، لاعتبار أية صورة من حركات كفاح الطبقة العاملة فوضوية ، ولمساعدة حتى أكثر أصحاب الأعمال رجعية ضد العمال المضربين باسم القانون والنظام ، خلق هذا الاستعداد عطفًا على الفوضويين — حتى أولئك الذين ارتكبوا أعمالاً إجرامية لا معنى لها — وهو عطف ما كانوا ليحفظوا به مطلقاً لو أن السلطات تصرفت بصورة هستيرية أقل . ولم تكن الهستريا مقصورة على فرنسا وحدها : فقد ظهرت في البلد بعد البلد ، وعملت الصحافة التي تعتمد على الإثارة جاهدة على إققاد جذوتها ؛ وبلغت أوجها سنة ١٨٩٨ في مؤتمر دولي بين الحكومات عقد في روما بقصد تنسيق وسائل القضاء على الخطر الفوضوي ، خاصة عن طريق تحطيم الجماعات والصحف الفوضوية ، ومن التشرعات الخاصة لانزال العقاب السريع ، لا بنصار « الدعاية بالأفعال » فحسب ، بل وبكل من يعتقد علناً آراء فوضوية . وإذا لم يكن هذا المؤتمر قد أسفر عن أى شيء ، فإن السبب في ذلك كان ، أولاً : أن كثيراً من البلاد كانت قد أصدرت خطلاً قوانين استثنائية مشددة ؛ وثانياً : أن موجة الجرائم الفوضوية بدأت تنحسر نهائياً بعد حوالي سنة ١٩٠٠ .

فلماذا تميزت الثمانينات والتسعينات من القرن التاسع عشر بظهور هذه الفوضوية الإجرامية الغريبة في عدد من البلاد الغريبة ، وخاصة في فرنسا ؟ لقد ذهب البعض إلى أن أحد أسباب ذلك هو اختراع الديناميت بواسطة ألفريد نوبل في سنة ١٨٦٨ — أو على الأصح انتشار المعرفة الخاصة باستعماله بسهولة واستخدامه على نطاق أوسع في الصناعة ، الأمر الذي جعل الحصول عليه غير عسير جداً . بيد أن نسبة كبيرة من الفوضويين الغربيين لم يستعملوا الديناميت — وإن كان بعضهم قد

استعمله طبعاً . فقد كان هناك من حوادث الطعن بالخناجر والطلاق الرصاص بقدر ما كان هناك من حوادث القساء الديناميت . وقال بعض الرجعيين ان السبب فيما يتعلق بفرنسا يرجع الى العقو الذى صدر عن الكوميونيين والى زيادة حرية الاجتماعات السياسية بعد سنة ١٨٨٠ ؛ بيد أن الحركة بدأت فعلاً فى سنة ١٨٧٨ قبل عودة الكوميونيين ، كما لم يشترك فيها أى كوميونى تقريباً . لقد كانت أقربهم الى الاشتراك هى لوز ميتشل ؛ ولكنها لم تكن قاتلة . فأكبر جريمة ارتكبتها هى نهب محل خباز لتوزيع الخبز على المتعطلين .

ان هذه التفسيرات غير كافية . والتفسير الأقرب الى الاحتمال بكثير هو أن حركة « الدعاية بالأفعال » الفوضوية فى الغرب جاءت عرضاً فى صحة حركة اجتماعية أكبر منها بكثير وليس بينهما سوى صلة سيكلوجية . ففى جميع أنحاء غرب أوروبا كان الوعى الاجتماعى قد أخذ يتحرك فى الثمانينات والتسعينات من القرن الماضى ، وبدأت الحركات الديمقراطية والاشتراكية تأخذ شكلاً متميزاً . وقد وجد معظم من أحسوا بيقظة هذا الوعى الحل فى النشاط المتصل بالأحزاب الاشتراكية والنقابات وجمعيات الإصلاح الاجتماعى النامية من أكثرها ثورية الى أكثرها اعتدالاً . ولكن بقيت قلة لم تستطع الحصول على اشباع فى هذه الهيئات ، ودفمها الاحساس بالظلم واضطهاد الحكومات الى التمرد البحث ضد المجتمع . واتجه مثل هؤلاء الأشخاص فى الثمانينات والتسعينات الى اعتناق بعض الآراء الفوضوية ، وان لم يكن بين فوضويتهم وفوضوية أشخاص مثل كروبوتكين وركلوز علاقة كبيرة . وفى القرن العشرين سيصير هؤلاء الأشخاص فاشيين أو نازيين ؛ وقد اقترب بعضهم من ذلك بقدر ما استطاعوا بأن انضموا الى الشرطة الخاصة بمناهضة الفوضوية بعد فترة

من النشاط الفوضوى . ولقد كانوا فى مجموعهم قلة ؛ ولكنهم استطاعوا أن يخلقوا جوا من الاثارة وأن ينجحوا فى ارتكاب جرائم ليست قليلة لأنهم كانوا قليلين ومنعزلين ومن ثم يصعب القبض عليهم الا عندما يرتكبون جرائمهم فعلا . وقد بدأ نشاطهم يموت فى القرن الجديد ، لأن الشرطة صارت أقدر على امساكهم — وإن كان من المحتمل ان الأمر لذلك بقدر ماهو لأن الحكومات صارت أقل اضطهادا وبذلك قلت مبرراتهم فى ارتكاب جرائمهم وتضائل العطف عليهم ، وهو الأمر الأكثر أهمية . اذ لما صارت الاشتراكية النقاية أكثر قوة وأفضل تنظيما ، وأصبح لها مركز معترف به فى المجتمع ، قل عدد العمال الذين كانوا يقفون ضد النظام الاجتماعى بأكمله والذين كانوا على استعداد لاعتبار كل أعدائه أصدقاءهم . وقد لا يكون ذلك هو التفسير الكامل لأقول العنف الفوضوى ، ولكنه بالتأكيد أقرب الى أن يكونه من أى تفسير آخر قليل . وفى فرنسا بصفة خاصة انتهى العنف الفوضوى عندما بدأت السندكالية وحولت تيارات الرأى المناهض « للدولة » الى مسالك بناء أكثر . فالسندكالية تسامت بنزعات « الدعاية بالأفعال » وأخذت عن المفكرين الفوضويين كثيرا من آرائهم وطرحت جانبا العناصر ذات الطابع الجنونى البحت . ولم تدفع هذه العناصر الا أقلية ضئيلة جدا من الفوضويين الى القيام بأعمال العنف ؛ بيد أنه كان من العسير على الفوضويين من أصحاب النظريات أن يتمتعوا عن الدفاع عنهم ضد الاضطهاد الذى وقع على كلا الجماعتين على السواء .

وقد يرى البعض اننا أفردنا مكانا أكبر مما ينبغى لمناقشة صور الفوضوية المختلفة التى لا علاقة لها تقريبا بنمو الفكر الاشتراكى . بيد ان مظاهر الجريمة السياسية هذه كانت لها أهمية كبرى بالنسبة للاشتراكيين

عموما كما بالنسبة للفوضويين الذين حملوا وزرها الأساسى أمام الرأى العام . فكثيرا جدا من الفوضويين — بما فيهم بعض المجرمين — سموا أنفسهم اشتراكيين أو جماعيين الى جانب كونهم فوضويين . ويرغم الهجوم القاسى الذى وجهه ماركس ضد باكونين ، فان الفوضوية استمرت فى الثمانينات تعتبر عادة صورة من الاشتراكية ؛ وكان الديموقراطيون الاشتراكيون فى القارة يعملون دائما على تأكيد الاختلافات الواسعة بينهم وبين الفوضوية فى جميع صورها . بيد أن هذا لا ينطبق تماما على الوضع فى بريطانيا العظمى . إذ ان فوضوية الاغتيالات لم توجد قط فى بريطانيا على أى نطاق كبير . فلم يستخدم القنابل سلاحا سياسيا هناك سوى الارلنديين ، الذين لم يكونوا بالتأكيد فوضويين . وفى الحالة الوحيدة التى صنع فيها الفوضويون قنابل فى بريطانيا العظمى — وهى قضية فوضوىى والسال فى سنة ١٨٩٢ — كانت القنابل مصنوعة لتستخدم فى الخارج . ولم يكن انفجار القنبلة الذى حدث فى جرينويك فى سنة ١٨٩٤ مقصودا ؛ والرجل الذى كان يحمل القنبلة وقتله انفجارها كان فوضويا فرنسيا ليست له علاقات بريطانية . والمفروض أنها أيضا كانت مصنوعة للتصدير . وكان فى بريطانيا العظمى عدد من اللاجئيين الفوضويين ، وقيل ان لندن كانت المركز الحقيقى «للدولية» السرية التى عزيت اليها الجرائم التى ارتكبت ، خاصة بعد أن أصدرت معظم البلاد قوانين خاصة ضد الفوضويين وطردت اللاجئيين الفوضويين فيها . ولكن ليس هناك دليل حاسم يؤيد هذا الزعم ؛ وأيا كان الأمر فان الفوضوية فى بريطانيا العظمى كانت اتجاها نظريا أكثر منها كفاحا منظما . وكان من نتيجة هذه الظروف ان الصراع بين الفوضويين والاشتراكيين كان أقل قسوة منه فى البلاد الأخرى ؛ ولم يكن هناك ، كما سنرى ، حد فاصل بين الحركتين فى

الثمانينات . فقد اشترك بعض القوضويين في « الفدرال الديموقراطي الاشتراكي » ، بل وحتى في « الجمعية القابية » ، كما اشتركوا ، على نطاق واسع ، في « العصبة الاشتراكية » بزعامة وليم موريس — التي نجحت في طرد موريس منها في نهاية الأمر ، وان لم يكن لنجاحها من نتيجة سوى تدمير « العصبة » نفسها . بيد أنه من الأفضل أن تترك هذا الموضوع حتى نصل الى مناقشة سجل الاشتراكية البريطانية في الثمانينات من القرن التاسع عشر .

ونستطيع الآن ان نتحول الى النمو العام للقوضوية بوصفها نظرية اجتماعية ، والى الحركات التي عبرت فيها هذه النظرية عن نفسها بعد انهيار « الدولية » الأولى والقطيعة الكاملة بين الديموقراطية الاشتراكية الماركسية والاتجاهات « اللانسلطية » التي تمثلت في صورها المختلفة على يد السويسريين والبلجيكيين والاسبان والايطاليين من خصوم المركزية والدولة . فالقوضوية ، كمذهب فلسفي ، هوم على معارضة قاطمة لجميع صور المجتمع الذي أساسه سلطة الاكراه . والقوضوية ، كمثل أعلى ، تعنى مجتمعا حرا اختفت منه جميع عناصر الاكراه . بيد أن العداء نحو أى نوع من سلطة الاكراه مما يتفق مع وجهات نظر ايجابية عديدة . وينقسم القوضويون ، في خطوط عرضة جدا ، الى جماعتين رئيسيتين — الفرديين ، الذين يريدون التخلص من التنظيم الاجتماعي بقدر الامكان كما يريدون التخلص من الدولة ؛ والجماعيين أو الشيوعيين القوضويين ، الذين يجمعون بين معارضة الدولة بوصفها اداة اكراه والايمان القوى بزايا الاتحاد والتعاون اللذين لا اكراه فيهما . ولا ينتمى جميع القوضويين الى هاتين القسمتين تقريبا . فان جودين وبرودون ، اللذين ناقشنا وجهات نظرهما في المجلد الأول من هذا الكتاب ، ينتميان الى وضع

متوسط بين هذين الطرفين الأتصيين . بيد أن معظم المفكرين الذين اعتنقوا القوضوية — مع اسمها أو بدونه — يمكن نسبتهم بقدر معقول من الدقة الى احدى هاتين الفئتين . فكروبووتكين وباكونين وركلوز وجين جراف واميل بوجيه ينتمون الى الفئة الشيوعية أو الجماعية من الحركة . بينما ينتمى ماكس شتيرنر ، من بين الألمان ، وبنجامان تكرر ومعظم القوضويين الأمريكبي الأصل الى الفئة « الفردية » .

وليس النوع « الفردى » من القوضوية مما يهم هذا الكتاب ، الا عندما يدخل فى صراع مع النوع الآخر . اذ ليست له أية صلة واضحة بالاشتراكية . بينما القوضوية الجماعية — أو الشيوعية القوضوية كما صار يطلق عليها فيما بعد — ظهرت بوصفها صورة من صور الاشتراكية قطعا ؛ وقد اضطررنا فعلا الى متابعة الصراع بينها وبين الاشتراكية التسلطية فى «الدولية الأولى» . والفرض من القسم الباقي من هذا الفصل هو أساسا تتبع ما حدث فى نمو هذا النوع الثانى من القوضوية بعد أن انهارت «الدولية» نهائيا ، وبصفة خاصة مناقشة الشيوعية القوضوية كما نمت على يد الأمير بيتر كروبووتكين فى الثمانينات والتسعينات من القرن الماضى . بيد أننا لن نتعرض فى هذا المجلد للجوانب النظرية للشيوعية القوضوية عند عودتها الى الظهور ثانية فى الحركات السندكالية والسندكالية القوضوية التى قامت بين الطبقات العاملة فى البلاد اللاتينية عند بداية القرن العشرين .

ان الصورة الاشتراكية من القوضوية تقوم ، كما رأينا عند مناقشة مذاهب باكونين ، على وضع حد فاصل بين الاتحاد والعمل الجماعى « الطبيعيين » من ناحية و « غير الطبيعيين » من ناحية أخرى . فقد أصر القوضويون الاشتراكيون على أن المجتمع شىء طبيعى بالنسبة للانسان ،

وعلقوا أكبر قدر من الأهمية على ميل الناس ، في جميع مراحل النمو الاجتماعي ، الى العمل معا بطريقة ودية لتحقيق أغراض مشتركة . وعنوان كتاب من أشهر كتب كروبوتكين يبين بوضوح تام المعتقد الذي يقوم عليه هذا النوع من الفوضوية . والكتاب اسمه « المساعدة المتبادلة » ، وهو يعمل فيه على اثبات أن هذه المساعدة ليست مما يتميز به الهمج والبرابرة والمتمدنون فحسب ، بل وكثير من الحيوانات أيضا . ويقول كروبوتكين أنها مما تتميز به المملكة الحيوانية ، والانسان بوصفه عضوا في هذه المملكة . فهي ليست نتاج المدنية ، ولكنها صفة أساسية في حياة المخلوقات التي تحدوها نزعة القطيع . واهتم كروبوتكين في هذا الكتاب بدحض تلك الفكرة التي كانت تحظى بانتشار واسع على أنها فكرة داروينية من أن عالم الطبيعة هو عالم صراع بحث من أجل بقاء الفرد ، وهو صراع لا يبقى فيه سوى « الأصلح » . وهو لم ينكر ، طبعا ، وجود مثل هذا الصراع ، ولكنه أصر على أنه يمثل جانبا واحدا من الطبيعة ، وأن مبدأ « المساعدة المتبادلة » المضاد يوجد أيضا في كل مكان .

ويقول الشيوعيون الفوضويون ان هذا الميل « الطبيعي » الى التعاون يكون في أقوى حالاته ويعمل بصورة مباشرة أكثر في الجماعات الصغيرة التي يتعامل الناس فيها وجها لوجه — وخاصة في العائلة ثم في العشيرة باعتبارها عائلة متضخمة . ولكن لما اتسع نطاق الحياة الاجتماعية وتقدم تقسيم العمل أخذ مبدأ « المساعدة المتبادلة » يعمل أيضا بين أعضاء الجماعات الاجتماعية التي صار المجتمع يتألف منها ، وكذلك بين الجماعات وفي داخلها . وأرجعوا الاتجاه المضاد نحو العداء داخل الجماعات وبينها ، فوق كل شيء ، الى نمو الملكية الخاصة — كما أرجعها قلمهم روسو في كتابه « مقال في أصل عدم المساواة » — والى ظهور التقسيمات الطبقة

التي تقوم على علاقات الملكية . وبناء عليه دعا القوضيون الاشتراكيون، مثل الماركسيين والاشتراكيين الطوبين ، الى الغاء الملكية الخاصة والى الملكية الجماعية في وسائل الانتاج . فهم لم يختلفوا مع الماركسيين في هذه النقطة ، بل انصب الخلاف على طابع « الجماعية » الذي يجب اضافؤه على الملكية . فالماركسيون فكروا في « الجماعية » على أنها مفهوم واسع النطاق — في حجم الأمة على الأقل : أما القوضيون فكروا فيها على أنها « الناس » الموجودون في المكان — الجماعة الصغيرة التي تتكون منها جيرة تستعمل وسائل الانتاج بطريقة تعاونية لاشباع حاجات أعضائها . « فالجماعية » كما استعمل باكونين وأتباعه المصطلح تتصل بالجماعة المحلية التي يتعامل أعضاؤها وجها لوجه والمؤلفة من منتجين ومستهلكين تعاونيين : فلم يكن لها علاقة بالاستعمال المتأخر للفظ الذي صارت بامتضاء الكلمة تعنى « اشتراكية الدولة » — أى الملكية بواسطة « الجماعة » الكبرى التي تمثلها الدولة الديمقراطية . فتبعا للقوضيين لا يمكن « للدولة » ، باعتبارها أساسا جهازا كراه — وهذا ما يمتقده ماركس أيضا ، أن تمثل الناس بيلمهم الطبيعي نحو « المساعدة المتبادلة » . فهي سلطة مفروضة على « الناس » — وليست انبثاقا طبيعيا من ارادة الناس في التعاون .

ومن ثم كان القوضيون الاشتراكيون يبحثون عن مجتمع يقام على أساس من نزعة التعاون الطبيعية ، وبذلك يدعم ميل الناس الطبيعي الى « المساعدة المتبادلة » ، بدلا من أن يخدم هذا الميل . واعتقدوا أنه لو أمكن تنظيم الجماعات التي يتعامل أعضاؤها وجها لوجه بحيث يتأصل التضارب الاقتصادي في المصالح ، لصار من السهولة بمكان تعميم نفس المبدأ في العمل على نطاق أوسع دون الالتجاء لأى نوع من سلطة الاكراه .



وراودهم الأمل في تحقيق ذلك عن طريق استبدال الاتحاد الفدرالى الحر الذى تجمع الوحدات المحلية أو الوظيفية الصغيرة نفسها بواسطته ، عند الحاجة الى القيام بمعمل مشترك ، بالدولة التى تنظم من أعلى . وهكذا: تتلاقى الجماعات المنتجة المختلفة التى تعيش في مجتمع محلى واحد وتؤلف « الكوميون » المحلى ؛ وتتلاقى الكوميونات المحلية التى تعيش في كل منطقة ، كبيرة أو صغيرة ، لتحقيق أهداف مشتركة ، مثل ادارة الخدمات المشتركة . وقد رأينا كيف حاول دى باييه والآخرون في التقارير التى قدموها الى مؤتمرات « الدولية » أن يضموا خططا لادارة الخدمات العامة بما يتفق وهذا المبدأ . والواقع أن دى باييه لم يكن فوضويا كاملا البتة ؛ ولكنه في النزاع بين أنصار باكونين وأنصار ماركس كان أقرب لجانب باكونين منه لجانب ماركس بكثير ؛ وعندما وقع الانقسام استمر هو وأتباعه البلجيكيون يعملون مع الفوضويين في « الدولية » المناهضة للماركسية . بيد أن البلجيكيين لم يكونوا في أى وقت من الأوقات فوضويين تماما مثل السويسريين من أهل الجورا أو الايطاليين أو الاسبان. فقد تم تكوين انجيل الشيوعية الفوضوية في اتحاد الجورا وبين الروسيين واللاجئين الآخرين الذين اتخذوا باكونين زعيما لهم في جنيف — خاصة على يد كروبوتكين واليزية ركلوز — في أواخر السبعينات . وصارت جريدة « لاريفولتيه » ، التى أشرف على ادارتها كروبوتكين ، وركلوز في جنيف ابتداء من سنة ١٨٧٩ ثم نقلت الى باريس في سنة ١٨٨٥ ، هى الصحيفة الرئيسية للحركة <sup>(١)</sup> .

(١) ان في سنة ١٨٨٧ تغير اسمها الى « لاريفولت » ( الثورة ) واستمرت تظهر تحت هذا الاسم حتى سنة ١٨٩٤ . وقد خلفتها في سنة ١٨٩٥ جريدة جين جراف « الاوقات الحديثة » التى ظلت قائمة حتى أغسطس سنة ١٩١٤ .

وبعد سنة ١٨٧١ صارت سويسرا الفرنسية أكثر من أى وقت مضى مركز الفكر الاشتراكي اللاتسلطي . ففى فرنسا حُرم كل نوع من النشاط الاشتراكي المنظم ، حتى النقابية انحدرت الى حالة من العجز الكامل ، وإن كانت لم تختف تماما فى أى وقت من الأوقات . وفى ألمانيا ظل الاشتراكيون من أتباع بيل ولينخت ومن أتباع لاسال يقاتلون بعضهم البعض ويقاتلون بسمارك حتى سنة ١٨٧٥ ؛ وقد حدث تقارب أحيانا بين الفوضويين وأتباع لاسال الذين شاركهم اعتقادهم فى الحاجة الى تنمية الإنتاج التعاوني . بيد أن الماركسين واللاساليين على السواء كانوا يؤمنون بالكفاح السياسى ، الذى نبذ الفوضويون والشيوغيون الفوضويون ؛ وبعد اندماج الحزبين الألمانين فى سنة ١٨٧٥ سيطرت الأفكار الماركسية أكثر فأكثر على الديمقراطية الاشتراكية الألمانية وانتشلت بصورة متزايدة بالصراع من أجل تثبيت وضعها السياسى . واتجهت بعض الجماعات ، بزعامة ويلهلم هاسلمان وجوهان مومست ، الى الفوضوية ؛ ولكن كلا من هاسلمان ومومست طردا من الحزب فى سنة ١٨٨٠ واضطرا للسفر الى الخارج . فذهب مومست ، كما رأينا ، الى لندن فى مبدأ الأمر حيث أسس « فرايبايت » كصحيفة فوضوية فى سنة ١٨٨٠ ثم رحل بعد ذلك بعامين الى الولايات المتحدة حيث كان هاسلمان قد سبقه . واستمر كلاهما فى الدعاية الفوضوية فى أمريكا ؛ ولكن لم يحم لهما فى ألمانيا خلفاء ملحوظون .

ولما كان الفرنسيون قد خرجوا من الميدان ، وكان الألمان يعملون على تنمية حركتهم على أسس قومية فى جوهرها داخل إطار الدستور الجديد للرايخ الألماني ، فإن سويسرا ، باعتبارها موطن عدد كبير من اللاجئين من فرنسا وروسيا بوجه خاص ، صارت مؤقتا مركز الاختبار الثورى فى غرب أوروبا ، وإن كانت هناك أيضا جماعات هامة فى لندن التى كانت بصفة خاصة تهتة

التقاء المنفيين من البلانكيين . ولكن عندما ارتفعت موجة الشعور ضد القوضوية في الثمانينات من القرن التاسع عشر ، وجدت الحكومة السويسرية نفسها معرضة لضغط متزايد من جانب الدول الأوروبية الكبرى لتتخذ اجراءات ضد اللاجئين الذين جعلوا منها مركزا ملائما لوضع المؤامرات الثورية . وعندما وضعت القوانين المناهضة للاشتراكية في ألمانيا موضع التنفيذ اضطر الديموقراطيون الاشتراكيون الألمان الى نقل قسم كبير من تنظيماتهم الى الخارج ، وكانت سويسرا هي المكان الذي وقع عليه اختيارهم . ومن هناك أداروا أعمال الحزب وأرسلوا صحفهم «الديموقراطي الاشتراكي» ، التي كان يرأس تحريرها ادوارد برنشتين ، ونشراتهم لتوزع داخل ألمانيا . وكان الاشتراكيون النمساويون الذين طردوا من فينا ، وكذلك الاشتراكيون الهنغاريون والتشيكيون ، يعملون من داخل الاقاليم السويسرية ؛ كما استمرت سويسرا أيضا موئل جماعات كبيرة من المنفيين الروس والاطالين ، وكذلك الفرنسيين الذين هربوا بعد سقوط كوميون باريس . وقد رفض السويسريون ، بصفة عامة ، الضغط المتزايد الذي تعرضوا له ليلبموا اللاجئين « المطلوبين » الى بلادهم الأصلية أو لينموا جماعات اللاجئين من الاستمرار في عملها ؛ ولكنهم اتخذوا موقفا متشددا الى حد كبير تجاه أولئك الذين أطلق عليهم اسم « فوضويين » واتهموا بالدعوة بأية صورة الى استعمال العنف .

وعندما صدر العفو عن الكوميونيين وعادوا الى فرنسا ، سرعان ما تبعهم عدد من اللاجئين من البلاد الأخرى ، من بينهم كروبوتكين ؛ وفي الثمانينات من القرن الماضي صارت فرنسا المركز الرئيسي للقوضوية النظرية و « العملية » على السواء . بيد أن الحكومة الفرنسية سرعان ما اتخذت ، كما رأينا ، عدة اجراءات ضد الفوضويين ولم تقتصر على

لقاء القوضيين انذين لجأوا فعلا الى أعمال العنف في السجون ، بل أقت معهم أيضا عددا من زعماء منظرى القوضوية ، مثل جوتيه ولور ميشيل ، ومعم كروبوتكين الذى نقل مركز عمله الى لندن عندما أطلق سراحه في سنة ١٨٨٦ .

ويعمد الأمير يتر الكسيفيتش كروبوتكين ( ١٨٤٢ — ١٩٢١ ) الشخصية الأولى بلا منازع في نمو الشيوعية القوضوية كمذهب اجتماعى . وقد ولد في أرفع أوساط الأرستقراطية الروسية وتربى في الحرس الخاص الملحق بالقيصر مباشرة ، وكان أمامه مستقبل عسكري في احدى الفرق العسكرية المخصصة للأرستقراطيين . وفي شبابه شارك في حماسة الترحيب باغتيال اسكندر الثانى العرش وبقراه تحرير الأقتان . وكثيرا ما كان يوجد شخصا في حضرة القيصر الجديد ، وسرعان ما شعر بالخليط الغريب من المثالية والكبرياء الأوتوقراطية الذى تتسم به شخصية اسكندر ، وكذلك بالخوف الذى يقض مضجعه باستمرار — وهو خوف ليس فيه شيء من الجبن الشخصى ومع ذلك ألقاه في أحضان الرجمين عند كل بادرة معارضة أو مقاومة للاضطهاد . وأحس كروبوتكين مع غيره بغية الأمل التى انتشرت بين المثقفين الروسين عندما ألقى تحرير الأقتان الى حب كبير بواسطة الأعباء التى فرضت عليهم لتعويض أصحاب الأراضى وبالاضطهاد الذى قوبل به أى مظهر من مظاهر التذمر . وعندما حان الوقت ليعادر الحرس الملكى ويختار الفرقة التى ينضم اليها لم يقع اختياره على احدى الفرق النابذة التى كانت ترفعه الى منصب رسمى كبير ، بل اختار فرقة من فرق القوقازيين في سيبيريا كان انضمامه اليها ينطوى على دفن نفسه في مقاطعة نائية والقضاء على فرصه في النجاح الاجتماعى . ودفعه الى هذا الاختيار عدة عوامل . فهو من ناحية عزوف اختيارى عن

مستقبل كان يشتمل منه ؛ ولكن كان لهذا الاختيار جانبه الايجابي أيضا .  
فقد كان كونت موريافوف ، حاكم شرق سيبيريا الذي كان قد ضم اقليم  
أمور منذ عهد قريب ، مصلحا قنصيا ، ونجح الى حد كبير في تطوير  
الادارة من الموظفين الفاسدين والرجعيين . وبدأ في سنة ١٨٦٢ أنه اذا كان  
هناك مكان يستطيع الشخص الروسي فيه أن يخدم النظام القيصري دون  
أن يكون اداة للرجعية ، فهذا المكان هو شرق سيبيريا . ولكن بالاضافة  
الى ذلك كان هناك عامل آخر دفعه الى هذا الاختيار . فقد كانت دراسة  
كروبتكين في مدرسة الحرس دراسة رياضية وعلمية أساسا ، وكان هو  
يميل فوق كل شيء أخسر الى الأبحاث الجغرافية والتكنولوجية  
والجيولوجية . وكان شرق سيبيريا ميدانا غير مطروق في هذه النواحي ؛  
وراوده الأمل في أنه سيستطيع العمل في هذه الميادين . وفي الواقع ، لقد  
نجح في ذلك الى حد بعيد : فتجول في قسم كبير من سيبيريا وذهب حتى  
الى منشوريا الصينية مسجلا ملاحظاته ، ووضع بعمله أساسا للدراسة  
العلمية لأراضي الشرق الأقصى وشعبوه . وقد كتبت تقاريره فيما بعد  
عندما كان سجيناً في روسيا ونشرتها الجمعية الجغرافية الروسية التي عرض  
عليه قبل ذلك أن يكون سكرتيرها . كما أنه بعد ذلك أيضا استخدم المادة  
التي جمعها في عمله في مؤلف الزيه ركولز العظيم « الجغرافية العامة » .  
والحقيقة أن كروبتكين كان نابها في الجيولوجيا بقدر ماسار نابها في  
مجال الفكر الاجتماعي فيما بعد .

وقد ظل كروبتكين في سيبيريا ، في الخدمة العسكرية ولكنه مشغول  
أساسا بعمله العلمي ، حتى آخر سنة ١٨٦٦ . بيد أن قوره من خدمة  
القصر أخذ يتزايد كلما صارت للرجعية الكلمة العليا في روسيا وكلما  
انتشرت آثارها في سيبيريا . كما أنه ، فضلا عن ذلك ، استشاط غضبا على

الوحشية التي استعملت في اخماد التمرد البولندى الذى جاء بعض المنفيين من ضحاياه تحت سيطرته . وقرر فى آخر الأمر أن يعتزل عمله وأن يلتحق، برغم معارضة آييه ، بجامعة سان بطرسبرج لكى يستكمل مؤهلاته الرياضية والطبية . وظل طوال السنوات الخمس التالية يعمل أولا فى دراسته الجامعية ثم شغل بالأبحاث الجغرافية والبيولوجية وبكتابة قسم من تقريره عن سيريرا للجمعية الجغرافية . وعندئذ ، فى سنة ١٨٧٢ ، كانت أول زيارة له لأوروبا الغربية حيث أقام معظم الوقت فى سويسرا — فى زيورخ أولا ثم فى جنيف وفى الجورا . وهناك اتصل « بالدولية » ، عن طريق أحد مؤيدى ماركس من الروسين ، وهو يوثين ، فى أول الأمر . ولكنه انضم فورا تقريبا الى الجماعة المنافسة التى تبعت باكونين . ولم يلتق الرجلان قط ؛ ولكن كروبوتكين عقد أواصر الصداقة مع جوكوفسكى وانضم الى القطاع الباكوفينى « للدولية » فى جنيف عندما كان النزاع الذى قسم الحركة ودمر قطاعها الماركسى فى ذروته . وعاد الى روسيا ومعه كمية ضخمة من المطبوعات الاشتراكية والفوضوية نجح فى تهريبها عبر الحدود ، وكان قد كوّن رأيه نهائيا فى « الجماعة الحرة » . وفى روسيا وجد الاضطهاد فى ذروته فالتقى نفسه فى خضم الصراع الثورى كداعية لبث الدعوة لكسب العمال والفلاحين معارضا بذلك سياسة زيليايوف التى تدعو الى الارهاب الثورى تقوم به جماعات صغيرة من المتقنين لا صلة لها بالجماهير . وسرعان ماوقع فى المشاكل . اذ ألقى القبض على الواحد بعد الآخر من أعضاء جماعته ، وفى سنة ١٨٧٤ وجد نفسه سجيناً فى قلعة سان بيتر وسان بول . بيد أنه كان على صلة بأصدقاء من ذوى النفوذ ، خاصة بين العلماء ؛ وبعد فترة سُحج له بكتب وورق للاستمرار فى عمله العلمى للجمعية الجغرافية . وتحطمت صحته بعد سنتين

من انتظار المحاكمة . وكان مريضا جدا عندما قتلوه في سنة ١٨٧٦ الى سجن آخر انتظارا للمحاكمة ، ثم نقل الى مستشفى السجن ، ومن هناك استطاع أن يهرب بمساعدة بعض الأصدقاء . وبعد أن ظل مختبئا بعض الوقت في سان بطرسبرج هرب الى الخارج عن طريق فنلندا الى السويد بجواز سفر مزيف ، ومنها الى إنجلترا .

وفي ذلك الوقت كان كروبوتكين ينسوى تماما العودة الى روسيا لاستئناف عمله الثوري . والواقع أنه لم يعد هناك مطلقا الى ما بعد ثورة سنة ١٩١٧ ، حيث عاد الى وطنه ليقضى السنوات الأخيرة من حياته وليموت في غمرة من خيبة الأمل — اذ أنه ظل محتفظا بقضوئيه وكرهيته للسلطة المركزية حتى النهاية . ولكنه عندما وصل الى غرب أوروبا وجد نفسه فوراً تقريباً في خضم الحركة القوضوية . ولم يبق في لندن سوى بضعة أشهر ، يعمل نفسه غالباً بكتابة مقالات النقد والملاحظات على موضوعات علمية لصحيفة « الطبيعة » التي كان يحررها وقتذاك . ج . سكوت كلتي . ولم يحس براحة مطلقاً في إنجلترا ، حيث لم تكن له معرفة بأحد ، وضائقه عدم وجود أى مشاعر ثورية أو اشتراكية بين العمال أو المثقفين . فاتصل بأصدقائه القدامى في سويسرا الذين عرفهم في زيارته السابقة — وخاصة بجيمس جيوم الذي كان بينه وبين كروبوتكين صداقة حميمة . وفي سنة ١٨٧٧ غادر إنجلترا واستقر في لاشودي فون حيث صار عضواً في «فدرال الجورا» الذي كان يمثل الجناح الباكونيني في « الدولية الأولى » . وكان باكونين قد توفي في العام السابق . وهناك عقد باكونين أواصر الصداقة الحميمة مع شخص آخر — جاك اليزيه ركلوز ( ١٨٣٠ — ١٩٠٥ ) الذي كان قد اشترك في كوميون باريس ، وكان مركزاً لجماعة من الكوميونيين بينهم لويس جين بندي ، وبول بروس ، وجوستاف لفرنسيه ، وبنوا مالون .

وكان هناك أيضا عدد من الإيطاليين الملتزمين الى « الدولية » على رأسهم كارلو كافيري واريكو مالاستا ، وكذلك عدد من الروس والألمان وبعض اللاجئين الآخرين من ذوى الاتجاهات الفوضوية وشبه الفوضوية .

وتكون لدى كروبوتكين ميل قوى للسويسريين من أهل الجورا ، واعجاب عميق بطريقتهم فى الحياة وجهم للحرية . ورأى فى الطريقة التى جمعوا فيها بين الصناعة المنزلية — خاصة صناعة الساعات — والعمل فى حقولهم نوعا من الحياة جذبة تحيذا تاما . وكان يريد طبعا أن يخلصهم من التجار والوسطاء الذين يضطهدونهم ، واعتقد أنهم لو تحرروا من اقتتات الرأسمالية سيكون فى وسعهم أن يزدهروا فى سعة فى مجتمعاتهم المحلية الصغيرة . وكانت الفترة التى عاشها بينهم تجربة تركت أثرا كبيرا فى أفكاره الاقتصادية والاجتماعية ، وفى كتاباته اشارات عديدة الى طريقتهم فى الحياة — خاصة فى « حقول ومصانع وورش » — وأن لم يكن ، كما سنرى ، من خصوم الآلة ، أو حتى الاتاج الكبير عندما يأخذ وضعه السليم . وصار راسخ الايمان بأن الحياة الطيبة للانسان تعتمد على عدم ابعاد العامل الصناعى عن الأرض وعدم ارغامه على أن يقضى حياته كلها فى صنعة واحدة ، مهما كانت صنعتها ماهرة — وخاصة فى العمل غير الماهر فى المصانع . وأعجب بالنضال الذى يقوم به صناع الساعات فى الجورا ضد منافسة منتجات المصانع ، وتفضيلهم قلة الربح على التنازل عن حريتهم . وذهب الى أنهم استطاعوا الثبات لأنهم احتفظوا بالأرض ومن ثم استطاعوا مقاومة الأزمات التجارية . بيد أنه أدرك ان كثيرا من أصحاب الحرف يقاتلون معركة خاسرة ضد الآلة ؛ وكان جزء من المشكلة التى تواجهه ، فى تكوين فلسفته الاجتماعية ، أن يجد حلا لهذه المعضلة . وسنعود الى هذا الموضوع فيما بعد . وقد ظل كروبوتكين بعض



الوقت مشغولاً بأمور « الدولية » المحتضرة الى حد لم يسمح له ببلورة نظرياته بأية صورة شاملة . فقد حضر بعد المؤتمرات الأخيرة « للدولة » المناهضة للماركسية ، كما حضر أيضاً « مؤتمر الوحدة » الذى عقد فى جنت بلا ثمة فى سنة ١٨٧٧ . وهناك حرب بصعوبة من الشرطة البلجيكية التى أرادت أن تلقى القبض عليه وربما كانت سلمته الى الروسين . وقد هرب الى لندن وعمل فترة فى المتحف البريطانى ؛ ولكنه سرعان ما غادر انجلترا الى فرنسا حيث كان الاضطهاد قد خف وترك السبيل مفتوحاً لتجديد الدعاية الاشتراكية والفوضوية ، وان كان الغفو عن الكوميونيين لم يصدر بعد . وفى باريس تعاون مع جولز جزد ، الذى لم يكن قد تحول الى الماركسية بعد ، فى تأسيس نواد وجمعيات اشتراكية صغيرة ، ولكنه سرعان ما صار فى خطر من أن يقبض عليه بسبب صلتة « بالدولية » وفى سنة ١٨٧٨ عاد الى سويسرا ، وهناك أسس الصحيفة الفوضوية « لاريفولتيه » متعاوناً مع اليزه ركلوز و ف . د ومراثى ، من سافوى ، والكاتب هرزيج ، من جنيف ؛ وسرعان ما صارت هذه الصحيفة الجريدة الرئيسية للحركة الشيوعية الفوضوية . وواجهت الجريدة صراعاً شديداً . فقد بدأت بدون أرصدة ، وبعد بضعة أعداد لم تجد طابعاً يطبعها — وعندئذ استطاع منشؤها الحصول على مطبعة متواضعة بالنسيئة وجعلوا يطبعونها بأنفسهم . وقد بدأت فى أوقات عصيبة ، فى أوائل سنة ١٨٧٩ ، عندما كانت الصيحة ضد الفوضويين ترتفع الى ذروتها بعد اندلاع حركة « الدعاية بالأفعال » ابان العام السابق . ولكنها استطاعت البقاء ، وظهر فيها الكثير من أحسن ماكتبه كروبوتكين . وظل كروبوتكين يديرها فى سويسرا الى أن طرد من هذه البلاد ، بعد اغتيال اسكندر الثانى فى سنة ١٨٨١ ، تحت ضغط الحكومة القيصرية . وكان قبل طرده بوقت قصير قد اشترك فى « المؤتمر الفوضوى » الذى عقد فى لندن سنة ١٨٨١ ، حيث

عارض سياسة « الدعاية بالأفعال » على أساس أنها غير مفيدة . بيد أن ذلك لم يُعرف علنا ، ولما كان قد دافع عن قتل القيصر في صحيفته فقد اتهم بآراء لم يكن يعتقد بها . إن تبرير قتل القيصر في روسيا ، حيث لا توجد أية وسيلة أخرى للاحتجاج ضد الاضطهاد الشديد للفكر التحرري ، كان شيئا مختلفا تمام الاختلاف عن تأييد سياسة عامة من الاغتيال أو القاء القنابل ؛ ولم يوافق مطلقا على مثل هذه السياسة .

وعندما طرد كروبوتكين من سويسرا انتقل عبر الحدود الى ثونون في فرنسا . وسرعان ما صار على صلة بحركة عمال منطقة ليون التي كانت تنمو بسرعة ، وكان النفوذ القوضوي قويا فيها ، ولكنه هُدد بالاغتيال على يد عملاء القيصر . وفي سنة ١٨٨١ انتقل الى لندن حيث أقام قرابة عام ، وللمرة الثانية اجتاحه شعور بالنفور ، مثل هرزن من قبله ، من جو المجتمع الانجليزي . وقد زار الأندية الراديكالية ، وألقى فيها أحاديث عن الأحوال في روسيا ، وقابل هيندلمان الذي كان قد أصدر منذ عهد قرب كتابه « إنجلترا للجميع » وأسس « الفدرال الديموقراطي » . كما ألقى حديثا ، بانجليزية غير سليمة ، في الاحتفال السنوي لعمال مناجم ديرهام ؛ ولكنه لم يعقد أواصر الصداقة مع أحد ، وقرر في نهاية السنة أن يعود الى فرنسا برغم خطر القبض عليه . وفي فرنسا استأنف صلاته بعمال ليون واستمر يحرق « لارثولتيه » ، التي كانت لا تزال تصدر في سويسرا . وحدثت أزمة اقتصادية حادة في صناعة الحرير في ليون نشرت البؤس على نطاق واسع بين العمال الذين تمردوا وعلى رأسهم القوضويون ؛ وألقى القبض على كروبوتكين ، بسبب دوره في التمرد ، ومعه اميل جوتيه وآخرون ، في سنة ١٨٨٢ ، وسُجن بمقتضى قانون سنة ١٨٧٢ الذي جعل عضوية « الدولية » جريمة . ووجهت اليه تهمة المعاونة في انشاء « دولية

فوضوية « جديدة في مؤتمر لندن الذي عقد في سنة ١٨٨١ ؛ وكانت الحكومات والرجيون يعتبرون هذه المنظمة ، كما رأينا ، مركز التوجيه لكل أنواع العنف الفوضوى في جميع أنحاء أوروبا . وكان كروبوتكين يستطيع الهرب ، ولكنه فضل أن يحاكم ، ورفض استئناف الحكم الذى صدر ضده كما فعل الباكون . وظل في السجن في فرنسا حتى أخلى الرئيس جرشى سبيل المسجونين الفوضويين في سنة ١٨٨٦ ، وعندئذ غادر فرنسا واستقر في إنجلترا التي ظلت وطنه حتى عاد الى روسيا قرب نهاية حياته . وقد أدهشه الى حد كبير التغير الذى حدث في الجو السائد في رأى الانجليزى من اقامته السابقة هناك في سنة ٨١ — ١٨٨٢ . فقد وجد هذه المرة حركة اشتراكية حية ، مع صراع دائر بأقصى قوته بين الماركسيين المنتمين الى « الفدرال الديموقراطى الاشتراكى » برئاسة هيندمان وأنصار الحرية ممن ينتمون الى « العصبة الاشتراكية » بزعامة وليم موريس ؛ كما وجد أيضا فورة في الأفكار الاجتماعية بين الشباب المثقفين ، وسرعان ما عقد صداقات . واستقر به الأمر ليقضى به بقية حياته العاملة في كتابة سلسلة الكتب التي جلبت له الشهرة ، وقد كتب بعض هذه الكتب بالفرنسية — « الثورة الفرنسية العظمى » ( ١٨٩٣ ) ، الذى استمر يعمل فيه فترات طويلة متقطعة ، و « الانتصار على لقمة الخبز » ( ١٨٩٢ ) الذى يتضمن أول عرض ضاف له لانجيل الشيوعية الفوضوية ، وكذلك ظهرت « مذكرات ثورى » ( ١٩٠٢ ) ، التى أخذت منها معظم القصة التى ذكرتها هنا ، بالفرنسية في أول الأمر . ولكنه سرعان ما تعلم أن يكتب بالانجليزية وأسهم بمقالات عديدة في الدوريات الانجليزية ، كما نشر أيضا عدة نشرات . كما أن « الحقول والمصانع والورش » ( ١٨٩٨ ) و « المساعدة المتبادلة » ( ١٩٠٢ ) ، أوسع كتبه انتشارا ، ظهر لأول مرة بالانجليزية .

ونشراته عديدة ، وظهر كثير منها لأول مرة في صحيفة « لاريفولتيه »  
أو دوريات أخرى ، أو صدرت من المطبعة التي كانت الصحيفة تطبع فيها .  
وقد أعيد طبع معظمها مرارا ، وبعده نلات . وأكثر ما أعيد طبعه من نشراته  
هى : « نداء الى الشباب » التي ظهرت بعدة عناوين مختلفة ، وظهرت لأول  
مرة فى جنيف سنة ١٨٨١ . وفى انجلترا صدر كثير منها من مطبعة صحيفة  
« الحرية » ، الجريدة الشيوعية القوضوية التي ساعد على تأسيسها فى  
سنة ١٨٨٦ .

وقد تلقى كروبوتكين كما رأينا ، تدريبا علميا ، وكان لذلك أثره  
العميق فى فكره ؛ فرغم أنه كان يعارض الصناعة الرأسمالية بشدة ، وكان  
يدافع بحماسة عن المنتج الصغير المستقل ، فانه لم يكن بأى حال على عدا  
مع الآلة أو مع استخدام العلم فى زيادة القوة الانتاجية . وقد أعلن أنه  
لا يستطيع أن يتفق مع وليم موريس فى عداائه نحو الصناعة الآلية ، وان  
كان قد اتفق معه فى أمور أخرى كثيرة غيرها ، اذ كان يريد أن يخلص  
الانسان من عبء العمل المرهق ويتطلع الى التقدم فى الأساليب الفنية  
كوسيلة ذلك . ولكنه قال دائما : ان العلماء لن يستخدموا مهارتهم فى تخفيف  
عبء العمل البشرى ماداموا لم يبروا هم أنفسهم بتجربة العمل اليدوى  
المباشرة . وذهب الى أن الاكتشافات الكبرى فى الماضى لم تتم على يد  
علماء فى المعامل ، بل على يد أشخاص يعملون فعلا ويستطيعون أن يصنعوا  
الآلات التي ابتكروها ويديرونها ، أما الفنيون المحترفون والعلماء فانهم  
لم يفعلوا أكثر من أنهم أخذوا هذه المكتشفات التي جاء بها أشخاص  
عليون وحسنوها . وتنبأ بأنه اذا لم يوضع حد لهذا الانفصال بين العلم  
والعمل فان الاختراع سيجف ، أو اذا استمر لن يأخذ العامل الانساني فى  
اعتباره . وكان يعتقد أيضا أن الانتاج الكبير ، باستثناء ما يتعلق بصناعة

منتجات متوسطة منمطة (Standardised) ليس في الحقيقة اقتصادية وأن تقدمه كان يرجع الى حد كبير الى رخص العمل غير الماهر . وذهب الى أنه عندما يصير من غير الممكن استغلال مثل هذا العمل ميتضح ان انتاج معظم السلع التامة في مؤسسات صغيرة نسبيا ، أو حتى في ورش ، أوفر وأفضل من زاوية السعادة البشرية ؛ وكان يضع آمالا كبيرا في انتشار القوة الكهربائية كوسيلة لتوزيع القوة المطلوبة في الصناعة على نطاق واسع ، بحيث تجعل اللامركزية في الصناعة ونشرها في الريف في حيز الامكان ثم تهيم ، الفرصة للورش الصغيرة لتنافس المصنع الكبير بنجاح . وكان يفضل ، اذا لم تستطع الورشة الوقوف على قدميها ، الاعتماد على المصانع التي تستخدم أجهزة الانتاج الكبير ؛ ولكنه كان يود أن يراها وقد نقلت الى القرى حيث يكون في مكنة العمال الجمع بين المهن الصناعية والزراعية . وقال : انه يجب ألا يعمل أى شخص في حرفة واحدة فقط . اذ كان يؤمن ، مثل فوريه ، ان السعادة تعتمد على تنوع المهن والقدرة على الاختيار بينها ؛ كما اتفق مع فوريه أيضا في اعتقاده في متعة العمل الذي يتم بالطريق السليم ، وأكثر من ذلك ، في الاشباع البشرى الذي يستمد من العمل الزراعى الكثيف في انتاج طعام من صنف ممتاز . وقد قام بدراسة كثيرة في تقدم الزراعة الكثيفة ، واقتنع بأنه حتى أغزر البلاد سكانا تستطيع أن توفر الطعام لسكانها من تاج أرضها هي اذا اتبعت الأساليب الصحيحة .

وقد حمله الايمان بالجمع بين الزراعة والصناعة على معارضة سياسات حرية التعامل التي جعلت بلدا مثل بريطانيا العظمى تعتمد على استيراد المواد الغذائية معارضة شديدة ؛ وكان يريد أيضا أن يكون كل بلد قريبا ما أمكن الى الاكتفاء الذاتى ، في المصنوعات والطعام على السواء ، لأنه

اعتقد أن المنافسة بين البلاد الصناعية في البحث عن أسواق أكثر اتساعا سبب مهم من أسباب الحروب وعامل يساعد على الاستغلال الرأسمالي الكثيف . وأكد ، وقد وجه إليه قد كثير لتأكيد ، أن التجارة العالمية مصيرها الانكماش كلما نعى البلد بعد البلد صناعاته واستبعدت منتجات الدول المصدرة . وحث بريطانيا العظمى على أن تدرك أن سيطرتها الصناعية لابد منتهية ، وأن تتخذ الخطوات ، عن طريق زيادة انتاجها الزراعي وتنويع مصنوعات لمواجهة حاجات السوق الداخلية ، للحيلولة دون وقوع الكارثة التي لابد أن تصيبها ، اذا هي لم تفعل ذلك ، عندما تهبط صادراتها .

وكان من رأى كروبوتكين أيضا ، وهو رأى لم يكن مألوفاً في أيامه ، أنه ليس هناك أى دليل حقيقى على أن الانتاج الكبير يقضى على فنون الانتاج الصغير . وأكد الصلابة التي يقف بها المنتج الصغير في فرنسا وألمانيا في وجه الانتاج الكبير ، وظهور صور جديدة من الانتاج الصغير لتحل محل تلك التي قضى عليها المصنع — بما في ذلك من جنوح الصناعات الكبيرة الى الاعتماد على خدمات المؤسسات الصغيرة في صنع الأجزاء الاضافية والمنتجات الثانوية . وعلى هذه الأسس أنكر سلامة مذهب ماركس فيما يتعلق بزيادة التركيز الرأسمالي والقضاء على المهارات بوصفهما عاملين يؤديان الى الانحدار « بجحافل العمال » الى كتلة غير متميزة من « قوة العمل » . وقد اعترف بوجود هذه الاتجاهات في ظل الرأسمالية ، ولكنه أكد أن هناك قوى لا تهمل عنها قوة تعمل في الاتجاه المضاد ، وان هذه القوى سرعان ما ستكون لها الغلبة عندما يتولى العمال الأمور بأنفسهم . وقد كان متأثراً في كل ذلك الى حد بعيد بما رآه في سويسرا وسويسرا وفي المناطق التي يعرفها أحسن من غيرها في فرنسا — ليون والجنوب الفرنسية؛

لأن كروبوتكين أراد أن يبقى « الرجل الصغير » وأن تبقى المصانع أيضا في صورة جمعيات تعاونية عمالية ، وأن تظل صغيرة بقدر ما تسمح الظروف الفنية للانتاج بكفاية . اذ كان جزءا من فلسفته الأساسية أن الناس يكونون أسعد حالا في جماعات صغيرة ، وأنهم في هذه الجماعات يستطيعون تنمية ميولهم الى المساعدة المتبادلة والأساليب الديمقراطية في الحياة ، على أفضل وجه . وقد أضفى أهمية كبرى على التفرقة — التي ناقشناها في أول هذا الفصل — بين الصور « الطبيعية » و « غير الطبيعية » للبناء الاجتماعي ، وعلى فكرة أن المجتمع الكبير لا يمكن أن يسير على نهج الحرية الا اذا قام على أساس المجتمعات المحلية الصغيرة التي تنظم نفسها بنفسها .

وكان يعتقد أنه اذا توفرت لمثل هذه المجتمعات المحلية الصغيرة الملكية المشتركة في وسائل الانتاج والسيطرة عليها وتحقق لها « اعادة تكامل » وهو لفظ من ألفاظه المفضلة — الحياة عن طريق التنسيق بين الصناعة والزراعة ، فانها تستطيع تدير أمورها بدون أى نوع من سلطة الاكراه . فسيربط الأعضاء بعضهم البعض برباط من مجهودهم التعاوني في تهيئة وسائل الحياة الطيبة لأنفسهم ؛ كما أن روح التعاون ، التي تنشأ بهذه الطريقة في الوحدات الاجتماعية الأساسية ، سرعان ما تمتد لتشمل ادارة ما يتطلب الأمر تنظيمه على مناطق واسعة من الشؤون المشتركة . وقد كان هذا الرأى أبسط مما يجب بكثير ؛ ولم يكن كروبوتكين أقرب من الفوضويين الآخرين الى حل المصاعب الحقيقية التي تعترض الطريق . وقد علق ، مثل معظم الفوضويين ، أهمية كبرى على أثر التربية في اعداد الناس لفتون الحياة اعدادا سليما أو غير سليم . ووجه هذا شديدا الى أساليب التربية المعاصرة سواء في التعليم العام أو الفنى ، فقال : ان قدرا هائلا من الوقت يذهب سدى في تعليم الأطفال من الكتب أو الحفظ عن

ظفر قلب ، بدلا من تركهم يتعلمون بالعمل والتجربة ؛ وذهب الى أن التعليم الفنى قد أقسد معظمهم وحول الى تدريب الشبان على أعمال رتيبة معينة بدلا من تزويدهم باحساس مهنى واسع يستطيعون تطبيقه فى عدة ميادين مختلفة ، أو أنه وجه توجيهها خطأ الى تخريج مديرين ومشرفين يقومون بعمل ملاحظى العييد يسوقون عمالا مستغلين فى مؤسسات الانتاج الكبير . وساق أمثلة على حالات أتبع فيها ، رغم البيئة الرأسمالية السيئة ، أساليب أفضل فى تعليم جماعات صغيرة من الفنين ؛ وكان يثنى أفضل الثناء على الحالات التى يتوفر فيها شرطان — الاهتمام بتعليم الرياضة والعلوم الأساسية أكثر من تعليم أساليب فنية بذاتها ، واتاحة فرصة واسعة لصنع أشياء للاستعمال القملى .

ويدهش قارئ كتابات كروبوتكين المرة تلو المرة للتناقض بين أسلوبه المعقول ، بل والمعتدل ، عندما يتحدث عن أمور مثل هذه ، وتطرفه العنيد فى كتاباته السياسية البحتة . وحتى فى هذه الكتابات لا نجد الكثير من المرارة التى تتسم بها كثير من الكتابات القوضوية ، اذ حتى عندما يكون فى أشد حالات الحنق والغضب ، يظل شخصا لطيفا فى جوهره ، وليس لديه أى أثر للوثة التى تبدو باستمرار فى عمل باكونين . ولقد استطاع باكونين أن يكون ديكتاتوريا وعدوا للديكتاتورية فى الوقت ذاته . ولكن كروبوتكين لم تكن لديه أية رغبة فى الاملاء على الآخرين ، فقد كان يؤمن حقيقة بالحرية واعتبر الاكراه نتيجة ، ليس هناك ما يحتمها ، لأنظمة اجتماعية خاطئة .

وليس هناك ما يوضح مطلقا ماهى الأسباب التى ، فى نظره ، جعلت العالم — رغم الميل الطبيعى لدى الناس الى « المساعدة المتبادلة » — يصير تحت سيطرة حكم الاكراه والنضال التنافسى بين الانسان والانسان ،



أو لماذا رأى أنه يمكن التخلص من هذه الشرور بلا رجعة . وأقرب ماقاله  
مما يمكن اعتباره تفسيراً لذلك هو عندما ردد ماذكره من قبله الكثيرون  
من الاشتراكيين السابقين من أن القوة الانتاجية ظلت حتى القرن التاسع  
عشر صغيرة الى حد لا يسمح بتهيئة الحياة الطيبة للجميع ، ولكن الناس  
أصبحوا فعلاً يملكون في متناول أيديهم الوسائل التي تتيح الوفرة الشاملة،  
إذا هم وجهوا جهودهم الى توفير حاجاتهم المشتركة ، بوصفهم جيراناً ،  
بدلاً من السعى في جميع أنحاء العالم بحثاً عن أسواق، وعن منتجات يستطيعون  
بسهولة أن يصنعوها في بلادهم . ونستطيع اليوم أن نرى أنه كان متفائلاً في ذلك  
أكثر مما ينبغي ؛ لأنه حتى إذا كان العالم يملك المعرفة الكافية ، في القرن  
العشرين ، لخلق الوفرة للجميع ، فإننا ندرك تماماً أن هذه الوفرة لن توجد  
فعلاً بدون اتفاق ضخم في تنمية البلاد المتخلفة وبرنامج ضخم من الترتية  
الأساسية في فنون المدينة . بيد أن هذه المغالاة في التفاؤل ليست مما يتميز  
به كروبوتكين وحده : فقد كانت إيماناً يشترك فيه معظم اشتراكيي القرن  
التاسع عشر ، وقوة حيوية تدفعهم الى القيام بدعوتهم . لقد ألقوا اللوم  
على الرأسمالية بأنها السبب في الندرة ، ونحن نرى اليوم أن الناء  
الرأسمالية ، ولو أنه قد يكون شرطاً ضرورياً للتقدم نحو الرخاء الشامل ،  
لا يمكن أن يؤدي وحده الى قيام الأعمال الكبرى في الانشاء الذي يتطلبه  
الأمر ، أو أن يحول الشخص الجاهل الى منتج قادر على فهم الأساليب  
الفنية الحديثة القائمة على العمل وممارستها .

ان فوضوية باكونين ، أو على الأصح شيوعيته الفوضوية ،  
والفوضوية الفردية المتطرفة ، التي كثيراً ما اختلطت بها خطأ ، على طرفي  
قيض تماماً . فأساس ما يؤمن به كروبوتكين هو النزعة الطبيعية الى  
التعاون — « المساعدة المتبادلة » بوصفها سمة بشرية طبيعية أقوى أثراً

من الإنسانية أو ارادة القوة . فهو يجعل اعتماده الأساسى دائما على هذه القوة « الطبيعية » التى لا تنتظر سوى التخلص من أغلال سلطة الاكراه التى تمنعها من العمل بحرية ولكنها لا تستطيع مطلقا اخمادها تماما . ويتبع ذلك أن المهمة الأساسية للمصلح الاجتماعى ، بالمعنى الصحيح للمصطلح ، مهمة تدمير ، وأنه عندما يتم التدمير الضرورى يمكن ترك الأمور بين أيدي الناس ليقوموا بمهمة إعادة بناء المجتمع الجديد بما يتفق مع نزعاتهم التعاونية الطبيعية . ومن ثم فانه من غير الضرورى ، بل ومن الخطأ ، ابتكار دساتير للمجتمع المقبل ، أو حتى التنبؤ بطريقة تنظيمه ، اللهم الا بصورة عامة الى أقصى حد . ان مهمة الحاضر هى التدمير ، أما الخلق فليس وظيفه أصحاب المشروعات الطويين ، بل مهمة الناس أنفسهم عندما يتحررون .

وواضح ان مثل هذا الانجيل يقبل التفسير بطرق مختلفة تماما فيما يتعلق بالسياسة الفعلية التى يجب انتهاجها . فيمكن اعتبار مهمة التدمير على أنها — أساسا — تتعلق بتغيير عقول الناس بحيث يكفون عن قبول سلطة الاكراه على أنها شيء « طبيعى » ؛ أو على انها ، أى مهمة التدمير ، تتطلب فى جوهرها نشاطا مدمرا ضد كل أدوات الاكراه بجميع أنواعها . فهى قد تؤدي الى القاء القنابل أو الى اثارة التمرد ، أو الى القيام بالدعاية ضد السلطة ، أو الى تدييع المقالات الفلسفية عن الحرية ، أو قد تكون تيجتها ، طبعا ، مزيجا من هذه الأساليب المختلفة بنسب متفاوتة تماما فى نشاط كل فوضوى ، أو فئة من الفوضويين ، بذاتها . هذا بالإضافة الى أن كل فوضوى عليه أن يقرر لنفسه متى ، اذا حدث ذلك أصلا ، لا يعود النظام الاجتماعى اكرهيا وصار يسير على مبدأ حرية الاتحاد . والواقع أن أكثر الفوضويين فردية ينكرون ان ذلك ممكن أن يحدث ، وينظرون الى جميع صور الاتحاد برية ان لم يكن بمضاء حقيقى . وكما رأينا ،

يوجد لدى جودوين ، وكذلك لدى برودون في بعض حالاته ، عنصر قوى من هذه الريبة . أما الشيوعى القوضوى فانه من الناحية الأخرى يؤمن بالاتحاد الاختيارى ، باعتباره معارضا للتنظيم الاكراهى ، ومن ثم فان عليه أن يقرر الحد الفاصل بين الاثنين . بيد أن هذا لا يمكن ، بطبيعة الأمر ذاته ، أن يكون سهل التحديد . والقوضويون بصفة عامة لا يعارضون الدول والحكومات وحدها — أى السلطة السياسية — ولكن أيضا أنواع السلطة الأخرى التى تكبت الحرية والتلقائية البشريتين. فهم ضد السلطة الاقتصادية بقدر ما يعارضون السلطة السياسية ؛ وهم كذلك ضد السلطة الدينية ، كما تتمثل فى الكنائس ، وضد أى نوع من السلطة المعنوية التى تمارس اكراها على الناس حتى بطرق غير ظاهرة — عن طريق تأثير العادات والمحرمات ( taboos ) التقليدية مثلا . فهم جميعا متفقون الى حد ما على تحديد الأنظمة التى ينبغى تدميرها . وتشمل هذه الأنظمة جميع الدول والحكومات والكنائس — خاصة الكنيسة الكاثوليكية — والنظام الرأسمالى بأكمله ( ولكن ليست الملكية الخاصة بالضرورة ) وجميع أنواع الامتيازات الطبقية والعنصرية . ولكنهم يختلفون اختلافا حادا فيما يتعلق بالملكية الخاصة ، فمعظمهم يريد الغاءها ، على الأقل فيما يتعلق بوسائل الانتاج الكبرى بما فيها الأرض ، ولكن البعض — وهم الفرديون — يعتبرون الملكية الخاصة ، بعد تطهيرها من كل العناصر الاحتكارية ، حجر الأساس الذى تقوم عليه الحرية البشرية ؛ بينما يصر آخرون — وهم يريدون قيام الملكية الجماعية فى وسائل الانتاج الكبرى — على أن يترك للمنتج الصغير الحق فى السيطرة على الأدوات التى يستطيع استخدامها شخصا ، وعلى أن يعمد بأكبر قدر ممكن من هذه الأدوات الى جمعيات تعاونية صغيرة من الأفراد المتحدنين . وهذا هو رأى برودون . ويعارض معظم الشيوعيين القوضويين فى ترك

« ملكية » وسائل الانتاج للأفراد أو لمثل هذه الجمعيات التعاونية ، على أساس أن المجتمع المحلي الصغير هو وحده صاحب الحق في امتلاك هذه الأشياء ؛ بيد أن الشيوعيين القوضيين يواجهون مشكلة عندما يحاولون تحديد الهيئة التي يسمونها بالملكية الجماعية . وهم يعدون بهذا الدور في أغلب الأحيان الى الكوميونات المحلية التي تتكون من مجموع المواطنين مجتمعين بأشخاصهم . ولكن بعضهم يحسون بأن ذلك ينطوي على خطر تحويل الكوميون الى نوع جديد من سلطة الاكراه ؛ وهم يذهبون الى أن مفهوم الملكية نفسه سيختفى في المجتمع الجديد . فيفرق كروبوتكين ، مثلاً ، بين مرحلتين في المجتمع الثوري الجديد — « الجماعية » و « الشيوعية » : ويقول ، ان « الجماعية » مرحلة انتقالية ، سيبقى فيها مفهوم الملكية وسيأخذ صورة الملكية بواسطة الكوميونات ، اما محلياً أو عن طريق فدرالات حرة ، ولكن هذه المرحلة ستمر ، فكلما اقترب المجتمع من القبول الكامل لمبدأ « من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته » ستندوى فكرة الملكية بأكملها ، وعندئذ فقط ستتحقق الشيوعية الحقيقية . وسنرى أن هذا الرأي يشبه الى حد ما المفهوم الماركسي الخاص بأن « الدولة ستندوى » ، وان كان هناك فرق هام بينهما . والفرق هو أن القوضيين يصرون على أنه يجب تدمير « الدولة » فوراً ، وان فكرة الملكية هي وحدها التي « ستندوى » بالتدريج .

وليست هذه هي المشكلة الوحيدة . فاهم من ذلك حتى من الناحية العملية مشكلة الموقف الذي ينبغي على القوضيين أن يتخذوه تجاه المنظمات الاقتصادية التي يخلقها العمال أنفسهم — مثل الجمعيات التعاونية والهيئات « التبادلية » والنقابات ؛ فقد أكد معظمهم ، باستثناء القرويين ، أهمية الجمعيات التعاونية الانتاجية بوصفها وسيلة لتنظيم الانتاج في

المجتمع المقبل . ولكنهم قدوا بشدة التعاون الاستهلاكي على أساس أنه ينطوى على استغلال المنتجين بواسطة المستهلكين والاحتفاظ بالصورة الرأسمالية للفائدة على رأس المال والأرباح التي توزع بوصفها «أنصبة» ؛ كما كانوا يدركون أيضا تمام الإدراك خطر تحول الجمعيات التعاونية الانتاجية الى مؤسسات تعمل للربح تسيطر عليها جمعيات معينة من العمال. وقد حاولوا التغلب على هذه المخاطر بالاصرار في الغالب على أن تقوم الكوميونات نفسها بالتوزيع ، وعلى أن تكون الجمعيات التعاونية الانتاجية في الصناعات المختلفة مجرد قطاعات من الكوميونات تعمل باعتبارها أجهزة للمجتمع المحلي كله . ولكن بعضهم رأوا في ذلك خطرا بأن تتحول الكوميونات الى سلطات اكراه ، تعطى الأوامر لجماعات المنتجين ؛ وبدا أن الرد الوحيد على ذلك هو أن المجتمع المنظم تنظيما طيعيا لن يوجد فيه ما ينطوى عمليا على أى اكراه .

وصارت مشكلة النقابية ، أكثر بكثير من مشكلة الجمعيات التعاونية، هي الحد الفاصل في الفكر الشيوعي القوضى . فاحدى مدارسه ، وكان جين جراف ( ١٨٥٤ — ١٩٣٩ ) هو داعيتها الأول ، أنكرت على «النقابة» أى دور في بناء المجتمع المقبل بوصفها الهيئة التي تنبثق منها الجمعيات التعاونية العمالية للسيطرة على الصناعة ، فقد قال في كتابه « الأرض الحرة » :

« أنا لا أرى المجتمع مقسما الى جمعيات تعاونية ، فلا أومن بالجماعات التي تقوم للانتاج وحده . وفي رأيي أن حاجات الاستهلاك ستكون العوامل المحركة في حمل الناس على تقسيم أنفسهم في جماعات لضمان اشباع حاجاتهم ، اما بالانتاج لأنفسهم ، أو بتبادل الخدمات على أساس لا علاقة له بالثبة بأى معيار للقيمة . وأقول بتبادل الخدمات ، وليس بتبادل السلع .»

وقد عمل جراف مع كروبوتكين في « لاريفولته » ؛ وهذا الرأي أيضا من آراء كروبوتكين أساسا . ووجهة النظر هذه لا تستبعد طبعاً استخدام النقابات كأدوات في الصراع الثوري . ولكنها تنكر أن لها أى دور في المجتمع الحر أو أنها ستحول الى اتحادات للسيطرة على الصناعة وإدارتها . وكان هذا هو الحد الفاصل بين الشيوعيين الفوضويين الخالص والسندكاليين الفوضويين الذين خلقوا السندكالية الثورية . وبينما تحول قسم من الفوضويين الى السنديكالية ، ابتعد قسم آخر منهم ، وهو القسم الذى اعتنق أفكار كروبوتكين وجراف ، عما اعتبروه تسليماً في مبدأ الحرية الاقتصادية الى أيدي النقابات التسلطية .

يبد أن جراف كان قطعاً شيوعياً فوضوياً وليس فوضوياً بحتاً . فقد آمن مع كروبوتكين بالأهمية الأساسية للمساعدة المتبادلة والاتحاد الحر . فهناك فوضويون آخرون كانوا شديدي الريبة في « الاتحاد » ، رغم أنهم نبذوا الفوضوية الفردية وأصرروا على ضرورة الجماعات المحلية الصغيرة لوسائل الإنتاج . فمثلاً الشيوعى الفوضوى الايطالى اريكو مالانتسا ( ١٨٥٣ — ١٩٣٣ ) ، الذى قضى حياته في الدعاية الثورية في أوروبا وأمريكا بلا انقطاع ، كتب في « القطة » في سنة ١٩٠٦ ما نصه :

« ان الطريقة الوحيدة لتحديد ماهى المسائل التى تتعلق بالمصلحة الجماعية وما نوع الجماعة التى تفصل فيها ؛ والطريقة الوحيدة للقضاء على التضارب في المصالح وخلق الاتفاق بين المصالح المتعارضة ، والتوفيق بين حرية كل فرد وحرية الجميع ؛ هى الاتفاق الحر بالرضا بين أولئك الذين يحسون بفائدة هذا الاتفاق وضرورته ... واعتقادنا أن السبيل الوحيد للتحرر والتقدم هو أن يكون للجميع الحرية ووسائل الدعوة لأفكارهم ووضعها موضع التنفيذ — أى الفوضى . وبذلك ستقنع الأقليات الأكثر تحملاً المتخلفين وتجبرهم خلفها بقوة العقل والأمثلة » .

ومن الواضح أن النقابة ، بالنسبة لمن يعتنق مثل هذه الآراء ، أو أية أداة أخرى للسيطرة على الصناعة يكون أساسها النقابة ، تكون موضع رغبة بوصفها وسيلة محتملة لأكراه « الأكثر تقلدا » على السير وراء « المتخلفين » من أعضاء الجماعة .

وتشير هذه الفقرة من كتابات مالاستا عنصرا كانت له أهمية كبرى في فكر عدد من الفوضويين في أواخر القرن التاسع عشر . ولما كانوا يدركون تماما أنهم أقلية ضئيلة فقط وأن جمهرة الناس — وجمهرة العمال — لا تشاركهم حقهم المشتعل ضد المجتمع القائم وإيمانهم المتوقد بالحرية ، فإنهم اضطروا إلى سؤال أنفسهم هل هناك أمل في أن يستطيعوا جذب الجماهير إلى وجهة نظرهم ، أو أنهم لابد أن يظلوا أقلية مختارة تعمل لمصلحة أغلبية تنفر منهم ، بل وتماد بهم . إن أولئك الذين صاروا سنديكاليين فوضويين كانوا يعتقدون ، بصفة عامة ، أنهم يستطيعون ، إذا اتخذوا من « الطبقة » ميدانا لكفاحهم ، أن يثبتوا في جمهرة العمال قدرا كافيا من « الدافع الثوري » لخلق حركة جماهيرية ، وإن لم يستطيعوا حملهم على اعتناق ما يؤمنون به . بيد أنه كان هناك آخرون ليس لديهم هذا الاعتقاد ، وذهبوا إلى أن الثورة لابد أن تكون من عمل « أقلية واعية » تعمل بدون مساعدة جمهرة المضطهدين ، بل وحتى في مواجهة عدائهم . وقد أدت وجهة النظر هذه ، في صورتها المتطرفة ، إلى « العناية بالأعمال » كأداة للارهاب الثوري . وتلاقت ، في صورتها الأقل تطرفا ، مع إيمان بلانكي بفعالية « النخبة » الثورية الصغيرة ، التي ستجر الجماهير وراءها في طريق الثورة ولكنها ستقوم بالثورة ذاتها دون مساعدة هذه الجماهير . ولكن البلانكيين كانوا تسليطين ، بينما كان الفوضويون الذين اتفقوا معهم في هذه النقطة يعارضون جميع صور الديكتاتورية . ومن ثم اضطروا

الى تأكيد ضرورة أن تستخدم القلة الثورية كل مناسبة للتأثير في الجماهير باستغلال المظالم الخاصة والمساواة والتذمر في اثاره « الثورات » بهدف تدبير سلطة الدولة وكل نظام اكراه آخر في النظام القائم . وكانت هذه هي وجهة نظر مالايتا العامة ؛ وقد شاركه فيها عدد من القومسيون الفرنسيين ، مثل اميل جوتييه وشارل مالاتو وسيباستيان فور .

وقد لعبت فكرة « الأقلية الواعية » هذه دورا كبيرا في الفكر الثوري الفرنسي منذ أن اكتشف الثوريون أن حق الاقتراع العام أبعد ما يكون عن أن يؤدي بالضرورة الى تنفيذ سياسات راديكالية ، وأنه على العكس يمكن أن يستخدم سلاحا قويا في يد الفريق الآخر . وكان أول من علمهم هذا الدرس هو نابليون الثالث بعد سنة ١٨٤٨ ؛ وتأكد بعد كارثة سنة ١٨٧٠ ، عندما انتخب الناس أغلبية مناهضة للفكرة الجمهورية لتقوم بوضع الدستور الجديد ، إذ أن سيطرة « الرافضين » في السبعينات ، والمذابيح الدموية التي راح ضحيتها الكوميونيون ، وخطة الاضطهاد التي سادت بعد ذلك ، جميعها جعلت الديمقراطية النيابية تبدو أداة للرجعية ، وحملت الناس على العودة بأفكارهم الى الفترة التي أعقبت سنة ١٨٤٨ والى مقاله برودون عن وهم التمثيل السياسي . كما لا يمكن أن ننسى أن بسمارك اختار عمدا حق الاقتراع للرجال أساسا لنظام انتخاب الرايخستاج الألماني ، وأن الرايخستاج الذي انتخب بهذه الطريقة وافق على القوانين المناهضة للاشتراكية . وقد يكون صحيحا ، كما قال باكونين وكروبوتكين ، أن الناس سيتعلمون فجأة ، بعد أن تكون الثورة قد حررتهم من أغلال السلطة ، أن يعملوا متعاونين ويدبروا أمورهم بروح المساواة الأخوية . ولكنه كان من الواضح تماما أن الناس لم يتصرفوا بهذه الطريقة في ظل الظروف القائمة ، وأنه ليس من المتوقع أن يتصرفوا كذلك في المستقبل. القريب الا بعد أن تحررهم الثورة .



ومن ثم كان كثير من الفوضويين ، حتى وهم يذلون أقصى جهلهم  
لاثارة الجاهيل الى الكفاح ، يحسون بأن الجاهيل أغبياء ويقولون ذلك ،  
ويستخدمون هذا الغباء حجة ضد الاشتراكيين السياسيين الذين عقدوا  
آمالهم على توسيع حق الاقتراع العام وكسب أصوات الأغبياء ، في نظرهم ؛  
اذ لما كانت الأغلبية قد أعطت أصواتها المرة بعد المرة لمرشحين رجعيين أو  
لمرشحين من البورجوازيين ، وهم في الحقيقة لا يقلون رجعية عن أولئك  
الذين يقفون صراحة موقف العداء من الجمهورية ، ألا يكون من الغباء أن  
يعقد المرء أمله على الأساليب البرلمانية ؟ وقد امتدت الدعوة الى الامتناع  
عن التصويت خارج صفوف الفوضويين الى كثيرين ممن رأوا الكفاح  
السياسي عديم الجدوى حتى تغير جمهرة العمال موقفها أو تستنير بفعل  
الدعاية . وذهبوا الى أن السعي وراء الأصوات يوهن عزائم المرشحين الذين  
عليهم أن يعملوا على اجتذاب الغبي وقصير النظر وصاحب المصلحة  
الشخصية ؛ كما يقضى على هواء اشتراكية المرشح وبذلك يدمر اشتراكية  
الحزب الذي يخوض المعركة تحت رايته . وكان دعاة الامتناع عن التصويت  
دائما أقلية في مؤتمرات الطبقة العاملة ؛ ولكن برغم أنهم لم يستطيعوا حمل  
الأغلبية على اعتناق سياستهم ، فإن تأثيرهم كان كبيرا في اقناع النقابات  
بالابتعاد ، بوصفها هيئات منظمة ، عن الأحزاب والمنازعات السياسية ، وان  
تعتمد على قوتها في الاستمرار في النضال من أجل التحرر في الميدان  
الصناعي ، حيث تستطيع القتال على صعيد « الطبقة » ولا تتورط في  
الحملات الانتخابية التي تستهدف كسب الأصوات بصرف النظر عن الطبقة  
التي ينتمي اليها أصحاب الأصوات . وقد قدر لهذا الرأي أن يلعب دورا  
حيويا في نمو السندكالية الثورية ، التي وضعت كل قهلا على « الكفاح  
المباشر » ونظرت الى التمثيل السياسي ، بوصفه وسيلة للتقدم نحو النظام  
الاجتماعي الجديد ، بازدراء ؛ وان لم تحرم على أعضائها التصويت .

وبطبيعة الحال كان لدى القوضيين حججهم النظرية ضد الحكم  
النيابي — ليس فقط لأنه « حكم » ، وهو الأمر الذى يعترضون عليه من  
ناحية المبدأ ، ولكن لأنهم أيضا أنكروا أن شخصا يستطيع أن يمثل ،  
بمعنى سياسى ، شخصا آخر . فقالوا : انه قد يكون من الممكن لمدوب أن  
يمثل مجموعة من الأفراد فيما يتصل بقضية محددة أو بصورة بذاتها من صور  
النشاط ؛ وحتى عندئذ سيتطلب الأمر تزويده بالتعليمات بعناية وخضوعه  
المستمر للحرل ، بيد أن التمثيل السياسى شيء مختلف تمام الاختلاف عن  
هذه الانابة في غرض محدد : فهو ينطوى على أن للممثل السلطة في أن  
يتصرف باسم ناخبيه في أية قضية تعرض للبحث ، وأن تحمل ارادته محل  
ارادتهم . والواقع أن هذا مفهوم تسلطى تماما لا يستطيع أى فوضوى  
خالص أن يقبله بأى صورة .

وكان يرودون قد كتب في خطاب له في سنة ١٨٦١ : « هل يمكن أن  
تعتقد أن رجلا متقدما على عصره يكون على صواب ويظل محتفظا  
بشعبيته ؟ أرجوك أن تعلم يا صديقى ، أن أكثر الأشياء تخلفا في الوجود ،  
وأكثر العناصر تأخرا في أى بلد ، هي الجماهير — أى ماتسميه  
الديموقراطية » . وقد ترددت أصداء هذا الاحساس في كتابات القوضيين .  
ان مالاتستا كتب في صحيفة « القوضى » : « مما لا ريب فيه أنه في أسوأ  
حالات المجتمع ، عندما تستسلم الأغلبية الساحقة في خنوع وقد أوهن  
الجوع قواها وحولتها الخرافات الى بهائم ، يتوقف مصير الجنس البشرى  
على نشاط عدد قليل نسييا من الأفراد » .

ومع ذلك ، فانه حتى أولئك الذين عبروا عن مثل هذه المشاعر كانوا  
في الغالب يؤمنون بالقدرة الخلاقة لدى الناس بعد الثورة ، وقبلوا راضين  
أن ترسم الجماهير بعد تحررها مستقبلها بنفسها — يساعدها طبعها العقلاء

بينها بنصيحتهم ، ولكن دون اكراه من أى نوع . وكان أولئك الذين أصروا أكثر من غيرهم على ضرورة تدمير النظام القائم تدميرًا شاملاً ، هم أقل الناس اهتماماً بالتنبؤ بما سيحدث بعد ذلك أو بتخطيطه .  
ان مالاستا تحدث في «المؤتمر الدولي لاتباع باكونين» في سنة ١٨٧٦ قائلا :

« كيف سينظم المجتمع ؟ نحن لا نعلم ، ولا نستطيع أن نعلم . ولا رب في أننا أيضا شغلنا أنفسنا بمشروعات إعادة التنظيم الاجتماعي ، ولكننا لا نعلق عليها الا أهمية نسبية بحتة . فهي لابد بالضرورة أن تكون خطأ ، وربما وهمية تماما ... ان مهمتنا ، قبل أى شيء آخر ، هي التدمير ؛ تدمير كل عقبة تعترض الآن سبيل النمو الحر للقانون الاجتماعي ، وأن نحول أيضا دون عودة هذه العقبات من جديد في أية صورة أو خلق عقبات جديدة . أما تحقيق مصائر الجنس البشرى فهي مهمة القوانين الطبيعية للمجتمع اذ تعمل بحرية وخصب » .

فالقوضوين ، اذن ، لم يساورهم الاعتقاد بأن الحرية التى يطالبون بها للناس تشمل حرية تحدى « قوانين الطبيعة » . وقد فكروا في هذه القوانين على أنها « تحدد » ، في ظل ظروف الحرية البشرية ، اتجاه التاريخ البشرى ، والى هذا الحد فقط وصلت « فوضوتهم » ، اذ أنهم لم يؤمنوا بعالم تسوده القوضى . فكثيرون منهم اعتقدوا ، مثل الماركسيين ، أن مذهبهم « على » ومتفق مع تقدم العلم ، وذهبوا الى أن مقدم الفوضوية حتى في ظل قانون الطبيعة . وينطبق هذا على الشيوعيين القوضوين أكثر مما ينطبق على القوضوين الفرديين بمختلف فئاتهم ؛ حتى فصل الى الطرف الأقصى الآخر حيث نجد ذلك النوع من فوضوية حرية التعامل التى تقوم على ايمان لا يقل رسوخا في « القانون الطبيعي » « للسوق الحرة » .  
ان « علم » القرن التاسع عشر ترك آثاره البعيدة حقا .

## الفصل الثالث عشر

### الاشتراكية الأمريكية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر

هنرى جورج ودانيل دى ليون

لم تنجب القارة الأمريكية قط مفكرا اشتراكيا من طراز رفيع . فهنرى جورج ، وهو أقرب الأمريكين الى خلق حركة تماثل في بعض نواحيها الاشتراكية الأوروبية ، لم يكن اشتراكيا بأى معنى كامل ؛ وعندما اضطر الى أن يسأل نفسه الى أى مدى هو اشتراكى حقيقة ، صار أقل اشتراكية . وادوارد بللامى ، الذى كتب مدينة فاضلة اشتراكية حظيت بالانتشار واستطاع بعض الوقت أن يكون مصدر الوحي لحزب خاص به ، لم يكن مفكرا أصيلا ، بل انه كان يمسّط أفكار الآخرين فحسب . ولا بد من أن تتعرض بالبحث لدانيل دى ليون بسبب الثناء العظيم الذى أسبغه عليه لنين ، ولكنه لا يكاد يجتاز الاختبار . وكان يوجين دبز ، أكبر قوة شخصية في الاشتراكية الأمريكية ، زعيما ومنظما وليس منظرا .

وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر كان البرت بريسبين ، زعيم أتباع فوربيه الأمريكين ومصدر الهامهم ، شخصية ضخمة ، ولكنه من شخصيات الصف الثاني فقط . وكذلك كان وليم مكلور معاون روبرت أوين ؛ كما أن ابن أوين ، روبرت ديل أوين ، وزميله في العمل فرنسيس رايت ، عقدا صلات هامة بالحركات العمالية الوليدة . أما جوشيا وارن ، بنظرته في المبادلات المعادلة التى تماثل أفكار أوين ، فانه يتنمى الى

القوضيين والى تلك السلسلة الطويلة من المطالبين باصلاح التقه  
الأمريكيين ، وليس اشتراكيا .

والواقع ان الكتابة عن الاشتراكية الامريكية عسيرة بصورة فريدة ،  
لأنها الى حد كبير جدا مذهب مستورد من الخارج وان كان فيها دائما  
عنصرا محليا أيضا . فكل موجة هجرة من أوروبا حلت معها مزيجا من  
الاشتراكيين الأوروبيين ؛ وكل هزيمة تلقتها الاشتراكية في أوروبا أرسلت  
عبر الاطلنطي جماعة من اللاجئين السياسيين ، ومعظم المنفيين السياسيين  
الذين بقوا في أوروبا كانوا يأملون في العودة الى بلادهم الأصلية وظلوا  
محافظين بقومياتهم المتميزة طيلة مدة بقائهم في البلاد التي فروا اليها .  
ومقابل ذلك نجد أن نسبة كبيرة من المنفيين الذين ذهبوا الى الولايات  
المتحدة استقروا هناك وصاروا مواطنين أمريكيين وصرفوا اهتمامهم الى  
السياسة في موطنهم الجديد . بيد أن هذا لا يعنى أنهم لم يهودوا ألمانا  
وفرانسين وإيطاليين ، أو أنهم كفوا عن مخالطة أبناء بلادهم الأصلية الى  
حد كبير ؛ إذ أنه بينما كان المنفيون في بريطانيا العظمى أو سويسرا أفرادا  
أو جماعات صغيرة منعزلة ، كان كل سياسى عامل من بين المنفيين في  
الولايات المتحدة يستطيع أن يجد مجتمعات صغيرة بأكملها من مواطنيه  
الأصليين الذين أنوا الى الولايات المتحدة ، لا لأسباب سياسية ، ولكن  
بدوافع اقتصادية ؛ ومن السهل التأثير عليهم بواسطة الدعاية بلغاتهم  
الأصلية وعلى أسس من الأفكار الأوروبية الى حد بعيد وقد حوّرت  
فقط لتلائم البيئة الأمريكية . وفي لندن أو جنيف كان اللاجئين كلهم من  
الزعماء الذين فقدوا أتباعهم السابقين ولكنهم ظلوا يحاولون التأثير فيهم  
من المنفى . أما في الولايات المتحدة فان اللاجئين كانوا يستطيعون أن  
يجمعوا حولهم جماعات صغيرة من التلامذة من بلادهم الأصلية ، وكانوا

يواجهون مشكلة ربط هذه الجماعات المختلفة بعضها ببعض ، وأنشياء صلات بالعمال الذين نشأوا في ظل الظروف الأمريكية وبزعماء حركات راديكالية وعمالية من نوع أمريكي متميز .

وكما رأينا في المجلد الأول من هذا الكتاب ، كان النفوذ الظاهر إبان النصف الأول من القرن التاسع عشر هو نفوذ فورييه وأوين ، اللذين كانت أفكارهما الخاصة بتأسيس المجتمعات المحلية الصغيرة صالحة للتطبيق في بلاد واسعة غير مأهولة إلى حد كبير ؛ أراض بكر تقوم عليها مجتمعات صغيرة باستمرار ، على أساس من النظريات أو بدون مثل هذا الأساس . وكانت هذه الظروف ملائمة أيضا لأنواع النظريات التي تهتم بعامل النقد (Monetary Factor) ، في العدالة الاجتماعية ؛ لأن المجتمعات التي تمهد الأراضي البكر تكون عرضة دائما لأن تقع فريسة للمالين وأصحاب المصارف المحتالين ، وكثيرا ما تعاني قصفا شديدا في المال السائل لتمويل اتاجها ومبادلاتها . وهذا هو السبب في انتشار « مصارف المبادلات » التي أنشأها جوشيا وارن وكذلك كثير من مشروعات « النقد الحر » التي ظهرت بعد ذلك ، واستمرار نفوذها طوال القرن ، في حزب « أوراق العملة » العمالي (Greenback) الذي قام في السبعينات من القرن التاسع عشر ، وفي حملة ولیم جننجز برايان المشهورة في انتخابات الرئاسة في سنة ١٨٩٥ . بيد أن معظم هذه المشروعات النقدية لم تكن لها صلة بالاشتراكية أو كانت صلتها بها ضعيفة ؛ ولست أنوى مناقشتها في هذا الفصل إلا بصورة عابرة بحتة .

وبعد أن مرت الفترة التي بلغ فيها نفوذ أفكار أوين وفورييه ذروته، استمر تأسيس المجتمعات المحلية على أسس اشتراكية بعض الوقت في الولايات المتحدة . فأنشأ كايه وأتباعه « إيكاريا » في تكساس سنة ١٨٤٨،

وانتقلوا بعد ذلك بستين الى ناولو ، مركز المورمون القديم في ايلينوا .  
وقد غادر كاييه المستعمرة في سنة ١٨٥٦ ؛ وبعد وفاته في ذلك العام تغير  
مقرها عدة مرات ، ولم تنته آخر « ايكاريا » أمريكية الا في سنة ١٨٩٥ .  
وفي سنة ١٨٥٢ أنشأ كونسيدران ، أبرز أتباع فورييه الفرنسيين، مستعمرة  
« فالانستير » في تكساس متعاوناً مع ألبرت بريسين ، ولكنها سرعان  
ما انتهت بمصير سيء . بيد أنه ظل في أمريكا حتى سنة ١٨٦٩ ، وكان  
على صلة بالتطورات اللاحقة لمذهب فورييه في أمريكا . ويجب اعتبار  
هاتين العمليتين — تلك التي قام بها كاييه والتي قام بها كونسيدران —  
أول آثار ثورات سنة ١٨٤٨ الأوروبية في الولايات المتحدة . بيد أن هزيمة  
هذه الثورات لم ترسل الى أمريكا مؤسسى المجتمعات المحلية فحسب ، بل  
أرسلت أنواعاً أخرى من اللاجئيين الاشتراكيين أيضاً ، بما فيهم بعض  
الألمان الذين كانوا على صلة بماركس و « بالعصبة الشيوعية » . وكان  
أهم شخص في هذه المجموعة هو جوزيف ويديمير ( ١٨١٨ — ١٨٩٦ ) ،  
صديق ماركس ومراسله ، الذي صار أول داعية نشط للماركسية في  
الولايات المتحدة .

ففى سنة ١٨٥٣ أسس في نيويورك « حلف العمال الأمريكيين » الذى  
كان أغلب أعضائه من الألمان ، ونشر بالألمانية جريدة اشتراكية لم تعمر  
طويلاً اسمها « ذى ريفورم » . وقد انضم معظم المنفيين الى حركة  
مناهضة الرق ، وحارب كثير منهم في الستينات الى جانب « الشمال » في  
الحرب الأهلية ؛ الأمر الذى كان له أثر كبير في صبغهم بالصبغة الأمريكية،  
كما أوقف نمو الدعاية الاشتراكية بعض الوقت ، وعند نهايتها بدأت  
الحركة العمالية الأمريكية تأخذ صورتها الجديدة . وصار ايراستيوارد  
( ١٨٣١ — ١٨٨٣ ) ، وهو ميكانيكى انجليزى المولد ، مصدر وحى

لحركة واسعة الانتشار في الولايات الشمالية للمطالبة بتحديد ساعات العمل اليومي بثمانى ساعات . فتأسست « عصبة الثمانى الساعات » ، على أساس « الاتحادات المهنية » التى كان عددها كبيرا فى ذلك الوقت ، فى المدن الرئيسية ، وبدأت تظهر حركة عمالية كبيرة لأول مرة . و كان ستوارد يدعو « ليوم الثمانى الساعات » لا كمجرد وسيلة لتخفيف عبء العمل فحسب ، بل وكنقطة بداية أيضا لتغيير كامل فى النظام الصناعى . وكان يعتقد أنه سيؤدى الى رفع الأجور بالضرورة ، وبذلك لا يعمل على زيادة الانتاج زيادة كبيرة عن طريق رفع مستوى التصنيع الآلى فحسب ، بل ويجعل فى وسع العمال أيضا أن يكونوا رأس مال ، وأن يصيروا بمساعدته سادة أنفسهم ويدمروا النظام الرأسمالى . وكان من نتيجة حركة ستوارد أن صدرت قوانين الثمانى الساعات بالنسبة للخدمات العامة فى نيويورك وويسكنسون وبعض الولايات الأخرى ، وكذلك أنشئ عدد من « مكاتب احصاء العمل » لدراسة الظروف الصناعية . وقد عمل مع الماركسيين الامريكيين واشترك مع جماعة منهم فى محاولة انشاء «اتحاد دولى للعمل» بعد انهيار القطاع الأمريكى « للدولية الأولى » .

وينتمى لهذه الفترة نفسها « الاتحاد القومى للعمل » الذى تأسس سنة ١٨٦٦ فى بليمور بزعامه وليم هـ . سيلقيسن ( ١٨٢٨ — ١٨٦٩ ) ، الذى كان قد أنشأ قبل ذلك « الاتحاد الدولى للسباكين » . وبدأ «الاتحاد القومى للعمل» بالمطالبة « بيوم الثمانى الساعات » ، ولكنه سرعان ما ركز اهتمامه فى محاولة انشاء جمعيات تعاونية انتاجية وفى برامج اصلاح النقد لمصلحة صغار المنتجين ولمصلحة الأجراء كذلك . وأعلن أهدافا دولية ، واتصل « بالاتحاد الدولى للعمال » فى لندن فحضر ا . س . كامرون ، وهو أحد زعمائه العاملين ومحرر « محامى العامل » ، مؤتمر « الدولية » فى



بازل سنة ١٨٦٩ ؛ وفي العام التالي أعلن « الاتحاد القومي للعمل » اعتناقه لمبادئ « الاتحاد الدولي للعمل » وعزمه على الانضمام اليه .  
يبد أن « الاتحاد القومي للعمل » لم ينفذ عزمه : والواقع أنه كان قد بدأ يتحلل ، اذ كان سيلقيسن ، القوة الدافعة فيه ، قد مات في سنة ١٨٦٩ ؛ وبعد ذلك أخذ يتجه نحو اصلاح النقد أكثر فأكثر . وقد ظل باقيا حتى تقدم بمرشح في انتخابات الرئاسة سنة ١٨٧٣ ، ولكنه تحطم في الأزمة الاقتصادية ، وتحول معظم زعمائه الى حزب عمال « رزم الورق الأخضر » الذي رشح بيتر كوبر في انتخابات الرئاسة في سنة ١٨٧٦ .

وكانت هاتان الحركتان تسيران قدما بسرعة في سنة ١٨٦٧ عندما أسس أحد أتباع ماركس ، هو فردريك أدولف سورج ( ١٨٢٧ — ١٩٠٦ ) ، « الاتحاد العام للعمال الألمان » في نيويورك ؛ وبعد ذلك بعامين انضمت هذه المنظمة الى « الدولية الأولى » . وكان سورج قد اشترك في ثورة بادن في سنة ١٨٤٩ ، وبعد أن طُرد من سويسرا وبلجيكا استقر في الولايات المتحدة في سنة ١٨٥٢ . وفي أمريكا عارض ويلهلم ويتلنج ، وما أن كانت سنة ١٨٦٧ حتى صار الشخصية الأولى في « نادى نيويورك الشيوعي » . وبعد الحرب الأهلية كان مجال نشاطه الرئيسي بعض الوقت حركة حرية الفكر : ولكنه في سنة ١٨٦٧ قدّر أن الوقت قد حان لاهياء الماركسية . وعندما انتقل مركز « الدولية الأولى » الى الولايات المتحدة في سنة ١٨٧٣ صار سكرتيرها في تردد واحجام ؛ واستقال بعد سنتين بسبب المنازعات التي كانت تمزق القطاع الأمريكي . وبعد انهياره اقتنع بأن الضرورة الأولى هي بناء حركة هائية قوية ، وكان أحد مستشاري صمويل كومبرز في انشاء « الفدرال الأمريكي للعمل » . وكانت مهنة سورج

تدريس الموسيقى ؛ وقد ابتعد الى حد كبير عن السياسة بعد السبعينات ، ولكنه ظل محتفظا بإيمانه الماركسي وكتب عن ظروف العمل في أمريكا وسياسته بيسيرة نقادة .

ولما كان « الاتحاد القومي للعمل » قد خيب رجاء « الاتحاد الدولي للعمال » فإن القطاع الأمريكي من « الدولية » صار مكونا الى حد كبير من جماعات المهاجرين ، لكل منها لغتها ، وأصبح فرصة لجميع الصراعات التي أحدثت بالاشتراكية الأوروبية في السبعينات . وكان من أثر هزيمة الكوميون في باريس وما أعقبها من اضطهاد في أوروبا أن جاءت موجة جديدة من المنفيين الى الولايات المتحدة ؛ وأخذ الماركسيون والبلانكيون والباكونينيون والبرودونيون والجماعات الأخرى تتصارع من جديد في موطنها الجديد . ولهذا السبب الى حد بعيد كان تأثير الدولية ضعيفا في جمهرة العمال الأمريكيين ، الذين سرعان ما استجابوا الى زعامة جديدة .

يبد أنه بدا لفترة ما أن حزبا اشتراكيا أمريكيا من نوع ما قد ينبثق من جهود المنفيين . ففي سنة ١٨٦٩ كانت جماعة من أتباع لاسال قد أسست « الاتحاد الشامل للعمال الألمان » ؛ ونما من هذه الهيئة في سنة ١٨٧٤ « حزب العمال في المينوى » الذي حظى بعدد كبير من الأنصار ، وقد قام على محاولة تشجيع القيام بكفاح مشترك بين عمال المدن والفلاحين . وفي هس السنة أسس الماركسيون في نيويورك « حزب العمال الديمقراطي في أمريكا الشمالية » ؛ وبعد ذلك بستين اندمج هذان الحزبان بعضهما في بعض ومعهما مابقى من الجماعات التي ظلت على ولائها « للدولية الأولى » وتكون منهما « حزب العمال في الولايات المتحدة » ، وكان سكرتيره فيليب فان باتن . وتحول هذا الحزب في سنة ١٨٧٧ الى « حزب العمال الاشتراكي » ، الذي صار — كما رأينا —

الهيئة الاشتراكية الأولى في الولايات المتحدة ، تحت زعامة دى ليون ،  
أبان السنوات الأخيرة من القرن الماضى ، وكان في مبدأ الأمر مكونا  
أساسا من اجتماع عدة قطاعات قومية ، وأغلبته من الألمان . وكان تأليفه  
يرجع جزئيا الى اندماج اللاساليين والماركسيين في ألمانيا في سنة ١٨٧٥ ؛  
وكان برنامجا الى حد كبير انعكاسا لبرنامج « الدولية الأولى » في عهدها  
الماركسى . فقد أعلن « أن تحرير العمال في الميدان الصناعى الذى لا بد أن  
تحققه الطبقة العاملة بنفسها مستقلة عن كل الأحزاب السياسية باستثناء  
حزبها الخاص بها ، هو ... الهدف العظيم الذى يجب أن تعتبر كل حركة  
سياسية مجرد وسيلة في تحقيقه » .

وقرر الحزب في أول الأمر ألا يتقدم بمرشحين للانتخابات ، بل أن  
يقصر جهوده على تدعيم قوته بين العمال ، ولكنه سرعان ماغير رأيه  
وقدمت القطاعات المحلية بمرشحين في عدد من الولايات ونالت بعض  
الانتصارات . ولكن حدث في الوقت ذاته شقاق بينه وبين النقابات التى  
كان يؤمل في ممارسة نفوذ كبير عليها ، فقد أرادت النقابات التى اشتركت  
في انشاء الحزب أن يكرس اهتمامه الرئيسى للشئون الصناعية وليس  
للدعاية السياسية ، ولكنها هُزمت في مؤتمر سنة ١٨٧٧ ، وقرر الحزب أن  
يركز جهوده أساسا في العمل على نشر الترية الاشتراكية .

وكان هذا الشقاق الى حد كبير نتيجة لانتشار النقاية وحركات العمال  
خلال الستينات الأخيرة والسبعينات الأولى . وكانت الآمال المعقودة على  
تحويل الفلاحين الى الاشتراكية قد ضعفت بظهور حركة الفلاحين المنفصلة،  
التي عرفت باسم « جرانج » ( اتحاد المزارعين ) ، تحت زعامة أوليفر هـ .  
كيلي . ولم تيجح حركة « جرانج » في اجتذاب عدد كبير من الأنصار الى  
أن حدث الكساد الذى أعقب الأزمة التجارية في سنة ١٨٧٣ . ثم بدأت

تنتشر عندئذٍ بغطى واسعة في جنوب الغرب ووسطه ، وصار عاملا ذا أهمية في سياسة عدد من الولايات بسبب مطالبها بتنظيم أجور النقل بالسكك الحديدية وبإجراءات أخرى لمصلحة المجتمعات الزراعية . كما نظمت أيضا عددا كبيرا من الجمعيات التعاونية من مختلف الأنواع — للتسويق ، وللقيام بعمليات شراء جماعية لأدوات الفلاحة ، ولاتاج الآلات الزراعية — ولكن معظم هذه الجمعيات انتهى أمرها بكارثة بسبب الكساد الذي ظل مستمرا في الأسعار الزراعية ؛ وما ان كانت نهاية السبعينات حتى كانت حركة « جرانج » قد فقدت معظم أعضائها . وظلت قائمة في الغالب في الولايات التي تأثرت أقل من غيرها بالكساد ، لأنها كانت قد نمت أساسا في هذه الولايات بوصفها هيئة اجتماعية لا تتدخل في السياسة أو تتورط في خطط تعاونية واسعة . وعندما انتعشت في التسعينات لم تعد قوة سياسية ، وكانت قوتها أساسا في الولايات الشمالية التي كانت أهميتها فيها قليلة في الفترة الأولى . ولا تزال هذه الحركة موجودة وتقوم بنشاط اجتماعي كبير في المناطق الزراعية ، كما تقوم بقدر معين من النشاط التعاوني .

وبينما كان الفلاحون ينضمون في أعداد كبيرة الى حركة « جرانج » ، كانت النقابية الأمريكية أيضا تنمو في اتجاهات جديدة . ففي سنة ١٨٦٩ أسس يوريا سميث ستيفنس ( ١٨٢١ — ١٨٨٢ ) ، على أثر اضراب قام به عمال صناعة الملابس في فيلادلفيا ، جمعية سرية أطلق عليها اسم « جماعة النبل لفرسان العمل » . وكان مساعده الرئيسيان في هذا المشروع صانع ملابس ( مقصدا ر ) ايرلندي اسمه ج . ل . رايت وأحد العمال المشتغلين بصناعة الذهب من الاوونيين الانجليز اسمه فردريك تيرنر ؛ ووضع هذان الشخصان النظام المحكم من الطقوس الذي تسير عليه الجمعية في إجراءات عملها . وهو نظام يشترك في كثير من الأمور مع نظم الماسونيين الأحرار ومع

الطقوس التي استخدمت في الاتحادات المهنية البريطانية خلال الجزء الأول من القرن . وكان ستيفنس مؤسس الحركة قد أعد في مبدأ الأمر ليكون قميصا ، ولكنه صار حائكا ؛ وكان له نشاط في عدد من الاتحادات المهنية المحلية . ولما أدرك عدم جدواها في مواجهة قوة الرأسمالية النامية ، راودته فكرة تكوين جمعية سرية يكون جميع المشتغلين الناشطين بالحركات العمالية أعضاء فيها ، ويجذبون الجماهير خلفهم . ولم تكن « جماعة فرسان العمل » فدرالا من نقابات منفصلة ، بل كانت جمعية واحدة تضم أعضاء أفرادا فقط ؛ وكان نجاحها عمليا على أشده في الحرف والصناعات التي كانت الاتحادات المهنية فيها ضعيفة أو غير موجودة — في المناجم وبين عمال السكك الحديدية ، وفي المصانع التي تستخدم نسبة كبيرة من العمال غير المهرة . وكان ستيفنس يذهب الى أن « الظروف المادية والفكرية والأخلاقية للجنس البشرى تخضع تماما للظروف المحيطة بالعامل المنتج والتي تؤدي الى تقدم الشعب أو تدل ، بصورة أكيدة ، على سقوط الأمة » ، وقال : ان ذلك « ينطبق على كل عصر وفي كل بلد » ؛ ودعا الى قيام حركة عمالية خاصة بالعمال أساسها الدفاع عن المصالح المشتركة للعمال عن طريق استغلال وسائل الإنتاج على أسس عقلية . ولم يكن ستيفنس اشتراكيا ، وان كان مستعدا للتعاون مع الاشتراكيين ، وقد وقف الى جانبهم فعلا في الخلافات التي مزقت « جماعة فرسان العمل » . وكان يشارك ايراسميوارد في الكثير من وجهات نظرة ، باعتقاده أن رفع مستويات الأجور هو مفتاح إعادة التنظيم الاجتماعي ؛ ولكنه وضع هتة في الكفاح الصناعي المباشر لتحقيق أهدافه الصناعية ، وليس في التشريع . وبعد سنة ١٨٧٨ ارتبط بحزب عمال « أوراق العملة » العمالي الذي أشرنا اليه آنفا .

ولم يصبح «فرسان العمل» من الأهمية بمكان الا خلال السنوات التي أعقبت أزمة سنة ١٨٧٣ التجارية ، اذ لعبوا دورا رئيسيا فى الاضرابات الكبرى التى قام بها عمال المناجم وعمال السكك الحديدية فى سنة ١٨٧٧ . وفى سنة ١٨٧٨ لم يعودوا جمعية سرية ، ونددوا بالاتحادات المهنية ، وقرروا تنظيم أنفسهم على أساس الصناعة . وفى العام التالى عين تيرنس قنست باودرلى ( ١٨٤٩ — ١٩٢٤ ) ، وهو مهاجر من ايرلندة ، خلفا لستيفنس فى الزعامة ؛ وقد سيطر باودرلى على الجماعة بعد أن قاتل فى سلسلة من المعارك الداخلية على الزعامة . ورغم أنه كان يشارك ستيفنس اعتقاده فى « النقاية الخالصة » — أى فى وجوب قيام « اتحاد واحد كبير » — فانه كان يعارض الاضراب العبدائى ويحذو التوفيق وتحديد أساليب منظمة للمساومة الجماعية . وكان أيضا « سياسيا » أكثر من ستيفنس ، بمعنى أنه كان يؤكد أكثر منه أهمية استخدام المنظمة « كجماعة ضاغطة » تمارس ضغطا على الكونجرس وعلى حكومات الولايات . يبدو أن معظم أصحاب الأعمال الأمريكيين ، فى الصناعات الكبرى ، لم يكونوا على استعداد مطلقا للاعتراف بالنقاية أو الدخول فى اتفاقات قايية ؛ ورغم رغبة باودرلى فى استعمال الأساليب السلمية ، فان « الفرسان » اضطروا المرة بعد المرة الى الالتجاء الى الاضراب ودخلوا فى صراع مع الدولة وحكومات الولايات عندما استخدم الجنود أو الحرس الوطنى للقضاء على الاضرابات ، أو عندما استعين بالقانون ضد النشاط النقابى .

وقد ظل « فرسان العمل » ابتداء من السبعينات الى منتصف الثمانينات التنظيم النقابى الأول فى الولايات المتحدة ، ثم ضعف فوذهم بسرعة ؛ ويرجع بعض السبب فى ذلك الى هزيمة خطيرة لحقت بهم فى اضراب كبير

من اضرابات عمال السكك الحديدية ، وبمضه الى موجة رد الفعل التى انتشرت فى الولايات المتحدة على أثر قضية فوضوى شيكاغو التى ناقشناها فى الفصل السابق . وقد اتخذ باودرلى ومساعدوه ، أملا فى المحافظة على طابع الاحترام ، موقفا عنيفا فى تأييد الحكم على البرت بارسونز وزملائه الفوضويين ، رغم عدم وجود أى دليل حقيقى على ممثوليتهم عن القنبلة التى ألقىت فى هايماركت . وانسحب بعض اليساريين احتجاجا على هذا الموقف ، وكذلك بعض اليمينيين الذين اتابهم الذعر بسبب حادث شيكاغو وأثره فى رأى العام . الى جانب أن حركة قوية كانت قد بدأت فعلا نحو انشاء اتحادات قومية منظمة على أساس مركزى فى بعض الحرف والصناعات المعينة ؛ كما أن كثيرا من الجماعات المشتركة فى منظمة « الفرسان » ثارت على سياسة التوجيه المركزى التى تقوم عليها المنظمة . وكان صمويل كومبرز (١٨٥٠—١٩٢٤) قد نزل الى الميدان فعلا ، منظما للنقابة الفدرالية الجديدة التى كانت على وشك أن تبلور فى « الفدرال الأمريكى للعمل » . وفى مواجهة هذه الانسحابات المتزايدة ، تحول « الفرسان » بعض الوقت الى السياسة . وفى سنة ١٨٩٣ استولى دانييل دى ليون وأتباعه على المنظمة واتزعوا الزعامة من باودرلى ؛ بيد أن ذلك أدى الى انقسام جديد ، ولم يلبث البناء كله أن انهار .

لقد سرنا قديما فى سردنا لقصة « فرسان العمل » الى نهايتها . وعلينا الآن أن تعود ثانية الى السبعينات من القرن التاسع عشر — الى نتائج أزمة سنة ١٨٧٣ على الحركة العمالية السياسية . فبينما كان الاشتراكيون فى الولايات الشرقية وفى ايلينوى يوحدون قواهم فى المنظمة التى صارت فيما بعد « الحزب العمالى الاشتراكى » ، كانت هناك حركة منافسة تنمو

في الغرب والغرب الأوسط والجنوب غرضها الرئيسي المباشر هو اصلاح العملة النقدية . وقد بدأت هذه الحركة في أواخر الستينات بالمعجوم على أصحاب المصارف ورجال المال الذين اشتروا أولا « أوراق العملة » التي صدرت في الحرب الأهلية بقيمة منخفضة جدا ، ثم استصدروا تشريعا جعل في وسعهم الحصول على قيمتها كاملة ؛ ولذلك سميت الحركة التي بدأت بهذا المعجوم حركة « أوراق العملة » (Greenback) . وتحولت الى المطالبة بنظام جديد للعملة الورقية ، لا يسيطر عليه رجال المال ، ويحافظ على مستوى أسعار المنتجات الزراعية ، ويضمن ائتمانا مناسباً للمنتجين . وهدمت الحركة في أول الأمر بين الفلاحين ، ثم انتشرت بين العمال الصناعيين الذين خففت أجورهم أو فقدوا عملهم ابان الكساد ؛ وفي سنة ١٨٧٨ عقد اجتماع « العملة الورقية » العمالي في توليدو بولاية أهيو ، وقام هذا الاجتماع بتنظيم حركة مشتركة من الفلاحين والعمال للتقدم بمرشحي حركة « أوراق العملة » في انتخابات الكونغرس والرئاسة ، وحصلت الحركة الجديدة على أكثر من مليون صوت ، ونجح أربعة عشر من مؤيديها في انتخابات الكونغرس . وقد استمرت قائمة حتى الثمانينات ولكنها فقدت قوتها شيئا فشيئا ، حيث انتقل مؤيدوها ، في الولاية بعد الولاية ، الى الحزب الديموقراطي ، ولكنها حظيت بنجاح كبير بعض الوقت ، وحالت دون نمو أية حركة اشتراكية ذات أثر ، خاصة في الولايات الغربية .

وكانت حركة « أوراق العملة » العمالية في أوجها عندما نشر هنري جورج في سنة ١٨٧٩ كتابه « التقدم والفقر » ، وحظى بنجاح شعبي هائل فورا . وقد ولد هنري جورج ( ١٨٣٩ — ١٨٩٧ ) في فيلادلفيا ، ولكنه انتقل غربا وأحرز في كاليفورنيا نجاحا لا بأس به بوصفه محررا وصاحب



جريدة . ولم يكن « التقدم والفقر » أول أعماله ، فقد عبر عن نفس الآراء  
تقريبا في كتابه « أرضنا وسياستنا في الأرض » ، الذى كان قد نشره منذ  
سنة ١٨٧١ ، ولم يحظ باهتمام كبير ؛ وظل يكتب بانتظام في صحفه منذ  
ذلك الوقت . ولكن « التقدم والفقر » ظهر في لحظة كان الرأى العام ، في  
كل من أوروبا وأمريكا ، على استعداد لتقبله ؛ كما أن أسلوبه واستشهاداته  
بالانجيل لمست قلوب كثير من المتذمرين والمشدوهين الذين كانوا يريدون  
معرفة لماذا جلب تقدم الرأسمالية كل هذه الشرور وتلك القفلة الكبيرة  
في الشؤون الاقتصادية معه .

وأغرب ما فى « التقدم والفقر » هو أنه برغم أن وقعه كان هاملا على  
الرأى العام على جانبي الاطلنطى ، فإنه لم يحو شيئا جديدا البتة . اذ ليس  
قط ان احتكار الأرض كان قد تعرض لهجوم مستمر لمدة قرن كامل  
( منذ كتابات أوجيلقى ووالاس ) ، وأن الهجوم اشتد عليه لأكثر من نصف  
قرن ( منذ كتابات توماس مبنس وتوم بين ) ، بل أيضا ان العلاج الذى  
تقدم به هنرى جورج من فرض ضريبة على قيمة الأرض عن طريق تأميم  
الايجار ، كان جزءا من « خطة » مبنس ، كما وضعها بتفصيل في  
الخمسينات من القرن التاسع عشر الداعية الاسكتلندى لاصلاح نظام  
الأرض ، باتريك ادوارد دوف ( ١٨١٥ — ١٨٧٣ ) ، في كتابه « مبادئ  
الاقتصاد السياسى » ( ١٨٥٤ ) الذى كان الجزء الثانى من مؤلفه الرئيسى  
عن « علم السياسة » . اذ كان دوف قد طالب بأن تشتري الدولة الأرض  
من أصحابها ، وأن تفرض عليهم ضريبة لمواجهة نفقات العملية ، ثم توجر  
الأرض بعد ذلك لمن يدفعون أكبر ايجار . وأقام دعواه على الحجة  
التاريخية القائلة بأن الملكية الخاصة في الأرض ، أيا كان مبررها في العقود  
التاريخية السابقة ، قد صارت موضع اساءة استعمال وقيدا على الانتاج في

ظل الظروف الحديثة ، بعد أن لم تعد هناك أرض غير مشغولة يستطيع الفرد فلاحها دون أن يدفع ايجارا للمالك ؛ وقد أقام حجتة ، كما فعل هنرى جورج بعده ، على أساس نظرية ريكاردو فى الإيجار بوصفه فائضا يذهب الى صاحب الأرض ، دون أن يقوم بأية خدمة من فاحيته ، بل كنتيجة لزيادة السكان والطلب . بيد أن قليلين هم الذين قرأوا دوف حتى فى بريطانيا العظمى ، ولا يكاد يكون هناك من قرأه فى الولايات المتحدة ؛ والغالب أن هنرى جورج نفسه لم يكن يدرى أن هناك من سبقه بهذه الآراء . بل الواقع أنه من الواضح أن هنرى جورج كوتن آراهه بنفسه دون ما إشارة لأى كاتب سابق — أو حتى للحركات المعاصرة مثل «اتحاد اصلاح نظام حيازة الأرض» فى بريطانيا العظمى ، التى لعب فيها جون سيتوارت ميل دورا رئيسيا كما سنرى .

وكانت حجة هنرى جورج الأساسية بسيطة . فالظروف فى الولايات المتحدة جعلته يدرك الارتفاع السريع فى قيمة أراضى البناء كلما نمت المدن فى مناطق أهلت بالسكان حديثا ، واتجاه الإيجارات الزراعية الى الصعود كلما صار الحصول على أرض غير مشغولة صالحة للزراعة أكثر صعوبة . وكان واضحا فى أمريكا ، كما اتضح قبل ذلك بكثير فى البلاد الكثيفة السكان فى العالم القديم ، أن التنمية الاقتصادية وزيادة عدد السكان جلبت لأصحاب الأراضى زيادة كبيرة غير مكسوبة بالكد والعمل فى قيمة الأرض ، وجعلت فى وسعهم أن يفرضوا اتاوة متزايدة باستمرار على المنتجين وسكان المنازل من كل نوع . ومن ثم سأل : أليس من الجلى أن مثل هذا النظام يتناقض بشدة مع العدالة الطبيعية ، وأنه أيضا قيد شديد فى آثاره ؟ فهو لم يجعل فى وسع ملاك الأراضى أن يفرضوا اتاوة

على من يستخدمها ، بل وأن يزيدوا أيضا العائد الذى يحصلون عليه بإبقاء بعض الأرض دون استغلال حتى يخلقوا ندرة صناعية . والملاج فى رأيه بسيط . ان الله منح الأرض للناس فى حياتهم المشتركة : فلينتزعا الناس من أولئك الذين اغتصبوا ملكيتها ظلما . وليست أفضل طريقة لتحقيق ذلك أن يفلح الناس الأرض مشتركين — اذ كان هنرى جورج راسخ الاعتقاد فى المشروع الفردى — بل أن تفرض الدولة على كل قطعة من الأرض ضريبة سنوية توازى الايجار الاقتصادى — أى توازى قيمتها قبل التصمين ودون احتساب القيمة التى يضيفه عليها استخدام رأس المال والعمل فيها ؛ ولكن بإضافة القيمة المستمدة من الموقع ومزايا قربها من الأسواق وكذلك مزايا خصوصيتها الطبيعية . وذهب هنرى جورج الى أن أفضل أسلوب لفرض هذه الضريبة هو تطبيقها على مراحل حتى يمكن تجنب الصعوبات ؛ ولكنه على عكس دوف ، عارض فى دفع أى تعويض للملاك الذين ستهبط دخولهم بالتدريج الى الصفر اذا لم يكونوا من المقيمين فى أراضيهم (اللهم الا اذا كانوا يقدمون أدوات رأسمالية الى جانب الأرض) ؛ أو تهبط دخولهم الى ما يوازى قيمة العمل ورأس المال اللذين يضعونهما فى الأرض ، اذا كانوا يستغلونها بأنفسهم .

ولم يفرق هنرى جورج بين العمل ورأس المال ، فقد اعتبر أن لأصحاب هذين العاملين من عوامل الإنتاج حقا متساويا فى الحصول على عائد ، وجمعهم معا بوصفهم ضحايا استغلال محترى الأرض . وذهب الى أنه اذا ذهب الايجار الاقتصادى الى الدولة ، بوصفها ممثلة للشعب ، لا تعود هناك حاجة الى فرض ضرائب أخرى — ومن هنا جاء اسم « الضريبة الواحدة » الذى أطلقه فيما بعد على اقتراحه . ولكن هناك ميزة أخرى ، الى جانب هذا التخلص من الضرائب الذى ستم فائدته جميع المنتجين —

وأهم منه ، ماسيترتب على هذا الاجراء ، اذ أن الأرض ستكون دائما في متناول أولئك الذين يستطيعون استغلالها بأفضل طريقة منتجة ومن ثم يكونون أقدر على دفع أعلى ايجار ؛ ولن تعود هناك أرض غير مستغلة لأن صاحبها يريد أن يتمتع بها دون فلاحه ، أو الانتظار حتى يستطيع اقتضاء ايجار أعلى أو ثمن أكبر . وبذلك تزول القيود التي يفرضها نظام ملكية الأرض على الانتاج ، وتزول جميع العقبات التي تحول دون أقصى انتاجية . ويتبين من ذلك أن هنرى جورج كان يؤمن ايمانا لا حد له بالاقتصاد التنافسي ، وأنه كان بعيدا كل البعد عن الرغبة في أن تتدخل الدولة بأى شكل في تنظيم الانتاج أو السيطرة عليه . والواقع أنه ظهر فيما بعد ، في كتابه « الحماية أم حرية التجارة ؟ » ( ١٨٨٦ ) ، كداعية كامل لحرية التجارة على أساس من أكثر مذاهب « حرية التعامل » تطرفا .

بيد أن هنرى جورج كان يحدوه اهتمام مخلص برفاهة العمال ، كما أوضح بجلالة في كتابه ، « المشاكل الاجتماعية » ( ١٨٨٣ ) و « ظروف العمل » ( ١٨٩١ ) — وكان الكتاب الأخير ردا على « المنشور البابوى » المشهور الخاص بنفس الموضوع ؛ كما ظهر في الولايات المتحدة وفي محاضراته التي ألقاها في تجواله ببريطانيا العظمى ، حليفا للعمال في صراهم ضد الاستغلال ، وظل كذلك حتى أواخر الثمانينات في القرن الماضي . وقد ندد به الرأسماليون وأصحاب الأراضي على جانبي الاطلنطي ، بوصفه مغربا ثبتت عليه تهمة مهاجمة « حقوق الملكية » ويهدف الى اقتلاع النظام الاجتماعى بأكمله من جذوره . فقد تجاهل الرأسماليون ايمانه الراسخ بمزايا المشروع الخاص أو لم يلحظوه ؛ واختلط بالاشتراكيين والراييكاليين الذين حاولوا بلا جدوى اقناعه بأن مقاله عن ملكية الأرض ينطبق بقدر مساو ، في المجتمعات النامية ، على ملكية مصادر

رأس المال . هذا الى جانب أنه لم يُعتبر ، في أيامه الأولى ، داعية لتأميم الأرض فحسب ، بل وكان هو أيضا على استعداد تام لقبول هذا الوصف . ولم يشرع في وصف علاجه « بالضرية الواحدة » ، أو يعمل على التمييز بين دعاة تأميم الأرض من الاشتراكيين وبينه الا في أواخر الثمانينات .

ويبدو لي أنه من الأفضل أن نُوْجَل مناقشة نشاط هنرى جورج وهوزه في بريطانيا العظمى الى الفصل التالي ، الذى سنتناول فيه تطورات الاشتراكية البريطانية في الثمانينات . وليس هناك من شك في الدور الهام الذى لعبه كتابه في هذه التطورات ، أو في أن الاشتراكيين البريطانيين استطاعوا أن يستخدموا أفكاره كنقطة بداية مثلى لدعايتهم . بيد ان مافعله هنرى جورج في بريطانيا العظمى لم يكن له أدنى أثر في هوزده في أمريكا ؛ وان كان تأييده لمطالاب الايرلنديين في كتابه عن « مشكلة الأرض الارلندية » ( ١٨٨١ ) ، أكسبه تأييدا في الدوائر الأمريكية الأيرلندية . وقد قام هوزده الأساسى في الولايات المتحدة ، كما في غيرها ، على قدرته في وضع حجته البسيطة ضد نظام ملاك الأرضى في ثوب أخلاقى ، على أساس من تفسير ديموقراطى لتعاليم المسيحية ، يثير استجابة ودية بين عدد كبير جدا من أولئك الذين أحسوا بأنهم ضحايا للظلم الاقتصادى ، سواء كانوا عمالا أم فلاحين أو أصحاب محلات تجارية أو أصحاب مشروعات صغيرة من أى نوع . بل الواقع أن عددا ممن اعتنقوا آراءه كانوا من الأغنياء — رجال صناعة أو أصحاب مشروعات تجارية ممن لا يحبون ملاك الأرضى أو المضاربين من رجال المال ، وجذبهم اليه تلك الفكرة — القديمة قدم سان سيمون — فكرة تحالف العناصر المنتجة في المجتمع ضد غير المنتجين ، وهم الذين لا عمل لهم ولا يسهمون في المجتمع بنصيب ولكنهم يستفيدون من كل تقدم في الانتاج مما يترتب على جهود الآخرين والمجتمع ككل .

وقد وضع هنرى جورج أفكاره وقدمها الى العالم فى كاليفورنيا . ولكنه اختار نيويورك ، بدلا من سان فرانسيسكو ، كمرکز يستطيع أن ينشر منه مذهبه ؛ وفى سنة ١٨٨٠ جعل مركز قيادته هناك وبدأ حملة لحمل الناس على قبوله . وفى سنة ١٨٨٦ اتحد كل من « الاتحاد المركزى للعمال بنيويورك » و « حزب العمال الاشتراكى » ، بزعامة دى ليون ، فى حثه على قبول ترشيح نفسه عمدة لنيويورك ؛ وفى المعركة الانتخابية كاد يتنجح كمرشح « لحزب العمال المتحد » ، ولكن كان من نتائج هذه المعركة أن وضح موقف هنرى جورج بوصفه معارضا للاشتراكية . فقد كان على استعداد لأن يذهب الى حد معين فى الاتفاق مع الاشتراكيين — مثلا ، فى الدعوة الى تأميم السكك الحديدية وبعض الخدمات الأخرى التى تتطلب الأمر أن تكون احتكارات ؛ ولكنه رفض أن يذهب أكثر من ذلك ، وفى سنة ١٨٨٧ تمزق « حزب العمال المتحد » ، الذى رشحه فى الانتخابات ، شذرا ؛ اذ طرد الاشتراكيين الذين أيده فى الانتخاب ، ولكن الحزب قضى على نفسه بذلك .

وكان دانييل دى ليون ( ١٨٥٢ — ١٩١٤ ) من بين مؤيدى هنرى جورج فى حملة سنة ١٨٨٦ الانتخابية . وعندما وقع الشقاق انضم الى ادوارد بللامى ( ١٨٥٠ — ١٨٩٨ ) الذى ظهرت طوياسه الاشتراكية « التطلع الى الوراء » فى سنة ١٨٨٧ . وكان بللامى كاتباً روائياً وصحفيًا كوّن أفكاره الاجتماعية دون أن يكون على صلة بحركة الطبقة العاملة ؛ ولكنه صار مصدر وحى عدة أندية عرفت باسم « القومية » (Nationalist) بسبب دعوة بللامى الى تأميم (Nationalisation) الأرض كأساس للمجتمع الذى تسوده المساواة . وأشهر مؤلفاته بعد « التطلع الى الوراء » هى قشرته « أمثلة خزان المياه » (The Parable of the water tank) أعيد طبعها

أكثر من مرة . وقد تبع « التطلع الى الوراء » بقصة طوية ثانية هي « المساواة » ( ١٨٩٧ ) ، وقبل صدورها كان يحرر صحيفتي « القومي » ( ١٨٨٩ — ١٨٩١ ) و « الأمة الجديدة » ( ١٨٩١ — ١٨٩٤ ) على التوالي . وقد حظي ابان هذه السنوات بجمهور كبير من الأنصار ، بيد ان حركته ماتت بالتدريج ، فقد هجرها دي ليون ، أبعد أنصارها نقوذاً ، في سنة ١٨٩٠ الى « حزب العمال الاشتراكي » . وبعد ذلك كان مؤيديها من الطبقة الوسطى في الغالب : اذ انتقل معظم مؤيديها الى « حزب الشعب » ، الذي رشح الجنرال ويفر في انتخابات الرئاسة سنة ١٨٩٢ واندمج على أثر ذلك في الحزب الديموقراطي ابان حملة و . ج برايان الانتخابية في سنة ١٨٩٦ . بيد أن قطاعاً من أعضاء « حزب الشعب » رفضوا الاندماج في الحزب الديموقراطي ، وتقدموا الى انتخابات الرئاسة في سنة ١٩٠٠ بمرشح خاص بهم هو وارثون باركر . ولم يحصلوا الا على بضعة أصوات ، وعندئذ اختفى الحزب تماماً .

وكان انجيل بلامي انجيل مساواة اقتصادية كاملة ، وأساسه خطة كاملة من اشتراكية الدولة . فقد قبل تماماً الحاجة الى مستوى مرتفع من التصنيع الآلي في الانتاج ، ودعا الى ملكية شاملة للدولة وتخطيطها الشامل كأساس للنشاط الاقتصادي ، وذهب الى أن العمال يجب أن ينظموا بوصفهم « جيشاً صناعياً » في خدمة الشعب كله ، فهو يقول في ذلك : « ان فكرة تكوين جيش صناعي يعمل من أجل المجتمع ، كما يحمي الجيش المسلح تماماً ، توحى بأنه مما قد يفيدنا أن نرى هل كانت تلك الخطة التي ظهر نجاحها الى هذا الحد في أغراض التدمير يمكن أن يعود تطبيقها في مجال الانتاج ، الذي يسوده ارتباكٌ بشع في الوقت الحاضر ، بفائدة ؟ » . وقد عبر وليم موريس ، في معرض نقده « للتطلع الى الوراء » في صحيفة « الكومونويل » ، عن اشمئزازه الكامل من مفهوم التبعية

الذى تفضيه طويا بللامى على وضع العمل ؛ ولكن الكتاب انتشر على نطاق واسع جدا في بريطانيا العظمى والولايات المتحدة ، وترجم الى عدة لغات . فهو يمثل أكثر صور اشتراكية الدولة تطرفا ؛ بيد أن دعوته الى المساواة الاقتصادية الكاملة جذب كثيرا من الاشتراكيين ، خاصة اشتراكيي الطبقة الوسطى الذين اعتبروا الاشتراكية أساسا انجیلا أخلاقيا وليس اقتصاديا .

وخلال نفس الفترة كان للاشتراكي الأمريكى الدانماركى ، لورنس جرونلوند ( ١٨٤٨ — ١٨٩٩ ) هوذ كبير . وقد ترجم أشهر كتبه «المجتمع التعاونى» ( ١٨٨٤ ) الى عدة لغات ، وصدره ، فى الطبعة الانجليزية ، برنارد شو . بيد أن جرونلوند ، على عكس بللامى ، لم يصّر زعيم حركة قط . فلقد أسهمت اشتراكيته الأخلاقية فى تكوين عدة جماعات اشتراكية فى الثمانينات والتسعينات من القرن الماضى ، ولكنها لم تنفرد بأية شيعة اشتراكية .

وفى سنة ١٨٩٠ انضم عضو جديد الى حزب العمال الاشتراكي هو دانييل دى ليون الذى سرعان ما صار زعيمه . وقد ولد دى ليون فى كوراكاو ، وذهب الى الولايات المتحدة فى أوائل عشريناته وصار محاضرا للقانون الدولى فى جامعة كاليفورنيا . وبعد تأييده لهنرى جورج فى نيويورك سنة ١٨٨٦ وانضمامه على أثر ذلك الى « فرسان العمل » وحركة بللامى القومية ، صار فى سنة ١٨٩١ محرر « الشعب » ، لسان حال « حزب العمال الاشتراكي » ، وفى هذه الصحيفة نمى أفكاره الاشتراكية المتميزة ، التى من أجلها أثنى عليه لنين ثناء كبير فيما بعد . وفى « حزب العمال الاشتراكي » صار داعية القيام بمحاولة جديدة لتنظيم الحركة النقابية تحت الزعامة الاشتراكية ، منافسا بذلك « الفدرال



«الأمريكي للعمل» الذي كان يحتل المكانة التي شغلها من قبل «فرمان العمل». وفي سنة ١٨٩٥ استطاع ، تحقيقا لسياسته ، أن يفتح « حزب العمال الاشتراكي » بالبدء في انشاء « حلف المهن والعمل » كعندال من النقابات والهيئات الاشتراكية ، على أساس برنامج اشتراكي متقدم يقوم على مفهوم كفاحي للنقاية الصناعية . وكان دي ليون من خصوم الاشتراكية الاصلاحية الأشداء ، واعتبر أن تنظيم العمال على أساس طبقي كفاحي هو الأداة الضرورية لقلب الرأسمالية . كما قبل وجهة نظر ماركس من أن الدولة في جوهرها أداة اكراه طبقي ، ومن ثم أيد الكفاح السياسي بوصفه وسيلة ملائمة للثأرة فقط ، وليس كأسلوب للحصول على اصلاحات مفيدة داخل اطار النظام الرأسمالي . ولما كان قد أقام مذهبه على المفهوم المادى للتاريخ ، فانه أكد الطابع الاقتصادي للأنظمة السياسية والحاجة الى احوال نوع جديد من التنظيم الاجتماعى الذى يقوم على حركة الطبقة العاملة الصناعية محلها . وقد عرض فى نشراته وكتيباته العديدة فوعا من الماركسية اليسارية المتشددة تنطوى على تناقض جدى مع السياسة التى اتبعنها فعلا الأحزاب الديموقراطية الاشتراكية الأوروبية ، كما أثار حربا لا هوادة فيها ضد ذلك النوع من النقاية الذى يمثله صمويل كومبرز و « الفدرال الأمريكى للعمل » ، وهى النقاية التى تعمل على الحصول على أفضل ما يمكن الحصول عليه من الرأسمالية دون محاولة قلبها . وفى أشهر كتيباته « صفحتان من التاريخ الرومانى » الذى ظهر سنة ١٩٠٣ أعاد ذكرى الأخوين الرومانيين تيبريوس جراكوس وكايوس جراكوس ليؤيد مفهومه البروليتارى لحرب الطبقات .

ون الاشتراكية والفوضوية ( ١٩٠١ ) عارض وجهة النظر الفوضوية التى تنبذ الكفاح السياسى ؛ ولكنه أصر على أنه يجب أن ينتظر الى هذا

النوع من الكفاح دائما على أنه صورة من الدعاية الثورية فحسب . وفي « ماذا يعني هذا الاضراب ؟ » ( ١٨٩٨ ) أكد أهمية دور الاضراب كسميد للكفاح الثوري ، وليس كوسيلة لتحسين حال العمال في ظل الرأسمالية ؛ وفي « مشكلة النقابية الملتبة » ( ١٩٠٤ ) بشر بانجيل من النقابية الصناعية الثورية ، وقد جعله انجيل هيئة « عمال العالم الصناعيين » التي تأسست في العام التالي . ولما رأى دى ليون نفسه أمام المركز المتين الذي يحتله « الفدرال الأمريكي للعمل » ، صار الدعاية الأولى في التسهينات الى سياسة « النقابية المزدوجة » — التي كانت تعني أنه يجب على النقابيين الثوريين أن ينضموا الى النقابات الاصلاحية ويحاولوا الاستيلاء عليها ، كما يعملون في الوقت ذاته على انشاء حركة نقابية على أسس كفاحية خاصة بهم .

وقد سيطر أنصار دى ليون على « الفدرال المركزي للعمل في نيويورك » بعض الوقت بعد سنة ١٨٩٥ ؛ ولكن هذه الهيئة انسحبت من « حلف المهن والعمل » في سنة ١٨٩٨ ، وبعد ذلك هبط نفوذ دى ليون في الحركة النقابية شيئا فشيئا ، باستثناء بعض قطاعات معينة من عماله المناجم ، وبين العمال المهاجرين الذين يعملون في صناعات الانتاج الكبير . وفي سنة ١٨٩٩ بلغت المتاعب داخل « حزب العمال الاشتراكي » نفسه ذروتها ، وانسحب قسم كبير من أعضائه ، يتزعمهم مورييس هيلكوب وهنرى سلوبودين ، وكونوا منظمة منفصلة تطورت الى « الحزب الاشتراكي الأمريكي » ببرنامج قرب الشبه جدا ببرامج الأحزاب الديموقراطية الاشتراكية الأوروبية . وفي مؤتمر سنة ١٩٠٠ ، وقد صارت لأنصار دى ليون السيطرة على « حزب العمال الاشتراكي » ، حذفوا جميع المطالب المباشرة من برنامج الحزب ، وأعلنوا سياسة ثورية خالصة :

وفي انتخابات الرئاسة في ذلك العام حصلوا على أقل من ٣٥٠٠٠٠ صوت، في مواجهة يوجين فكتور ديز ( ١٨٥٥ — ١٩٢٦ ) ، مرشح الديموقراطيين الاشتراكيين ، الذي حصل تقريبا على ١٠٠٠٠٠٠ صوت . وبعد ذلك ارتبطت خطوط أنصار دي ليون بحركة النقابية الصناعية ، الى أن وقع بين الفريقين شقاق بسبب الخلاف حول الكفاح السياسي . واتهم «عمال العالم الصناعيين» الى فئتين متقاتلتين ، احدهما ظلت بزعامة دي ليون ، وكان مركزها في ديترويت ، والأخرى — وهي أكبر — مركزها في شيكاغو وقودها وليم د . هايوود ( ١٨٦٩ — ١٩٢٨ ) على أساس النبذ الكامل للسياسة كأداة في صراع الطبقة العاملة ؛ بيد أن هذه التطورات تمتد الى ما بعد الفترة التي نعالجها في هذا المجلد بكثير ، وسناقشها في أماكنها ، عندما نصل الى بحث نمو النقابية الصناعية والسندكالية في القرن العشرين . وسنرى عندئذ كيف أن حركة دي ليون وهي تضعف في الولايات المتحدة ، نبتت لها جذور في بريطانيا العظمى أدت الى تكوين اشتراكية جناح اليسار ، خاصة في « الكلايد » ، ومنها خرج قسم كبير من الزعماء الأول للشيوعية البريطانية بعد الحرب العالمية الأولى ( ١٩١٤ — ١٩١٨ ) .

وقد انهار بعد سنة ١٨٦٦ ، عندما أيد أنصار دي ليون هنري جورج في انتخابات عمدية نيويورك ، « حزب العمال المتحد » الذي تولى هذه الحملة . وصار هنري جورج معارضا للاشتراكية بصورة أكثر وعيا ، واندمج بعض أتباعه سياسيا في الجناح الراديكالي من « الحزب الديموقراطي » ، ونظم البعض الآخر أنفسهم في هيئات للدعوة « للضريبة الواحدة » خارج الأحزاب . والواقع أن دعاة « الضريبة الواحدة » أخذوا يؤكدون أكثر فأكثر اختلافهم عن الاشتراكية ، في كل

من الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ، وأخذت النواحي « الفردية » في مذهب هنرى جورج تظهر بوضوح أكثر فأكثر ، خاصة فيما يتعلق بدفاعه المتشدد عن حرية التجارة وعدائه لتدخل الدولة لتنظيم الشؤون الاقتصادية . وبرغم أن الاشتراكية الأمريكية ظلت تتقدم من ناحية الحجم ، على ضوء ما حصلت عليه من أصوات في انتخابات الرئاسة والكونجرس ، فانها عادت مرة أخرى مذهباً لا يقبله في الغالب سوى المهاجرين من أصل أوروبى ، ولم تعد لها أية علاقة وثيقة بحالات التذمر الشعبى المنبثقة من الظروف الأمريكية الخاصة ، كما لم تمقد أية محالقات مع الحركات « الشعبية » التى اجتذبت الفلاحين وصغار أصحاب المشروعات كما اجتذبت الأجراء . ولم تستطع الحركة الاحتفاظ بتأييد على نطاق واسع يمنحها نجاحاً حقيقياً في الانتخابات ، الا فى بضع ولايات ، وخاصة فى ويسكونسن التى يقطنها كثير من الألمان . بيد أننا يجب أن نترك تاريخ الاشتراكية الأمريكية وما صارت اليه بعد تأسيس « الحزب الديمقراطى الاشتراكى الأمريكى » فى سنة ١٨٩٨ ، بزعامة دبز (Debs) لنبحثه فى المجلد التالى من هذا التاريخ .

## الفصل الرابع عشر

### انتعاش الاشتراكية البريطانية — ولیم موريس

كثيرا ما يقال ان الاشتراكية ماتت في بريطانيا العظمى بين آخر مؤتمر « عرائضى » (Chartist) في سنة ١٨٥٨ وانشاء «الفدرال الديمقراطي» (Democratic Federation) في سنة ١٨٨١ ، وليس هذا صحيحا الصحة كلها ، حتى اذا استعملنا المصطلح « اشتراكية » بمعنى ضيق بحيث نستبعد « الاشتراكيين المسيحيين » . فقد كان هناك باستمرار اشتراكيون طوال هذه الفترة ، فضلا عن اللاجئين الأجانب الذين كانت أنديةهم موجودة طوال المدة بعد الأربعينات ثم تلقوا مددا كبيرا في السبعينات بعد سقوط الكوميون في باريس . وكانت هذه الأندية تضم دائما بعض الأعضاء من البريطانيين ، ولها بعض الصلات بالجماعات البريطانية ذات النزعة الدولية . هذا بالإضافة الى أنه كان هناك دائما بعض العرائضيين القدامى ، وبعضهم كانوا يعتبرون أنفسهم بالتأكيد اشتراكيين أو شيوعيين ، وان كانوا لا يستخدمون هذه الأسماء عادة . وقد ظهر عدد منهم ثانية في « الفدرال الديمقراطي » في الثمانينات — مثل صانع الأحذية شارلي موراي ؛ كما أن عددا أكبر كان يقوم بنشاط في الستينات والسبعينات . فقد كان روبرت هارتويل الذي تزعم « اتحاد العاملين في لندن » ، مثلا ، عرائضيا قديما . وكان هناك أيضا أوينيون : فقد عاش لويد جونز الى سنة ١٨٨٦ ، وظل نشطا في الشؤون التعاونية والنقابية حتى قرب وفاته . ثم هناك

الأشخاص الذين تألف منهم القطاع البريطاني من « الاتحاد الدولي للعمال » في السبعينات الأولى مثل جون هيلز . وقد استمر هيلز في نشاطه بعد أن اختفت « الدولية » ومثل « نادي الكومونولث في لندن » في مؤتمر الوحدة في جنت سنة ١٨٧٧ .

ومع ذلك فما لامراء فيه أنه بين أواخر الخمسينات ، عندما يش ارنست جونز أخيرا من محاولة السير بالمرائضة كحركة اشتراكية ، والثمانينات الأولى ، لم تكن هناك في بريطانيا العظمى أية حركة اشتراكية ، ماركسية أو أوينية أو من أى نوع آخر . لقد كان الاشتراكيون المسيحيون نشطين في أواخر الستينات وأوائل السبعينات ؛ ولكنهم كانوا قد كفوا عن إطلاق هذا الاسم على أنفسهم ، وانضموا الى الحركة التعاونية التي حاولوا كثيرا ، بدون نجاح مستمر ، أن يحولوها في اتجاه التعاون الاتاجي . وقد اتعش هذا النوع من الجهود ثانيا في الثمانينات والتسعينات ، خاصة تحت زعامة توماس بلاندفورد ( ١٨٦١ — ١٨٩٩ ) ، الذي كان سكرتيرا « لفدرال التعاون الاتاجي » منذ سنة ١٨٩٣ ؛ ولكن بلاندفورد لم يكن معتبرا اشتراكيا ، ولم تستعمل هذه الحركة الجديدة ذلك الاسم مطلقا . وكان جورج جاكوب هوللى أولك ( ١٨١٧ — ١٩٠٦ ) ، الداعية التعاوني القديم الذي كان من أنصار حركة فصل الدين عن الدولة ، يعارض بشدة في اشتراكية الثمانينات الجديدة ، وان كان قد ظل متحمسا في دعوته للاتاج التعاوني . وبعد ظهور « رواد روكديل » تحولت الحركة التعاونية نهائيا ، رغم جهود الاشتراكيين المسيحيين ، الى التعاون الاستهلاكي وأدارت ظهرها للاشتراكية الأوينية . وما كان هذا الاصرار على سيطرة المستهلكين يتمتعها بطبيعة الحال من أن تكون اشتراكية في آمالها ، بيد أنها في الواقع لم تكن . لقد كانت متمسكة بالتعاون الاختياري تماما وتعارض

تمثل الدولة . كما أنها لما كانت تدعى أنها « دولة داخل الدولة » ، فإنها عارضت — أو على الأصح عارضت أغلبية زعمائها — فكرة التأمين والأفكار المماثلة ؛ إلا أنها برغم اعلانها أن مثلها النهائي هو « المجتمع التعاوني » الذي سينشأ في يوم ما في المستقبل البعيد ، استقر بها الأمر عملاً على السير داخل نطاق النظام الرأسمالي فكان أسلوبها البارز أنهما « الفائدة » على حصص رأس المال و « عائد المشتريات » . ويرجع أساساً هذا التحول الذي يكاد يكون كاملاً من جانب الحركة التعاونية إلى هذا المفهوم الخاص بسيطرة المستهلكين والتعاون الاختياري كأساس للعضوية، إلى مدى مابلغت هذه الأساليب من ملاءمة للظروف القائمة في ذلك الوقت جعلت في وسع الحركة أن تنتشر وتزدهر ، بيد أن بعض السبب يرجع أيضاً إلى جون توماس هويتهد ميتشل ( ١٨٢٨ — ١٨٩٥ ) وشخصيته القوية ، وهو الذي كان الزعيم غير المنازع تقريباً للتعاون الاستهلاكي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وكان ميتشل يؤمن بقوة وعنف بسيطرة المستهلكين والتعاون الاختياري ، وبالسير بالتعاون على أساس أنه عملية تجارية بحتة . وقد حارب ضد توسيع نطاق التعاون الاتجاعي — وليس التعاون بين المنتجين — تحت إشراف الجمعيات التعاونية الاستهلاكية المتحدة ؛ وأصاب نجاحاً مستمراً ضد هولي أوك وإدوارد فانستياتر نيل ، الاشتراكي المسيحي الذي كرس حياته للحركة التعاونية كسكرتير للاتحاد التعاوني . إذ كان نيل وهولي أوك وبعض الأشخاص الآخرين — مثل إدوارد أوين جرينج ( ١٨٣٦ — ١٩٢٣ ) ، الذي عاش ليشارك في حركة « اشتراكية الطوائف المهنية » في القرن التالي — متمسكين بالأفكار التعاونية ، على الأقل إلى حد الرغبة في أن يتمتع العمال الذين يعملون في مصانع الجمعيات التعاونية بقدر من الحكم الذاتي. وحاول

دكتور هنرى ترافيس (١٨٠٧ — ١٨٨٤) ، الذى كان سكرتيرا « لمجتمع كوينود الأوينى » ، وكان أيضا منفذ وصية أوين الأدبية ، حاول أن يحتفظ بجذوة الحياة فى الاشتراكية الأوينية فى كتبه « الخطة التعاونية للمجتمع » ( ١٨٧١ ) و « الاشتراكية الانجليزية » ( ١٨٨٠ ) ، ولكن لم يكن له أتباع . فقد اكسح ميتشل مثل هؤلاء المثاليين جانبا ، ولم يكن هناك أى شك فى أنه كان يحظى بتأييد الأغلبية العظمى من الأعضاء العائلين فى اللجان المحلية للجمعيات التعاونية الاستهلاكية .

وهكذا قطعت الحركة التعاونية صلاتها بالاشتراكية على الأقل فى الستينات-عندما أنشئت « الجمعيات التعاونية الكبرى للجملة » واستقر الأمر بحركة التعاون الاستهلاكي فى نشاطها العملى الناجح . بيد أن تحديد طابع النقاية ليس بهذا القدر من السهولة ؛ لأنها كانت أقل من ذلك كثيرا فى وحدة الاتجاه . ولكن الأمر الذى لا جدال فيه أنه لم يكن هناك بين الستينات والثمانينات من قال عن نفسه انه اشتراكي من بين الزعماء البارزين فى الحركة النقاية ؛ وينطبق ذلك حتى على أولئك الذين اشتركوا فى « الدولية الأولى » تحت زعامة ماركس . ولقد كان هناك بلا شك بعض النقايين النشيطين من ذوى الوعى الاشتراكي ؛ ولكنهم كانوا أجانب ممن استقروا فى بريطانيا العظمى مثل ج . ج . ايكاربوس ( ١٨١٨ — ١٨٨٩ ) الطائى الألماني الذى كان سكرتيرا للدولية واقترق عن ماركس ابان الخلاف الذى دمر « الدولية » فى سنة ١٨٧٢ ؛ وكذلك آدم وايلدر ، النجار الألماني الذى كان له نشاط فى « عصبة الساعات الثمانية » والذى تقدم بقرارات اشتراكية فى « مؤتمر النقابات » ؛ وآخرين . وكان بعض الانجليز يعطفون ولا ريب على الاشتراكية — مثل زعيم التجارين روبرت آبلجارت ( ١٨٣٤ — ١٩٢٤ ) الذى ظل



فى « الدولية » أكثر من معظم الآخرين — ولكنهم اعتبروها حركة أجنبية  
ولست مطلقا انجيلا ينطبق على بريطانيا العظمى فى السبعينات .  
وأقرب هيئة ذات مكانة الى الاشتراكية هى «عصبة الأرض والعمل»  
التي كتب عنها ماركس بحماسة فى بعض خطابه فى نهاية الستينات . وقد  
تأسست هذه الهيئة ، التي كان يقوم بسرئارتها ج . ج ايكايروس  
والمهندس مارتن ج بون مشتركين ويتولى جون وستون أمانة صندوقها ،  
فى سنة ١٨٦٩ بنفوذ الجماعة التي تعاونت مع ماركس فى « المجلس العام  
للاتحاد الدولي للعمال » ، وقد علق ماركس آمالا كبيرا على مستقبلها .  
وكان من بين أعضاء مجلسها كل من كويل ستينى وتوماس موترشيد ،  
وعدد من « الدوليين » النشطين الآخرين ؛ وبدأ فى أول الأمر أنها تحظى  
بقدر كبير من التأكيد النقابى . وبدأ برنامجها ، الذي وضعته لجنة مكونة  
من أربعين مندوبا عن الهيئات العمالية فى لندن ، بالمطالبة صراحة بالتأميم .  
وأعقب ذلك ثمانى قط أخرى — انشاء المستعمرات المحلية ؛ وتعميم  
التعليم الاجبارى المجانى العلمانى على نطاق قومى ؛ والغاء المصارف  
الخاصة التي تتمتع بحق اصدار أوراق النقد — على أن يقتصر اصدار  
أوراق النقد على الدولة وحدها ؛ وفرض ضرائب تصاعدية مباشرة على  
الممتلكات — بدلا من جميع الضرائب الأخرى ؛ وتصفية الدين القومى ؛  
والغاء الجيش القائم ؛ وتخفيض ساعات العمل ؛ والمساواة فى الحقوق  
الانتخابية ، مع دفع مكافآت لأعضاء البرلمان . وينطوى البرنامج على  
لمحات من كل من الأورينية والمراضية . ولما كان قد وضع فى وقت سادت  
فيه البطالة بشكل خطير ، فانه اقترح توظيف العمال المتعطلين فى الأرض  
المؤومة ، واستخدام الجيش قبل تسريحه نهائيا « كقوة رائدة لتطهير  
الأراضى البور وتخصيبها وتمهيدها للفلاحة » . وبدا لحظة أن « عصبة

الأرض والعمل » قد تصير منظمة قوية للعناية . بيد أن العلاج الذى تقدمت به سرعان مآظهر أنه أشد من أن يتخمله معظم الزعماء النقابيين الذين كان ماركس يحاول التعاون معهم ؛ وسرعان ما منح بعضهم تأييده « لاتحاد اصلاح نظام حيازة الأرض » الذى تأسس فى سنة ١٨٧٠ ، بنفوذ جون سيتوارت ميل الى حد كبير ، وكان أقل راديكالية من « العصبة » وكان من بين مؤيدى هذه الهيئة ، الى جانب النقابيين من أمثال جورج أودجار ولوكرافت وكريمير ، عدد من السياسيين الراديكاليين والاقتصاديين الراديكاليين من ذوى المسكانة المرموقة — منهم شارلس ديلك وبيرتيلور وجون مورلى ، والأساتذة هنرى فاوست وج . اكيرنز وجيمس ثورولد ووجررس المؤرخ الاقتصادى . وكان هناك نزاع حاد بين دعاة كل من الهيئتين ؛ وعندما فقد ماركس هؤذه بين زعماء النقابات فى سنة ١٨٧١ لم يعد « لعصبة الأرض والعمل » قيمة وانهارت شيئا فشيئا .

وقد اتفق « اتحاد اصلاح نظام حيازة الأرض » مع « عصبة الأرض والعمل » فى أن الزيادة غير المكسوبة بجهد العمل التى تظهر فى قيمة الأرض من حق المجتمع ككل باعتباره خالقها ، وأن صاحب الأرض لا حق له فيها . وكان منشئو « الاتحاد » على استعداد للمطالبة بفرض ضرائب تبطل هذه الزيادة ؛ ولكنهم لم يكونوا على استعداد للسير فى الطريق الى نهايته حتى يصلوا الى التأميم . وكانت خططهم تقوم على تملك الأرض لحائزها وتوطين عمال آخرين فى الأرض بوصفهم مالكين لما فى حيازتهم . فبرغم أن جون سيتوارت ميل صار فى سنواته الأخيرة من العاطفين ، نظريا ، على الاشتراكية بصورة متزايدة ، فإنه لم يكن على استعداد مطلقا لتأييد المقترحات المناهضة للرأسمالية التى تقدمت بها « عصبة الأرض

والعمل » ، التى نددت بأصحاب الأملاك والمرايين والمستغلين الصناعيين بعبارات شديدة وأضفت على « بيانها » طابعا يكاد يكون ثوريا . فقد كان ، من الناحية العملية ، لا يزال يحاول اصلاح الرأسمالية لا التخلص منها . ولقد بحثنا آراءه الأولى ، فيما يتعلق بمناقشته للاشتراكيين الطوبيين فى الطبقات المتعاقبة من « مبادئ الاقتصاد السياسى » فى المجلد السابق من هذا الكتاب . اما آراؤه المتأخرة فانها تأثرت الى حد ليس بالقليل بأبنة زوجته ، هيلين تيلور ( ١٨٣١ — ١٩٠٧ ) ، التى صارت عضوا عاملا فى « الفدرال الديموقراطى الاشتراكى » (Social Democratic Federation)

وليس هناك بطبيعة الحال شئ جديد فى دعوة « عصابة الأرض والعمل » الى جعل الأرض ملكا للمجتمع كله . فقد دعا توماس سبنس<sup>(١)</sup> صراحة الى صور من تأميم الأرض قبل نهاية القرن الثامن عشر ، كما دعت اليه « عصابة الإصلاح القومى » التى أنشأها برونيتراويريان فى الأربعينات ؛ وكان باتريك دوف قد نشر مذهبها الخاصة « بالفضية الواحدة » فى الخمسينات . وكانت آراء « اتحاد اصلاح نظام حيازة الأرض » أقل وضوحا من أى من هذه الهيئات ، على الأقل فيما يتعلق بالسياسة المباشرة . بيد أنه كان هناك تقليد لا يزال حيا فى الستينات والسبعينات من العداء لنظام سادة الأراضى ، وهو تقليد كان يذكيه باستمرار نضال الايرلنديين ضد ارتفاع الایجار وتغيب أصحاب الأراضى . فكانت الدعاية ضد نظام سادة الأراضى تلعب دورا كبيرا فى حركة « الفتيان » بزعامة أودونوفان روسا ، التى انهارت فى نفس السنة التى انتهت فيها « الدولية الأولى » ؛ وقد تابع ميتشل داثيت ( ١٨٤٦ — ١٩٠٦ ) نفس الفكرة فى دعايته عندما خرج من السجن فى سنة ١٨٧٧ .

(١) لقد أعاد هينلمان طبع نشرة سبنس فى سنة ١٨٨٢ .

وبعد ذلك بعامين أسس دافيت « عصبة الأرض الايرلندية » على أساس من المطالبة بتأميم الأرض ، في معارضة المطلب التقليدي من تملك الأرض للفلاحين . وكان لحركة دافيت آثار واسعة المدى على الرأي العام في بريطانيا العظمى ، حيث أنشئت « عصبة الأرض الانجليزية » ، التي كان هيندمان عضوا فيها ، تأييدا لهذه الحركة . وفي نفس السنة التي شهدت مولد « الفدرال الديموقراطى » ( Democratic Federation ) ، الذى كان تأميم الأرض أحد مطالبه ، تأسست « جمعية تأميم الأرض » بجهود العالم المشهور الفريد رسل والاس ( ١٨٢٣ — ١٩١٣ ) ، الذى ظهر كتابه « تأميم الأرض » في سنة ١٨٨٢ . وكانت هناك أيضا حركة نشطة بين عمال مزارع الفاكمة الاسكتلنديين نظمتهما « عصبة الأرض والعمل » الاسكتلندية التي اندمجت في « الفدرال الديموقراطى الاشتراكي » بعد انشائه مباشرة ولكنها انفصلت عنه مع « عصبة الاشتراكيين » في سنة ١٨٨٤ وظلت قائمة حتى صارت جزءا من « حزب العمال الاسكتلندي » في سنة ١٨٨٨ . وكان من بين زعماء من شاركوا في الدعوة لها دكتور ج.ب.كلارك ( ١٨٤٦ — ١٩٣٠ ) ، الذى كان على صلة « بالمجلس البريطانى » « للدولية » كما كان عضوا في البرلمان من سنة ١٨٨٥ الى سنة ١٩٠٠ عن عمال مزارع الفاكمة ؛ وكذلك كان منهم روبرت بوتلين كينجهم جراهام ، الذى لعب دورا فيما بعد في « حزب العمال الاسكتلندي » وفي « الفدرال الديموقراطى الاشتراكي » كما كان عضوا راديكاليا في البرلمان في سنة ١٨٨٦ الى سنة ١٨٩٢ .

وهكذا كانت الحركة المناهضة لنظام سادة الاراضى قد بلغت ذروة نشاطها في ايرلندة كما كان لها نشاطها الفعال في بريطانيا العظمى قبل أن يعرف كتاب هنرى جورج « التقدم والفقر » في هذا الجانب من

الاطلنطى . ويبدو أن والاس بصفة خاصة كون خطته عن تأمين الأرض مستقلا تماما عن هنرى جورج ، ويكاد يكون من المؤكد أنها كانت ستظهر فى برنامج « الفدرال الديموقراطى » حتى اذا لم يكن « التقدم والفر » قد ظهر أصلا . بيد أنه كانت هناك صلة غير مباشرة عن طريق أيرلندة . إذ أن ميشيل دافيت ، الذى كان قد كون أفكاره ابان السنوات التى قضاه فى السجن — حيث عومل معاملة سيئة جدا ، زار امريكا بعد اطلاق سراحه وقابل هناك هنرى جورج قبل ظهور كتابه بفترة وجيزة . ولا شك فى أن مذاهب جورج أثرت فيه وصار متحمسا فى نشر أفكاره ، ولعله المسئول عن زيارة جورج لآيرلندة فى سنة ١٨٨٢ . بيد أن دافيت ، بينما كان يرحب بجورج بوصفه حليفا ، كان قطعاً اشتراكيا ومن دعاة تأمين الأرض ، ولم يقبل مطلقا آراء جورج فيما يتعلق بمزايا حرية التجارة وحرية التعامل . وكان ولاس كذلك اشتراكيا ومدافعا عن تأمين الأرض ولو انه لم يشارك فى الحركة الاشتراكية المنظمة الا مشاركة يسيرة .

والى جانب الحركة الخاصة بالاصلاح الزراعى قامت فى السبعينات أربع جماعات أخرى تستحق الاهتمام على أساس أنها تمثل اتجاهات راديكالية ساعدت فى تمهيد السبيل لعودة الحياة الاشتراكية . وهى جماعات مختلف بعضها عن البعض تماما . وكانت اثنتان منها قليلتى العدد، ولكنهما مهمتان بسبب الصفات الشخصية لكبار مؤيديهما . وهما «الوضعية» ، التى كان داعيتها الرئيسيان هما الأستاذ بيزلى وفردريك هاريسون ( ١٨٣١ — ١٩٣٣ ) ؛ وحركة «الاشتراكية المسيحية» الجديدة تحت قيادة القس ستىوارت هيدلام . وكانت الحركتان الأخريان حركتين شعبيتين لهما أتباع كثيرون بين العمال الراديكاليين — راديكاليين برمنجهام

بقيادة جوزيف شميرلين الذين كانوا في تحالف وثيق من راديكالي لندن من أتباع شارلس ديلك ، و « العلمانيين الجمهوريين الراديكاليين » الذين كان زعيمهم شارلس برادلو . ولم تقبل أى من هذه الحركات ، باستثناء حركة ستيوارت هيدلام ، الاشتراكية — بل ان برادلو أعلن أنه خصم شديد لها . ومع ذلك فقد أسهموا جميعا ، كل بطريقة الخاصة ، في انتماش الاشتراكية في بريطانيا العظمى في الثمانينات .

كان ادوارد سبنسر ييزلى ( ١٨٣١ — ١٩١٥ ) أستاذ التاريخ في كلية الجامعة بلندن ، وترجم كتاب أوجست كونت « الفلسفة الوضعية » ، وقد كان راديكاليا خالصا يعطف عطفًا شديدا على حركة الطبقة العاملة وعلى استعداد دائم لمساعدتها . ورأس الاجتماع الذى تأسست فيه « الدولة الأولى » كما رأس فيما بعد المناورة المعرفة التى جرت بين هيندمان وهنرى جورج فى موضوع « الضربة الواحدة ضد الاشتراكية » ، وكذلك عدة اجتماعات أخرى نوقشت فيها بعض قضايا الطبقة العاملة التى ثار حولها الجدل . وساهم فى تحرير صحيفة جورج بوتر « بيهايف » (Beehive) وساعد النقابات ، مع فردريك هاريسون ، فى نضالها القضائى العظيم بين سنة ١٨٦٧ وسنة ١٨٧٥ . وكان يقف الى جانب كل حركة تقدمية فى حاجة الى تأييد ، ولم يتردد قط فى أن يقول رأيه بصراحة . بيد أنه كان مقتنعا بفلسفة كونت ، ومن ثم لا يؤمن بالاشتراكية . لأن نظرية كونت السياسية تنطوى على ازدواج بين الدولة والكنيسة — لا كنيسة رجال الدين ، ولكن الكنيسة الوضعية التى تضم البشرية — وهو ازدواج لم يكن فيه رجال الدين الجديد يحكمون العالم كسلطة زمنية ولكنهم يسيطرون على كل التربية ويعملون قوة موحدة توجه الجنس البشرى نحو الحكم « العلمى » . فكان ييزلى يستطيع دائما أن

يقول ، عندما كان يرأس المحاولات التي يمزق فيها بعض الاشتراكيين  
والمناهضين للاشتراكية أفكار بعضهم الآخر ، أنه لا يتفق مع أى الطرفين .  
ولكن ذلك لم يمنعه ، أو يمنع حليفه هاريسون ، من تقديم الخدمات  
الجليلة للنقابات في ساعة حاجتها : كما لم يمنع ييزلى من أن يكون على  
علاقة ودية تماما بهيندمان وزعماء الحركة الاشتراكية الجديدة الآخرين .  
وكان ستوارت دكورت هيدلام ( ١٨٤٧ — ١٩٢٤ ) ، من الناحية  
الأخرى ، اشتراكيا وقد ألقى بنفسه بهمة في الحركة الاشتراكية الجديدة ،  
أولا في « الفدرال الديموقراطى الاشتراكى » ، وفى « الجمعية القائية »  
بعد ذلك . وكان هيدلام من كبار رجال الكنيسة ويعمل خوريا لكنيسة  
بتنال جرين — أحد أحياء الأيست اند فى لندن . وقد خاض المعركة ضد  
دعاة العلمانية وأخذ يدعو بهمة « لاشتراكية مسيحية » مستمدة الى حد  
كبير من الاشتراكيين المسيحيين فى الخمسينات ، ولكنه عبر عنها بصورة  
تحمل طابعا كفاها أكثر بكثير . وفى سنة ١٨٧٧ أسس « طائفة سان ماتيو »  
وهى جمعية مؤلفة من بعض رجال كنيسة انجلترا والأشخاص الآخرين  
من ذوى الاتجاه الاشتراكى الواضح . وعندما ظهر كتاب جورج « التقدم  
والفقر » رجب به بحماسة ، ولكنه سار أبعد منه بتطبيقه مذاهبه على  
رأس المال كما طبقه على الأرض . واتخذ نشاط هيدلام ، الذى  
قصره فى أول الأمر على لندن ، صورة حضور الاجتماعات ، التى يعقدها  
دعاة العلمانية والجمهورية ، وكان يدعوهم الى الاعتراف بالمسيح بوصفه  
زعيمهم الحقيقى فى الحرب المقدسة ضد الفقر والاضطهاد ، وفى نفس  
الوقت كان يؤيد مطالبهم الاجتماعية أو يزيد عليها . وقد كتب هيدلام  
عدة نشرات ؛ ولكنه لم يكن منتظرا بقدر ما كان داعية عمليا هيا الدفعة  
الأولى لجماعة كبيرة من الاشتراكيين ، معظمهم من طائفة « الأسقفين

الانجليكانيين « (High Anglican) ، ابان السنوات الأخيرة من القرن الماضي . ولما كانت الاشتراكية المسيحية في عهد موريس وجماعته لم تحظ بقبول كبير من جانب الانجيليين (Low Church Evangelical): فانها وجدت صدى بين أولئك الذين أطلق عليهم فيما بعد « الإنجلو كاثوليك » من ناحية ، وجماعة « دعاة الحديث » (Modernists) من ناحية أخرى . اذ كان اتجاه الانجيليين القوي و « فردية » بعض جماعات « المنشقين » (Nonconformists) تقف في سبيل انتشارها بينهم .

وقد كانت « الوضعية » و « الاشتراكية المسيحية » حركتين صغيرتين تكادان تنحصران في المثقفين وحدهم . أما الحركات الشعبية التي مهلت السبيل للاتعاش الاشتراكي فتجسدها في راديكالية جوزيف شميرلين وشارلس ديلك ، وفي راديكالية شارلس برادلو الجمهورية اللاحادية ، وكانت آتني ييزانت تعمل معه آنذاك في تعاون وثيق لفترة ما .

وكان جوزيف شميرلين ( ١٨٣٦ — ١٩١٤ ) قد تقاعد عن العمل بعد أن كون ثورة في سنة ١٨٧٤ وكرس نفسه للسياسة تماما . وكان معروفا قبل ذلك ، لا في برمنجهام وحدها — حيث انتخب عضوا راديكاليا في « مجلس المدينة » في سنة ١٨٦٩ ، ولكن أيضا بوصفه رئيس « عصابة التربية القومية » خصم الكنيسة اللدود في الصراع من أجل السيطرة على التربية . وفي سنة ١٨٧٣ كان قد صار عمدة لمدينة برمنجهام ، وهي مدينة ذات تقاليد راديكالية عظيمة ؛ وقام خلال السنوات القليلة التالية بتنفيذ برنامج من الإصلاحات المحلية ، وكان على رأس أغلبية راديكالية . فاستولت البلدية على مرققى المياه والغاز ، وبدأت عملية تنظيف الأحياء القذرة ، وأنشئ جهاز ادارى نموذجي للشئون الصحية . وفي سنة ١٨٧٥ دعا شميرلين الى عقد « مؤتمر للشئون الصحية البلدية » في برمنجهام ،



وكان هذا المؤتمر هو البداية الحقيقية للحركة التي عرفت فيما بعد باشتراكية « المياه والغاز » أو « اشتراكية البلدية » . وفي العام التالي انتخب عضوا في البرلمان ؛ وفي العام الذي يليه شرع يعمل ، مع فرانسيس شاندهورست ( ١٨٤٠ — ١٩٠٠ ) ، في تنظيم « الفدرال التحرري القومي » ، وهو هيئة قصد بها جذب « الاتحادات الراديكالية والمحلية » الى الراديكالية وتوحيدها في حملة ضد عناصر الأحرار القدامى (Whigs) في الحزب . وكانت هذه الهيئة هي التي نظمت الانتخابات التحررية الناجحة في سنة ١٨٨٠ ؛ وكان من نتائج عملها أن دخل شميرلين الوزارة رئيسا « لمجلس التجارة » مع سير شارلس ديلك ( ١٨٤٣ — ١٩١١ ) أولا كوكيل لوزارة الخارجية ثم كرئيس « لمجلس الحكم المحلي » بعد ذلك ابتداء من سنة ١٨٨٢ . وكان شميرلين وديلك هما المحركان الرئيسيان لتشريعات سنة ١٨٨٤ و سنة ١٨٨٥ التي حررت نظام الانتخابات في الريف وأعاد توزيع مقاعد البرلمان بحيث أضفى على المدن الكبرى ومناطق التعدين وزنا أكبر .

وهكذا اتفق انشاء « الفدرال الديموقراطي » مع حدوث حركة تحررية واضحة نحو اليسار ؛ ووجد الاشتراكيون أنفسهم خلال النصف الأول من الثمانينات يقاتلون في معركة قاسية ضد الراديكاليين من أتباع شميرلين . بيد ان سياسة شميرلين كان لها وجه آخر : فقد كان أمبراليا قويا ، ولم يكن في وسعه أن يهضم فكرة الحكم الذاتي في أيرلندا بأية صورة قد تهدد الوحدة الامبراطورية . وكان انتصار الأحرار في سنة ١٨٨٠ قد حدث في نفس الوقت الذي ظهرت فيه « عصبة الأرض » التي أنشأها ميتشل دافيت وأيدها في أولى مراحلها بارنل ، الذي كان قد صار زعيما قوميا في سنة ١٨٧٨ . ولما وجدت حكومة الأحرار نفسها أمام حملة دافيت

التي تنادى « بعدم دفع الإيجار » ، التجأت الى استعمال العنف الشديد ؛ وقد أدى ذلك الى اصطدامها مع مجموعة كبيرة من الرأى الراديكالى البريطانى .

وكان من جراء موقف شمبرلين فى هذه القضية أن فقد قسما كبيرا من التأييد الراديكالى الذى كان يتمتع به ؛ كما أن « الفدرال الديموقراطى » وضع المشكلة الايرلندية فى مركز الصدارة ، كما سنرى ، فى سنواته الأولى . وعندما اقتنع جلاستون بأن منح ايرلنده الحكم الذاتى هو الحل الوحيد الممكن للمشكلة استقال شمبرلين ودليك من الوزارة ، وشرعوا ينظمون أتباعهم على أساس من الراديكالية الشديدة فى الداخل ووحدة الامبراطورية بوصفها جوهر السياسة الخارجية . وكان « البرنامج غير المرخص » (Unauthorithed Program) الذى تقدم به شمبرلين فى سنة ١٨٨٥ هو البرنامج الذى أراد أن يتصر به على « الأحرار » ويوقف نمو الاشتراكية كقوة سياسية منفصلة . ولكن هذه « الراديكالية الداخلية » عرضت على الناخبين مقترنة بسياسة الاكراه فى ايرلنده والنمو الامبريالى .

وقد سار شمبرلين ودليك فى « البرنامج غير المرخص » شوطا بعيدا . اذ اتخذ البرنامج نفسه قسما كبيرا من حجج الاشتراكيين وهنرى جورج؛ ولكنه استبدل بالتأميم أو « الضربة الواحدة » كوسيلة لرفع الظلم الذى وقع على الكثرة بفقدانهم نصيبهم فى التراث المشترك « فدية » يدفعها الأغنياء فى صورة ضرائب مرتفعة . ومن حصيلة هذه « الفدية » يتلقى الشعب كله ميزة التعليم المجانى ورفع مستوى الاسكان وخدمات اجتماعية أكثر — شعارنا يعرف الآن « بدولة الرفاهة » . ويوضع نظام يطمئن الفلاح بمقتضاءه على الأرض التي فى حيازته وعلى أنه سيدفع

إجبارا عادلا ويحصل على تمويل أكمل عن التحسينات التي يدخلها على الأرض ؛ ويتاح للعامل الزراعي فرصة الحصول على مزرعة صغيرة (ثلاثة أفدنة وبقرة ) ؛ وتتقرر سلطات خاصة لشراء الأرض إجباريا للمصلحة العامة ، وهكذا . وبالإضافة الى ذلك تحصل الكنيسة عن الدولة وبنى تعدد الأصوات الانتخابية ويقرر نظام دفع مكافآت لأعضاء البرلمان . والثى الوحيد من بين مقترحات شميرلين الراديكالية الأولى الذى لم يأت ذكره فى البرنامج هو المطالبة بالنظام الجمهورى ؛ وهى سياسة لم تعد تتلاءم مع رجل دولة امبريالى النزعة . بيد أنه حتى فى سنة ١٨٥٥ أوضح شميرلين بجلاء أن الملكة يجب ألا تكون أكثر من مجرد رمز للامبراطورية ، وأن أى تدخل من جانبها ضد سير الديمقراطية الراديكالية يعرض تاجها للخطر .

وقد أشار شميرلين فى دعوته لهذا الدفاع المتحدى — الذى تحدى به حزبه هو — اشارة صريحة الى الاشتراكية وقال انه يجب النظر اليها «لا على أنها وصمة ، بل على أنها اتجاه حديث يتطلب الأمر الاعتراف به» . وأضاف الى ذلك « ان طريق التقدم التشريعى فى انجلترا كان ذا طابع اشتراكى متميز منذ بضع سنين ويجب أن يستمر كذلك » .

ويجب أن نتذكر أن هذا البرنامج نشر فى سنة ١٨٨٥ ، بعد أن اعتنق « القدرال الديموقراطى » برنامجا اشتراكيا كاملا بعامين ، وفى لحظة كان عدد الناخبين قد زاد لتوه زيادة كبيرة ( من أقل من ثلاثة ملايين الى حوالى خمسة ملايين فى بريطانيا العظمى باستثناء ايرلنده ) ؛ وفى ايرلنده أدى توسيع حق الاقتراع فى الريف الى زيادة مقاعد « الحزب الوطنى » زيادة كبيرة ؛ وفى الريف الاسكتلندى جعل انشاء حركة كبيرة بين عمال البساتين فى حيز الامكان ؛ بينما فى انجلترا ، برغم أنه جعل سيطرة المحافظين أقوى

في الدوائر الرفية ، أثار أيضا حركة كبيرة من أجل المطالبة بالاصلاح الزراعي قامت بها « عصبة استرداد الأرض » وبعض الهيئات الأخرى . ولا يعنى « البرنامج غير المرخص » بطبيعة الحال ان شميرلين تحول الى الاشتراكية . فهو لم يظل امبرياليا متحمسا فحسب ، بل وشديد الايمان بالمشروع الخاص أيضا . بيد أن هنرى جورج وكثيرين من دعاة الاصلاح الزراعى كانوا يشاركون في وجهة النظر الأخيرة هذه . ولقد كان انجيل شميرلين الاجتماعى أقرب شيئا بانجيل هنرى جورج منه بانجيل ماركس الى حد كبير جدا ؛ ولكنه اختلف عن جورج في أنه لم يمتد في « حرية التعامل » — والسبب في ذلك ، أو الجزء الأكبر من السبب ، هو نزعة الامبريالية . فكان يريد أن تدخل الدولة بصورة ايجابية كحليف للمشروع الرأسمالى — لا أن تقف على الحياد موقف الحكم . وكانت هذه النزعة الى تدخل الدولة ايجابيا الى جانب الرأسمالية هي التي دفعته بعد ذلك بعشر سنوات الى الاشتراك في وزارة المحافظين وتولي زعامة حملة تدعو الى الوحدة الاقتصادية الامبراطورية .

ولم يفصل شميرلين عن حزب الأحرار بعد نشر « البرنامج غير المرخص » مباشرة . فقد اشترك في وزارة جلاستون الجديدة بوصفه رئيسا لمجلس الحكم المحلى ؛ ولكنه استقال ثانية فورا تقريبا عندما تقدم جلاستون بمشروع « قانون الحكم الذاتى لايرلندة » . واستمر بعد ذلك لمدة تسعة أعوام على رأس حزب أحرار « اتحادى » منفصل كان يقرب شيئا فشيئا من المحافظين .

وفى هذه الأثناء ابتعد شارلس ديلك ، الذى لم يتبع زميله في الاتجاه نحو « المحافظة » ، عن المسرح السياسى مؤقتا في سنة ١٨٨٥ بسبب قضية طلاق . وهكذا فشلت تلك المحاولة الكبيرة لتحويل حزب الأحرار الى

الرايكنالية متقدمة فشلا نهائيا ؛ وخلفت الحركة وراءها عددا كبيرا من الرايكنالين لا يعرفون ماذا يفعلون . اذ بعد أن فشلت التحررية واتجاه شميرلين في ارضاتهم اصبحوا مستعدين الى حد ما لتقبل انجيل جديد . وعندئذ فقط — وليس قبل ذلك — صارت الأوضاع في بريطانيا العظمى ملائمة حقيقة لنمو حركة اشتراكية ، — على شرط أن تقدم لهم الاشتراكية في صورة تجعلهم يعتبرونها تحقيقا لأفكارهم التحررية الراديكالية .

ففي سنة ١٨٨١ ، عندما شرع هنري مايرز هينلمان (١٨٤٢ — ١٩٢١) يعمل في انشاء « الفدرال الديموقراطي » لم تكن الظروف قد فضحت بعد لقيام حركة اشتراكية كهوة برلمانية . ؛ وتفسر لنا هذه الحقيقة الى حد كبير ، كما سنرى ، تاريخ الحركة التي بدأها . لقد كانت معارضة الاكراه في ايرلندة شعارا طيبا فعلا ، وكذلك كان الاصلاح الزراعي . ولكن ما كان أى منهما يصلح أساسا كافيا لحركة سياسية تستطيع أن تتحدى بصورة فعالة التحررية ككل ، أو ذلك النوع الراديكالي منها الذي كان يمثلته شميرلين . اذ مادام هناك جناح يسارى قوى يعمل داخل حزب الأحرار مع بعض الأمل في تحويل الحزب الى سياسة شميرلين الداخلية ، لم يكن هناك باعث قوى يحمل زعماء النقابات أو أتباعهم العاملين على الالتفاف حول قضية الاشتراكية ، أو حتى على تكوين حركة عمالية سياسية مستقلة . ولم تفتح هذه الفرصة الا عندما افتقرت تحررية جلاستون وتحررية شميرلين نهائيا ، وعندما وجد مؤيدو شميرلين أن عليهم أن يرغبوا أنفسهم على قبول نزعة الامبريالية الى جانب سياسته في الاصلاح الاجتماعى . وهكذا كانت سنة ١٨٨٦ لحظة حاسمة ؛ ومن هذه النقطة بدأ حقيقة ذلك التيار من الراى الذى اكتسح الاشتراكية الماركسية جانبا وأدخل العناصر الكبرى لليسار العمالى « البريطانى » في « النقاية الجديدة »

التي بدأت في سنة ١٨٨٩ ، وفي حركة « التمثيل العمالي المستقل » التي سادت في التسعينات . فحتى سنة ١٨٨٦ كان الاشتراكيون يجاهدون ضد التيار : وبعد سنة ١٩٨٦ فشلت الماركسية البريطانية ، لأسباب مختلفة سنعود إليها فيما بعد ، في السباحة مع التيار ففقدت فرصتها .

وقبل أن نبدأ في التطورات الاشتراكية التي حدثت في الثمانينات علينا أن ننظر في آخر القوى الأربع المائدة التي أسهمت في نموها . وهذه القوة هي الحركة الجمهورية الراديكالية التي تزعمها شارلس برادلو (١٨٣٣ — ٩١) وكانت تقوم على عداوة فعال ضد الدين وضد الامتيازات الأرستقراطية . وقد كان « للعقلية » و « العلمانية » يوصفها مذهبين متصلين بالآراء السياسية والاقتصادية المتقدمة ، تاريخ طويل قبل عهد برادلو . فمن « ربوية » (Deism) بين الى جمهورية ريتشارد كارلايل العلمانية ، وبعد ذلك دين روبرت أوين « العقلي » وعلمانية جورج جاكوب هولى أوك التي نمت منها ، كانت كلها تمثل سلسلة متعاقبة من الحركات الراديكالية المناهضة للدين ، المتصلة في كثير من الأحيان بالنزعة الجمهورية ، التي اجتذبت قطاعا كبيرا من أصحاب الحرف المهرة في الحرف اليدوية القديمة ، ثم انتقلت الى جزء من البروليتاريا في المناطق الصناعية تحت زعامتهم . ولم تكن هذه الحركات « متطرفة » دائما .. فالأوينية بالتأكيد لم تكن متطرفة . ومع ذلك صار معتقو هذه الاتجاهات منبوذين اجتماعيين في تلك البيئة التي يغلب عليها الطابع الديني الشديد في بريطانيا في القرن التاسع عشر ، واتجه أتباعهم الى الاختلاط بالمنفيين الاشتراكيين الأجانب الذين كان معظمهم يشاركونهم اتجاههم المناهض للدين . بيد أن النزعة الجمهورية الراديكالية ، في جانبها العلماني ، كانت قد نمت بعد أيام الحركة العرائضية لتصير الى حد كبير حركة تحرر فردى

على عداء شديد ضد التنظيم الجماعى وأقرب من هذه الناحية الى القوضوية الفردية منها الى الاشتراكية ، وان لم يذهب معتقوها الى هذا الحد .

وكان برادلو قطعاً راديكالياً فردياً ، ولكنه لم يكن فوضوياً . وقد بدأ تمرده ضد المجتمع في أيامه بالشكوك الدينية التي عبر عنها بقوة في سن الخامسة عشرة عندما كان يعمل كاتباً عند تاجر فحم . وفي السادسة عشر اضطر الى مغادرة بيت أهله والتجأ الى العلمانيين ، بما فيهم أرملة ريتشارد كارلايل ، يعيش بينهم . وحاول عندئذ الجمع بين نشاطه الدعائى والعمل كتاجر فحم ، ولكنه فشل ، وفي سن السابعة عشر تطوع في الجيش . وحصلت أسرته على إعفائه من الخدمة العسكرية مقابل « بدل » بعد ذلك بثلاث سنوات ، ثم صار كاتباً عند معامى في لندن . وسرعان ما انتقل الى مكتب آخر ، ولكنه حصل أبان خدمته معرفة قانونية واسعة استعملها فيما بعد بصورة فعالة . وفي هذه الإثناء استأنف دعايته ضد الدين مستخدماً اسم « محطم الأصنام » (Iconoclast) حتى لا يفقد عمله . وفي سنة ١٨٥٨ وسّح نطاق نشاطه الى الأقاليم ، وسرعان ما صار معروفاً باجتماعاته المشاغبة وصدامه مع الشرطة . وقد أكسبه أسلوبه الخطابى المؤثر القوى أتباعاً عديدين بسرعة في كثير من المدن التي زارها ، وصار يُعتبر الزعيم الطبيعى لحزب جمهورى كان أيضاً حزبا الحاديا متشدداً . وفي سنة ١٨٦٠ أسست جماعة من المفكرين الأحرار الراديكاليين في شيفلد صحيفة « المصلح القومى » (National Reformer) وبعد ذلك بعامين اقتنى برادلو هذه الصحيفة التي صارت ذات نفوذ كبير كصحيفة اليسار المتطرف . واشترك في حركة الطبقة العاملة السابقة على « قانون الإصلاح » الذى صدر في سنة ١٨٦٧ بوصفه عضواً عاملاً في « عصبة الإصلاح القومى » . وفي سنة ١٨٦٦ نظم « الجمعية العلمانية القومية »

وصار رئيسها ، وصارت هذه الهيئة الجهاز الرئيسى لحركته ، وإن كان قد بذل نشاطا أيضا في «عصبة مالتس» . وقد أوفد في سنة ١٨٧٠ مندوبا عن الراديكاليين الانجليز الى الجمهوريين الاسبانيين : وفي العام التالي حاول التوسط بين كوميون باريس و « الجمعية الوطنية » ولكن لم يسمح له بالدخول في فرنسا . وكان قد رشح نفسه قبل ذلك عن نورثامبتون في انتخابات سنة ١٨٦٨ التي جرت عقب صدور « قانون الإصلاح » ، ولكنه سقط . وفشل بعد ذلك مرتين في الانتخابات في سنة ١٨٧٤ ؛ ولكنه انتخب ، في محاولته الرابعة ، في سنة ١٨٨٠ زميلا لهنرى لابوشير ، الراديكالى الذى يتسمى الى الطبقة الوسطى والذى أسس صحيفة « الحقيقة » (Truth) . بيد أن مجلس النواب لم يسمح له بأخذ مقعده فيه عندما رفض أن يحلف « اليمين » وأراد استعمال حقه في الاكتفاء « بالتمهد » دون قسم (Right to Affirm) ؛ ولكن المجلس سمح له بعد مدة « بالتمهد » — على مسئوليته الخاصة . فأخذ مقعده وبدأ يدلى بصوته ؛ ولكنه نوزع في هذا الحق أمام القضاء ، وحكم القضاء بأن يفقد مقعده . ولما حاول أن يستمر في المجلس رغم هذا الحكم طرد منه بالقوة . وعندئذ رشح نفسه ثانية في سنة ١٨٨١ ، وانتخب للمرة الثانية . وطرده مجلس العموم ثانية . وفي العام التالي رشح نفسه مرة أخرى في نورثامبتون ، ونجح في الانتخابات ثانية . وعندئذ ذهب الى المجلس وحاول أن يحلف اليمين بطريقته الخاصة . ولكن المجلس استبعده ثانية . وكان في هذه الأثناء قد اشتبك في عدة نزاعات قضائية فجمت عن هذا النزاع ، وتعرض للافلاس ، الأمر الذى كان سيؤكد استبعاده من المجلس . ولكنه استمر يناضل ، وتوجه الى منصة المجلس دون استكمال اجراءات عضويته ولكنه أبعد بالقوة مرة أخرى . وفي سنة ١٨٨٣ عرض



في المجلس مشروع قانون يسمح « بالتعهد » بدلا من « القسم » ولكن المجلس رفضه بأغلبية صوتين فقط . وفي سنة ١٨٨٤ انتخب برادلو مرة أخرى عن نورثامبتون ، ولكنه لم يحاول أن يأخذ مقعده في المجلس الى العام التالي ، وعندما ذهب ليأخذ مقعده طرده المجلس ثانية . ولكنه أعيد ثانية الى البرلمان مع لايوشير في سنة ١٨٨٥ وسُمح له أخيرا بأن يأخذ مقعده في المجلس في بداية سنة ١٨٨٦ . وفي هذا العام أعيد انتخابه للمرة الأخيرة واستمر يمثل نورثامبتون حتى وفاته في سنة ١٨٩١ .

وطوال كل هذه السنوات كان برادلو مشتركا في حملات أخرى ، خاصة في المطالبة بحرية الصحافة . وناضل فضلا عنيفا ضد « قوانين التجديف بالدين » وضد القيود المفروضة على الدعاية لضبط النسل ؛ كما كان من كبار أنصار حق عقد الاجتماعات العامة . وكان في هذه الصراعات على صلة وثيقة من سنة ١٨٧٤ الى ١٨٨٧ مع آني ييزانت ( ١٨٤٧ — ١٩٣٣ ) التي انفصلت عنه في آخر الأمر بسبب عداوته للاشتراكية ، وانحازت الى الجانب الاشتراكي . كما كان أيضا أحد المدافعين الأول داخل المجلس وخارجه ، عن المطالب الوطنية الهندية — وفي ذلك أيضا شاركت آني ييزانت نشاطه . وبعد أن أخذ مقعده في البرلمان نجح في استصدار عدة اصلاحات قانونية مهمة ، ومنها حق « التمتع » بدون قسم الذي صار حقا قانونيا أخيرا في سنة ١٨٨٨ .

وكان عداؤه برادلو للاشتراكية شوكة كبيرة في جنب الاشتراكيين البريطانيين في الثمانينات . فقد جذبت دعوته تلك القطاعات من الطبقة العاملة التي كان يغلب جدا أن تعتنق الاشتراكية لو لم تجد أمامها اتجاهها لا يقل عنها راديكالية ؛ كما أن صراعه الطويل مع مجلس العموم جعله موضع عطف الكثيرين وأضفى على آرائه وزنا أكبر . وكان موته في

سنة ١٨٩١ عاملا مساعدا في انتشار الاشتراكية ؛ لأن عددا كبيرا من أنصاره التفوا بعد ذلك حول الهيئات الاشتراكية المختلفة . بيد أنه يجب اعتبار أن حركته نفسها كانت ، رغم معارضته للاشتراكية ، من العوامل التي مهدت لها السبيل ؛ لأن موقف « محطم الأصنام » الذي اتخذه وهجومه على الاتجاه الرجعي لشيخ المنشقين (Nonconformists) ولكنيسة إنجلترا ، أسهما في صرف الناس عن الزعامة السياسية البورجوازية للمنشقين ، وهو أمر كان ضروريا لنمو حركة سياسية مستقلة وقوية للطبقة العاملة .

وقد قام عداء برادلو نحو الاشتراكية الى حد كبير على معارضته للطابع الماركسي الذي اتخذه « الفدرال الديموقراطي الاشتراكي » . فقد كان من أنصار الحرية مزاجا وكان شديد الريبة في السلطة حتى عندما تكون رمزا لسلطة العمال كطبقة . ولو أنه عاش في التسعينات فلعلمه كان وجد نفسه أقل معارضة « للاشتراكية الجديدة » التي نمت بعد ظهور النقابية الجديدة في سنة ١٨٨٩ . بيد أنه من المشكوك فيه أنه كان سيصير اشتراكيا من أى نوع قط . فقد كان مشغولا تماما بتأكيد حقوق الفرد في أن يختار طريقه لنفسه ، الى درجة لا تسمح له بالاهتمام بأية قضية أخرى . ومع ذلك فقد كانت هناك قضية واحدة مشتركة بينه وبين الاشتراكيين — الدفاع عن حرية الكلام وعقد الاجتماعات العامة والتظاهر . وقد لعب أتباعه ، كما سنرى ، دورا عاملا في النضال من أجل حق عقد الاجتماعات ، في ميدان الطرف الأغر إبان الثمانينات — فقد كانت « عصابة القانون والحرية » ، التي تأسست في سنة ١٨٨٧ ، مؤلفة الى حد كبير من الجمهوريين من أتباع برادلو وديلك ، اللذين كانا شريكين في النفوذ السائد في أندية الجناح اليسارى الراديكالية في منطقة لندن . وهناك حركة واحدة أخرى ، أو على الأصح محاولة لخلق حركة ،

يجب أن نذكرها قبل أن نصل الى هيندمان و « الفدرال الديموقراطى » الذى أنشئ فى سنة ١٨٨١ . فى سنة ١٨٧٩ نشر جون سكتشلى ( ١٨٢٢ — ١٩٠٠ ) : أحد أصحاب المطربين القدماء ، كتبيا فى برمنجهام تحت عنوان « مبادئ الديموقراطية الاشتراكية » دعا فيه الى انشاء حزب ديموقراطى اشتراكى على النمط الألمانى فى بريطانيا العظمى . وتابع ذلك بمحاولة تكوين « الحزب الديموقراطى الاشتراكى فى المقاطعات الوسطى » كنواة لحزب أكبر ؛ ولكن المحاولة لم تنته الى نتيجة فقد ذوت الحركة أو اندمجت فى الحركة القومية التى قامت بزعامة هيندمان . واشتغل سكتشلى بعض الوقت منظمًا « للفدرال الديموقراطى » فى المقاطعات الوسطى ، وكان له نشاط اشتراكى فيما بعد فى مدينة هال . ولكن سرعان ما انتهى عمله ولم يبق دور رئيسى .

ونستطيع الآن ، ولدينا فى ذهننا هذه الصورة الخلفية ، أن ننظر فيما كان يقصده ه . م . هيندمان بانشاء « الفدرال الديموقراطى » . لقد كانت فكرته ، كما وصفها لماركس من مبدأ الأمر ، أن يعمل على اعادة الحياة للحركة العرائضية ، وعقد آماله على الأندية الراديكالية وعدم رضاها عن سياسة حكومة الأحرار ، خاصة فيما يتعلق باستعمال سياسة الاكراه فى ايرلنده . ولم يفكر هيندمان فى هذه المرحلة فى انشاء هيئة اشتراكية بصورة نهائية . بل كان هدفه أن يثير حركة جماهيرية من التذمر بين طبقة العمال ، مستخدما فى ذلك أندية العمال الراديكاليين التى كانت توجد منها أعداد كبيرة فى مناطق الطبقة العاملة ، خاصة فى لندن ، وكانت دعاية شميرلين الراديكالية قد بعثت فيها الحياة . وكان لديك نفوذ قوى جدا فى هذه الأندية فى منطقة لندن ، وكذلك كان لبرادلو . وأراد هيندمان أن يفصلهما معا عن الجناح الراديكالى من حزب الأحرار و « العلمانيين » ، وأن يجمعهما فى حركة تشبه العرائضية ، ولكن ببرنامج

اجتماعي أكثر تحديدا . وكان هيندمان في الواقع مازال على أعتاب حياته السياسية كاشتراكي ؛ اذ كان قد تحول لتوه الى الاشتراكية عن طريق قراءته لنسخة فرنسية من كتاب كارل ماركس « رأس المال » أعطاه اياها صديق من أصدقائه غير محافظ في آرائه هو ه . ا . بتلر جونستون الذي كان عضوا في البرلمان عن كنتربري كمحافظ أولا ، ثم بعد ذلك كمستقل ، من سنة ١٨٦٢ الى ١٨٧٨ . وقرأ الكتاب على ظهر سفينة في طريقه الى الولايات المتحدة في سنة ١٨٨٠ ؛ وفي أمريكا قرأ « التقدم والفقر » الذي كان قد ظهر في العام السابق . وقد حوله الكتابان ، لا الى مذهب هنري جورج ، ولكن الى الاشتراكية الماركسية ، التي استمر يدعو اليها بقية حياته . وعند عودته تعرف بماركس وزاره ليناكش خطه معه . ولم يشجعه ماركس فيما يتعلق بفرص انعاش العرائضية ؛ ولكن هيندمان سار في طريقه لا يلو . وكتب كتابا صغيرا بعنوان « انجلترا للجميع » أشار فيه الى مذهب ماركس محبذا ، ولكنه لم يذكر اسمه ، وعبر في نفس الوقت عن أمله في أن يترجم الى الانجليزية . وأثار اغفال هيندمان لاسم ماركس فائرة انجلز ، الذي كان ينفر من هيندمان ويعترض على صداقته لماركس ؛ وحمل انجلز ماركس على قطع صلته به . ولم يتضح قط لماذا أنفل هيندمان ذكر اسم ماركس . لقد ذكر ماركس في خطاب لسورج أن هيندمان أخبره أنه أراد ألا يمرض نجاح خطفه للخطر باقترانها باسم زعيم « الدولي الأولى » والمدافع عن كوميون باريس من مبدأ الأمر — ولعل ذلك صحيح الى حد ما . بيد أن هذا ليس تفسيرا شافيا تماما ؛ لأن اشاراته الى « مفكر ألماني » كان لابد أن يعرف أنه يقصد بها ماركس ، وإذا كان يريد حقا أن يبعد اسم ماركس عن دعايته ، لما ذكره مطلقا حتى بهذه الاشارات . وأيا كان التفسير ، فإن النتيجة كانت أن انعاش

الاشتراكية البريطانية بدأت وماركس لايباركها ، وإن حركة هيندمان عرقل تدهمها عداء انجلز الايجابي بعد موت ماركس في سنة ١٨٨٣ .

وهكذا ، فإن هيندمان كان حديث العهد بالتحول الى الاشتراكية عندما شرع في محاولته اعادة الحياة الى الحركة العرائضية . وكان مايطاوله هو العمل على اجتذاب الأندية الراديكالية ، أولا في لندن ثم في غيرها ، فصلها عن راديكالية شميرلين وبرادلو ، وانشاء حزب عمالي جديد كان يأمل في تحويله مع الوقت الى معتقده الاشتراكي الحديث العهد . وهيأت له معارضة الراديكاليين لسياسة الاكراه في ايرلندة والتأييد الراديكالي المنتشر « لعصبة الأرض الايرلندية » التي أنشأها دافيت ، الفرصة المباشرة للعمل . وكان بين أولئك الذين اشتركوا في الاجتماعات الخاصة الأولية التي عقدت لبحث مشروع هيندمان ، بتر جرنستون الذي سبقته الإشارة اليه و ا . س . بيزلي ، وجوزيف كووين عضو البرلمان الراديكالي المعروف الذي كان يمثل نيوكاسل ، وج . لورد الذي كان سكرتير « نادي روز ستريت الديمقراطي » — وكان من الأماكن الرئيسية التي يجتمع فيها الاشتراكيون المنفيون الذين كانوا قد بدأوا فيه قطاعا بريطانيا في الثمانينات . وفي أول اجتماع ثم لبحث خطته رأس الجلسة جوزيف كووين ، الذي كان زعيم « اتحاد الاصلاح الشمالي » في سنة ١٨٦٧ ، وأيد عمال المناجم الشماليين في كثير من مجاهداتهم وظهرت راديكاليته في الثنونة الدولية كما ظهرت في الثنونة الداخلية . بيد ان كووين سرعان ماتخلى عن الموضوع ورأس هيندمان نفسه الاجتماعات التالية . ولم تنضم معظم الأندية .. اذ كان تفوذ ديلك وبرادلو مازال قويا جدا . ولكن « الفدرال الديمقراطي » بدأ على نطاق صغير ، وكان أول عمل مهم له أن أرسل وفدا الى ايرلندة بدعوة من

« عصبه الأرض » التي يتزعمها دافيت . وعاد الوفد بتقرير فظيع عن حالة الفقر المدقع والاضطهاد السائد في أيرلندة ؛ وعقد « الفدرال » ، متعاوناً مع فرع « لعصبه الأرض » في انجلترا كان هيندمان عضواً فيه أيضاً ، سلسلة من الاجتماعات في الهواء الطلق في هايد بارك للاحتجاج ضد سياسة الحكومة ، وأرسل خطباء إلى الأندية الراديكالية يتحدثون عن نفس الموضوع أساساً . وحدث شيء من التقدم نتيجة لهذه الجهود ، إلى أن اغتيل لورد فردريك كافندش وف . هـ بيرك في ميدان فينكس في دبلن في مايو سنة ١٨٨٢ . وقد أدى هذا الاغتيال إلى موجة من الشعور المعادي لأيرلندة في بريطانيا العظمى . وكان أحد البيانات التي أصدرها « الفدرال الديمقراطي » — هو « بيان بترون » الذي كان موجهاً ضد حكومة الأحرار — قد جعل كثيراً من الأندية الراديكالية تنسحب ؛ وانسحب عدد آخر من الأندية بعد حادثة ميدان فينكس . بيد أن « الفدرال » ثبت على موقعه وندد بإجراءات القمع الجديدة التي اتخذتها الحكومة ، وذهب إلى أن أعمال العنف في أيرلندة هي النتيجة التي لا بد منها كرد على سوء الحكم والاضطهاد .

وقد قضت هذه التطورات على خطة هيندمان الأصلية — إذا كان هناك أي أمل في نجاحها أصلاً . فبدلاً من « فدرال » يقوم على الأندية الراديكالية في لندن لم ينجح إلا في إنشاء جمعية صغيرة من أشخاص كانوا إما لا صلة لهم بالثورة أو كانوا على استعداد ليقطعوا صلتهن بها نهائياً ومستعدين لاعتناق آراء ثورية فعلاً ، لا مجرد آراء راديكالية ، ولتأييد استخدام العنف كسلاح سياسي . ومن بين أولئك الذين لم يجدوا أية صعوبة في تحييد مثل هذا الموقف كثير من اللاجئين الأجانب الذين حولوا بسهولة إيمانهم بالثورة في بلادهم إلى الأوضاع البريطانية .

وكان معظم هؤلاء المؤيدين اشتراكيين فعلا من نوع أو آخر ؛ وقد ساعد تأثيرهم في تحويل «القدرال» الى هيئة اشتراكية نهائيا . وكان البند الوحيد الاشتراكي حقيقة في برنامجه الأصلي هو المطالبة بتأميم الأرض ، وهو ما كان يدعو اليه دافيت من قبل . ولكنه في اعلان مبادئه ، الذى أصدره مؤتمره فى سنة ١٨٨٢ ، « ندد بحزبى أصحاب الأراضى والرأسماليين » بوصفهما أعداء العمال ، وأعلن « أن أولئك الذين يصنع عملهم ثروة هذه البلاد يجب أن يعتمدوا على أنفسهم فقط » . واستطرد الاعلان قائلا : « ان هدف القدرال الديموقراطى هو تهئية الوسائل لتنظيم عمال بريطانيا العظمى وايرلندة بحيث يكونون فى وضع يمكنهم من تحقيق مصالح جمةرة الناس الذين يضحى بهم الآن باستمرار لجشع الأثرياء وأنانيتهم» . وفى العام التالى أصدر اعلانا صريحا باشتراكيته نشر فى كتيب عنوانه « توضيح الاشتراكية » حظى ببعض الانتشار . وطالب الاعلان بالملكية العامة فى رأس المال كما فى الأرض : وندد بالعنصر الاحتكارى فى الملكية الخاصة فى وسائل الانتاج الصناعى باعتباره مصدرا للاستغلال مثل احتكار الأرض تماما . « مادامت وسائل الانتاج ، سواء فى المواد الأولية أو السلع المصنوعة ، احتكارا لطبقة ، لابد أن يستمر العمال فى المزرعة والمنجم والمصنع أنفسهم مقابل أجر لا يكتفى الا بمجرد البقاء ... ان خلق الثروة قد صار فعلا عملية اجتماعية كل انسان مرغم على التعاون فيها مع جاره ؛ وقد حان الوقت لأن يصير تبادل الناتج عملية اجتماعية أيضا ، لا يخضع لسيطرة الجشع الفردى والريخ الفردى » .

وفى يناير سنة ١٨٨٣ ، عندما كان هذا التحول من الراديكالية الى الاشتراكية لا يزال فى طريقه ، انضم الشاعر المشهور وصاحب الحرفة الفنان وليم موريس الى « القدرال الديموقراطى » ؛ وظل يعمل خلال

العامين التاليين هو وهيندمان معا باعتبارهما أبرز زعمائه . وقسـه برز كلاهما في العمل على تحويل « الفدرال » الى هيئة اشتراكية محددة ، وفي تأييد تغيير اسمه الى « الفدرال الديموقراطى الاشتراكى » في سنة ١٨٨٤ . ولقد كان تحول موريس الى الاشتراكية كاملا مثل تحول هيندمان اليها ، وان لم يكن مفاجئا مثله — لأنه كان اشتراكيا من نوع ما من قبل ولو أنه لم يشترك في الدعوة الى الاشتراكية . وابتداء من سنة ١٨٨٣لقى بنفسه بعزم في غمرة الصراع ، وان لم يكن من غواة الصراع . بل الواقع انه سرعان ما صار أكثر تطرفا الى اليسار من هيندمان ، لأنه لم يكن من السياسيين وكان شديد الريبة في الأساليب والحلول السياسية . بيد أن الاثنين استطاعا أن يعملوا معا في تضافر وثيق فترة ما . فتعاونوا في كتابة كتيب طويل عنوانها « ملخص لمبادئ الاشتراكية » وقام كلاهما بدور كبير في انشاء صحيفة « العدالة » لسان حال الحركة . وكان ذلك في سنة ١٨٨٤ ، العام الذى صدر فيه « قانون الإصلاح » الذى حرر العمال في دوائر الريف ووسع حق الاقتراع في المدن أيضا . وكان أيضا العام الذى بدأ فيه عدد المتعطلين يرتفع بسرعة نحو الذروة التى بلغها في سنة ١٨٨٦ . بيد أن « الفدرال الديموقراطى الاشتراكى » كان مشغولا تماما عندئذ بنزاعاته الداخلية بحيث لم يكن في وسعه أن يهتم بأى شيء آخر سوى شئونه الخاصة .

ولم يكن « للفدرال الديموقراطى » كما رأينا ، في مبدأ الأمر برنامج محدد بوضوح ، وكان يتكون من عناصر غير متجانسة البتة . حتى عندما انسحب معظم الراديكاليين الذين لم يكونوا على استعداد لقطع صلاتهم بالأحرار ، ظلت هناك اختلافات واسعة بما يكفى لمنع « الاشتراكيين » من الاستمرار معا في ود . ففي سنة ١٨٨٤ كانت هناك في « الفدرال »



خمس جماعات رئيسية على الأقل ، وعلى رأس كل منها شخصية قوية . فكان هناك أولا هيندمان وجماعته المقربة الذين كان معظمهم يفكرون على أساس من انشاء حزب سياسى على نمط « الحزب الديمقراطى الاشتراكى الالمانى » ، واعتبرت الاشتراكية أساسا كفاها سياسيا . وثانيا كانت هناك جماعة من النقيبين ، تحبذ الكفاح السياسى أيضا ، ولكنها أقل تأثرا بالماركسية : وقد اتفقت هذه المجموعة مع جماعة هيندمان فى التشديد بزعماء النقابات من العمال — الأحرار ، وكانت قد بدأت فعلا بتحسس طريقها نحو هاية جديدة تضم العمال غير المهرة لتحطيم احتكار الحرف الماهرة . وكان الاختلاف الأساسى بينها وبين جماعة هيندمان انها كانت أكثر اهتماما بالمسائل الصناعية ، وانما أدركت أنه لا يمكن إخضاع الحركة الصناعية للسياسة كما حدث فى ألمانيا . وكان الشخص البارز فى هذه المجموعة هو جون بيرنز ( ١٨٥٨ — ١٩٤٣ ) الذى كان له نشاطه أيضا فى الشؤون السياسية الراديكالية المحلية الخاصة بمدينة لندن . وكانت الجماعة الثالثة ، وهى تقوم أساسا على أندية وجمعيات راديكالية معينة فى شرق لندن — خاصة « نادى ستراتفورد الراديكالى » — متأثرة بعمق بالقوضوية . وكان زعيمها جوزيف لين يعمل بنشاط فى شرق لندن طوال السبعينات ، على اتصال فى الغالب بالمرائضين القديمين شارلس موراي و ج . ف . موراي ، فى « اتحاد حق الاقتراع العام للرجال » . وكذلك على اتصال وثيق بالجماعات القوضوية الأجنبية . وكان لين قد كوّن فى أيست اند ، فى نفس الوقت الذى تكون فيه « الفدرال الديمقراطى » قريبا ، هيئة اسمها « عصبة تحرير العمل » صار لها نشاط كبير جدا فى الدعاية فى الهواء الطلق وأنشأت عدة فروع . وقد ظلت « عصبة تحرير العمل » منفصلة عن « الفدرال الديمقراطى »

حتى سنة ١٨٨٤ ؛ ولكنها كانت ابان العام السابق قد اشتركت في محادثات قصد بها توحيد جمعيات الجناح اليسارى، وفي اصدار بيان اشتراكي مشترك باسم « الفدرال » و « العصبة » والجماعات الاشتراكية الأجنبية المختلفة في لندن يعلن عزم هذه الهيئات على الاستمرار في عمل « الدولية » المنهارة . وبعد ذلك وافقت « عصبة تحرير العمل » على الانضمام الى « الفدرال الديموقراطي » ، دون أن تفقد شخصيتها المتميزة ، على شرط أن يصبح جهارا اشتراكيا كاملا ؛ ولم يغير « الفدرال » اسمه فحسب ، بل انه تبنى أيضا معظم برنامج « العصبة » بما في ذلك هدفها الذى كان : « تحقيق حالة من الحرية في المجتمع تقوم على مبدأ المساواة السياسية ، مع حقوق اجتماعية متساوية للجميع ، وتحرير العمال تحريرا كاملا » . وكانت هذه العبارة تنطوى على نواة للمتابع ؛ لأن الكلمات « حالة من الحرية في المجتمع » كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالدعاية الفوضوية ؛ والواقع أن الجماعة التى كانت تسيطر على « عصبة تحرير العمل » كانت تتألف الى حد كبير من الفوضويين والشيوعيين الفوضويين الذين كانوا على خلاف حاد مع ماركسية هيندمان السياسية . وكانت الجماعة الرابعة في « الفدرال الديموقراطي الاشتراكي » سنة ١٨٨٤ ، هذا اذا جاز لنا أن نسميها جماعة ، تتألف من عدد من الأفراد ، معظمهم من المثقفين ، الذين تحولوا الى الاشتراكية ولكنهم لم يحددوا وجهة نظرهم بجلاء بعد . وكان بينهم بعض ممن كانوا مشتركين في نفس الوقت في انشاء الجمعية « الفابية » ( Fabian ) ؛ وكان بينهم أيضا بعض من تحولوا حديثا عن الراديكالية الى الاشتراكية ، مثل وليم موريس وأرنست بلفورت باكس ( ١٨٥٤ - ١٩٣٦ ) ، الذين كانوا يتعلمون الاشتراكية وهم في طريقهم — وقد تعلمها باكس من ألمانيا بصفة

خاصة : وقد كتب كثيرا عن الاشتراكية الألمانية . وقد تحول الكثيرون من هذه الجماعة الى الاشتراكية اثر قراءة « التقدم والفقر » وعندما رأوا أن حججه تنطبق ، في الظروف البريطانية ، على رأس المال بقدر ما تنطبق على الأرض ؛ ولكن قليلين منهم ، باستثناء باكس ، من كان يعرف شيئا عن الماركسية أو القوضوية ، وكثيرا ما وجدوا أنفسهم في تيه لا أول له ولا آخر وهم يسمعون المجادلات الحسادة بين مدارس الفكر المتنافسة . وأخيرا ، كانت هناك حركة كبيرة تنمو في اسكتلندة بين عمال البساتين ، تحت تأثير دعاة هنرى جورج و « عصابة الأرض » الايرلندية الى حد كبير ؛ وكونت هذه الجماعة «عصابة الأرض والعمل الاسكتلندية» في سنة ١٨٨٤ ، وكانت قد انضمت الى حد ما الى « الفدرال الديموقراطى الاشتراكى » .

وقد ثار جدل كبير حول الأسباب المحددة التى أدت في نهاية سنة ١٨٨٤ الى اقسام « الفدرال الديموقراطى الاشتراكى » على نفسه الى فرقتين ، ويرجع هذا الجدل الى حد كبير الى أن القضايا موضوع النزاع كانت متعددة وغير محددة بوضوح . وأيا كانت هذه الأسباب فإن أغلبية اللجنة التنفيذية «للفدرال» استقالت في سنة ١٨٨٤ وعلى رأسها وليم موريس ، وقررت تكوين جمعية جديدة اتخذت لنفسها اسم « العصابة الاشتراكية» . وقد فضل المنسحبون الاستقالة على استغلال أغليتهم في عقد مؤتمر « للفدرال » والمطالبة بحقهم في السيطرة عليه واستخدام اسمه بحكم هذه الأغلبية . وكان ذلك بناء على نصيحة من موريس ، لأنه رأى انه من الأفضل عدم الدخول في النزاع حول السيطرة على التنظيم تحت أنظار الصحف ، التى كانت تستغل الحادث الى أقصى حد للإساءة الى الاشتراكية ، كما كان يريد أيضا التخلص من عدد من الأعضاء البارزين في « الفدرال » ممن لم يثق في حسن نياتهم ، ويأمل في البدء من جديد

مع مجموعة من الزملاء الذين تحدوهم مبادئ أقرب الى مبادئه . وكانت التهم التي وجهها المنسجون الى هيندلمان وأتباعه هي الدكتاتورية والسيطرة غير الديمقراطية على شؤون « الفدرال » ، وكذلك «الانتهازية السياسية» . وكان لهذه التهم أكثر من أساس ؛ ولكن التهمة الأولى يرجع بعضها الى نزاع حدث حول « عصبة الأرض الاسكتلندية » التي تأسست حديثا . فقد تقدم أحد أعضاء اللجنة التنفيذية « للفدرال » ، وهو اللاجيء النمساوى أندرياس شو ( ١٨٤٤ — ١٩٢٧ ) بقرار ضم الهيئة الاسكتلندية في رباط غير وثيق مثل « عصبة تحرير العمل » ، بدلا من جعلها قطاعا عاديا من قطاعات « الفدرال » . واعترض هيندلمان ، الذي كان يفكر على أساس من حزب مركزي منظم للكفاح ، اعتراضا شديدا على مثل هذه الأوضاع وندد بشو لما فعله . كما اتهم إيفاشو وعضوا آخرًا من اللجنة التنفيذية ، اسمه و . ج . كلارك ، بأنهما فوضويان وطالب بطردهما .

ويبدو أن ذلك كان السبب المباشر في المتاعب التي تورطت فيها « عصبة تحرير العمل » و « عصبة الأرض الاسكتلندية » أيضا . بيد أنه كان هناك سبب آخر للنزاع في الصورة الخلفية للموقف . فقد كان الفوضويون والشيوعيون الفوضويون في « الفدرال » على عداء مع الكفاح البرلماني في أي ظروف ، بينما كان هيندلمان وأتباعه يعملون بصورة نهائية على انشاء حزب سياسي يحدوهم طموح برلماني .

وكانت هناك جماعة ثالثة بين هاتين الجماعتين رأت أن الوقت لم يحن بعدد للكفاح السياسي ، وان لم تعارضه من حيث المبدأ ، وأن الاشتراكيين لن يحققوا شيئا بالتقدم الى الانتخابات الا أن يجعلوا أنفسهم موضع السخرية . اذا لم يسبق ذلك جهود تربوية كبيرة لتحويل القطاع

العامل من الطبقة العاملة الى الاشتراكية . وكانت الأغلبية التي صوتت ضد هيندلمان في اللجنة التنفيذية مكونة الى حد كبير من هذه الطبقة عريدها القوضيون والشيوعيون القوضيون ، وكذلك أيدها انجلز من الخارج — وهو الأمر الذي يبدو تناقضا . لأن انجلز كان ، كما رأينا ، لا يثق البتة في هيندلمان ، رغم تأييده للماركسية ، واعتباره سياسيا محترفا يحاول استغلال الاشتراكية لتحقيق أغراضه الخاصة .

ويقال ان وليم موريس انتهى بعد سنوات عديدة الى أنه كان مخطئا في سنة ١٨٨٤ في ارتيابه في دوافع هيندلمان وفي انسحابه من « القدرال الاشتراكي الديموقراطي » . وكان ذلك بعد تجربة خيبة آماله في العمل مع القوضيين في « العصبة الشيوعية » ، الذين طردوه فعلا من رئاسة تحرير « الكومنويلث » (Commonwealth) وهي الصحيفة التي أسستها العصبة في سنة ١٨٨٥ بماله وظلت تعتمد الى حد كبير على عونه المادى والأدبى . وقد قال هيندلمان ان موريس اعترف بخطئه في خطاب ألقاه تأييدا له ، بيد أنه لا يوجد أى سجل لما قاله فعلا . واعتقادي انه اذا كان مايقوله هيندلمان صحيح فان ماعناه موريس بذلك ثلاثة أشياء — أنه أخطأ في التشكك في اخلاص هيندلمان ؛ وأنه كان ينبغي أن يبقى هو ومؤيديه في « القدرال » ويخوضوا المعركة الى نهايتها ؛ وأنه تأثر أكثر مما ينبغي بالقوضيين وأشباه القوضيين الذين زادت معرفته بهم في السنوات التالية . وأيا كان الأمر فان الانشقاق وقع ؛ ومنذ بداية سنة ١٨٨٥ كانت هناك ثلاث منظمات اشتراكية متنافسة في الميدان ، دون احتساب القوضيين الخالص ، الذين كان لهم تنظيمهم الخاص بهم — «القوضيون المتحدون» — أو الشيوعيون القوضيون ، الذين سرعان ما ألقوا جماعة حول صحيفة « الحرية » التي بدأوها بمساعدة كروبوتكين في سنة ١٨٨٦ .

وكانت المنظمات الثلاث هي : « الفدرال الاشتراكي الديمقراطي » بزعامة هيندمان ، ولكن معه جون بيرنز ييذل نشاطا متزايدا ، و « العصابة الشيوعية » بزعامة وليم موريس ، الذي لم يكن راضيا عن الوضع تماما ، وحليفتها المشاغبة « عصابة تحرير العمل » التي كانت قد انسحبت من « الفدرال » أيضا ؛ وكانت الجماعة الثالثة هي « الجمعية القابية » ، التي كانت قد تكونت في سنة ١٨٨٤ ولكنها لا تزال تتحسس طريقها ولم تكن معروفة على نطاق واسع . وجنبا الى جنب مع هذه المنظمات الثلاث كانت هناك « جمعية تأمين الأرض » تحت رئاسة ألفرد رسل والاس ؛ وكذلك « عصابة استعادة الأرض » التي أنشئت أصلا في سنة ١٨٨٣ تحت اسم « اتحاد الإصلاح الزراعي » الذي اتبع انجيل هنري جورج وكانت له صلات شخصية بالجماعات الصغيرة من الاشتراكيين المسيحيين ؛ ثم « عصابة الأرض الاسكتلندية » التي صارت قطاعا مستقلا من « العصابة الاشتراكية » ، وعدد من الهيئات الصغرى كانت تظهر وتخفى الواحدة بعد الأخرى . لقد كان هناك في الواقع نشاط كبير في الأفكار في اليسار ، خاصة بين المثقفين . ولكن النقابات الكبرى ظلت فترة لا تهتم بهذه الحركة مطلقا ، وكان معظم زعمائها لا يزالون يضعون ثقتهم في الجناح الراديكالي من حزب الأحرار .

وقد ظهر «برفامج شميرلين غير المرخص» في نفس الوقت تقريبا الذي صدر فيه بيان « العصابة الاشتراكية » يعلن تكوينها ؛ وفي نهاية العام نفسه جرت أول انتخابات عامة على أساس حق الاقتراع العام الذي كان اتسع نطاقه قريبا ، وجلبت الى مجلس العموم جماعة كبيرة من الأعضاء «الأحرار العمال» في البرلمان ، معظمهم من عمال المناجم .

ورشح « الفدرال الديمقراطي الاشتراكي » أيضا في هذه الانتخابات

جون بيرنز الذى حصل على عدد لا بأس به مطلقاً من الأصوات في  
تونسجام ، كما رشح اثنين آخرين من أعضائه في لندن لم يحصلوا على أى  
أصوات تقريباً . وكان هذان المرشحان الأخيران موضع تبادل قاس للتهم .  
ولا ريب في أن هفتات انتخاب كليهما كانت من « ذهب المحافظين » الذى  
أعطى « للقدراى الديمقراطى الاشتراكى » بأمل أحداث انقسام في أصوات  
الأحرار . ويبدو أن « القدراى » تلقى هذا المال فعلاً عن طريق هنرى  
هايدشميون (١٨٥٩ — ١٩٢٨) ، الذى كان في ذلك الوقت أحد مؤيديه  
الرئيسيين ، وأن الذى سلمه المال هو ماثيان بارى ، الصحفي المحافظ،  
الذى كان على علاقة « بالدولية الأولى » في وقت من الأوقات . ولم يبلغ  
الأمر الى علم اللجنة التنفيذية « للقدراى » رسمياً ، ولكن لابد أنها كانت  
تدرك جيداً من أين أتى المال . ولما كانت تناضل من أجل فصل العمال عن  
حزب الأحرار ، فإنها لم تجد لديها ما يمنعا من تعرض مرشحي الأحرار  
للخطر ؛ وكان من الممكن أن تذهب فعلاً الى أن « ذهب المحافظين » ليس  
أسوأ من « ذهب الأحرار » الذى ساعد في تمويل بعض المرشحين من  
« العمال — الأحرار » . بيد أن ذلك لم يكن سوى مجرد دفاع أعرج  
ماكان من المحتمل أن يقنع النقابات أو أولئك الاشتراكيين الذين كانوا  
يضعون حداً فاصلاً بين الأحرار الراديكاليين والمحافظين وكانت لهم صلات  
عطف بالأحرار اليساريين . وكان هذا هو الموقف الذى اتخذته الفايون  
الذين ندّدوا صراحة بتصرف « القدراى » . وانسحب معظم الفايين الذين  
كانوا انضموا الى « القدراى » وحولوا نشاطهم الرئيسى لبناء الجمعية  
الفايية كموة مستقلة . وفي سنة ١٨٨٥ كانت الجمعية لا تزال جماعة صغيرة  
من أربعين عضواً ، ولم تكن قد نشرت أى شيء له أهمية . إذ أن ظهورها  
بوصفها هيئة تؤثر في السياسة يرجع الى الوقت الذى نشرت فيه تقريرها

عن « تنظيم الحكومة للعمل المتعطل » في العام التالي عندما كانت الأزمة التجارية على أشدها (١) .

وقد هاجمت « العصبية الاشتراكية » أيضا تصرف « القدرال » ، وإن لم يكن لديها فرق بين الأحرار والمحافظين . وكانت « العصبية » تتألف كما رأينا بعضها من خصوم الكفاح البرلماني الخالص وبعضها من الاشتراكيين الذين ذهبوا إلى أن الوقت لم يحن بعد لهذا النوع من الكفاح . ومن المحتمل جدا أن موضوع « ذهب المحافظين » أو شيئا من هذا القبيل أثر خلال المناقشات حول الدخول في المارك الانتخابية التي كانت دائرة قبل الانقسام . فقد أشار المنسحبون في بيانهم إلى « الأحلاف الانتخابية » على أنها من بين الجرائم التي ارتكبتها هينلمان ؛ إلا أنه لم يكن واضحا هل كان ذلك يشير إلى الأحلاف مع المحافظين أم مع الأحرار .

وقد كان من المألوف أن يقال إن قضية « ذهب المحافظين » ألحقت ضررا كبيرا « بالقدرال الديمقراطي الاشتراكي » . ولكن الذي ألحق به ضررا حقيقة هو ما تكشف عنه من ضعف حتى في دائرة انتخابية تغلب فيها الطبقة العاملة مثل كسنجتون ، حيث نال مرشحه ٣٣ صوتا فقط ضد ٣٣٥١ للمحافظ و ٢٩٩١ لمرشح الأحرار . ولا ريب في أن موضوع « ذهب المحافظين » أتاح لأعداء الاشتراكية حجة طيبة جديدة ؛ ولكن العلاقة بين « القدرال » و « العمال — الأحرار » كانت قد توترت فعلا إلى حد أنها لا يمكن أن تسوء أكثر . وكان انسحاب القايين وجماعات الطبقة الوسطى الأخرى من الأهمية بمكان ، لأن الأفراد الذين يتعلق بهم الأمر

---

(١) سنتناول الجمعية الغاية بتفصيل أوفى في المجلد التالي من هذا الكتاب ، حيث أن أهميتها الأساسية جاءت بعد ذلك ، ومن الأفضل أن نبحثها مع « حزب العمال المستقل » الذي أنشأه كيرهاردي .



كانوا من ذوى الكفايات العالية وحولوا جهودهم الى هيات منافسة — الجمعية القاية وبعد ذلك حركة التمثيل العمالى المستقل التى أدت الى انشاء « حزب العمال المستقل » فى سنة ١٨٩٣ . بيد ان « الفدرال » ظل فترة يكسب مما أصابه من نجاح فى ميادين أخرى أكثر مما خسره بسبب فشله القاضح فى الانتخابات . اذ أن عدد المتعطلين ظل مستمرا فى الزيادة طوال سنة ١٨٨٥ ، واستطاع « الفدرال » — بفضل جون بيرنز الى حد كبير — أن يضع نفسه على رأس حركة المتعطلين خاصة فى لندن . وفى نفس الوقت بدأ صراع فى لندن وبعض المدن الأخرى فى الأقاليم حول حق عقد الاجتماعات العامة والمظاهرة — ولا شك فى أن ذلك كان مرتبطا ارتباطا وثيقا بنمو المظاهرات التى قام بها العمال المتعطلون أو التى قامت من أجلهم ؛ وفى هذا الميدان أيضا قام « الفدرال » بدور كبير ان لم يكن رئيسيا .

وكان أساس الحركة التى قام بها « الفدرال » من أجل المتعطلين هو « حق العمل » الذى كان من المطالب المألوفة فى الحركة الاشتراكية فى القارة منذ أمد طويل . وقد ذهب القائمون بالحركة الى أن الحكومة ملزمة بجعل وسائل الانتاج فى متناول كل مواطن وبانشاء أعمال عامة لاستخدام أولئك الذين ترفضهم الصناعة الرأسمالية . وفى هذه الحملة بالذات كان التركيز عادة على المطالبة « بالاستعمار الداخلى » — الذى يرجع الى مقترحات روبرت أوين التى تقدم بها لأول مرة فى نهاية الحروب النابليونية . وطالب دعاة بأن تستولى الحكومة على الأراضى غير المنتجة من أصحابها وتتشى مستعمرات تعاونية تستخدم فيها أساليب الانتاج الحديثة على أكمل نطاق وتنقل اليها العمال المتعطلين . وكان هذا المطلب مما يقق مع الحركات الخاصة بتغيير نظام ملكية الأرض التى كانت تقوم

بها « عصب استعادة الأرض » و « جمعية تأمين الأرض » وعدد من الهيئات الأخرى . بيد أن « القدرال الديمقراطي الاشتراكي » كان يريد أن تدخل الدولة أيضا في الصناعة كما دخلت في الزراعة، وكثيرا ما رد اقتراحات كروبوونكين الخاصة بتحقيق « إعادة التكامل » بين الاثنين في مستعمرات جديدة يجمع سكانها بين الزراعة والانتاج الصناعي . ولقد كان العمل هو المطلب الأول ، ولكنه كان مصحوبا بالاصرار على أن الدولة ينبغي ، اذا فشلت في توفير العمل للمتطلين ، أن تمنحهم معونة تكفل لهم مستوى معقولا من الحياة . بيد أن معظم أعضاء « القدرال » ، أما كان اهتمامهم بالمستعمرات الداخلية ، كانوا أيضا مقتنعين بأن الحلولة دون تكرار وقوع البطالة على نطاق واسع مستحيلة مادامت الرأسمالية قائمة . وقد علق هيندلمان واتباعه أهمية كبرى على مفهوم ماركس عن « جيش العمال الاحتياطي » باعتباره ضرورة للصناعة الرأسمالية ليضمن عددا كافيا من العمال في أوقات الازدهار الشديد وليحافظ على مستوى منخفض للأجور عن طريق المنافسة بين العمال على العمل . ومن ثم قرنوا مطالبهم للدولة القائمة بتوفير العمل أو معونة البطالة بدعاية لتأمين الأرض والصناعة أيضا . واتخذت حركتهم صورة مظاهرات للمطالبة بالعون القورى وكذلك باتخاذ اجراءات بميدة الأجل ؟ وكان من أكثر أساليبهم فعالية قيادة العمال المتطلين في مظاهرات الى الكنائس أيام الأحاد . وبلغت هذه الحملة بالذات ، التى نظمها أساسا جون بيرنز ، ذروتها في بداية سنة ١٨٨٧ بمظاهرات كبرى سارت الى كندراية سانت بول أعقبتها خطابات ألقيت في الهواء الطلق خارج الكندراية اعتراضا على ما قاله القس للمصلين عن ضرورة تعايش الأغنياء والفقراء معا .

ومما تجدر ملاحظته الموقف الذى اتخذته الجمعية النقاية ، التى كانت

لا تزال تتحسّس طريقها ، تجاه هذه الحركة . فقد عينت الجمعية لجنة كان أعضاؤها البارزون سيدنى ويب وفرانك بودمور وهوبرت بلاند لوضع تقرير عن موضوع توفير العمل للمتطلين بواسطة السلطات العامة بأكمله ؛ ويبدو التقرير ، الذى وضعه أساسا ويب وبودمور ، غريبا لمن يقرأه اليوم . فمن الواضح أن واضع التقرير اعتبروا فكرة الاستعمار الداخلى كلها هراء ؛ كما استبعدوا أيضا فكرة أن الأعمال العامة تنطوى على أى علاج . وذهبوا الى أن العمال الذين يعملون فى خدمة الحكومة من المعروف تماما أنهم لا يقومون بعملهم بكفاية ، لأن الحكومة لا تستطيع ارغام عمالها أو الضغط عليهم كما يستطيع صاحب العمل الخاص . ولا يمكن أن تكون الأعمال العامة حتى على قدر بسيط من الكفاية الا اذا كانت من النوع الذى يمكن القيام بمعظمه بواسطة عمال غير مهرة البتة دون حاجة الى قدر كبير من المعدات الرأسمالية . وأوصى التقرير بإجراءات معينة ، داخل هذه الحدود ، من بينها انشاء فرقة قومية من العمال للقيام بالأعمال الشاقة غير الماهرة ، وإن تقوم الدولة — وهو أمر غريب — بزراعة الطابق فى الأراضى غير المستعملة . كما أوصى بالملكية العامة فى خدمات المياه والغاز وفى السكك الحديدية والقنوات ، وكذلك فى توزيع المشروبات الروحية ؛ ولكنه لم يصر أكثر من ذلك فى اتجاه التأمين .

وأضاف الى هذه التوصيات — وهو الأمر الأكثر غرابة — تحييد الخدمة العسكرية الاجبارية كوسيلة لتخفيف حدة البطالة وكتدريب للعمال على فكرة الخدمة العامة . وصحيح أن الجمعية الفائية عندما نشرت التقرير ألحقت به يانا بأن جميع المقترحات الواردة فيه تعتبر مجرد إجراءات ملطفة قصد بها علاج مشكلة البطالة داخل نطاق ظروف النظام الاقتصادى القائم ؛ ويوحى الأسلوب الذى كتب به هذا البيان أنه من

المحتمل أن بعض أعضاء الجمعية ساورتهم شكوك كبيرة حول جدوى التقرير . ولكنه صدر فعلا ، وكان أول عمل كتبه سيدنى ويب حقيقة للجمعية .

وعندما عادت التجارة الى الانتعاش في سنة ١٨٨٧ وما بعدها ماتت حركة البطالة وحل محلها الصراع من أجل تحسين الأجور وشروط العمل الذى انبثقت منه « النقابية الجديدة » . بيد أن المعركة من أجل حرية الكلام استمرت ، وكان الاشتراكيون يعملون في هذا الموضوع في تحالف مع جبهة راديكاليى الطبقة العاملة ومع أتباع شارلس برادلو . وبدأت القلاقل بما عثرف باسم « حكاية دود ستريت » في سنة ١٨٨٥ . وكان دود ستريت ، في لايمهاوس ، ساحة قديمة تعقد فيها الاجتماعات في الهواء الطلق ، وقد ظلت هذه الاجتماعات تعقد دون تدخل الشرطة عدة سنوات ؛ ولكن في سنة ١٨٨٥ واجهت الشرطة حركة البطالة المتزايدة فحاولت أن تضع حدا للاجتماعات وقبضت على عدد من الخطباء . ومن ثم نظم الاشتراكيون والنوادي الراديكالية سلسلة من المظاهرات الضخمة تجتمعت في دود ستريت ؛ وتراجعت الشرطة . وعندئذ انتقل مركز القلاقل الى ميدان الطرف الأغر ، وكان أيضا ميدانا قديما تلتقى فيه المظاهرات من أنواع مختلفة . ففي سنة ١٨٨٦ قامت مجموعة صغيرة من أعضاء النقابات، رغم معارضة الزعامة النقابية الرسمية ، ولكن بتأييد من المحافظين ، بتنظيم حركة « التجارة العادلة » (Fair Trade) للمطالبة بعدم استيراد المصنوعات الأجنبية كوسيلة لملاج البطالة ؛ وقد انضم الاشتراكيون الى الراديكاليين في معارضة هذه المجموعة بشدة . وكانت الجمعيات الايرلندية في لندن ناشطة جدا أيضا في الاحتجاج على سياسة الاكراه التى تتبعها الحكومة ؛ وكانت كل هذه الجماعات ، من اشتراكيين وراديكاليين

وايرلنديين ودعاة « التجارة العادلة » ، تعتبر ميدان الطرف الأغر أفضل مكان للقيام بالمظاهرات الجماهيرية وخاصة لقربه من مجلس البرلمان ومركز رئاسة الوزارة . وفي فبراير سنة ١٨٨٦ أعلن دعاة « التجارة العادلة » نيتهم في القيام بمظاهرة في الميدان ، وعندئذ قرر « القدرال الديموقراطي الاشتراكي » وحلفاؤه من المتعطلين القيام بمظاهرة مضادة في نفس الوقت والمكان . ومن ثم اجتمعت في ميدان الطرف الأغر مظاهرات متنافسة وعقدت فيه اجتماعات متنافسة دون وقوع حوادث خطيرة . وأثير موضوع كيفية اخلاء الميدان من الجماهير دون صدام ؛ وقرر الاشتراكيون ، ومن الواضح أن ذلك حدث بعد مناقشة مع الشرطة ، أن يسيروا في مظاهرة الى « هايدبارك » تاركين دعاة « التجارة العادلة » ليأخذوا طريقا آخر . وفي الطريق الى هايدبارك حطمت عدة نوافذ في أندية شارع بال مال ، وقيل ان أهانات وجهت من هذه النوافذ الى الجماهير ؛ ولما ثارت الأعصاب ثهبت عدة محلات في شارع سان جيمس ويكاديللي ، نهب معظمها بعد أن كانت المظاهرة الاشتراكية قد مرت فعلا . ولم تتحدد المسؤولية الحقيقية في هذا النهب : ويبدو أنه كان فورة تلقائية من عمل الفوضى ، وان زعماء « القدرال » لم يكن لهم يد في الأمر بالتأكيد . بيد أن العواقب كانت كبيرة . اذ أغلقت هيئة « رصيد مانشون هاوس » لمعونة المتعطلين أبوابها فجأة ؛ واستقال رئيس شرطة لندن وحل محله رجل من رجال الجيش — سير شارلس وارن — الذي أعلن نيته في اخماد المظاهرات بشدة ؛ وقدم عدد من زعماء « القدرال » بينهم هيندلمان وبيرنز وشامبيون ، الى المحاكمة بتهمة إثارة الشغب . وكان رفض المحققين لادائتهم ، واخلاء سبيلهم — بعد خطاب ألقاه بيرنز وأعيد طبعه فيما بعد تحت عنوان « الرجل الذي يحمل العلم الأحمر » — نصرا باهرا للقدرال ؛ بيد أن ذلك لم يمنع سير شارلس وارن من الاستمرار في سياسة « الشدة » .

فحُرمَت المظاهرات المتجهة الى ميدان الطرف الأغر ، وكذلك منع عقد الاجتماعات فيه ؛ ولكنها استمرت تعقد رغم أوامر الشرطة ؛ وفي إحدى هذه المناسبات قتل عامل اسمه الفريد لينل . وكتب وليم موريس « نشيد وفاته » — وهو واحد من سلسلة « أناشيد الاشتراكيين » التي ظهر أولها في « العدالة » قبل الانقسام .

وقد لعب أتباع برادلو أيضا دورهم في هذا الصراع ، ونظموا لهذا الغرض « عصبة القانون والحرية » كانت آتني ييزانت أكثر أعضائها نشاطا . ولكن التعاون الطويل بين آتني ييزانت وبرادلو انتهى في سنة ١٨٨٧ . إذ كانت تشاركه المعارضة للاشتراكية في أول الأمر ؛ ولكنها تحولت الى الاشتراكية متأثرة بأفكارهم وانضمت فترة الى « الفدرال الديموقراطي الاشتراكي » . وعندما تركت صحيفة برادلو « ناشيونال ريفورمر » التي كانت تشترك في رئاسة تحريرها ، أصدرت صحيفة خاصة بها « ذي لينك » ، وعملت على توحيد الاشتراكيين والراييكاليين في الصراع من أجل حرية الكلام . وانبثق من عملها ، ولم يكن هناك من يتوقع ذلك مطلقا ، اضراب عاملات صناعة الكبريت في مصانع « بريان وماي » في سنة ١٨٨٨ . فقد زارها وفد من هؤلاء العاملات في مكتبها بالجريدة وأبلغنها نيتهم في الاضراب وطلبن اليها تولى الدفاع عن مطالبهن . واستجابت لهن بالمعونة في تنظيم الاضراب وفي استثارة التأيد العام لقضيتهم ، وبذلك أطلقت أول صيحة علنية في « النقاية الجديدة » التي سرعان ما دفعت الاشتراكية الماركسية الى الصورة الخفية ، الأمر الذي قضى على آمال هيندلمان ، ومهلت السبيل لاشتراكية « حزب العمال المستقل » الجديدة . وفي هذه الأثناء تركت آتني ييزانت « الفدرال » . وحولت نشاطها الى الجمعية القافية . وكانت أحد كتاب المقالات القافية

التي ظهرت في سنة ١٨٨٩ ؛ ولكنها سرعان ما استحوط مرة أخرى عن العمل من أجل الحركة الاشتراكية الى الفلسفة الثيوصوفية والدفاع عن الحركة الوطنية الهندية .

وقع «النقابة الجديدة» ، و « الاشتراكية الجديدة » التي قمت معها جنباً الى جنب ، خارج نطاق هذا المجلد . وسنبجها في المجلد التالي من هذا الكتاب ، وهو المجلد الذي سيتابع قصة الفكر الاشتراكي من الثمانينات الى الثورة الروسية في سنة ١٩١٧ . ولا يبقى أمامنا في هذا الفصل اذن الا أن ننظر في الأفكار التي كانت وراء الحركات الاشتراكية في الثمانينات — باستثناء الجمعية الفابية التي لم تعد ذات أهمية الا بعد سنة ١٨٨٩ عندما ظهرت « لثقات الفابية » . وهذا يعنى أننا سنتناول أساساً في هذا الفصل ثلاثة رجال — هيندمان بوصفه زعيم « الفدرال الديموقراطي الاشتراكي » ، وجون بيرتز ، بوصفه المنظم الاشتراكي الرئيسي لحركة البطالة وزعيم الجناح الاشتراكي في النقابات قبل كير هاردى ، ووليم موريس ، الذي أسهم وحده ، من بين الثلاثة ، بنصيب أصيل وجوهري في الفكر الاشتراكي . وسيجيء مايمنا هنا من سجل « العصبة الاشتراكية » بعد الانقسام عند الحديث عن علاقات ولیم موريس بها .

لقد كان هيندمان ، من ناحية ما ، رجلاً سيئ الحظ تماماً . اذ لو أنه بدأ نشاطه الاشتراكي متأخراً عشر سنوات ، أى بعد أن ظهرت النقابة الجديدة ، لما كان من المحتمل أن يزدري النقابات ، والكفاح الصناعي بصفة عامة ، كما فعل منذ البداية . وليس من المحتمل أيضاً أنه كان سيميل اليها ، لأن تفكيره كان يتجه بكل قوة الى العمل البرلماني ؛ ولكنه كان يدرك أهميتها ، وكان وجد رجالاً يستطيع أن يتعاون معهم في تحويل

التقابات الى الاشتراكية — رجالا كانوا أثروا فيه بقدر ماساعدوه . ولعله كان نصح في التسعينات في تحقيق ماكان مستحila في الثمانينات — بل ومستحila ما دام هناك أى أمل في أن يتبنى حزب الأحرار برنامج شميرلين ودليك الراديكالى — وهو إعادة الحياة الى الحركة العرائضية كأساس للحزب الاشتراكى المستقل . ولم يكن من المحتمل أن يصير هذا الحزب ماركسيا : فقد كان الشعور الدينى بين أغلبية التقايين أقوى من أن يسمح بالمادية الماركسية ؛ بيد أنه كان من الممكن انشاؤه على أساس لا يحول دون أن يتولى قيادته ماركسى — كما حدث فعلا في حالة حزب العمال المستقل — على شرط أن يتجنب هذا الماركسى محاولة ارغام أتباعه على الاقتناع بالأجزاء غير المقبولة من الماركسية . ولا ريب في أن هيندمان كان على استعداد لأن يفعل ذلك في سنة ١٨٨١ : بل الواقع أن هذا ماكان يفكر فيه فعلا . اذ لم يكن في هذه المرحلة مذهبيا متسكا : بل لعله كان اتهازبا أكثر مما ينبغي . ولكن عندما أولاه العمال الراديكاليون ، الذين كان يأمل في جذبهم اليه ، ظهورهم أو انصرفوا عنه ، صارت الجماعة التى بقى على رأسها حركة طائفة في جوهرها ، لم يكن له فيها زملاء — باستثناء جون بيرنز — يستطيعون مناقشته على قدم المساواة . وسرعان ما انصرف عنه بيرنز بعد أن بذل أقصى جهده ، بتنظيمه حركة المتعطلين ، ليتيح « للفدرال » تأييدا عماليا حقيقيا ، ولكنه وجد في النقاية الجديدة ميدانا يستطيع أن يلعب فيه دورا أكثر فعالية بلا عائق . وأصبح هيندمان فارس الميدان الوحيد في « الفدرال الديموقراطى الاشتراكى » ؛ ولكن فرصه لم تكن كبيرة . اذ أن انفصال « العصابة الاشتراكية » وانسحاب القايين تركه بمجموعة من زملاء الدرجة الثانية ، معظمهم غاية في الأمانة وممتازون في ذاتهم ، ولكن تحذوهم عقلية الأقلية وكانوا



مضطرين الى القتال في جبهتين — ضد الراديكاليين وضد زملائهم من الاشتراكيين . ودعم الاقسام الذى حدث زرعته الطائفة : فقد جعلهم يتمسكون بالماركسية السياسية على النمط الديموقراطى الاشتراكى الألمانى ، برغم الفارق الكبير في الظروف التى كان لابد لها أن تحصل فيها — وأعنى بذلك اختلاف نظام الحكم اختلافا بينا واختلاف المزاج لدى الناس . فلا حكومات الأحرار ولا حكومات المحافظين اهتمت « بالتفردال الديموقراطى الاشتراكى » الى حد اصدار قوانين مناهضة للاشتراكية ، أو حتى بممارسة أى نوع من الاضطهاد الشديد ضدها — اذ في صراع الطرف الأغر كانت الحكومة هى التى تراجعت في آخر الأمر .

وفي ظل هذه الظروف لم يجد الجنوح الطبيعى الى الدكتاتورية الذى يتسم به هيندلمان عقبات تقف في طريقه ، وجمد عقله على ماركسية جرفية لا تشبه ماركس في شئ . فماركس في الستينات بذل قصارى جهده في تقبل زعماء النقابات كما هم ، وان كان كوميون باريس والنزاع مع باكونين قوضا جهوده فيما بعد . أما هيندلمان فلم يفعل سوى أنه هاجم النقابات ، وكذلك الراديكاليين ، مؤنبا أيامهم على أنهم ليسوا مختلفين عما هم عليه فعلا .

وكانت النتيجة أن هيندلمان ، ومعه « التفردال » ، تحول الى نوع من المذهبية الماركسية الجافة بصورة فريدة ، مركز الثقل فيها هى نظرية القيمة ، وتكاد لا تهتم مطلقا بالجوانب التاريخية من تعاليم ماركس . فكان على العضو الصالح الذى ينضم الى « التفردال » أن يتقن المصطلحات الاقتصادية الماركسية ثم ينثرها حوله على مسامع من يستطيع أن يوصلهم على الاستماع اليه وهم مشدوهون . وبصفة خاصة أدى نبذ الماركسيين البريطانيين للقيم الأخلاقية والتجاؤهم الى القيم « العلمية » في

دعوتهم ، الى قيام حاجز بينهم وبين النزعات الأخلاقية التي كانت شير العمال والمتقنين على السواء ، وجعلتهم يحملون طابعا لا يحى يصمم بأنهم دعاة انجيل أجنبي . وتوجيه النقد اليهم على هذا الأساس لا يعنى القول بأن اقتصاديات ماركس كانت خطأ — وان كنت أعتقد أنها كانت كذلك : بل هو يعنى ببساطة أن أسلوبهم أخفق كلية في ملائمة مزاج الناس الذين كان عليهم أن يجتذبوهم حتى يجمعوا من حركتهم قوة قومية. وكانت هناك طبعا أقلية صغيرة اقتنعت بندايمهم ؛ ولكنهم فشلوا تماما في فهم القوى الاجتماعية الكبرى التي كانت تنمو في بريطانيا العظمى في أيامهم — ويرجع بعض السبب في ذلك على أى الأحوال الى أنهم بدأوا مبكرين أكثر مما يسمح أن ينجحوا ، وسرعان ما أخذوا يمزون اخفاقهم الى غباء الجماهير وليس الى أسلوبهم هم الجامد .

وقد كتب هيندلمان كثيرا ، وجاء معظم ماكتبه جيدا ، في حدود مايتعلق بالأسلوب وحسن العرض . ولكنه لم يكن مفكرا أصيلا ، ولم يصف شيئا جوهريا الى ما تعلمه من ماركس . وأفضل كتبه عن الاشتراكية هو « الأسس التاريخية للاشتراكية في بريطانيا العظمى » : أما كتابه « الأزمة التجارية في القرن التاسع عشر » فهو كتاب سطحي . لقد كان زعيما كفاءا: فقد انتشرت الكتيبات التي تضم مناقشاته العامة مع هنرى جورج ومع شارلس برادلو على نطاق واسع ، وفي المناقشة التي حدثت مع هنرى جورج نال انتصارا باهرا بتحويل حجج خصمه الى اتجاه اشتراكي . بيد ان الطبيعة صنعت منه سياسيا وليس كاتباً ، ولم تتح له الفرصة قط في أن يفعل ما أراد أن يفعله حقيقة . والغالب أنه كان ينجح تماما كزعيم برلماني لو أنه استطاع دخول البرلمان ووجد حزبا يقوده . بيد أنه قضى حياة لا طائل تحتها مخلصا لمفهومه عن الاشتراكية ، ولكنه لم يجد مجالا

حقيقيا لقدراته في قيادة طائفة لم تكن من القوة بدرجة كافية لترسل حتى  
عضوا واحدا الى البرلمان . ان فترة النشاط المديدة الوحيدة التي  
اتيحت له جاءت خلال الحرب العالمية الأولى ، عندما عمل بقوة وحسن  
ادراك في « لجنة طوارئ الحرب العمالية » كزميل لرجال من العمال كان  
يقاثلهم معظم حياته . ولكن حرب سنة ١٩١٤ أكملت أيضا القطيعة بينه  
وبين منظمته القديمة ، « الفدرال » ، الذي كان قد تحول الى « الحزب  
الاشتراكي البريطاني » والذي سرعان ما كان النواة « للحزب الشيوعي  
لبريطانيا العظمى » . اذ أنه أيد الحرب بحماسة فانصرف عنه معظم أتباعه  
وانسحبوا من « الحزب الاشتراكي البريطاني » مؤلفين حزبا جديدا هو  
« الحزب الاشتراكي القومي » الذي استعاد الاسم القديم ، « الفدرال  
الديموقراطي الاشتراكي » ، فيما بعد ولكنه لم يحظ قط بقوة أو كانت  
له أهمية . ان تاريخ حياته العاملة من اخلاص مستمر لمصومه عن  
الاشتراكية دون أي جزاء ، رد كاف على تهمة المنفعة الشخصية التي  
وجهت اليه في الثمانينات . انه لم يسع لمصلحته الشخصية ، بل كان رجلا  
تحدوه رغبة جارفة لطلب القوة ويميل بشدة الى اصدار الأوامر للآخرين .  
وهذه الصفات قد تكون مفيدة في النجاح : ولكنها في الفشل كارثة . ان  
تاريخ حياة هيندلمان العاملة ليس سجلا « لحياة مغامرة » — كما جاء في  
عنوان سيرته الذاتية — بقدر ماهي سجل لقدرات ذهبت هباء الى حد  
كبير ، وان لم تضع سدى تماما ، بسبب عوامل لا يد له فيها .

والشخصية البارزة التالية بعد هيندلمان في « الفدرال » بعد الاقسام  
هو جون بيرنز ، « الرجل ذو العلم الأحمر » كما كان يسه أن يطلق عليه  
في هذه الأيام . ولم يدع بيرنز مطلقا أنه مفكر : فقد كان أساسا خطيبا  
ومنظما ذا قدرة ضخمة في تبليط الأضواء على نفسه وعلى كل حركة

يشارك فيها . وكان مهندسا وعضوا في الاتحاد المهني القديم « جمعية المهندسين الموحدة » ، ولكنه كان في أسعد حالاته عندما يستطيع أن يضع نفسه على رأس مجموعة من العمال غير المهرة الذين كانت استثمارتهم أسهل وكانوا أكثر استجابة للقيادة . وكان بيرنز يعطف عطفًا حقيقيا على الضعفاء ولديه قدرة التعبير عن هذا الشعور ببلاغة . وكان يقن فن الزعامة بصورة تجعل سامعيه يحسون بأنه منهم ومعهم . لقد كان أفانيا وطموحا ويملكه الغرور عندما يصيب فاجأ ، كما كان زميلا سيئا لأنه يريد دائما تغليب رأيه ، وقد كان ذا فائدة كبيرة ، بعبوبه ومزايده على السواء ، في تحقيق بعض أغراض عصره بصورة تدعو الى الإعجاب . فقد كان هو الذي جعل من البطالة حركة تصل الرأسمالية حسابها ؛ وكان هو الذي اشتم من بعيد رائحة امكانيات اضراب أحواض السفن في سنة ١٨٨٩ وما ينطوى عليه من مغزى ، فاندفع فيه ، رغم أنه لم تكن له به علاقة ، وجعل من نفسه زعيما للاضراب ، وكانت النتائج طيبة جدا لصالح المضربين . ويكاد يكون من المؤكد أنه لولا زعامة بيرنز كان عمال أحواض السفن هزموها ، لأنه هو وحده الذي استطاع أن يجعلهم يتناسكون مدة كافية حتى تصل اليهم المساعدة من الماطفين عليهم في إنجلترا وأستراليا ، ومن المحتمل أيضا أنه لم يكن هناك شخص آخر يستطيع الحيلولة دون تحطيم الاضراب بالنصف وما يعقبه من تدخل الشرطة وتدمير المنظمة المرتبطة التي أنشئت بعد أن بدأ التوقف عن العمل . وبدا كان بيرنز ، ببقته البيضاء الغريبة التي قصد بها أن يكون من السهل تمييزه بها ، لديه فن الظهور فوراً حيثما تحدث القلاقل ومعالجة الموقف بطريقة تحول دون الاخلال بالنظام . لقد كان زعيم اضراب ممتازا للعمال غير المهرة : اذ كان يعرف كيف يحدث اليهم وكيف يضمن صفه سخرة تجعلهم يرون فيه مثلهم .

وما كان بيرنز ليصلح مطلقا زعيما قايما ؛ لأنه كان سيقف بلا حول أمام المهام الرتيبة اليومية للإدارة ، وما كان ليستطيع مطلقا أن يعمل كمرء من فريق . بيد أن الموقف في سنة ١٨٨٦ وسنة ١٨٨٩ كان يلائمه تماما ، وصار بعد ذلك شخصية قومية .

وكان بيرنز في الثمانينات اشتراكيا متحمسا ؛ بيد أن اشتراكيته لم تكن مستندة الى أى أساس نظرى ، أو حتى الى تفكير راسخ . لقد كان في قراوته راديكاليا أكثر منه اشتراكيا بكثير ، كما ظهر في حياته العاملة فيما بعد . وبعد سنة ١٨٨٩ قام بأعمال طبية في الحكم المحلي لمدينة لندن عندما انتخب عضوا في « مجلس بلدى لندن » الجديد ، وفي سنة ١٨٩٢ انتخب عضوا في البرلمان عن دائرة باترسمو الانتخابية حيث كوّن لنفسه فيها امبراطورية محلية خاصة به . ولكنه رفض أن يعمل في البرلمان مع كير هاردى الذى عرض أن يعمل تحت رئاسته . اذ برغم أنه خرج كلية على اشتراكية « الفدرال » المذهبية ، فانه رفض الانساق مع الحركة السياسية العمالية المستقلة الجديدة ، وهى الحركة التى يرجع بعض السبب في قيامها أصلا الى جهوده في دعم النقابية الجديدة التى بدأت في سنة ١٨٨٩ . فقد كان يفضل العمل بمفرده ، أو أن ينتظر بعض الوقت بأمل انتعاش نوع من الراديكالية التى تستطيع أن تستضد حزب الأحرار أداة لها . وحمله رفضه للتعاون مع الحركة العمالية الجديدة على العودة في المدى الطويل الى الليبرالية التى كان قد ندد بها بكل تلك الحماسة في أيام نشاطه الأولى . ولكنه كان ينطوى على عنصر ظل باقيا رغم الفترة التى قضاها عضوا في وزارة الأحرار ومعاملته السيئة لمعظم زملائه القدامى عندما كان عضوا في « مجلس الحكم المحلي » . وقد دفعه هذا العنصر — وهو اتجاه راديكالى متأصل الجذور في نفسه — الى الاستقالة من

منصبه في سنة ١٩١٤ مفضلا ذلك على الموافقة على اشتراك بريطانيا في الحرب الأولى . وسواء كان على خطأ أو صواب ، فانه بذلك أثبت أماته الأصلية فيه ؛ لأنه بالتأكيد لم يكسب شيئا من ذلك . بل تقاعد ببساطة الى الحياة الخاصة مقسما وقته بين اشباع شغفه بتاريخ لندن والمتعة التي كان يستمدحها من المباحاة بماضيه أمام مجموعة من المستمعين اليه في « النادي الليبرالي القومي » . ان الأناية والإمانة ليسا صفتين لاتتفقان الواحدة مع الأخرى ؛ وقد أثبت بيرنز ذلك . بيد أن أنانيته كانت ظاهرة باستمرار ، بينما كانت أماته أقل ظهورا . ومع ذلك فقد قام بدوره ، وله في تاريخ الاشتراكية ركن بوصفه الداعية الى قطة العمال غير المهرة الذين قادهم الى أول نصر أحرزوه ، ولكنه رفض أن يتابع السير معهم في طريقهم بعد ذلك .

وكان وليم موريس ( ١٨٣٤ — ١٨٩٦ ) شخصا مختلفا كل الاختلاف عن كل من هيندلمان وبيرنز ؛ لأنه لم يكن أنانيا البتة ، ولا تحدوده رغبة في أن يكون زعيما — بل انه كان ينفر من الزعامة . ولم يكن موريس يرغب في الانضمام الى « الفدرال الديموقراطي » أو أن يؤسس « العصبة الاشتراكية » . بل أنه لم يرغب حقيقة في الاشتغال بالسياسة أصلا : فقد كانت لديه أشياء كثيرة أخرى يريد أن يفعلها وكان يشعر بأنه يستطيع أن يفعلها بصورة أفضل من السياسة . وكان ضميمه يدفعه الى العمل بلا رحمة طوال فترة نشاطه الاشتراكي . فقد أرقق نفسه في القاء الخطب في الهواء الطلق — وهي مهمة لم تكن تناسبه تماما — وفي قاعات المحاضرات الصغيرة في جميع أنحاء البلاد ، متحدثا الى جمهور لم يكن معظمه ، كما عرف هو ، يفهم مايقوله له . وجلس في اجتماعات ولجان لا نهاية لها كان يشور فيها النزاع باستمرار حول مسائل بدت له تافهة

لا تستحق الاهتمام الجدى . ورغم أنه كان بطبيعته حاد المزاج وغير صبور فإنه راض نفسه على القيام بدور المصلح بين الأطراف المختلفة — بلا جدوى عادة . وبعد فترة الحماة الأولى كان يفعل كل ذلك باحساس بالخيبة وعدم الجدوى متأكدا من التفشل فى المدى القريب ، وإن لم تساوره أية رية فى مجيء الاشتراكية فى وقت ما فى المستقبل .

وبعد الاقسام أجهد موريس نفسه بالعمل من أجل « العصابة الاشتراكية » كما أجهد نفسه من قبل خلال السنتين السابقتين من أجل « الفدرال » . بيد أن « العصابة » ظلت صغيرة باستمرار ولم يكن لها هدف مشترك يوحدھا فى أى وقت من الأوقات . وكانت فى أقوى حالاتھا فى لندن ، ولكن العنصر الفوضوى فيها كان دائما كبيرا ومصدر قلقل باستمرار . وكان أقوى مراكزھا بعد لندن هو يوركشير ، حيث انضم معظم الأعضاء الى المنسجين بينما ظل معظم الأعضاء فى لانكشير مع « الفدرال » ؛ وكانت أيضا تتمتع بقدر لا بأس به من القوة فى جلاسجو وفى تلك الأجزاء من اسكتلندة التى كان « لعصابة الأرض والعمل الاسكتلندية » فيها نفوذ . وكان « للعصابة الاشتراكية » أتباع أيضا فى الساحل الشمالى الشرقى ؛ ولكن أنصارھا فى اسكتلندة وفى الشمال الشرقى كانوا يسلكون طريقهم الخاص دون اهتمام كبير بتوجيهات لندن . وكان لها مركز قوى آخر فى نورويجن ، كما كانت هناك جماعات متناثرة فى بعض الأماكن الأخرى . ولكن لم تكن وراءھا أية حركة مهمة على نطساق قومى ؛ ولم تحظ « الكومونويل » ، التى كان يرأس موريس تحريوها ، ضد ميوله الى حد كبير ، ويدفع نفقاتھا أيضا ، بجمهور كبير مطلقا رغم امتيازھا الأدبى . اذ لم يكن موريس صحفيا ممتازا ، ورغم أن بعض مقالاته كانت من مستوى رفيع فإنھا أقل ما قرأه الأشخاص الذى كتبت لهم .

وكان لابد أن تدار شئون « العصابة » بواسطة لجنة مؤلفة في الغالب من أعضائها المقيمين في لندن بسبب قلة أعضائها وضئف مواردها المالية ؛ ولما تناقص عدد أعضائها المقيمين في لندن سيطر القوضيون عليها أكثر فأكثر ، الى أن عزلوا موريس في نهاية الأمر من رئاسة تحرير « الكومونويل » ، ومع ذلك توقعوا منه أن يستمر في دفع نفقاتها . وما أن كانت سنة ١٨٩٠ حتى كان قد قطع صلته نهائيا « بالعصابة الاشتراكية » — أو بما بقي منها — وهو يشمر بخيبة أمل مريرة من التجربة التي مر بها . وانسحب هو وجماعة صغيرة من الأنصار المخطئين وآلف « جمعية هامر سميث الاشتراكية » من فرع « العصابة » في هامر سميث . وظلت هذه الجمعية مدة تعقد اجتماعات في القاعة التي وضعها تحت تصرفها في « كلمسكوت هاوس » . ولكن « جمعية هامر سميث الاشتراكية » لم تكن سوى مجرد تأكيد لايمانه الذي لايتحول بالاشتراكية . فلم يكن لها أى عمل حقيقي ، وظلت تذوى شيئا فشيئا الى أن ماتت . وفي الوقت ذاته استمرت « العصابة الاشتراكية » تتمش في خطاها الى أن امتصتها « جماعة الحرية » التي أسسها كروبوونكين في سنة ١٨٩٥ .

فما هي القضايا التي أثرت بين موريس ، الذي كثيرا ما بدا أكثر من نصف فوضوى هو نفسه ، والقوضيين الذين أخرجوه من العصابة في نهاية الأمر ؟ يتطلب الأمر منا هنا أن نتذكر أن القوضوية ، إبان السنوات التي وجدت فيها « العصابة » ، كانت تمر بمرحلة « الدعاية بالأعمال » التي أشرنا إليها في فصل سابق . وقد كانت هناك طوال الثمانينات من القرن التاسع عشر صيحة غاضبة في الصحف ضد القوضيين وإثارة كبيرة للرأى العام ضدهم ؛ لأنه على الرغم من أن أولئك الذين لجأوا الى القاء القنابل والاعتقال كانوا قليلين خارج روسيا ، وأن من جذبوا مثل هذه



الأساليب في الغرب لم يكونوا كثيرين ، فان عددا كبيرا من الأشخاص أحسوا أن من واجبهم الدفاع علنا عن يقون القنابل عندما تضع العدالة الرأسمالية يدها عليهم ، ولم يندبهم علنا الا عدد قليل من القوضوين . ولم يكن موريس ممن يمتطون على مستعملى الديناميت البتة ، ربما باستثناء من استعملوها في روسيا ؛ ولم يشعر بأن من واجبه الدفاع عن أعمالهم ، وان كان قد سارع الى معونة القوضوين الذين اعتقد أنهم أدينوا ظلما — كشهداء شيكاجو مثلا — واحتج بشدة فعلا عندما اتخذت الحكومات والشرطة من القاء القنابل حجة لمهاجمة حرية الخطابة أو حق الدعوة الى الأفكار الثورية . وكان القوضويون الذين عطف عليهم أكثر من غيرهم هم الشيوعيون القوضويون ، الذين التمسوا حول كرويويتكين ومسر شارلوت وبلسون ( التى ظلت مدة طويلة تستحق كلا من القوضوية والفاية معا ) . ولكن القوضوين الذين كان عليهم أن يتعامل معهم في « العصابة » — فرانك كيتز ودافيد نيكول و س . و . مويراي والآخرين — لم يكونوا ممن ينتمون الى هذه الجماعة التى ابتعدت في عزلة . وكان فوضويو « العصابة » أقرب الى مدرسة جوهان موست ، ومن بينهم عدد كبير من المنفيين الألمان : وكان أقوى مركزين لهم هما « النادى الدولى فى أولدروزستريت » ، الذى أشرنا اليه آتاه ، وجماعة الايست اند التى تبعت جوزيف لين و « عصابة تحرير العمل » . وكانت أغلبية هاتين الجماعتين من دعاة العنف الثورى ، وان لم يكونوا بالضرورة من دعاة الاغتيال . فكانوا يطالبون بتدمير الأنظمة الاجتماعية القائمة أصلا وتقصيلا لتمهيد السبيل لبناء جديد رفضوا التفكير فيه مقدما . وبرغم أن موريس كان ثوريا ، الا أنه وجد هذه النزعة المدمرة منفرة تماما . لقد وافق على أن المدينة فاسدة في لبها ، وأن أنظمتها في

حاجة الى استئصال كامل . ولكنه لم يمتد أن ذلك يمكن تحقيقه على أساس نزع تدميرية ، أو بدون تفكير في المجتمع الجديد ، الذى سيقوم بدلا من القديم ، وفهمه . وكانت المهمة الجوهرية التى يتطلبها الأمر فى نظره مهمة تربوية : فأول ما يجب عمله هو العثور على عدد كاف من الاشتراكيين الذين تحلوهم نزعات بناءة وتدريبهم ، بحيث يصبحون قادرين على أن يغيروا بالتدريج الوضع السيئ الذى لا رحمة فيه والذى جلبته الرأسمالية . وكان ينظر بنفور الى كل من استعمال العنف السابق لأوانه وكذلك الاشتغال بالسياسة قبل الأوان ، لأنه اعتقد أن العالم الجديد لا يمكن أن يثبته كما ينبغي بواسطة أعمال العنف دون هدف محدد أو بالتفاهم البرلماني . ولما كان أنصار العمل البرلماني يؤرقون الأغلبية الساحقة من المثقفين والعمال الذين كانوا يتحولون الى الأنواع المختلفة من الاشتراكية ، فإن معارضته لهم دفعته الى الارتباط بالمتطرفين فى الجانب الآخر ، الذين لم يكن على وفاق معهم أكثر . ومن ثم صار فى عزلة أكثر فأكثر ، وإن كان الجميع قريبا يحترمونه . والواقع ان اشتراكيته لم تكن من نوع يمكن أن يكون شميا ؛ لأنها انبثقت من سؤال واحد ظل يكرره لنفسه . وكان هذا السؤال هو : « ماذا يكون شعورى لو كنت مرغما على أن أعيش تلك الحياة التى يضطر معظم الناس أن يعيشوها لكي يحصلوا على قوت يومهم ؟ » ولم يكن جوابه عن ذلك أن معظم العمال يعيشون فى فقر مدقع فحسب ؛ بل وأنهم مضطرون أيضا الى قضاء حياتهم فى أعمال لا يجدون فيها أية متعة أو اشباع . والعمل بلا متعة هو فى الغالب عبودية لا كرامة فيها للإنسان ؛ والعمل الذى لا اشباع فيه هو نتيجة لأن الإنسان يعمل من أجل سيد لا يسهه سوى الحصول على الربح ، وليس هناك من رابطة بين العاملين سوى حساب

الكسب والخسارة . والواقع أن موريس كان يعزو الى جميع الناس — أو أحس أن من واجبه عدلا أن يعزو الى كل الناس — ما يشعر به هو نفسه . لقد كان يجد متعة كبرى في عمله — الى حد أنه لم يستطع أن يعطى نفسه قسطا من الراحة قط ، فلماذا يَشْكُر على بقية الناس حقهم في مثل هذه المتعة ؟ فلم يكن يعمل لسيد ما ، ولكن لتحقيق مثله العليا ، فلماذا لا يكون في وسع الآخرين أن يفعلوا نفس الشيء ؟ وكان يدرك تمام الإدراك أن معظم الناس لا يشعرون كما يشعر هو فيما يتعلق بهذه الأمور ؛ ولكنه عزا عدم شعورهم ذلك الى المبودية الطويلة التي خضعوا لها ، واعتقد أنهم لو وُجدوا في مجتمع منظم بصورة أفضل ، مجتمع بلا استغلال ولا سعى وراء الربح ، لشعر معظمهم كما ينبغي أن يشعروا . وبدا له أن أى تهكير آخر يكون ظلما ، لأنه سينطوى على انكار لما يعتقد أنه القيم الانسانية الطبيعية الأساسية ومثل المساواة الاجتماعية .

وقد مرت آراء موريس عن السياسة بتحول تدريجي خلال السنوات التي قضاها على اتصال « بالعصبة الاشتراكية » كلما زاد رد الفعل لديه ضد شركائه القوضيين . ولكن ذلك الاعتقاد المتأصل الجذور لديه بأن الناس يمكن أن يشعروا مثله ، ويجب أن يشعروا مثله ، بقي معه حتى النهاية . وقد ظل حتى اللحظة الأخيرة ، قبل أن يقطع صلته « بالعصبة » في سنة ١٨٩٠ ، يمر عن عدم اعتقاده مطلقا في قيمة الجهاد البرلماني كوسيلة لتحقيق الاشتراكية . فلم يعترف بأكثر من أنه : « في آخر عمل من أعمال الثورة قد يضطر الاشتراكيون الى استخدام الصورة البرلمانية للقضاء على مقاومة الرجعيين بجعلها غير قانونية رسميا » ؛ ولكن ذلك لا يحدث في رأيه الا « عندما يكون الاشتراكيون من القوة بحيث يستطيعون الاستيلاء على البرلمان ليضعوا حدا له » . وحتى ذلك الوقت

أنكر أنه من الممكن « التلاعب بالأساليب البرلمانية في الاشتراكية » .  
بل الواقع أنه ذهب الى أن مثل هذا العمل لا ينجم عنه الا « ضياع »  
الاشتراكيين الذين سيجدون أنفسهم أداة يستخضعها البرلمان بدلا من أن  
يستخدموه هم . وقال ان على الاشتراكيين ، بدلا من أن يورطوا أنفسهم  
في الألاعيب البرلمانية ، أن يوجهوا جهودهم الى مهامهم التربوية الحقيقية  
— الى اثارة « التذمر ضد عبودية الحاضر الشريرة » ، والى الوعى بين  
المتذمرين « بأنهم يستطيعون هم أنفسهم أن يحوا عبوديتهم » . وسأل  
أولئك الذين اعتبروا هذه السياسة سياسة يأس : « أليس هناك جدوى  
في أن نشرح لهم ماذا ينتظرهم بعد فترة الصراع » ؟  
ومع ذلك فإن موقف موريس خلال السنوات الأخيرة من حياته تجاه  
السياسة تغير بالتدريج . اذ بينما استمر في نفوره من الأساليب البرلمانية  
كما كان دائما ، وظل مقتنعا كمهده دائما بأن الحركة الاشتراكية البريطانية  
تسير في الاتجاه الخطأ ، رأى اتجاه سير الأمور وقد أخذت « الاشتراكية  
الجديدة » التي جاء بها الفايون و « حزب العمال المستقل » تدفع  
« الفدرال الديموقراطى الاشتراكى » والفوضيين جانبا ، وبدأت تشيد  
حركة سياسية أوثق اتصالا بالمطالب والمصالح الفعلية للعمال الذين انضموا  
الى نقابات عمال الغاز وعمال أحواض السفن والجماعات غير الماهرة  
الأخرى . ومن ثم فانه اذا لم يكن قد اقتنع بأن الاشتراكية ، كما يفهمها  
هو ، ممكنة التحقيق بالوسائل الدستورية فانها على أى الأحوال مرحلة  
لا بد أن تمر بها محاولة تحقيقها . فالنوع الوحيد من « الاشتراكية »  
الذى يمكن أن ينبثق بهذه الطريقة هى « اشتراكية الدولة » أو ، على  
حد تعبيره هو ، « البيروقراطية الجماعية » . ولم يعتبر مثل هذا النظام  
شيئا مرغوبا فيه ، ولكنه نظر اليه على أنه ربما كان مرحلة انتقالية

ضرورة تمهد السبيل أمام الناس « للثورة » ، وقد تكون ، في الظروف القائمة ، أفضل من النزعة الثورية المباشرة من النوع التدميري البحت . ولكنه لم يتصور هذه « الاشتراكية » الكاذبة على أنها تحقق أى شيء من مثله العليا ، بل على أنها شيء سيثور الناس ضده عندما يدركون عواقبها . وكان التعبير الحقيقي الوحيد الذى طرأ على موقفه هو أنه صار على استعداد للاعتراف بأن تشييد حركة سياسية قوية هوم على النقابات قد تساعد على تدريب العمال على المهام الحقيقية « للثورة » ، حتى وان كانت هذه الحركة تستخدم أساليب برلمانية . ولكنه ظل حتى النهاية ينظر باشمئزاز الى مجرد الاصلاح عن الطريق البرلماني من نوع ما يفعله « الأحرار — العمال » .

وتشارك « اشتراكية » موريس هذه في أشياء كثيرة مع « الشيوعية الفوضوية » وليس مع الفوضوية البحتة المجردة . فمدينته الفاضلة ، التي عرضها في كتابه « أنباء من المجهول » ، مجتمع تختفى منه جميع الأنظمة الحكومية تماما ، والتنظيم الذى سيطر باقيا فيه هو ذلك الذى ينبثق من النشاط التلقائى للجماعات الحرة ، وكان هذا هو ما اعتقده كروبوتكين أيضا ، كما اعتقده جودوين قبله . ولكن موريس خالف كروبوتكين في أنه لم يكن مستعدا لتدمير الدولة حتى يصير الناس مستعدين لنوع من الحياة يجعلها غير ضرورية . ولم تكن حماسه للترية منصبة على الترية النظامية البتة — اذ لم يعتقد في هذا النوع من الترية لأنه كان ينجب الى أنه يفرس في الناس قيما كاذبة . فالترية التي أرادها هي الترية في فنون حياة الزمالة وفي الايمان بها ، وكان يشمر دائما من التبشير بالكراهية التي بدا أنها صارت هدفا في ذاتها . وأراد ، مثل لينين ، أن « تدوى » الدولة ، ورفض رأى الفوضوى القائل بأن الناس يجب ببساطة أن يستأصلوها

دون أن يضعوا شيئا مكانها ليوجههم خلال فترة الانتقال الى المجتمع اللاتبقى . وكان يختلف عن لئين تماما في أنه عقد آماله في أن « تزدوى » الدولة على تغيير في أفكار الناس — عدد كاف من الناس يقودون الجماهير نحو روح الاتحاد الحر ، ليس بعد الثورة ، ولكن قبلها .

وكتيرا ما قيل ان اشتراكية موريس انبثقت من فنه ومن تمرده ضد انحطاط قيمة الفن في ظل الرأسمالية . بيد أن هذا ليس سوى نصف الحقيقة . فقد انبثقت أيضا من شغف عميق الجذور بالزمانة الطيبة والمساواة الاجتماعية — الشغف الذي عبر عنه في « موعظة جون بال عند الصليب » التي جاءت في كتابه « حلم جون بال » . لقد كانت الرغبة في الزمانة الطيبة متأصلة في نفسه تأصل شغفه بالمهارة الفنية الخلاقة . بل الحقيقة ان الاثنين كانا لا ينفصلان في ذهنه ؛ لأنه لم يستطع أن يتصور انسانا يعيش حياة الزمانة الطيبة الا اذا كان قناتا في عمله ، بمعنى أنه يجد متعة ايجابية في عمله اليومي . وكان كروبوتكين يتفق معه جزئيا في ذلك ، ولكنه خالفه في ادراكه أن المتعة المهنية الحقة يمكن أن تتوفر في ادارة الآلات الكبيرة المعقدة وتولى أمرها كما تتوفر في الحرف الفنية اليدوية ؛ بيد أنه اعتقد أيضا أن معظم الناس في حاجة ، لكي يحصلوا على السعادة ، الى أن يعملوا في مجموعات صغيرة يسهل التعاون بين أعضائها ويستطيعون فيها أن يروا نتائج جهودهم ويحسون بأنهم حققوا شيئا مفيدا . أما موريس فانه كان ينفر بشدة من ذلك الضرب من الآلات التي تجعل الناتج لا شخصا ، وكره الاتجاه نحو الاتساج الكبير كله على أساس أنه يحول بالضرورة بعض العمال — لعلهم الغالبية الكبرى — الى مجرد ملحقات لآلة لا يستطيعون حتى أن ينشئوها لأنفسهم . ولكن كروبوتكين ، بوصفه رجل علم مزاجا وتدريباً ، لم يكن ليستطيع معارضة

التقدم التكنيكي القائم على العلم : وكل ما كان يستطيعه هو محاولة اثبات أن الانتاج الفردى والانتاج على نطاق صغير اذا ثقلما تنظيما سليما ووفرت لهما القوة يستطيعان أن يهزما مصنع الانتاج الكبير في ميدانه . أما موريس الذى مارس عدة حرف فنية يدوية ، ولم يكن علما البتة — اللهم الا اذا كانت الدراية العميقة بمواد وعمليات كثيرة تعتبر علما — فانه كان يستطيع انكار أن التقدم التكنولوجى حقيقى ، وقد أنكره فعلا ، وأصر على أن معظم سلع الانتاج الكبير مزيفة وغير ممتعة ، ولا بد أن تكون كذلك ، بسبب الظروف ذاتها التى تم فيها انتاجها .

والواقع أنه كان يستطيع أن يعتنق أية وجهة نظر أخرى على أساس معتقداته الجوهرية ؛ فقد بدا له أن الزمالة الطيبة والمساواة لا يمكن أن يتفقا مع وضع يكون فيه المخطط والمنفذ شخصين مختلفين وليس بينهما أية رابطة انسانية ، فأراد أن يكون كل انسان حرا ليخطط وينفذ على السواء ، لأنه لا يستطيع التعبير حقيقة عن شخصيته فى انتاجه الا اذا فعل الشئين معا ، وبذلك يحقق تكامل اشباع العمل الخلاق . فقد ذهب موريس الى أن كل شئ يتم عمله يجب أن يكون « متعة لصانعه ومتعة لمستهمله » ينبغى أن يكون جيلا كما هو مفيد ، وأن ينقل الى مستعمله المتعة التى حصل عليها صانعه فى صنعه . ولما تحطمت آماله فى المستقبل القريب ، صار يقول انه يجب أن تكون هناك آلات أكثر قبل أن يكون هناك أقل — وهو يعنى أن الناس سيضطرون الى اجتياز مرحلة من « اشتراكية الدولة » التى يسودها الانتاج الكبير حتى يصلوا الى المجتمع الذى سيطلبون فيه أن يكون العمل أفضل والانتاج أفضل أيضا . ولكنه كان ينظر دائما الى هذه المرحلة الانتقالية بنفور ، لأنها ستجعل الانسان، كمنتج ، عبدا للالة حتى ولو أمدت الانسان ، كمستهلك ، بقدر أكبر من السلع الواطئة .

وقد قال جون رسكين ( ١٨١٩ — ١٩٠٠ ) طبعا هذا الكلام قبل موريس ؛ فقد كان تأثير رسكين على شكير موريس عميقا . وقد اعلن موريس القسم الخاص بالمساواة من انجيله في كتابه « الى هذه النهاية » ( Unto This Last ) ( ١٨٩٢ ) ، معارضا بهذه المساواة اثنائية المذاهب الاقتصادية السائدة ؛ كما أنه أعلن في الفصل المشهور عن « هندسة البناء القوطي » في كتابه « أحجار البندقية » عن الحاجة الى التكامل بين الرسم والتنفيذ باعتباره الأساس الضروري لاعادة الفنون الشعبية الى الحياة واعادة الاحساس الفنى بين الناس . ولقد أخذ موريس هذه المذاهب عن رسكين أو قلها بعد أن مرت باختبار تجربته الشخصية ، جاعلا منها أساسا لانجيل اشتراكي ثورى لم يصل اليه رسكين . إذ أن « فورز كلافيجيرا » ، التى وجه رسكين على صفحاتها دعوته الى من استمع اليه من العمال ، كانت أساسا فداء موجها الى المجهود الفردى الاختيارى ، وليست دعوة الى خلق حركة اشتراكية قبل صراع الطبقات على أنه أسلوبها الضرورى . ولكن الأفكار الأساسية عن الزمالة الطيبة والحياة الطيبة كانت واحدة عند الاثنين .

وقد أثار تحول موريس الى الاشتراكية الثورية ، في وقت كانت الاشتراكية بجميع أنواعها قد نسبت فيه هربيا في بريطانيا العظمى ، الكثيرين من معجبيه الذين كانوا على استعداد لقبول انجيله في الفن حتى ترجمه الى لغة الكفاح الطبقي وأضفى عليه نوعا من الماركسية . فمهاجمة النزعة التجارية التى أفسدت الفن ، وصنع أشياء جميلة بأساليب قديمة نفسها الناس ولا يستطيع اقتناءها الا القليلون ، شيء ؛ وشيء آخر مختلف تماما أن يعلن فساد المدينة الحديثة كلها ويخالط الفوغاء المدمرين الذين يعوزهم كل احساس بالجمال وبالقيم العليا . وقد اعترف موريس بهذا النقص فيهم عموما . فكثيرا ما تحدث في خطاباتة الخاصة عن مدى الانحطاط



الذى انحدرت اليه الطبقة العاملة البريطانية ، وعن جهلها وعزوفها عن الرغبة في الجمال أو حتى في التفوق من أى نوع . ولكنه ، على قهض معظم أتباعه في الفن ، عزا هائض الناس العاديين ، لا الى الطبيعة البشرية، بل الى النزعة التجارية باعتبارها متأصلة في النظام الرأسمالي ولا مسيل الى محوها الا بتغيير كامل في النظام الاقتصادى والاجتماعى. وقد مرما كان يجب عمله، كره الظروف التى كان عليه أن يصنع فيها معظم متاجه الجميل كمجرد لعبة يلهو بها الأثرياء الذين بدوهم ما كان ليستطيع أن يصنعها أصلاً، وكان على استعداد أن يراها وقد دمرت كلها تماماً ، هة منه في أن الناس ، عندما تتاح لهم فرصة البدء من جديد ، سيمتعدون ميلهم الطبيعى الى الفن — الذى رآه عاما بين الشعوب البدائية ومن ثم فهو « طبيعى » . فموريس ينتمى الى سلسلة طويلة من مصلحي السلوك الذين يعتبر ملجؤهم النهائى هو « الطبيعة » بوصفها قهض « المدنية » . وتنبثق النزعة الى « الطبيعة » عنده من مقتضيات طبيعته هو التى تسودها النزعة القنية الخلاقة . فهو ماكان يستطيع أن يرى أن معظم الناس لم تكن لديهم قط هذه الارادة الدافقة للخلق ، أو حتى أن نزعاتهم الخلاقة يمكن أن تأخذ صوراً غير الفن ، بل وكان الاعتراف بذلك عنده يشبه الخيانة . فالقن بالنسبة له هو الحياة والحياة هى الفن — والا فليس هناك شىء له قيمة على الاطلاق . ومع ذلك فانه اذا كان قد اعتبر خطأ أن نزعاته هو هى نزعات الشخص الطبيعى ، فان مذهبه ينطوى على شىء جوهرى . فهناك متعة كبيرة في الشعور بالنجاح في خلق شىء ما ، ومعظم الناس يستطيعون الاحساس بهذه المتعة . بيد أن هذا الخلق الذى يولد متعة كبرى ليس ، بالنسبة لمعظم الناس ، قنيا بالمعنى المألوف للمصطلح ، فقد ينشأ من أنواع مختلفة من النشاط — من تأسيس مشروع اقتصادى ناجح أو ادارة جمعية الى زراعة

حديقة خاصة أو التفوق في لعبة رياضية . وأنا أعلم تماما أنه قد ينشأ من مجهود ذهني لا علاقة له بالفن ، كما قد ينشأ أيضا خاصة لدى النساء ، من خلق علاقات شخصية طيبة أو من النجاح في حل مشكلة شخصية عسيرة . فلا يتطلب الأمر أن يكون كل انسان فنانا في حرفة ما في المجتمع الحر ، حتى ولا أن يكون ذلك مثلا أعلى لهذا المجتمع . ان ما يجب العمل على تحقيقه هو العمل على أن يتاح لكل انسان فرصة ممارسة قدراته الخلاقة لمصلحة المجتمع — أو على الأقل بما لا يضره .

ولكن هناك ما هو أكثر من ذلك في الأمر ؛ اذ أن موريس ذهب الى ان الارغام اليومي في العمل الذي لا ينطوي على متعة يجعل الروح البشرية جافة ويبعد الناس عن الخلق ويدفعهم الى السعى وراء مجرد الاشباعات السلبية ؛ ألم يكن على حق في ذلك ؟ أعتقد أنه كان مصيبا ، وأن ذلك جزء جوهري مما أسهم به في الفكر الاشتراكي .

وقد اختلف تقدير الناس اختلافا كبيرا لموريس ، بوصفه كاتباً وبوصفه صانعا مارس عدة حرف يدوية ، سواء في حياته أو بعد موته . وكثيرا ما قيل انه يتقن أشياء كثيرة جدا بحيث انه لا يستطيع أن يتفوق في اثنان شيء منها ، وأن كل ما صنعه هو ، في نهاية المطاف ، مجرد انتاج صانع ماهر وليس نتاج خيال فنان . ولكن هذا الحكم يقوم على انكار كامل لما كان يؤمن به ايمانا عميقا — من أن الفنان يجب ألا يكون شخصا مختلفا عن الشخص العادي ، بل العارض الماهر لحرفة تقليدية متأصلة الجذور في حياة الناس وأن يكون حساسا بطلابهم . وقد سلم بأن الانسان لا يستطيع أن يكون مثل هذا الشخص في عالم تسوده النزعة التجارية : كما سلم أيضا ، آسفا ، بأن عمله هو لم يكن متأصل الجذور في الحياة المعاصرة التي يعيشها الناس . ولكنه كان يحاول ، في كل شيء فعله ، أن

يستعيد التقاليد المفقودة للفنون والحرف القديمة — من هندسة البناء فنانزلا — التى كان لها مغزى حيوى فى حياة الناس العاديين فى مدن العصور الوسطى ، ان لم يكن فى الريف . وكان نزوعه الى العصور الوسطى يقوم على هذه الفكرة ، قبل أن يرى العلاقة بين الفن والاشتراكية بزمان طويل . بيد أن اشتراكته انبثقت من نفس الاتجاه الذى أوحى اليه بقطعة من أولى كتاباته المنشورة — وهى « قصة كنيسة مجهولة » الى كتبها فى أيام دراسته وفيها وصف فنانا من عمال البناء فى العصور الوسطى يعمل فى نحت زخارف كنيسة باحساس عميق من الرضا الذى استمده من الشعور بأنه يسهم بنصيب شخصى خلاق فى مجهود جماعى . ويسرى هذا الاحساس بالحياة الطيبة على أنها خدمة عن طريق الخلق الشخصى وتعاون بين رفقاء ، يسرى ، فى كل أعماله .

وأوسع كتابات موريس الاشتراكية كانت ، وما زالت ، « أنباء من المجهول » وهى مدينته الفاضلة . وقد قال بصراحة انه لا يتنبأ فيها بشئ ، بل هو وصف لنوع المجتمع الذى يستريح فيه أكثر من غيره . وقد قال ، فى معرض تقديمه لكتاب ادوارد بللامى « لفئة الى الخلف » — الذى تهر منه بسبب تصويره للنظام الاجتماعى المخطط تماما الذى شعر بأن لا مجال فيه للأشياء التى يقدرها أكثر من غيرها — : ان الشخص الذى يكتب « مدينة فاضلة » ( طوبيا ) ينبغى أن يصور حلمه الشخصى عن المجتمع الطيب لا أن يحاول التنبؤ بالمستقبل . وهذا هو ما فعله فى « أنباء من المجهول » ؛ وأهم ما ظهر فيها هو احساسه بالتمتع فى الصداقة البسيطة ، وإيمانه بأن المجتمع الطيب لا يمكن أن يقوم على أى أساس آخر ، مهما كانت شقة الخلاف بينه وبين حلمه الشخصى فى النواحي الأخرى . وتسرى هذه الدعوة ذاتها الى الصداقة والزمالة الطيبة فى كتابه « حلم جون بال » وهو

أجمل ماكتب . وتظهر مرة أخرى في قصيدته الثورية الطويلة التي لم يكملها « حجاج الأمل » ، التي نشرت أول ما نشرت في صحيفة « الكومونويل » ولم يراجعا بعد ذلك قط كما كان في نيته أن يفعل . وتبدو نفس الروح في كتيباته ، خاصة في « لماذا أنا اشتراكي » وفي « المصنع كما ينبغي أن يكون » — وفي كتيابه اللذين جمع فيهما أحاديثه ، وهما « علامات تغيير » و « آمال ومخاوف في القرن » . لقد كان يريد بشدة أن يعيش في عالم صديق ، وأن يعتمد عن كل تلك المهارات والأحقاد التي جعلت عمله من أجل الاشتراكية غير مريح . وكانت تعوزه ارادة القوة تماما ، فهو لم يرغب في الزعامة مطلقا ، بل في مد يد المساعدة فقط . وهذا في ذاته كان يعني أنه لا يستطيع أن يكون زعيما ناجحا . وكان التنازع قوله أكثر مما ينبغي ، ولم يكن يستطيع استعمال الشدة حتى مع أكثر الناس حماقة الا اذا ثار ؛ وعندما كان يشور لا يلبث أن يؤنبه ضميره حتى انه كثيرا ما عاد فاقصد ما بذله من مجهود طيب . ومثل هؤلاء الناس قد لا ينجحون تشييد مملكة السماء ، ولكنهم يتمنون اليها . وفي ذلك الكفاية ؛ فهم ان كانوا قد أخفقوا في خلق حركات في أيام حياتهم ، فان ذكراهم باقية ؛ وتضمنى على القضية رواء .

## الفصل الخامس عشر

### الاشتراكية في أوائل التسعينات

#### خلاصة

في سنة ١٨٩١ ، بعد أن سقط بسمارك وألغيت القوانين المناهضة للاشتراكية ، اجتمع « الحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني » في ايرفورت ليضع برنامجا جديدا ، اذ لم يكن من الممكن عقد مؤتمر كامل للحزب ابان سنوات الاضطهاد . وظل البرنامج الذي ووفق عليه في جوتا في سنة ١٨٧٥ ، بمناسبة اندماج الحزب الماركسي وحزب لاسال ، بلا تعديل . ولكن اللاساليين في سنة ١٨٩١ لم يعد لهم وجود تقريبا ؛ وكان المقصود بالبرنامج الجديد أن يتخلص من العناصر اللاسالية التي كانت قد أدمجت في البرنامج القديم الذي وضع كحل وسط بين الحزبين في سنة ١٨٧٥ — وهو الحل الوسط الذي اعترض عليه ماركس بشدة — والعودة الى برنامج ماركسي كامل . وفي العام التالي عهد الحزب الى كارل كاوتسكي بوضع كتاب لأعضاء الحزب يفسر البرنامج ويوضحه ؛ ونشر كاوتسكي كتابه « برنامج العامل » الذي صار منذ ذلك الوقت المرجع المعترف به للماركسية ، لا في ألمانيا وحدها ، بل وفي البلاد الكثيرة التي تأسست فيها أحزاب ديموقراطية اشتراكية على النمط الألماني . ومن ثم فانه مما يفيدنا أن ندرس برنامج ايرفورت وتعليقات كاوتسكي عليه بشئ من العناية ؛ لأنهما يتضمنان أوضح شرح للسياسة التي أعلنت

الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية أنها اعتنقتها طوال الفترة التالية حتى سنة ١٩١٤ .

وقبل أن يوضع برنامج إيرفورت كانت عدة أحزاب ديمقراطية اشتراكية ، تعتق الانجيل الماركسي ، قد ظهرت في كثير من البلاد . ففي سنة ١٨٧٩ أنشأ بابلو ايجليسياس ( ١٨٥٠ — ١٩٢٥ ) حزبا ديمقراطيا اشتراكيا أسبانيا ؛ كما ظهر حزب دانماركي في نفس السنة . وكان « الحزب العمالي » الذي أسسه جولز جيزده في فرنسا قد اتخذ صورته المحددة في سنة ١٨٨٢ ؛ واعتنق « الفدرال الديمقراطي » ، بزعامة هيندمان ، برنامجا اشتراكيا في سنة ١٨٨٣ ، واتخذ اسم « الفدرال الديمقراطي الاشتراكي » في سنة ١٨٨٤ . وفي سنة ١٨٨٣ أيضا أسس ج . ف . بليخانوف ( ١٨٥٧ — ١٩١٨ ) وب . ب . آكلرود ( ١٨٥٠ — ١٩٢٨ ) « جماعة تحرير العمل » التي كانت نواة الحزب الديمقراطي الاشتراكي الروسي . وبدأ الحزب الديمقراطي الاشتراكي في سنة ١٨٨٧ ، والنسايو والسويسري في سنة ١٨٨٨ ، والسويدي في سنة ١٨٨٩ . أما في إيطاليا فكان الموقف مابرح مشوشا : اذ حلت الحكومة في سنة ١٨٨٦ حزب العمال الذي تكون في العام السابق ، وكان يضم جماعات فوضوية الى جانب الجماعات الاشتراكية ؛ ولم يتكون خلفه تماما ، وهو حزب عمال ذو برنامج ماركسي خالص ، حتى سنة ١٨٩٢ . وفي هولنده كان فرديناند دوميليا نيوفنهوز ( ١٨٤٦ — ١٩١٩ ) قد كون حزبا اشتراكيا في سنة ١٨٧٨ ، ولكنه كان قد تحول بعد ذلك الى الفوضوية . وحدث انقسام على اثر ذلك ؛ وتكونت هيئة جديدة باسم « العصبة الديمقراطية الاشتراكية » ، تقوم على أساس ماركسي ، وفي سنة ١٨٨٩ . وكان الحزبان البولندي والفنلندي يتكوفنان ، وان لم يتخذا شكلهما النهائي حتى سنة ١٨٩٢ .

أما في بلجيكا فإن الماركسية لم تجد الطريق ممهدا كما سنرى .  
« فحزب العمال البلجيكي » ، الذى كان قد تم تكوينه فى سنة ١٨٨٥ تحت تأثير دى بايه ، كان يمثل مفهوما اشتراكيا مختلفا بعض الشيء عن مفهوم الأحزاب الماركسية الخالصة ، كما كان يقوم على علاقة مختلفة مع النقابات والجمعيات التعاونية التى كانت ترتبط بتكوينه . فقد احتفظ ببعض السمات التى تميزت بها تقارير دى بايه الى « الدولية » ، وكان أقل ، فيما يتعلق باتجاه « اشتراكية الدولة » ، من الأحزاب التى قامت على النمط الألماني بكثير . بيد أن أوجه الخلاف لم تعد واسعة بحيث تحول دون التعاون الوثيق بينه وبين الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية ذات الطابع الماركسي الأكثر رسوخا .

وحتى خارج بلجيكا لم تسر الأمور ، طبعا ، وفق هوى الماركسيين تماما . فكما رأينا كانت هناك خلافات حادة فى فرنسا بين أتباع جيزده ، الذى ساروا على النمط الماركسي ، ودعاة « الممكن » الذى يقودهم بول بروس ؛ واحتفظ أتباع بلانكي أيضا بمنظمتهم الخاصة ، بينما كان بنوا مالون ( ١٨٤١ - ١٨٩٣ ) يجمع حوله جماعة المتقنين الذين صاروا فيما بعد « الاشتراكيين المستقلين » . وفى ألمانيا وأسبانيا كان الماركسيون يكوّنون قطاعا واحدا فى صراع حاد مع جماعات أخرى منافسة ؛ كما كانت هناك اهتمامات مماثلة فى هولندا وسويسرا ، بل وحتى فى الدنمارك . وكانت هولندا أيضا ، وروسيا طبعا ، ميدانى معارك بين اتجاهات متنافسة ؛ وفى بريطانيا العظمى ، برغم أن « العصبية الاشتراكية » كانت تصعد أنفاسها الأخيرة ، فإن « الفدرال الديموقراطى الاشتراكي » واجه تحديا من جانبه كل من « الفايين » وحرقة « العمال المستقلين » ، التى سرعان ما تبلورت ، فى سنة ١٨٩٣ ، فى « حزب العمال المستقل »

الذى أسسه كيرهاردى . وفى الولايات المتحدة كان « حزب العمال الاشتراكى » ، الذى انضم اليه دى ليون فى سنة ١٨٩٠ ، قد أصبح يمثل ماركسية يسارية كانت تتيجتها اهتماما وتكوين حزب ديمقراطى اشتراكى أكثر أورثوذكسية فى سنة ١٩٠٠ .

بيد أنه مما لا مراء فيه أن الماركسية ، كما فسرها « الحزب الديموقراطى الاشتراكى الألمانى » ، كانت القوة الرئيسية فى الحركة الاشتراكية العالمية فى سنة ١٨٩١ . اذ أن النجاح الذى أصابه الديموقراطيون الاشتراكيون الألمان فى مقاومة القوانين المناهضة للاشتراكية وفى القيام بحملاتهم الانتخابية رغم هذه القوانين ، أضفى عليهم هبة كبيرة . وبوصفهم أول حزب اشتراكى صار منظما على نطاق قومى حقيقة ويحز انتصارات فى انتخابات ديمقراطية ، أصبحوا النموذج لكثير من البلاد الأخرى ، ولم تصادف أفكارهم مقاومة حقيقية الا فى البلاد اللاتينية وفى بريطانيا العظمى ، وفى أوروبا الشرقية حيث كانت حركة « النارودنيك » والحركات المماثلة تمارس هوذا هائلا . وفى البلاد التى مثل روسيا القيصرية ( بما فيها بولندا الروسية ) ، حيث جعلت الظروف السياسية النشاط البرلمانى مستحيلا ، احتفظت الجماعات والأحزاب الاشتراكية بطابع الثورية السرية بالضرورة ؛ ولكن فى الغرب كانت القاعدة عند معظم الأحزاب الاشتراكية قد صارت فى سنة ١٨٩١ الدخول فى المعارك الانتخابية وقبول الشروط التى تقتضيها الانتخابات البرلمانية ، وذلك بأن جمعت الى آمالها الاشتراكية الدعوة الى اصلاحات مباشرة ، من النوع الذى اعتقدت هذه الأحزاب أنه سيجذب أكثر من غيره عددا كبيرا من الناخبين ، ومما يمكن تنفيذه داخل إطار النظام الرأسمالى . فنجد برنامج ايرفورت الذى وضع فى سنة ١٨٩١ مثلا يضم ، الى جانب



العرض العام للأهداف الاشتراكية ، قسما ينطوى على مطالب مباشرة ، لا تتعلق بالاصلاح السياسى فحسب ، بل وأيضا بتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية ، وبإصدار تشريعات لحماية مصالح العمال وحقوقهم في ظل الرأسمالية . وكانت هناك في جميع الأحزاب جماعات تندد بهذه «الملطقات» ، وتذهب الى وجوب دخول الانتخابات على أساس اشتراكى كامل وبهدف تحويل العمال الى الاشتراكية ، لا بقصد كسب المقاعد أو الحصول على اصلاحات ؛ ولكن عملا جعلت مقتضيات المعارك الانتخابية البرلمانية من الضروري بالنسبة للأحزاب الاشتراكية أن تطالب باصلاحات مباشرة قبل استيلاء العمال على الحكم بصورة كاملة ؛ اذ كان من غير العملي بالنسبة لأى حزب اشتراكى ، الا اذا كان يريد الهزيمة في الانتخابات ، أن يتمسك بمبدأ أن العمل الانشائى لا يبدأ الا بعد « الثورة » ، أو حتى بعد أن يكون الاشتراكيون قد حصلوا على الأغلبية في البرلمان .

ومع ذلك فان الأحزاب الديوقراطية الاشتراكية بينما كانت تطالب باصلاحات مباشرة ، ظلت تحاول — في التسمينات من القرن الماضى — وضع هذه المطالب في المركز الثانى بالنسبة للدعوة الاشتراكية نفسها . وكان مذهب « الممكن » الذى دعا اليه بول بروس ، وكان يؤكد أهمية الاصلاحات داخل النظام الرأسمالى ، مذهباً منحرفاً بدون أدنى ريب . كما أن حركة «إعادة النظر» الألمانية التى دعا اليها ادوارد برنشتين ( ١٨٥٠ — ١٩٣٣ ) لم تكن قد تكونت بوضوح حتى أواخر التسمينات ، وعندئذ أثارت قدراً ضخماً من الجدل ، في ألمانيا وفي خارجها . ففى سنة ١٨٩٢ كان كارل كاوتسكى ( ١٨٥٤ — ١٩٣٨ ) لا يزال ، في مقدمة كتابه الذى يشرح فيه برنامج إيرفورت ، يشكر برنشتين على مساعدته ، دون أية اشارة الى وجود خلافات بينهما .

ودعنا اذن نرى ماذا قال برنامج ايرفورت فعلا ؛ ذلك البرنامج الذى كان له هذا النفوذ العظيم على الاشتراكية الأوروبية ابان التسعينات . لقد بدأ بتقرير ، يقوم على « البيان الشيوعى » الذى صدر فى سنة ١٨٤٨ ، عن الاتجاه التاريخى للرأسمالية ، الاتجاه نحو التركيز الرأسمالى ، مع تأكيد سحق المشروعات الصغيرة بواسطة التكتلات الكبرى ؛ كما أكد البرنامج أيضا بدرجة مساوية أن قس الاتجاه يعمل فى الريف ، ساحقا الفلاح الصغير ومستبدلا به الزراعة الرأسمالية على النطاق الكبير . كما جاء فى البرنامج صراحة « كلما زاد تعداد البروليتاريين ، وصار جيش العمال الفائضين أضخم ، زاد التعارض بين المستغلين والمستغلين حدة ، كما زادت حدة حرب الطبقات بين البورجوازية والبروليتاريا ، الحروب التى تقسم المجتمع الحديث الى معسكرين عدوين ، والتى تعتبر العلامة المميزة لجميع البلاد الصناعية . »

ان هذا يعبر عن ماركسية سنة ١٨٤٨ بأقصى شدتها وقد أعيد بعد أكثر من أربعين عاما . ويقول البرنامج : « ان النمو الاقتصادى للمجتمع البورجوازى يؤدى بحكم الضرورة الديمقراطية الى سقوط الصناعة الصغيرة ، التى يتكون أساسها من ملكية العمال لأدوات الإنتاج ملكية خاصة . فهو يفصل العامل عن وسائل إنتاجه ، ويحوله الى بروليتارى لا يملك شيئا ، فى حين تصير وسائل الإنتاج احتكارا لعدد قليل نسبيا من الرأسماليين وكبار ملاك الأراضى » . وقد اضطر كاوتسكى ، فى الطبقات الأخيرة من كتابه الذى يعرض فيه البرنامج ، الى التسليم بأن الاحصاءات الموجودة لا تؤيد ذلك فيما يتعلق بملك الأراضى ، وأنه يبدو أن الملكية تزداد بين الفلاحين بدلا من أن تقل . ولكنه ذهب الى أن ذلك ليس سوى انحراف مؤقت عن الاتجاه ، وظل يؤكد صحة التشخيص فى

حدود ما يتعلق بالصناعة . وقد أنكر برنشتين ذلك ، في كتاباته الخاصة بإعادة النظر ، وذهب الى أن المشروعات الصغيرة تغير ميدانها وطاقاتها ولكنها لا تتقهقر نسبيا ولا بصورة مطلقة ؛ ولكن كالتسكي وجمهرة زعماء الديمقراطية الاشتراكية أصروا على موقفهم . والواقع أنه كان صحيحا في ألمانيا ، التي كانت من قبل مركزا للانتاج الحرفي الصغير ، أن الأفراد ذوي الحرف كانوا يتقهقرون أمام تهدم المصانع ، وكان أكبر قدر ملحوظ من النمو في الصناعات الثقيلة في الروهر وسيليزيا وبعض أجزاء ساكسونيا . ففي سنة ١٨٩٠ كانت الصناعة الكبيرة في ألمانيا تنمو بسرعة وتحل محل الصناعة الصغيرة بمعدل سريع ، هذا فضلا عن أن النمو الصناعي الألماني لم يكن قد بلغ بعد المرحلة التي تقدم فيها البورجوازية الصغيرة ، التي تقوم على أساليب الانتاج الحديثة ، بسرعة وتكشف عن نفسها بوصفها اتجاها مضادا قويا ؛ كما لم تكن النقابات في الصناعات الكبيرة قد نظمت تنظيميا قويا أو صارت لها قوة مساومة كبيرة .

ومن ثم كان في وسع واضعي البرنامج أن يؤكدوا ، على نمط سنة ١٨٤٨ أيضا ، أنه على الرغم من « النمو الهائل في القدرة الانتاجية للعمل البشري ... فان كل مزايا هذا التحول يحتكرها الرأسماليون وكبار ملاك الأراضي » ؛ وأنه كانت هناك « زيادة كبرى في عدم الأمن والشقاء والاضطهاد والعبودية والانحطاط والاستغلال » بالنسبة للبروليتاريين وصغار البورجوازيين على السواء . وكان الاشتراكيون في بريطانيا العظمى يقولون نفس الشيء تقريبا ، برغم أنه كان من الواضح فيها ، أكثر مما في ألمانيا بكثير ، ان قطاعا كبيرا من العمال كانت أجوره الحقيقية تزيد بصورة تكاد تكون مستمرة منذ سنة ١٨٥٠ ، ويؤكد ذلك ارتفاع متوسط أرقام استهلاك عدد من السلع الأساسية . أما بالنسبة لألمانيا في

سنة ١٨٩٠ فلم تكن هناك احصاءات كثيرة ؛ ولكن الموجود منها كان يدل على أن الأجور الحقيقية ترتفع بسرعة لا بأس بها ، ويرجع ذلك الى حد كبير طبعا ، منذ سنة ١٨٧٥ ، الى سقوط الأسعار وليس ارتفاع الأجور قهرا . ورد الاشتراكيون على الذين استشهدوا بهذه الاتجاهات في نقد ما يذهبون اليه بأن التحسين كان مقصورا على جماعات محدودة من العمال المهرة ، وأن العمال غير المهرة ، الذين يتزايد عددهم باستمرار ، لم يحظوا بنصيب فيه ، وأن البطالة تزداد سوءا كلما زادت الأزمات حدة وطولا . لقد كانت ذكرى الأزمة الكبرى لا تزال حية تماما ، وكان الاعتقاد السائد أن هناك مالهو أسوأ منها في الطريق .

والعلاج الذى جاء به برنامج ايرفورت لهذا الموقف هو التأمين . واستبعدت جميع مطالب اللامالين بقيام الدولة بتنمية الانتاج التعاوني . « فليس هناك ما يحول الصناعة الكبيرة والزيادة المستمرة في القدرة الانتاجية للعمل الاجتماعى من مصدر لشقاء الطبقات التى ظلت مستغلة حتى الآن واضطهادها ، الى مصدر أقصى رفاهة ، سوى تحويل الملكية الرأسمالية الخاصة في وسائل الانتاج — الأرض والمناجم والمواد الأولية والأدوات والآلات ووسائل النقل — الى الملكية الاجتماعية ، وتحويل انتاج السلع بقصد البيع الى انتاج اشتراكى يدار بواسطة المجتمع لأجل المجتمع » .

واستطرد البرنامج معلنا أن تحويل الملكية الى ملكية عامة وتغيير المجتمع لن يحرر البروليتاريا وحدها ، بل الجنس البشرى المضطهد بأكمله . يبد أنه لا يمكن أن يتم الا على يد العمال أنفسهم ، لأن « جميع الطبقات الأخرى ، رغم مصالحها المتعارضة بعضها مع البعض ، تتخذ من الملكية الخاصة في وسائل الانتاج أساسا لموقفها » . ثم أكد الطابع السياسى

بالضرورة لصراع الطبقة العاملة ، على أساس أن « الطبقة العاملة لا تستطيع خوض معاركها الاقتصادية أو تنمية تنظيمها الاقتصادي بنجاح دون الحقوق السياسية » . « فهي لا تستطيع تحقيق قتل وسائل الاتاج الى ملكية المجتمع دون الحصول على القوة السياسية » .

وكان ذلك تأكيدا واضحا ، على النمط الماركسي ، لضرورة الكفاح السياسي ؛ وهو موجّه ضد كل من القوضيين وأولئك الذين أرادوا أن تكون الأولية للصراع النقابي . ولكنه كان أيضا يحتمل أكثر من معنى ؛ فهو لم يحدد هل كان الكفاح السياسي ثوريا أم برلمانيا أم ، اذا كان الاثنين معا ، كيف تكون العلاقة بينهما ؟ ان ماركس في سنة ١٨٤٨ ، وبعد ذلك في « الدولي » ، دافع عن الحاجة الى الكفاح البرلماني ، ولكن اعتبره مجرد وسيلة لتقوية العمال من أجل الصراع الثوري ، واكد مالا إجراءات مثل قانون الساعات العشر وقوانين الإصلاح البرلماني من قيمة ايعابية . بيد أنه تناول هذا الأسلوب في الكفاح على أنه مجرد اعداد للثورة التي ستقيم المجتمع الجديد — وان كان قد احتفظ بهذا الجانب من تعاليمه في الصورة الخلفية تماما في معاملاته مع النقابات البريطانية والمصلحين البريطانيين ؛ بل وعبر فعلا عن رأيه من أن الثورة قد تتحقق بدون عنف في ظروف بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الخاصة بهما . اما برنامج ايرفورت فانه لم يتضمن أية اشارة الى الثورة بالعنف . واستطرد البرنامج مطالبا باصلاحات مباشرة هي حق الاقتراع المباشر المتساوي للرجال والنساء ، وأن يكون الانتخاب سرا ، والتشيل النسبي ، وبرلمان يتجدد كل عامين ، والتشريع المباشر عن طريق الاستفتاء وحق الاقتراح للجميع ، والحكم الذاتي المحلي والاقليمي بواسطة ممثلين منتخبين ، وعدد من الاصلاحات الأخرى في نظام الحكم. وصحيح أن لهذه

المطالب أطلق عليها جميعا « مطالب مباشرة » وذكر جنبا الى جنب معها كثير من المقترحات الأخرى الخاصة بالتشريع الاقتصادى والاجتماعى . ويمكن القول بأن عدم وجود أى ذكر فى البرنامج للعمل خارج نطاق ما يسمح به القانون هو اجراء تكتيكى يحد — لأن ذكر أى شئ من هذا النوع كان ربما أدى الى إعادة اجراءات القمع ضد الحزب من جديد . وصحيح طبعا أن هذا ربما كان ما يحدث اذا صرح الديموقراطيون الاشتراكيون علنا بنباتهم الثورية ؛ ولست أقول انهم نبذوا ايمانهم الثورى قاصدين . ولكن نعمة البرنامج الجديد كلها كانت نعمة حزب تحدوه مثل عليا اشتراكية يعمل على تحقيقها بواسطة اصلاحات بعيدة المدى تتم بواسطة عمل دستورى ؛ وكان هذا هو الاطار الذى نما الحزب داخله فعلا ، رغم نبذه لمقترحات برتشتين الخاصة « باعادة النظر » بعد ذلك بعشر سنوات . ودعنا نقول ان برنامج ايرفورت ، بتأكيد الحاجة الى الكفاح السياسى تقوم به الطبقة العاملة ، وترك أسلوب الكفاح البعيد المدى دون تحديد ، ولكنه أعلن بوضوح أنه لن يستعمل فى المدى القصير سوى الأساليب البرلمانية ؛ وأنه لم يتضمن أية إشارة الى أن أى نوع من دكتاتورية البرولتاريا موضع تفكير فى أية مرحلة .

واستطرد البرنامج من التصريحات العامة الخاصة بالحاجة الى الكفاح السياسى ، الى تأكيد قاطع لنزعة الدولية . اذ يقول : « ان مصالح الطبقة العاملة واحدة فى كل البلاد التى تسود فيها الأساليب الرأسمالية فى الانتاج . وباتساع النقل العالمى والانتاج من أجل السوق العالمية ، تصير لبروليتاريا فى أى بلد بذاته معتمدة على العمال فى البلاد الأخرى بصورة متزايدة ... ان الحزب الديموقراطى الاشتراكى الألماني يشعر بأنه والعمال ذوى الوعي الطبقي فى جميع البلاد شئ واحد ، ويصرح بذلك علنا » .

ويعلم البرنامج بعد ذلك أن الهدف هو المجتمع الخالي من الطبقات ، وأن الحزب قام ليضع حدا « لجميع أنواع الاستغلال والإضطهاد ، سواء كانا موجّهين ضد طبقة أو حزب أو جنس » .  
وبذلك ينتهى القسم الخاص بالتصريحات فى برنامج ايرفورت . ويتضمن الباقي قائمة بالمطالب المباشرة ، ذكرنا منها فعلا المطالب ذات الطابع السياسى المتميز . وتحتل المطالبة بحرية الكلام والاجتماع والتنظيم مرتبة سامية بين هذه المطالب . أما المطالب الأخرى فتضم ، فى الميدان الاجتماعى: التعليم المدنى الاجبارى للجميع ، والخدمة الطبية المجانية ، والغاء جميع القوانين التى تجحف بالنساء ، والاعتراف بأن الدين أمر شخصى خاص تاما وأن الكنائس يجب أن تترك لتدبر أمرها بنفسها بعيدا عن الدولة تاما ، واقتخاب القضاة شعبيا ، واصلاح التشريع والغاء عقوبة الاعدام، وأخيرا — وان لم يكن آخر — « تدريب الجميع بحيث يستطيعون حمل السلاح ، وبذلك تكون هناك أمة مسلحة بدلا من جيش قائم ؛ وأن يصدر قرار الحرب والسلام من ممثلى الشعب ؛ وتسوية المنازعات الدولية بالتحكيم » .

ويأتى بعد ذلك مطلب الاصلاح الضريبى — بفرض ضرائب تدريجية على الدخول والممتلكات ، والغاء جميع الضرائب غير المباشرة ، و « ضريبة على الميراث متدرجة تبعا لحجم التركة ودرجة القرابة » . وتأتى بعد ذلك المطالب الخاصة بالتشريع الصناعى — يوم الثمانى الساعات ، وتحريم عمل الأطفال والعمل الليلى ، والاقترصار على العمل نصف يوم فى يوم السبت وعدم العمل يوم الأحد ، والغاء المعاوضة ( truck ) ، وانشاء نظام تقشيش المصانع وفرض شروط صحية أفضل ، والغاء القوانين الخاصة التى تجعل العمال الزراعيين والخدم الخصوصيين فى وضع أدنى ، وحرية

التكتل ، وانشاء نظام عام للتأمين على العمال ، واشتراك العمال في الادارة ، وعدد آخر من المطالب الخاصة لا ضرورة لذكرها هنا .

وجماع ذلك كله برنامج من الاصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، يعمل على تحقيقه بالوسائل البرلمانية . وينبغى أن نلاحظ أن الاجراءات المباشرة ليس بينها أى اقتراح بالتأميم . فمن الواضح أن تأميم الأرض ورأس المال اعتبر شيئاً يمت الى مرحلة تالية ، بعد أن يستولى العمال على القوة السياسية . ولم يذكر البرنامج هل يأتى التأميم مع مجموعة تالية من المطالب التى يعمل على تحقيقها بالكفاح البرلماني ، أم أنه يؤجل تماماً الى ما بعد « الثورة » ؟ بيد أنه كان من الواضح بما فيه الكفاية أن التأميم ، عندما يأتى ، سيعنى « الانتاج للمجتمع وعن طريق المجتمع » ، الأمر الذى يوحى الى حد كبير بأن الدولة هى التى ستديره . ولم تكن هناك أية اشارة الى « سيطرة العمال » عن طريق جمعيات تعاونية أو مندمجات تكوّن خصيصاً لهذا الغرض .

وإذا تحولنا الى تعليق كاوتسكى فى طلب التوضيح لا نجد مايشغى الغليل . اذ يكرس كاوتسكى صفحات كثيرة ، أولاً لاثبات عدم جدوى المقترحات الخاصة بتغيير التكوين الاقتصادى للمجتمع بواسطة التعاون الاختيارى ، ثم لاثبات حتمية زيادة حجم الوحدات المسيطرة على الانتاج زيادة مستمرة .

ويقول فى ذلك : ان أقل وحدة يمكن اعتبارها مناسبة هي « الدولة » بوصفها كلا ، وأنه حتى « الدولة » قد تكون أصغر مما ينبغى من بعض النواحي . ويصف بحماسة الاتجاه الضرورى الذى يجعل السيطرة على الانتاج بأكملها وظيفه من وظائف الدولة ، بعد اذ تتحول الى أداة ديموقراطية للشعب كله ؛ ويؤكد الحاجة الى نقل ملكية وسائل الانتاج الأساسية وادارتها



الى الدولة . ثم يأتي بعد ذلك الفصل الذى يعرض فيه الرأى فيما يتعلق بتنظيم المجتمع فى المستقبل — المجتمع الذى يكون هذا التحول الى الملكية العامة قد تحقق فيه . والواقع أن ما يقوله هذا الفصل هو أنه من المستحيل التنبؤ كيف ستدار الصناعة أو أى نوع من الانتاج فى مجتمع المستقبل ، أكثر من القول بأن الادارة ستكون جماعية وموحدة تحت سيطرة الدولة . وينبذ كاوتسكى كل محاولة للتنبؤ فى مثل هذه الأمور على أنها «طوية»؛ وهول بصورة قاطعة : ان «الحزب الديموقراطى الاشتراكى» ليس له أى موقف أو برنامج معين فى هذه الناحية . وينهب كاوتسكى الى أنه قد يكون من المشروع بالنسبة للاشتراكى الفرد أن يفكر فى مستقبل تنظيم الصناعة وأن يقدم بملاحظاته ، لا بوصفها تنبؤات ، ولكن بوصفها موضوعا للمناقشة . ولكنه يرفض رفضا حاسما أن يكون للحزب ، كحزب ، رأيا فى الموضوع أيا كان . وبذلك يجد قارىء تعليق كاوتسكى نفسه وقد ترك يحمل انطبعا عن اتجاه قوى نحو التنظيم على نطاق كبير وتخطيط الصناعة على أساس قومى ، على الأقل ، وقيام « الدولة » بتوجيه السياسة الصناعية ؛ ولكن بلا أى دليل آخر عن الصور المحتملة للتنظيم ، ولا أى دليل البتة عن الدور الذى سيلعبه العمال فى السيطرة على الصناعات المختلفة التى يعملون فيها .

وفى الوقت ذاته ، بينما يؤكد كاوتسكى الحاجة الى تخطيط الصناعة على نطاق دولى وكذلك على نطاق قومى ، فانه يشارك كروبوتكين رأيه فى أن التجارة الدولية ستكون أضيق نطاقا فى ظل النظام الاشتراكى منها فى ظل النظام الرأسمالى .. وقد أقام وجهة النظر هذه على أساس من توقعه أن الانتاج سيخطط بهدف الاستهلاك وليس بقصد بيع الناتج ، وأنه بينما الرأسمالية مرغبة على السعى أكثر فأكثر وراء الأسواق لامتصاص

فاتها المتزايد ، فان الاشتراكية ستعطى المكان الاول للاتساج من أجل توفير حاجات المستهلكين فى كل بلد ، وستجبه الى التبادل بفرض واحد هو الحصول على مالا يمكن انتاجه داخليا . ويقول فى ذلك ان الاستهلاك الجماعى كان السمة المميزة لكل من الشيوعية البدائية ومعظم النظم الاقتصادية السابقة على الرأسمالية ؛ وهو يتطلع الى عودة هذا النظام « التعاونى » فى المجتمع بعد أن يتحرر المجتمع من التوسع التجارى والامبريالى الرأسمالى الذى يهدف الى تحقيق الربح فقط .

هذا هو ، اذن ، برنامج ايرفورت الذى وضعه الديموقراطيون الاشتراكيون الألمان ، معتقدين أنهم ماركسيون مخلصون ، غداة استعادتهم لحرية الدعاية بإلغاء القوانين المناهضة للاشتراكية وقد حصلوا على مشورة انجلز فى وضع برنامجهم ، وعلى تأييده الحامى لسياستهم عندما أعده . وفى سنة ١٨٩٥ كتب انجلز ، فى آخر مؤلفاته تقريباً — وهو عبارة عن مقدمة طويلة لطبعة جديدة من كتاب ماركس « الصراعات الطبقة فى فرنسا » ، يقول عن «الحزب الديموقراطى الاشتراكى الألماني» وناخية الذين بلغوا مليونى صوت ، انه : «أكثر قوى الجيش البروليتارى الدولى عدداً ، وأشدّها تكتلاً ، والقوة الصاعدة الحاسمة لهذا الجيش » . وتحدث بحماسة عن الطريقة الممتازة التى استغل بها هذا الحزب حق الاقتراع العام ، وتطلع يحده الأمل الى الوقت الذى سيفوز فيه بتأييد الأغلبية المطلقة للناخبين ، وليس ربههم فقط . وفى نفس النبذة أكد أهمية التغيرات الكبرى التى حدثت منذ سنة ١٨٤٨ فيما يتعلق بإمكان حدوث تمرد ناجح . فقال : ان جميع هذه التغيرات ترجع كفة القوة العسكرية ضد المتمردين ، بحيث ان التمردات الشعبية لم تعد لها أية فرصة فى النجاح الا فى ظروف استثنائية بحتة . وقال أيضاً ان الديموقراطيين

الاشتراكيين الألمان أثبتوا عملا أنه يمكن استخدام أنظمة الحكم الرأسمالي الدستوري لدعم قضية العمال أكثر بكثير مما بدا ممكنا في سنة ١٨٤٨ ؛ وأكد أن إلغاء القوانين المناهضة أثبت عجز الأوتوقراطية والقوة عن كبت حركة تقوم حقيقة على تأييد الطبقة العاملة . والواقع أنه بدا فعلا ، في النص المنشور من هذه المقدمة ، كما لو كان قد هجر تماما فكرة أن الاشتراكية لا بد أن تتحقق بواسطة الكفاح الثوري .

ولكن الحقيقة أن انجلز لم يفعل ذلك . اذ بعد أن أوضح كيف أن نمو الخدمة العسكرية رجح الكفة ضد التمرد ، واستطرد قائلا مايلي : « هل يعنى هذا أن القتال في الشوارع لن يلعب بعد ذلك أى دور ؟ كلا بالتأكيد . انه لا يعنى سوى أنه منذ سنة ١٨٤٨ تغيرت الظروف ضد القتال الذى يقوم به المدنيون ولصالح قتال العسكريين . ومن ثم فإن القتال في الشوارع لن يقيض له نجاح في المستقبل الا عندما توجد عوامل أخرى في مواجهة هذا الوضع السيئ . وبناء عليه سيقبل حدوثه في بداية الثورات الكبرى عنه في مراحلها المتقدمة ، وسيتعين أن يكون القائمون به في قوة أكبر » .

وقد حذفت هذه الفقرة ، وبعض الفقرات الأخرى لا حاجة لنا بذكرها ، من مقدمة انجلز بواسطة المحررين الألمان الذين ذهبوا الى أنها قد تضر بصالح الحزب الديموقراطى الاشتراكى . لقد استمر انجلز يعتقد ان الاشتراكية تتطلب تمردا ثوريا في مرحلة ما ، ولكنه انتهى أيضا الى قبول رأى القائل بأنه من الصواب ، مؤقتا ، التركيز على أهمية الكفاح السياسى الدستورى . ولعل المحررين الذين حذفوا هذه العبارات من مقاله فعلوا ذلك لأسباب تكتيكية بحتة ؛ ولكنى أعتقد أنهم نفروا أيضا مما كتبه لأسباب أخرى . اذ أن « الحزب الديموقراطى الاشتراكى

الألماني « كان حتى في سنة ١٨٩٠ في طريقه فعلا الى أن يصير حزب كفاح  
سياسي دستوري . بل الواقع أنه من المرجح أن هذا الاتجاه كان سيحدث  
قبل ذلك بوقت طويل لولا الفترة التي جملته فيها القوانين المناهضة  
للاشتراكية خارجا على القانون . لقد هنا زعماءه أقسمهم في سنة ١٨٩١  
على أنهم تخلصوا من العبارات اللاسالية في برنامجهم الجديد .  
والواقع أنهم تخلصوا من العبارات ، ولكنهم لم يتخلصوا من الأفكار التي  
وراء هذه العبارات . « فالدولة » ، كما ظهرت في برنامج إيرفورت ، قد  
حظيت بكل الصفات ، بل وأكثر من كل الصفات ، التي اعترض عليها  
ماركس بعنف في برنامج جوتا الذي وضع في سنة ١٨٧٥ . كما أن  
كاوتسكي ، المنصر الرسمي لبرنامج إيرفورت ، سار أبعد حتى من ذلك  
بكثير ، فأخرج كتابا هو في جوهره مرجع لمذهب « اشتراكية الدولة » .  
ومن المفيد أن نقارن بين هذا البرنامج الجديد للديموقراطية  
الاشتراكية الألمانية والبرنامج الذي وضعه بعد ذلك بستين فقط « حزب  
العمال البلجيكي » . وكان هذا الحزب قد أنشئ في سنة ١٨٨٥ على يد  
ادوارد آنسيلي ولويس برتران وسيزار دي بايه ، المنظر البلجيكي الأول  
الذي توفي سنة ١٨٩٠ . وفي سنة ١٨٩٣ ، السنة التي وضع فيها البرنامج،  
حصل البلجيكيون أخيرا ، بعد سلسلة من الاضرابات السياسية العامة ،  
على اصلاح في قانون الانتخاب الذي كان ضيقا جدا . وكان النظام  
الجديد يقوم على حق الاقتراح لجميع الرجال مع فرص واسعة لتعدد  
الأصوات . وقد نجح في الانتخابات التالية للاصلاح ثلاثون اشتراكيا في  
مجلس النواب ، في حين لم يكن هناك نائب اشتراكي واحد من قبل . ومن  
ثم كان « حزب العمال البلجيكي » يواجه موقفا جديدا تماما صار لديه  
فيه لأول مرة وسيلة استخدام الكفاح البرلاني بصورة فعالة . وكان ، تحت

تأثير الظروف الجديدة ، يتحول عن شبه القوضوية التي فرضها عليه انكار حق التصويت ، ليصير حزبا معدا للدخول في المارك الانتخابية لديه برنامجا المباشر كما لديه أهدافه الأبعد مدى . وقد بدأ برنامجه الذي أعد في بروكسل ، كما بدأ برنامج ايرفورت ، باعلان عن مبادئه ، ثم يأخذ في سرد عدد من المصالحات المباشرة . ولكن كانت هناك خلافات واسعة تماما بين الوثيقتين . وقد ظهر هذه الخلافات في المقترحات المباشرة أكثر مما ظهرت في اعلان المبادئ ؛ ولكن حتى بين الاعلانيين كان هناك خلاف في المدخل ؛ فكلاهما طالب بالملكية المشتركة في وسائل الانتاج . ولكن البلجيكيين استعملوا عبارة « الاستيلاء الجماعي » في وصف أهدافهم ، وأكدوا أن الغرض منه « تحقيق أكبر قدر ممكن من الاحساس بالحرية والرفاهة لكل انسان » ، وأشاروا الى حق « الأفراد والجماعات » في التمتع بالتراث المشترك . وسيظهر بجله معنى هذه العبارات عندما تناقش مطالب الحزب المباشرة .

وكذلك بينما نجد أن الألمان وضعوا الثقل كله على الكفاح السياسي، اتجه البلجيكيون طرفا آخر . فالاشتراكية عندهم « يجب أن تعمل على تحرير البرولتاريا اقتصاديا ومعنويا وسياسيا في نفس الوقت . ومع ذلك يجب أن تكون لوجهة النظر الاقتصادية اليد العليا ، لأن تركيز رأس المال في يد طبقة واحدة هو أساس كل أنواع السيطرة الأخرى » . وينبغي أن تشير هنا الى أن الرأسمالية البلجيكية أظهرت صورة متقدمة تماما من التركيز بالنسبة لذلك الوقت ، وأن الرأسماليين البلجيكيين ، تعاونهم الحكومة ، قاتلوا النقابات بعنف شديد . وكانت بلجيكا أساسا مجتمعا رأسماليا يسيطر عليه رجال المال وليس مجتمعا يسيطر عليه ملاك الأراضي . ولذا كان أعداء العمال البلجيكيين بورجوازيين في الغالب وليسوا من أصحاب الأراضي الاقطاعيين أو العسكرين .

وهناك خلاف آخر بين المدخلين هو أن البلجيكيين منحوا الأخلاق دورا صريحا في عملية التغيير الاجتماعي . وأعلنوا أن التحول من الرأسمالية الى « الجماعية » لا بد بالضرورة أن يكون مصحوبا « بتحول مقابل في الأخلاق ، بنمو شعور الايثار وممارسة التضامن » . ولو أن ماركس كان موجودا لتقابل مثل هذا الالتجاء الى الايثار بالتهكم باعتباره هراء بورجوازيا لا محل له في الحديث عن « الاشتراكية العلمية » . ولكن البلجيكيين لم يتفقوا معه في ذلك . فمنذ أيام كولنز وخلال عهد ديزوريه بريسميه وسيزار دي بايه ، لعب التحول الأخلاقي وفكرة التضامن الانساني أو الاخاء دورا كبيرا في الدعاية للاشتراكية بين الشعب البلجيكي . وأخيرا ، قرر الاعلان البلجيكي للمبادئ أن « العمال ، في صراعهم ضد الطبقة الرأسمالية ، يجب أن يقاتلوا بكل وسيلة في مكتتهم ، وخاصة بالكفاح السياسي وتنمية الاتحادات الحرة ، وبالدعوة باستمرار للمبادئ الاشتراكية » . وهذا الاصرار على « الاتحاد الحر » باعتباره على قدم المساواة مع الكفاح السياسي ، يضاف على البرنامج البلجيكي طابعا متميزا . ونصل الآن الى المطالب المباشرة أكثر — وإن كان لفظ « مباشرة » لم يستعمله البلجيكيون ، بل أطلقوا على القسم الثاني « البرنامج » ، والقسم السابق عليه « الاعلان » . وفي الجانب السياسي من هذا الجزء لا يوجد سوى فرق واحد مميز . فالبلجيكيون يطالبون بالاقتراع العام مثل الألمان ، بما في ذلك الذكور والانات ، كما يطالبون بالتمثيل النسبي والتشريع المباشر والحكم الذاتي والمحلى . ولكنهم يطالبون أيضا « بإنشاء مجالس تشريعية ، تمثل الوظائف المختلفة في المجتمع — الصناعة والتجارة والزراعة والتربية الخ — وتمتع هذه المجالس بالاستقلال الذاتي داخل حدود اختصاصها ولا تخضع إلا للقيتين من جانب البرلمان ؛ وتتحد هذه المجالس فدراليا لدراسة مصالحها المشتركة والدفاع عنها » .

وفى أحد الأقسام التالية يتناول البرنامج بصفة خاصة اقتراحا « بمجلس أعلى للتربية » تنتخبه اللجان المدرسية — التى تنتخب بدورها بواسطة الاقتراع العام ؛ ويدعو البرنامج فى القسم الاقتصادى الى « إدارة الخدمات العامة بواسطة لجان ذات استقلال ذاتى تحت اشراف الدولة ». كما يطالب أيضا « بإنشاء لجان ينتخبها العمال والمستخدمون فى الخدمات العامة لمناقشة شروط تنظيم العمل ومكافآته مع الإدارة المركزية » . وفى قسم آخر يطالب « بتدخل الاتحادات المهنية فى تحديد معدلات الأجور والتنظيم العام للصناعة » ؛ وقسم آخر يطالب للنقابات بحق الاشتراك فى عطاءات الأشغال العامة لتنفيذها جماعيا .

وفى النهاية ، يختلف البرنامج البلجيكي عن الألماني فى أن لديه مايقوله عن إدارة الخدمات العامة فى المستقبل — أى تلك الخدمات التى ستدار على أساس محلى أو اقليمى . وقد وضعت النبذة على الوجه التالى :

( أ ) يتولى الكوميون — أو فدرال من الكوميونات التى يتألف منها أحد مراكز السكان — إدارة وسائل النقل : كعربات الترام والسيارات العامة وسيارات الأجرة والخطوط الحديدية المحلية — الخ .

( ب ) يدير الكوميون ، أو فدرال من الكوميونات ، مباشرة الخدمات ذات الصالح العام التى تتولاها فى الوقت الحاضر شركات بعقود امتياز — مثل الإضاءة والمياه والأسواق والطرق العامة والتدفئة والتأمين وما يتعلق بالخدمات الصحية .

وينبغى ملاحظة أن الوحدة الإدارية فى بلجيكا كانت ، وما زالت ، هى الكوميون ، ولكن المدن الكبرى كانت مقسمة الى عدة كوميونات منفصلة . و « فدرال من الكوميونات » التى جاءت فى البند ( أ ) تشير

الى هذه التقسيمات ، في حين أن تلك التي جاءت في البند (ب) تتطوى على معنى أوسع .

وواضح أن مدخل البلجيكيين الى مشكلة الاشراف على الصناعة تختلف اختلافا كبيرا عن المدخل الألماني ، وأن سماته المميزة ترجع الى المشروعات ، التي درستنا في فصل سابق ، والتي هُدم بها سيزار دي باييه الى مؤتمرات الدولية قبل انقسام لاهاي وبعده . ولم يكن في « حزب العمال البلجيكي » الذي أنشئ سنة ١٨٩٢ أى أثر للفوضوية : فقد كان مصمما على الاستيلاء على القوة السياسية مثل الحزب الألماني تماما . بيد أن مفهومه عن المجتمع كان أقل مركزية بكثير ؛ كما لم يكن على استعداد لأن يعهد بالسلطات كلها الى الدولة كنتيجة ضرورية لنمو التصنيع الكبير ، أو لأن يكتفى بمجرد القول بأن تكوين المجتمع المقبل مما لا يمكن تحديده مقدما ، وأنه لا ينبغي للاشتراكيين ابداء رأيهم جماعيا فيه . فقد كان البلجيكيون يريدون أكبر قدر ممكن من السيطرة المحلية ، أو اللامركزية : وأرادوا نوعا من الهيئات الوظيفية للاشراف على الصناعات والخدمات التي تتطلب ادارة على نطاق قومي . لقد كانوا متنبهين لمشكلة « سيطرة العمال » ، على الأقل الى الحد الذي لا يكتفون معه بالاستشارة فحسب ، بل وبشيء من المشاركة . ووضعوا التقل على دور الكوميون المحلي وليس على دور الدولة ؛ كما أنهم أكدوا — وهو مالم يفعله الألمان — أهمية حرية الفرد والجماعة بقدر ما أكدوا أهمية تحرر العمال كطبقة . وهذه فروق مهمة جدا ؛ ولا يقل عنها أهمية أيضا الاتجاه الى النزعات الأخلاقية بقدر الاعتماد على الضرورة الاقتصادية . ان المدخل للبلجيكي لم يكن قطعاً ماركسيا ، وان كان قد انطوى على بعض مذهب ملولنكيين . انه مأخوذ من الاتجاه «الفدرالى» وليس من الاتجاه «الدولية» .



ولم أتعرض بالذكر لكثير من النقاط التي لم يكن فيها خلاف هام بين البرنامجين . فكلاهما كان ذا نزعة دولية ؛ وكلاهما كان من أنصار المساواة بين الجنسين ومن دعاء المجتمع اللاتقي والملكية الجماعية . وكلاهما طالب بالفصل بين الدولة والكنيسة ، وبتعميم التربية العلمانية ، وبحرية القول والكتابة والاجتماع ، وبالإصلاح القضائي ، وبحرية النقابات ، وبوضع خطة عامة للتأمين الاجتماعي والضرائب التصاعدية والغاء الضرائب غير المباشرة ومنع تشغيل الأطفال ، وببعض الإصلاحات المعنية الأخرى . ولم يذهب البلجيكيون الى المدى الذي ذهب اليه الألمان فيما يتعلق بالميراث ، فاقترضوا على المطالبة بإلغاء الميراث بغير وصية الا في حالة الأقرباء الأقربين . وكان البلجيكيون حريصين أيضا فيما يتعلق بمشكلة الأرض . فطالبوا بتأميم الغابات وتنمية الأراضي الشائعة ، ولكنهم فيما عدا ذلك لم يطلبوا أكثر من « استيلاء الدولة والكوميونات على الأرض شيئا فشيئا » . بيد أنهم أعلنوا صراحة ، على قبيض الألمان ، أنهم يدعون الى انشاء جمهورية . ولدنا اذن في هذين البرنامجين اتجاهان مختلفان نحو الموقف الذي خلفه امكان الالتجاء الى الناضجين على نطاق واسع وبناء حزب سياسي ، لا بوصفه أولا قوة ثورية ، ولكن باعتباره هيئة تهيئ شروط المعارك الانتخابية والاشترك في الحكم البرلماني ؛ فأحد الاتجاهين يدين بالمركية الى حد بعيد ، ويلتزم الميل نحو توحيد الرايخ الألماني وتحطيم الحواجز التي تفصل بين الولايات التي يتكون منها ؛ والآخر يناصر المركزية العداء ، ويلتزم ظروف مجتمع لا يستطيع القلمنيكون والوالون أن يعيشوا فيه معا في وحدة وسلام ، على الأقل دون استقلال ذاتي اقليمي واسع . بيد أن الأمر ينطوي على ماهو أكثر من مجرد الاختلاف في الوضع القومي ، وان كان مما لا ريب فيه أن لهذا العامل أهميته . فالمدخل البلجيكي أكثر ميلا

بكثير الى الحرية من الألماني ، وسلم أكثر منه بكثير . بالحاجة الى تنوع التنظيم — الى تنوع من التكوين الوظيفي الى جانب الحرية المحلية ، والى اعتبار العمال ، لا بوصفهم طبقة واحدة فحسب ، بل بوصفهم أفرادا في جماعاتهم المختلفة .

وسيتعين علينا أن نبث في المجلد التالي من هذا التاريخ كيف تبلور هذان الاتجاهان والاتجاهات الأخرى « للديموقراطية الاشتراكية » الجديدة ، التي تكونت في التسعينات من القرن الماضي ، في أحزاب « الدولية الثانية » وسياساتها . وقد بدأت هذه المنظمة ، وهي خليفة « الدولية الأولى » ، فعلا في سنة ١٨٨٩ عندما اجتمع مؤتمر اشتراكيان متنافسان في باريس : دعا الى أحدهما أنصار جيزده ، وهم أتباع ماركس من القرنين ، ودعا الى الآخر أنصار مذهب « الممكن » الفرنسيون بزعامة بول بروس — ومن المفارقات أن الماركسيين البريطانيين من المنتمين الى « الفدرال الديمقراطي الاشتراكي » اشتركوا في مؤتمر أنصار مذهب « الممكن » ، في حين اشترك الاشتراكيون البريطانيون المعتدلون في المؤتمر الماركسي . يبدو أننا لا بد أن نؤجل بحث هذين المؤتمرين الى المجلد التالي ، حيث يجب بحثهما في علاقتهما بما ترتب عليهما وليس بما أدى اليهما

ولا يبقى أمامنا لانهاء هذا المجلد الثاني الا تأكيد المسافة الطويلة التي قطعها الفكر الاشتراكي والحركة الاشتراكية من سنة ١٨٥٠ الى سنة ١٨٩٠ . ففي سنة ١٨٤٨ ، برغم أن ماركس وانجلز كانا يدعوان الطبقة العاملة التي تولي زمام ثورة اجتماعية كان المفروض أنها وشيكة الوقوع في أوروبا كلها ، لم يكن ذلك في الحقيقة ممكن الحدوث الا في فرنسا ؛ وحتى في فرنسا لم يكن الأمر ممكنا الا في باريس ، وسرعان ما أثبتت الأحداث

أن النجاح لم يكن ممكنا عمليا حتى هناك . وبعد هزائم سنة ١٩٤٨ والسنوات التالية — وهى هزائم منيت بها فى الحقيقة الثورة البورجوازية وليست الثورة البرولتارية — جاءت فترة ظلت قرابة اثنى عشر عاما كاملة أقل خلالها نجم حركات الطبقة العاملة فى معظم البلاد الأوروبية : على الأقل سياسيا ، واقتصاديا الى حد كبير . ثم جاءت فترة الانتعاش السريع فى الستينات — انتعاش كانت «الدولة الأولى» رمزا له ونتيجة له أكثر منها سببا فيه .

وتحطمت الحركة على صخرة الحرب الفرنسية البروسية التى كان «كوميون باريس» أثر من آثارها الثاقبة — اذ أنه لو تم قلب امبراطورية نابليون الثالث بثورة دون حرب ، لكان من المحتل تماما أن تأخذ الثورة صورة بورجوازية جمهورية ، لا صورة برولتارية . ودمرت أحداث سنة ١٨٧٠ وسنة ١٨٧١ حركة الطبقة العاملة الفرنسية لفترة ما ؛ وبذلك هُزلت زعامة اشتراكية غرب أوروبا من فرنسا الى ألمانيا ، ايدولوجيا وعملا . فبرغم القوانين المناهضة للاشتراكية صار «الحزب الديمقراطى الاشتراكى الألمانى» ممثلا للحركة الاشتراكية البارزة فى أوروبا ، ونموذجا يحتذى فى كثير من البلاد الأخرى . وقد كان منافسون — الشيوعيون القوضويون والفرنسيون من أتباع بلانكى ، وفيما بعد أنصار مذهب «الممكن» والبلجيكيون بزعامة دى باييه ، والايطاليون والاسبان الذين كانوا يعملون وفق آرائهم الخاصة دون اهتمام كبير بما يجرى فى البلاد الأخرى . بيد أن الماركسية الألمانية صارت القوة الدولية المتسقة الوحيدة فى عالم العمال ؛ وكان لزعائها من الألمان ، وليس الماركس أو لانغز — فيما بعد — من الخارج ، سلطة تشكيلها بأنفسهم . وعندما كان بسمارك فى الحكم وكانت القوانين المناهضة للاشتراكية سارية ، كان هؤلاء الزعماء

مشغولين تماما بمعاركهم اليومية من أجل البقاء بحيث لم يكن في وسعهم أن يهتموا كثيرا بوضع البرامج ؛ وقد دفعهم الاضطهاد الذي عانوه بالضرورة الى أن يصيروا « دستورين ». ولكن ما أن زال الاضطهاد ، بسقوط بسمارك ، حتى وجدوا أنفسهم مطالبين بمواجهة نتائج نجاحهم في مقاومته . إذ كانوا ، بعد نكسة مبدئية ، قد نجحوا في إعادة بناء حزبهم كقوة سياسية قوية ، رغم أنه كان خارج القانون ؛ كما أن الاضطهاد نفسه كان قد جذب نحو مرشحيهم جمهورا متزايدا من المؤيدين ، ليس من الطبقة العاملة فحسب ، بل من الطبقات المتذمرة الأخرى أيضا . وبعد سنة ١٨٩٠ كان عليهم أن يختاروا بين أن يفقدوا المعتدلين بأن يستمروا على الكفاح بوصفهم حزبا عماليا ثوريا خالصا ، وأن يكتفوا أساليبهم ليحتفظوا في الظروف الجديدة ، بتأييد البورجوازية الصغيرة والفلاحين الذي كانوا قد حصلوا عليه بوصفهم أقوى خصوم بسمارك . وحاولوا الاحتفاظ بالأمرين معا بتأكيد ولائهم الكامل للماركسية كسياسة بعيدة المدى ، وفي الوقت ذاته تبثوا برنامجا من المطالب المباشرة التي تصلح للدعاية بين البورجوازية الصغيرة . بيد أنهم أظهروا في كلتا الحالتين ، في أهدافهم البعيدة ومطالبهم المباشرة ، أنهم من أنصار المركزية أساسا ؛ واستطاعوا أن يحصلوا بسيرهم في هذا الاتجاه على ميزة في دعايتهم لأن مركزتهم جعلتهم يقفون الى جانب وحدة الرايخ ، ليس ضد الاتجاهات الانفصالية فحسب ، بل وكذلك ضد بروسيا بنظامها الانتخابي البعيد كل البعد عن الديمقراطية الذي كان على النقيض تماما من حق الاقتراع لجميع الرجال الذي كان معمولاً به في انتخابات الرايخستاغ .

وفي الوقت ذاته كانت الاشتراكية الجديدة في بريطانيا العظمى قد بدأت بداية ضعيفة بطيئة . وكان من سوء حظ هيندلمان أن اختلف مع

ماركس ، لا لأن ماركس كانت له أهمية في بريطانيا العظمى ، بل لأن عداءه — وعداء انجلز أكثر — ضيعا على « الفدرال الديموقراطى الاشتراكى » الاعتراف الدولى ، وخاصة تأييد « الحزب الديموقراطى الاشتراكى الألمانى » الذى كان يحاول أن يياره . هذا فضلا عن أن الصراع بين الديموقراطيين الاشتراكيين والقوضيين ، أو الفدراليين ، لم يكن قد بَتَ فيه في بريطانيا العظمى في الستينات والسبعينات ، وكان الأمر مابرح يتطلب مواجهته في الثمانينات عندما تبلور في الصراع بين « الفدرال » و « العصابة الاشتراكية » .

وقد كان هذا النزاع أحد العوامل التى أخرت نمو الاشتراكية في بريطانيا العظمى حتى تغير الموقف من أساسه بظهور النقابية الجديدة : بحيث أن الأفكار الاشتراكية بصفة عامة وجدت طريقها الى جمهرة العمال في ثوب هابى لا في ثوب سيامى — وما لذلك من نتيجة مهمة من أنه في حين كان للأحزاب الاشتراكية في معظم البلاد أثر كبير في تشكيل الحركة النقابية ، شكلت النقابات في بريطانيا العظمى الحركة السياسية في صورة حزب عمالى يقوم أساسا على انضمام النقابات وتسيطر عليه أصوات النقابات في مؤتمراته .

واتخذت الأحداث اتجاهها آخر في فرنسا ؛ لأن الديموقراطية الاشتراكية التى تقوم على الماركسية لم تواجه هناك طبقة عاملة جاهلة بالأفكار الاشتراكية ، بل طبقة عاملة تعرضت لمذاهب ونداءات اشتراكية متنافسة طوال القرن التاسع عشر . فالماركسيون في فرنسا لم يكونوا سوى جماعة واحدة بين عدة جماعات اشتراكية ؛ ومن بين هذه الجماعات كان أنصار بلانكى معروفين للطبقة العاملة قبل الماركسيين بأمد طويل ، وكان يرطبهم بثورة سنة ١٧٨٩ العظيمة قهليد طويل يبدأ من بايف وثورة

الأكفاء . وبرغم أن الاشتراكية في السبعينات ، وزعماؤها مبشرون في السجون أو المنفى ، لم يكن لها وجود هيريا باعتبارها حركة منظمة ، إلا أن التقليد الاشتراكي بقى حيا في عقول عدد كبير من العمال ؛ وعندما انتعشت الحركة جاءت معها الاهتمامات القديمة ثانية . فعادت البرودونية تؤكد نفسها عن طريق النقابات التي أعيد تنظيمها ، وقد اتخذت صورة جديدة بمطالبها بوحدة البروليتاريا التي بدت غير ممكنة في المجال السياسى ، ولكنها رغم ذلك مما يمكن تحقيقه « على الصعيد الطبقي » — أى صناعيا — بواسطة نقابات لا ترتبط بأى من الجماعات والأحزاب الاشتراكية المتنافسة . وعلى هذه الصخرة تحطمت محاولات جولد جيزده في تحويل النقابات الى حلفاء خاضعين « لحزب العمال » . وأكدت النزعة المناهضة للماركسية لدى كثير من الفرنسيين الذين كانوا ينتمون الى « الدولية » ، ذاتها في « السندكالية الثورية » التي سادت « فدرال أسواق العمل » بزعامة فرنان بللوتيه ، وبعد ذلك في « الكونفدرال العام للعمل » . ان الاشتراكية الفرنسية لم تكن قط ماركسية تماما ، كما لم تقبل النقاية الفرنسية أى توجيه ، سواء كان ماركسيا أو من المذاهب المنافسة للماركسية ، يقودها نحو السياسة البرلمانية .

وقد ظلت ايطاليا واسبانيا أيضا ميدانا للنزال بين الديمقراطيين الاشتراكيين الماركسيين والفروع المختلفة من السندكالية والتوضوية . وفي الولايات المتحدة صار دانييل دى ليون داعية لانجيل ماركس منحرف ، نبذ « الملتزمات » بالكلية ، ومهد السبيل ، بتضييعه لكل فرص النجاح الانتخابي المحتملة ، للنزعة الصناعية البحتة التي تبلورت في « عمال العالم الصناعيين » — وهو نوع أمريكي من السندكالية . وفي روسيا تأصلت جذور الماركسية بين العمال الصناعيين في مصانع الاتساج الكبير ، التي

كانت قليلة ولكنها ضخمة ؛ ولكنها لم تستطع التقدم في القرى ضد « الشعبية » (Narodniks) وخلفائهم « الثوريين الاجتماعيين » ، ومن ثم لم تستطع أن تحقق شيئا مهما حتى بدأت القيصرية نفسها تنهار في سنة ١٩٠٥ تحت وطأة الهزيمة في الحرب — وهو اضيق اكمل تحت الوطأة الأشد للسنوات التالية لسنة ١٩١٤ . ولما كانت الماركسية الروسية قد نمت في ظروف مختلفة كل الاختلاف عن ظروف الغرب الذي انتشرت فيه الأساليب البرلمانية ، وان كانت أقرب جدا الى ظروف الغرب في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، فانها اتخذت اتجاهها بعيدا كل البعد عما اتخذته الديموقراطية الاشتراكية الألمانية بعد سنة ١٨٩٠ . وحقيقة أن « المنشفيك » اتخذوا من الديموقراطية الاشتراكية في صورتها الألمانية أساسا لاتجاهاتهم وسياساتهم بقدر ماسمحت الظروف ؛ ولكن « البلاشفة » ، تحت قيادة لينين ، رجعوا الى « البيان الشيوعي » كمصدر وحى لهم ، وصاروا مؤسسى « الشيوعية » الحديثة ، ونمّوا أفكار ماركس عن دور « الحزب » و « الدكتاتورية » جاعلين منها مذهباً شاملاً للثورة الكاملة. ان بذور هذا التفسير الجديد للماركسية غرست منذ ما قبل سنة ١٨٩٠ — وهى النقطة التى ينتهى عندها هذا الكتاب ؛ ولكنها لم تظهر الا فيما بعد ، ولا محل لمناقشتها هنا . .













Bibliotheca Alexandrina



0510724